













سورة

الْمُلْكِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ الْمَلَأَ الْأَرْضَ وَالسَّمَاوَاتِ

وَالْجِبَالِ وَالْأَنْجَامِ وَالْأَشْجَارِ وَالْأَنْبِيَاءِ وَالْأَنْبِيَاءِ

بِحَقِّهِ وَالطَّبِيعِ وَالْأَنْبِيَاءِ وَالْأَنْبِيَاءِ



# المحامي

عنا التفت

الحمد لله الذي جعلنا منكم

معلمين

بحقوق الطبع





# بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد عبده ورسوله  
وعلى آله واصحابه اجمعين

اما بعد فقد عثرت ذات يوم على بعض وريقات فيها شيء مما جرى  
للمحامين في ايام حكم المرحوم محمد علي باشا وكنت اذ ذاك اشتغل بالحاماة  
عن بعض مصالح الحكومة في قلم قضايا الداخلية فأتجهت رغبتني من ذلك  
الحين الى جمع ما يتعلق بهذه الطائفة من الاحكام وكان الطريق متعباً الا  
انني ما زلت اواصل البحث فيه حتى وصلت الى بعض المراد

رأيت اثناء البحث والتنقيب أن أجعل هذا الكتاب حارياً لتاريخ  
صناعة المحاماة في جميع البلدان لابين حقيقتها وأشرح أفكار الامم فيها وما  
اعترفت لها به من الحقوق وما اقتضته منها من الواجبات ولما كان بيان  
حالتها في الامة المصرية متعذراً في الزمن الاول أي قبل انشاء المحاكم الاهلية  
كان من الواجب بيان تاريخ القضاء في ذلك الزمن وبه يمكن الوصول الى  
معرفة شأن المحاماة فيه . ولذلك طلبت الاذن من نظارة الداخلية بالبحث عنه في  
مخزونات الدفترخانة المصرية فتفضت به وقضيت قسمًا كبيراً من اجازتي في  
العناء ناضي في تصفح تلك الدفانر والاوراق واستنساخ ما يختص بهذا البحث

وكنتم قد جمعت كتباً كثيرة مما ألف في تاريخ هذه الصناعة وها  
انا انشر نتيجة البحاى في مقدمة واربعة ابواب وخاتمة  
المقدمة في بيان تاريخ المحاماة قديماً والباب الاول في بيان نظامها عند  
الامم المتمدنة كلها والباب الثاني في بيانها في الامة المصرية من عهد  
المرحوم محمد علي باشا الى يوم افتتاح المحاكم الاهلية وفيه مختصر تاريخ القضاء  
وتأسيس الحكومة المصرية وتشكيل دواوينها ومصالحها من سنة ١٢٢٥ هجرية  
والباب الثالث في بيان نظامها من عهد تشكيل تلك المحاكم الى الآن وفيه شرح  
اللائحة المعمول بها الآن شرحاً وافياً والباب الرابع في عموميات ترجع الى  
بيان علاقة المحاماة بالقضاء ورابطة المحامين بالقضاء وما يتعلق بذلك من الحقوق  
والواجبات وكيفية اداء صناعة المحاماة من مرافعات وتحريرات ومذكرات واستشارة  
وتحكيم ونقل اقوال المؤلفين والعلوم التي تلزم معرفتها والخاتمة في بيان  
اخلاق المحامي وبلي ذلك ملحقات اثبت فيها قانون السياسة العامة وقانون  
المنتخابات والقانون الهمايوني وأهم اللوائح والاوامر المتعلقة باختصاص المحاكم  
وكيفية سيرها مما جاء ذكره بالباب الثاني

ولا يطمعن القارئ في ان يرى كل ذلك مبسوطاً بشرح كبير فالبحث  
جديد عندنا وانا اكون قد ادبت الواجب اذا كنت ارشدت بكتابي هذا  
الى طرفي النظر فيه والاكتار منه والله اسأل ان يوفقنا جميعاً الى ما فيه خيرنا  
مصر في ١٢ صفر سنة ١٣١٨ — ١٠ نونه سنة ١٩٠٠

احمد فتحي

زغلول

## مقدمة

### المحاماة عند الامم القديمة

حق الدفاع قديم وُجد منذ وُجدت الخصومة وهي من لوازم الاجتماع ولا بد فيها من الهجوم والدفاع وقد يختلط الامر على طالب احدهما فيركن الى من يأتمنه في حقوقه وهذا يرشده برأيه ويعمل لنصرته ويدفع عنه مخاصمه . وقد وُجد عند جميع الامم في جميع الازمان رجال تضلعوا من القانون وقصروا عملهم على مساعدة المتخاصمين بابداء المشورة لهم او بالدفاع عنهم امام القضاء وقد وجد هو ايضاً مع وجود الامم تبعاً لوجود الخصومة فهو كذلك من لوازم الاجتماع

اما كيفيته فكان الناس في مبدأ الانسانية يتقاضون بانفسهم مستعينين احياناً باهلهم واصدقائهم فكان الخصم منهم يحاط باهل وده وقرباه وكلهم يدافعون عنه ثم تقدم الحال بتقدم الاجتماع وارتقاء النظام فيه

كان لليهود في زمن موسى عليه السلام رجال يشتغلون امام القضاء فيما يشبه المحاماة اليوم وأخص ما كانوا يعملونه حل المشكلات التي تظهر بين الافراد من المسائل القانونية وكانوا في عملهم هذا غير مأجورين ممن يعملون لمصلحته لانهم كانوا يأخذون جعلاً من بيت المال . وكانوا يعتبرون كأنهم من رجال القضاء وهم الذين كان ينتخب من بينهم القضاة وكذلك وجد عند الكلدانيين واهل بابل والفرس والمصريين رجال من اهل العلم والذكاء يرجع



الناس اليهم في المشورة ويستعينون بعلمهم في خصوماتهم وكان اولئك العقلاء يبدون المشورة وينصحون الناس علناً . وظل الامر كذلك حتى اخترع المصريون فن الكتابة فحجروا من بعده على اولئك الرجال ان يترافعوا في الخصومات الا بالكتابة وعلّة هذا الحجب خوفهم من ان المتكلم يختلب الباب القضاة بحسن منطقته وسلامة صوته وهيئة القائه وبما كان يذرفه البعض من الدموع تحيلاً وبما اعتادوه من الاشارات التي تحرك العواطف في قلب المحاطب والسامعين . ولما كان الاختراع حديثاً وكان كل الناس غير قادرين على الكتابة وجب اذن في طاعة ذلك الامر ان يستعين من لا يعرف الكتابة بغيره ممن تعلمها . فهذا هو اصل الحمامة وهو طبيعي كما ترى في الانسان انتقل هذا الفن من المصريين الى اليونانيين وليس من بلد نبغ فيه العدد العديد من الفلاسفة والحكماء والمتشرعين والخطباء والكتاب والعلماء في كل علم مثل بلاد اليونان فقد اعجب اهل ذاك الزمان بحكومتهم وقوانينها التي وضعها ( سيكرويس ) و ( دراكون ) و ( سولون ) لمدينة ( اثينا ) ثم ( لوكورج ) لاقليم ( لقدمونيا ) و ( بيكودور ) لمدينة ( منتينيا ) و ( رالوس ) لمدينة ( لوكريه ) و ( منيوس ) لجزيرة ( كريد )

كانت تلك الشرائع على جانب من الكمال والعدل حتى ان حكومة الجمهورية الرومانية ارسلت الى بلاد اليونان وفوداً لينقلوا اليها تلك الشرائع لتستنير باصولها في وضع قوانينها

وكانت الفصاحة مهمة عند الامم ففنى بها اليونان وصارت فذاً من الفنون ذا قواعد واصل تنال بالتلق

واول من أدخل فن البلاغة في صناعة المحاماة هو ( بيريكليس ) احد خطباء ( اثينا ) ومن زمنه جرت العادة بان يستعين الخصوم امام محكمة تلك المدينة العظمى وامام بقية محاكم البلاد الاخرى ببعض مشاهير الخطباء ليؤيدوا حججهم في ادعائهم ودفاعهم . وبدأ هؤلاء الخطباء عملهم بالقاء الخطب بانفسهم امام المحاكم . هكذا كان يفعل ( تيمستوكل ) و ( بيريكليس ) و ( ارستين ) واول من كتب مرافعة للخصم ودفعها اليه ليتلوها بنفسه على القضاة هو ( انطيفون ) وتبعه في ذلك ( ليزياس ) و ( ايزوكرات ) و ( ديموستين ) ول هؤلاء ايضاً خطب كانوا يلقونها بانفسهم وقد اشتهر الاخيران منهم شهرة فائقة الا انهما لم ينجوا من الملام على ما اقترفاه في مهنتهما فكثيراً ما حوكم ( ايزوكرات ) لمخالفة القوانين لكونه كان يشير على موكله فيما يكتبه اليهم باستعمال طرق ووسائل من شأنها اخذ الخصوم غيلة . وكان من وراء ذلك ان امتنع عن الاشتغال بهذا الفن . اما ( ديموستين ) فانهم لاموه لانه كتب دفاعين عن خصمين في قضية واحدة

ومن امتاز بحسن العمل ( استين ) فانه خصص نفسه للدفاع عن المتهمين ظلماً فكان يكتب دفاعه ويعطيه للمتهم ليقراه على القضاة ووضع ( دراكون ) و ( سيلون ) قوانين لتنظيم حرفة الدفاع امام المحاكم منها ما يتعلق بالشروط الواجب اجتماعها فيمن يشتغل بهذا الفن وكانوا يسمون بالخطباء

كان يشترط في الخطيب ان يكون حرّاً لذلك منع الرقيق من الدفاع عن نمره لان درجته المدنية كانت احط من ان يشتغل بهذه الصناعة الشريفة

وان لا يكون مردولاً ساقط الشرف ومن هؤلاء من لم يحترم والديه ومن أبى الدفاع عن الوطن او قبول وظيفة عمومية ومن أبحر بتجارة تخالف الآداب وتشين الاعتبار ومن شاهده الناس في اماكن الفحش والفجور ومن عاش عيشة التأنق فبدد ما ورثه عن آباءه ومن كان اميناً على اموال الحكومة الا اذا قدم حساباً يعلم منه انه لم يبق في ذمته شيء من المال

وكذلك منعت النساء عن المحاماة لما ينبغي لنوعهن من الحشمة والوقار وكانت حظيرة مقام المحامين ودائرة المحكمة كلها معدودة من الاماكن المقدسة فاذا حان وقت الاشتغال رش المكان بالماء المطهر اشارة الى انه يجب ان لا يجري فيه من الاعمال ولا يتكلم فيه من الاقوال الا ما كان طاهراً تقياً

وكان معتقد الخطباء ان وظيفتهم منحصرة في خدمة العدالة ورفع منار الحق ومع ذلك كان بعضهم يستخدم الحيلة للفوز على خصمه كما فعل (ابيريد) فانه كان يدافع عن امرأة حسناء اسمها (قريني) متهمه بالتعدي على الآلهة وشاهد من القضاة تحفزاً للقضاء عليها فدفعها امامهم واماط القناع عن وجهها وجعل يناجيهم بجمل الخنان وعبارات الاسترحام فبهروهم جمالها وأثر فيهم قول الخطيب فبرؤها

لذلك صدر بعد هذه الحادثة قانون قضى على الخطباء (المحامين) ان لا يتخذوا المقدمات في دفاعهم وان يمتنعوا عن كل قول من شأنه استجلاب الرفق او إثارة الغضب كما قضى على القضاة ان لا ينظروا الى

المتهم اذا حاول استعطافهم وطلب الرحمة في القضاء . ثم جرت العادة بان يصيح صائح وقت افتتاح الجلسة على المحامين يذكركم بهذه النصوص حتى لا يستخدم احدهم تلك الوسيلة لينال الفوز في خصومة باطلة . وكان من اثر هذا القانون فتور عزائم الخطباء وانحطاط فن الخطابة

ونحي بعضهم نحو الاطالة والاسهاب فصدر قانون يحدد زمان مرافعة كل خطيب وجعلت مدته الكبرى ثلاث ساعات واتخذت في قاعة الجلسة ساعات مائة للملاحظة ذلك

وكان من المأمور به ان لا يخرج المحامون عن جادة الكمال والتواضع ولا يسموا عند القضاة ايمهدوا طريق النجاح وان لا يخطبوا في المسئلة الواحدة مرتين وان يمتنعوا عن الشتائم ومرّ الكلام وان لا يضربوا الارض بارجلهم في خطابهم وان لا يشوشوا على القضاة وهم يتداولون وان ينسحبوا من الجلسة بالهدوء والسكينة وان لا يجمعوا الناس حولهم . ومن خالف منهم هذه الاوامر والنواهي كان عقابه التبريم وكانوا غير مأجورين على عملهم وانما كانوا يكافأون بارنقاء الوظائف في الحكومة

وأول من أخذ اجراً من موكله هو ( انطيفون ) وتبعه الباقيون غير ان مبدأهم في عملهم لم يتغير وهو نيل الشرف وخدمة العدالة ومساعدة صاحب الحق على أخذه

ولما جذب حب المال بعض اوائك الخطباء وصار الكسب ضالتهم عابهم قرناؤهم ولا مهم الناس لوماً شديداً .

لـ يغيب عن الرومانيين منذ عهدهم الاول ان العدالة كيان الدولة وان



(٩)

الحاماة عند الامم القديمة

القضاء أهم أركان العمران في الامم ولذلك اختار ( رومولوس ) وهو اول ملوك الرومان عدداً من الاشراف وشكل منهم مجلس الاعيان وجعل الباقيين من امثالهم في العلم والاختبار قوَّاماً على مصالح الطبقة الثانية في الامة . فانقسم الناس الى فريقين . فريق المتبوعين ومنهم اعضاء المجلس وفريق التابعين . وكان التابع يحترم متبوعه كما يحترم الولد اباه والعبد سيده والعتيق معتقه . وحددت واجبات كل فريق بالنسبة الى الفريق الثاني فلم تقتصر نسبة المتبوع الى تابعه على ما عليه الآن نسبة المحامي الى موكله . بل كانت اوسع مجالاً واكثرهما . فكان يجب على المتبوع ان يعين تابعه في جميع اموره ويستخدم في مساعدته ما أتيج له من العزة والجاه وما لديه من العلم والمال وهو الذي يرشده في معاملاته عند الحاجة ويقوم بالدفاع عنه امام القضاء . وكان التابع مقدماً في المعونة عند المتبوع على الاقارب ولذلك وجب على المتبوع أن يدافع عن تابعه ضدهم وان يشهد عليهم لا عليه . ومن الجرائم اهمال المتبوع مصلحة تابعه

وكان للمتبوع شغف بحفظ اتباعه والاكثرار منهم وتركهم لورثته لان كثرتهم كانت تعد من علامات الشرف والفخر

وكذلك كان يجب على التابع أن يحافظ على شرف المتبوع في كل زمان ومكان وان يبرهن له دائماً على اهتمامه بمصالحه وغيثه على منافعه وحفظ ضياعه قياماً بواجب شكره لاطلباً للاجر ولا سداً للحاجة . وكان يجب على الاتباع ان يمدوا المتبوع بالاموال في زواج بناته وفداء ابنائه اذا أسره العدو ودفع الزرامات المحكوم بها عليه وقضاء ديونه اذا مست الضرورة . وكانوا يرافقونه الى المحاكم وفي المجتمعات العمومية ويتكاثفون حوله كالخشم والاخذان

(٢)

وكان من واجباتهم بعضهم لبعض أن لا يقيم أحدهم على الآخر دعوى  
وان لا يشهد عليه وان لا يعمل عملاً يضر بمصلحته أبداً

كان الرومانيون في مبدأ أمرهم منصرفين الى تأييد ملكهم الجديد  
فكان الحرب شغلهم الشاغل ولم يلتفتوا الى القوانين ولوازمها بالطبيعة الا  
قليلاً . لكنهم ما لبثوا ان طردوا الملوك وأقاموا الجمهورية وتوسعوا في الفتح  
وأرسلوا الرسل الى بلاد اليونان ليأتوهم بنظوماتها وشرائها وأقامت الامة  
تشيد أيضاً من ذلك ما احتاجت اليه بواسطة المجالس النيابية وهناك عظم  
بها شأن القضاء وبان للناس ما يجب له من العناية والاهتمام فاشتغلوا بالقانون  
ودرسوا أصوله وتبينوا قواعده ومبادئه واستوضحوا طريقه ومبانيه وصار  
الخصوم لا يكتفون بمتبوعيه في الدفاع عنهم والذود عن حقوقهم بل طلبوا  
المزيد واستخدموا نوابغ القوم في القانون استظهاراً بفضلهم وانتصاراً بما  
أوتوا من العلم والمعرفان . ولم يمض الا القليل حتى أخذ المتشرعون بنصاية  
الدفاع وترقت الخطابة فانزوت بجانبها طرق المتبوع الفطرية الساذجة  
وحلت الفصاحة محل القول الذي لا ترتيب فيه . فأنحاز اليهم جمهور الامة  
وقصدهم الامراء في خصوماتهم بل الوزراء بل الملوك واتخذوهم أعمواناً لهم في  
التقاضي

كان المتبوع يدافع عن تابعه بالقول والكتابة وكان يشترط في المدافع  
ان يكون من ذري الحمم العالية والعقول النيرة ولذلك أمر ( رومولوس )  
أن لا ينتخب المتبوع الا من الطبقة الرفيعة في الامة الذين يرجع اليهم على  
مدى الزمن في أن يتولوا النيابة عن الامة في المجلس أو يجلسوا على منصة

(١١)

القضاء . وسرى هذا النظام من حكمه الى حكم الجمهورية فنقل النصري القوانين المعروفة عندها بالالواح الاثني عشر واستمر مرعياً مدة خمسة أجيال ومضى زمان الجمهورية كله والمحاماة هي السلم الذي يرقى الرجل منه الى أرفع المناصب فما كان مجلس الاعيان والامة ذاتها ينتخبان أحداً لتلك المناصب الا من المحامين . هكذا ارتفع (كاتون) الاكبر من كرسي المحاماة الى كرسي القضاء وانتقل فيه من رتبة الى أرفع منها حتى عين قتيلاً وتم له النصر على أعداء الجمهورية فتمعين مسيطراً عاماً في الامة وهو مقام فوق مقام الملوك من حيث القوة والسلطان ونفوذ الكلمة . هكذا ارتفع (سيسرون) وكان يعد زينة المحاماة في رومه وبهجتها فارثي الى مقام التنصليّة ثم سما على سابقه فدعاه قومه أبا الوطن وأمير البلاغة . ويعجز الباحث عن احصاء عدد الولاة والحكام والقناصل والمسيطرين الذين أهدتهم المحاماة الى الامة تحت حكم الجمهورية . ومن المدهشات ان أولئك العظماء لم يلهوا بقوة جامهم وعظمة صولتهم التي كانت تندك لها الممالك والبلدان عن المحاماة بل كانوا يأتون الى حظيرتها ويروحون نفوسهم باستعمال حرقهم الاولى حتى اتعد يتعذر الوصول الى معرفة اسمى الشرفين شرف اولئك العظماء باستمرارهم على حضور جلسات المحاماة أم شرف المحاماة باستمرار وجود أولئك العظماء فيها

كان (جول سيزار) ممن ازدانت بهم المحاماة وهو الذي أخضع الامم كلها لسلطانه

ولما تنيرت الحكومة الجمهورية استبدد الملوك بالوظائف واصبح

التعيين فيها راجعاً الى الصنعة لا الى الاستحقاق فتغير شأن المحاماة وقُترت  
همة المترافعين وصار المتبوع لا يحضر الى المحاكم الا قليلاً . غير ان رجال الطبقة  
الثانية اقبلوا على المحاكم واهتموا بالمحاماة حتى صار منهم من يتوكل عن اهل  
الطبقة الاولى ممن كان يفخر قبل ذلك بكونه له من التابعين . ونشأ من  
هذا الانقلاب سقوط البلاغة من اوج عظمتها واندثار اسم الخطباء ثم  
اطلق اسم افوكاتو على المترافعين واصله باللاتينية ( ادفوكاتي ) ومعناه  
الرجل الذي يتولى الدفاع عن الخصوم . الا انه مع هذا التغير واختلاط  
الطبقة الدنيا بالطبقة العليا في المرافعة عن الخصوم امام المحاكم لم تفقد المحاماة  
شيئاً من مزاياها العالية بل ظل شرفها رفيع الجانب لان الشرف كان  
عندهم موجوداً في الصناعة ذاتها لاني علو منزلة القائمين بها . ودخول اهل  
الطبقة الثانية في المحاماة لم يمنع القياصرة والملوك من تشريفها بحضرتهم  
ليتمرنوا على ادارة شؤون العدالة في البلاد . وكانوا يدخلون ابنائهم بين  
رجالها ويأتون بهم يوم القبول في موكب حافل ومنهم من كان يعطي العطايا  
ليجعل ذكر ذلك خالداً

كان العناء ممنوعين من الاحتراف بالمحاماة حتى حكم الامبراطور  
(اسكندر سفير) فأبيح لهم ذلك بشرط أن يكونوا متضلعين من علوم الادب  
ومن الخطأ أن يعزى اليه الخط من شأن تلك الصناعة فان ذلك لا ينطبق  
على عادته التي اشتهر بها وهي طلبه اعادة بعض المرافعات الشهيرة الماضية  
ليتلذذ بسماعها من جديد . كذلك أمر الامبراطور (كونستانس) ان لا  
ينتخب للولايات الا من المحامين وأصدر (ثالتيانيان) و (فالنس)



قانوناً صرح فيه بأن من ارتقى أرفع مناصب الدولة لا تنحط درجته بالاشتغال في الحمامة وإن شرف الذي يقف للدفاع عن الخصوم لا يقل عن شرف الذي يجلس للفصل بينهم

وحدد (هونوريوس) و (تيودوس) عدد المحامين في كل مقاطعة وأمر أن لا ينتخب المحامون عن الجزية العمومية إلا منهم ومتى قضى الواحد مدة انتخابه عين في وظيفة سامية وأصبح معدوداً في مصاف أعضاء شورى الدولة ولعل ذلك هو سبب اشتراط الامبراطور (ليون) فيمن يحترف بالحمامة ان يكون شريف النفس. وان يمنع منها كل وغدٍ ذي. ومن أشهر القوانين عند الرومانيين في هذا الموضوع القانون الذي أصدره هذا الملك والملك (انطيموس) فسوّياً فيه بين المحامين ورجال الجيش ومعلوم ان رجال الجيش كانوا اكبر القوم وأعزهم جاهاً وأرفعهم شأنًا والذي حمل هذين الملكين على الجهر بهذه المساواة هو ما صرحا به في قانونهما من انه لا فرق بين الذين يحمون دمار الدولة بحد المهرجات وبين الذين يذودون عن حقوقها بألسنتهم وأقلامهم ويجعلون من فصاحتهم مانعاً يمنع الجوائح من تخريب البيوت وتفريق العائلات ويمدون يدهم لمساعدة من حاق به الظلم وقعد به حاله عن طلب حقه المسلوب واسترداد ماله المنهوب. وأمر الملك (انسطاس) أن ينم على كل محام يعتزل الصناعة طلباً للراحة بلقب من ألقاب الشرفاء (كلاريسيم) مكافأة له على سابق خدمته

ثم اشتطوا في التحامي أن يكون سنه سبع عشرة سنة  
وان يكون درس علم الحقوق خمس سنين

وان يؤدي امتحاناً امام محاكم الجهة التي يريد الاقامة فيها أو امام  
محامي المدينة

وكانوا يسألون عن سيرته علناً بحضرة الاهالي وعن طبقة وعن كفاءته  
ويجب أن يشهد له بهذه الكفاءة المتخرجون العظام ( الحائزون شهادة  
الدكتورية ) في علم الحقوق

ومنع الامبراطوران ( تيودوز ) و ( ثالتيانيان ) أهل سماريه واليهود  
والوثنيين وأهل البدع من الاشتغال بالوظائف والحرف المدنية ومنها المحاماة  
وأوجب الامبراطوران ( ليون ) و ( انطيموس ) أن يكون الطالب كاتوليكيًا  
وان يعاقب من يخالف هذا النص ويصدر الامر بقبول غير الكاتوليكي في  
المحاماة . وحرموا دخول قاعة المحاماة على من لحقت به ذلة . ومنعوا من  
الاحتراف بها كل أجير في الحرب والصم والعمي لأنهم أجازوا تولي الاعمى  
القضاء . وسبب منه من المحاماة ما جرى لاحدهم في احدى الجلسات فانه  
استمر في مرافقته وكان القضاء قد قاموا من الجلسة وكان يباح للنساء أن  
يدافعن عن غيرهن لكن ظهر من بعضهن خروج عن حدود الآداب  
والكمال وكانت تترافع عن نفسها فنحن جميعاً من المرافقة ثم خفف المنع  
وسمح لهن أن يدافعن عن أنفسهن

وكان آباء الشبان الذين يريدون الاحتراف بالمحاماة يرافقونهم أول مرة  
الى مكان الاجتماع في موكب حافل ويقدمونهم الى مجلس الاعيان فيقررهم  
من زمرة شبان المحاماة ليحضروا جلسات المحاكم ويتمرنوا على الاعمال الى  
أن يأتي الزمن الذي يجوز لهم أن يترافعوا فيه عن الخصوم



وكان يشترط على كل محام وكل قاضٍ أن يحلف عند سماع كل خصومة يميناً على انه يقول الحق

ولما كان عدد المحامين محدوداً وجب أن لا يقبل أحد الا اذا خلى محل وكانوا يفضلون أبناء المحامين على غيرهم ممن قبلوا للتمرين على الاعمال وأباحوا أولاً للخصوم اختيار المدافعين ثم أمر الامبراطرة (فالنتينيان) و(فالنس) و(جراسيان) أن يتولى القضاة تعيين المحامي لكل خصم بحسب خصومته وعد الخصم الذي يسعى في منع محام معين عن خصمه مبطلاً في خصومته وكان يباح لكل خصم أن يوكل عنه من المحامين واحداً أو اثنين الى أربعة ثم الى اثني عشر غير ان الذي كان يتولى الكلام واحد دون البقية وهؤلاء كانوا يجلسون في الجلسة ليمينه بنصائحهم

وكان يباح لكل خصم أن يستصحب الى الجلسة عشرة أشخاص فأكثر لينهدهوا له بحسن السيرة وحيد الصفات غير انها عادة قبيحة ما لبثت ان أبطلت

وكان من عادة الخطباء في مبدأ الامر أن يستعينوا في مبدأ مرافقتهم بأسماء الآلهة ثم تنوسي ذلك على توالي الازمان

ومنع المحامون من الشتائم وتقرير خصومهم والتحايل لاطالة زمن الفصل في الخصومة

وكان اذا قام المحامي بما عليه حق القيام أعلن القضاة له أرتياحهم ومدحوه في الجلسة التي ترافع فيها أو بعدها كما كانوا يظهرون اختفائهم لمن ثقل في القول واستعمل التقرير وجرح عاطفة الحياء

وكان الناس يعرضون به في كل نادٍ ويطلقون عليه من الاسماء ما يفيد معنى السخرية والاستهزاء

وكانت المهنة بلا أجر في الاصل . ثم اعتاد الخصوم أن يقدموا الى المحامين بعض الهدايا وافرط بعضهم في اقضاءها فنمت لكن بغير حكم على من يخالف الامر بللمنع . لذلك استمرت المادة وازداد طمع بعض المحامين فتجدد المنع وقرر العقاب ثم تحددت قيمة الاتعاب الى مبلغ معين لكن بعض المحامين كان يقبض المبلغ قبل العمل ثم يهدد موكله بترك الدعوى أو ينقده مبلغاً آخر . لذلك تقرر في نهاية الامر أنه لا يجوز للمحامي أخذ المبلغ الا بعد الفصل في الخصومة ودام ذلك الى زمن (جوستينيان) الشهير فرفع ذلك القيد وحرم على المحامي أن يطلب مبلغاً غير الذي حصل الاتفاق عليه بينه وبين موكله

ومما هو جدير بالذكر ان التاريخ لم يأتنا بخبر يفيد انهم طردوا بعض المحامين من حرفته لخيانة أو غش موكله . ومنهم من فضل الموت على مخالفة مقتضيات الذمة والاعتبار :

لما قتل الملك (كراكلا) أخاه طلب من المحامي الشهير (ياپنيان) ان يقوم بمدحه امام الامة فأبى فهده بالقتل ففضله على تمجيد ظالم أثيم ومات شهيد طهارة الذمة وصدق العزيمة

ومن ذلك الحين أخذت المحاماة في البلاد الغربية تتبع أحوال الامم فتضعف باختلال الحكومات وتقدم بانتظامها الى أن وصلت الى ما هي عليه الآن على اختلاف في الترتيب بحسب حالة كل أمة الا انها في جميعها



(١٧)

المحاماة عند الامم القديمة  
صارت حرفة لازمة ومهنة شريفة محكمة بقوانين كلها تشف عن اعتبار  
أهلها وعلو منزلتهم

بحثنا كثيراً عن المحاماة في الشرق فلم نجد لها تاريخاً ولا ذكراً في  
الكتب الا بعض شذرات فكاهية لا يمكن أن نستخلص منها شأن تلك  
الحرفة وما كان للقوم فيها من الاعتناء أو الاهمال . وغاية ما يمكننا أن نقوله  
بوجه الاجمال انها كانت حرفة حقيرة لا يعتقد الناس فيها ما نعتقده اليوم  
من النفع قال علاء الدين الكندي

ما وكلاء الحكم ان خاصوا الا شياطين أولو باس  
قوم غدا شرم فاضلا عنهم فباعوه على الناس  
ولم تكن لهم طائفة معروفة ولا جامعة مخصوصة ولم يعرفوا بنير هذا  
الاسم وكلاء الحكم

ولما كانت الاحكام في البلاد الاسلامية صادرة عن الشريعة الاسلامية  
الغراء وجب أن نرجع اليها لنعرف ما قرره العلماء في وكلاء الحكم  
يشترط أهل مذهب الامام الاعظم ابي حنيفة في وكيل الخصومة  
ما يشترط في الوكيل بوجه العموم . والتوكيل صحيح بالكتاب والسنة . قال  
تعالى ( فابعثوا أحدكم بورقكم ) ووكل عليه الصلاة والسلام حكيم بن حزام  
بشراء أضيحة . وعليه الاجماع

والتوكيل اقامة الغير مقام نفسه ترفهاً أو عجزاً . في تصرف جائز معلوم  
ممن يملكه . ويشترط في الموكل أن يكون اهلاً للتصرف فيما يوكل فيه  
بنفسه لنفسه . وفي الوكيل ان يكون عاقلاً . ولا يشترط فيه البلوغ والحرية

(٣)

والحقوق عندهم نوعان . حق الله . وحق العبد . وحق الله نوعان . نوع منه تكون الدعوى شرطاً فيه كحد القذف وحد السرقة . فهذا النوع يجوز التوكيل فيه عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى في الاثبات سواء كان الموكل حاضراً أو غائباً . ونوع منه لم تكن الدعوى فيه شرطاً كحد الزنا وحد الشرب فهذا النوع لا يجوز التوكيل في اثباته ولا في استبقائه

وأما حقوق العباد فعلى نوعين . نوع لا يجوز استبقاؤه مع الشبهة كالقصاص فيجوز التوكيل باثباته عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى . وأما التوكيل باستبقاء القصاص فإن كان الموكل وهو المولى حاضراً جاز . وإن كان غائباً لا يجوز . ونوع يجوز استبقاؤه مع الشبهة كالديون والاعيان وسائر الحقوق فيجوز التوكيل بالخصومة في اثبات الدين والعين وسائر الحقوق

ولا يصح التوكيل في المباحات كالاختطاب والاحتشاش والاستقاء واستخراج الجواهر من المعادن والتكدي . وليس للوكالة لفظ مخصوص بل كل عبارة تدل عليها جائزة

ولا تثبت وكالة الوكيل الا اذا حصلت امام القاضي وكان هذا يعرف الموكل اسماً ونسباً او بالشهادة في احوال مخصوصة . والتوكيل بالخصومة يلزم وان لم يرض الخصم على المفتي به وهو الجاري النمل به الآن . وهو جائز للمدعي والمدعى عليه سواء

وتنقضي الوكالة بزل الموكل الوكيل . وبزل الوكيل نفسه بشروط واحوال مميّنة بشرط العلم . فان عزله ولم ينزله جاز عليه عمله . وبنيهاية الموكل فيه . وبموت احدهما وجنونه مذنباً . وبافتراق احد الشريكين . وبعجز الموكل



عن أداء بدل الكتابة . وبتصرف الموكل بنفسه فيما وكل فيه تصرفاً يعجز الوكيل عن التصرف معه

والقاعدة المهمة التي يلاحظونها في قبول الوكالة وعدم قبولها وفي جواز عزل الوكيل وعدم جوازه هي سرعة الفصل في الخصومات ومنع اللجج فيها . وليس للوكيل اقرار الابتصريح . وليس له يمين عن موكله . وليس له القبض عنه<sup>(١)</sup>

وأجاز مذهب الامام مالك رضي الله عنه الوكالة في الدعوى . واختلفوا في الصيغة . فذهب جماعة الى انها تعد ناقصة اذا سقط منها ذكر الاقرار على الموكل او الانكار عنه والالزام بتكميلها . وقال بعضهم بل يجوز في المدافعة دون الاقرار والانكار . وقال آخرون بجوازها على شرط حضور الموكل مع الوكيل ليقر او ينكر عند الحاجة<sup>(٢)</sup> . وليس للحاكم رد الوكالة بل يجب عليه سماع الخاصة من الوكيل<sup>(٣)</sup> لكن له ان يبعد الوكيل ولا يقبل له وكالة اذا ظهر منه عنده لد وتشنيب في خصومة . وسببه انه لا يجوز ادخال اللد على المسلمين . ولا يقبل من خصم ان يوكل عنه ابتداء ان كان غرضه من التوكيل هو الاضرار بخصمه . وليس له ان يوكل الا وكيلاً واحداً ما لم يرض خصمه بأكثر . وليس له ان يوكل ان قاعد خصمه عند الحاكم ثلاث مرات متتاليات . واذا سكت الوكيل

(١) قرة العيون اهلاء الدين بن عابدين جزؤ اول صحيفة ٢٤٩ وما بعدها

و ٣٣٦ وما بعدها والفتاوي الهندية جزء ثالث صحيفة ٥٦٠ وما بعدها و ٦١٥ وما بعدها

والفتاوي الخانية جزء ثالث صحيفة ٢ وما بعدها (٢) تبصرة الحكم لابن فرحون

صحيفة ١٢٣ وما بعدها (٣) ابن فرحون

عن العمل في الخصومة سنتين وكان الموكل حاضراً سأل القاضي ان كان  
باقياً على وكراته. وان كان غائباً فالوكيل على وكراته. ورأى بعضهم مدة السنتين  
طويلة فقال يكفي بستة اشهر. وعلى كل حال فانه على وكراته اذا نشب  
الخصومة واتصل الخصام معها طال المدا

وللموكل عزل الوكيل لكن يشترط في ذلك ان لا يكون الوكيل قد  
أنشب الخصومة. فان كان الوكيل قد نازع الخصم وجالسه عند الحاكم ثلاث  
مرات فاكثرت لم يكن له عزله. ومع ذلك يجوز العزل بعد نشوب المخاصمة  
وبعد المجالسة اذا ظهر من الوكيل غش او تدخيل في خصومته وميل مع  
الخصم. واذا تعلق بالوكالة حق للغير او للوكيل نفسه من غير جهة المعاوضة  
فلا يمكن الموكل من عزله

واختلفوا في خصم دعي امام الحاكم وطلب ان يوكل عنه غيره. فقال  
بعضهم ليس له ان يوكل قبل ان يجيب على الدعوى. والصحيح ان له  
التوكيل قبل ذلك

لا يجوز للرجل ان يوكل أباه عنه في الخصومة لان ذلك استهانة للاب  
واذا وقع التوكيل عند حاكم وصرح الموكل في التوكيل باسم الحاكم لم  
يكن له التكلم عند حاكم غيره

واذا مات الموكل لم يكن للوكيل ان يخاصم الا ان يشرف على تمام  
الخصومة فله ان يتمها وليس للورثة حينئذ عزله عنها

والوكالة جائزة بموض وبغير عوض. فان كانت بعوض فهي اجارة تلزمها  
بالعقد ولا يكون لواحد منهما التخلي



واختلف في الجعل على الخصومة على انه ان فله كذا والا فلا شيء له . والصحيح انه جائز . وكره الامام مالك رضي الله عنه الجعل على الخصومة على انه لا يأخذ الا بادراك الحق . وسببه انها على الشر والمجادلة ولا نها قد تطول ولا ينجز غرض الجاعل فيذهب عمل الوكيل مجاناً ولا تجوز الوكالة عن المتهم بدعوى الباطل ولا المجادلة عنه . ويجب على الحاكم أن يقيم وكيلاً عن الجلس والمسجد والمحجة ليدفع عنه والوكلاء على ثلاثة أضرب . وكيل مفوض اليه . ووصي . فعلى هذين العهدة واليمين . ووكيل غير مفوض اليه فعليه العهدة الا إن اخبر انها لغيره . فان اخبر بذلك فلا عهدة عليه ولا يمين . ونخاسون وسماسة . فهو لاء لا عهدة عليهم ولا يمين<sup>(١)</sup>

ويظهر ان سيرة وكلاء الحكم لا تزال سيئة في أذهان القوم زمناً طويلاً ان لم تقل الى زماننا هذا حتى انهم كانوا يدعون بالمزورين

## الباب الأول

### المحاربة في الزمن الحاضر

كانت المحاربة من زمن غير بعيد مجهولة في كثير من الممالك الغربية خصوصاً في سويسره واقلیم ( ايّا نزيل ) وتركيا . لكنها صارت مألوفة في هذا العصر عند جميع اعم الدنيا ألفة لا تخلو من الاحترام والتبجيل . وهي في الامم

(١) شرح منح الجليل على مختصر خليل جزء ثالث صحيفة ٣٥١ وما بعدها

الشرقية اقل اعتباراً وأضعف ظهوراً تابعة في ذلك لدرجة الحضارة وقوة التمسك بالقانون. وليس بخاف حال العدالة في الشرق بوجه العموم. فلا يزال كثير من المصالح والمنافع موكولاً لقول الموظف ورأيه. كما ان درجة المعارف منحلة فيها. ومن الواضح أن نابغي الخطابة وفصحاء المنطق يندرون في البلاد التي على هذا المثال. فبقدر انحطاط الامة في المدنية والمعارف تحط الوظائف الفنية وتقل الحرف الادبية. ولهذا كان المحترفون بالمحاماة في بلاد الصين هم المتشردون والدجالون. وكانت حرقهم من أخس الحرف وأدناها ومن توكل منهم في قضية عاطلة حق عليه العذاب الاليم

لكن نقول بوجه العموم انه لم يبق بلد من البلاد المتمدنة الا عرف قدر المحاماة فأجلها. ولا قانون من القوانين الا لاحظ وجودها وبين حقيقتها وأوضح الروابط التي تجمع بينها وبين القضاء من جهة وبينها وبين المتخصصين من جهة أخرى. فحدد واجباتها. وعين ما لها من الحقوق. وقد ثبتت في عوائد الامة وصارت من ضروريات الاجتماع فيها ولهذا كان الاعتناء بشأنها من أئرم واجبات كل حكومة حتى يحصل منها أعظم حظ من النفع وينتفي ما يتبعها من الضرر

وحالة المحاماة ليست واحدة في كل بلد بل تختلف كثيراً في شروط الدخول فيها. وفي حقوق المحامين وواجباتهم. وفي استحقاقهم للاتباع وطرق المطالبة بها. وفي كيفية تأليف طائفتهم. وفي استقلالها بالنسبة الى الحكومة عموماً والى القضاء خصوصاً. وفي العقوبات التأديبية وطرق الحكم بها. وفي التبعة التي يتحملها المحامي من العمل بحرفته



وتشارك الامم في منع النساء عن الاحتراف بالمحاماة الا الولايات المتحدة بامريكا . وكذلك لا يحترف بها في كل بلد الا الوطنيون ما عدا جمهورية أرجنتين والبلاد التي اكتنفها أحوال مخصوصة كالدولة العلية وبعض اقاليم سويسرة ومصر . ويكفي في الاحتراف بها نوال الشهادة الابتدائية في علم الحقوق ( ليسانسيه ) . وفي بلاد البلجيك وغيرها يجب ان يكون الطالب حائزاً للشهادة الثانية ( الدكتورية ) . وتبعة المحامي أدبية محضة في بعض القوانين . ومالية او تستدعي العقوبة في غيرها . ومن الامم من يمنعه من المطالبة باجرة اتعابه . والغالب الاباحة والاستحقاق . ومنها من تجعله خاضعاً للحكومة . وبعضها تطلق له السبيل كيف شاء . وتتمياً للفائدة نشرح بالايجاز شأن المحاماة في كل بلد من البلاد التي توجد فيها

## فصل الأول

المحاماة عند الامم الغربية

﴿ المحاماة في المانيا ﴾

كان لكل مملكة من الممالك التي تتكون منها الدولة الالمانية نظام مخصوص للمحاماة الى سنة ١٨٧٩ ثم صدر قانون بتنسيق هذه الطائفة على مثال واحد في جميع تلك الممالك

ويجمع المحامي في المانيا بين صناعتي الكتابة والمرافعة . فهو وكيل عن الخصم في جميع أدوار القضية كما هو عندنا في مصر . بخلافه في فرنسا فانه لا يكتب شيئاً من أوراق الدعوى ولا يمضيها بل وظيفته المرافعة في الجلسات . وللأعمال الكتابية وكيل مخصوص يسمى عندهم ( أفوويه )

ولا بد للخصوم في القضايا المدنية من الاستعانة بالمحامي . والطائفة حرة لا ارتباط لها بالحكومة . فلا يعد المحامون من الموظفين كما في بعض الممالك . فلا يجب عليهم ما وجب على الموظف كما ان اختصاصهما ليس واحداً . ولكل انسان ان يحترف بالمحاماة على شرط أن يكون حائزاً لما يؤهله لها . والامتحان مفوض الى نظارة الحقانية وهي تصدر قراراً بقبول الطالب أو رفض طلبه . وليس للسلطة القضائية تدخل بعد ذلك في الطائفة باي وجه من الوجوه . كما ان عدد المحامين امام كل محكمة غير محدود

أما شروط الاحتراف بالمحاماة فهي بعينها شروط التوظيف في القضاء . فمن صح تعيينه قاضياً جاز قبوله محامياً . ويجب للتوظيف في القضاء أن يؤدي الانسان امتحانين . الاول بعد الدرس ثلاث سنين في احدى مدارس الحقوق بشرط أن يكون قضى نصف هذه المدة على الاقل في مدرسة المانية . والثاني بعد الاقامة ثلاث سنين ثانية عند احد المحامين أو في النيابة العمومية . ولكل مملكة من الممالك الالمانية الحق في زيادة مدة الدرس والاقامة . كما انه يجوز الترخيص بان تقضي سنة على الاكثر من سني الاقامة بجهة الادارة . ومتى وفي الطالب بذلك جاز قبوله محامياً . فان قبل في احدى الممالك لا يعد مقبولاً عند البقية الا اذا اشتركت أكثر من واحدة

في محكمة واحدة فالقبول في احداها يعد قبولاً في الجميع . ويصدر القرار بالقبول في بروسيا من نظارة الحقانية وفي كل ولاية من السلطة القضائية العليا القائمة مقام تلك النظارة بعد أخذ رأي مجلس المحاماة ويرفض الطلب لأسباب مبينة في القانون . وهي نوعان . الزامية .

واختيارية . فيرفض وجوباً في ست احوال

- أولاً إذا فُقدت اهلية التوظيف بالوظائف العمومية بسبب حكم جنائي
- ثانياً اذا كان الطالب محامياً سبق طرده من الطائفة
- ثالثاً اذا فقد حق التصرف في امواله لافلاسه او للحجر عليه
- رابعاً الاحتراف بحرفة لا تليق بشرف المحاماة أو لا يصح الجمع بينهما
- خامساً سوء السيرة بدرجة ترى دائرة المحاماة انها كافية لطرد من يكون محامياً

سادساً العاهة الجسمية أو العقلية التي تمنع من القيام بواجبات الصناعة ورأي دائرة المحاماة في الاحوال الثلاثة الاخيرة الزامي يجب العمل به وللطالب ان يتظلم من رأي دائرة المحاماة امام الجهة المختصة بالتأديب التابع هو اليها

وأما الاحوال التي يجوز فيها رفض الطلب أو قبوله فهي  
أولاً اذا مضى ثلاث سنين من تاريخ تأدية الامتحان الثاني ولم يقدم الطلب أو لم يدخل الطالب في احدى وظائف الحكومة

ثانياً اذا كان حكم عليه جنائياً بحكم يستوجب عدم اهليته للتوظيف موقفاً وانقضت مدة العقوبة . فان لم تكن المدة انتهت فالرفض واجب

ثالثاً اذا كان الطالب قد زاول عمل المحاماة وحكم عليه تأديباً في السنتين الاخيرتين بالتوبيخ أو الغرامة الى مائة وخمسين مارك ويؤجل النظر في الطلب اذا كان الطالب متهماً بجنحة تستوجب عقوبة عدم التوظيف في الوظائف العمومية الى ان ينتهي التحقيق . ويجب تعيين المحكمة التي يقبل الطالب في المحاماة امامها لان الدخول في الحرفة من حيث هو لا يخول لمن قبل طلبه ان يتراجع امام جميع المحاكم . ويجوز قبوله امام عدة محاكم بحسب الاحوال . والقبول امام محكمة عليا يخول حق المرافعة امام المحاكم التابعة لها . ولا يجوز رفض طلب الاقامة امام محكمة معينة الاسلاميين . الاول اذا كان الطالب من اقارب احد القضاة أو من اصهاره من العصب الى ما لانهاية او الى الدرجة الثانية ان لم يكن من العصب . والرفض اختياري اذ الغرض منه منع سوء الظن بالقضاء . وثانياً اذا كان الطالب متهماً في قضية تأديبية في المحكمة المقبول امامها . او اذا كان قد حكم عليه في السنتين الاخيرتين بالتوبيخ او بالغرامة الى مائة وخمسين مارك على الاكثر . وهذا الرفض اختياري ايضاً

ويجب ذكر سبب الرفض أياً كان في القرار الذي يصدر به . فاذا صدر القرار بالقبول وجب على المحامي قبل مباشرة صناعته ان يحلف عيناً في جلسة علنية امام المحكمة المقبول فيها . والفرض منه في لاسياسي . وأن يختار له محلاً في مركز المحكمة والا شطب اسمه . فان كان مقبولاً أمام محاكم متعددة وجب عليه اقامة نائب عنه امام التي لم يكن ساكناً في مركزها . ولا يجوز له أن يتنيب عن مكتبه أكثر من أسبوع الا اذا أقام



غيره مقامه وأخطر رئيس المحكمة . ثم يجب عليه أن يقيد اسمه في اللوحة

في الطرد وفي الانقطاع عن العمل

يطرد المحامي وجوباً في الاحوال الآتية

اولاً اذا لم يتخذ سكناً في مركز المحكمة حسب القانون في ظرف

الثلاثة أشهر التالية لاختاره بقرار القبول

ثانياً اذا ترك العمل الذي اختاره

ثالثاً اذا ظهر بعد قبوله سبب من الاسباب التي كان ينبغي عليها عدم

قبول الطلب

رابعاً اذا قبل المحامي امام محكمة غير المقيم بمركزها ومضى شهر ولم

يعين نائباً عنه أمام تلك المحكمة

ويطرد جوازاً في حالتين

الاولى اذا حكم عليه من المحاكم بحكم يجرمه من ادارة شؤون نفسه

الثانية اذا حكم عليه جنائياً أو تأديبياً بحكم يستلزم حرمانه من الوظائف

العمومية لمدة قد انتهت

والطرد يصدر بقرار من الجهة المختصة باصدار قرار القبول . واذا تقرر

ذلك لموت المحامي أو لتركه الحرفة باختياره أو للحكم عليه جنائياً أو تأديبياً

بما يستلزم منعه من صناعته يحى الاسم من اللوحة ويعلن عن ذلك في

الجريدة الرسمية

في حقوق المحاماة

تختلف هذه الحقوق باختلاف عمل المحامي أي باعتباره مترافعاً فقط

او مترافعاً ووكيلاً<sup>(١)</sup> فبصفته مترافعاً فقط يجوز أن يعطي رأيه وان يترافع في جميع المسائل التي تعرض عليه سواء كانت القضية المتعلقة بها من اختصاص المحكمة المقرر امامها او من اختصاص اي محكمة أخرى . وأن يعطي رأيه ويترافع ويتوكل في جميع القضايا التي لم ينص القانون على وجوب وجود الوكيل فيها . فاذا كانت الدعوى من هذا القبيل لزم أن يكون مقبولاً في التوكيلات أمام المحكمة المختصة بنظر الدعوى . ومن حقوقه استرداد ما يدفعه بالنيابة عن موكله من مصاريف الدعوى . وأخذ قيمة أتعابه بحسب انواع القضايا وما تستلزمه من الاعمال . ولهم في هذا قانون عمومي مخصوص . ومنها انه يجوز له طلب أتعابه مقدماً . وأن يخاصم موكله اذا لم يؤدها اليه بعد أداء العمل

### واجبات المحاماة

يجب على المحامي أن يراعي الصدق والامانة في جميع اعماله . وان يلاحظ مقتضيات الشرف في الطرق التي يختارها . وأن يكون سيره خارجاً عن صناعته ملائماً لما وجب لها من المكانة والاعتبار . وأن يستنبذ غيره اذا احتاج الى الغيبة أكثر من أسبوع . وأن يخبر باسم النائب رئيس المحكمة ومنها وجوب قيامه بما يحول عليه من القضايا . اما غيرها فهو حر في القبول وعدمه . انما يجب عليه في حالة الرفض ان يبين سببه بلا امهال والا حكم عليه بالغرامة

ويجب عليه الرفض في ثلاثة احوال . الاولى اذا طلب للمدافعة عن

(١) الوكيل هو الذي ينوب عن احد الاخصام في جميع اعمال القضية الكتابية





خصم عمل على ما يخالف التزامه . الثاني اذا كان ساعد خصم الطالب في القضية ذاتها ولو باعمال غير قضائية والاعوقب جنائياً بمقتضى المادة ٣٥٦ من قانون العقوبات . الثالث اذا كان نظر القضية المعروضة عليه بصفة قاض . ويجب عليه قبول القضايا التي تكلف اليه المحكمة التابع اليها بمقتضى قانون المرافعات او القانون الاساسي . وتحال القضايا المدنية على المحامين اذا كان احد الاخصام معافى من الرسوم وفي حالة طلب من حكم عليه بالحجر لخلل في القوى العقلية الطعن في هذا الحكم . وفي حالة ما اذا رفض القيم على محجور عليه جنون او اسراف ان يقيم الدعوى بطلب فك الحجر

هذا هو ما نص عنه في قانون المرافعات . ويوجب القانون الاساسي تعيين محام في الاحوال الآتية

اولاً اذا لم يجد الخصم من يتوكل عنه في قضيته  
ثانياً اذا أعفى خصم من الرسوم واحتاج للمحامي في مسألة خارجة عن دائرة القضاء ورأت المحكمة موجباً لقبول طلبه  
وأما القضايا الجنائية فالمحكمة تحيلها على المحامين ويجب عليهم قبولها

بلا استثناء

ومن الواجبات رد أوراق الموكل اليه بعد انقضاء الدعوى كما يجب على الموكل اداء ما يكون باقياً من الاتعاب . فان لم يؤده جاز للمحامي أن لا يسلم اليه تلك الاوراق بل يبقيا عنده رهناً على ذلك ومن واجباته حفظ اوراق الدعوى عنده زمناً معيناً اقله الى أن

تنتهي الدعوى

ثم يجب عليه أن يقبل المتخرجين من مدرسة الحقوق ممن يريدون  
الاقامة بمكتبه المدة القانونية . وان يعطيهم التعاليم اللازمة . ويسهل لهم  
التدرب على الاعمال وذلك بشروط مخصوصة  
في نظام الطائفة

يقضي القانون بان جميع المحامين المقبولين في دائرة اختصاص كل  
محكمة من محاكم الاقاليم العليا يكونون هيئة مخصوصة تسمى دائرة المحاماة  
وتلك المحاكم هي ثمان وعشرون في الدولة كلها فعدد الدوائر ايضا ثمان  
وعشرون . ولكل دائرة لجنة يعين اعضاؤها بالاقتخاب . وعليها مراقب  
يرجع اليه ايضا في استئناف احكام تلك اللجنة . وهو يحكم فيها بمقتضى  
قوانين المملكة التابع اليها

### في دائرة المحامين

لكل دائرة لجنة ادارية تتشكل من تسعة اعضاء الى خمسة عشر  
ينتخبون لمدة اربع سنين . ويعاد انتخاب النصف في كل سنتين . وللدائرة  
اختصاصات متنوعة ادارية ونظامية . وهي التي تضع لائحتها الداخلية كما  
انها هي التي تضع اللائحة للجنة الادارة . وتنتخب الاعضاء الثلاث الذين  
ينوبون عنها في محكمة الاستئناف التأديبية عند الحاجة

وتنظر في وسائل الحصول على النقود اللازمة للصرف في مصلحتها  
فتعين قيمة ما يكتب به كل واحد من رجالها . وتنظر في الحسابات التي  
تقدمها لجنة الادارة وتقرر الميزانية . وهي معتبرة كشخص مدني فلها ان  
تحتوز ثروة وان تترافع امام المحاكم بواسطة نائب عنها . ومن حقوقها وحقوق

اللجنة ايضاً ان ترفع الى نظارة الحقانية تقارير بما يعين لها من الملاحظات  
أو ما ترى ابداءه من الرغبات في مصلحة العدالة او في مصلحة الخصوصية

### في لجنة الادارة

ينتخب اعضاء اللجنة على الكيفية المتقدم ذكرها وتنتشر نتيجة  
الانتخاب في جريدة الدولة الرسمية . وجميع أفراد الدائرة يصح انتخابهم  
الآن من حكمت المحاكم بجرمانه من ادارة شؤونه الخصوصية . ومن اقيمت  
عليه دعوى تأديبية او جنائية لامر يستوجب الحكم عليه بعدم أهليته  
للو وظائف الاميرية . ومن حكم عليه بالتوبيخ أو بالغرامة اكثر من مائة  
وخمسين مارك في الخمس سنين الماضية

ومتى انتخب أحدهم وجب عليه القبول لان اداء العمل في اللجنة من  
الواجبات الفنية وان كانت هذه الوظائف أدبية بدون مقابل . ولا يقبل  
من أحد عذر الامن تجاوز الخامسة والستين من عمره . ومن كان عضواً  
مدة أربع سنين . ويشترط في قبول العذر أن يقدم قبل القبول اما اذا  
حصل القبول فالتنحي متعذر

وتنتخب اللجنة من بين اعضاءها رئيساً لها ونائب رئيس وكاتب سر  
ونائباً عنه . وتجتمع في مقر المحكمة العليا التابعة لها

ومن واجباتها ادارة شؤون طائفتها اي (دائرته) والسعي في المصالحات .  
ولما اختصاص تأديبي واداري، بخلاف الاختصاص التأديبي القانوني . كما  
لها رأي استشاري واشترك في تأديب أفراد الطائفة

## في الدعوى التأديبية

من أخل بواجباته من المحامين وجب تأديبه

وحق التأديب موكول الى مجلس من خمسة اعضاء بينهم رئيس اللجنة ونائبه وثلاثة يعينون بالانتخاب بمعرفتها ويسمى هذا المجلس محكمة الشرف اشارة الى انها شكلت لتدود عن حوض الحمامة بعقاب المذنب او بنفي الشبه عنه فيما نسب اليه . ويقوم النائب الاعلى وهو رئيس نيابة المحكمة العليا بوظيفة المدعي العمومي . ويعين رئيس المحكمة أحد المستشارين لاجراء التحقيق . ويختار رئيس اللجنة أحد المحامين الذين ليسوا من اعضاءها ليقوم بوظيفة كاتب الجلسة

والعقوبات التأديبية هي . الانذار . والتوبيخ . والغرامة الى ثلاثة آلاف مارك خزينة الطائفة . ثم الطرد

وتعتبر تلك المحكمة التأديبية محكمة قضائية . فهي تسمع الشهود بعد تحليفهم اليمين . فان تخلفوا عن الحضور او كتموا الشهادة عوقبوا امام المحكمة المختصة التابعين لها بكيفية الشهود امام المحاكم الاخرى

ويرفع الاستئناف امام محكمة الاستئناف التأديبية . وتشكل هذه المحكمة من رئيس محكمة الامبراطورية العظمى ( محكمة النقض والابرار ) الاول . وثلاثة من مستشاريها . وثلاثة من اعضاء لجنة ادارة المحامين تنتخبهم الدائرة الموجودة في اختصاص تلك المحكمة في كل سنة . ومن النائب العمومي للامبراطورية بضعة مدع عمومي . وقد نص القانون على الاحوال والوقائع التي تستلزم التأديب . ومما ينبغي ملاحظته ان المحامين امام

محكمة الامبراطورية العظمى لا يجوز لهم أن يقيدوا أسماءهم أمام محكمة أخرى  
وقبولهم لا يحصل الا بقرار من رئيسها

### ﴿ المحاماة في جمهورية ارجنتين ﴾

كان يجب على طالب الدخول في المحاماة أن يكون حائزاً لشهادة  
الدراسة الثانية في الحقوق ( الدكتورية ) فاذا نالها وقبل في المحاماة صار  
صاحب الحق الوحيد في ادارة كل قضية لها مساس بالمحاكم . أعني أنه لا بد  
من المحامي في كل دعوى ثم صار الاحتراف بتلك الحرفة الآن أسهل من  
قبل . فالיום يجوز لجميع طبقات الامة أن يكونوا محامين حتى انه ليوجد بينهم  
من المولدين . وكذلك يجوز للاجانب الدخول فيها على شرط الشهادة من  
مدارس الحكومة أو من مدارس حكوماتهم . الا انه يجب عليهم في هذه الحالة  
أن يؤدوا امتحاناً في فروع القوانين التي تدرس في مدرسة الجمهورية .  
وتحصل المرافعات بالكتابة أمام المحاكم الابتدائية على الدوام . وأما الخطابة  
فانها لا تستعمل الا أمام الاستئناف والمجلس الاعلى ( النقص والابرار ) .  
وعلى المحامي أن يمضي اقواله الختامية والاوراق الاخرى المتعلقة بالمرافعات .  
ويجوز له أن يتفق مع موكله على الاتعاب . فان لم يتفقا أو حصل نزاع بعد  
الاتفاق رفع الامر الى القاضي فيحكم فيه بوجه الاستعجال باعتباره قضية جزئية .  
ويجوز استئناف ذلك الحكم

### ﴿ المحاماة في اوستوريا هنكاريَا ﴾

هي بلاد النمسا وبلاد المجر . وهما تحت سيادة حاكم واحد فرنسوا جوزيف

امبراطور النمسا وملك المجر . ولهما قانون أساسي الا ان كل واحدة منهم مستقلة في بعض الشؤون

### ﴿ المحاماة في النمسا ﴾

كان عدد المحامين فيها محدوداً الى أن صدر قانون ٦ يولييه سنة ١٨٦٨ حيث صارت المحاماة حرة لمن يريد الدخول فيها متى اجتمعت فيه الشروط اللازمة . وصارت طائفة ينوب عنها مجلس له رئيس يعين بالانتخاب . وقد ابطال هذا القانون طريقة تعيين المحامين بمعرفة الحكومة وانتقل هذا الحق الى المجلس كما عهد التأديب اليه

ويجب على الطالب أن يكون حائزاً للشهادة الثانية (الدكتورية) وأن يقيم في مكتب احد المحامين سبع سنين يقضي واحدة منها في التدريب على الاعمال القضائية . وثلاثة حتى ينال شهادة (الدكتورية) من مجلس المحاماة وهي غير الشهادة الدراسية الاولى . والثلاثة الباقية في اعمال المحاماة أوفي المحاكم . وبعد ذلك يؤدي الامتحان الفني . فان جازه طلب من المجلس ادراج اسمه في جدول المحامين . ويجوز التظلم من قرار الرفض أمام الجمعية العمومية المؤلفة من جميع المحامين المدرجة اسماؤهم في الجدول . ويستأنف حكمها أمام النقض والابرار

والعقوبات التأديبية هي . الانذار . والغرامة الى مائة فلورينو (٢٥٠ فرنك) . والتوبيخ بالكتابة أمام هيئة المجلس . والحرمان الموقت من حق الانتخاب والنيابة في المجلس . والتوقيف عن العمل . والدارد . وتصدر الاحكام بهذه العقوبات من المجلس . ويستأنف الحكم أمام الجمعية العمومية .

فاذا كان الحكم بالايقاف أو الطرد جاز التظلم من حكم الجمعية الـومية الى النقض والابرار

ويعد المحامي الذي يساعد خصم موكله في قضية بالكتابة أو القول أو بأي طريقة كانت خائناً في الوكالة ويعاقب بعقوبة مخصوصة نصت عليها المادة ١٠٢ من قانون العقوبات . وقد صدر قانون آخر سنة ١٨٨٥ يقضي بزيادة سنة على مدة التمرن في الاعمال القضائية فجعلها سنتين . وقد اعترض المحامون في هذه الايام على زيادة عددهم كثيراً وطلبوا تحديده . كما انهم يشكون من تقييد مجلسهم في رفض الطلبات . وأرسلوا بذلك عرائض الى الحكومة ومجلس النواب . ووضع لمنع شكواهم مشروع قانون لم يتقرر نهائياً حتى الآن

### ﴿ المحاماة في بلاد المجر ﴾

هي حرة في تلك البلاد فالعدد غير محدود . وكل محام له أن يتراجع امام جميع المحاكم بلا استثناء . ويجب أن يحوز الطالب شهادة ( الدكتورية ) في علم الحقوق من احدى المدارس . وأن يكون مجرياً . وأن يكون اسمه مقيداً في احدى دوائر المحاماة . وأن يكون أقام بمكتب أحد عشر ثلاث سنين . وبعد ذلك يؤدي امتحاناً مخصوصاً لينال شهادة أخرى يقال لها شهادة ( الدكتورية ) في المحاماة . وتعطى هذه الشهادة من لجنة ( بودابست ) في بلاد المجر الاصلية ومن لجنة ( ماروس ) في بلاد الترنسوال . وتؤلف هاتان اللجنتان من اعضاء ينتخب نصفهم ناظر الحقانية . وينتخب النصف الثاني من دائرتي المحاماة في هاتين المدينتين . فان حاز الشهادة قدم طلبه

الى المجلس فيقرر بما يراه

وللمحامين نواب عنهم يقومون مقامهم في الاعمال بتوكيل خاص مع تصديق المجلس . ولهذا يجب أن يكون اسم النائب مقيداً في جداول المجلس ويحدد ناظر الحفانية عدد دوائر المحاماة ومحل اقامة كل منها . ولا يجوز أن يقل عدد أفراد الدائرة عن ثلاثين

وتختص الدوائر بالنظر في اصلاح شؤون المحاماة . وتدير المال اللازم . وتعين الاكتابات على أفرادها . والسهر على ما يوجب اعلاء شأنها . ومنع ما يحبط بقدرها . وعرض ما تراه نافعا من التعديلات لمصلحة القضاء في البلاد ولكل دائرة لجنة يعين اعضاؤها بالانتخاب . وتركب اللجنة من رئيس ونائب رئيس وكاتب سر وأمين صندوق ومدع عمومي وثمانية اعضاء وأربعة نواب . ويزاد عدد اعضاء لجنة ( بودابست ) أربعة كما يزداد اثنان على النواب . ومدة الانتخاب ثلاث سنين . ومحكمة التأديب تتألف من الخمسة اعضاء الذين انتخبوا أولاً . ومن اختصاصها تأديب المحامين ونوابهم . وتستأنف أحكامها أمام النقض والابرار

والعقوبات التأديبية هي . التوبيخ بالكتابة . والغرامة من خمسين الى خمسمائة فلورينو . والتوقيف مدة سنة . والطرده من المحاماة وتزول صفة المحاماة بالتنازل . وفقد الحقوق الوطنية . وبمحكم جنائي أو تأديبي

ويجوز للمحامي أن يرفض أي دعوي تعرض عليه كما يجوز له التنحي عن التوكيل بعد القبول . انما يجب عليه في هذه الحالة أن يخبر موكله قبل



ذلك بثلاثين يوماً . فاذا انتهت الدعوى على يده وجب أن يرد الى موكله جميع أوراقه . وليس له أن يبقيا رهناً على ما يكون مستحقاً له من الاتعاب . فان انقطعت الوكالة قبل انتهاء الدعوى لاي سبب من الاسباب وجب عليه في ظرف الثلاثة أشهر التالية أن يقدم حساباً عن الاتعاب التي أخذها ويرد ما زاد عن الاستحقاق . ودفاته تعد مبدأً لدليل بالكتابة في صالحه يجوز تميمه باليمين على شرط أن تكون منتظمة مستوفاة للشروط القانونية . ولا يجوز للمحامي أن يشهد في الدعاوي الموكولة اليه

ويجوز له أن يتفق مع موكله على قيمة أتعابه . ولا يصح الاتفاق الا بالكتابة . ويجب عليه أن يكون معه توكيل من موكله

ومما يجب الالتفات اليه أن مجرد صدور التوكيل للمحامي يخوله الحق في قبض حقوق موكله . واداء ديونه . وطلب اليمين وردها . وتوكيل غيره عنه . وكل هذا من غير نص مخصوص . فان أراد أحدهم أن لا يجعل لموكله بعض هذه الصفات وجب النص عنه في التوكيل

والمحامي مسؤول عن يوكله الا اذا كانت الانابة معلومة للموكل مقبولة منه فلا يرجع عند الحاجة الاضد النائب فقط

ويعاقب بعقوبة الجنح المحامي الذي يفشي سراً وصل اليه بسبب حرفته الا اذا كانت الاباحة من مقتضيات اداء الواجب . أو كانت بناء على استجواب السلطة الحاكمة . أو في شهادة

ويعاقب بتلك العقوبة من يعمل في دعوى واحدة لخصمين . ومن يترك موكله لينوب عن خصمه . ومن يقبل رشوة من خصم موكله . فان

حصل ذلك في دعوى جنائية شدد العقاب بحسب أهمية التهمة وعلى مقتضى الاحوال

وللمحاکم أن تقضي على المحامي بغرامة من عشر الى مائة فلورينو اذا خرج عن حد النظام واللياقة في الدفاع . أو استعمل ألفاظاً مخدشة . ولجهات الادارة أن تقضي عليه بهذه العقوبة ان ارتكب المخالفات المذكورة اثناء تأدية عمله امامها . ويسلم مبلغ الغرامة الى دائرة المحامين لتستعملها في أمر خيري كنص المادة ١٠٦ من قانون المحاماة

وقد نص القانون على الاحوال التي يجوز فيها توقيف المحامي عن حرئته وهي : اذا كان محبوساً احتياطاً . واذا أقيمت عليه دعوى بارتكابه جنحة من مستلزمات عقوبتها القانونية العزل من الوظيفة . واذا اتهم بجنحة ناشئة عن الشره في الكسب . واذا حكم عليه لارتكاب احدى الجنحتين المذكورتين قبل أن يصير الحكم اتهاًياً . واذا اقيمت عليه دعوى او صدر عليه حكم جنائي في تهمة يرى المجلس انه يجب الحكم عليه بالايقاف من أجلها . واذا حكم عليه من المجلس تأديبياً بالطرد فاستأنف الحكم . واذا أفلس ويجوز لذی الشأن والمدعي العمومي أمام مجلس التأديب وللنيابة العمومية استئناف الاحكام الصادرة بالايقاف في ظرف خمسة عشر يوماً من تاريخ صدورها

### ﴿ المحاماة في بلجيكا ﴾

نظامها ووحقوقها وواجباتها كما هي في فرنسا وسيأتي الكلام عليها . انما تشترط بلجيكا الشهادة الثانية (الدكتورية) بخلاف فرنسا فانها تكتفي بالشهادة

الاولى ( ليسانسييه ) . ويجوز للحكومة في بلجيكا ان تتجاوز للاجانب فتقبلهم  
بالشهادة الاولى . ولم يقبل مجلس النواب سنة ١٨٧٤ مشروعاً يبيح حرفة  
المحاماة لمن أراد كما انه رفض أن يضرب عليهم رسوم الباطنطة سنة ١٨٧٧  
﴿ المحاماة في بوسنه وهرسك ﴾

للحكومة وحدها الحق في تعيين المحامين وفي بيان الجهة التي يوجد  
فيها المحامي وتقدير عددهم أمام كل محكمة  
ويشترط في الطالب أن يكون بوسنياً او نمساوياً او مجرياً وان يأخذ  
رخصة بذلك . وان يكون محلاً للثقة والائتمان . وان يؤدي امتحاناً شفافاً  
وكتابة في احدى البلاد الثلاثة

وللمحامي حقوق وعليه واجبات اعتنى القانون بتحديدتها تحديداً محكماً .  
ومن لوازمه أن يحلف يميناً في ظرف الثلاثة اشهر التالية لتعيينه  
ويحكم عليه نادياً بالتوبيخ بالكتابة . والغرامة من خمسين الى الف  
فلورينو . وبالعزل من وظيفته . وقد بين القانون الافعال التي تستلزم الحكم  
عليه من مجلس التأديب

﴿ المحاماة في البرازيل ﴾

تنقسم الى نوعين . مدافع يترافع عن الخصم في الجلسات . ووكيل  
يقوم مقامه في الاعمال الكتابية  
ويشترط في المحامي ان يكون متخرجاً من احدى مدارس الحكومة .  
فان كان متخرجاً من مدرسة اجنبية وجب ان يؤدي امتحاناً في البرازيل .  
وان يأخذ رخصة من احد رؤساء محاكم الاستئناف بمجواز مرافقته عن

الخصوم ومن لم يكن حائزاً لهذه الشروط لا يجوز له ان يترافع الا امام المحاكم التي لم يستوف فيها عدد المحامين المقرر في القانون . لان العدد عندهم محدوداً . ويشترط ايضاً ان يبرز الطالب شهادة تدل على انه رشيد واخرى بحسن السيرة . ويعلن عن الامتحان قبل حصوله بثمانية ايام . ويحصل في جلسة علانية امام رئيس المحكمة المذكورة . وهو الذي ينتخب الاسئلة التي توجه الى الطالب وتوضع في مظاريف ينتهي الطالب منها العدد اللازم قبل اجراء الامتحان بنصف ساعة . ثم يحصل الامتحان شفاهاً وبالكتابه

وفي البرازيل درجة صغيرة في المحاماة يقال لها درجة ( المترشحين ) يأخذها الطالب بامتحان في قانون المرافعات يؤديه امام قضاة المراكز على النحو الذي تقدم بيانه . ثم تصدر له الرخصة لسنتين او اربع سنين . ويجوز تجديدها اذا شهد القاضي المركزي شهادة حسنة للطالب

ويوجد خلاف في البرازيل من حيث قبول الاجاب في المحاماة . ولا تزال الطائفة غير مقررة قانوناً . وللمحامين جمعيات مصرح بها من الادارة . كما ان لهم لباساً مخصوصاً . وبعض الامتيازات امام المحاكم . وقد قدم مشروع مطول الى مجلس النواب سنة ١٨٨٠ من نظارة الحقانية تكفل بنظام المحاماة على مثال البلاد الاخرى ولكنه لم يقرر حتى الآن

### ﴿ المحاماة في كندا ﴾

يؤلف المحامون في تلك البلاد طائفة قانونية تنقسم الى ستة اقسام . ويجوز ان يزداد عدد المحامين في كل قسم فيصير طائفة مخصوصة تتألف من جميع المحامين القاطنين في دائرة اختصاصه . وكل طائفة تتبر شخصاً

مدنياً له جميع حقوق الجمعيات المدنية المقررة في القانون . الا انه لا يجوز لها أن تقتني من العقار الا ما لا تزيد قيمته على خمسين الف قرش . وترفع القضايا عليها في شخص رئيسها او كاتب السر بورقة تكليف تعلن اليه في مكتب الطائفة وجوباً . واذا اجتمع عدد كبير أمام محكمة من محاكم المراكز جاز لهم أن يؤلفوا فرعاً تابعاً لقسمه اذا طلب ذلك الثلثان منهم . ويرخص لهم بذلك من قبل المجلس العمومي . ولكل فرع لجنة ادارة لها جميع اختصاصات القسم الا التأديب

وتتألف من الاقسام والطوائف كلها طائفة عمومية لها حق التشريع فيما يصون شرف الحمامة ويعلي مكاتها . وفي تقرير طرق امتحان الطالبين . ومراقبة انتظام الجداول . ولكل قسم أن يضع من اللوائح ما يراه مفيداً لصالح افراده على شرط عدم مخالفة لوائح الطائفة العمومية . وينوب عن هذه مجلس عمومي في الادارة . ويتألف مجلس كل قسم من رئيس ومأمور نقود وامين صندوق وكاتب سر واعضاء يختلف عددهم من ثلاثة الى ثمانية . وله الحكم بالعقوبات التأديبية وهي . الانذار والتوبيخ . ويحكم بهما على من يرتكب امراً يخالف النظام او يحط بقدر الحمامة او احترف بجرنة او صناعة لا تلائم مقامها . ثم التوقيف لمدة يقدرها المجلس . ثم الطرد . ويلاحظ المجلس العمومي امتحان الطالبين

ويشترط في القبول ان يقدم الطالب شهادة تدل على انه تربي تربية حرة . وان يؤدي امتحاناً في مسائل مخصوصة . وان يكون بلغ الحادية والعشرين من عمره . وان يكون ثابر على العمل بمكتب احد الحمامين خمس

سنتين بدون انقطاع بشرط الدرس والمطالعة . ويجوز جعل المدة اربع سنين لمن درس الحقوق مدة سنتين في احدى المدارس او ثلاث سنين لمن درس ثلاث سنين ونال الشهادة . فان وفي الطالب بالشرط الاول وجاز الامتحان في المسائل المخصصة فقط صدر قرار من رئيس الطائفة بقبوله تلميذاً عند احد المحامين . ومتى وفي بها كلها تقرر محامياً امام جميع المحاكم . وعليه قبل البدء في العمل ان يحلف اليمين القانونية

ويمنع المحامي عن العمل ويعتبر كل عمل يصدر منه ملغى اذا حكم عليه من احدى المحاكم لارتكابه جريمة اليمين الكاذبة . او تلقين الشهود على ما يخالف الحقيقة . او غير ذلك مما هو منصوص في المواد ( ٩٣ ) الى ( ٩٨ ) من الفصل الثالث والعشرين من القانون . ثانياً اذا كان اسمه غير مقيد في لوحة المحامين العمومية . ثالثاً اذا كان موقوفاً بقرار من محكمة التسم التابع له او من مجلسه او من المجلس العمومي

ويحرر اللوحة العمومية كل سنة كاتب سر المجلس العمومي . وكل شكوى في حق احد المحامين تقدم الى القسم التابع له وهو يحقها . ومن خصائص المجلس العمومي ان يحضر تقارير سنوية باحكام المحاكم ويبقي نسخة منها في محفوظاته

وللمحامي الحق في اجرة اتعابه الفنية . ومن هذه الاتعاب الانتقال والتفرغ للعمل . والآراء سواء ابداهما بالكتابة او شفاهاً . والاطلاع على المستندات والاوراق . والمصاريف المحكوم بها لاحد الخصمين او للدعوى . وهي تنتج فائدة من يوم صدور الحكم بها

## المحاماة في بلاد شيلي

وحق التقنين في قيمة الاتعاب خاص بالمجلس العمومي بشرط الاقرار على ذلك من رئيس مجلس الملكة ورئيس المجلس الاعلى . ولا يسري العمل به الا بتصديق المندوب العالي في ذلك المجلس

### ﴿ المحاماة في بلاد شيلي ﴾

عرّف قانون تلك البلاد المحامي بأنه شخص خولته السلطة القضائية حق الدفاع عن حقوق احد المتخاصمين . وشروط الاحتراف هي . اولاً . بلوغ الحادية والعشرين . ثانياً . حيازة الشهادة الاولى ( ليسانسيه ) من مدرسة الحقوق والعلوم السياسية في شيلي . ثالثاً . عدم الحكم ببقوة بدنية وعدم الاتهام حالاً بجرمة تستلزمها الا اذا كانت الجريمة مما يضر بامن الحكومة . وهو استثناء غريب في بابہ لان التمدي على امن الحكومة من الجرائم التي تمد فظيعة . ولعلمهم ارادوا بذلك ان يبرهنوا على مقدار احترامهم للافكار السياسية وانها لا تؤثر في معارف الشخص ولا تقدح في امانته من حيث الاعمال اليومية . رابعاً . ان يؤدي امتحاناً امام المحكمة العليا حيث يصدر امر رئيسها بالقبول . وعلى المحامي ان يحلف يميناً بأنه يؤدي واجباته بالصدق والامانة

ويعتبر المحامي وكيلًا عن صاحب الدعوى فتسري عليه احكام الوكالة كما نص عليها في القانون المدني الا في امر واحد وهو ان وكالة المحامي لا تنقضي بوفاة الموكل

ويشتغل المحامون بحرقهم امام محكمة الاستئناف والمحكمة العليا . اما المحاكم الابتدائية فليس بضروري ان يترافع فيها الخصوم بواسطة المحامي

الا اذا رأى القاضي ضرورة لاحدهم في توكيل محام عنه ضمانه في نظام سير الدعوى وتسهيلاً للحكم فيها . وعلى المحامين ان يدافعوا في قضايا الفقراء مجاناً

وبجوز تعيين المحامين نيابة عن القضاة الغائبين حتى يعودوا . فيكونوا قضاة يحكمون كغيرهم ولهذا لا يسري عليهم واجب المدافعة عن الفقراء ما داموا في تلك النيابة . وكذلك لا يلزم المحامي بالمدافعة عن فقير امام المحاكم الابتدائية او الجزئية لعدم ضرورة المحاماة فيها

### ﴿ المحاماة في اسبانيا ﴾

هي ذات شأن رفيع في تلك البلاد حيث يجمع بينها وبين حرفة التوكيل . ومن الواجب قانوناً على الخصوم أن يعينوا لهم وكلاء بغير استثناء الا امام قاضي الصلح او في الدعاوي التي تكون قيمتها زهيدة جداً . والمحامون محتكرون لحرفة الوكالة فلا ينوب عن الخصوم غيرهم . ويعين المحامي لجنة مخصوصة ينتخبها اعضاء الطائفة في وقت معين . ومتى تقرر قبوله جاز له أن يترافع امام جميع المحاكم

ولهم أتعاب هي ما يتفقون عليها مع موكلهم . وليس للمحاكم أن تغير من تلك العقود بزيادة عليها أو نقص فيها . وللمحامي أن يطلب تنفيذها من المحاكم . واذا تخاصم محام مع موكله على الاتعاب ورفعت الدعوى الى المحكمة صدق المحامي بيمينه . ومجلس المحاماة يختص دون سواه بما يطرأ بين المحامي والموكل من المشاكل فيقضي فيها قضاءً باتاً



### ﴿ الحمامة في الولايات المتحدة بامريكا ﴾

معلوم ان الولايات المتحدة مؤلفة من عشر ولايات كما يدل عليه اسمها .  
ولكل ولاية قوانين داخلية غير قوانين البقية . وكلها تجتمع تحت قانون  
عمومي واحد . والحمامة تتبع تلك القوانين الخصوصية . فهي في هذه الولاية  
طائفة مقرررة في القانون . وفي تلك جمعية ادبية حرة حائزة لا كبر المزايا كما  
في ولاية ( نيورك ) وهي عاصمة الدولة

وعلى العموم للمحاميين في كل ولاية مجلس من حقوقه النظر في قبول  
الطالبين ورفضهم بحسب الشروط والاهلية التي يقررها . وبهذه الوساطة  
توصلوا الى تطهير المحاكم من وكلاء الاشغال الذين يعرفون سير الدعاوي  
ويضرون كثيراً بالمتخاصمين . وكثرة عدد اولئك الوكلاء او ( العرضحالية )  
جاءت من ان القانون يبيح لكل واحد ان يترافع بنفسه في خصومته وان  
يستنيب عنه غيره بصفة متكلم لا بصفة محام . وتمتاز بلاد ( كاليفورني ) بكونها  
تبيح المرافعة للنساء . كما ان النساء في الولايات المتحدة على العموم يشتغلن  
بحرف كثيرة مما يختص به الرجال في البلاد الاخرى . ومنهن موظفات في  
المصالح حتى في النظارات العمومية . ولذلك يوجد رأي ينتشر في الولايات  
المتحدة وفي امريكا باسرها ومقتضاه استحقاق النساء للاحتراف بالحرف  
القضائية . ولهذا صدر قانون في الولايات المتحدة في ١٥ فبراير سنة ١٨٧٩  
بجواز قبول الحمامة من المرأة أمام مجلس الدولة الاعلى اذا ترافعت أمام  
المحكمة العالية في ولايتها ثلاث سنين وشهدت تلك المحكمة بكفاءتها وجدادتها  
وقد يوجد المحامي بمعزل عن الوكيل المنوط بتحرير الاوراق والتوقيع

عليها بالنيابة عن الموكل . الا ان الغالب ان الواحد يجمع بين الصناعتين حتى ان نصوص القانون تجمع بينهما في حكم واحد . والتغليب حارفة الوكيل لانها الالم في الواقع . ولا تزال الجرائد والمجلات العلمية تنشر النبد والرسائل في وجوب فصلها تماماً

ولمجلس المحاماة في ( نيورك ) الحق في قبول الطالبين ورفضهم . وتوقيع العقوبات على من استحقها منهم . وهو معتبر كشخص مدني له حق الملك في منفعة الطائفة . الا انه يسوغ للحكومة متى شاءت بنص صريح في القانون ان تنزع عنه هذه الصنة

فال قانون سنة ١٨٧١ ( الفرض من جمعية المحامين تمكين شرب الحارفة واعلاء شأنها . والمساعد في خدمة العدالة . وحفظ الروابط الردية بين أفراد المحاماة ) . وللطائفة في تلك المدينة رئيس ووكيلان وكتبا سر وامين صندوق وجنة ادارية مؤلفة من واحد وعشرين عضواً

ويجب على الطالب أن يقدم طلبه الى لجنة مخصوصة تسمى لجنة قبول الطلبات . وهو لا يصل الى ذلك الا اذا قدمه اليها اثنان من المحامين المندرجة اسمائهم في جدول الجمعية مع البيانات والمعلومات اللازمة . فان رفض قبول الطلب انتهى الامر . وان تقرر قبوله وجب عرضه على الجمعية العمومية وهي التي تقرر بقبول الطالب في المحاماة او عدم قبوله

وحق التأديب خاص بمجلس الادارة . وقراره يستأنف أمام الجمعية العمومية . ولا يصح قرار الطرد الا اذا كان صادراً من ثلثي اعضاء الجمعية . ويجوز توقيف المحامي عن العمل اذا اخل بواجباته قبل موكله أو اذا ساء

سيره مع أقرانه

### ﴿ المحامة في بريطانيا العظمى ﴾

لكل ذي شأن أن يباشر قضيته وأن يترافع بنفسه فيها . الا ان الاستعانة بالمحامي عمومية في تلك البلاد كما جرت العادة باستعمال الوكلاء المنوطين بالاعمال الكتابية

وتنقسم المحامة في انكلترة الى أربعة أقسام وجدت من زمن غير قريب ولا تزال على ما هي عليه حتى الآن . وكل قسم يتألف من عدد معلوم من المتسرعين . وتد قامت هذه الجهات الاربعة في انكلترة مقام مدارس الحقوق . فان هذه لا توجد في تلك البلاد على النحو المعهود عند الدول الاخرى

ويجب على محائب الدخول في المحاماة أن يكون قد أقام مدة معينة يزاوِل العمل . ولهم اجنءات دررية يجب على الطالب الحضور فيها ويمضي ورقة يقال لها ورقة الحضور

وقد اجتمعت الانقسام الرابع سنة ١٨٦٣ وقرروهم على اتفاق أنشأوا به خمسة كراسي لتدريس القانون . وكل قسم ينتدب اثنين من اعضائه للتدريس مدة سنتين . فاذا درس الواحد ثلاث سنين جاز له أن يقدم طلبه للدخول في المحاماة ويضطر في تقديم الطالب أن يكون على يد أحد المقبولين . ثم يباقي في ابحاث كل قسم مدة خمسة عشر يوماً . فمن كان له معلومات أوله اعتراض على الطالب قدمه الى مجلس التتابع له . فان كان الطلب مقبلاً الى ذلك المجلس نظر فيه . وان كان مرفداً الى غيره احواله اليه مع

ما يصله من المعلومات والمعارضات . فاذا انقضت مدة الخمسة عشر يوماً ولم تقدم معارضات في الطلب من أحد وكان الطالب قد أدى الامتحان اللازم يقرر قبوله محامياً أمام جميع المحاكم . ولكن يشترط في قبول الدفاع منه أمام بعض درجات القضاء العاليه أن يكون مصحوباً باحد المحامين الاقدمين . وليس له في الاتعاب الاجزاء يسير . ومتى مضى على قبوله اربع عشر سنة ونال نصيباً من الشهرة تقرر قبوله استاذاً . ومجلس التأديب يعين بالانتخاب . وليس لعدد أعضائه حد معين . فيختلفون من عشرين الى مائة عضو . ويدخل فيه بطريق العادة نائب الملكة وهو موظف قضائي يشبه النائب العمومي في بعض اختصاصاته أحياناً . والمحامون الذين يلقبون بمستشاري الملكة وهم موظفون أيضاً

ويجتمع الاساتذة في أوقات معلومة ليتداولوا في شؤون القسم الذي هم منه . وفي صالح المحاماة . وهم ينوبون عنه في الاحتفالات العمومية . وفي قضاء أشغاله مع المصالح العمومية . وجهات الادارة . والحقانية . والبلاط الملوكي . ومنهم يتألف مجلس قبول الطالبين ورفضهم . وهم أعضاء مجلس التأديب . والعقوبات التأديبية عندهم هي : التوبيخ في جلسة سرية . والتوبيخ في جلسة علنية . والتوقيف . والطراد

ولا يستأنف الحكم الا في حالة الطراد . فيجوز التظلم منه بالتماس يقدم الى مجلس مخصوص ينعقد من قضاة انكثره تحت اسم مجلس العائلة . وقد نشرت الاقسام الاربعة بالاتحاد سنة ١٨٧٢ نظاماً في ترتيب طائفة المحاماة في ايرلنده كالمحاماة في انكثره . ولا يجب على طالب المحاماة في الاولى أن

( ٤٩ )

الحاماة في اليونان وفي ايتاليا

يكون أقام مدة التدريب على الاعمال في الثانية

﴿ الحاماة في اليونان ﴾

يجمع المحامي بين وظيفة الدفاع والتوكيل في الاعمال الكتابية. ولهذا  
فالمحامون يعينون بامر الملك . ويجوز لهم أن يترافعوا أمام جميع المحاكم في  
القضايا الجنائية والتجارية . أما القضايا المدنية فانهم لا يترافعون فيها الا  
أمام المحكمة المعيّنين لديها . وليس لهم طائفة ولا جمعية ولا رئيس ولا مجلس .  
بل كل يعمل على شاكلته

﴿ الحاماة في ايتاليا ﴾

يفرق قانون ايتاليا بين المحامي أي المترافع والوكيل أي المختص بالاعمال  
التحريرية . ولكنه يميز الجمع بين الحرفين . إنما لا يجوز في هذه الحالة ان  
يأخذ صاحبهما الاتساب احدهما بحسب نوع العمل على كيفية مقررة  
ويجب في الاحتراف باحدى الصناعتين أن يكون الاسم مقيداً في  
اللوحة المخصصة بها فمن أراد الدخول فيهما وجب أن يتحصل على ادراج  
اسمه في اللوحتين . ويوجد في كل محكمة من محاكم الاستئناف أو من  
محاكم الجنح لوحة مخصصة مندرجة فيها أسماء المحامين المقبولين أمامها .  
والاقدمية بينهم تتبرر بحسب تواريخ القيد فيها . ويشترط في قيد الاسم في  
لوحة المحامين العاملين . أولاً تقديم شهادة بعدم الحكم على الطالب بقوة  
تستوجب الطرد من الحاماة . ثانياً حيازة الشهادة الاولى في علم التانوف  
من مدارس الدولة . فان كانت من مدارس أجنبية وجب التأشير عليها  
بالاعتماد من احدى مدارس الدولة . ثالثاً الاقامة مدة سنتين بعد نيل هذه

الشهادة بمكتب أحد المحامين بشرط الحضور في الجلسات المدنية والجنائية .  
رابعا الامتحان علما وعملا امام لجنة تعين في كل سنة وتؤلف من أحد  
أعضاء محكمة الاستئناف ينتخبه رئيسها . ومن أحد أعضاء النيابة ينتخبه  
النائب العمومي . ومن رئيس مجلس المحاماة . واثنين من أعضائه ينتخبهما  
المجلس . والامتحان اما شفاهي او كتابي . فالشفاهي هو تكليف الطالب  
بتطبيق القواعد العمومية ونصوص القانون على المسائل التي تختارها لجنة  
الامتحان . والكتابي هو أن يعطي الطالب رأيه بالكتابة أو يشرح كذلك  
ما يدعوه اليه من المسائل رئيس اللجنة

ويمجوز للأشخاص الآتي بيانهم أن يقيدوا أسماءهم في لوحة المحامين .  
اولاً القضاة السابقون اذا كانوا أقاموا سنتين في الوظيفة على الأقل . ثانياً  
مدرسو القوانين والمترشحون لوظائف التدريس في مدارس الحكومة  
الكلية بعد خمس سنين من التحاقهم . ثالثاً الوكلاء ( المكلفون بالاعمال  
التحريرية ) الحائزون لشهاد الدراسة الاولى اذا اشتغلوا بمحرفتهم ست سنين  
ولم يوقفوا عن العمل ولم يحكم عليهم بالطرد ولم تصدر عليهم احكام جنائية  
ويقدم طلب قيد الاسم في اللوحة الى رئيس مجلس الجمعية الذي  
يسكن الطالب في دائرة اختصاصها مصحوباً بالاوراق الدالة على استكمال  
الشروط السابقة . وقرار المجلس يقبل الطعن امام محكمة الاستئناف . ويرفع  
الاستئناف من النيابة في حالة القبول ان رأت انه غير مطابق للقانون . ومن  
الطالاب في حالة الرفض ان ظن اجحافاً •

ولا يصح الجمع بين حرفة المحاماة والتوثيق في العقود والسندات .



والسمسرة . والحوالة بالعمولة . وأي وظيفة عمومية أي أميرية ذات راتب  
الاوظيفة التدريس في علم الحقوق . وكتابة سر محاكم التجارة او مجالس  
البلديات اذا كان عدد السكان لا يزيد على عشرة آلاف . ويدخل في مدرسي  
علم الحقوق مدرسو العلوم السياسية والاخلاق والتاريخ والحكمة (الفلسفة)

### حقوق المحامين وواجباتهم

لكل من كان اسمه مقيداً في لوحة المحامين ان يترافع امام جميع  
المحاكم الابتدائية والاستئنافية . ولا يترافع امام محكمة النقض والابرار الا  
من ترافع خمس سنين امام محاكم الاستئناف والمحاكم المدنية ومحاكم  
الجنح ومدرسو القوانين في المدارس العالية . وعليهم المحاماة عن الفقراء مجاناً  
ولكل جمعية مجلس من خصائصه . اولاً . السهر على شرف جمعيته  
والذود عن استقلالها . ثانياً . تأديب المحامين على ما يقع منهم من الهفوات  
والخروج عن الواجبات اثناء تأدية وظائفهم . ثالثاً . ان يتدخل اذا دعي في  
حسم الخلاف الذي يحصل بين المحامين وموكليهم او بين المحامين انفسهم  
خصوصاً في مسائل الرسوم والأتعاب . فان لم ينحسم النزاع اعطى رايه في  
المسئلة متى طلب منه ذلك . رابعاً . ان يراجع حساب امين الصندوق في  
كل سنة عن مصروفات السنة السابقة وايراداتها . ويقرر مصروفات السنة  
القابلة ويقرر توزيعها على المحامين بشرط التصديق عليه من الجمعية

والعقوبات التأديبية التي يحكم بها مجلس المحاماة هي : الانذار .  
والتوبيخ . والتوقيف لمدة لا تزيد على ستة اشهر . والطرده . ويحكم المجلس  
بالطرده من تلقاء نفسه او بناءً على طلب النيابة العمومية في حالة الجمع بين

المحاماة ووظيفة أخرى تنافيا أو في حالة الحكم على المحامي جنائياً بعقوبة أكبر من عقوبة الحبس أو بعقوبة منعه عن أعمال حرفته في الجمعيات العمومية

هي نوعان . اعتيادية . واستثنائية . فالاعتيادية تنظر في تجديد أعضاء المجلس والتصديق على حساب السنة الماضية وميزانية السنة المقبلة . واما الجمعيات العمومية الاستثنائية فتجتمع بناء على طلب رئيس المجلس او المجلس نفسه كلما دعت الضرورة للمداولة فيما يمس صناعة المحاماة . وقد وضعت الحكومة سنة ١٨٧٤ قانوناً يبين واجبات المحامين وحقوقهم في القضايا الجنائية بنوع خاص

### ﴿ المحاماة في بيرو والمكسيك ﴾

ليست المحاماة حرة في تلك البلاد كما ينبغي فيحكم عليهم بالغرامة حتى لكونهم أبقوا الأوراق عندهم زمناً طويلاً . ومما يسئلون عليه الاستئناف أو المعارضة أو أي طريق طعن في الأحكام في غير محله . والأعمال الباطلة لنقص في تحريرها . ويحكم عليهم بالغرامة أيضاً ان ارتكبوها على نص غير موجود . ويجب عليهم الاتفاق مع موكلهم على الاتعاب والا فلا يأخذ الواحد منهم في السنة الا خمسمائة فرنك . ويشتغلون بالمرافعة والتوكيل . ولذلك هم تحت سلطة المحاكم

### ﴿ المحاماة في رومانيا ﴾

انتقلت رومانيا قوانين فرنسا بالنسبة لطائفة المحامين ولم تحدث فيها سوى تغيير خفيف



## ﴿ المحاماة في روسيا ﴾

المحامون في المملكة الروسية صنفان . محلف . وأولئك يمتازون بكونهم طائفة ذات امتيازات معينة . وغير محلف . وهم يقبلون امام بعض المحاكم في مقابلة رسوم يدفعونها في كل سنة

### المحامي المحلف

وجه امتياز هذا النوع هو كونه يجمع بين المرافعة والتوكيل . ويشترط في قبول الطالب . أولاً . أن يكون روسياً . ثانياً . أن يكون بلغ من العمر خمساً وعشرين سنة . ثالثاً . أن يكون حسن الاخلاق مستقيم السيرة رابعاً . أن يكون حضر دروس القانون في احدى المدارس او انه يؤدي امتحاناً في القوازين . خامساً . أن يكون توظف خمس سنين في وظيفة من شأنها تدريب صاحبها على الاعمال القضائية . او انه يكون مرشحاً لوظائف القضاء او يكون متدرجاً على الاعمال عند احد المحامين

ويعين المحامي المحلف امام احدى محاكم الاستئناف . ولهذا يجب عليه ان يتخذ موطنه في دائرة اختصاص المحكمة المعين امامها . ومتى كمل عددهم عشرين امام محكمة واحدة صاروا طائفة معتبرة لها مجلس يعين بالانتخاب . ويختلف عدد اعضائه من خمسة الى خمسة عشر بحسب كثرة افراد الطائفة وقتهم . ومن اختصاص هذا المجلس ان ينظر في طلبات الدخول في المحاماة . وفي الشكاوي التي تقدم في حق المحامين . وهو الذي يعين الترتيب المتبع في المرافعة عن الفقراء مجاناً . ويقدر الاتعاب عند التنازع فيها . ويضرب على كل فرد حصته الواجب أدائها في كل سنة لصندوق الطائفة . ومن اختصاصه توقيع

العقوبات التأديبية . فيحكم بنير استئناف بالانذار . او التوبيخ . ويقضي مع جواز الاستئناف بالايكاف مدة سنة على الاكثر . وبالطرد من المحاماة . وباحالة المحامي على محكمة الجنايات في بعض الاحوال المهمة . ولا يقبل الاستئناف عن حكم التوقيف الا اذا زادت مدته عن خمسة عشر يوماً . ويجب اخطار النيابة العمومية بالدعوى المقامة على المحامي فان لها الحق في الاستئناف ان رأت العقوبة أخف مما تظن . واذا لم يبلغ عدد المحامين عشرين في دائرة اختصاص احدى المحاكم الاستئنافية تقوم احدى محاكم المراكز مقام المجلس في جميع اختصاصاته

ومتى قدم المريد طلبه الى المجلس وقرر قبوله كتب اسمه في لوحة المحامين وصار له الحق ان يترافع امام محكمة الاستئناف المقبول امامها وامام جميع المحاكم التابعة لها . وذلك بعد ان يحلف يميناً في احدى جلساتها او امام احدى المحاكم الابتدائية . ومع ذلك يجوز للمحامي ان يترافع امام اي محكمة كانت ولو لم يقبل امامها اذا طلب ذلك موكله على شرط ان يكون خاضعاً لنظام التأديب أمام مجلس الطائفة الموجودة في دائرة اختصاص تلك المحكمة وتحمل مراقبتها مدة وجوده عندها

وللخصوم في جميع الاحوال ان يترافعوا بانفسهم . وان يقدموا ما شاؤا من الاوراق بواسطة من يشاؤون من غير الاستعانة بالمحامي وذلك في المدن التي يقل عددهم فيها . والا فلاستعانة بهم واجبة اللهم الا اذا اعتاض الخصم عنهم بابيه او ابنه او زوجه او شريكه في الدعوى ويحصل التوكيل في القضايا المدنية بالكتابة . او باعلان الموكل في



الجلسة . او بأمر من مجلس المحاماة بناءً على طلب أحد الخصمين . او بأمر رئيس المحكمة . ويدافعون عن المتهمين بناءً على رغبة هؤلاء . او بناءً على امر يصدر من الرئيس ولايسوغ التخلي عن المحاماة في حالة قرار المجلس او امر الرئيس الا بعذر مقبول

ومن الواجب ان يكون الاتفاق على الاتعاب كتابة . وفي كل ثلاث سنين يحضر ناظر الحقانية لأئحة بيان التقدير الذي يدفع من الاخصام للمحامين بعد ان يأخذ رأي مجالس المحاماة ومحاكم الاستئناف ويقدم المشروع ثم يصدر به الامر السامي ليرجع اليه عند التقاضي . ولا يجوز للمحامي أن يتوكل ضد أبيه وأمه وزوجه وولده وأخيه وأخته وعمه وعمته وخاله وخالته وأبناء عمه وأبناء عمته . وليس لهم أن يترافعوا عن الخصمين في آن واحد او بالتوالي . وعليهم حفظ اسرار مهنهم . وهم يسألون عما يلحق موكلهم من الضرر بسبب اهمالهم او خطائهم

المحامي غير المحلف

لا يقبل بهذه الصفة الا من كان بيده شهادة من جمعية قضاة الصلح او احدى المحاكم المركزية او احدى محاكم الاستئناف . وتلك الشهادة تخول لصاحبها ان ينوب عن الذي يستدعيه امام المحكمة التي اعطتها اليه . ومع هذا اذا طلب الموكل ان المحامي يترافع في قضيته الى النهاية اوجب لذلك واجبه . والى على الشهادة المذكورة يجب تقديم الطالب الى احدى المحاكم مرفقاً بالاوراق الدالة على حسن السير والجنسية والعدو ودرجة التعليم . وعلى المحكمة المقدم اليها الطالب ان تختبر الطالب في القوانين الا اذا كان بيده

شهادة من احدى المدارس تدل على كفاءته . او من احدى المحاكم  
المساوية للمحكمة المقدم اليها الطالب او الرفع منها بأنه مقبول امامها . ثم  
تحرى المحكمة احوال الطالب ولها ان ترفض طلبه . فان قبلته وجب اخطار  
نظارة الحفانية واعلان اسم المقبول في جريدة المديرية . وعلى من يقبل بهذه  
الصفة أن يدفع في كل سنة اربعين (روبل) ان كانت شهادته من جمعية قضاة  
الصلح . وخمسا وسبعين ان كانت من المحاكم الابتدائية او الاستئنافية .  
ويجوز ان يحصل الطالب على جملة شهادات من محاكم مختلفة بشرط دفع  
المقرر . وللمحكمة التي اعطته الشهادة حق مراقبته وعقوبته بالتوقيف او  
الطرد . فان لم يقبل طلبه او حكم عليه بالتوقيف او الطرد جاز الاستئناف  
في ظرف اسبوعين أمام المحكمة العليا بالنظر الى المحكمة التي رفضت الطالب  
او اصدرت حكم العقوبة

ويجوز أن تترافع أمام قضاة الصلح من لم يكن بيده شهادة الا انه لا  
يؤذن له بالمرافعة اكثر من ثلاث مرات في السنة وفي دائرة اختصاص واحد

﴿ المحاماة في بلاد الدانيمرك والسويد والنرويج وايسلنده ﴾

يجمع الواحد في هذه البلاد بين صناعتي المرافعة والتوكيل . وينقسم  
المحامون الى ثلاثة أقسام . الاول . المحامون امام محكمة التتض والابرار  
ولهم حق المرافعة امام جميع المحاكم . والثاني . المحامون امام محاكم  
الاستئناف وهم يترافعون امام المحكمة المقبواين لديها وامام جميع المحاكم  
الابتدائية . والثالث المحامون امام المحاكم الابتدائية ولا يترافعون الا امامها  
والمحاماة مباحة في بلاد (السويد) يحترف بها من يشاء من غير قيد

المحاماة في بلاد الدانميرك والسويد والنرويج وايسلنده (٥٧)

ولا شروط . والمحاكم أن تمنع عن الاحتراف بها من لا تراه أهلاً لها . ويجوز للمتهم في مسائل الجنايات أن يتخذ له محامياً . الا ان وظيفة هذا تقتصر على مراقبة سير الدعوى دون المرافعة . اذ لا يترافع الا المتهم نفسه . وبالجملة فالمحامون في تلك البلاد نواب اعتياديون فلا طائفة تجمعهم ولا مجلس ينوب عنهم

والسير في القضايا كتابي فقط من غير مرافعة . والجلسات غير علنية . ومع هذا يجوز للخصوم أنفسهم أن يقدموا أوجه دفاعهم بالمشافهة والقس ممنوعون من الاحتراف بالمحاماة

وقد صدر قانون في سنة ١٨٨١ يبيح علانية الجلسات أمام المحاكم الابتدائية دون غيرها

وللخصوم في بلاد (نرويج) أن يستعينوا بالمحاماة في القضايا المدنية الاعتيادية أمام جميع المحاكم . ويجوز لهم أمام محاكم الدرجة الاولى أن يستنيبوا عنهم أقاربهم او اصهارهم او خدامهم أو أي شخص آخر له فائدة في الدعوى . والتصريح بالاشتغال بحرفة المحاماة من خصائص ناظر الحقانية . وشروطها الرشد وهو بلوغ الحادية والعشرين . وحسن السير . والامتحان في القانون . ويشترط في القبول أمام الاستئناف أن يكون جاز الامتحان بدرجة أعلى . وأن يكون اشتغل بحرفته مدة سنة أمام محكمة ابتدائية . فان أراد القبول أمام النقض والابرار وجب عليه فضلاً عما ذكر أن يكون قضى ثلاث سئين في احدى الرضائف الآتية . قاض في المحاكم . محام أمام الاستئناف . مدرس في المدرسة العليا . كاتب سر

ذلك . وفي اقليم ( صان غالي ) محامون عموميون يعينون لمدة ثلاث سنين ويعينهم مجلس شورى حكومة الاقليم . ووظيفتهم الدفاع في القضايا الجنائية عن المتهمين الذين لم يعينوا من يدافع عنهم . ولهؤلاء المحامين أن يقدموا طلبات الى أودة الاتهام قبل صدور أمرها بالاحالة كما تقدم النيابة العمومية طلباتها . فاذا أحيل المتهم تبعوه أمام المحكمة ليدافعوا عنه . ولا يقبل المحامون في بعض الاقاليم امام قضاة المصالحات

ومع تقدم تلك البلاد في المدنية وتمتعها بأحسن ما خص الله به الامم من راحة داخلية وامن خارجي ورفع احوال السياسة عن عائقها كان اقليم ( ابا نزيل ) الى سنة ١٨٨٠ لا يعرف المحاماة ولا يعهد المحامي . وفي ذلك العام صدر قانون يخول للخصوم حق انابة غيرهم عنهم في الدعاوي . ويسمون النائب وكيلاً او مستشاراً . ويجب فيه ان يكون أهلاً للتخاصم امام الحاكم . وأن يكون وطنياً . وهي شروط عامة مبهمة يصح معها ان يقال بان ذلك الاقليم لا يزال بعيداً عن المحاماة . الا انه قد فتح الباب لوجودها

وللمحامين في اقليم ( فريبورج ) مجلس تأديب يؤلف من رئيس اعلى محكمة فيه بصفة رئيس . واثنين من اعضائها تنتخبها جمعية العمومية . ومن قاضيين ابتدائيين . ومن اثنين من المحامين بانتخاب اخوانهم . ولا تبدل الاعضاء الا كل اربع سنين . وتقدم الشكوى الى الرئيس بالكتابة فيلأمرها الى المشكوفه ليرد عليها كتابة ان شاء . ثم يعلن الخصمان يوم الجلسة . ويجب عليهما الحضور شخصياً أمام المجلس بدون وكيل ولا محام . ويحكم المجلس حكماً انتهاياً بالايقاز ( تنبيه المتهم الى انه خالف النظام وحمله على مراعاته )

(٦١) المحاماة في بلاد السويس

والتوبيخ . والتوقيف لمدة اقلها شهران واكثرها سنة . وفي حالة العود لا يحكم بأقل من التوقيف . ويجوز ان تضاعف المدة الى سنتين . ويجب نشر احكام التوقيف ويجوز نشر غيرها . وتوجد المحاماة في اقليم ( جنيفه ) او ( جنوه ) ويشترط ان يكون الطالب من رعية السويسره . حائزاً لحقوقه المدنية والسياسية . وحائزاً لشهادة الدراسة الاولى او الثانية في الحقوق من مدرسة ( جنوه ) او من احدى مدارس سويسره الكلية . او يكون قضي ثمان سنين قاضياً او كاتباً في محكمة . فان لم يكن مع الطالب شهادة جاز قبوله ان اثبت ان له الماماً باعمال المحاماة . وأدى امتحاناً في القوانين . وان كانت الشهادة من مدرسة اجنبية سقط الشرط الاول ووجب الثاني وهو الامتحان

ويحلف المحامون ميمناً بتقيد اسماؤهم على اثر ادائه في لوحة المحامين وتنشر في جميع المجالس بمعرفة النيابة العمومية . وعليهم المحاماة عن الفقراء مجاناً في المسائل المدنية والجنائية بناءً على امر رئيس المحكمة الالعدر شرعي مقبول . ويثبت توكيل المحامي عن احد الخصوم بورقة عرفية أو بمجرد وجود المستندات بين يديه . وللقاضي أن لا يطلب منه توكيلاً ولا ما يدل عليه غير قوله عند الضرورة

ويمنع من الدخول في المحاماة من أفلس او حكم عليه في جناية او جنحة تمس الاستقامة والشرف

ويراقب المحامين مجلس يتألف من تسعة عشر عضو . رئيسه رئيس مجلس النقض والابرام . واعضاؤه رئيس محكمة الاستئناف . والنائب العمومي

ورئيسا المحكمتين التجارية والمدنية. واحد قضاة الصلح يعين بالقرعة. وخمسة  
اعضاء من مجلس يقال له المجلس الكبير. وخمسة من اعضاء مجلس شورى  
الحكومة. وثلاثة ينتخبهم المحامون. ويحكم بالتويخ. والتوقيف الى سنة.  
والطرد. بحكم ظاهر الاسباب بعد سماع اقوال المتهم او بعد اعلانه اعلانا  
صحيا وان لم يحضر. ولا يتم حكم التوقيف او الطرد الا باغلبية الثلثين من جميع  
الاعضاء. ولا ينفذ الا بتصديق مجلس شورى الحكومة

أما الامتحان فيحصل أمام هذا المجلس بعينه  
وللخصوص في كل حال ان يترافعوا بانفسهم. وفي القضايا الجنائية  
يجوز ان يستنيبوا عنهم قريبا او صديقا

وتباح المرافعة في اقليم (نيوشاتل) لمن يريد امام المحاكم الا محكمة  
الاقليم العليا فانه لا يترافع فيها الا اناس مخصوصون هم الملقبون بالمحامين.  
ويشترط في القبول التمتع بالحقوق المدنية والسياسية. وبلوغ الحادية والعشرين  
على الاقل. وشهادة الدراسة في الحقوق من مدرسة الاقليم. او أداء  
الامتحان فيها أمام لجنة مخصوصة. وقضاء ستة اشهر على الاقل للتدرب في  
مكتب احد المحامين. ثم يترافع الطالب أمام المحكمة العليا في قضية لتقرر  
بعد ذلك ان كان يليق ان يدرج اسمه في لوحة المحامين. وتلك المحكمة  
هي محل تأديبهم فتوقفهم او تطردهم. كذلك يحكم عليهم بالطرد من مجلس  
شورى الاقليم ان حكم عليهم في جنحة تمس بالشرف

ويشترط للاحتراف بالمحاماة في اقليم (فال) ان يكون الطالب لازم  
احد دروس القانون مدة سنتين. وان يؤدي امتحانا علميا وعمليا امام لجنة



مخصصة تعين من قبل نظارة الحقانية . وان يكون تمرن سنة واحدة على الاقل في مكتب احد المحامين . وان يكون من أهل الاقليم . ويجوز لمجلس الحكومة ان يصرح لغيرهم بالرافعة . ويحصل الامتحان في المواد المقررة للدراسة في المدارس . ومع ذلك يكفي بأصول القوانين الرومانية . ولا تجب معرفة حقوق الامم ولا التدبير المدني المعبر عنه بالاقتصاد السياسي . ولا تاريخ القوانين . ولا القوانين الاجنبية . ولا قوانين الاقليم المتاخمة . واطن السبب في ذلك عدم وجود مدرسة للقوانين في ذلك الاقليم . ويرجع في التأديب الى نظارة الحقانية وتقدر أجرة المحاماة كما يأتي :

فرنك

- ٥ مذكرة او نتيجة امام المحاكم الاعتيادية
- ٥ المرافعة امام رئيس المحكمة
- ١٠ المرافعة امام محكمة المركز ( محكمة ابتدائية )
- ٣٠ الى ٧٠ امام محكمة الاقليم ( استئناف )
- ٦ الى ٢٤ مذكرة او نتيجة امام المحاكم الادارية
- ١ استشارة شفاهية
- ٥ استشارة بالكتابة

ولا يجوز للمحامين ان يشتروا حقوقاً متنازعا فيها  
ومن شواذ القوانين في ذلك الاقليم ان حُجِّمَ مطالبه المحامين  
بالتعويض الناشيء عن تقصيرهم في حرقهم لا يسقط بمضي المدة مهما طالت

وعليهم رسوم الباطنطة وهي تختلف من عشرين فرنك الى مائة

### ﴿ المحاماة في الدولة العلية ﴾

لم تكن المحاماة معروفة ولا اسم المحامي معروفا في المملكة العثمانية الى سنة ١٨٧٦ . وفي ذلك العام صدر قانون يختص بالمحاماة فوضع لها نظاماً تنقسم بمقتضاه الى ثلاثة اقسام . الاول . يترافع امام جميع المحاكم على اختلاف درجاتها . والثاني يترافع امام المحاكم الاستئنافية والابتدائية . والثالث يترافع امام المحاكم الابتدائية فقط . والمحاماة اختيارية اي ان القانون لا يلزم المتخاصمين بالاستعانة بها حتى في المسائل الجنائية

ولما كانت المحاكم كثيرة الانواع في الدولة العلية وجب التفريق بين المحامين أمام المحاكم العثمانية المحضة وبين الذين يترافعون أمام محاكم القنصليات أو أمام المحاكم المختلطة . كذلك نظام المحاماة قاصر على المحاكم المدنية اذ هي حرة أمام المحاكم التجارية . ويتركب المحاكم المختلطة من ثلاثة قضاة عثمانين واثنين من الاجانب . ولا يترافع أمامها عن غيره الا من صرح له بذلك او كان قريباً او تابعاً لاحد المتخاصمين او ذا منفعة في الدعوى . ويصدر التصريح من لجنة مشكلة لهذا الغرض . ويجب أن يكون الطالب حائزاً لشهادة الدراسة القانونية من مدرسة القسطنطينية أو من مدرسة أجنبية . وفي هذه الحالة الاخيرة يجب الامتحان . وأن يكون سنه واحداً وعشرين سنة . وان يكون حسن السير . مرضي السمعة . وان لا يكون موظفاً عمومياً . وعلى كل محام أن يجدد التصريح في شهر مارس من كل سنة والا سقط حقه في الاشتغال بحرفته . ومن توفرت فيه هذه الشروط كان له

الحق أن يترافع أمام جميع المحاكم. فان لم يكن بيد الطالب شهادة جاز قبوله بعد اداء امتحان مخصوص. ويقبلون في احد الاقسام الثلاثة السابق بيانها ومن كان قاضياً بغير شهادة وتحلى عن وظيفته جاز له أن يشتغل بالمحاماة في أحد الاقسام المذكورة على حسب الوظيفة التي كان فيها. ويجمع المحامي بين المرافعة والتوكيل ولذلك يجب عليه اثبات وكالته بالكتابة وتقديم سندها للمحكمة. ولموكله حق التعويض عليه ان وقع منه غش. وقد يعاقب جنائياً وللمحامي حق حبس الاوراق وما يقبضه من التتود عن موكله حتى تؤدي له الاتعاب

ومن واجباته أن يحفظ صورة من كل ورقة يحررها في القضية. وأن يكون عنده دفتر مؤشر عليه من الحكومة لحسابه مع موكله. وللاتعاب تعريفه مخصوصة لا يجوز منح زيادة على ما تقرر فيها الا اذا زادت قيمة الدعوى على خمسة آلاف قرش. ولا يرجع الى التعريف الا اذا لم يوجد اتفاق بين الطرفين. ويباح التعاقد بين المحامي وموكله على جزء من الدعوى في مقابلة الاتعاب بحيث لا يزيد على عشرين في المائة. واذا حصل صلح في القضية لا يستحق المحامي أتعاباً أكثر مما هو مقرر في اللائحة

ويتألف مجلس التأديب من رئيس ووكيل واربعة أعضاء كلهم من المحامين المنتخبين من الطائفة. ويتجدد نصه في كل سنة. ومن شؤونه انه واسطة بين الحكومة والمحامين في كل ما يتعلق باداء حرقهم. وأن يوفق بينهم فيما يختلفون فيه. واف يعين من يترافع عن الفقراء مجاناً. وأن يعاقبهم على عدم مراعاة النظام كما وضعته لائحته

وللمحاماة بعض التداخل في أعمال الموثقين وسببه طريقة تنفيذ الاحكام في الدولة العلية وهي وجوب صدور امر التنفيذ من الادارة بعد صدور الاحكام من المحاكم

### ﴿ المحاماة في فرنسا ﴾

تفرق الجمهورية الفرنسية بين حرفتي المرافعات والتوكيلات . فحرفة التوكيلات محتكرة لطائفة مخصوصة . والمرافعات مخصوصة بطائفة أخرى ويوجد ايضاً في فرنسا صنف من المحامين يعبر عنه بالمحامي المستشار وهو انما يعطي رأيه كتابة في المسائل التي تعرض عليه ولا يترافع . والقسم الاعظم من هذا الصنف هم اساتذة الحقوق في المدارس ومنهم من يربح المال الطائل من الاستشارة مثل مسيو ( ليون كان ) أستاذنا في القوانين الرومانية بمدرسة باريس فانه ربح سنة ١٨٨٦ مائة وخمسين الف فرنك خمسون الفاً منها في استشارة واحدة . وأغلب المسائل التي تعرض عليه تجارية والمحاماة طائفة ذات امتيازات كثيرة في فرنسا . ولها جمعيات ومجالس ونظامات شتى تختلف عن بعضها أحياناً بحسب المدن الموجودة فيها . ويسمى محامياً من بلغ تسع عشرة سنة . ونال الشهادة الاولى في الحقوق . وكان فرنساوياً . وحلف يميناً امام محكمة استئنافية . ولا يترافع الا اذا قضى مدة معينة عند احد المحامين وكتب اسمه في اللاوحة

### مدة التمرين

في باريس يقدم من يرغب الاقامة للتمرين عند أحد المحامين طلباً



بذلك الى رئيس مجلس الطائفة مرفقاً بالاوراق التي تدل على سنه وشهادته  
وانه حلف اليمين . ويضيف اليها ما يثبت أن له مسكناً في باريس . وأنه  
يقطنه بأثاث من عنده او انه يعيش مع عائلته لكن بمسكن خاص به  
وانه ليس بحالة تمنع من الاحتراف بالمحاماة كما سيأتي ايضاحه فيما بعد  
ويعرض هذا الطلب على المجلس فيعين احد اعضائه لاستطلاع حالة الطالب  
ويبلغ هذا عن اسم ذلك العضو فتجب عليه زيارته وتقديم ما يطلبه من  
الايضاحات . ثم يقدم العضو المندوب تقريراً بما يراه . ويصدر قرار المجلس  
بعد النظر فيه . ويستأنف قراره امام محكمة الاستئناف في حالة الرفض  
ولمن رفض طلبه حق تجديده ان تحصل على مستندات جديدة . والمدة  
اللازمة هي ثلاث سنين لا يجوز التخلي عن العمل فيها أكثر من ثلاثة اشهر  
متتابعة الا لمرض او سبب قهري . والاضاعت المدة الماضية ووجب البدء  
من جديد . ومن شوهده فيه تكاسل عن العمل جاز تمديد مدته . ويمضي  
الطالب مدة الإقامة في حضور جلسات المحاكم وجلسات نادي المحامين  
والقيام بما يحول عليه من الاعمال

ولا يجوز لمن كان قاضياً ان يكون محامياً الا اذا قضى المدة القانونية  
للتمرين ولو بلغ خمسين سنة في القضاء . غير انه ان كانت المدة ابتدأت ثم  
تعين قاضياً قبل ان يتمها حسب له الماضي واكمله بعد انفصاله . وان كان قضى  
المدة بتمامها وجب قبوله محامياً متى شاء . ولا تزال هذه المسئلة موضع خلاف  
بين العلماء والمحاكم ومجلس المحامين . وليس لمن تحت التمرين ان يتغيب  
الا باذن من المجلس بعد تقديم الاعذار التي تحملها على طلبه . واما حقوقه

وامتيازاته فهي بعينها ما منح للمحامين المندرجة اسماؤهم في اللوحة . فله المرافعة والاستشارة وغير ذلك من اعمال المحاماة الا تدخله في حالة التماس اعادة النظر<sup>(١)</sup> وفي حالة الصلح بين اثنين لم يبلغ احدهما الرشد<sup>(٢)</sup> ومع ذلك لا يجوز لمن لم يبلغ اثنتين وعشرين سنة من الذين تحت التمرين ان يترافع في قضية الا اذا شهد له اثنان من المحامين بانه مواظب على حضور الجلسات منذ سنتين . وان يكون مؤشراً على تلك الشهادة من المجلس . ولكن يجري العمل عادة على خلاف هذا النص تسامحاً . ولا يقوم من هم تحت التمرين مقام احد القضاة في غيبته

### كتابة الاسم في اللوحة

اللوحة هي الكشف الذي تقيد فيه اسماء المحامين . ويتبع في ذلك الاقدمية دون سواها . وفي كل سنة يعين رئيس الطائفة لجنة من خمسة اعضاء هو منهم مع كاتب السر ليجددوا اللوحة فيضيفون اليها من تقرر قبوله ويحذفون منها من سقط اسمه لموت او وظيفته او حكم تأديبي او استعفاء وهكذا . ومن خصائص هذه اللجنة ان تسأل الذين مضى عليهم خمس سنين في التمرين عن السبب الذي أوجب تأخيرهم في كتابة اسمائهم في اللوحة ثم تقدم تقريراً بأعمالها الى المجلس فيقررها بعد الفصل فيما يكون قد عرض لها من المشكلات

(١) يجب في التماس اعادة النظر ان يتحصل الملتمس على رأي ثلاثة من المحامين يقولون بصواب الطلب (٢) كذلك يجب ان يشهد عدد معين من المحامين بأن الصلح غير مجحف بأحدهما



وحذف الاسم من اللوحة نوعان . اغفال . وطرد . والاول يقع اذا كان السبب استعفاء او وظيفة او عدم الاستمرار على السكنى بالمدينة او عدم أداء الرسوم السنوية . والثاني يقع بسبب حكم تأديبي لاخلال بالواجب او لجناية . ومع هذا فنتألم الاغفال او الطرد واحدة من حيث منع المحامي عن العمل . ولا فرق بينهما غير ان أحد السيدين ميين . ولئن أغفل اسمه أن يطلب اعادته ان اثبت ان السبب المبني عليه ليس صحيحاً

ويجب لادراج الاسم في اللوحة أمام الاستئناف أن يقدم الطالب شهادة بأنه قضى مدة التمرين كما ينبغي او ان اسمه مندرج في لوحة محكمة استئناف أخرى . وشهادة بأنه شريف النفس طاهر السمعة . وان له مسكناً في الجهة التي يريد الاشتغال بحرفة فيها . وان لا يكون بحالة تمنع الجمع بينها وبين المحاماة . وليس لمن قضى المدة حق مكتسب في ادراج اسمه في اللوحة بل المجلس حر في ذلك . وتعتبر الاقدمية بتواريخ طلب الترخيص بالاقامة تحت التمرين لا بتاريخ ادراج الاسم حقيقة في اللوحة . فان انقطعت مدة التمرين ثم اكملت قرر المجلس تاريخ الاقدمية . ومن كان محامياً فانقطع عن الحرفة ثم طلب العودة اليها قيد اسمه وصارت اقدميته من يوم طلبه الجديد

### مزايا الاقدمية

مزايها ثلاثة . الاولى وجوب الاجتماع للمشورة او التحكيم او الخطابة في مهمة عند الاقدم الا اذا وجد بين الحاضرين رئيس المجلس او رئيس سابق في الاجتماع فيكون الاجتماع عنده حتماً . والثانية اذا غاب أحد القضاة

وقت انعقاد الجلسة قام مقامه أقدم المحامين الموجودين حالاً في المحكمة .  
والثالثة اذا تساوت الاصوات في الانتخاب بين اثنين فالافضلية للأقدم منهما  
في الوظائف والحرف التي لا يصح الجمع بينها وبين الحمامة  
سبب عدم الجمع نوعان . مطلق . ومؤقت . فالاول يمنع من الحمامة  
أبداً . والثاني يمنع منها مؤقتاً

فيمنع من الحمامة ابداً كل من سبق له الاعتراف بالسمرة . ومن  
كان خادماً عند سمسار . ولم يحصل الاستثناء واحد بالنسبة لسمسار انتخب  
في مجالس النواب وتعين نائباً عمومياً فلما عزل قبل محامياً . ومن كان معاوذاً  
في البوليس لان في تلك الوظائف على ما بها من الرفعة وما يليق لها من  
الاحترام بعض عادات لا تلائم صفة المحامي . ومن كان من الاشخاص  
الذين يقال لهم ( مقبولون ) أمام محاكم التجارة وهم أشبه بالسماسرة . وكل من  
شارك مقبولا منهم . ومن كان محضراً اذ المحضرون لهم طائفة مخصوصة  
تشبه طائفة السماسرة . ومع ذلك حكم بانه ان لم يقم دليل على فساد خلق  
من كان محضراً لا يصح منعه عن الحمامة متى وفي شروطها  
والنساء لا يقبلن في الحمامة

ولا يجمع في آن واحد بين الحمامة والوظائف القضائية . لكن يجوز  
لنائب القاضي أن يكون محامياً بشرط أن لا يكون له راتب من الحكومة<sup>(١)</sup> .  
ولا يجمع بينها وبين التوظيف في المصالح الاميرية كالمديرين ووكلائهم

(١) نائب القاضي عندهم يقوم مقام القاضي عند غيابه فقط ويكون اولاً بغير  
مرتب ثم يصير له مرتب زهيد وهي وظيفة ترشيح للقضاء



ومأموري المراكز والباشكتاب ورؤساء الاقلام في الدواوين والمصالح والنظارات ومستخدميه ومن هم تحت التمرين في اقلامها . ولا يجمع بينها وبين المحاماة أمام النقض والابرار ولا بينها وبين التدريس على العموم الا مدرسي علم الحقوق . ولا يجمع بينها وبين الجندية ولا بين الرهينة . ولا يجمع بينها وبين أي حرفة تستلزم الوكالة أو الحساب مثل مدير شركة من الشركات ومندوب لجان شركة السكك الحديدية ومدير صندوق التوفير ومدير التفليسة ومأمور تصفية الشركة . وبالجمله لا يجمع بين المحاماة وبين حرفة تقتضي استغراق وقت المحامي فلا تدع له مجالاً للاشتغال بالقضايا كما ينبغي حقوق المحامين ووظائفهم

قال (كارو) ليس من وظيفة عدا وظيفة القضاء أشرف من المحاماة وهذه المزية هي المقابل لانعاب المحترف بها والصفات التي يمتاز بها عن غيره وقد قرر (باسكيه) انه بعد البحث الطويل في أصول فرنسا لم يعثر على عائلة عظيمة الشأن في تاريخ سياسة الامة الا كان لها منشأ بين المحاماة أما وظيفة المحامي فتتخصص في الدفاع عن الخصوم فهو يترافع ويكتب ويشير واسكل محام أدرج اسمه في لوحة محكمة الاستئناف الحق في أن يترافع أمام جميع محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية وأمام المحاكم الادارية ولجان التعليم العمومية والمجالس البحرية ومجالس التأديب والمجالس العسكرية وامام المحكمين . لكن لا يترافع أمام مجلس النقض والابرار ومجلس شورى الحكومة ومجلس حسابات الحكومة الا محامون مخصوصون . وللخصوص ان يترافعوا بانفسهم . ويترافع المحامي قائماً مغطى الرأس ولكنه يكشف

رأسه عند ابداء الطلبات وعند تلاوة أي ورقة من أوراق القضية . وقد سعى بعض المحاكم في الزامهم بالرافعة مكشوفي الرؤوس فلم تنفذ كلمتهم وأصل تغطية الرأس في المرافعة ناشيء من عادة قديمة اعتادها رؤساء الجلسات وهي قولهم للمحامي عند أول خطابه ( غط رأسك أيها المحامي ) قال مسيو (دريان) وهو من مشاهيرهم ومن أشهر النواب العموميين ( ليس المراد بهذه الجملة اظهار الخناوة بالمحامي وجعله في سعة بكشف رأسه ولكن معناها كن حرّاً في الدفاع أيها المحامي )

ويجب لصحة شكل العريضة المقدمة بالتماس اعادة النظر في القضايا المدنية ان يفتي بصوابه ثلاثة محامين يكونون قضاة عشر سنين في الحرنة ويشترط ذلك ايضاً في صحة الصلح بين الوصي واجنبي في أموال القاصر . وفي صحة الصلح بين قرية وأحد الاهالي في المسائل العقارية . وفي القضايا المختصة بالعساكر الغائبين

ومن امتيازاته حرية الدفاع فله أن لا يترافع حتى في القضايا التي يكون أفتى فيها بدون ان يحمل على ابداء سبب الا في قضايا الفقراء فلا بد له من تقديم عذر مقبول في الامتناع . ولا يعطي المحامي وصلاً بالأوراق التي يستلمها كما انه لا يأخذ وصلاً بها اذا سلمها . ذلك لانه شريف لا يليق بمقامه ان يكذب في المعاملة ولكونه ليس مكلفاً بالأعمال الكتابية وانما يترتب هذا الواجب في الاستلام والتسليم على الركلاء . ومتى قال المحامي انه سلم ورقة كذا الى فلان فهو مصدق ولا يمين عليه . اذ المحامي الذي يكذب في قوله يكذب في يمينه فقوله ويمينه سيان . وله حرية المقابلة مع موكله المسجون



وان يتلقى منه اوراقه بدون واسطة . وان يرسل اليه خطابات في السجن كما يشاء بدون ان يطلع أحد عليها . والمحامي الذي تقع له اهانة اثناء مرافحته من زميله المترافع عن خصم موكله او من ذلك الخصم يجوز له أن يقيم دعوى فرعية في الحال يطلب بها تعويضاً عن تلك الاهانة . وينظر في هذه الدعوى كأنها متفرعة عن القضية الاصلية . ولهم الحق في الاعتبار وقد جرت العادة ان الموكل يقدم للمحامي أتعابه من تلقاء نفسه . وليس للمحامي أن يطلبها شفاهاً ولا بخطاب . كما انه لا يجوز له الامتناع عن المرافعة لعدم دفع شيء منها . وتوجه المحامي عند موكله لطلب الاعتبار يعد اخلاقاً بقواعد اللياقة ويعاقب عليه بالانذار ومع هذا فقد عابوا هذه القواعد لكونها تبعد عن المحاماة من هو جدير بالمحافظة عليها وتدني منها من لا هم لهم الا التحصيل والاجتهاد في ستر سيئاتهم ولذلك يتسامح المجلس كثيراً ولا يتدخل الا اذا ظهر الطلب وأدى الى الفات الذهن . وللمحامي أن يطلب الاتفاق مقدماً على الاعتبار ان كانت القضية أمام محكمة غير القاطن بدائرة اختصاصها ولا يطلب من المحامي وصل بانه استلم الاعتبار لكن العادة انه يرسل خطاباً بوصولها . ويمنع المحامي من استكتاب سند أو صك باتعابه كما انه لا يجوز له التعاقد على نصيب في الدعوى . ومما يخالف شرف المحاماة ان يتفق المحامي مع موكله على مبلغ قليل ان خسر الدعوى وكبير ان كسبها . ويمنع المحامي ايضاً من قبول أتعاب في قضايا المعافاة حتى لو ألح الموكل في قبولها وليس له أن يجبس الاوراق بعده الدعوى على أتعابه . لكن لهم مع ذلك أن يطلبوا أتعابهم امام المحاكم . ومن لم يعمل عملاً في الدعوى وجب عليه

رد ما أخذه . ولا يسقط حق طلب الاتعاب الا بمضي ثلاثين سنة

واجباتهم

أول واجب على المحامي ان يكون صادقاً أميناً مستقيماً . وليس المقصود بهذه الصفات ما يجب وجوده في جميع الناس بل المراد منها تحلي المحامي بمكارم اخلاق وامتناعه عن أمور كثيرة لا يحرمها القانون ولا تحظرها الآداب على غيره ولكنها فيه تجرح الحاسات وتخل بالثقة التي عليها مدار اعماله وبها تصان الحقوق الموكولة اليه . فيطلب منه الاخلاص الصادق في العمل ومنه اقتحام المخاوف في سبيل الدفاع عن التبعاً اليه كما يطلب الاعتدال فلا يطمح نظره الى ما لا تحمله حالة موكله من الاتعاب . ومن واجباته الاشتغال فعلاً بحرفته . ومن انقطع عنها او لم يزاولها الا حيناً بعد حين مقتصراً على وضع امضائه في ورقة او تقديم عريضة فلا يعد مشتغلاً بحرفته ويشطب اسمه من اللوحة . ومنها صيانة السر الذي وصل اليه بسبب حرفته . ومنها اختيار القضايا فلا يقدم الى المحاكم الا ما يراه حقاً وصواباً . ولهذا يجب عليه ان يترك الدعوى اذا انخدع بظاهرها ثم رآها بعد التأمل فاسدة . لكن يلزمه ان يلاحظ في التخلي منفعة موكله فلا يتخلى في وقت يضر به . ومنها انه يترافع في قضايا الفقراء مجاناً الا بسبب مقبول . وان يرد الاوراق التي سلمت اليه . وان لا يسعى خلف المتقاضين ليجرم اليه بأي واسطة كانت بل يتركهم يطلبون معونته ان ارادوا . وان لا يتوكل لاحد في اشغاله . وان لا يشتغل في التجارة . وان لا يتعامل في (البورصة) التجارية . وان لا يشتري قضايا او حقوقاً فيها النزاع . وان يطلع زميله على كل ورقة يرتكن



عليها في الدعوى من نفسه اختياراً في الوقت المناسب . وان لا يفاجئه بسند او ورقة ولو لم يكن لها تأثير في الدعوى . وان لا يستنسخ غير عامله الخصوصي في أخذ صورة منها . وان لا يطلع عليها أحداً من الخارج . وان يردها بأسرع ما يمكن مع تمام المحافظة عليها

ومن الواجبات الادبية انهم يترافعون ويكتبون بالايجاز وان لا يقطع الواحد منهم مقال رفيقه . وان يقرأ الاوراق من غير اغفال جزء منها او اهمال بعضها . وان لا يستمر في قذف خصوم موكله . وان لا يترافع في قضية باطلة أبداً . وان يوجهوا قولهم الى المحكمة بتمامها ولا يختصوا بها الرئيس وان يكون في خطابهم ألفاظ الحشمة والوقار من جهة المحكمة مع أخذ حريتهم في الدفاع . وان لا يمتثلوا بما امتازوا به من المعارف والاختصاصات ومن الواجبات القانونية ان تدفع الرسوم السنوية الى الحكومة (باطنطه) والذين يدفعونها هم المدرجة اسمائهم في اللوحة دون الذين تحت التمرين

### مجلس المحامة

يوجد دائرة محاماة امام كل محكمة تقريباً خصوصاً محاكم الاستئناف ولكل دائرة مجلس يسمى مجلس التأديب او مجلس الدائرة ورئيس يعين بالانتخاب من الجمعية العمومية لدائرته بالاغلبية المطلقة . والافضلية للسن او الاقدمية اذا تساوت الاصوات . لكن لا يشترط عدد معين من الاعضاء في الجمعية العمومية بل المقصود من يحضرها . ويجدد الانتخاب في كل سنة . ويجوز انتخاب الرئيس السابق نفسه مراراً . ومن اختصاصاته التراس على مجلس التأديب وعلى الجمعية العمومية . والحق في عقدها له . وان

يشتغل بجميع مصالح الدائرة . ويقضي في المسائل التأديبية الطفيفة . وله ان يعين في المسائل التي يراها معضلة لجاناً مخصوصة للنظر فيها وتقديم التقرير عنها

### مجلس التأديب

هو مجلس المحاماة او مجلس الدائرة . ويتركب من خمسة أعضاء اذا كان عدد المحامين الموجودين في الدائرة اقل من ثلاثين فان زاد العدد على ذلك الى خمسين يكون عدد الاعضاء سبعة . ويكون تسعة ان كان العدد من خمسين الى مائة . وخمسة عشر ان كان العدد من مائة فما فوق . ويتألف مجلس باريس من واحد وعشرين عضواً . فاذا لم يوجد في الدائرة اكثر من خمسة محامين مندرجة اسمائهم في اللوحة تقوم المحكمة الابتدائية مقام مجلس التأديب . وينتخب اعضاء المجلس من الجمعية العمومية في الخمسة عشر يوماً الاولى من شهر اغسطس . ولا يشترك المحامون الذين تحت التمرين في الانتخاب . ولا يجوز انتخاب احد المحامين عضواً في المجلس الا اذا مضى على وجود اسمه في اللوحة عشر سنين بغير انقطاع في باريس وخمس سنين في الارياف . وان وقع خلاف في صحة الانتخاب رفع امره الى محكمة الاستئناف

ولكل مجلس رئيس هو الرئيس العمومي وكاتب سر وامين صندوق ويجوز ان يكون له امين محفوظات وامين مكتبة ومساعدون لهم عند الاقتضاء بحسب الاهمية

ويختص مجلس التأديب بامور كثيرة . فهو ينظر في الاسباب التي تقتضي عدم الجمع بين حرفة المحاماة وحرفة اخرى . وفي جميع ما يتعلق بمدة التمرين



(٧٧)

المحامة في فرنسا

وادراج الاسم في اللوحة . وفي مصلحة المحامة عموماً ومصلحة كل فرد خصوصاً وحقوقه وواجباته . وإدارة شؤون أملاك الطائفة فانها شخص مدني له أن يمتلك ويتعامل . واختصاصاته التأديبية هي النظر في الشكاوي التي تقدم في حق المحامين من النائب العمومي والقضاة او المحامين او الاهالي . وله أن يرفع الدعوى على احد المحامين من تلقاء نفسه اذا ظهر له من اعماله ما يستدعي محاكمته . ولكل محام أهين في عمله وظن الاهانة تعدياً أن يرفع أمره الى مجلس التأديب ويطلب تحقيق ما نسب اليه . ويشمل التأديب جميع المحامين سواء كانوا تحت التمرين او من المندرجة اسماءهم في اللوحة . الا ان قراراته لا يجوز الطعن فيها ان كانت صادرة ضد الذين تحت التمرين بخلاف المحامين المندرجة اسماءهم في الجدول فان لهم حق الاستئناف . كذلك يجوز للنيابة العمومية أن تستأنف الاحكام الصادرة على هؤلاء دون التي تصدر على أولئك

والعقوبات التأديبية هي : الانذار . والتوبيخ . والتوقيف الى سنة على الاكثر . والطرده . ويزاد بالنسبة للذين تحت التمرين تجديد مدة التمرين والحرمان

وللمحاكم الاستئنافية وللنائب العمومي حق مراقبة المحامة . ولجميع المحاكم الحق في توقيع العقوبات التأديبية عليهم لما يأتونه من المخالفات في جلساتها وكل طعن من المحامي في المرافعة او نتائج آخر الاقوال موجه ضد الدين او نظام الحكومة او قوانينها او مصالحها يجر على صاحبه احدى العقوبات التأديبية السابق بيانها . وكذلك للمحاكم معاقبتهم على ما يقرّفونه من

التعدي عليها ولو خارج الجلسة كما لو ندد رئيسهم مثلاً بمحكمة في مجلس المحاماة او في جمعيتها العمومية . وتقام الدعوى بناءً على طلب النيابة العمومية وكل فعل يستحق التأديب يقع من مجلس المحاماة يعاقب من ارتكبه تأديبياً أمام المحكمة المختصة لكيلا يكون المجلس خصماً وحكماً . وللمحاكم ان تحرر المحاضر وترسلها الى مجلس التأديب ان شاءت بما يقع من المحامين في الجلسات . وقد يقع من المحامي مخالفة تمس بنظام الجلسة يستحق لاجلها الحكم عليه بالعقوبة المنصوص عنها في قانون المرافعات . فاذا حكم عليه بذلك جاز ايضاً ان يحكم عليه تأديبياً بسبب الفعل نفسه . كما ان المحامي الذي يحكم ببراءته جنائياً لا يتخلص بذلك من الدعوى التأديبية . وفي مقابل ذلك كان لمجلس المحاماة ان يأخذ بناصر المحامين فيما يقع لهم من الاهانة من قبل المحاكم او النيابة . فان تعدى احد القضاة على محامٍ بما يخرج عن حقه جازت شكواه الى محل الاختصاص . كما ان للمجلس الحق اذا تعدى احد النواب على محامٍ او نسب له أموراً تخل بالشرف ان يطلب مع مراعاة الادب والاحترام من ذلك النائب ايضاً عن صحة البلاغ وعن غرضه من تلك التهمة التي وجهها الى المحامي او المعنى الذي اراده بالالفاظ التي فاه بها في حقه وعن الوقائع التي أَلْجأته الى الطعن في المحامي . فان لم يجبه جاز له ان يطلب وساطة النائب العمومي في الايضاحات التي يريدها . لكن يجب عليه ان لا يتعرض للحكم على ذلك النائب ولا ان يصف سيره معه . ويلحق بذلك قرار المجلس بمنع المحامين من المرافعة امام القاضي الفلافي لكونه شافه احدثهم بأنماط مخلة . فان فعل ذلك كان قراره باطلاً ولمحكمة الاستئناف ان تحكم بالفائه





كما يلغى حكم التأديب الصادر على محام لمخالفته مثل ذلك القرار . كذلك يعتبر ملغى كل قرار يقرره المجلس ويكون من ورائه التنقيب على اعمال القضاة او التعريض بسيرهم مع المحامين ولو كان القضاة يستحقون الملامة من الجهة المختصة . لان في هذا اخلاقاً بما يجب على المحاماة من الاحترام والتعظيم للقضاء . ويلغى ايضاً كل قرار يمنع المحامين من استمرار العلاقات الرسمية بينهم وبين النيابة العمومية حتى ينالوا ما يطلبون . واذا ترفع احدهم بخطاب او قدم كتابة تحتوي على قذف او سب جاز للقضاة تحذيره ويجوز ان توقيه المحكمة الى ستة اشهر . فان عاد كان الايقاف من سنة الى خمس سنين . ولا يفرق في السب او التعدي ان كانا موجّهين الى القضاة او غيرهم

المحامون أمام شورى الحكومة والنقض والابرام

لا يترافع أمام محكمة النقض والابرام وامام مجلس شورى الحكومة الا محامون معينون . واول المجلسين معروف بكونه المنظم للقضاء الحافظ على القوانين ترفع اليه المشكلات في المسائل المدنية ومسائل الجنايات على اختلاف انواعها . واما مجلس شورى الحكومة فهو أشبه شيء بمحكمة النقض والابرام بالنظر الى المحاكم الادارية . فاليه يرجع في تفسير الاعمال الادارية والفصل في مباني القوانين والالوائح والمنشورات المتعلقة بها . وهذه الاختصاصات هي التي أوجبت أن يكون أمامها من المحامين أناس

مخصوصون

ولا يزيد عدد المحامين امام محكمة النقض والابرام ومجلس شورى الحكومة عن ستين محامياً . ولقبولهم شروط مخصوصة وهي : أولاً

يصدر بتعيين المحامي منهم امر من رئيس الجمهورية. ثانياً. يجب أن يكون متمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية . ثالثاً . أن يكون محامياً مقررأ امام احدى محاكم الاستئناف منذ ثلاث سنين كاملة . وقد جرت العادة بان لا ينتخب لهذه الوظيفة الا من اعضاء نادٍ مخصوص مؤلف من كتّاب سر المحامين امام المحكمتين تحت مراقبتهما . رابعاً . ان يقدمه احد المحامين المقررين امام المحكمتين . خامساً . ان يجوز امتحاناً في مواد معينة أهمها طرق المرافعات امام المحكمتين واختصاصاتهما . ثم تعطى له قضية من المرفوعة أمام احدهما ويمهل ثمانية أيام يقدم فيها تقريراً عن رأيه في الدعوى وما يوجد فيها من المسائل . وتعين جلسة لتلاوته بحضوره ويقوم بشرح الآراء المودعة فيها . ويجب في الحال على الاعتراضات التي يوجهها اليه اعضاء لجنة الامتحان . سادساً . ان يحلف يميناً امام المحكمتين . سابعاً . ان يدفع تأميناً قدره سبعة آلاف فرنك ولا يمكنه الترافع امام مجلس شورى الحكومة الا اذا قدم صك دفع التأمين . ثامناً . ان توافق محكمة النقض والابرار على قبوله عند ما يقدمه احد المقررين فيها

ويجمع المحامي المذكور بين التوكيل والرافعة ولذلك يكون هو الوكيل في الاعمال الكتابية ايضاً عن صاحب الدعوى . ويؤلفون طائفة مخصوصة بنظام ممتاز ولهم مجلس من تسعة اعضاء تنتخبهم الجمعية العمومية لمدة ثلاث سنين برئاسة عاشر ينتخب ايضاً بالاغلبية المطلقة ويتجدد الثلث في كل سنة ولا تجوز اعادة انتخاب من انقضت مدته الا بعد سنة تسمى سنة الخلو وينتخب المجلس من اعضاءه كاتب سر وامين صندوق . ولا تصح مداولاته

الآ من ستة اعضاء على الاقل . فان تساوت الاصوات رجح جانب الرئيس واختصاصات هذا المجلس هي الاختصاصات الممنوحة لمجلس التأديب السابق شرحها مع بعض زيادات اقتضتها حالته الخصوصية مثل كونه يعين في كل أسبوع من يترافع في قضايا المحكوم عليهم بالاعدام

والعقوبات التأديبية التي يحكم بها تخالف تلك وهي : الايقاظ والتوبيخ البسيط أي مجرد ذكر ذلك في القرار . والتوبيخ العلني وهو توبيخ المحامي من الرئيس أمام المجلس . والمنع من الدخول في محل اجتماعهم . فان كان الفعل يستحق التوقيف وجب ان يزداد من المحامين على المجلس تسعة بعدد اعضائه . ويكون تعيينهم بالقرعة . ويجب ان يحضر الثلثان في الجلسة . واذا حكم بالتوقيف وجب ايداع القرار في قلم الكتاب ليجري النائب العمومي فيه ما يراه . فان كان الفعل يستوجب عقوبة اكبر اقتصر المجلس على ابداء رأيه فقط ثم يرضه على محكمة النقض والابرار ان كان الفعل متعلقاً بصفة المحامي أمامها أو على ناظر الحقاينة ان كان متعلقاً بصفته محامياً أمام مجلس شورى الحكومة . ولا استئناف لاحكام مجلس التأديب ولا يجوز الطعن في قرارات المحكمين ولا يعزل المحامي الا بحكم يتبع بأمر من رئيس الجمهورية

وللمحامين أمام محكمة النقض والابرار ومجلس شورى الحكومة جميع الامتيازات التي للمحامين . والقواعد الموضوعة هناك متبعة هنا . فاذا وجد عدد من هؤلاء وهؤلاء كانت الافضلية للاقدم من أي فريق كان ويعتبر المحامي منهم مكلفاً باجراء العمل في الدعوى متى قدمت اليه مستنداتها . ويجب عليهم رد المستندات بعد استلامها . ويسقط الحق في



مطالبتهم بها بعد مضي خمس سنين من يوم استردادها من قلم الكتاب وتحملون تبعة الهفوات التي تقع منهم في أثناء عملهم . مثلاً يجوز ان يطلب الموكل من وكيله تعويضاً اذا قدم عريضة باطلة شكلاً او نسي ان يذكر أمراً مهماً أو خالف نصاً من نصوص القانون . وقد جرت عادة النقض والابرار بان يلزم المحامي بالمصاريف عند ما يكون قراره مبنيّاً على سبب مثل ما تقدم . ولهم الحق في اتعابهم . وهم يقدرونها بمجملته بحسب أهمية الدعوى ويجوز ان يطلبوها امام المحاكم . ويسقط حقهم فيها بمضي خمس سنين من تاريخ الحكم في الدعوى . ومع ذلك قرر مجلس طائفتهم منعهم من المطالبة باتعابهم والا كان ذلك مخالفاً لشرفهم ولا يسمح لهم باقامة دعوى الا اذا كانوا صرفوا مصاريف جسيمة في القضية من عند انفسهم . ولا يمكن الحكم عليهم الا من المحكمتين التابعين لهما . ولهم دون غيرهم حق المرافعة أمامهما . والاستعانة بهم واجبة امام النقض والابرار في المسائل المدنية وفي الجنح والمخالفات ولكنها اختيارية في الجنايات . ويستثنى من المسائل المدنية المسائل المتعلقة بالانتخابات ومسائل املاك الحكومة اذ يجوز امضاء العريضة من المدير . والسبب في ذلك ان التخاصم فيها مختص بالمدير والنيابة مكلفة بالمرافعة وباجراء جميع الاعمال المتعلقة بها نيابة عن الحكومة ومن امتيازاتهم انه لا يجوز لغيرهم من المحامين ان يوقع على عريضة مقدمة للحكومة او احدى النظارات او المصالح التابعة لها . ولهم دون سواهم حق الدخول في الاقلام او طلب عمل الاجراءات اتماماً للطلب المقدم ولا يترافع غيرهم أمام محكمة الخلاف الذي يقع في الاختصاص . ولهم الحق

(٨٣)

الوكلاء عند الامم الغربية

في أن يترافعوا أمام المحاكم جميعها الا ان تقاليد مجلسهم تحظر عليهم ذلك  
الا اذا استأذنوا فيه مقدماً ورض لهم . وهم الذين يحررون الاستشارات  
القانونية أمام جميع المحاكم عادة

ويدفع المحامي اثنين وعشرين فرنكاً ونصفاً رسوم محضر حلف اليمين  
ولا يحرر استشاراته الا على ورق متسوخ . ويدفع (الباطنطة) وهي تقدر بخمسة  
عشر في المائة من قيمة اجرة مسكن المحامي

## لفصل ثانى

﴿ الوكلاء عند الامم الغربية ﴾

قدمنا في اثناء شرح نظام المحاماة انها تنقسم الى قسمين . مرافعة  
وتوكيل وان جميع الممالك لا تعرف هذا التقسيم بل بعضها لا يفرق بين  
العملين . ولذلك رأينا ان نتم الفائدة ببيان نظام الوكلاء ايضاً لتعلم واجباته وحقوقه  
والشروط الواجب توفرها فيه عند القبول . وهي بانضمامها الى واجبات المترافع  
وحقوقه والشروط اللازمة فيه تكون المحامي الذي يجمع بين الحرفتين كما هو  
عندنا ويسهل حينئذ على القارئ ايجاد النسبة بين المحامي عندنا وبين  
المحامي والوكيل او المحامي فقط في البلاد الاجنبية وهي الغاية المقصودة  
من هذا الكتاب

فالبلاد التي لا تفرق بين الصناعتين هي . المانيا . واستوريا . واليونان  
ورومانيا . والبلاد الاسكندنافية . وسويسره . وتركيا . وقانزويلا . ومصر

وتوجد صناعة التوكيل فقط في بقية البلاد . وتمتاز ايطاليا عن القسمين  
بكونها أوجدت الصناعتين منفصلتين ثم أباحت للشخص الواحد أن يحترف  
بهما ان وفي شروطهما

ويعترف الوكيل بانه شبه موظف أميري من عمال القضاء يختص دون  
سواه بالنيابة عن المتخاصمين امام المحاكم

ولوجوده عند الامم التي اختارته سببان . الاول . انه يهتم الهيئة  
الاجتماعية ان تكون احكام القضاء مرضية . وان لا يضع احد الخصمين  
حقه بمخاصمته فيه بنفسه مع انه كان يكسبه لو فوض الامر الى من هو  
أدرى بمقارعة الخصوم ومكافحة المترافعين . والسبب الثاني ان اوراق  
المرافعات تعلن ويحصل تداولها مع المستندات بسرعة وسهولة بين وكيلين  
في بلد واحد أكثر مما يكون بين الخصوم الذين يسكنون بلاداً متفرقة  
ويترب على هذه السهولة نقص في المصاريف

أما السبب الاول فهو مقبول . واما الثاني فالعمل لا يؤيده لان  
المصاريف أكثر في اعمال الوكلاء منها في اعمال الخصوم انفسهم اذ هم يأخذون  
جعلاً زائداً على الاصل اي مصاريف المحضرين . لكننا مع موافقتنا على  
السبب الاول لانوافق على فصل الصناعتين من بعضهما لانه يوجب التشتت  
ويستدعي طولة العمل . على ان المألوف عند البلاد التي تفرق بينهما ان  
صاحب الدعوى يتفق مع الوكيل ويسلم اليه اوراقه ثم الوكيل يباشر رفع  
الدعوى ويختار المحامي الذي يترافع فيها . وهو الذي يتفق معه على قيمة الاتعاب  
وهو الذي يحصلها ويوصلها اليه . وهذا هو السبب في ظهور المحامين عندهم

بمظهر الترفع والاستخفاف بالدرهم وفض الطرف عن المطالبة . وقد صار من المقرر عندهم ان اول هم للمحامي بعد قبوله البحث عن وكيل يتودد اليه ويكتب اسمه في مكتبه ليكون له بذلك مصدر عمل وطريق كسب . فليس كل محام يعين من كل وكيل بل لكل وكيل محامون لا ينتخب الا منهم ونحن نرى الاصح في جمع الصناعتين لانه اضمن للعمل واكبر صيانة للحقوق واخصر طريقاً وأقل مصرفاً

### ﴿ الوكلاء في فرنسا ﴾

يعين الوكيل بامر من رئيس الجمهورية متى اجتمعت فيه الشروط الآتية  
اولاً . ان يكون سنه خمساً وعشرين سنة كاملة . ثانياً . أن يكون متمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية . وثبت له هذه الصفة بشهادة من شيخ البلد . ثالثاً . أن يكون وفياً بواجب الخدمة العسكرية أو لم تعد واجبة عليه رابعاً . شهادة الاهلية من احدى مدارس الحقوق ان لم يكن الطالب حائزاً لشهادة الدراسة القانونية ( ليسانسيه او بكالوريا ) . خامساً . أن يكون تمرن على العمل في احد مكاتب الوكلاء خمس سنين . وتخفص المدة الى ثلاث سنين بالنسبة لمن حاز الشهادة القانونية ( ليسانسيه ) والى سنتين بالنسبة لمن نال شهادة ( الدكتورية ) ومع ذلك فالحس سنين لازمة في باريس على كل حال . سادساً . شهادة بحسن السلوك من لجنة التأديب . سابغاً . أن يتقدم الطالب بواسطة أحد الوكلاء المقررين أو بواسطة ورثته أو من لهم حقوق في تركته . ولا يصح تقديم الورثة للطالب الا اذا لم يكن خلو مورثهم ناشئاً عن العزل . فان كان ناشئاً عنه فبواسطة المحكمة التي يريد الطالب ان

يشتغل امامها . ثامناً . شهادة حسن سلوك ثانية من شيخ البلد . تاسعاً موافقة المحكمة الاستئنافية او الابتدائية . عاشراً . تقرير من رئيس النيابة وتقديم الاوراق الى ناظر الحقانية بواسطة النائب العمومي مصحوبة برأيه الحادي عشر . صدور أمر عال من رئيس الجمهورية بالتعيين يبلغه ناظر الحقانية الى النائب العمومي أو الى رئيس النيابة على حسب المحكمة التي حصل التعيين أمامها . الثاني عشر . دفع التأمين وحلف اليمين  
في صفة الوكلاء

ليس الوكيل موظفاً أميرياً وان كان معيناً بأمر من رئيس الحكومة وانما هو شبه موظف لانه لا ينوب عن الحكومة في عمل من الاعمال بمقتضى وكالته . ولم يفوض اليه قسم ولو صغيراً من السلطة العمومية . ولا يشتغل في حرفته الا لمصلحته الخصوصية . وينتج من هذا ان الوكيل لا يعامل معاملة الموظف خصوصاً في المسائل الجنائية

ولا يجوز أن يكون الوكيل موظفاً قضائياً اللهم الا نائب قاض او محامياً أي مترافعاً . أو موثقاً . أو محضراً . أو كاتباً الا موقتاً ان غاب الكاتب الاصلي بشرط أن لا تنظر المحكمة في القضايا الموكل هو عن أربابها . او صرافاً . أو عضواً في مجلس المديرية . أو شاغلاً لاحدى الوظائف الادارية ذات المرتب وعلى الاخص وظيفة معاوني البوليس . أو تاجراً . أو قريباً أو نسبياً لاحد قضاة المحكمة التي يريد العمل أمامها

والوكالة حرفة محتكرة لمن تعين فيها فلا يجوز لغيرهم أن يتداخل في أعمالها وهي عبارة عن النيابة عن الخصوم أمام القضاء . والنيابة تشمل



حق التحرير وحق تقديم آخر الاقوال وهي المعبر عنها بالتأنيج . فاما التحرير فهو جميع الاعمال الكتابية المتعلقة بالدعوى من تحقيق وتقديم عرائض وطلبات واعلان اوراق الى آخر ما تحتاجه القضية من الاوراق المكتوبة مع مراعاة نص القانون حتى تصبح الدعوى تامة صالحة للفصل فيها . واما التأنيج فهي الاوراق التي تقدم مشتملة على ملخص طلبات الخصوم

ويجب أن ينوب عن كل خصم وكيل مخصوص . لكن يجوز أن ينوب الوكيل الواحد عن خصوم عديدين اذا لم تختلف المصلحة بينهم والوكلاء طرق في مخاصمة من يتداخل بغير حق في حرقهم . منها الحق في دعوى التعويض على المتعدي ان نشأ ضرر عن فعله . ومنها عقوبة المتعدي بمقتضى المادتين ٢٥٨ و ٢٥٩ عقوبات المختصين بعقاب من يتداخل في وظيفة أميرية أو يلبس لباساً اختصت به فئة دون غيرها من قبل الحكومة ومنها انه يجوز لجمعية الوكلاء أن يقيموا الدعوى على المتعدي ليحكم عليه بغرامة من مائتي فرنك الى خمسمائة . ومن خمسمائة الى الف في حالة العودة . وتسمى الجريمة (جنحة التحرير الممنوع) وحق الاحتكار يسري على كل فرقة من فرق الوكلاء . فلا حق لوكلاء أمام محاكم الاستئناف أن يتدخلوا في أعمال اخوانهم المقبولين أمام المحاكم الابتدائية ولا لهؤلاء أن يتخطوا محكماتهم . حتى لو حكمت محكمة الاستئناف باجراء تحقيق تكميلي في قضية وانتدبت لذلك احد قضاة المحكمة الابتدائية فالذي ينوب عن الخصوم أمام هذا القاضي هم الوكلاء المقررون أمام محكمته دون غيرهم . كما انه لا يجوز لوكيل أمام محكمة أن يشتغل بحرفته أمام محكمة أخرى

ويجوز للوكلاء أن يترافعوا في الاحوال الآتية . أولاً . اذا امتنع المحامي عن المرافعة في الدعوى أو كان غائباً أمام جلسة أخرى أو غير حاضر في المحكمة لأي سبب من الاسباب . ثانياً . اذا كانت المرافعة في مسائل فرعية تختص بأعمال المرافعات أو بطلبات فرعية من شأنها أن تحكم فيها المحكمة بوجه السرعة . رابعاً . اذا تقرر ان عدد المحامين المقررين أمام محكمة ليس كافياً للمرافعة في جميع القضايا التي تقدم اليها . وعلان ذلك من خصائص محكمة الاستئناف فهي تصدر قرارها في شهر أكتوبر من كل سنة ببيان المحاكم التي يجوز للوكلاء أن يترافعوا أمامها نظراً لقلة عدد المحامين . ويبنى هذا القرار على طلب النائب العمومي بعد أخذ رأي المحكمة الابتدائية التي يجب عليها أن تبين اسبابه على كل حال . ويجب التصديق على هذا القرار من ناظر الحتمانية

وأما في المسائل الجنائية فلاوكلاء حق المرافعة مطلقاً أمام المحاكم المقبولين فيها وامام مجلس الجنايات ان لم يكن يعقد جلساته في محكمة الاستئناف فان كان ذلك فالوكلاء امام الاستئناف هم الذين ينوبون او يترافعون وحدهم عن المتهمين . وليس لغير الوكلاء ان ينوب عن متهم بل متى أراد هذا اووجب عليه ان يعين له وكيلاً فلينتخبه من المترين في امتيازات الوكلاء

أهم امتياز منحه القانون للوكلاء هو احتكارهم لحرقهم كما قدمنا . ويزاد عليه ان لهم الحق في التلقب بلقب الاستاذ . ومكانهم في الجلسات بجانب مكان المحامين على عزلة من بقية الناس . ويجلسون وقت مرافعة المحامين

عن موكلهم الا وقت تلاوة طلباتهم اختامية كما انهم يقفون كلما أرادوا الكلام لكن يجب عليهم أن يكشفوا رؤوسهم في هذه الحالة بخلاف المحامين وكذلك يكشفونها ان ترفعوا . ومن حقوقهم انهم يعينون خلفهم في حرقهم وينتقل هذا الحق بوفاتهم الى ورثتهم الا اذا كان خروجهم منها بطريق العزل فلا حق لهم في تسمية البديل . وينوبون مناب القضاة ان لم يوجد من نواب القضاة ولا من المحامين من يقوم بذلك وكذلك ينوبون مناب النيابة عند الضرورة ويجوز تعيينهم في القضاء وفي النيابة بعد عشر سنين من دخولهم في الحرفة . ولكل وكيل أن يشتكي من القذف الذي يقع على طائفته في واجبات الوكلاء

لما كان من الواجب على الخصوم أن يتخذوا لهم وكلاء في دعاويهم وجب على الوكلاء أن لا يمتنعوا عن التوكيل لمن يطلب . ولا يسوغ للوكيل أن يمتنع عن قبول التوكيل الا في احوال مخصوصة كما لو كان الطلب غير جائز قانوناً أو كانت الدعوى موجهة ضد أحد اقارب الوكيل ذوي الرحم وفيما عدا هذه الاحوال الاستثنائية لا يجوز لهم الرفض ولا ان يحولوا الطاب على غيرهم . انما اذا لم يدفع الموكل مقدم اتعاب للوكيل او كان مفلساً جاز رفض التوكيل اذ الوكلاء ليسوا ملزمين باداء متضى صناعتهم بدون مقابل الا في حالة المعافاة من الرسوم . وفي هذه الحالة الاخيرة لا يستحق الوكيل سوى ما صرفه من يده حقيقة فيطلبه من لجنة الوكلاء فاذا كانت الوكالة قانونية أي ان الوكيل ملزم بقبولها بمقتضى القانون جاز للخصم ان يعلن لمن لزمته أوراق المرافعات من غير بحث في كونه قبل الوكالة أم لا . لكن لهذا

الوكيل في مثل هذه الحالة أن يمتنع عن اجراء أي عمل في القضية قبل الحصول على مقدم الاتعاب بشرط اعلان موكله بذلك . ويجب على الوكيل أن يقيد الدعوى في الجدول المدد لتقيد القضايا قبل اليوم المحدد لها بأربع وعشرين ساعة على الاقل فان خالف حوكم تأديبياً . ومتى ظهرت الدعوى في الجدول المخصوص بقضايا المرافعة وجب عليه أن يعلن نتائج أقواله الختامية قبل الجلسة بثلاثة أيام كاملة وأن يقدمها الى الكاتب يوم المرافعة قبل كل عمل يأتيه في الجلسة موقماً عليها منه ومبيناً فيها نوع القضية ونمرتها في الجدول وناريخ الجلسة والدائرة التي هي مقدمة اليها . ولا تقبل منه المرافعة أو أي طلب من الطلبات قبل ذلك فان غير في طلباته أو رغب عنها الى غيرها لزمه هذا الواجب بعينه . ويجب على الوكيل أن يقدم النتائج التي يطلبها موكله ولو لم تكن على أساس متين الا اذا كانت مخالفة لنص صريح في القانون أو يناقضها اوراق في الدعوى غير مطعون في صحتها . ويجب عليه أن يمتنع عن كل عمل يقصد به المكيدة والاعنات ليس الا فان خالف حقت عليه الغرامة والتعويض والتوقيف احياناً . ولا يجوز له أن يعلن بعضاً من ورقة دون البقية ولا ان يطلب أجرة على الاوراق التي لم يعلنها ولا أن يعلن في ورق غير متموغ

### دفاتر الوكلاء

يجب أن يكون لكل وكيل دفتر مندر الصحائف وممضي من رئيس المحكمة التابع لها أو من القاضي الذي يعينه لذلك يكتب فيه جميع المبالغ التي يأخذها من موكله على التوالي بدون ترك بياض بينها ويراعي في ذلك تواريخ

(٩١)

الوكلاء في فرنسا

استلامها • وعليه أن يقدم هذا الدفتر كلما طلبه منه وكيله او كلما ادعى هو بمصاريف • فان لم يقدم دفتره او تين انه غير منتظم وجب رفض طلباته لافرق بين أن تكون هذه الطلبات موجهة ضد الموكل أو ضد الخصم الذي أُلزم بالمصاريف • ويعتبر الدفتر حجة على الوكيل بالمبالغ المذكور فيه انه قبضها • ويحتج بهذا الدليل موكله وخصمه الذي أُلزمه الحكم بالمصاريف لكن الوكيل لا يحتج به عليهما فيما يدعيه باقياله من حقوقه ويجب على كل وكيل أن يكون عنده دفتر منتظم لقيود القضايا واسماء أربابها

### فيما يمنع منه الوكيل

يمنع الوكيل من ابتياع الحقوق والقضايا التي من اختصاص محكمته والحقوق المذكورة هي المتنازع فيها فعلاً او التي فيها صعوبات يخشى أن يلتجأ في تدليلها الى المحكمة • فان خالف كان عقده باطلاً ويحكم عليه بالغرامة ولاننيابة العمومية في الجلسة فقط ان تطلب من المحكمة الحكم بابطال العقد ولو لم يطلبه أحد الخصوم • ويمنع كذلك من المزايدة ومن شراء ما يباع في محكمته لا لنفسه ولا لبعض اشخاص معينين في القانون منهم القضاة والمحجوز عليهم في المبيع والاشخاص المشهور عسرهم والا كان العمل لاغياً وعوقب الوكيل بالغرامة • لكن لا يمتد هذا المنع الى المنقولات الا ما ألحق منها بالعقار • ويجوز الحكم عليه ايضاً بالتعويض ان اشترى لشخص مشهور بالاغسار

## واجبات أخرى

يجب أن يكون للوكلاء مسكن في دائرة المحكمة المقررين أمامها . ولا يجوز لهم أن يشتغلوا في مدينتين . وكل ورقة تحرر في غير المدينة التي بها المحكمة تكون باطلة الا في حالة الانتقال او مرافقة اهل الخبرة او مباشرة تحقيق في غير مركز المحكمة . ويجب عليهم أن يردوا لباسهم الرسمي كلما أدوا عملاً من اعمال وظيفتهم سواء كان امام الجلسة او في النيابة او في الجلسات الخصوصية أي جلسات التحقيق وما شابهها . وعليهم ان يكملوا الضمان كلما نقص شيء منه لصرفه في غرامة او تعويض حكم به عليهم والا وقفوا عن العمل . وان يوفوا بيمينهم فيسلكون سبيل الذمة والامانة . وان لا يتوكلوا الا في القضايا التي يرونها صواباً الا اذا كانت محولة عليهم . وان يبادروا الى انجاز ما يتوكلون فيه . ولكي يجتنبوا التأخير يجب عليهم ان يرسلوا الاوراق الى المحامين في زمن يسع الاستعداد للمرافعة . وعليهم ان يمتنعوا في محركاتهم عن العبارات التي لا تليق بوقار القضاة ومقتضى احترامهم . وان يجنبوا الفاظ الشتم والسباب في حق اخوانهم وموكليهم . ومن يحرر ورقة يطعن فيها على احد القضاة ولو لم يمضها الا موكله يحكم عليه بالتعويض ومصاريف طبع الحكم ونشره . ومن يتعد على أحد القضاة بالقدح في حقه ولو في ردهة المحكمة العمومية يحكم عليه من محكمته بالايقاف . ويجوز للمحكمة أن تمنع الوكيل عن التدخل في المناقشة اذا حضر الخصوم بانفسهم ورأت استجوابهم شخصياً

### في لجنة الوكلاء

للوكلاء في دائرة كل محكمة لجنة تتألف من احد عشر عضواً ان كانوا مائة او يزيدون ومن تسعة ان كانوا خمسين فاكثر ومن سبعة ان كان عددهم ثلاثين الى خمسين ومن خمسة ان كان عشرين الى ثلاثين ومن اربعة ان نقص عن العشرين . وينتخب الاعضاء في جمعية عمومية تنعقد من جميع الوكلاء بمركز المحكمة في اول يوم من شهر سبتمبر . ويحصل الاقتراع سراً بالكتابة ويجب ان تتوفر الاغلبية المطلقة . وقد جرت العادة في باريس بان اللجنة القائمة بالعمل وقت الانتخاب ترشح عدداً من اللاتقيين لمهام الاعمال وتعرضه على الجمعية العمومية وهذه لا تخرج في الغالب عن هذا النرشيح كما ألفوا ايضاً ان اكبر الوكلاء سناً يكون عضواً في اللجنة بغير انتخاب ولا تجديد في كل سنة . وتشتط الاقدمية بين الوكلاء المشتغين بحرفتهم . ويحصل تجديد النصف او الثلث في كل سنة بحيث لا يملك الوكيل عضواً في اللجنة اكثر من ثلاث سنين . وللنيابة حق مراقبة هذا التجديد . ولا تجوز اعادة انتخاب احد الاعضاء الا بعد سنة من تاريخ خروجه . واذا استعفى احدهم او توفي وجب عقد الجمعية العمومية لقبول الاستعفاء واختيار بدل الذي سقطت عضويته . فان كان عدد الوكلاء في دائرة احدي المحاكم لا يزيد على اللازم لتشكيل اللجنة فلا انتخاب ولا تجديد بل تتألف اللجنة من اولئك الوكلاء على الدوام . كذلك اذا كان عددهم خمسة فلا معنى للتجديد بل الوكيل الخامس يدخل حتماً بدل العضو الذي خرج . ويجوز للنيابة العمومية ولذوي الشأن ان يطعنوا في صحة الانتخابات وانها جاءت على خلاف

القانون . ويقدم الطعن الى ناظر الحقانية فهو القاضي المختص بالفصل فيه

### في نظام اللجنة الداخلي

ينتخب اعضاء اللجنة من بينهم رئيساً ومأمور اشغال وكاتم اسرار ومقرراً<sup>(١)</sup> بالاغلبية المطلقة سراً بالكتابة . ويتجدد الانتخاب في كل سنة ويجوز ابقاء الموظفين السابقين . فان لم ينل احد المقترع عليهم أغلبية مطلقة اعيد الانتخاب وان كانت النتيجة واحدة عين الاكبر سنّاً الا اذا كان قد أمضى سنتين في الوظيفة الحاصل عليها الاقتراع فان الافضلية تعطى لمن يليه ومن المقرر ان وظيفة عضوية اللجنة واجبة على من انتخب لها فلا يجوز له رفضها او الاستعفاء منها الا بناءً على اسباب يتقرر قبولها من الجمعية العمومية فان رفضت واصر الوكيل على ابائه القبول او استرداد الاستقالة جازت محاكمته في مجلس التأديب

### في درجة اعتبار لجنة الوكلاء واختصاصاتها

تعتبر هذه اللجنة جمعية خصوصية لارسمية والفرق عندهم بين هاتين التسميتين يظهر بالاختصاص في التمدي على هذه الجمعية . فان كانت خصوصية كان عقاب القاذف لها من خمسة ايام الى ستة اشهر ومن خمسة وعشرين فرنكاً الى الفين ويجوز الحكم بأحدهما . وان كانت رسمية كان العقاب من ثمانية ايام الى سنة ومن مائة فرنك الى ثلاثة آلاف او بأحدهما . ويحاكم قاذف الاول أمام محكمة الجنح واما محاكمة قاذف الثانية فن اختصاص محكمة الجنايات



(٩٥)

الوكلاء في فرنسا

واخص اختصاصات اللجنة نيابتها عن الوكلاء جميعاً في دائرة محكمتها في كل امر يهمهم النظر فيه من جلب منفعة او دفع مضرة فهي التي تدير صندوق النقود العمومي . وتخاصم عند الضرورة امام المحاكم . ومن اختصاصاتها المحافظة على النظام بين الوكلاء في كل ما يختلفون عليه خصوصاً في تبادل الاوراق وايداعها او حجزها والتوكل في بعض القضايا وفي الشكاوي التي تقدم من الاهالي في حقهم . واذا كان الخلاف حاصلًا بين وكيلين جاز حضورهما أمام اللجنة من تلقاء انفسهما او بخطاب يعضيه المشتكي ويرسله كاتب السر الى المدعى عليه مع حفظ صورة منه او باعلان يحفظ اصله عنده . ويجب بيان سبب الحضور في الطلب على كل حال وان يوقع الرئيس على الطلب وان يكون الحضور لميعاد خمسة ايام على الاقل . وتبدي اللجنة رأيها في الخلاف الذي لم تتمكن من حسمه بالصلح بين الوكلاء المتخاصمين وفي المنازعات المتعلقة بالاعتاب وفي الشكاوي المقدمة من احد الوكلاء في حق احد الاهالي . ويجوز لها ان تعين احد الاعضاء ليطلع على الاوراق ويعطي الرأي بالنيابة عنها . ولها الحق في البحث عن الاشخاص الذين يتدخلون بغير حق في اشغال التوكيل . ومن اختصاصاتها اعطاء شهادات حسن السلوك والاهلية للذين يريدون الاحتراف بالوكالة . ومنها ادارة الصندوق العمومي وجمع المال اللازم له من الاعضاء حسب المقرر وتحضير الميزانية ويقدم لها كاتب السر تقريراً في كل ثلاثة اشهر عن الإيرادات والمصروفات فتقر عليها

هذه هي الاختصاصات العمومية ولكل موظف من موظفي لجنة

الوكلاء اختصاصات يمتاز بها عن البقية

فيختص الرئيس بحفظ نظام اللجنة في جلساتها . ويطلب عقدها في اوقات غير اعتيادية بحسب ما يراه او بناءً على طلب عضوين منها . ويتأسس على جلساتها . ورأيه راجح في حالة الانقسام . ويعين من ينوب في الجلسات عن الغائب من اعضائها . ويوزع المصاريف اللازمة على جميع الاعضاء . وبعين الوكلاء الذين يتوكلون في قضايا المعافاة من الرسوم . ويتداخل في كل امر من اختصاص اللجنة ان تنظر فيه . ويوقع على محاضر الجلسات مع كاتب السر وعلى طلبات الحضور والمراسلات . وله الخطابة عن اللجنة او عن جمعية الوكلاء كلها عند الحاجة . ولا يتحصل الوكيل على رسم اعلانات بيع العقار بالمزاد الجبري الا اذا تحصل على شهادة منه بانه راجع الصور وتحقق من عددها

ويقوم المأمور في اللجنة مقام النيابة في المحكمة فيطالب التحقيق ضد الوكلاء ان قصروا كما يطلب توقيع العقاب عليهم . ويؤخذ رأيه في جميع المداولات وتجب المداولة في جميع طلباته . وله كالرئيس الحق في استدعاء الاعضاء للاجتماع اذا رأى ذلك ضرورياً . وعليه تنفيذ قراراتها وامضاء طلبات المتهمين امامها . ويتداخل في كل امر قرره اللجنة

ويختص المتر بجمع الاستدلالات ضد الوكلاء المتهمين بالتقصير ويقدم الى اللجنة تقريراً بما يراه فهو بمثابة قاضي التحقيق . وعليه عرض الصلح على المتخاصمين وامين الصندوق يقبض النمود ويصرفها حسب الاوامر . ويقدم حساباً في كل ثلاثة اشهر . وكاتب السر يحضر الجلسات ويحفظ

اوراقها ويعطي صور الاوراق او الشهادات المأمور بها او التي يوجبها القانون ويستغل بقية الاعضاء فيما يحال عليهم من الاعمال في تأديب الوكلاء

يختص تأديب الوكلاء بلجنتهم وبالمحاكم التابعين لها وبناظر الحقانية فلجنة الوكلاء مختصة بتأديبهم على ما يقع منهم من التقصير في وظائفهم الا ان ذلك لا يمنع المحاكم من محاكمتهم على الافعال نفسها . فيجوز اذن أن يحكم تأديباً على الوكيل من اللجنة ومن المحكمة التابع لها . والعقوبات التأديبية التي تحكم بها اللجنة هي : الايقاف . والتوبيخ البسيط وهو يحصل بمجرد الحكم به والتوبيخ مع اللوم وهو يحصل بتوجيهه من الرئيس الى الوكيل نفسه في اللجنة حال انعقادها . والمنع من الدخول في عضوية اللجنة لمدة اكثرها ستة اشهر . فاذا استحق الفعل المسند الى الوكيل عقوبة الايقاف عن العمل اقتضت اللجنة على ابداء رأيها ثم تعرض الدعوى على المحكمة المختصة وهي التي تقضي بهذه العقوبة في اودة مشورتها . وليس للجنة حق في ابداء هذا الرأي من تلقاء نفسها الا اذا كان عدد الوكلاء المقررين أمام المحكمة يزيد على عدد اعضاء اللجنة ثلاث مرات فان نقص عن ذلك فلا رأي الا اذا طلبته المحكمة . وفي الحالة الاولى يجب أن تندب اللجنة من الوكلاء عدداً يزيد بواحد على عدد اعضائها ويعطى الرأي من الجميع بواسطة الاقتراع السري ولا يعتبر صحيحاً الا اذا حضر ثلث المدعويين في الجلسة . وتقام الدعوى على الوكيل امام اللجنة بناءً على طلب أولى الشأن أو من تلقاء نفس اللجنة بواسطة المأمور . ولهذا فانه لا يحضر المداولات ولا يشترك في الاحكام وانما

هو الذي يجري التحقيقات كما تقدم بيانه . وتصدر الاحكام من اللجنة بشرط أن يحضر الجلسة ثلث اعضائها بعد سماع اقوال المتهم والمتشكي ويجوز لهما ان يستنيبا عنهما . فان حكمت اللجنة في مسألة فرعية كالاختصاص ونحوه وجب ان يصدق على قرارها من المحكمة التابعة اليها . وفي حالة اعطاء الرأي بأن التهمة تستحق عقوبة التوقيف يوضع القرار في قلم كتاب المحكمة وترسل صورة منه الى رئيس النيابة لكي يأمر بما يراه من حيث السير الواجب . فان تعدت اللجنة اختصاصها وحكمت بعقوبة غير المصرح لها بالحكم فيه جاز الطعن على قرارها امام محكمة النقض والابرام . واذا امتنع احد الوكلاء عن الحضور امام اللجنة لتحقيق ما اسند اليه جاز للمحكمة ان تأمر بايقافه عن العمل حتى يطيع أوامر اللجنة وينقاد الى طلباتها . واما اختصاص المحاكم في تأديب الوكلاء فانه نوعان . ما تحكم به الدائرة التي وقعت المخالفة في جلستها وهي المخالفات التي تحصل في الجلسات . وما تحكم به المحكمة في اودة مشورتها مركبة من جميع الدوائر . والعقوبات التأديبية التي يحكم بها هي المتقدمة ويزاد عليها الايقاف . وتجاوز المعارضة او الاستئناف ضد الاحكام الصادرة من دائرة واحدة . اما الاحكام الصادرة من اودة المشورة اي من جميع الدوائر فلا يطعن فيها الا امام النقض والابرام لعدم الاختصاص أو لتطرف في استعمال السلطة . ويجب على النائب العمومي أن يرفع القرار الصادر من هيئة المحكمة جميعها الى ناظر الحاقانية لكي يحيلها على النقض والابرام او يستصدر امر انعزل على حسب الاحوال . ولناظر الحاقانية ان ينظر في الدعاوي التأديبية التي تصدر فيها قرارات فقط أي التي



لا تصدر فيها أحكام علنية فيحكم فيها بما يراه . وتلك الدعاوي هي التي تحكم فيها المحاكم في أودة مشورتها أما التي تحكم فيها الدائرة المختصة لوقوع المخالفة في جلستها فحكمها حكم بقية القضايا من حيث طرق الطعن والتظلم . ويجوز لناظر الحقاينة ان يطلب من رئيس الحكومة اقالة الوكيل مما حكم به عليه تأديباً

### في الصندوق العمومي

لكل طائفة من طوائف الوكلاء صندوق عمومي تجتمع فيه النقود من اعضاء الطائفة لينفق منها في صوالح الجميع وليس لهذا الاحتياط موجب قانوني وانما النظام والضرورة هما القاضيان به . والنقود التي تدخل في هذا الصندوق تحصل من الوكلاء كما يأتي

سنتيم فرنك

- ٢ عن كل قضية جزئية تقيد في قائمة الدعاوي<sup>(١)</sup>
- ٣ عن كل قضية كلية تقيد فيها . ويدفع المبلغ الى كاتب المحكمة وهو يوصله الى لجنة الوكلاء
- ٥٠ الى ١ عن كل عريضة تقدم للمحكمة ويصدر عليها امر بتعيين احد المحضرين او تصريح بالمعارضة وغير ذلك على حسب الاحوال ويدفع هذا المبلغ الى عامل اللجنة بعد التأشير منه على العريضة بذلك

(١) هي المعروفة باسم الرّول

ستتم فرنك

١٠ عن كل بيع رسمي في المحكمة . ويدفع الى كاتب المحكمة وهو يدفعه الى اللجنة

٢ عن تخليص العقار المباع من الرهن الواقع عليه  
٣٠ . عن كل ورقة من اوراق الدعوى المقدمة من الوكيل الى اللجنة لتقدر له اتعابه فيها

ويسرف من الصندوق العمومي مرتب الكتبة المعينين في اللجنة وما يلزمها من النفقات . وعلى المقعد من الوكلاء . ومن ليس له قدرة على الكسب والاشتراك في الاكتسابات ذات المنفعة العمومية

### ﴿ الوكلاء في البلجيك ﴾

لا يختلف نظام الوكلاء في بلاد البلجيك عن نظامها في فرنسا الا ان افكار البلجيكيين غير متمسكة به ولذلك تقدم مشروع الى مجلس النواب يقضي بالغائه

### ﴿ الوكلاء في البرازيل ﴾

للوكلاء فيها طائفة غير طائفة المحامين وشروط القبول ليست واحدة فيها . فالقاعدة في قبول المحامين أن يكون حائزاً لشهادة الدراسة القانونية كما قدمنا الا في ظروف استثنائية يجوز للمحاكم فيها أن تقبل من لم يكن حائزاً لها عند الضرورة . ولكن يكفي في قبول الوكيل أن يؤدي امتحاناً أمام المحكمة التي يريد أن يتقرر امامها . وموضوع هذا الامتحان قواعد المرافعات العملية . وكثيراً ما يؤدي المحامي اعمال المرافعات الكتابية والسبب

(١٠١)

الوكلاء في بلاد شبلي

في ذلك ان الوكلاء ليسوا طائفة ممتازة ذات اختصاص مقصور عليها

﴿ الوكلاء في بلاد شبلي ﴾

للوكلاء في هذه البلاد نظام واسع . فهم يحسبون من الموظفين ويعينون بأمر من رئيس الجمهورية بناءً على طلب محكمة الاستئناف التي يريد الطالب ان يقرر في دائرة اختصاصها . ويشترط في الطالب أن يكون بالغاً من العمر خمساً وعشرين سنة . وان يكون متمتعاً بحق الانتخاب . وأن يكون ذا اهلية للوظيفة . وقبل مباشرة العمل يحلف يميناً أمام محكمة الاستئناف على أن يؤدي وظيفته بالصدق والامانة

والمقد الذي يحصل بين الوكيل والموكل يعتبر عقد وكالة تسري عليه قواعد الوكالة المنصوص عليها في القانون المدني . ويجب ان يحصل الاتفاق بعقد رسمي او بكتابة صادرة من الموكل بعد الاذن من رئيس كتاب المحكمة المختصة بنظر الدعوى . ويجب على الوكيل أن يراعي في عمله واجبات الوكالة العمومية . وان يحضر بنفسه كل يوم الى رئيس كتاب المحاكم ليعرض عليه ما أجراه في القضايا التي عنده . وان يخبر بذلك ايضاً المحامي الذي اناطه بالمرافعة . وان يدافع عن الفقراء مجاناً

ولا تنقضي الوكالة بموت الموكل بل يستمر الوكيل عاملاً بها حتى تنتهي باحد الاسباب الاخرى

ويأخذ الوكيل أتعابه من الموكل بمقتضى لائحة مخصوصة صادرة من الحكومة . ويجب على الخصوص ان يحضروا بانفسهم او بواسطة وكيل رسمي عنهم أمام محكمة النقض والابرار والمحاكم الاستئنافية . ولهم ان

يستنبوا عنهم من يشاؤون امام المحاكم الاخرى . ويجوز لهذه المحاكم ان تلزمهم بتوكيل وكلاء رسميين اذا رأت من صالح الدعاوي ما يدعو لذلك ﴿ الوكلاء في بلاد كوستاريكا <sup>(١)</sup> ﴾

نظامهم في تلك البلاد أشد تضييقاً على المتخاصمين فلا يدعي احد ولا يدافع احد أمام المحاكم الا بوكيل رسمي ما عدا الزوج عن زوجته والولد عن أبيه وحميه وعكسه والاخ عن أخيه . ويجب أن يكون التوكيل بعقد رسمي والموكل أن يعزل وكيله في أي وقت شاء بشرط تعيين غيره . فان لم يعين البديل واستمر الوكيل الاصلي على العمل وصدرت أحكام كان ذلك كله صحيحاً جائزاً على الموكل . ولا تصح وكالة الاب عن ولده ومن تقدم ذكرهم ممن استثناءهم القانون الا اذا حصل النص صراحة في عقد الوكالة بان الموكل يقبل كل عمل يعمله وكيله ويرضى بما يصدر من الاحكام

### ﴿ الوكلاء في الولايات المتحدة ﴾

لكل شخص تابع لحكومة الولايات المتحدة ان يحترف بالوكالة بعد أن يؤدي امتحاناً مخصوصاً أمام المحكمة العالية ولجنة تعيينها لذلك . وقد رخصت حكومة تلك البلاد من زمن غير بعيد للنساء أن يحترفن ايضاً بهذه الحرفة ويجب على الوكيل ان يعمل بحسن نية . وان يكون صادقاً في فعله مع الموكل والقضاة . وأن يعتني بالقضايا ويهتم بانجاحها مع الاستقامة والامانة وأن يخبر موكله بسير الدعوى . وأن يكتم السر الذي أودع اليه بصفته وكيلاً

(١) هي جمهورية من امريكا الوسطى ومعنى الاسم الشاطئ الغني وعدد سكانها



(١٠٣)

الوكلاء في انكثرت

فيها . لكن يجب عليه ان لا يكتمه عن المحكمة ان طلبته شاهداً عليه  
 ويلزم بالتعويض ان أخل بواجباته او قصر فيها . فان أخل بنظام حرفته  
 عوقب وجاز طرده . وليس لهم طائفة ولا جمعية ولا هم يحتكرون حرقهم  
 بل الخصوم احرار في اختيار من يوكلونه في قضاياهم وأن يترافعوا فيها بانفسهم  
 ﴿ الوكلاء في انكثرت ﴾

للوكلاء فيها نظام مخصوص بشروط معينة تقرب من الواجبة في حرفة  
 المحاماة ولكن قوانين تلك البلاد لا توجب معوتهم على المترافعين . الا ان  
 من أراد ان يستنيب عنه غيره وجب ان يختاره من الوكلاء المقررين . وليس  
 للوكيل حق في المرافعة بنفسه أمام المحاكم العليا . ويترافعون أمام بقية  
 المحاكم . وكثيراً ما يؤدون اعمال الموثقين والمحضرين . ويطلبهم المتخاصمون  
 غالباً اذ يندر ان صاحب الدعوى يعرف طرق المحاكمات كما ينبغي . وقلما  
 يعرف الناس المحامين بل جميع اشغالهم مع الوكلاء وهم الذين يعينون المحامين  
 وبوجهونهم في القضايا . وكانت أتعاب الوكيل تقدر بحسب طول المحررات  
 من غير نظر الى موضوع القضية وما يستلزمه من الاعمال ولا الى جسامه  
 الحقوق المتنازع فيها فجر ذلك الى التطرف منهم في الكتابة حتى كان القضاة  
 يملون من مطالعة الاوراق وشكا المتخاصمون من هذه المعاملة وصدر في  
 سنة ١٨٨١ قانون يبين قيمة الاتعاب على حسب أهمية القضايا وحالة  
 المتخاصمين والمحكمة المختصة والاجراءات التي حصلت فيها من الوكيل  
 والمسؤولية التي كانت ملقاة على عاتقه بسببها . وللوكيل ان يتفق مع موكله  
 قبل نظر الدعوى او بعده او في اثناء ذلك على مبلغ معين او كمية في كل مائة

من قينة الدعوى او مرتب يومي او شهري بحسب الاحوال . فاذا وجد هذا الاتفاق كان شريعة المتعاقدين ووجب اجراؤه على كل منهما . ولا يجوز للوكيل ان يتقاضى مع موكله في الاتعاب<sup>١</sup> الا بعد مضي شهر من تاريخ اعلانه بقائمة تلك الاتعاب . ويجوز للقضاة ان يأذنوه باقامة الدعوى قبل مضي هذه المدة ان كان الموكل على شفا جرف الافلاس أو على أهبة الخروج من البلاد الانكليزية او انه يوجد في حالة من الاحوال التي يخشى على الدين من أجلها . واذا اتفق الوكيل مع الموكل أن يحضر مكانه أمام المحكمة المسماة عندهم بالمجلس العالي جاز احضار الوكيل بالثوة ان تأخر . وان اخطأ في عمله عد خطاءه خروجاً عن طاعة المجلس او احتقاراً لكرامته ويعاقب كانه اقترف تلك الافعال . وقد يصل العقاب الى الطرد من الحرفة وهو مسؤول عن اعماله أمام موكله حتى انه ليكاف باثبات انه جرى فيها على مقتضى الامانة والاعتناء

### ﴿ الوكلاء في ايتاليا ﴾

قدمنا عند الكلام على الحامين ان الحرفتين ممتازتين عن بعضهما ويجوز الجمع بينهما لمن توفرت فيه شروط الصناعتين . والفرق بين شروط الاهلية ان المحامي يجب ان يحوز شهادة لا تعطى الا بعد اربع سنين دراسية وتضاهي شهادة ( الدكتورية ) في فرنسا . ولكنه يكفي للوكيل أن يكون حائزاً للشهادة ( ليسانسيه ) أي الشهادة الاولى وليس للمحترف بالحرفتين أن يأخذ أتعاباً الا باعتبار واحد . والاتعاب مقدرة في لائحة مخصوصة ويحكم بها القاضي مع المصاريف على الخصم الذي يخسر الدعوى . ويجب حتماً ان

(أهـ ١٦)

الوكلاء في البلاد الواطية

يكون لكل خصم وكيل أمام المحاكم العليا وهي غير المحاكم الابتدائية والله لا يجوز للوكيل أن يرفض الوكالة الا لسبب قانوني . وله أن يستنيب عنه غيره من الوكلاء المقررين تحت مسؤوليته ولا يجوز للوكيل ان يحجز أوراق موكله حتى يدفع له الاتعاب لكن يجوز أن لا يرخص القاضي للموكل بسحب أوراقه الا بعد ان يكتب سنداً بالدين الذي عليه للوكيل

﴿ الوكلاء في البلاد الواطية ﴾

التوكيل احتكار في تلك البلاد وواجب على المتخصصين . ويشترط في الوكيل أن يكون حائزاً لشهادة القوانين الثانية (الدكتورية) ولكل من نال هذه الشهادة الحق في أن يكتب اسمه في لوحة الوكلاء وان يترافع أمام جميع المحاكم بدون اذن أو قرار مخصوص . والمحامون يترافعون في القضايا ان شاء المتخصصون وفي هذه الحالة يجب ان الوكيل هو الذي يقدم النتائج ويقرر طلبات الموكل

وأتعاب الوكيل على الخصم الذي خسر الدعوى . الا انه لا يكلف بأتعاب المحاماة ان اتخذ الوكيل او الخصم محامياً . وما زاد عن ذلك فكل خصم يتحمل ما صرف . وأتعاب الوكيل المترافع كاتعاب المحامي فقط أعني ان صفة المحامي هي المقدمة عندهم . ويقدر الاتعاب والمصاريف قاضي الموضوع عقب الحكم في الدعوى مباشرة . ولذلك يجب على الوكلاء أو المحامين أن يقدموا بعد المرافعة أو بعد طلبات النيابة العمومية (هي تترافع في القضايا المدنية ايضاً) كشفاً ببيان الاتعاب والمصاريف والا كان الفصل في ذلك بحسب ما يراه وبدون التفات الى ما يوجد عند الطالب من

الاوراق . وتنتهي الوكالة أمام محكمة الاستئناف اذ لا وكيل أمام محكمة النقض والابرار وقد لاحظ الشارع في ذلك ضرورة تسهيل المرافعات وجعلها بسيطة

وكل محكمة تؤدب الوكلاء المقررين أمامها

﴿ الوكلاء في روسيا ﴾

يشترط في الوكيل أن يكون روسياً بالغاً من العمر خمساً وعشرين سنة ذا سير حميد وسيرة مرضية وأن يكون حائزاً لشهادة الدراسة في القوانين أو انه يؤدي امتحاناً مخصوصاً فيها أمام لجنة معينة لذلك أو يكون قد امضى خمس سنين موظفاً في وظيفة في المحاكم تستلزم العلم باحكام المرافعات او كان مترشحاً لوظيفة القضاء او تعلم الصناعة عند أحد الوكلاء . ويقرر الوكيل أمام احدى محاكم الاستئناف وعليه أن يتخذ له محلاً في دائرة اختصاصها

وللوكلاء طائفة معدودة فاذا بلغ عددهم عشرين أمام احدى المحاكم عينوا لهم لجنة أي مجلساً بالانتخاب ويختلف عدد أعضائه من خمسة الى خمسة عشر بحسب عدد الوكلاء انفسهم . والمجلس هو الذي ينظر في طلبات الاحتراف وفي الشكاوي التي تقدم في حق أفراد الطائفة . ويقرر الترتيب الذي يجب العمل به في قضايا الفقراء . ويقدر الاتعاب عند التنازع . ويخصص النفقات على الطائفة . ويحكم تأديباً على المقصرين بالانذار أو التوبيخ أو الايقاف الى سنة أو الطرد من الحرفة أو الاحالة على محكمة الجنايات في الاحوال الاستثنائية . ويستأنف الحكم بغير الانذار والتوبيخ والاقاف لمدة أقل من خمسة عشر يوماً أمام محكمة الاستئناف . وتخطر النيابة عن كل

دعوى تأديبية ولها حق الاستئناف ان رأت ان الحكم خفيفاً. فان لم يوجد مجلس للوكلاء في احدى دوائر محكمة استئنافية رجعت هذه الاختصاصات الى المحاكم الابتدائية. ويقبل الطالب تلميذاً عند أحد الوكلاء اذا رضي هذا وعند طلب التقرير يقدم ما يثبت استيفاء الشروط المتقدم ذكرها . ومتى قبل الواحد منهم يحلف يميناً أمام احدى المحاكم الابتدائية أو أمام محكمة الاستئناف وله أن يترافع أمام جميع المحاكم التابعة لها فاذا رضي موكله انه ينوب عنه في جميع أدوار القضية جاز له ذلك ولو أدى الى انه يستعمل حرقته في دائرة اختصاص محكمة أخرى . انما يجب عليه في هذه الحالة أن يكون خاضعاً لنظام مجلس الوكلاء الذي يوجد في دائرته . وليست الوكالة واجبة على الخصوم غير ان من يريد التوكيل يجب عليه ان يستنب من المقررين الا اذا كان وكيله اباه او ابنه او زوجه او شريكه في الدعوى . هذا اذا كان عدد الوكلاء المقررين في دائرة المحكمة كثيراً كافياً والا فإلخصوم أحرار في اختيار وكلائهم ان لم يترافعوا بانفسهم . ويشغل الوكلاء في حرقهم ولهم حق المرافعة في القضايا المدنية والجنائية . والوكالة في القضايا المدنية تحصل بناءً على توكيل من الموكل او اعلانه ذلك في الجلسة او أمام مجلس الوكلاء أو رئيس المحكمة بناءً على طلبه . وفي القضايا الجنائية يحصل التوكيل من المتهم أو المجلس أو رئيس المحكمة . والمحامي الذي يعينه الرئيس أو المجلس لا يجوز له عدم القبول الا لاسباب يقبلها من عينه . ويسوغ للوكيل أن يتفق مع الموكل على الاتعاب ولا بد من الكتابة . فان لم يتفقا أو لم يكتبتا يرجع في تقديرها الى تعريفه مخصوصة تقرر بأمر عال كل ثلاث سنين بناءً على آراء

مجلس الوكلاء ومحاكم الاستئناف . وتختص هذه التعريف ببيان الاتعاب التي يجب على المحكوم عليه أن يدفعها الى المحكوم له والتي تجب على الموكل لوكيله ان لم يكتب . ولا يجوز للوكلاء أن يشتروا الحقوق المتنازع فيها ولا ان يشتغلوا بحرقهم ضد والديهم ولا اولادهم ولا أزواجهم ولا اخوتهم ولا اخواتهم ولا أعمامهم وعماتهم ولا بني هؤلاء على عمود النسب ولا أن يتكولوا عن خصمين في آن واحد او بالتوالي . وعليهم أن يكتسوا ما أودع اليهم من الاسرار وهم مسؤولون لموكليهم عن هنواتهم في اعمالهم

﴿ الوكلاء في الدانيرك والسويد ﴾

يشترط فيهم ان يكونوا عالمين بالمرافعات امام المحاكم الاعتيادية اي غير الاستثنائية وان يكونوا من ذوي السيرة الحميدة . وتعينهم نظارة الحقانية ولكنهم لا يعتبرون من الموظفين . وتختص وظائفهم في الاعمال الكتابية في بلاد السويد يشتغلون باعمال المرافعات ما يجب تحريره منها في المحاكم او خارجاً عنها . واما في الدانيرك فيقتصر عملهم على الاعمال التي تحرر اوراقها امام المحاكم . وهم ليسوا محتكرين لمقرتهم على الاطلاق بل يجوز للخصوم ان يستنيبوا عنهم من يشاؤون من اقرارهم وخدمهم ومن له ادنى مزية في الدعوى . ولهم ان يحضروا بانفسهم . ولا يلتزم الوكيل بابرار توكيله امام المحكمة بل هو مصدق بقوله ويعاقب جنائياً على تقصيره كما يسأل عنه مدنياً امام موكله . كذلك يعاقب جنائياً من يتدخل في اعمال حرقهم بغير مسوغ قانوني . ويجوز لهم ان يستنيبوا غيرهم في الدعاوي الموكلين فيها . واتعابهم تقدر بحسب الاتفاق مع موكلهم فان حصل

نزاع رفع الى المحكمة المختصة بالطرق الاعتيادية

﴿ الوكلاء في سويسرا ﴾

لا يوجد الوكلاء في جميع اقاليم سويسرا بل بعضها يجيز وجودهم وبعضها لا يتعرض اليه ويترك الخصوم احراراً ان شاؤا ترفعوا بانفسهم وان شاؤا انابوا عنهم من يريدون . وتختلف نظمات الوكلاء بحسب الاقليم الموجودين فيه . ففي اقليم ( ارجوفيا ) تناط مراقبتهم بالمحكمة العليا ولا يتوكلون في القضايا التي تكون قيمتها مائتي فرنك فما دون ذلك ولا في القضايا التي من اختصاص قاضي المصالحات . ومنهم فريق يترافع امام المحاكم الابتدائية فقط . وليس لهم من الاعتبار الا ما قرره اللائحة الموضوعة لذلك . وفي اقليم آخر يجب على الخصوم ان يرفعوا بانفسهم في القضايا التي لا تزيد قيمتها على خمسمائة فرنك ولا يستنيبوا عنهم الا فيما زاد على ذلك او اذا كانوا لا يعرفون اللغة الالمانية . وفي اقليم ثالث شأن الوكلاء شأن المحامين غير انه لا يترافع الوكيل امام المحكمة العليا الا اذا كانت القضية له ذاتياً . وهكذا لكل اقليم نظام يختلف عن نظام الاقليم الثاني

## لفصل ثالث

خلاصة ما تقدم

هذا هو حال المحامات بنوعها المرافعات والتوكيلات ومنه يتبين

للقارىء ان ليس من جامعة بين قوانينها وان لكل بلد قواعد تمتاز بها عن  
الآخرى تابعة في ذلك عوائد قومها وحاجاتهم وطرق معيشتهم وغير ذلك  
من الاحوال . ويتبين ايضاً ان القوانين الوضعية تتغير كما تتغير هيئات  
الانسان فتتفق كلها في كونها نظاماً مرعي الاجراء وتفترق في اسبابها  
وشروطها وشدها وسهولتها واطلاقها وتقييدها . وقد ينكشف من مجموعها  
ان كل محظور مباح وكل مباح ممنوع وكلها موافقة لبلادها ملائمة لطباع  
امها . كذلك يؤخذ من هذا البيان ان صلاحية القانون في البلاد موقوفة  
على موافقته لحاجات اهلها فاذا تولته يد غير عالمة بتلك الحاجات تولاه  
الاعوجاج واتى بالضرر من حيث اراد واضعه الفائدة . ويتضح ايضاً انه  
لا ينبغي الطعن على واضع القانون ان كان اجنبياً بل يجب توجيه المطاعن  
الى نفس ذلك القانون والاجتهاد في اقناع واضعه بأنه مخالف لعوائد الامة  
منافٍ لضرورياتها حتى يتبين له سبيل الرشدينصرف الى ما هو الاولى  
او يكون حقيقاً باللام

اما البلاد التي لم نذكر شيئاً عن الوكلاء فيها فلا تعرف هذا النظام ولم  
يرد في قوانينها نصوص تتعلق به وهي تجمع بين وظيفتي المرافعة والتوكيل  
ولقد اصبحت المحامات في هذه الايام من اكبر نظم الامم واصبح  
اهلها من اعظم طبقات الفضل والادب . لهم جمعيات ومتمديات يتبادلون  
فيها الآراء ويخوضون غمار المباحث والنقض منها كلها واحد هو ترقية  
شأن تلك الصناعة واحكام نظامها .

رأيت ذات يوم امام جناب مستشار الحقاينة الحامي رسالة صنية





عنوانها المحاماة في انكلتره فاستأذنته في استيعابها وعلم انني اشتغل بتأليف هذا الكتاب ففضل بها وزاد تطفلاً فاخبرني بان عنده ثمان عشرة رسالة في المحاماة لدى ثمان عشرة امة وكتاباً باعمال مؤتمر المحاماة العام في بلاد البلجيك سنة ١٨٩٧ ووعدني باعارتي ذلك كله فشكرت واثنت . وفي اليوم الثاني دفع اليّ تلك الرسائل والكتاب وجريدة فيها اسماء جميع الذين اجابوا الدعوة لذلك المؤتمر فأفادتني كل الافادة واستعنت بها فيما كتبت عن المحاماة في تلك البلاد . وكان حضرته النائب عن طائفة المحاماة الانكليزية في ذلك المؤتمر وشهد اعماله وقدم له مذكرة ثمينه سنائي على ترجمتها افادة للقراء وقياماً بواجب شكره واعترافاً بفضلته وحسن مجاملته ولكي تتم الفائدة رأينا ان نحتم هذا الباب يذكر شيء عن ذلك المؤتمر واعماله

استشعر اهل المحاماة بحاجة تعميم مبادئها ونشر فضائلها وايجاد رابطة الجمع بين افرادها في اقطار المسكونة وتوحيد العمل باحكامها العامة . ولاجل ذلك قام مسيو ( دوميرس ) المحامي الشهير في مدينة ( انثرس ) من اعمال البلجيك سنة ١٨٧٩ وأشار بوجوب عقد مؤتمر عام للمحاماة يشترك فيه نواب عن طوائفها في جميع الامم . فتلقى نادي المحامين في تلك البلاد هذا الرأي بالسرور واشتغل به ولما اجتمعت جمعيتهم العمومية في شهر ديسمبر سنة ١٨٩٥ قررت وجوب الدعوة اليه وحددت لاجتماع المؤتمر صيف سنة ١٨٩٧ وبناءً على هذا القرار تشكلت لجنة عهد اليها النظر في ايجاد المعدات والوسائل المؤدية الى تنفيذه تحت رئاسة مسيو ( جول لوجون ) رئيس جمعية المحامين في البلجيك والرئيس السابق لطائفة المحامين أمام محكمة

النقض والابرار وكان ناظرًا للحقانية وهو الآن عضو في مجلس الاعيان ووكالة مسيو ( اوسكار لانديان ) رئيس طائفة المحامين أمام محكمة استئناف ( بروكسل ) وعضوية ستة عشر من مشاهير المحامين ومن كاتب سرورابعة كتاب مساعدين وكلهم من المحامين . ثم انتخبت هذه اللجنة لجنة فرعية مؤلفة من مسيو ( لوجون ) و ( لانديان ) و ( بيكار ) و ( برون ) و ( لويز فرنك ) و ( شوانفلد ) لمباشرة التنفيذ . وكان من اعمال تلك اللجنة الفرعية أنها وضعت جملة مسائل للبحث فيها ارسلتها الى جميع قضاة الباجيك والمحامين ومعلمي القوانين فيها والى مشاهير المحامين في الخارج والجمعيات المشغلة بعلم الشرائع ومدارس الحقوق والجرائد القانونية وتلك المسائل هي الآتية

### القسم الاول المحاماة عند جميع الامم وفيه نظامها الحالي

( ١ ) ما هي القوانين والوامر واللوائح والقرارات والعادات الجاري العمل بها الآن في حرفة المحاماة عندهم مع بيان موضوعها وتاريخها وارسال نسخة منها فان لم يكن هناك قانون مكتوب فإما هي العادات المعروفة — ما هو نظام المحاماة عندهم بالاختصار

الأنظمة الخصوصية أي التي لا دخل للحكومة فيها .  
( ٢ ) هل عندهم أنظمة خصوصية أو شركات من اعمال الافراد

بلاد دخل للحكومة فيها مثل الجمعيات او الشركات أو المكتبات (كتبخانات) العمومية المخصصة للمحامين أو المدارس أو المساعدات أو المرافعة مجاناً عن الفقراء او الاحداث او حماية الدين حكم عليهم او المتشردين وهكذا مع بيان نظامها بالاختصار

### انتخاب القضاة

( ٣ ) هل ينتخب القضاة عندكم دائماً او احياناً من المحامين وما هي الشروط التي تؤهل المحامي لان يكون قاضياً  
الاصلاحات المطلوبة

( ٤ ) هل تحت نظر الحكومة مشروعات تتعلق بادخال اصلاح على نظام المحاماة عندكم وما موضوعها  
( ٥ ) هل تعلمون ان هناك سعيًا في ادخال اصلاحات على ذلك النظام عندكم مما اشتغل به الناس ويحتمل قبوله من جانب الحكومة وما موضوعها

### الكتب

( ٦ ) ما هو احسن الكتب التي ائتمت في المحاماة الموجودة في بلدكم وما هو احسن كتاب ترونه اشدل لنظامها من الجهة العملية

### القسم الثاني

#### التعليم المتعلق بصناعة المحاماة

( ٧ ) ما هو نظام تعليم تلك الصناعة عندكم وهل يجب لمن طلب الاشتغال بالمحاماة ان يؤدي امتحاناً وما موضوعها وهل هي قاصرة على

المعلومات القانونية او تتناول ايضاً علوم الحكمة والعلوم الطبيعية والاجتماعية وعلم تاريخ الانسان الطبيعي ووظائف الاعضاء وعلوم الادب والبلاغة وما هو زمن الدرس لتحصيل تلك العلوم

(٨) هل يجب على الناشئ في المحاماة عندكم ان يقضي مدة تجربة

معلومة وما هو نظام تلك التجربة ومدتها وما هي النتائج التي تترتب عليها

(٩) هل يوجد عندكم مشروعات تتعلق بادخال بعض الاصلاحات

على نظام تعليم صناعة المحامين الحالي سواء كانت موضوعة من قبل تحت

نظر الحكومة او لا يزال الرأي العام يشغل بها وهل لكم في هذا الموضوع

تقد على ذلك النظام وهل لديكم اصلاح تملون اليه

القسم الثالث

مبادئ كلية تتعلق بصناعة المحاماة

(١٠). هل من رايكم ان تقوم الحكومة ( السلطة التشريعية او

الادارية او غيرهما ) بتنظيم صناعة المحاماة وسن القوانين واللائح اللازمة

لها او انها تكون حرة لا دخل للحكومة فيها فان كان الثاني فما هو النظام

الذي تبنتونه . ما هو عدد المحامين المقبولين امام محكماتكم الاستئنافية

والابتدائية في مدنكم الشهيرة وهل تقرر امر يتعلق بتحديد عددهم او

شرع في ذلك

(١١) هل من رايكم ان تنقسم صناعة الدفاع عن الخصوم امام

القضاء الى خصوصيات ترجع كل واحدة منها الى طائفة قائمة بذاتها كالمحاماة

القاصرة على الكلام امام القضاة والوكالة وطائفة المقبولين امام المحاكم



التجارية والتفريق بين المحامين المقررين أمام المحاكم الابتدائية والمقبولين أمام المحاكم العليا وهكذا وان الاولى ان يجمع الواحد بين تلك الصفات كلها (١٢) ما هي الصناعات التي لا ترون الجمع بينها وبين المحاماة كالوظائف الادارية والقضائية والحرف الخصوصية

### القسم الرابع

العلائق بين طوائف المحامين في الامم وبين افرادهم

(١٣) هل ترون من الممكن ايجاد نظام مستمر يرجع في تقنينه الى الحكومة او يكون حراً ويكون من شأنه ايجاد رابطة بين طوائف البلاد المختلفة وبعضها او بين الافراد وما هو النظام الذي تشيرون به على اعتبار انه صادر من الحكومة او من الافراد

(١٤) هل ترون من الواجب ان يكون الغرض من النظام توصيل المعلومات المختصة بالقوانين الاجنبية عند الاحتياج اليها في مسألة منظورة أمام المحاكم . والدلالة على المحامين الذين يعول عليهم في القضايا بحسب اختصاص كل واحد منهم في بلده . وعقد المؤتمرات والجمعيات من المحامين . والضيافة المتبادلة بينهم . ونشر مجلة سنوية عن صناعة المحاماة في جميع البلاد . وترتيب طريقة لمساعدة الفقراء الذين لهم خصومات في بلاد اجنبية مع اهل تلك البلاد

(١٥) هل من راى ان يسمح لمحام بالمرافعة أمام محاكم غير بلده احياناً وهل ذلك مقبول عندكم الآن وعلى اي شرط وما هي الشروط التي ترون وجوبها في ذلك

## القسم التكميلي

(١٦) هل ترون من المسائل المتعلقة بحرفة الحمامة ما يحسن عرضه

على المؤتمر غير التي سبق بيانها

فلما وصلت تلك المسائل الى البلاد المختلفة بادر من ارسلت اليه  
بارسال الرد عليها فوردت الرسائل من اثنين وعشرين بلداً منها ( المانيا ) و  
( انكلترة ) و ( اوستوريا ) و ( بلجيكا ) و ( بلغاريا ) و ( الدانمرك ) و ( السويد  
والنرويج ) و ( اسبانيا ) و ( الولايات المتحدة باميركا ) و ( فرنسا ) و  
( اليونان ) و ( هنكاري ) و ( ايطاليا ) و ( اليابان ) و ( امارة لوكسمبورج )  
و ( تركيا ) وقد نشرت تلك الاجوبة في رسائل صغيرة كل واحدة عن بلدها  
وهي مستوفاة جميع ما طلب

## اعمال المؤتمر

اتخبت اللجنة التنفيذية ثلاث مسائل من الست عشرة التي ذكرناها  
لتكون موضوع بحث المؤتمر اما الباقي فبقي ليختار منه على التوالي ما يعرض  
على المؤتمرات المستقبلية

والمسائل الثلاثة الآتية تشمل ثمانية موضوعات وهذا بيانها

## أولاً

النظامات الخصوصية التي لا دخل للحكومة فيها

## وفيه

( ١ ) جمعيات المحامين وشركاتهم — جمعيات احداث الحمامة —

مكتبات عمومية خاصة بصناعة الحمامة — تنظيم التعليم والمساعدة بين اربابها



(١١٧)

خلاصة ما تقدم

(٢) نظام لمساعدة الفقراء أو الاطفال مجاناً أمام المحاكم وتسهيل طرق العيش على المحكوم عليهم والمشردين - النسبة بين المحاماة وبين تلك النظمات

ثانياً .

التعليم المتعلق بصناعة المحاماة  
وفيه

(٣) الامتحانات - ما يجب الامتحان فيه -- هل ينبغي ان تكون العلوم الممتحن فيها قاصرة على العلوم القانونية او يجب ان تتناول علوم الحكمة والعلوم الطبيعية والاجتماعية وعلم تاريخ الانسان الطبيعي ووظائف الاعضاء وعلوم الادب والبلاغة - ما هو الزمن الكافي لتحصيل تلك المعارف (٤) مدة التجربة - كيف ينبغي ان يكون نظامها -- كم تكون المدة - ما الذي يترتب عليها

ثالثاً

العلائق بين طوائف المحاماة وبين المحامين

(٥) ايجاد نظام مستمر (يرجع في تقنينه الى الحكومة او يكون خراً لادخل لها فيه) لايجاد الروابط بين طوائف المحاماة المقررة رسمياً في جميع البلاد او بين افراد المحامين

(٦) موضوع هذا النظام كايصال المعلومات المتعلقة بقوانين البلاد الاجنبية عند الاحتياج اليها في مسئلة منظورة أمام المحاكم والدلالة على المحامين الذين يعول عليهم في القضايا بحسب اختصاص كل واحد منهم في

لله وعقد المؤتمرات والمجتمعات والضيافة المتبادلة

(٧) ايجاد نظام لمساعدة الفقراء الذين لهم خصومات أمام محاكم بلد اجنبية

(٨) قبول المحامين في المرافعة أمام محاكم بلد اجنبية احياناً وبيان الشروط الواجب استيفائها في ذلك  
واضيف الى هذه المباحث بحث تاسع موضوعه النظر في عقد مؤتمر جديد

### اجتماع المؤتمر

في يوم الاحد الموافق اول اغسطس سنة ١٨٩٧ اجتمع مندوبو المحاماة في جميع الممالك المشار اليها بمدينة ( بروكسل ) عاصمة البلجيك وتبودات الخطب بين الرئيس وبعض الاعضاء وتعارف المجتمعون ببعضهم وطافوا في اماكن محل الاجتماع وزاروا مستودع اوراق سراي الحقانية وغير ذلك وفي اليوم الثاني أعلن افتتاح المؤتمر رسمياً في قاعة محكمة الجنايات الكبرى بسراي المحاكم بحضور جميع اعضائه وعددهم يبلغ المائتين وقد حضر الحفلة على الخصوص من تأتت اسماؤهم

مسيو. برجرم ناظر الحقانية وهو رئيس المؤتمر الشرف

مسيو چول جيوري احد وزراء الدولة

مسيو جون لوجون احد وزراء الدولة

مسيو مونسيه رئيس اول محكمة استئناف بروكسل

مسيو دولوكور رئيس المحكمة المذكورة



مسيو وان مورسل رئيس المحكمة الابتدائية

مسيودي كينزن وكيلها

مسيو ويلمبر رئيس نيابة بروكسل

وممن شاهد الخفلة حضرة نجيب بك غالي نجل صاحب السعادة  
 بطرس غالي باشا ناظر خارجيتنا المصرية بصفته من وكلاء النائب العمومي  
 أمام المحاكم المختلطة بمصر

وبعد تبادل الخطابات كان انتخاب لجنة الادارة ثم افتتحت المناقشات  
 في المسئلة الاولى وابدى كل واحد ما لديه من الابحاث وتقرر مبدئياً :

وجوب السعي في ايجاد نواد للمحاماة وجمعيات عامة وشركات  
 وان مساعدة الفقراء والاطفال وتسهيل طرق العيش على المحكوم  
 عليهم والمتشردين من واجبات المحاماة لتعلق ذلك بها فقد انقضى زمان  
 قولهم ( لا ينبغي ان يكون المحامي الاحامياً )

ثم انقضت الجلسة وخرجوا لزيارة ناظر الحاقية حيث كان بمعيته كبار  
 رجال القضاء والادارة في البلجيك

### اليوم الثالث

تناقشوا في التعليم المتعلق بصناعة المحاماة فقرروا : وجوب تعليم من  
 يريد الاشتغال بالمحاماة تعليماً يوافق شرف الصناعة ويقوي العزيمة ويؤيد  
 الانانية ويوجد في المرء الشهامة والعزة . وان لا يقتصر في ذلك على المعارف  
 القانونية بل لابد معها من معارف اخرى يحتاج اليها في جعل علم القانون  
 موصلاً الى الغرض المقصود منه . ووجوب التجربة مدة من الزمان وينبغي

ان تعقد النوادي والمجتمعات العلمية وان يقرر الامتحانات بواسطة لجنة الطائفة وان تلك اللجنة تراقب سير الاحداث وحركاتهم حتى اذا اتوا مدة التجربة كانوا جديرين بحقيقة باسم الصناعة التي اختاروها

### اليوم الرابع

تقرر فيه : وجوب استهرار المؤتمر فيعقد في كل حين مدة . وانه ينبغي ايجاد جمعية عامة لمساعدة القراءة مجاناً . وان المؤتمر الجديد يعقد بعد سنتين وان لجنة المؤتمر الحالي تستمر على سبيلها في ايجاد الروابط بين محامي جميع الامم حتى تتوصل الى تأليف جمعية عمومية منهم ثم انفض المؤتمر

وكنتم احب الاسهاب في بيان اعمال هذا المؤتمر وان آتي بجميع الشروح التي خاض الاعضاء فيها وعلقوها على المسائل التي كانت محلاً لاجاباتهم ولكنها طويلة لا يحتملها حجم هذا الكتاب غير انه من المفيد ان اذكر مذكرة مسيو ملكوم مكليارث وهو مستشار الحقانية الجديد فانه هو كاتب الرد على الاسئلة بالنيابة عن طائفة المحامين في بلاد الانكايز مع رصيف له اسمه ( ليسل سكوت ) وهو الذي ندب ليكون عضواً في المؤتمر لانها جاءت ببيان ما تتفق فيه الامم وما تفترق بالنظر الى حرفة الحمامة فكأنها تلخيص لما قدمناه من ذكر الحمامة في تلك الامم كلها

جاء في كتاب أعمال المؤتمر ما يأتي :

( ان طول المناقشات في المؤتمر لم يكن في الحسبان ولذلك لم يتسنَّ

(١٢١)

خلاصة ما تقدم

لجناب السيو ملكولم مكيلريث تلاوة مذكرة مفيدة وضعها في بيان الفرق بين طائفة الحمامة في بلاد الانكايز وطوائفها في فرنسا والبلجيكا فقرر المؤتمر ضم تلك المذكرة الى كتاب اعماله وهي هذه

« يا حضرة الرئيس

« ويا ايها السادة

« لقد كنت متردداً وجلاً من ان اقوم بينكم لا تلو عليكم بعض  
« السكادات واراني مدعياً ان اطلت القول على هذا المؤتمر الذي اجتمع  
« فيه عظماء القوم ونواب الحمامة من كل بلد لما انا عليه من ضعف  
« المكانة ولانه ليس في وسعي ان افيدكم في امر عظيم . غير ان نداء  
« جمعية الحمامة البلجيكية الذي ابلغته الينا قد جعل كل واحد مديناً بعمل  
« يأتيه او قول يبيده تأييداً لروح الاخاء بين طوائف الحمامة في الامم  
« المختلفة وتوكيداً للميل الى هذه الصناعة الذي هو قوامها كلها بدليل  
« هذا المؤتمر . ولذلك فاني ابدي بعض ملاحظات في موضوع اراه لا  
« يخرج عن دائرة ابجائكم

« لقد سبقني حضرة زميلي ( كراكاتوب ) الى بيان طريقة تعليم  
« القوانين في بلادنا وهو اقدر على ذلك البيان لما له من المكانة الرفيعة  
« بين طائفتنا ولانه عضو في لجنة التعليم القضائي عندنا منذ سنين أما أنا  
« فلست مختصاً بموضوع مما تدور عليه ابجائكم ولهذا فكرت مدة في  
« اختيار الموضوع الذي يجب عرضه على مسامع حضراتكم . ولما كنت  
« أميل على الدوام الى الاشتغال بقوانين الامم المختلفة لا قابل بينها وبين



« بعضها أكثر من ميلي الى غير ذلك حولت نظري الى هذا السبيل لعلي  
« أقدم لحضراتكم شيئاً مفيداً »

« لقد استندنا من مباحث هذا الصباح الاسباب التي تدعو الى  
« ايجاد روابط مستمرة بين جميع المحامين في جميع الامم وان بينهم جهات  
« اتفاق عديدة وهو ما لا شبهة فيه . لكنني أرى ان من الواجب على من  
« أراد انشاء نظام يجمع بين طوائف الحمامة في جميع البلاد استقراء جهات  
« الاختلاف كلها ومعرفة شأن الحمامة في كل بلد بذاتها . على اني لم اقصد  
« بيان بعض هذه الاختلافات تجسيمها والمبالغة فيها بل أريد تسهيل  
« السبيل على اللجنة التي يناط بها السعي في توثيق عرى التآلف بين  
« طوائف الحمامة كلها . والآن اشرع مستأذناً في بيان جهات الاقتراق  
« بين الطائفتين في باريس ولندره وقد أخذت الحمامة في فرنسا لانها هي  
« التي أعرفها كما ينبغي بعد معرفتي بالحمامة في بلادي »

« الواقع ان جهات الاختلاف قليلة فاننا قرأنا تلك الرسائل التي  
« تفضل بانشاءها حضرات المجتمعين في هذا المؤتمر فأينها غاية في الافادة  
« وجلبها ان لم نقل كلها مؤلفة تأليفاً حسناً اجابة لنداء حضرات من نحن  
« اليوم ضيوفهم فقد حوت معلومات مهمة تتعلق بالحمامة في معظم البلاد  
« الاوروباوية . والذي يستوقف القارئ في تلك الرسائل هو الشبه الكلي  
« الموجود بين المبادئ التي أسست عليها تلك الطوائف فكل منها نظام  
« سير وتهذيب واحد لا يختلف الا في المرتبة والتنسيق والتعميم . وكلها ترى  
« تقديم المحامي الى القضاء لطلب اجرته مزايراً لشرف مهنته . والمحامي في »

« جميع البلاد في حلٍّ مما يصدر منه من المطاعن اثناء مرافقته فلا تقام »  
 « عليه دعوى القذف الا قليلاً عند البعض . وجميع الطوائف استقلال »  
 « خاص هو قوام الصناعة وحفاظ مكائنها ومنه جاءت بعض المبادئ »  
 « التي جعلتها في مأمن من تعدي السلطة الادارية أو القضائية على حقوقها »  
 « وامتيازاتها . وكل طائفة تقول بعدم جواز الجمع بين صناعة الحمامة »  
 « ومهنة التجارة أيا كان نوعها . وطلب الشهرة واعلام الناس بالاحتراف »  
 « بالحمامة بواسطة النشر في الجرائد او الاعلانات ممنوع او ممقوت مقتاً »  
 « كبيراً . وعلى العدوم ليس للنساء في اوروبا أن تحترف بصناعتنا . وجهات »  
 « الاتفاق كثيرة ليس من واجبي سردها على حضرتكم فكلكم يعلمها »  
 « مثلي ان لم أقل أحسن مني وقد وقفتم عليها من مطالعة الرسائل الجليلة »  
 « التي أشرت اليها . بل الذي أتوخاه بيان جهات الافتراق المهمة التي توجد »  
 « بين الحمامة في انكثاره وفي اوروبا من حيث نظر الناس اليها وأترك غير »  
 « المهم منها لانها كثيرة وكلها ترجع الى التفضيل وجهات الافتراق نوعان »  
 « الاول الوكالة

« الثاني حقيقة وظيفة المحامي

« ولنبداً بالوكالة فنقول

« من القواعد الاساسية للمحاماة في فرنسا وعلى ما أظن في بلجيكا »  
 « ايضاً انه لا يسوغ للمحامي أن يكون وكيلاً لشخص في أي أمر كان »  
 « كما قاله لحضراتكم حضرة رئيس طائفة باريس قبل الآن وكما نستدل »  
 « عليه بقول مسيو ( كريسون ) في كتابه ( عادات المحاماة وقواعدها »

« المطبوع في باريس سنة ١٨٨٨ ( جزء اول صحيفة ٩٠ ) ما يأتي ( تقتضي »  
« الوكالة وجوب تقديم الحساب فن شأنها جعل الوكيل ضامناً وجعل »  
« أعماله محلاً للنظر والتنقيب وتؤدي الى اختصاصه والتقاضي منه أمام »  
« المحاكم وتلك الواجبات تنافي صفة المحامي وشرف صناعته واستقلاله في »  
« عمله فان خضع اليها صار كالسمسار وقد حظر القانون على السماسرة كما »  
« كان ذلك مقررًا في العادة من قبل أن يحترفوا بالمحاماة وجعلهم تابعين »  
« في اعمالهم الى قضاء المحاكم التجارية . وعليه يتبين ان الوكالة لا تجوز »  
« للمحامي ابداً فمن قبل وكالة فقد تخلى عن صناعة المحاماة . تلك قاعدة »  
« يراد بها الدفاع عن حوزة المحاماة سواء كان موضوع الوكالة عظيماً أو »  
« حقيراً ) اهـ

« وهذه المبادئ هي التي أيدها مسيو ( سينار ) في تقريره على قرار »  
« رئيس لجنة تأديب المحامين الباريسية الرقيم ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٦٣ حيث »  
« قال ( تتحصر وظيفة المحامي في مساعدة من لجأوا اليه وتكون المساعدة »  
« بالنصح والارشاد أو بالمدافعة عنهم بالقلم واللسان لكن لا يجوز له أن »  
« يكون وكيلًا عنهم في عمله وقوله وقله وطلباته امام القضاء ) كذلك »  
« جاء في رسالة حضرة رصيننا مسيو ( ليون فيليپار ) التي وضعها بمناسبة »  
« اجتماع هذا المؤتمر صحيفة ٢٥ ما يأتي : ( اكبر شيء منع المحامي منه أن »  
« يكون وكيلًا مطلقاً أي في الخصومة أو خارجاً عنها )

« ولهذا القاعدة نتائج أهمها اثنان . الاولى . ان المحامي ليس داخلاً »  
« في الخصومة بوجه ما وليس له كما قال مسيو ( فيليپار ) تأثير على الدعوى »



« الا من جهة رأيه الذي يديه فيها . انما الذي يظهر في الخصومة هو »  
« الوكيل الذي يختاره صاحبها فهو الذي يتعاقد وهو الذي يتخاصم وهو »  
« الذي تلقى على عاتقه المسؤولية التي لا يجوز ان يرجع فيها الى المحامي ) ينتج »  
« من هذا انه لا يسوغ للمحامي ان يصطلح بالنيابة عن صاحب الدعوى »  
« الذي يترافع لاجله . وانه لو فعل ذلك يرتكب خطأ يستحق التأديب »  
« عليه ولا يكون عمله ملزماً لصاحب الدعوى اذا لم يجزه . والثانية . »  
« انه لا يجوز للمحامي في غير الخصومات أن يشتغل بعمل من شأنه أنه »  
« يوجد بينه وبين غيره نسبة وكيل وموكل . فلا يجوز في فرنسا للمحامي »  
« ان يكون عضواً في مجلس ادارة احدى شركات المساهمة أو المحاصة أو »  
« التضامن ولا ان يكون عاملاً بالعمولة ويظهر ان في البلجيك خلفاً على »  
« ذلك بين محكمة النقض والابرام وبين مجلس ادارة الطائفة فالاول يبيح »  
« للمحامين تلك الاعمال المختصة بالشركات والثاني يحظرها عليهم حظراً »  
« كلياً . ولهذا المبدأ أحكام أخرى غير ان المهم ما ذكرنا . لكن ليس »  
« عندنا في بلاد الانكليز ايها السادة شيء مما ذكر فلم يقل احد بان المحامي »  
« لا يكون وكيلاً ولا بان وظيفته تختلف اختلافاً جوهرياً عن وظيفة الوكيل »  
« ولا أذهب الى القول بان الوظيفةين قريبتان من بعضهما جداً بل أرى »  
« ان لتلك الوكالة على فرض وجودها حكماً مخصوصاً لانها لا تشبه الوكالة »  
« الاعتيادية . قال اللورد ( أبشير ) في قضية أقيمت أمام محكمة الاستئناف »  
« بانكاته متعلقة بهذا الموضوع ما يأتي ( ان الموضوع الذي نبحت فيه »  
« يقتضي معرفة النسبة الكائنة بين المحامي ومن هو نائب عنه وقد قالوا »

« في بعض الاحيان انها نسبة الوكالة اما انا فلا اوافق وما وافقت قط على »  
« هذا الرأي الذي يدعو الى الخطأ في الاحكام ) وقال أحد القضاة وهو »  
« اللورد ( جوستيس ) الذي توفي الآن بمناسبة القضية عينها ( بحث الناس »  
« من زمن ( شيف جوستيس ) ومن قبله في معرفة النسبة بين المحامي »  
« ومستنبيه وترددوا في اعتباره وكيلاً غير انه اذا سلم اعتباره وكيلاً فلا »  
« بد من التسليم بانها وكالة من نوع مخصوص فللمحامي سلطة خاصة به »  
« ليس هنا محل البحث عن منشأها وحدودها ) . ثبت من هذا انهم مع »  
« انكارهم في انكثرت ان المحامي وكيل كبقية الوكلاء وتحرزم من اطلاق »  
« لفظ الوكيل عليه لا ينفون عنه تلك الصفة من جميع وجوهها ولا »  
« يحظرون عليه بعض الاعمال التي ينوب فيها عن الذي ندبه مما يقتضى »  
« حتماً وجود علاقة بينهما تشبه علاقة الوكيل مع الموكل شهاً جزئياً أو »  
« كلياً . لاننا اذا بحثنا في حالة المحامي الانكليزي القانونية وجدناه اهلاً »  
« لتلك الاعمال التي تحظرها القوانين الاورباوية بعله عدم جواز الجمع بينها »  
« وبين صناعة المحاماة . فله شأن في الخصومة أي شأن . هو الذي »  
« يوجهها كما يشاء وهو الذي يحركها كما يرى وله الصلح عن انابه على كل »  
« شيء الا اذا صرح مستنبيه بعدم الجواز . وقد كان موضوع القضية »  
« السابق ذكرها أن المحامي اصطلاح مع خصم موكله على مبلغ من النقود »  
« يدفعه الموكل لذلك الخصم ويسترد ايضاً طعنه عليه بما يندش الشرف »  
« والاعتبار فلما تم الصلح انكر الموكل وهو المدعى عليه اذنه للمحامي عنه »  
« باجرائه وأنه استشاره فيه . وشهد نائب ذلك المدعى عليه ( هو الذي »





« يتولى الاعمال الكتابية كالوكيل المعروف في فرنسا ) أنه لم يفوض اليه »  
« في التوكيل اجراء الصلح مع الخصم عند الاقتضاء وبانه رغب الى »  
« المحامي أن ينتظر حضوره ليأخذ رأيه فيه ومع ذلك رفضت محكمة الملكة »  
« الابتدائية طلب الناء الصلح وأيد الاستئناف حكمها وقال القاضي »  
« الابتدائي في حكمه بعد تصريحه بعدم صلاحية اسم الوكيل للمحامي كما »  
« قدمناه ما يأتي ( ومهما كان الحال فان المستشار لا يكون محامياً عن »  
« انسان الا بارادته وكما لا يجوز له ان ينصب نفسه من نفسه محامياً عنه »  
« لا يجوز له ان يستمر في وظيفته اذا عزله المستشار اما اذا طلب هذا »  
« منه ان يكون محامياً عنه فانه بذلك قد خوله صفة زائدة على الاستشارة »  
« اذ يكون قد دل خصمه على ان ذلك المستشار يقوم مقامه فيما تقتضيه »  
« وظيفته عادة وعليه تبعة اعماله ما دامت النيابة قائمة بحيث انه لو أقاله »  
« سرالما نفذ حكم الاقالة فيما يجريه المحامي من الاعمال بالنيابة عنه لبقاء »  
« الصفة ظاهرة امام الناس . نعم ان هذه النسبة لا تبيح للمحامي ان يعمل »  
« عملاً لا تقتضيه المحاماة بذاتها ولا ان يتصف بصفة غيرها الا ان »  
« واجب المحامي هو ارشاد داعيه خارج الجلسة والقيام مقامه فيها وما »  
« دامت صفته موجودة فله اجراء كل شيء يراه من منفعة داعيه بلا قيد »  
« ولا حد ) اهـ »

« وعلى هذا فمجال المحامي الانكليزي اوسع بكثير من مجال المحامي »  
« الفرنسي والبلجيكي وسببه ان نظام الوكلاء على ما هو معروف في »  
« البلدين الاخيرين غير موجود في انكلترة »

« كذلك لا مانع يمنع المحامين في بلاد الانكليزان يكونوا مديرين »  
« لاحدى الشركات وفعلاً يوجد كثير من المحامين يديرون مصالح »  
« شركات كثيرة بل من أولئك المديرين من له وظيفة مستشار الملكة »  
« ( محام ) وما من أحد عندنا يرى في ذلك مغيرة لشرف صناعة المحاماة »  
« أو خطأ من مكاتها بل انهم في انكثره لا يدركون معنى هذه المغيرة »  
« على ما هو معروف في بقية أوروبا لان كل عمل يأتيه المحامي خارجاً »  
« عن صناعته لا يتعلق بنظام الطائفة ولا وجه للمراقبة عليه اللهم الا ما كان »  
« جنائياً أو يخالف مقتضى الصدق والامانة . وعلى كل حال فليست مهتماً »  
« بتفضيل احد المذهبين بل غايي بيان الفرق في البلدين . وقبل أن »  
« أنتقل من هذا البحث أريد التنبيه على أمر ربما أوجب تشويشاً في »  
« الذهن ولنرجع الى ما قاله مسيو ( كريسون ) في كتابه الذي ذكرته من »  
« قبل بالنظر الى الوكالة وهو ( تقتضي الوكالة تقديم الحساب ومن شأنها »  
« جعل الوكيل مسؤولاً وجعل اعماله محلاً للنظر والتنقيب وتؤدي الى »  
« اختصاصه والتقاضى معه أمام المحاكم وتلك الواجبات تناقض صفة »  
« المحامي وشرف صناعته واستقلاله في عمله ) وقد رأيتم حضراتكم ان »  
« المحامي الانكليزي وكيل على نوع ما عن الذي ندبه للدفاع عنه وعلى »  
« كل حال رأيانه حراً ان يأتي من الاعمال ما يحظر على غيره من رصفائه »  
« غير الانكليز لعدم امكان التوفيق بين تلك الاعمال وقاعدة ( لا يجوز »  
« للمحامي أن يكون وكيلاً ) ولكن لا يحملن ذلك بعضهم على فهم انه »  
« يجب على المحامي الانكليزي ان يقدم لموكاه حساباً أو أن عليه تبة مهمما »

« كانت في عمله أو انه يباح النظر والتنقيب فيه لغير سلطة التأديب الخاضع »  
 « لها او انه يخاصم أو يتقاضى معه أمام المحاكم فاني اؤكد لحضراتكم انه »  
 « لا يوجد في الدنيا طائفة محامين تحافظ على استقلال ابنائها التام فلا »  
 « يستلون مديناً او جنائياً على أي عمل كان ما دام داخلاً في دائرة صناعته »  
 « أكثر من طائفتهم في البلاد الانكليزية . فالمحامي الانكليزي وكيل عن »  
 « الذي ندبه على الكيفية التي شرحناها وهو مطلق اليد في جميع اعماله »  
 « على حسب ما يراه في منفعة موكله وهو مع ذلك خلو من كل مسؤولية »  
 « قضائية تلحقه من وراء ما ذكر في مقابلة عدم جواز اختصاصه موكله »  
 « لنوال اجرته أمام القضاء . نعم جرت العادة في فرنسا وبلجيكا انه لا »  
 « يسمح للمحامي طلب اجرته قضائياً غير انه اذا أقام الخصومة سمع له »  
 « قانوناً (راجع حكم محكمة پرينيان اول نوفمبر سنة ٩٥ وحكم استئناف »  
 « (مونيليه) المؤيد له في ٤ يناير سنة ١٨٩٦ ) أما عندنا فالخصومة غير »  
 « مقبولة من المحامي أصلاً والمحاكم تحكم بذلك من تلقاء نفسها ويقول »  
 « القضاء في احكامه انه لو جاز للمحامي أن يطلب من المحاكم اجرته ضد »  
 « موكله لجاز الزامه بتعويض اذا أهمل في أداء وظيفته . وذلك غير مقبول »  
 « في رأينا وان سعى بعضهم في تقديم مشروعات تبيح ما ذكر . ويحال »  
 « لي ان في مذهب فرنسا وبلجيكا تناقضاً لانه يبيح للمحامي ان يتقاضى »  
 « على اجرته ومع ذلك يقول بانه غير مسؤول في عمله . واخلصة ان عدم »  
 « هذه الاباحة عندنا هو السبب في اعطاء المحامي الانكليزي تلك السلطة »  
 « الواسعة حتى شملت الصلح وغيره ولما وكل ان لا يدفع اجرته اليه وليس »

« هناك ما يليجئه على الاداء وفي هذا منظم لتلك السلطة الكبيرة التي »  
 « منحت للمحاميين نعم يوجد عندنا بين المحامي والموكل واسطة هو النائب »  
 « وهو المسئول عن اجرة المحاماة الا ان النتيجة واحدة اذ ليس للمحامي »  
 « ان يطلبها من النائب كما منع من طلبها من الموكل . على أن شكوى »  
 « الموكلين من الصلح الذي يجريه المحامون عنهم نادرة وما قامت خصومة »  
 « من هذا القليل الا وجاءت ببرهان جديد على حكمة المحامين وبعد نظرهم »  
 « في الخصومات التي عهد بها اليهم »

« أقامت احدى السيدات دعوى على رجل وطلبت منه مبلغاً وافراً »  
 « من النقود لكونه أخل بوعده ان يتزوجها فاصطح المحامي مع ذلك »  
 « الرجل على الف جنيه تأخذه السيدة فشكت الامر الى محكمة الاستئناف »  
 « في (لوندرة) وقالت ان هذا الصلح حصل على خلاف ما أمرت به »  
 « المحامي . وبناءً على طلبها اعيد النظر في الدعوى وكانت النتيجة رفضها »  
 « والزام تلك المدعية بالمصاريف . ولست أدري ان كانت قد انتقمت »  
 « لنفسها من المحامي بالطريقة التي اشرنا اليها (عدم دفع الاجرة) غير انه »  
 « يخال لي أن المحامي خرج مرتاحاً على كل حال من عمل أتاها واشتت »  
 « الحوادث انه كان فيه مصيباً »

« ولنتكلم الآن على القسم الثاني ولن أطيل القول فيه »  
 « أكبر فرق يوجد في اعتبار حقيقة المحاماة بين البلاد الانكليزية »  
 « وبين فرنسا والبلجيك أن الناس في هاتين البلدين يرون في المحاماة معنى »  
 « سياسياً أو انها من الوظائف العامة على الاقل أما كون اهل البلجيك »

« يرون فيها معنى سياسياً بلا شك فذلك لانهم يوجبون على المحامي (يمين  
« الولاء والخضوع لنظام الامة البلجيكية وقوانينها) ولكن هذا الاعتبار  
« أقل ظهوراً الآن في فرنسا عما كان عليه من قبل لان قانون سنة ١٨٤٨  
« النفي اليمين الذي كان يجب على المحامي ان يحلفه (بان يكون موالياً  
« للملك وخاضعاً لنظام المملكة) ولا أعلم ان ذلك اليمين أعيد ثانياً . غير  
« انه من المحقق ان الفرنسيين كالبليجيين يعتبرون المحاماة وظيفة عامة  
« ودليله على قولهم ( صلاحية المحامين للقيام بوظيفة القضاء اذا غاب احد  
« القضاة او اعضاء النيابة ولاشترط رأيه في بعض المسائل العمومية كالتى  
« تختص بالقصر والتماس اعادة النظر)

« وأهم نتيجة تأتي من هذا الاعتبار في فرنسا أنه لا يجوز للاجانب  
« الاحتراف بالمحاماة لاي سبب كان ولم أجد في رسالة البلجيك قولاً يتعلق  
« بهذا الموضوع ولكن قيل لي انه لا مانع من احتراف الاجانب فيها  
« بالمحاماة على شرط أداء اليمين التي ذكرتها . واني لا أدرك كيف يمكن  
« الجمع بين صفة الاجنبي ويمين الولاء والطاعة لقوانين بلد أجنبية عنه . ولست  
« أجد أمامي انكليزياً واحداً يحلف على ولائه لملك البلجيك ويطلب بعد  
« ذلك أن يعتبر من الانكليز وان يعطى ما يتبع هذه الصفة من الحقوق  
« والامتيازات . وعلى كل حال فمنع الاجانب من الاحتراف بالمحاماة ليس  
« خاصاً بفرنسا بل ذلك حاصل في روسيا واوستوريا وهنكاريا وصربيا  
« وغيرها أما نحن فليس عندنا شيء من ذلك ولم يفكر احد في اعتبار  
« المحاماة وظيفة عمومية على ما هي من علو المنزلة والاعتبار عند الجميع . ثم

« لا يجوز للمحامي في بلاد الانكليز أن يقوم مقام قاض الا بأمر خصوصي »  
« من الملكة وفي الاحوال الجنائية . وليس عندنا نيابة بوجه العموم »  
« وخصوصاً في المسائل المدنية والتجارية ولهذا فالمحاماة حرة عندنا للاجانب »  
« والوطنيين سواء ما اجتمعت شروطها . وبالفعل يوجد في طائفتنا فرنسيون »  
« وبلجيكيون والمانيون بل وصينيون وفي هذا موافقة منا لمبدأ حرية »  
« التبادل الذي نجري عليه . ولست أريد بهذا أن أندد بمذهب البلاد »  
« الاخرى ولكننا نحن الانكليز نرى فيه نقصاً في التبادل يؤسف عليه اذ »  
« نرى من الاجحاف أنه يسوغ للفرنساوي بمجرد التحاقه باحدى فرق »  
« القانون عندنا ان يصير محامياً يكتب اسمه في لوحتنا وينال مزية »  
« الاحتراف بالمحاماة في بلده وفي بلدنا ويباشر اعمال صناعته متى شاء عندنا »  
« ويتمتع بما فيها من الامتيازات مع انه لا يجوز للانكليزي مهما كان وان »  
« نال شهادة القانون العالية أن يكتب اسمه في لوحة المحامين بفرنسا ولو »  
« تحت التجربة والاختبار »

« ومهما كان الامر فذلك هي الحالة الحاضرة عندنا وهي ايضاً حالة »  
« ( ايطاليا ) حيث لا يمنع الاجانب فيها من الاحتراف بالمحاماة متى استوفوا »  
« شروطها . ولا يمكن اصلاح ذلك الا باتفاقات دولية فاذا استلقت »  
« المؤتمر الانظار الى هذه الحال وامثالها في سعيه وراء ايجاد نظام عام »  
« يقرب بين طوائف المحاماة في جميع البلدان فانه يفيد فائدة كبرى »  
« ومن المحقق انه يصعب جداً قبول الاجانب في المحاماة ( بفرنسا ) »  
« والحلل ما قدمنا وان كانوا مقبولين في ايطاليا وفي ( انكلترا ) ولم يشعر احد »

« فيهما بضرر من ذلك أبداً . غير انه من السهل قبول امر وسط كأن »  
 « يسمح لحائزي الشهادات القانونية الفرنسية أن يقضوا مدة التجربة »  
 « ويلبسوا الرداء المخصوص ويترافعوا أمام المحاكم بدون ان يكون لهم حق »  
 « كتابة اسمائهم في اللوحة ولا أن يقوموا مقام القضاة ورجال النيابة في »  
 « غيبتهم . على أني انما أدل على طريق التوفيق الذي ينبغي لمثل اجتماعنا »  
 « الدولي ان يدخل منه فيما أرى »

« أيها السادة . لقد اتهمت قولي وعسى أن لا أكون اتعبت مسامعكم »  
 « هذا ويوجد اختلاف ايضاً بيننا وبين الكثير من الطوائف الاخرى فليس »  
 « عندنا مدة يقضيها الطالب في التجربة كما انها غير موجودة في (اسبانيا) »  
 « و (هولانده) وليس عندنا نظام الوكلاء كما هو موجود (فرنسا) و (ايطاليا) »  
 « لانهم عندنا انما يعملون اجراءات المرافعات لكي تصل القضايا الى »  
 « المحامين بطريقة منتظمة ولكنهم غير محتكرين لتلك الاعمال والناواب »  
 « عندنا شأن مخصوص ممتاز عن اعمال المحامين لا كما هو الحال في (فرنسا) »  
 « و (بلجيكا) ولا كما هو الحال في (المانيا) و (اوستوريا) و (هولانده) »  
 « و (روسيا) و (سويسرا) و (الولايات المتحدة بامريكا) حيث يجمع »  
 « الواحد بين الصفتين . وأذكر ايضاً طبقات المحامين عندنا ففهم مستشارو »  
 « الملكة والمستشارون الذين لهم امتياز مخصوص في التشريفات وهؤلاء »  
 « عبارة عن عظماء الطائفة واشرافها ومنهم المحامون الاعتياديون وهم أشبه »  
 « بالطبقة البادئة في الامة الا ان هذه الاختلافات راجعة الى أمور ثانوية »  
 « تتعلق بالتفصيلات ولمن أراد ان يقف عليها باكثر من ذلك ان يراجع »

« الرسالة الحقيمة التي كتبها لهذا المؤتمر على طائفة المحاماة في أنكلترا »  
« بمساعدة حضرة رصيفي موسيو ( سكوت ) بمدينة ( ليثربول ) فقد »  
« عينا ببعض المقارنة بين طائفتنا والطوائف الأخرى وأظن حسناً فعلنا »  
« لان المقارنة هي الرأي الأول الذي حدا بهذا المؤتمر الى الاجتماع والذي »  
« لابد أن يكون علة اجتماع كل مؤتمر موضوع بحثه الشرع والقانون »  
« أيها السادة »

« ان في اجتماع أولي الافكار من البلاد المتفرقة ولو قليلاً من الزمان »  
« ليجثوا في أمر خطير اهتم به كل واحد منهم فوائد لا تنكر اذ لابد فيه »  
« من ظهور بارقة لا تلبث ان تكون نبراساً يضيء صناعتنا الشريفة »  
« فتخلص وتصفو »

« نعم لا انكر ان كل الناس لا يميلون الى الاشتغال بمقارنة الشرائع »  
« والقوانين في الامم ولست انكر ايضاً ما لهذا الاشتغال من الاخطار »  
« اذا لم تستعمل فيه الاناة والتدقيق وحسن الترتيب غير اني ارى ايها »  
« السادة ان اقتحام تلك الاخطار أولى من بقاء كل واحد على اعتقاده بان »  
« الكمال متوفر في بلده وانه لا شيء يستفاد منه عند الاجنبي كما هو شأن »  
« الكثير من الناس حتى في هذه الايام . وقد ذكرت في هذه الحالة بذلك »  
« الرجل الذي أجاد ( مولير ) في وصفه حيث قال ( يظن ان المدح لا »  
« يليق بفكر رفيع . وان العلم انما يكون بالقدح في كل شيء . وان »  
« الاعجاب بالاشياء والضحك لا يحسنان الا بالبله . وانه متى ندد المرء »  
« بعمل يأتيه اهل زمانه فقد ارتفع فوق جميع الناس . تراه يضم ذراعيه »



« الى صدره ويطرف في نظره وينظر بعين الاشفاق والتأسي الى كل قول »  
« يصدر من غيره »

« ولا شك عندنا في انه لا يوجد لمثل هذا الشعور صدى في مؤتمر »  
« لبي الدعوة اليه افاضل القوم من كل صوب حيث اتحدت رغائبهم على »  
« تبادل الفوائد باستقراء كل واحد منهم أحوال مجاوريه حتى يتوصل بذلك »  
« الى اصلاح شؤونه في بلده عند الاقتضاء »

« وفي الختام ارجو اني بدلاتي على بعض جهات الاختلاف التي »  
« حسبتها تعيق الوصول الى الغرض الذي اجتمعتم من اجله وهو توحيد »  
« طوائف المحامين وجعلها في كل بلد نظيرها في البلد الاخرى لا اكون قد »  
« خرجت عن جادتكُم أو خالفت مرماكم لان ذلك لم يكن من غايتي »  
« وما قصدت الا التنبيه على حقيقة الصعوبات التي تقوم امامنا قبل ان »  
« نبث عن الوسائل التي تساعدنا على اجتيازها فلا يتيسر لامرء ان يعرف »  
« اتحاد الالحان في فن الموسيقى الا اذا عرف ما شذ منها ولا يتمكن المصور »  
« من استعمال الالوان الزاهية الا بعد ان يقرنها بالداكنة . وكذلك الحال »  
« في العلوم الطبيعية حيث لا يتوصل المشتغل بها الى تقسيم النباتات الى »  
« فصائل ممتازة عن بعضها الا بعد ان يكون عرف اختلاف بعضها عن »  
« البعض الآخر على التحقيق . ويرى الحكماء انه لا يتأتى للانسان ان »  
« يقف على حقيقة امر الا اذا ميزه عن غيره بما تشابه معه »

« هذه ايها الرضاء الاعزاء هي الوجهة التي قصدتها فيما كتبت ولم »  
« يبقَ عندي من القول الا ما اشكر به حضراتكم على ما تفضلتم به من »

« الاصغاء اليّ والّا ما أعرب به عما قام بنا جميعاً فيما اعتقد من الاعجاب »  
« بالاعمال المفيدة في علم القانون التي قام بها اخواننا طائفة المحامين »  
« البلجيكية والخدمة الجليلة التي ادوها للمحاماة قاطبة باهتمامهم في عقد »  
« هذا المؤتمر »

الامضا

ملكولم مكيلريث

محام متشرع ومتخرج في علم الحقوق  
من مدرسة باريس

هذا ولست أريد ان انتقل من هذا الباب الى غيره قبل ان اذكر  
طرفاً من احوال بعض أفراد المحاماة في البلاد الاجنبية وكيف ان فيهم من  
تكبر همته كلما عظم واجب القيام بها ولو ان لي من الوقت ما يسمح بالكثير  
لفعلت ولكنني اقتصر على ذكر مرافعه واحدة لموسيو ( لاشو ) المحامي  
الفرنساوي الشهير في قضية جنائية من أفظع القضايا فهي كافية في الدلالة  
على حرية ضمائر اولئك القوم وكيف انهم يفهمون واجبههم وكيف يؤدونه  
رغمًا عن كل مانع ومهما كانت الاحوال  
والقضية طويلة اكتفينا بتلخيصها وهي :

في ٢٠ سبتمبر سنة ١٨٦٩ اكتشف رجال الشرطة على حجرة بضواحي  
مدينة باريس مدفون فيها امرأة حبلى بلغ حملها الشهر السابع وخمسة اطفال  
أكبرهم لا يتجاوز الثالثة عشرة من عمره وجميع الجثث مشوهة الخلقة تبدو على  
اجسامها علائم الجرم والتمثيل . وقد عم الهلع جميع سكان البلاد الفرنسية بل  
تولى الفرع أهل المسكونة ممن وصل اليهم خبر هذه الحادثة الفظيعة . وظل



(١٣٧)

خلاصة ما تقدم

رجال البوليس يبحثون على الفاعل بنير جدوى ولا يهتمون الى معرفة تلك الجثث الى ان حان الوقت واعاتهم الصدفة وعرفوا القاتل والمقتول ذلك ان عائلة نزلت باحد نزل الغرباء ثم غابت منه قبل اكشاف الحادثة بيومين واصبح صاحب النزل في شغل شاغل من طول غيبتها . فلما علم خبر ذلك الاكتشاف ذهب كغيره ليرى ماذا وجدوا ولم يكذب ينظر الى تلك الجثث حتى صاح مذعوراً بانها جثث تلك العائلة التي اقلقته غيبتها وذكر ان المرأة هي السيدة (كينك) جاءت باولادها الخمس اربعة ذكور وابنة عمرها سنتان ونصف الى باريس حيث استدعاها زوجها كما عرفته هي يوم ان نزلت بمحله . وانه جاءه منذ ايام سائح باسم (حنا كينك) وأقام عنده بضعة ايام ثم خرج قبل حضور العائلة بساعات ولم يعد بعد ذلك . ثم اتصل برجال الشرطة ان رجلاً من مدينة (بروليكس) اسمه (كينك) تيب منها مع نجله الاكبر المسمى (جوستاف) وان الناس في ضنون من غيبته وظن رجال الشرطة ان بين غيبة الرجل وابنه وغيبة المرأة واولادها علاقة وانه ربما كان الرجلان اثمين في جريمة المرأة وبقية الاولاد فوجئوا ابجائهم الى ذلك اولاً . وبينما هم يُجَدُّون في البحث شرقاً وغرباً ولا يجدون سبيلاً لمطلبهم ساق الحظ في مدينة (الهافر) أحدهم فرا به امر احد العملة وكان اجنبياً عن البلدة ومال نحوه ليسأله عن حاله فكان من وراء محادثته معه أن قويت عنده الشبهات في سيره وهم بالقبض عليه فقر من بين يديه وهو يطارد الى ان وصل الى المرفأ فالتقى بنفسه في الماء طالباً النجاة من الغرق . غير انه تصادف والصدفة ام العجائب ان رئيس الغطاسين كان حاضراً فأنحدر

في الماء وراءه وانتشله من تحت إحدى المراكب والقاه على البر مغشياً عليه وقد وجدوا في ملابسه أوراقاً ذات قيمة وسندات مالية مملوكة (حننا كينك) رئيس تلك العائلة التعيسة . ولما أفاق من غشيته قال ان اسمه (تروپمان) وانه اشترك في قتل عائلة (كينك) وسرى في الناس اعتقاد عام بانه لا بد له من شركاء اذ ليس من المسلم عادة ان رجلاً واحداً يأتي هذه القضايع الشنعاء بمفرده . وذهب (تروپمان) في اول الامر الى اب الرجل وابنه شريكان له في الجناية . ولم يمضِ الا القليل من الزمن حتى اكتشفت الشرطة على جثة (جوستاف كينك) في حفرة قريبة من الحفرة الاولى وقال (تروپمان) ان اباه لا بد ان يكون هو الذي قتله حذراً من ان يوشي به اذا عثرت الحكومة على اثرهما . ثم انتهى به الامر فاقر انه قاتل الرجل وابنه والمرأة واولادها وانه قتل الرجل بالسم وانه هو الذي جهز السم بنفسه وان قتله للرجل كان في بلاد (الانزاس واللورين) وقال ان له مع ذلك شركاء قد حفظ اسماءهم في دفتر صغير واره في ناحية دل عليها ولكنه ابي ان يذكر تلك الاسماء . وأبان ان غرضه من هذا الجرم الاستيلاء على قسم من أموال مقتوليه ليربح ثروة طائلة بواسطة ذلك المال . ولم تنتج الابحاث الا اكتشاف جثة (حننا كينك) واما الدفتر فلم يُعثر عليه وظهر لرجال التحقيق ان لا شريك لتروپمان في الجريمة وانصرفوا عن البحث عنهم غير ان رسائل كثيرة كانت ترد عليه في سجنه تهدده بالانتقام من عائلته ان أفشى السر وأباح بأسماء شركائه

كان تروپمان قوي الجاش في التحقيق ثابت الجنان أمام المحققين



(١٣٩)

خلاصة ما تقدم

يقص افطع الوقائع ويحكي أشنع الافعال التي اقترقتها يدها كانه يحكي تاريخاً عن غيره . وقد جاءه قبل الجلسة بأيام قلائل خبر وفاة أخت له وان والدته مريضة تكاد تموت حزناً ووجدت فتأثر كثيراً وهو عيب لانه يصعب التسليم بأن رجلاً يستبقي في نفسه ذرة من حب العائلة ويقتل عائلة من أب وأم وكبير ورضيع ولا تنفيه شفقة ولا يرجعه حنان . ومن أغرب اطواره أنه لما سمع هذين الخبرين المكدرين تناول القلم وكتب الى مسيو (كلود) رئيس الشرطة ما يأتي

١٩ ديسمبر سنة ١٨٦٩

مسيو كلود

(أطلب منك اليوم تنفيذ وعدك اليّ وهو ان تساعد عائتي على الخروج من البلاد الفرنسية . وقد اخبرت اليوم بوفاة اختي وفي ظني انك تقوم بوعدك حيث انكم وجدتم جثة (حنا كنك) في المكان الذي اشترت لكم عليه)

ولا تسأل عن حقد الناس وامتلائهم بالغيظ من هذا القاتل . وكان الغضب يستولي على السكان كلما تقدم التحقيق في اكتشافاته ثم اشتد الامر وقام الناس جمعاً ، يطلبون رأس الاثيم . ومنهم من رأى الاعداد عقاباً يسيراً وطلب اختراع عقوبة أشد ايلاماً واكبر تأثيراً وبعضهم ذهب الى عدم التصديق بمفصلات تلك الواقعة وعزاها الى حكومة الابرطور طلباً للخروج من مضيقها السياسي وغالوا يستحيل ان شاباً مثل (تريمان) يكون هو الذي أتى بتلك الافعال . ومع هذا فالجريمة صحيحة والقاتل (تريمان) لا

شك فيه . وقد صار الناس يستبطنون العدالة ويرمون رجالها بالاهمال  
ويصيحون الاعدام الاعدام وأصدر كل واحد حكمه قبل المحاكمة وقضى  
الامر فيما بينهم وباتوا موقنين بما حكموا

ومن المعلوم أن هذه الحالة العمومية التي استولت على الناس وفضاعة  
الجرم وصحة اسناده الى (تريمان) وما دل عليه بنفسه من الحجج والبراهين  
كل هذا كان من شأنه أن يجعل الدفاع عنه مستحيلاً وكان لابد في هذه  
الاحوال الحرجة من وجود مدافع كبرت منه الهمة وعظمت فيه الشهامة  
حتى يتمكن من مغالبة نفسه ومن التغلب على رأي الامة بتامها فيقف موقف  
الحمامة عن ذلك الرجل الذي ملأ القلوب حزناً وغضباً . وكان (تريمان) نفسه  
شاعراً بمصيره ولذلك كتب الى موسيو (لاشو) ليدافع عنه يوم التقاضي  
وكان هذا الاختيار من موجبات الزيادة في مقت الناس لذلك القاتل . وخطر  
بالبال أن موسيو لاشر وهو أشهر المحامين في عصره وأعلام مقاماً لن يقبل  
الدفاع عن قتال الاطفال وسلاب الاموال على ذلك المنوال . غير ان المحامي  
أجاب الدعوة من فوره وما لبث ان تقاطرت عليه الجموع يثنونه عن عزمه  
وتوالت عليه الرسائل غير ممضاة بالتهديد والوعيد وقد جاء في احداها ( انه  
يجب على موسيو لاشو ان يتذكر ان الله رزقه قريباً بابتة فلا حق له أن  
يترافع عن خطاف ارواح البنات ) أما الرجل فلم يقبل رجاء ولم يخف وعيداً  
ولم يسمع غير نداء الواجب فثبت على عزمه وجاء يوم التقاضي الى موقف  
الدفاع كما دته هانئ البال مطمئن الحركات لا يبدو عليه الا علام  
الاشتغال بما فرضه القانون وأملاه عليه حب القيام بالواجبات فكان حائلاً

بين القضاة وبين زمجرة الجماهير المتكاثفة وساعد المحكمة على اصدار حكمها كما يليق بوقار وحشمة واعتبار بعد ان استوفى الدفاع حقه وبان العدل واشتهر احتشد في سراي المحكمة يوم الثامن والعشرين من شهر ديسمبر سنة ١٨٦٩ اناس لا يحصى عددهم كلهم يريدون رؤية ذلك الوحش ووقفوا صفوفاً متتابعة مبكرين ينتظرون فتح الابواب . ومنهم من دفع مالا كثيراً ليتقدم على من سبقه في القرب من الباب . ولم يكن الدخول مباحاً الا لمن بيده تذكرة من رئيس المحكمة ويقال ان عدد الطلبات التي تقدمت اليه اربى على ثلاثة آلاف فغصت قاعة الجلسة ولم يبق موضع في أي ناحية الا أقام به احد المتفرجين فكنت تشاهد الرأس مطلة من النوافذ في كل الجهات . وجلس خلف القضاة كثير من ذوي الوجاهة والاعتبار بينهم سفراء الدانيمرك والروسيا واسبانيا وغيرهم . ثم جيء بالمتهم فهاج الحاضرون وعلت الضوضاء وقاموا على الاقدام لينظروا اليه وقلت المحاسنة فصار البعيد يدفع القريب ليتمكن من الرؤية وعانى الحجاب ورجال الشرطة من المشاق في اسكاتهم عناء كبيراً

أما ترويمان فكان شاباً صغيراً لا يتجاوز العشرين من عمره . نلوح عليه البساطة والاتضاع . لا بالطويل ولا بالقصير . نحيف الجسم . متخش الحركات كالمتأنث . وفي ظهره انحناء . طويل اليدين . داخل البطن مرتخي الاكتاف مما يدل على القوة . فاقع البياض . غليظ الشفة العليا . مفتوح الثم قليلاً وفي الغالب اذا تكلم بانث منه اسنان بيضاء ناصعة لكنها كبيرة الحجم ظاهرة البروز فلا تكاد شفته السفلى تغطي ما خلفها . وكان منظر

هذه الاسنان التحتية شنيعاً يعطي صورة وحشية مبشعة . أما نظره فكان غير ثابت بل سريع التحول كالحارب لكنه يدل على الختل والخديعة . وله قبضة يد ضخمة لا تناسب جسمه الضئيل . عريضة الكف جداً . غليظة الاصابع يبعد الابهام منها عن البقية بعداً عظيماً على طول يكاد يبلغ نصف السلامية الثانية من السبابة . وبالجملة فان يده كانت غريبة في ذاتها فلاهي يد ذي بطالة ولايد عامل اكثر من استعمالها . وكان مرآها قبيحاً

فلما سكن من في الجلسة دخل القضاة يتقدمهم الرئيس . وترجع النائب العمومي بنفسه في مجلس النيابة فزادت الجلسة بحضوره احتشالاً . وكان بجانبه احد الافوكاتية العموميين بصفة مساعد له في ادارة اعماله بالجلسة ولما اخذ الجميع مجالسهم قام الكاتب وتلى ورقة اتهام مطولة جاءت على شرح وقائع الدعوى بغاية الوضوح والاسهاب . وابانت أن جثث القتلى وجدت ملقاة بعضها فوق بعض في حفرة يبلغ عمقها ثلاثة امتار ولم يكدر مادها يبرد تماماً . ويرى من هيئتها ان الدافن داسها بالاقدام ليخفصها عن سطح الارض . وقد ضرب التاتل المرأة ضربة عاتية بسكين كبير في رقبته من الخلف فماتت من فورها . غير انه لم يكتف بالاعدام وطعنها ثلاثين طعنة في جميع اجزاء الجسم . وكان قتل الرلدين الصغيرين بتلك الطريقة عينها واما الثلاثة الباقيون فانهم لاقوا الختوف بألة ثقيلة حادة . وفي رقبة اثنين منهم آثار تدل على مبادئ الخنثى باليدين . وقد شجت رؤوسهما . وغاصت العظام في الانحناخ . وشوهت الوجوه . واقتلعت الاعين . وشقت الجباه بألة قاطعة كالقندوم . وشقت بطن الطائفة الصغيرة فخرجت منها الاحشاء . ثم



(١٤٣)

خلاصة ما تقدم

وجدوا السكين على مقربة من الحفرة مكسورة قطعتين من فطاعة الاستعمال وقساوة القتال كما وجدوا فأساً ومجرقة وهي الآلات الثلاثة التي استعملت في القتل والحفر ورد التراب على الرمم. وقد علمت كيف ضبط المتهم وما وجدوه معه من اوراق رب العائلة التي اعدمها

وسيرة المتهم انه ابن رجل يسمى (تريمان) كان مديراً لشركة آلات بخارية في بلده. ورباه ابوه في الصناعة ولكنه كان مع ذكائه قليل الميل الى العمل. فكوراً يحب العزلة ويرغب في المال الكثير. وقد اتفق ان اباه باع آلة الى (حنا كنك) في (رويكس) وانفذ ابنه هذا لتركيبها فتعرف بعائلة المشتري وكانت من العائلات المعتبرة ذات اليسار. وكان الوفاق محكماً بين الزوجين الا في مسألة واحدة هي انه كان لارجل ملك صنير في (الازراس) يريد الزيادة فيه وله يسكنه يوماً من الايام وكانت زوجته تشيه عن عزمه. فلما رأى (تريمان) ميل الرجل مال اليه وكثر تردده على منزله وكان يخالطه ويحادثه دون الزوجة والاولاد حتى ملك ليه وممكن عنده عزم شراء الملك في (الازراس) واتفقا على السر اليها وكتب (حنا كنك) بخطه ورقة ببيان خطة السر والاياب وجدها المحققون بين اوراق المتهم. ثم سافر هذا اولاً في الثامن عشر من شهر اغسطس سنة ١٨٦٩ ووصل في عائلته في اليوم الحادي والعشرين وكتب الى حنا كنك خطاباً يخبره بانه اتخذ جميع الاستعدادات اللازمة وانه ينتظر وصوله في يوم معلوم. ومما قاله في خطابه (وعليك ان تكون في موافق تام مع زوجتك وقل لها ان لا تنام ليلة الثاني من شهر سبتمبر بين الساعة العاشرة والحادية عشرة لاننا سنعود

الى روبكس في ذلك الحين ) وكأنه أراد بذكر هذه الجملة همدو بال الزوجين ومنع الشبهات . وفي الرابع والعشرين من شهر اغسطس خرج ( حنا كنك ) من بلدته قاصداً صديقه في مدينة ( جوبوبلير ) ولم يكن احد يعلم بما تم الاتفاق عليه بين الصديقين بل قال لاهله انه ذاهب الى ( الالزاس ) حيث استدعته الاشغال وانه سيعرج على ( جوبوبلير ) لزيارة أخته وأنه سيعود قريباً . ثم أخذ معه يسيراً من المال واستصحب سندات كثيرة ايضاً كي يأخذ ما يشاء بواسطتها من البيوتات المالية التي له علاقات معها . ووصل الى ( جوبوبلير ) حيث كان ترپمان في انتظاره قبل الظهر بساعة واحدة وقضيا زمناً يسيراً في تلك المدينة ولم يعد احد يراها

كانت زوجة ( كنك ) تتلف على زوجها وتنتظر عودته من يوم الى آخر . وفي السابع والعشرين من الشهر المذكور وصلها كتاب بامضائه ومعه سند على احد بيوت ( روبكس ) المالية ببلغ قدره خمسة آلاف وخمسمائة فرنك ويرجوها زوجها ان تقبض القيمة وترسلها اليه بمدينة ( جوبوبلير ) على يد مصلحة البريد فعملت كما اشار الخطاب بعد معاناة كثيرة مع ذلك البيت المالي وكتبت اليه تخبره بما كان . وظن ابنه انه عند عمته فبعث اليه ايضاً خطاباً يسأله عن حاله ويخبره بان والدته ارسلت اليه المال الذي طلبه . أما خطاب ( حنا كنك ) لزوجته فكان من يد ترپمان . فلما وصل خطاب الزوجة الى الوسطة استلمه هو وأخذ وصل النمود وطلبها من عامل البريد فراه شاباً والمبلغ عظيم فأبى ان يسلمه اليه فادعى انه ( حنا كنك ) ابن حنا كنك المعروف ولما طلب منه العامل توكيلاً غاب يسيراً وعاد بتوكيل بامضاء

(حنا كنك) مكتوب على ورق متموغ فأصر العامل على عدم التسليم الا اذا كان التوكيل مسجلاً وأتى حامله بتصديق على امضاء الموكل . ثم علم أن (لحنا كنك) أختاً في المدينة فأرسل في طلبها وعاد (تريمان) بالتوكيل من غير تسجيل ولا تصديق وقال للعامل انه عرض ما طلب منه على أهل المعرفة فأكدوا له انه تكليف بما لا يلزم وقالت السيدة بعدم وجود ولد لاختها باسم (حنا كنك) فقال (تريمان) ان اسمه (أميل حنا كنك) وأصرت هي على انكاره فانصرف (تريمان) وهو يعد انه سيحضر مع والده . غير انه رأى المسعى مضراً فرحل عن المدينة الى باريس مباشرة ومنها الى مدينة (ليل) حيث وصلها في الساعة الرابعة من صبيحة اليوم الرابع من شهر سبتمبر سنة ١٨٦٩ وركب عربة اوصلته الى (روبكس) فقصد منزل صاحبه وأخبر زوجته أن (حنا كنك) سافر الى باريس لقضاء مهمة تتعلق باشغاله وكذنه ان يقبض المبلغ من مصلحة البريد فلم يقبل العامل تسليده اليه ولما كان زوجها لا يتمكن من العودة قريباً الى (جوبولير) رجاء أن يأتي اليها ويبلغها أن زوجها يطلب من ابنه الاكبر (جوستاف) أن يتوجه الى تلك المدينة ليقبض المبلغ وابرز اليها خطاباً ادعى انه كتبه باملاء الزوج وعليه امضاؤه وهذا نصه

عائتي العزيزة

(الآن اكشف لكم عن حقيقة امرنا . قد كنت كلفت (تريمان) أن يستلم الخطابات من البريد لانه لا يسعني ان اعود من باريس الآن لاسباب يوضحها اليكم (ترويمان) باكثر مما لو كتبت . ومن الواجب ان تحضروا جميعاً الى باريس لقضاء يومين او ثلاثة أيام لان (نريمان) وهبني نصف مليون

من المال ولي رغبة شديدة في الحصول عليه • واني اكلفك يا بني (جوستاف) أن تسافر أولاً الى (جوبوبلير) لتأخذ النقود من البوستة بمقتضى التوكيل الذي ارسله اليك غير انه يلزمك ان تصدق عليه من رئيس البلد قبل سفرك • وقد أرسلت اليك ايضاً سنداً بخمسمائة فرنك لعلكم تحتاجون الى نقود في سفركم هذا على اني قد اوصيت (تريمان) بما يجب ان تفعلوه فاتبعوا اشارته)

الامضا  
حنا كنك

وبعد ان حادتهم ملياً في السفر وما يجب عمله قفل راجعاً فودعته العائلة كلها وداعاً كاه ود وصفاء وذهب الى باريس واقام باحد النزل وتسمى باسم (حنا كنك) وكتب في الخامس من شهر سبتمبر سنة ١٨٦٩ كتاباً الى الزوجة يخبرها بمقامه ويكرر طلب حضور العائلة الى باريس ويقول (أما اشغالنا تجارية على ما يرام) وقد رايها سيرزوجها فسارت به بعض المعارف ولم تخف عنها ما يخامرها من الريبة في الامر وكانت في شك من أن زوجها لا يكتب لها بيده غير انها كانت على ثقة تامة من صدق (تريمان) فجرت في اعمالها كما حكم القضاء

فرح (جوستاف كنك) بأمر ابيه فلبى الدعوة وسافر في السادس من سبتمبر حيث وصل (جوبوبلير) في السابع منه ونزل على عمته فهدأ بالها لما اخبرها بوجود ابيه في باريس ثم كتب الى والدته يعلمها بوصوله كما كتب الى ابيه في باريس • وكتب (تريمان) في اليوم الثامن خطابين من باريس احدهما الى (جوستاف) في (جوبوبلير) والناى الى الزوجة في (روبكس)



وامضاهما باسم (حنا كنك) وقال في الاول (متى استلمت النقود فاحضر الى باريس والقطار يقوم في الساعة العاشرة ونصف صباحاً وسأنتظرك على المحطة غير اني انتظر ان تبعث اليّ تلغرافاً بقيامك وانا مقيم في نزل كذا ولعلي أراك يا ولدي قريباً) وقال في الثاني لزوجته (زوجتي العزيزة لم ابطئ ان اكتب الي (جوستاف) فاذا حضرتم اجمعين اتيتموني بجميع اوراقنا ويحسن ان تركبوا الوابور الذي يغادر (روبكس) في الساعة الثانية ونصف بعد الظهر فتصلون الى باريس في الساعة العاشرة وانا اكون في انتظاركم وذلك اولي من حضوركم في النهار لانني سأذهب الى (فونتينبلو) ولا اعود منها الا في الساعة التاسعة مساءً ولا تنسي الاوراق واني في شوق الى اللقاء) ثم زاد على الجواب حاشية يؤكد فيها على الحضور مساء لا في النهار (واحضروا يوم السبت)

غير ان (جوستاف) لم يتمكن من استلام النقود وكتب الى (حنا كنك) في باريس يخبره باختلال الترتيب فأسرع (تريمان) وكتب تلغرافين اليه والى والدته بتأجيل السفر وأنفذ اليهما الخطابين الآتي نصهما

ولدي العزيز

( لا تحضر بنير النقود وقد كتبت الي والدتك ان تعجل بالتصديق على التوكيل من رئيس البلد فاذا ما استلمت النقود أتيتنا ولن تحضر والدتك الا بعد حضورك لاني كتبت اليها ان تؤجل سفرها حتى تكون عدت اليّ واكتب تلغرافاً يوم قيامك لا تنتظر في المحطة ولا تخبر احداً باسم صدقي والدك حنا كنك

## زوجتي العزيزة

( اذا وصلك خطابي هذا فاذهبي من فورك الى رئيس البلد لتصديق على التوكيل وابعي به الى جوستاف في ( جو بولير ) ولا تحضري مساء يوم السبت فاني اريد ان نكون كلنا مجتمعين بل لا تحضري الا اذا كتبت اليك )  
وقد زاد قلق الزوجة اذ مضى عليها خمسة عشر يوماً تأتيا الخطابات فيها باسم زوجها لكن بغير خطه فاملت على ابنها الثاني ( اميل ) خطاباً اعربت فيه عما ألم بها واجابها ( ترميان ) يطمئنها بخطاب مؤرخ في الثاني عشر من سبتمبر سنة ١٨٦٩ قال فيه ( لا تخافي علي فاشغلنا على ما يرام غير اني سقطت على يدي فلا استطيع تناول القلم احياناً والحالة في تحسن ولي امل ان الالم يزول تماماً بعد يومين او ثلاثة فاستعدي للحضور الى باريس واركي وابور الساعة الثانية ونصف فساكون في انتظارك . وان لم تكن اشغالي قد انتهت بعثت اليك بتلفراف وعندها تحضرين يوم الجمعة وعلى كل حال لا تركبي الا في وابور الساعة الثانية ونصف لاني اريد ان اكون على تمام الراحة حيث تكونين عندي . وان كنت ارسلت التوكيل الى ( جوستاف ) يوم الاحد فانه يحضر الينا مساء يوم الثلاثاء فاستعدوا وكونوا فرحين لقد صرنا اغنياء وانا اقبلكم اجمعين )

وظل ( جوستاف ) ينتظر التوكيل ظاناً انه يصله حيث يقيم فلما يسر كتب يطلبه فارسل اليه ترميان بامضاء ( حنا كنك ) تلفرافاً يخبره بوجوده في ( جو بولير ) بمصلحة البريد ثم كتب الى الزوجة يقول ( هلا كتبت الى جوستاف تخبريه اين يوجد التوكيل حتى يتمكن من استلام النقود . استعدو



(١٤٩) خلاصة ما تقدم

الى الحضور في باريس متى حضر وسأبعث اليكم بتلغراف لتحضروا جميعاً  
في يوم واحد وكان بودي ان استدعيكم اليوم غير اني لا اريد ان يضع  
التوكيل ولا ضرر من التأخير يوماً لان غرضي ان نجتمع كلنا ( الامضا  
حنا كنك

وقد ذهب جوستاف الى البريد واخذ التوكيل ولكن عامل البريد لم  
يقبل ان يسلمه المبلغ لانه رأى التوكيل مسجلاً بدون تصديق على الامضاء  
فلما رأى جوستاف ذلك سئم المقام وخالف ما لديه من التعليمات وعزم على  
السفر الى باريس وكتب التلغراف الآتي ( حنا كنك بنزل سكة حديد  
الشمال في باريس

سأحضر غداً بوابور الساعة الخامسة والدقيقة العشرين صباحاً )

رأى تروپمان ان حسابه اختل وخاف ان يحضر الولد بالنهار الا ان  
القدر محتوم فلم يدرك جوستاف الوابور ولم يحضر الى باريس الا يوم ١٧  
سبتمبر سنة ١٨٦٩ في الساعة العاشرة من المساء وقد تأخرت عشرة ساعة  
ومع هذا وجد تروپمان في انتظاره فذهب به الى المنزل وطلب منه ان  
يكتب الى والدته الخطاب الآتي فكتبه بخط مضطرب دلالة على السرعة  
الزائدة وهو

١٧ سبتمبر

( أتيت الساعة الى باريس فعيكم ان تحضروا اليها فتوموا من روبكس  
بوابور الساعة اثنين بعد الظهر من يوم الاحد الى (ليل) ومنها بوابور الساعة

اربعة وثمان عشرة دقيقة في الدرجة الثانية واستحضروا جميع الاوراق)

الامضا جوستاف

ثم خرج تريمبان وجوستاف وانقضى الليل وعاد تريمبان وحده ولم يعد احد يرى الغلام

وفي الليلة الثانية حضرت العائلة وقادها تريمبان حيث نلقى المنية وفعل بها كما فعل به وقضى الليل خارج النزل وعاد في الصباح فبدل ملابسه وسافر الى (هاقر) وكان من امره ما تقدم

وقد اعترف اخيراً بأنه هو القاتل الوحيد وانه تحايل على حنا كنك فأوهمه انه وجد له مكاناً يليق لاقامة معمل عظيم وذهب به الى بطن الوادي وناوله زجاجة نبيذ خلطه بسم زعاف فلما شربه خر صريعاً. ثم قامت عليه الادلة من كل مكان ولم يدع التحقيق حركة من حركاته ولا لحظة من اوقاته الا اثبتها . وشهد عليه اثنان وستون شاهداً اثبتوا جميع الوقائع وفيهم بائع آلات القتل وخادم النزل واصحاب الملاهي ومبتاعوا المصوغات وهكذا وهكذا

واقامت عليه النيابة الدعوى على الوجه الآتي

اولاً انه في شهر اغسطس سنة ١٨٦٩ قتل (حنا كنك) باقليم (هوران)

بالسم  
ثانياً انه في ذلك الزمن سرق مبلغاً من النقود وساعة وسلسلة واوراقاً  
اضراراً بورثة حنا كنك

ثالثاً انه في شهر سبتمبر سنة ١٨٦٩ قتل بجمهة (بننان) جوستاف كنك



عمداً مع سبق الاصرار بقصد تحضير او تسهيل أو اتمام السرقة الآتية  
 رابعاً انه في ذلك الزمن وفي ذلك المكان سرق نقوداً وساعة وسلسلة  
 واشياء اخر اضراراً بورثة جوستاف كنك المذكور

خامساً انه في ذلك الزمن بعينه قتل (هورتانس جوليت يوسف روسل)  
 زوجة كنك عمداً مع سبق الاصرار وان هذا القتل سبق او اقترن او نلى  
 جنايات القتل المينة بعد وهي قتل (اميل لويز) و (هنري) و (يوسف)  
 و (شيل لويز) و (الفريد لويز) و (ماريه هورتانس كنك) بقصد تحضير  
 أو تسهيل أو اتمام السرقة الآتية

سادساً انه في الزمن نفسه سرق نقوداً وأوراقاً واشياء أخر اضراراً  
 بورثة زوجة كنك المذكورة

سابعاً انه في الزمن بعينه قتل (اميل لويز) عمداً مع سبق الاصرار وان  
 هذا القتل سبق أو اقترن أو تلى قتل زوجة كنك وهنري كنك ويوسف  
 واشيل كنك والفريد كنك وماريه هورتانس كنك

ثامناً انه في الزمن بعينه قتل (هنري يوسف كنك) عمداً مع سبق  
 الاصرار وان هذا القتل سبق او اقترن او نلى قتل زوجة كنك وأميل  
 ويوسف اشيل والفريد وماريه كنك

تاسعاً انه في الزمن بعينه قتل يوسف اشيل لويز كنك عمداً مع سبق  
 الاصرار وان هذا القتل سبق أو اقترن أو نلى قتل زوجة كنك واميل  
 وهنري والفريد وماريه

عاشراً انه في الزمن بعينه قتل الفريد لويز كنك عمداً مع سبق الاصرار

وان هذا القتل سبق او اقترن او تلى قتل زوجة ككك واميل وهنري ويوسف وماريه

حادي عشر انه في الزمن بعينه قتل ماريه هورتانس ككك عمداً مع سبق الاصرار وان هذا القتل سبق او اقترن او تلى قتل زوجة ككك واميل وهنري ويوسف والفريد ككك

ثاني عشر انه في سنة ١٨٦٩ ارتكب جناية التزوير في الاوراق التجارية بكونه صنع بنفسه او بواسطة غيره وصلاً مؤرخاً في ٢٥ اغسطس سنة ١٨٦٩ من مدينة (جوبوبلير) بمبلغ قدره ٥٥٠٠ فرنك يدفع من صندوق التجارة في (روبكس) على الحساب الجاري وامضاه بنفسه او بواسطة غيره بامضاء حنا ككك التاجر امضاء مزورة . وصنع في ٤ سبتمبر سنة ١٨٦٩ وصلاً آخر بخمسمائة فرنك يدفع من الصندوق المذكور على الحساب الجاري أيضاً وامضاه بنفسه أو بواسطة غيره بامضاء حنا ككك التاجر امضاء مزورة . وصنع بنفسه او بواسطة غيره في ٣ سبتمبر سنة ١٨٦٩ بمدينة باريس توكيلاً الى جوستاف ككك وامضاه بنفسه أو بواسطة غيره بامضاء حنا ككك التاجر امضاء مزورة

الثالث عشر انه في الزمن بعينه استعمل تلك الاوراق المزورة وهو عالم بتزويرها

وهذه جنایات وجنح معاقب عليها بالمواد ١٤٧ و ١٤٨ و ١٦٤ و ٣٠١ و ٣٠٢ و ٣٠٤ و ٤٠١ من قانون العقوبات

وبعد سماع شهود الاثبات وشهود النفي قدم النائب العمومي طلباته



في مرافعة من أفصح ما يكون • وتلاه موسيو ( لاشو ) فدافع عن المتهم مدافعة فاقت الوصف وبهرت عقول الحاضرين قال في مطلعها

« حضرات القضاة وحضرات العدول

« طلب مني ترميمان ان ادافع عنه فجت أودي هذا الواجب بين

« يديكم ولست بغافل عما قام باولئك الذين لا يعرفون من القانون شيئاً

« من الدهشة والاستغراب فن الناس من يرى ان من الجرائم ما

« ما اشتدت شناعته وعظمت فظاعته حتى انه يستحيل ان يتوجه الفكر

« الى طلب التخفيف عن مرتكبيها • اولئك قوم في رأيهم مخطئون لانهم

« مندفعون بدافع الغيظ والامتعاض الصادرين عن رقة العواطف والحنان

« نخلطوا بين العدالة وبين الغضب والانتقام ونسوا أن انسياقهم بعامل

« تلك الشهوة القوية وشدة انعطافهم نحو الذين جنى الجناة على ارواحهم

« عبارة عن الدعوة الى ارتكاب جريمة اكبر شناعة من التي هاجت

« ضمايرهم وأعظم خطراً في الهيئة الاجتماعية ( أريد تضحية القانون ) أما أنا

« فخالقهم في معرفة واجبات الدفاع لان الشارع أراد أن يكون لكل

« متهم مهما كانت جريمته نصير من قول الصدق ولفظ الحق يوقف

« ثورة الجمهور ويحول بينه وبين تأثيراته فانها تكون في أقصى درجات

« الشدة ان كان سببها الميل والحنان ولذلك يخشى منها أن تطفئ نور

« الحق وتضمت صوت العدالة

« ايها السادة ان القانون ثبت الجأش رزين الضمير لا يتأثر بشيء »

« حتى لو كان عطفاً واشفاقاً • يقول ان الحق لا يتحصص الا بين الاتهام

« والدفاع علماً منه بأنه لا بد في كل جريمة من زمن يجب فيه طرح »  
« مناظر الجناية والتباعد عن مكان ارتكابها اذ ليس كل الحق من »  
« جانب المصاب بل لا بد من الالتفات ايضاً الى الاثيم . فمن واجبات »  
« القضاء ان يتعرف المجرم وطبيعته وأمياله وعقله وحالته النفسية . لهذا »  
« كله قال للمحامي كن في موقف الدفاع وانطق بما يملكه عليك الوجدان »  
« هذه هي اول كلمة تقدمت مرافعتي على لسان حضرة الرئيس حيث قال »  
« مخاطبني ( ليكن كل ما تقوله عن المتهم راجعاً الى وجدانك الذاتي ) ذلك »  
« ان القانون قد وكل حقوق الدفاع وحرية الى عهدة المحاماة وشرفها »  
« وهكذا نراه وفق بين حقوق الهيئة الاجتماعية المقدسة وحقوق الدفاع »  
« التي لا تقل عنها احتراماً فثقوا ايها السادة باننا انما جئنا امامكم طوعاً »  
« لاشارة شرف حرفتنا واننا من الصادقين في بحثنا امامكم عن الحقيقة كما »  
« نديرها »

« سادتي »

« اذا كانت المحاماة لازمة في القضايا فهذه القضية اولها . »  
« الجرم فظيع والحق على جانيه عظيم . واحوال الزمان والمكان غضبي . »  
« وكل من في الوجود وما في الوجود يطلب صرامة القانون . ووظيفة »  
« الدفاع في هذا المقام حمايتكم أن تتجروا مع ذلك السيل المنهر وقد »  
« حافظتم انكم لا تقرطون في مصالح الامة ولا في مصالح المتهم ووعدتم أن »  
« تكونوا مطمئنين وان تطلبوا الحق غير ناظرين الى حركات الجموع »  
« وضوضاء المتعضين وجهرتم بانكم لن تقولوا الا بما تمليه عليكم ضمائركم »



« حينما تنفردون في حجرتكم فارجوكم رجاء لا رجاء بعده أن تتسلحوا »  
 « من الشجاعة بما تسكتون به ثورة الضدير تنبصروا وتسمعو »  
 « سادتي سابحث معكم عن الحق كما ارى ولست ممتنعاً اثر المتهم »  
 « في دفاعه . فلا تظنوا انني جئت في هذا المكان لاعيد على مسامعكم »  
 « ما قاله بنفسه . ان كان هذا فقد ظنتم سوءاً بمهنتي وأرادا من أخس »  
 « المهن ان كانت عبارة عن نقل كل شيء دافع به المتهم عن نفسه خطأ »  
 « كان أو صواباً . ليهداً بالكم ايها السادة فما أتيت أمامكم الا لادافع »  
 « عن المتهم كما أعتقد وبالكيفية التي أراها واجبة . فقد عاشرتة وسألته »  
 « وخاطبني وحكمت في جريمته قبل ان آتي للدفاع عنه . ولست صاحب »  
 « النص في القضاء انما انا رجل لي رأي جئت لابديه وأرى من الواجب »  
 « علي في هذه الظروف الحرجة ان أشافوكم بما اعتقد في هذه الدعوى »  
 « لي زمام الدفاع في هذا المقام وانا صاحبه ولست صدى المتهم . »  
 « أنا رجل من ذوي الصدق أقول ما أعتقد قولاً صحيحاً صادقاً فأسمعوا »  
 « ما أريد ان أقول واسمحوا لي ان أدخل باب المناقشة »

ثم جعل يترافع فأثنى على سيرة المتهم وكيف تربى والى اي عمل كان  
 يميل وجعل وجهة الدناع اقامة البرهان على ان المتهم لم ينفرد بالجريمة بل له  
 شركاء وانه لذلك لا يستحق عقوبة الاعدام

ومن الطف ما في هذه المرافعة ان موسيو ( لاشو ) لم ينكر عملاً  
 واحداً مما أثبتته التحقيق ولم يصف المتهم بما ليس فيه وأحسن من هذا كله  
 ذكره القتل بكل تجليل وتكريم قال « ذهب المتهم الى ( روبكس ) واختلط

## المحاضرة

« بعائلة (كنك) وهي من أعظم العائلات سيرة واسوأها مآلاً . وكأني »  
 « بكم كنتم تنظرون مني أن أفوق سهام المطاعن والملام الى حنا كنك »  
 « وزوجته واولادها التمساء . كلا فانما احترامي لتلك العائلة لا يقل عن »  
 « احترام حضرة النائب العمومي لها . وفي الواقع تلك عائلة نشأت غير »  
 « مسرعة في ظهورها وقد بارك الله لها كما بارك فيها كأن القدر قضى لها »  
 « بأكمل المزايا قبل ان يقضي عليها با كبر البلايا . كان الرجل وزوجته »  
 « من الصناع وعاشا مقتصدين في حالة نظام تام ووصلا بجدهما الى »  
 « اكتساب ما ليس بالقليل فجمعاً مائة ألف فرنك . ولا تسل عن حنان »  
 « الوالدين على الابناء وحدّث ولا حرج عن برّ الاولاد بالآباء . وحيث »  
 « اني تدرجت الى هذا المكان فاسمحوا لي أن أفف هنيئة بجانب اولئك »  
 « المساكين الذين قتلوا لا قدم لهم خالص احترامي وأعظم دلائل ميلي »  
 « وانعطافي » اه

ثم انتقل الى دفاعه وأخذ يخوض في الموضوع بلسان فصيح وقول تلذ  
 له الاسماع حتى استرعى القلوب وخبب الاذهان وقال في الختام  
 « وأنا أرجو أن لا تحكموا على المتهم بالاعدام فان الحياة هينة »  
 « لديه كما أعلمه وكما لا تجهلونه من واقعة هافر لما أراد أن يقتل نفسه »  
 « اغراقاً وكأن الله نجاه من العرق ليقف هذا الموقف بين يديكم غير انه لم »  
 « يرد ان يموت مرتين . الى هنا أمسك عن الكلام فقد اتممت هذا »  
 « الواجب الثقيل الذي قبلته كما هو الواجب . وأديته بالصدق والامانة »  
 « وقلت لكم كيف انني كنت أفهم الحق في هذه الدعوى . ودافعت »

(١٥٧) المحاماه في البلاد المصرية

« عن المتهم دفاع العقل . وأعلنت أنني قضيتُ في الدعوى قبل الدفاع عن »  
 « المتهم وأنا أصرح بانني اعتبره مجرمًا كبيرًا . غير انه لم يكن بمفرده بل »  
 « كان معه آخرون . وقد أديت واجبي من غير تأثر من الخارج ولا »  
 « تطويل في العمل . اديته في حضرة العدالة ولا نصير لي الا ما انتزعتهُ »  
 « من وجداني . وانا موقن بانكم مثلي لا تتأثرون بالعوامل الخارجية ولي »  
 « رجاء في ضمائركم وفطنتكم . واجلس خلواً من ثقل ذلك اليأس العظيم »  
 « الذي ادخله في ذهني ختام ما قاله حضرة النائب العمومي اه »

وقد حكم على المتهم بالاعدام  
 كذا فلتكن شجاعة الضمائر وسمو الافكار وهكذا تصان الحقوق  
 وتؤدي الواجبات

# الباب الثاني

## المحاماة في البلاد المصرية

بحثنا كثيراً في مخزونات الدفترخانة المصرية فلم نفث على شيء يتعلق بالمحاماة في مصر قبل تولية المرحوم محمد علي باشا ولهذا فانا لا نتكلم عليها الا من تاريخ حكمه اما قبله فلم يكن في البلاد نظام للقضاء وكانت المحاكم الشرعية هي مرجع الفصل في الخصومات التي كانت تعرض عليها وقد علمت نظام الوكلاء امامها

وليس بخاف ان المرحوم محمد علي باشا تولى حكم البلاد المصرية سنة ١٢٢٠ هجرية بعد ان انتابها الحوادث المختلفة التي انتهت بحكم الممالك فكان من هم الحاكم الجديد أن يبدأ بوضع قواعد حكومة البلاد وترتيب مصالحها وتنظيم اداراتها العمومية وهكذا فعل مؤسس العائلة الخديوية كما هو مقرر في كتب التاريخ

والذي يهمنا من تلك المنظمات كلها هو نظام القضاء لان المحاماة تابعة له ولم يكن بالبلاد مجالس او محاكم ننتزع من قوانينها شأن المحاماة لهذا رأينا من الواجب بيان تاريخ القضاء في ذلك الزمن حتى اذا تبينت حالة الامة ووضحت حقوق الرعية وواجباتها بالنظر الى حكومة ذلك الزمن امكننا ان نستنتج منها حالة المحاماة التي كانت تقوم بالدفاع عن تلك الحقوق والواجبات



وليلاحظ اننا حافظنا على ما نقلنا من الاوامر والقوانين من جهة الرسم والتراكيب ليكون ذلك مشخصاً للزمان واهله وينقسم تاريخ الحمامة من ايام المرحوم محمد علي باشا الى يومنا هذا ثلاثة اقسام . الاول لغاية حكم المرحوم سعيد باشا سنة ١٢٧٩ هجرية والثاني من مبدأ حكم المرحوم اسماعيل باشا الى يوم افتتاح المحاكم الاهلية والثالث زمن هذه المحاكم . فاما القسمان الاولان فهما موضوع الفصلين الآتين . واما الثالث فهو موضوع الباب الثالث من هذا الكتاب

## الفصل الأول

﴿ القضاء من عهد المرحوم محمد علي باشا ﴾

لما تبوأ المرحوم محمد علي باشا ولاية مصر كانت قاعاً صنفصفاً من كل نظام خالية من كل قانون كما قدمنا وكانت ارادة المتغلبين هي التي يرجع اليها في عظيم الامور وصغيرها . وقد رأى انه لا يمكنه سياسة الامة التي صار اميراً لها وحاكماً عليها بنفسه فعمد الى تشكيل ديوان سماه ( ديوان الوالي ) سنة ١٢٢٠ اختصه اولاً بضبط المدينة وربطها والتصل في المشاكل بين الاهالي والاجانب سواء . وعين فيه عالماً من كل مذهب من المذاهب الاربع بصفة مجلس لنظر مسائل الموارث والاصياء والجنايات الكبيرة وهذا الديوان ذو الذي وضع نظمات البلاد الاولى وسن اللوائح الابتدائية وبعد بضع سنين اختار له اسم ( الديوان الخديوي ) وجعل له حق النظر في



جميع المسائل من كلي وجزئي وعرضها عليه ليصدر اوامره فيها بما يشاء . ثم صار هذا الديوان يعظم سنة فسنة ويتجزأ الى اقسام مختلفة حتى صار (اقلاماً) متعددة اختص كل (قلم) منها بعمل مستقل . هذا للتجارة . وذاك للمعارف وثالث للزراعة وهكذا . وكان له رئيس اسمه (كتخدا بك) وهو بعد ان عظم امر ذلك الديوان كان في اشرافه على جميع اعمال تلك (الاقلام) اشبه شيء برئيس الوزراء في الحكومات الحاضرة

وفي سنة ١٢٣٤ خصص بعض رجال هذا الديوان لنظر المسائل المتعلقة بالحكومة واطلق عليهم اسم (مجلس المشورة)

وفي سنة ١٢٥٣ سمي الديوان الخديوي (الشورى) ثم اطلق عليه عنوان (شورى المعاونة) الى سنة ١٢٥٨ قيل له (المعية السنية) وكان في الاسكندرية ديوان آخر يسمى ايضاً ديوان خديوى الاسكندرية وهو شبيه بديوان مصر في اختصاصاته وترتيبه

واول ما توجهت اليه عناية الوالى تنظيم المسائل التجارية والمسائل المالية ففي ١٢ شعبان سنة ١٢٣٥ اصدر امر الى كتخدا بك هذه ترجمته (قد صار منظوري شفتكم والتذكرة طيها الواردين بشأن القرار المعطى منكم ومن الخواجات يحتي والخواجه ديروني وترجاننا الخواجه باغوص وبطروس ورشتوا وشريكه جفمتو وبجاني والخواجه يوجنتى والخواجه لاوراتوري التجار بشأن تخصيص محل للمداولة والمذاكرة فيما يتعلق بامور التجارة وما يتعلق بخزانتنا ايضاً وانه قد استنسب لدينا ذلك فلاجل المبادرة بالاجرى على هذا الوجه اصدرت امرى لكم)

## ( ١٦١ ) المحاماة في البلاد المصرية

ولم نثر لهذا المجلس على لائحة او قانون كذلك لم نقف لمجلس المشورة المذكور على لائحة او قانون في مبدأ تشكيله . وفي ٥ ربيع آخر سنة ١٢٤٠ اصدر الوالي امراً الى كتحدا بك يبين فيه كيفية نظر المسائل التي تعرض على ذلك المجلس وطرق المداولة فيها وسماه ( المجلس العالي الملكي ) وهذه ترجمة الامر المشار اليه

( جميع مسائل الحكومة اللازم تنظيم واجراها المتعلقة بالمصالح المصرية ليس جارى الحكم فيها منا مباشرة بل على حسب الاصول المقررة عندنا جارى احالتها على المجلس وكل مسئلة يجرى المجلس تسويتها هي باتحاد من في المجلس وعلى حسب حسن اجتهاد كل منهم حتى ان يصير مقبولا للامضا منا ومن جميع نظارنا وحكامنا ويجرى تنفيذه بنا عليه وحسب الايجاب لا بد ولازب وفرض وواجب عليك انه حسب الاصول كل مسئلة مهده او غير مهده اللازم المداولة فيها تحليلا لاهل المجلس لحل عقدها وفتح ورتقها حصرا وقصرا ولا تبدى كلمة ما من طرفك قبل انتهاء الجلسة ولاجل ان تنشط كل من يتكلم فيها وتلزم السماع وتعطي الوقت الكافي لذلك واذا لزم التكلم عند انتهاء الجلسة فلا تنسب الكلام لك بل مخاطبا من اصاب رأيه وتقول له رأى يوافق رأيك احسنت في تديرك احسنت في تقريرك ومما هو لازم ايضا بيان ما هو مبهم من لسانه وتوضيح ما هو مجمل من فمه حتى ان لا يحصل لهمة فتور ولاجتهاده وهن وقصور ايطالع كل مسئلة كما يجب ويزيد في بذل مجهوده ويجب ان يكونوا اثنا المداولة مطلق الصراح والجرية نوعا ايتشى لهم ما يستتجونه من ابجاثاتهم بدون ادنا تحاشى ومبالاة

اذ ان معاملتهم بهذه الكيفية تزيد اهتمامهم في امعان النظر فيما هو محمول عليهم وقت المذاكره ويعطون الى المسألة الجارية مذاكرتها الصورة التي تقضيها وهذه الصورة تجري امضاها منهم انما يتحدوا في كيفية الاهتدى لهم ومعرفتها واعطائها وهذا الاتحاد هو المطلوب وحيث سيكون الاتحاد دستور العمل بينهم يكون حكم المجلس على ما هو المرام واصولنا يكون قد نال محله فتحصل بذلك الثمره المقصوده ولا يذهب سدى اتعاب احد والحصول على الثمرة المقصوده فيه زيادة الثقه بالمجلس وتأثير عظيم ورفعته بشأن اربابه ووصول ارائهم الى مركز الصواب واستحسانها عند العقلاء فلتنظر الان فيما اذا كان يحصل منهم تعدى حدودهم مع معاملتك لهم لهذه الدرجة بالحكم فتنتج فم النصيحة ونلتى الانفاظ المناسبه لاجاله بالحنو فتقول يا اخواني يا زملاي هذا المجلس محال عليكم ومذاكرة المسائل الموجوده به منوط بكم واني مامور لا تواجد بينكم واتحد معكم وكما يجب على لا اتكلم والتزم السكوت بوجودكم واني معزور ومضطر أن اقول لكم تكلموا حيث ان المسئلة من تعلقات المجلس فاذا كنتم تتكلموا حسب الماموريه وتؤدوا فريضة المداوله تكونوا قد سمعتم كلامي واديتم اشئالا حسنه واذا لم تؤدوا مقتضيات المجلس وحق النعمه فاني احرر لصاحب المجلس واطلمه على الحال يجب ان تعلموا ذلك ولا نلزموا احد وبهذه المقالات تقنعهم وتحصل لتنفيذ هذا الاصول فاذا قبلوا نصيحتكم وادركوا كتبها فيها والا اذا نهزوا غلبنا تخابرونا كتابة ونهجوننا عنها حتى نجد لها طريقة التنفيذ لكيلا تضيع اتعابنا التي تكبدناها الان بل ندرك النهاية

( ١٦٣ )

المحكمة في البلاد المصرية

المطلوبة تنظر ثمارها والمراد ان ما صار بيانه هو اقدم قاعدتنا والاساس الاعظم لحكومتنا يجب احترامها ولو قد سبق قيل لك عن هذه اللازمه وصار تفهيمها مرارا ولم تهني لها وتجري مفعولها فيجب بعدئذ ان تجروها وهذا الشيء التي سميناها اصول واتبعنا جميعنا فاتبعوه ايضا فنحن ساعين في حفظ هذا الاصول من كل عارضه موجب لبقائه اتم ايضا احفظوه ولا تلمسوه حتى لا تتكبدوا الندامه (١)

جرى المجلس العالي الملكي على هذه الالتماعه وصار ينظر في جميع احوال الملكة الى سنة ١٢٤٥

وفي ٢١ ربيع اول من السنة المذكورة اصدر قرارا ببيان مدد العقوبات التي يحكم بها على الجناة هذا نصه

( سبق المجابوه بالمجلس بشأن تخصيص المدد اللازمه لارباب الجناح والجنائيات والآن تقرر بالمجلس المنعقد للنظر في ذلك وكنية الاحكام على سائر القضايا بانواعها بالمجلس وتقرر ما هو اتى ان كل من يثبت عليه الاختلاس من مشايخ القري يحكم عليه من سنه الى اربع سنين كامله بالومان ويكون هذا على حسب جسامه ماده الاختلاس وكذلك ما يتوقع من كبار ونظار ومحافظين الحكومه ان توقع منهم هذا الامر ينفي الى ابو قير من ستة شهور الى سنه وذلك على حسب جسامه وخذه ماده الاغتلاس هذا وهذا بعد تحصيل ما اغتلسه وهكذا من يتجارى بتزييف عمله ومن يتجارى على فعل قتل النفس ولم يثبت عليه وكذلك قطاع الطرق يكون الحكم على

هؤلاء بارسلهم الى اللومان مدة الحياه وكذلك الاقباط والصيارف الذين  
دأبهم سرقة واغتلاس الاموال الميريه الجارى الحكم عند ثبوت ذلك عليهم  
بالاعدام يصير توقيع الحكم عليهم من الآن بارسلهم الى اللومان لغاية مدة  
خمسة سنوات مع تحصيل ما يكون ثبت عليه من الاغتلاس وعند عجزه  
بتادية ما اغتلسه يكون الحكم عليه باللومان مدة حياته وهكذا يكون الاجرا  
في حق كبار موظفي الاقباط وان كبار مشايخ القرى ومشايخ الحصص  
المسؤولين عن اعمال البلاد الجارى توقيع الاحكام عليهم عند حصول جنحه  
او جنايه باللومان فبدلاً عن ارسلهم الى اللومان يصير توقيع الاحكام على حسب  
درجة الجنحه والجنايه بالضرب من ثلثية كرباج الى خمسمية كرباج وان  
هؤلاء من موظفي الحكومة فعند ثبوت مواد الاغتلاس عليهم يكون توقيع  
الاحكام عليهم بالعزل وباللومان مثل مأموري ونظار الاقسام وان افراد  
الناس الذين يتجاروا بالسرقه سواء كان ثبت او لم تثبت بالبراهين القطعية  
ومنحصره فيه التهمه فيحكم ( المجلس الملكى العالى ) بعد استوفاء التحقيقات  
اللازمه على حسب ما يترأى له وان تلك المواد عند ظهورها يكون تحقيقها  
مبدئياً بمعرفة حكام ومأموري الجهات التى تحدث فيها ثم تتقدم التقارير الى  
المجلس المذكور هذا ما تقرر بالمجلس ونشره لسائر محافظي ونظار دواوين  
ومأموري عموم الاقاليم لاتباع الاجراء بمقتضاه <sup>(١)</sup>

وفي ٢٣ صفر سنة ١٢٤٩ صدر قانون اشبه بالائحة داخلية وطرق  
مرافعات ومداولات مختصرة امام المجلس المذكور وسمى هذا القانون

(١) دفتر قيد خلاصات ديوان خديوي سنة ١٢٤٥ نمرة ٧٦٠ صحيفة واحد

(ترتيب مجلس احكام ملكية) <sup>(١)</sup> وفيه تقرر تعيين موعد لحضور اعضاء المجلس واشير الى استعمال الروية والاستقلال في نظر المسائل وبيان كيفية مطالعة الاوراق وواجبات الكتبة والمعاونين ومعاملة الاعضاء لبعضهم وحقوق الرئيس في معاقبة الموظفين

بقي هذا المجلس الى سنة ١٢٥٣ واتسعت اختصاصاته حتى صار يرجع اليه في كل امر

وفي خلال هذه الفترة انشئت مجالس ودواوين بالقاهرة وغيرها في سنة ١٢٤٦ انشئ مجلس (شورى الجهادية) لنظر القضايا المتعلقة بالعسكرية وملاحظة المشتروات والمصروفات وكان له رأي في ترقية الضباط وكانت قراراته لا تنفذ الا بعد التصديق عليها من المجلس الملكي .

وفي تلك السنة ايضا انشئ مجلس في الاسكندرية لنظر جميع الدعاوى وكانت مضابطه (احكامه) ترسل الى الديوان الخديوي للتصديق عليها فأمر رأى فيها ما يوجب اعادة النظر احالها على المجلس العالي الملكي

وفي سنة ١٢٤٧ انشئ مجلس نظيره في دمياط ومجلس في جده الى ان صارت تابعة للباب العالي عند صدور فرمان الامتياز <sup>(٢)</sup>

وكانت ادارة اموال الحكومة كلها راجعة الى قلم في الديوان الخديوي ففي سنة ١٢٣٧ استقل وصار ديواناً قائماً بذاته واختص بمحصر ايرادات الحكومة ومصروفاتها والنظر في مسائل الموازين والمكايل وسمي

(١) هذا القانون موجود باللغة التركية في قلم تركي الدفترخانة نمرة ٢٤٩ وله ترجمة

بالعربية نقانها راجع ماحق نمرة ١ صحيفة ٢ ملحقات

(٢) دفتر مضابط ديوان خديوي سني ١٢٤٦ و ١٢٤٧ نمرة ٧٧٩

(177)

(الخزينة المصرية) او (الخزينة) الى سنة ١٢٧١ وهو الذي صار (نظارة المالية) الحالية

وانشئ قلم المدارس في ١١ جمادى الاولى، سنة ١٢٥٠ ثم انفصل عن الديوان  
الخليوي سنة ١٢٥١ ونيط به النظار في نفع المدارس وتنظيم طرق التربية  
والتعليم مدنية وعسكرية ثم الرسالة المحررة في البلاد الاجنبية  
وفي ١٠ ربيع اول سنة ١٢٧١ أصدر المرحوم سعيد باشا أمراً بالغاء  
كما النى غيره من المجالس والمصالح والنى جميع المدارس الا مدرستين  
حريتين الاولى بمصر والثانية بالاسكندرية ودام ديوان المدارس ملغى عشر  
سنتين تقريباً حتى أعيد سنة ١٢٨٠

وانفصل ديوان الابنية عن الديوان الخديوي سنة ١٢٤٥ وكان من خصائصه النظر في مباني الحكومة من الفاوريات والمامل والدواوين وغيرها وهو الذي صار تلك النظارة العظيمة ( نظارة الاشغال العمومية ) وفي سنة ١٢٤٢ انشئ ديوان الصحة والكورنيتين

وفي سنة ١٢٢٥ صارت محافظات الاسكندرية ودمياط ورشيد  
والسويس والعريش مصالح كلية ذات ادارات كاملة مستقلة  
وفي سنة ١٢٢٩ تم ترتيب ديوان البحرية  
وفي سنة ١٢٣٨ أسس ديوان الجهادية الى سنة ١٢٠٠ سمي  
(نظارة الحربية)

وكانت البلاد محكومة في الافاليم بواسطة الكشف بنير نظام ولا قانون بل كان الحكام يسيرون على مقتضى اهوائهم ومن المسائل ما كانوا



(١٦٧)

المحاماه في البلاد المصرية

يطلبون الرأي فيه من الديوان الخديوي فيأمرهم بما كان يتخذ قاعدة في العمل كما ان المجلس الملكي كان يصدر قرارات بما يعن له في المسائل التي تستوقف التفاته وقد اطلعنا على شيء كثير من ذلك منشور بين صفحات الدفاتر والاوراق ورأينا انه يتعذر الجمع بين تلك القشور القانونية وبعضها وانها لا تكون مجموعاً يستفيد منه المطالع فائدة في مطلبنا

والذي يمكننا استنتاجه من تلاوة تلك الاوامر والقرارات هو ان الحكومة التي كانت تدير شؤون البلاد في ذلك الزمن كانت مهتمة بامرين عظيمين . منع اختلاس اموال الحكومة . ومطاردة اللصوص وقطاع الطريق . وكانت الشدة بالذمة منتهاهما في عقوبة الاولين كما يؤخذ من قرار المجلس الملكي المتقدم ذكره

وكان المرحوم محمد علي باشا يشغل بجزئيات الامور وكلياتها ويصدر الاوامر المختلفة فيها وكانت له عناية مخصوصة بالمسائل الصناعية والتجارية واليك مثالا مما ذكرنا

ترجمة امر تاريخه ١٤ ذي القعدة سنة ١٢٣٤

( قد صار معلومي مضمون شقنكم الوارده المشتمله على ساير الامور والاحوال وختام مذاكرتكم بشأن ما تقرر من الاموال على مصالح الانوال التي هي من الامور المهمة بالاتحاد منكم مع كاتب ديواننا وعلى بك ناظر الانوال والمعلم غالى بأودة سعادة كتخدائنا (ايا ولدي) ان ساير اشعار واشارتكم نظرا للاحوال البشريه في محله ولكن من جهة المقام والمرتبه شتان لان علو الشأن هو بكيانيه غريبه لا يراعى عند رؤية الامور والمصالح

فاللازم النظر لما فيه صالح المصلحة وكثيرا ما نصحتكم لاجل مراعاة ذلك وللان لم ارى منكم اثر كما مولى وهذا اوجب الحيرة وان الالتفات لتسوية المصالح موجب لانواع الخير والسعادة اولا من مراعاة الطبيعة الشخصية فعلى كل يلزم ان تتخذ خطة التروي مع ارباب المصالح بكمال الرويه وصرف الهمة لما فيه الصالح (يا ولدي) <sup>(١)</sup>

واما الشدة في كل ما يتعلق بالضرائب والاموال فكانت فوق المنتظر ومن امثالها ما وقع الى المعلم غالى وكان من المقربين عند المرحوم محمد علي باشا فانه قدم تقريراً برأيه في تقدير الضرائب وابان تعسر تحصيلها فغضب الوالي عليه غضباً شديداً وامر المرحوم ابراهيم باشا بقتله واليك صورة الامر المذكور

(مضمون امر صادر الى ابراهيم باشا بتاريخ ٥ شعبان سنة ١٢٣٧

يشير به ورود افادته والتقارير مرفوقها من محمد افندي كاتب ديوانه والمعلم غالى بخصوص ترتيب الزردة على النخيل وانه بالتأمل لتقرير المعلم غالى تين من قوله الانحراف والمناظرة وعدم امكانه تحصيل الزردة على حسب الترتيب الذي عمل بمعرفة كمتخدا بك على نخيل نواحى الجيزة وقلوب وعدم تحصيل شئ من فردة البيوت يقصد بذلك تعطيل الاشغال وانهم فيما تقدم حضر اطرافه محمد افندي ولدى منازحة مسئلة عليه قال لهم انى كنت اعدك انسان وان هذا الكلام ليس من كلامك بل من كلام المعلم غالى فقال نعم وان اللازم هو رعاية ما فيه نجاح المصالح وحصر الافكار على هذه الغاية وما دام لم

(١) دتريقدالوامر سنة ١٢٣٤ نمرة ٣٥ صحيفة ٤٤ وكان المخاطب هو المرحوم ابراهيم باشا

(١٦٩)

المحاضرة في البلاد المصرية

يورجى تحويل المعلم غالى عن افكاره فعند وصول أمره اليه يحضر المذكور بطرفه ان امكن عدوله عن خطته فيها والا يتم أمره وعرض الكيفية لطرفه (١)

ويظهر ان القتلة كانت فظيعة وان بعض القلوب انخلت من مشاهدتها كما يدل عليه الخطاب الاتي

(مضمون امر للمشار اليه في ١٧ شعبان سنة ١٢٣٧)

يشير به انه علم من افادته حصول رعب شديد الى محمد افندى كاتب ديوانه عند اعدام المعلم غالى بحسب مقتضيات المصلحة وانه لم يتمكن المذكور من جمع حواسه للان من شدة الرعب ويشير به احضار المذكور بطرفه بلطف ولين وتلقيه النصائح المؤثرة حتى يسكن روعه والتفاتة لاشغاله (٢)  
واما ديوان الداخلية فلم يؤسس الا سنة ١٢٧٣ وكانت جميع المجالس تحت سيطرته والغاه المرحوم سعيد باشا في شهر شوال سنة ١٢٧٦ وبقي ما في اربع سنين وفي شهر محرم سنة ١٢٨٢ اعيد ثانيا وهو الآن (نظارة الداخلية) ومن هنا يتبين لك السبب في تنازع الادارة والقضاء فالادارة هي صاحبة اليد العليا على القضاء من يوم ان ولدت ومن شب على شيء شاب عليه

واقدم المصالح في البلاد ديوان الرزنامجه وديوان الضربخانه وكانت هذه المصالح والدواوين والافلام كلها تخنى الرقاب امام كتختها

(١) دفتر قيد الاوامر سنة ١٢٣٧ نمرة ١٠ صحيفة ٤٥

(٢) دفتر قيد الاوامر سنة ١٢٣٧ نمرة ١٠ صحيفة ٤٥

بك او مامور الديوان الخديوى او (الافندى) القاب تلقب بها ذلك الرئيس  
 الذي كان يعطى ويمنع ويخفض ويرفع ويفعل ما يشاء ويهوي  
 كان النظام جديداً وكان الذين عهد اليهم اجراؤه في البلاد من الذين  
 استظفروا على حكامها السابقين من الممالك وهم لم يتعلموا علماً ولم يدرسوا  
 فناً ولم يسوسوا أمماً من قبل فظن كل رئيس ان رئاسته امتياز اختص هو  
 به وان جميع مزايا الحكم انما تنحصر في راحة الحاكم وتقلبه على بساط السؤدد  
 والهناء وان المحكومين خدام وهبوا لطاعته والعمل على حسب ارادته  
 فاستبدت الاحكام بالرعية واهملوا الواجب واشتغلوا بانفسهم يطلبون لذائذها  
 ويكثر من اسباب نعيمها فبنوا الدور الفخيمة وشيدوا القصور العالية  
 وملكوا الاقطاعات الفسيحة وامتلات ايديهم فضة وذهباً ينثرونها بغير  
 حساب

هنالك اعتلت الاحكام وتهدم بناء النظام وكان صاحبه لا يزال حياً  
 قوياً وهو لم يحصل من غرضه شيئاً الا قليلاً ورأى انه كلما وضع نظاماً عبثت  
 به تلك الايدي الخشنه الجاهلة ومدت اذائها الى كل ناحية وفشت الرشوة  
 بل استلاب الاموال قهراً وعم العسف في الرعية فاراد ان يجعل سداً بقي  
 الناس من تلك الجرائم المهلكة ووضع قانوناً عاماً للبلاد كلها سماه قانون  
 السياساتنامه ظهر في شهر ربيع الاول سنة ١٢٥٣ احاط فيه بجميع الشؤون  
 التي وصل علمها اليه وجعل لكل مصلحة حداً وأقام أمام كل مطمع سداً  
 الا انه كان سداً من الكلام والكلام لا يؤثر كثيراً فيمن لا يعرف سوى  
 حد الحسام



رأى واضع هذا القانون ان ترتيب المجالس اوجب ضياع الحقوق وان صغائر الامور اهملت احتجاجاً بالاشتغال بكبارها وان المسائل الكلية اغفلت لانصراف المحاكم عنها باشتغال كل واحد منهم بمصلحة غيره وان المصالح استبدت في اعمالها واصبحت مراقبتها صعبة لا تجدي فحكم على المجالس بالاعدام وقضى على استقلال المصالح بالابادة ونظم للبلاد كلها ادارة جديدة وحصر السلطة في سبعة دواوين سماها دواوين العموم وبن اوضاعها واختصاص كل منها وجعلها كلها تصدع باوامر كتحدا بك واسارته

واستهل واضع قانون سنة ١٢٥٣ بمقدمة طويلة ابان فيها السبب الذي حمله على وضعه وهي احسن ما يكون لوصف حالة البلاد وحكامها ورجال المصالح واحكامها لذلك نأتي عليها بحروفها

بسم الله الرحمن الرحيم

« لما كانت المصالح الميرية باعثة للمناخر والنيوضات العلية لزم كل »  
« من المستخدمين بها المختمين طيب فيضها ان يكون سوا ل امور مصالحته »  
« المستخدم فيها راجعاً عليه وطيبها ورديها ملزوما منه ولديه لكون الزمه »  
« بهذه الامور الخيرية والاصول المرضيه موجبا لجلب المنافع والى ايدى الكثرة »  
« ومستوجبا لصيانة وحفظ المصالح الميرية من التعطيلات النزيرة فازد الامر »  
« لتنظيم لائحة لكل شى من الخيرات فاتحة ووجب على كل من ارباب »  
« المصالح ادارة ما هو متعلق به على موجبها وزمه اذا ما هو مضرب »  
« منه على اسلوبها واذا اوقته الامور البشريه فى طور ركبت الميزر »  
« الى تلك الاوايح الباطنه بجازى بما يكون نديا له وعبرة له وبنه يتصل »

طرق ترويج المصالح ويتوصل الى مسالك القرايح وعلى كل حال ينبغي «  
ترتيب سياسة نامة خلاف تلك اللوايح تكوّن للخير تامه ويقتضى «  
تركيب قانون عمومى يجمع من اللوايح والسياساتنامة وعند وجوده ينجل «  
« لاجرا حكمه مشوره خاصه وحيث هذا شىء لازم اجراه قد سطرت «  
« عنه مواد ادناه

« ان الممالك المختلفه الكائنه باورپا موجود لكل منها قوانين متفرقه «  
« بحسب طبيعه واخلاق ودرجه ترتيب اهلها وجارى اجرا حكم امورهم «  
« الملكيه على مقتضاها غيرانه لما كان عدم توافق قانون مملكه الى اخر «  
« شيا معلوما صار اجرا اى قانون من قوانين الممالك المذكوره بعينه في «  
« هذه الاقاليم شيا معدوما وحيث ان الحكومات التى على الاستقلاله «  
« والجمهوريه وغيرها اساس اصولها واحد فاذا صار رعايه تلك الاصول «  
« بهذا الطرف ايضا لا بد ان ينتج منها حسن سلوك المصالح الخيره مع «  
« الفوايد الكثيره انما الجارى ان حينما يصير المرام بتبديل اصول ملكيه «  
« تكون جاريه بمملكه او لا يلزم تحقيق محذوراتها ثانيا وجود اسباب «  
« تكون موجب لازلها وبالموازنه عنها يصير اظهار مضرتها ومنفعتها وعند «  
« تحقيق منافعها يعطى صورة اليها كما يوافقها فاذا اقتضى لتوضيح المحذورات «  
« المشهوره اليوم فى اولاعدم انكار حسن تمشيه المصالح بالجميعه شىء «  
« من المفهوم بحيث ان امور مهمه الممالك الداخلة في حسن نظامها صاير «  
« النظر اليها بجمعية ارباب الوقوف وبحسب الايجاب صار ايضا ترتيب «  
« مجالس مختلفه بالحكومات المصريه ولكن ما هم مشغولين فقط بمذاكره «



« ومداولة الامور المهمة اللازم لها ابذال الهمة بل يتناكرون ايضا على »  
 « المصالح المعتادة والمطلوبات المقننه لم يلزم لها المداولة فلماذا صارت »  
 « المصالح الخيرية بعقده التاخيريات الرديه كذلك انه لما كان واجبا على »  
 « كل من العبيد ان كان صغيرا او كبيرا ان يكون مسؤولا عن المصلحه »  
 « المامور بها فاتكأ وارتكانا على المجالس ما صار منهم السعي والغيره بحسن »  
 « تشهيل الماموريه بل يخلصون انفسهم عن المشغوليه بقولهم اننا قد »  
 « اعرضنا للمجلس كل شيء بوقته واجرينا العمل بموجب خلاصه صدرت »  
 « الينا وارباب المجلس ايضا بسبب صرف اذهانهم للمصالح المهمه على ما »  
 « ينبغي فلم تكن لهم اوقات يرون المصالح الصغيره التي ترد كثيره ولاجل »  
 « عدم تراكمها يربطونها على اى حاله كانت وبعدها حينما يظهر مضره »  
 « من قرارهم فلاجل الا يصيروا معاتين بسبب ان رؤيه الدعوى بالثاني »  
 « عائد على انفسهم صار منهم اعراض على المصلحه بصوره اخرى وكذلك »  
 « ارباب المصالح كونهم متداخلين بالمجالس فمن الملاحظات انهم يخفون »  
 « سقامه بعضهم بعضا ومن المعلوم ان تلك المجالس مملوءة بجملة اشخاص »  
 « من كتاب ومعاونين وكشافين ومقيدين ومبيضين وخلاصيه ومترجمين »  
 « بماهيات كليه تنصرف اليهم بلازوم »

« ولما كانت كافة ايرادات مملكه ترد لديوان واحد ومنه تعطى »  
 « المبالغ المقتضيه ومقتن صرفها الى الدواوين حكم الاصول الجاريه »  
 « بالمالك السائره وصار تجربتها انها موجبه للضبط والصيانه وعلى الخصوص »  
 « ان مركز امور الخزينه التي صار تفريقها بالضروره ما هو على سياق »

« واحد فبعد مناظرة المبالغ المرتب تحصيلها سنوى بمعرفة نظار دواوين »  
 « العموم ومفهومية كميتها وملاحظة امر تزويد او تنقيص المصاريف كما »  
 « يوافق فلا يمكن ان يعرض ذلك للاعتاب واذا لم تصر موازنة الايراد »  
 « والمصرف فمن المعلوم انه تحصل مضايقه من جهة صرف المرتبات اللازمه »  
 « حيث يعطى القرار عن المصاريف التى ليست ضروريه بالدواوين المذكوره »  
 « ومن ذلك لم تقابل الايراد على المصاريف لحين مرور اوقات كثيره »  
 « وتحصل مضره كليه ولما كان من الاصول المرعيه ان تكون كافة المصالح »  
 « المتعلقة بالامور الداخليه تكون تابعه الى ديوان مخصوص والامر والنهى »  
 « يصدر من مركز واحد والمصالح جميعا تنظر ايضا على سياق واحد »  
 « فالامور الداخليه ليس لها مركز واحد حكم المشروح بسبب اصدار »  
 « خلاصات واوامر البعض من ديوان خديوى مصر ومأمور ديوان »  
 « داورى اسكندريه والبعض من ساير عموم الدواوين الميريه وعلى الخصوص »  
 « من المجالس المختلفه الى حكام وارباب المصالح بالاقاليم والى نظار المصالح »  
 « الداخليه الموجوده بالمحروسه وبسبب عدم توافق قرار ديوان لقرار ديوان اخر »  
 « في أكثر الاحيان لم تدور رؤيه المصالح على سياق واحد وعلى هذا لم »  
 « يمكن اجرا المعامله في حق المأمورين وهذا مما يوجب تعطيل للمصالح »  
 « وزيادة على ذلك ان مصلحه الابنيه بالمحروسه مأمورها ليس تابعا لديوان »  
 « مخصوص بل بسبب توارد الاوامر اليه من جميع الدواوين وطلبه في »  
 « المهمات وسائر اللوازم من تلك الدواوين المختلفه فكانه صار تابعا »  
 « للجميع وحاصل تعطيل في أكثر البنائيات بنا على جسامتها وتكثيرها »



« وعدم تشهيل لوازمها ومهماتهما ومن هذا كله تنشأ جملة خسارات ومضرات »  
« مع ان اللازم ان تكون تلك المصلحه تابعه لديوان عموم وعدم وقوع »  
« التلفيات منها مثل ساير الدواوين شي من اللازم اعنى كلما اعطى قرار »  
« من دواوين العموم عن شي يورد الى الديوان الذى تكون تابعه له »  
« ويصير تدارك الاشيا باوقاتهما من محل وجودها »

« ايضا لما كانت الاصول الجارية بجميع الممالك ان دواوين العموم »  
« يقدموا حساباتهم باواخر السنه الى ديوان تفتيش الحسابات مع الاوامر »  
« والرجوع والسندات ويصير به مناظرة دفاتر الشطب واليوميه بالدقه »  
« الكليه والمراجعة على السندات والاوامر والرجع حكم الاصول المرعيه »  
« وبعد تحقيق حقيقة ضبط وعدم ضبط الحسابات يجرى تسليم الدفاتر »  
« مع كافة السندات الى الدفترخانه فالديوان المذكور صاير تقديم جامعه »  
« اليه فقط باخر السنه وهكذا ترسل كشوفات ودفاتر اجماليه الى ديوان »  
« المعاونه شهرى والدفاتر الحاويه اصل المفردات ترسل الى الدفترخانه »  
« بغير تحقيق فلهذا لم يكن الوقوف على الحقيقه ان كانت الحسابات »  
« مضبوطه وخاليه عن السقامه املا »

« وايضا بالتوجه مع ديوان تفتيش الحسابات الى الدواوين في »  
« بعض الاوقات لاجل المناظره والملاحظه لم يعلم ان كانت الحسابات »  
« بالضبط الشافي والسندات موجوده وموافقة للاصول المرغوبه املا »  
« فوالحالة هذه يلزم رفع المجعالس الموجوده اليوم واجرا الاصول »  
« الاتى شرحها ادناه حيث ان ازالة المحذورات المشروحه اعلاه فقط »



تمكن من رعاية الاصول المربوطة التي هي اساس للحكومات جميعها «  
« وصاير اجراها » اه  
اما الدواوين السبع فهي

اولها

### الديوان الخديوي

واهم اختصاصاته ( ضبط وربط مدينة القاهرة والفصل في خصومات  
سكانها والنظر في المسائل المتعلقة بمرتبات الموظفين وغيرهم في اي جهة كانوا  
وصار مأمور هذا الديوان هو الرئيس الاعلى لمصلحة الابنية وفروعها  
وللمخبز الملكي والكيلار العامر وتوابعه والسلخانة والقوافل وديوان المواشي  
وتعلقاته وترسانة بولاق وفروعاتها والاستباليات والرزنامة العامرة وبيت المال  
والاوقاف المصرية والتمرخانة الملكية وجبال المرمر وطره ومهمات واشغال  
الحمودية وخزينة الامتعة وادارة الضربخانة المعمورة ومادة الاحتساب  
والبوستات ومجلس التجار ومجلس تجار اوربا وخازن الخزينة الخديوية ) وهي  
التي تقدم اليها حسابات هذه المصالح كلها وكان اليه ايضاً مرجع الرئاسة  
( على مجلس التجار وامور الاحتساب ورؤية الدعاوي والعرضحالات وامور  
الاحكام في مدينة الاسكندرية )

ثانيها

### دواوين كافة الايرادات

وهي قسمان الاول ديوان ايرادات ويختص بحسابات ( كافة  
مديريات الاقاليم وجزيرة كريد والحجاز وبلاد السودان )



(١٧٧)

المحامة في البلاد المصرية

الثاني (ديوان ايرادات عموم ايرادات اسكندرية والمصالح التي كانت موجودة بايرادات المحروسة والكمارك والمقاطعات والاقاليم بالجملة الموجودة بالخزينة وقت صدور هذا القانون)

ولهذين الديوانين مفتشون سمووا مفتشى الاقاليم وظيفتهم التنقيب على المصالح واضيفت ورشة الترميمات التي كانت موجودة بالشورى الملكية الى احد هذين القسمين

ثالثها

ديوان الجهادية

واليه يرجع النظر في (نظام وادارة العساكر البرية وتعليمهم وتعليماتهم وضبط وربط حركاتهم واشخاص ومهمات الاوردو والقشلات ومحلات الخيام والقلع واسبتاليات العسكرية وخدمة صحتهم وورش ومخازن المهمات الحربية والبارود خانات وتعلقاتها واشوان تعيينات العسكرية مع المخازن وبالجملة كافة مصالح العسكريه الجهادية)

رابعها

ديوان البحر

وفيه (كيفية ادارة ونظام وتعليمات وتعلمات الدونما مع ضبط وربط حركاتها والترسانه والمخازن والخزينة البحرية وتجهيز مهمات وماكولات وسائر لوازمات الدونما والاسبتاليات البحرية مع خدمات الصحة)

خامسها

ديوان المدارس

وكان يشرف على (مدارس المبتديان والتجهيزية والخصوصية وعلى

الكتبخانات ومخازن الآلات والادوات وعينات العلوم والصنائع والقناطر  
الخيرية ومطبعة بولاق والوقائع المصرية وعلى مصلحة الامور الهندسية  
وادارة المينوس والاصطبلات الكبرى التي كانت بشبرا  
والغيت ادارة الدرسخانة ووزع ( كبار السن ) من طلابها على المصالح  
والاقاليم واما ( الصغار ) فأدخلوا في المدارس المذكوره  
سادسها

ديوان الامور الافرنكية وللتجارة المصرية  
وينظر في ( المسائل المتعلقة بمعاملة الاهالي والاجانب في التجارة وفي  
بيع متاجر الحكومة ومشترواتها وحسابات مصالح الايرادات بالمحمية  
القاهرة )  
سابعها

ديوان الفاوريقات  
وكان يتسلط ( على كرخانة الطرايش بفوه وكافة الفاوريقات الكائنة  
بالاقاليم والمحروسة )  
هذه هي المصالح الكبرى التي ترجع اليها جميع مصالح الحكومة  
المصرية وقد تقرر ايجاد جمعية عمومية اسمها ( المشورة ) تجتمع مرة واحدة في  
السنة من مديري هذه الدواوين العمومية ومن ( الذوات ) الذين يعينهم الوالي  
للنظر في المسائل الكبرى والمصالح الكلية . وكانت قراراتها تعرض على الوالي  
لصيدر او امره بما يراه فيها . وكان على كل ديوان عموم ان يقدم اليه ايضاً  
في يوم الخميس من كل اسبوع تقريراً مختصراً عن احوال ديوانه وان يقدم  
كشفاً شهرياً بحساباته الى تفتيش الحسابات

(٦٦٧٩)

الحمامة في البلاد المصرية

ومن ذلك العهد أمرت المصالح ان تقدم كل سنة ميزانية عن ايرادها ومصرفها

وشكل مجلس آخر سمي الشورى الخصوصية ( هنا اصل المجلس الخصوصي ) يتألف ( من ذوات مقدار الكافي يصير انتخابهم من العبيد الذين مجريين الاطوار واصحاب قابليه ولياقه ومفهومية لدى ولي الامر حكم الجاري بمالك اوروپا )<sup>(١)</sup> واختص المجلس المذكور

اولاً ( بصرف الاذهان الى الدقائق والحقايق التي حوتها المصالح الصادرة من الاعتبار والوارد من الخارج وبالموازنة على المنافع والمضرات يصير اعراض مالها على الاعتبار )

ثانياً ( لدى مطالعة جرنالات زبد المصالح التي تتقدم للاعتاب من الدواوين وقرار المجلس العمومي السنوي يعرض للاعتاب المواد المندرجه بها )  
ثالثاً ( ينظر في الاحكام الواجب توقيعها على الموظفين وعلى الخصوص ماموري الدواوين السبع )

رابعاً ( بالنظر في الامور النافعة والمشروعات المفيدة ويتقدم تقارير عنها )  
وكان عدد أعضاء الشورى سبعة ولهم رئيس يسمى ناظرًا<sup>(٢)</sup>  
هذا هو النظام الاساسي الذي وضعه المرحوم محمد علي باشا سنة ١٢٥٣  
للبلاد المصرية ويتبعه فصلان احتويا على اربعين بنداً وفصل ثالث اشتمل على واحد وعشرين باباً وهذا القسم الاخير هو الذي سمي ( سياستنامه )

(١) ملحقة نمرة ٢ فصل اول بند ٩ صحيفة ٧ ملحقات (٢) ملحقة نمرة

٢ فصل اول بند ٩ صحيفة ٧ ملحقات

وقد اشتملت هذه الفصول الثلاث على نصوص مختلفة تتعلق بجميع المصالح العمومية وسير الحكام والموظفين

واول واجب فرض على المديرين والنظار في الاقسام ورؤساء الدواوين والمصالح هو ( تحصيل الاموال وبقي مطلوبات الميري في اوقاتها وحفظ الجسور والترع وملاحظة كافة ري الاصناف في زمن النيل وتخضيرها وزراعة الصبني وافتقاد الغير مقتدرين على الزراعة ومساعدتهم بالموافق وعمار البلاد واعطا كل ذي حق حقه بالعدل والانصاف بدون غدر احد لا من كبير ولا من صغير والنظر بالدقه في دعاوي المظلومين باي نوع كان ولا ينظرون لاحد بعين الغرض ولا يراعون خاطره وملاحظتهم الاشوان والمخازن واشغال كافة المستخدمين بهم ان كانوا قايمين بوفاء خدمتهم والاخذ والعطا بينهم في الكيل والوزن بالاستقامة وتكملتهم الشروط المتعلقة بخدمتهم ام لا )<sup>(١)</sup>

ومما جاء به ايضا نهي للموظفين من استخدام الاهالي في اطيانهم ولا استعمال ماشيتهم بالقهر عنهم والمشايخ من ظلم الفلاحين وبيان كيفية تحصيل الضرائب والاموال واخراج الانفار لاسخرة وانتخاب الكتبة والعمال وطرق بيع المصالح الميرية للملتزمين وبيع المتاجر بالاشوان ومشتري لوازم الحكومة والدواوين وتوريد المواد الاولية للمعامل والمصانع وتحصيل المتأخرات ورصد حسابات المصالح في الدفاتر وقيد المحررات ومراجعة مستندات القروع وواجبات الباشكتاب وتوقيعاتهم على المحررات ومحاسبة من يفصل عن وظيفته منهم

وتوزيع الاعمال على الكتاب واستعمال المحررات وملاحظة لائحة صيارف  
الخزن ومعاملة الموظفين في مرتباتهم ورفع المتأخرات وانتقا القباينة وروساء  
المراكب وواجبات المفتشين وتعمير المحلات وترميمها واختصاصات وكلا  
المديريات وكيفية زيادة العمال والمحافظة على المواشي التابعة للمصالح وغير ذلك<sup>(١)</sup>  
ثم يلي هذا بيان العقوبات التي يعاقب بها الموظفون اذا اختلسوا اموال  
الحكومة او اخذوا من مال الاهالي ظلماً او ارتكبوا الرشوة او غيروا في  
الدفاتر والاوراق او اضروا بالميري او باحد الاهالي في منمنعته المرفوعة اليهم  
ومن اشترى شيئاً من الخارج مع وجوده في المخازن لنفع البائع او تلف ما  
اوتمن عليه من الالات والادوات او اهل في البحث عن احوال التجار  
الذين تباع اليهم المتاجر او استعمل دراهم الميري او اخذ او اعطى شيئاً من  
النقود زيادة على الاستحقاق او اتجر بغير ما ملك من النلة والحاصلات او  
اغضى عن الاخبار عن يرتكب عملاً من ذلك او افترى الكذب على  
الغير في شكواه او خالف مضمون اللوائح ومنطوق الاوامر او تداخل في  
غير شؤون وظيفته او اهل المصالح الموكولة اليه وهكذا

وتتمياً للفائدة اضفنا هذا القانون برمته الى الملحقات لمراجعته ومعرفة  
مفصلاته<sup>(٢)</sup>

نهج

الى هذا العهد لم يكن للبلاد قانون وضعي عام يرجع اليه في المعاملات  
بل كان يرجع كثيراً الى احكام الشريعة الغراء كما كان يرجع في احوال غير

(١) بند ثاني وما بعده فصل ثاني، ملحق نمرة ٢ صحيفة ٩ وما بعدها ملحقات

(٢) قانون تشكيل الدواوين وقانون السياسة تامة ملحق نمرة ٢

الاشخاص بالحكم ورأيه كذلك كانت المجالس الموجودة التي مر ذكرها  
والحائزين لها ان الموظفين بمعنى انه كان لكل عضو من اعضائها وظيفة في  
حسن الظن العامة غير عضوية ذلك المجلس

قانون حديب على هذا المنوال الى سنة ١٢٥٨

يتجنب عن سنة رأى حاكم البلاد ان نظام مجلس شورى المعاونة غير كاف  
قوانين الجهاد بناءه يمدون اعمالهم الخصوصية للاشتغال فيه او يتركون قضاياهم  
ان هذه الجمعية لها لتفرغهم لاعمال وظائفهم واحس بوجوب تشكيل مجلس  
حسن بك ان عمله في غيره من المصالح فاصدر في ٣ محرم سنة ١٢٥٨  
الزمن وعند ٨ في المعاونة بتشكيل مجلس يسمى (مجلس الجمعية الحقلانية) او  
حاشية فيه) وبين اختصاصه و اشار بترتيب لائحة لاعماله وهذا نصه

لوم ان في كل حكمومه يسن قوانين لاجل ضبط وربط  
للكل مصلحة طوائف (المستخدمين والعسكريين بالنسبة لكل مصلحة  
علينا ايضا ان نرى فيها ولا يخفى انه جارى العمل بالعقوبات المقرره في هذا  
يوجد عندنا ١١ تنظر جميع القصص بسوء اعمال كل منهم وعند توقيع العقاب اذا كان يصير  
ذو عدالة ونصحه قرره على المجرم بدون ادنى غرض ( بدون مثقال ذره من  
التحشية ) (١) وسحاب) وبين الانصاف والعدالة فلا يبقى هناك ادنى

وكان هتف لرجل وبديهي ان ناثير العقوبة المقرره قد يكون عظيم ولذا  
ووجب ان يكتم كثيرا لهذا في اوربا حتى انه عند توقيع العقاب يحققوا  
واثنان من ضبته المجرم والعقوبة التي يستحقها لدرجة ان الرجل المتهم لم يبق  
ويقبل العقوبة المذكوره بقلب مستريح ( بطيب نفس )



وفوق ذلك فان العقوبة المتوقعة تكون عارية الطعن وبعيد عن الانتقاد وان اولاد واصدقا ووالدين واقارب المحكوم عليه يتجنبون من تلطيف ومدافعة ما وقع منه على ملا الناس وحيث ان الاورويوين هم رجال قد دبروا اشغالهم ووجدوا السهولة لكل مصلحة ونحن مجبورين الاقتدا بهم (تقليد هم) وحيث من منذ زمن كنت افكر بان اجد اكم نفر محققين من الذين يكونوا خالين من الاغراض ومتصفون بالذمة والاستقامة واشكل جمعية محاكمة مثل ذلك وبما ان الحالة تقضى ان اتعيب ايضا في انحاء هذه المديرية مدة من الزمن لانجاز اشغالها وترتيبها طبق المرام ولذا لست نازلا الى مصر كما هو ظاهر فعليه قد اقتضى ان نحرر لسعادتكم تشكيل الجمعية المذكورة وحيث ان الاو حسن بك من اعضا الشورة ذات نية ومستقيم الاطوار قد استنسبنا ان يكون ريسا للذوات الذين سيقرب منهم الجمعية التي ستشكل في محل مخصوص داخل معاونة الشورى وتسمى جمعية الحقانية وفي هذه الجمعية ينظر الجرائيل المتعلقة بقانون العقوبات والعقوبات المقررة لعساكر البريه والبحريه والمستخدمين الملكيين من الدواوين التابعين لها واذا كان احد يقدم عريضه وفيها يقول ان قضيتي لم تنظر بعين العدالة ويطلب تحقيقها كما يجب فعلى احد اعضا هذه الجمعية ان يذهب ويجري تحقيق وتديق القضية ويعمل عنها جرنال والحاصل بما ان جميع الاحكام السياسيه ستنظر في هذه الجمعية ويلزم الحكم فيها وببد العلم بما تقدم لدى نجاتكم تستعملون وتستفهمون من المترجم بك عما هو جارى في اوروا بشأن ذلك تجروا افتتاح الجمعية الحقانية ويلزم ان يكون ترتيب اعضاها من

الاشخاص الذين يكونون ممن يفهموا المصالح وممن اشتهروا بالعدالة والحاشرين لرتب الميرلوا والميرالاي ومن الضباط البريه والبحريه المكتسبين حسن الظن وحيث من مبادي قوانين الدول المعظمه ان عند مباشرة اي قانون حديث العهد تجرى الحكم بها بصرامة لاجل تربية العالم وفيما بعد يتجنب عن الشده تدريجيا كلماتهذبت اخلاق الناس ولمناسبة عدم توحيد قوانين الجهاديه البريه والبحريه فيما مضى فيحكم فيها كما هو مصرح بهذا وبما ان هذه الجمعيه هي ايضا من ترتيباتنا المستجده (الابتدائيه) يصير تفهيم حسن بك المومى اليه باتخاذ الشده نوعا في احكام القوانين المالكه حين من الزمن وعند انتها الترتيب يفادنا وبذا لزم تحريره

حاشية حيث ان في البلاد المنتظمه محاكم (قانونجي) مخصوصه لكل مصلحة البريه بخلاف والبحريه بخلاف والمملكه بخلاف وكان يجب علينا ايضا ان نشكل جمعيات حقانيه لكل مصلحة مثلهم ولكن حيث لا يوجد عندنا الان رجال لتشكيل الجمعيات المتفرقه فلذا يجب ان هذه الجمعيه تنظر جميع القوانين الان وعند (وسعت الوقت) نكون قد تحصلنا على رجال ذوو عدالة ونعرفكم عن الجمعيات المتفرقه ومحلات تشكيلها والاعلوميه لزم التحشيه<sup>(١)</sup>

وكان هذا المجلس يتألف من رئيس وستة اعضاء ينتخبون من الذوات ووجب ان يكون اثنان منهم من ذوات الجهاديه واثنان من ذوات البحريه واثنان من ضباط المملكه وان يكون الكل غير موظف في احد الدواوين

وان لا يكلف احد منهم بعمل خارج عن اختصاص المجلس  
ثم الحق به عدد من الضباط العسكريين والمالكين لتحقيق الدعاوي  
التي يطلب اربابها تحقيقها

واختص المجلس المذكور بنظر جميع القضايا المتعلقة بالعسكرية او  
بالاهالي وتقدم اليه كل دعوى من الديوان الذي يدخل تحت سلطته اولو  
الشأن فيها بعد ان يكون حققها وحرر تقريراً برأيه فيها وباعادة النظر في  
القضايا التي يأمر ولي النعم بنظرها ثانياً وينظر التهم الموجهة الى كبار  
الموظفين واعاظم المستخدمين وبالفصل في تنازع الاختصاص بين المديرين  
ووكلاء المديرات. وفي اللائحة بيان لاجراءات متنوعة وطرق شتى<sup>(١)</sup>

وقد كان تشكيل هذا المجلس اول خطوة في طريق تقدم الافكار  
القضائية وتأسيس المجالس المختصة بنظر الخصومات ليس الا فانه لم يمض  
ستان حتى امر الوالي بعقد جمعية عمومية في سراي رأس التين بالاسكندرية  
لنظر في تشكيل مجلس لتجار الاسكندرية وسن لائحة خصوصية له  
فصدت بالامر وقدمت المشروع الى جمعية عمومية ثانية فعدلته وتقحته  
وصدر الامر العاليي بما قرره وكان اول اجتماع لها في ٢٢ ج سنة ١٢٦١

اما المجلس فيتألف من اثني عشر عضواً رئيس ومعاون بمعنى وكيل  
وباشكاتب وكاتب آخر يعرف العربية والاطالانية وثمانية من عمد اتجار  
خمس وطنية وثلاثة اوروبيون يكون تعيينهم بالانتخاب وكان التجار الثمان  
يجددون في كل ستة اشهر فيخرج اربعة في كل ثلاثة اشهر بطريق القرعة

(١) ماحق نمرة ٣ صحيفة ٢٧ ماحقات مجد اللائحة تبه ما

وفي نهاية الثلاثة الاشهر الثانية ينتخب بدل الاربعة الباقيين وهكذا مع ملاحظة ان كل عضو جديد يكون من طائفة العضو السلف واختص المجلس المذكور بنظر القضايا التجارية بين الاهالي والاوروبابوين وبين الاهالي مع بعضهم البعض

غير انه ما كان يسوغ للناس ان يرفعوا خصوماتهم الى المجلس مباشرة بل كان الواجب ان صاحب الشأن يقدم عريضة بظلامته الى مدير الديوان الداوري فاذا وافق على نظر الدعوى بالمجلس امر بذلك على العريضة وسلمت لصاحبها ليذهب بها الى رئيس المجلس

وكان التظلم من أحكام المجلس يرفع الى ولي النعم وكانت القضايا تنقسم من هذه الجهة الى قسمين عادية وهذه ما كان يجوز التظلم من الحكم الصادر فيها وجسيمة وهذه كانت تراجع بالديوان الداوري واذا رأى ان الحكم قابل للتقض حاله على مجلس تجاري يتألف من غير التجار الذين حكموا الحكم المطعون فيه ومتى صدر قرار المجلس الجديد عرضه على الاعتبار لتصدر الارادة العلية بما يترأى<sup>(١)</sup>

وأهم شيء يستوقف النظر في هذه اللائحة أنها نصت على جواز التوكيل في احوال معينة فهذه اول مرة رأينا فيها الحكومة المصرية تشغل بالتوكيل أمام المجالس ولا غرابة فان النظام يجر بعضه بعضاً وما كان يتأتى الكلام على وكيل أمام حاكم لا قانون له واليك ما جاء في البند السادس من اللائحة ( وتقام الدعوى على ما سلفه شرحه بالبند الرابع بشرط ان يكون

(١) راجع اللائحة تباهامامحق نمرة ٤ صحيفة ٣١٠ محقات تحت عنوان (ترتيب مجالس التجار)



التداعي بين شخص كلا من المدعي والمدعى عليه بدون ان يقبل توكيل احدهم لشخص آخر بدلا عنه ما لم يكون احدهما غائب عن المجلس بسبب عذر ثابت من كافة الاعذار التي تقبل بمقتضى الاصول وبواسطتها يسوغ التوكيل عند ذلك يمكن كلا منهما ان يقيم وكيلاً عنه على حسب ما يوافق الاصول)

لكننا لم نعثر على نظام لاولئك الوكلاء ولا على بيان الشروط التي كان يجب ان تتوفر فيهم ولا الاعذار التي كانت تتيح التوكيل

وفي ٢٢ شوال سنة ١٢٦٢ صدر منشور من الديوان الخديوي بترتيب مجلس تجاري بمصر على مثال مجلس الاسكندرية وتقرر سريان اللائحة المذكورة على المجلسين

وفي هذا المنشور بعض أحكام تتعلق بالسماحة ترجع كلها الى اقامة شيخ عليهم وأربعة وكلاء كان يقال لهم مختارون وان ذلك الشيخ يبحث هو ومختاروه عن احوال السماحة ويقيد من ثبت اهليته وحسن سيرته في دفتر مخصوص بواسطة كاتب يعين له

وفيه ايضا تكليف للمجلس بسن لائحة مخصوصة لاعمال السماحة ونظام طائفتهم

وفي سنة ٧٢ تخابر قنصل الدول مع الحكومة في ايجاد مجلس استئناف في المسائل التجارية وتم الاتفاق على ذلك وعمت لائحة صدر باعتمادها امر عال تاريخه ١٢ شعبان سنة ١٢٧٢ نمرة ١١٠ هذه صورته

( قد عرض لنا ما اشتملت عليه افادتكم رقيه ٢٣ ج سنة ٧٢ نمرة

١٦٢ وما انطوت عليه الافاده المحرره على راي جناب قونسولوس الانكيز وقونسولوس النمسا وقونسولوس فرانسا وقونسولوس ساردوا وقونسولوس اسبانيا وقونسولوس اليونان وقونسولوس سويد وقونسولوس اميريكا وقونسولوس اسبانيا عما استنسب بطرفهم وانحطت عليه اراوهم في شان اجرا الدعاوى بمجلس التجار وقد انتخبوا ثلاثة اشخاص من الاوروبوين كما انه صار انتخاب ثلاثة من عمد تجار ابنا العرب لروية القضايا بالمجلس وجارى ادارة المجلس الان على اصوله الجارية ومرغوب الاجرا حسبما بالنسخه التي قدموها وهى حسب الجارى من قبل الان ضم اليه اباحة الابلو بعد اجرا مفعول خلاصة المجلس على من يريد رفع دعواه بعد تادية ما هو محكوم عليه به ويفضل امانه وان الذى يقبل تظلمه انما يكون فيما تجاوز مبلغه خمسة آلاف قرش ومحدد ميعاد لقبول التظلم وكيفية مجلس الابلو الذى يعيد روية القضية يكون مركبا من اربعة تجار اثنين من رعايا الحكومه يصير انتخابهما بمعرفة ديوان المحافظه واثنين افرنك يصير انتخابهم بمعرفة قنصل المحروسه ويكون انتخابهم في كل سنه مره وباتحادهم معكم يصير فحص الخلاصه التي يصير مناقضتها والحكم عنها وان المده المحدده لرفع الدعوى ثمانية ايام من تاريخ ارسال الخلاصه ويعين اثني عشر يوم من تاريخ ارسال المناقضه لاجل المجاوبه عن المناقضه المذكوره وترغبوا الاستيذان عن الاجرا كما بالنسخه المذكوره وحيث ان روية القضية التي يتظلم من حكم عليه فيها دفعه اخرى بعد انفاذ حكم الخلاصه على الوجه المبدى ذكره لا يخرج الحق عن حقيقته فقد وافق ارادتنا اجرا العمل على هذا المنوال واصدرنا امرنا هذا اليكم لكي يعتمد اجرا ذلك على

وجها ذكر كما وافق ارادتنا<sup>(١)</sup>

واللائحة المذكورة تشمل بعض تعبير في نظام مجلس التجار الابتدائي كما تشمل بيان اختصاص مجلس الابلو

واهم ما فيها ان احكام المجالس الابتدائية تكون نهائية اذا لم تزد قيمة الدعوى على خمسة آلاف قرش فاذا زادت القيمة على ذلك جاز الاستئناف وان يرفع طلب الاستئناف من رعايا الحكومة مباشرة الى المحافظة اما اذا كان طالب الاستئناف اجنياً وجب رفع طلبه الى قنصله وهو يبلغه الى المحافظة وانه لا يجوز الاستئناف الا اذا دفع طالبه ما حكم به عليه ابتداءً ليدفع في الخزينة على سبيل الامانة<sup>(٢)</sup>

وكانت هذه اللائحة وقتية ثم كلف مجلس الاحكام بوضع لائحة وافية بالنقض المقصود فاصدرها في ٩ ج سنة ١٢٧٣ وهي تحتم تقديم الدعاوى بالكتابة وتفوض النظر في الاستعجال وعدمه الى الرئيس وكذلك اتخاذ الاجراءات التحفظية ثم بيان موجبات رد القضاة عن الحكم لقراءة او مصاهرة او خصومة او سبق نصيحة في الدعوى او سبق توكيل . وفيها نص على تشكيل مجلس ابلو مخصوص غير السابق وفيها منع لتوسيط الاثوكاتية في رؤية الدعاوى بمجلس التجار ولكن ينوب للخصوم ان يستسيوا عنهم وكلاء خصوصيين في الدعوى

وهذه اللائحة هي التي اشتهرت عند المشتغلين بالمحاكم والاحكام باسم ( لائحة

(١) دفتر قيد الاوامر سنة ٧٢ صحيفة ١١٥ (٢) ملحق نمرة ٥ تحت عنوان

( ترتيب القناصل ) صحيفة ٤٣ ماحقات

(١) الاربعين بند

وكانت خلاصات مجالس التجار تقدم الى ديوان خديوي لاعتمادها منه الى سنة ١٢٧٦ صدر امر عال تاريخه ٢٤ شعبان بتقديم تلك الخلاصات الى المحافظة

وكانت الرسوم تدفع بعد انتهاء الدعوى في ١٠ القعدة سنة ١٢٧٦ اصدرت محافظة الاسكندرية امراً الى مجلسها بوجوب تحصيل الرسوم مقدماً ومن ذلك التاريخ صار قانون التجارة الدثماني واجب الاجراء في الديار المصرية كما نص عن ذلك في البند الاربعين من اللائحة المذكورة فاذا لم يوجد به نص وجب تطبيق القانون الفرنسي فيما لا يكون مخالفاً لنصوص اللائحة

وفي ٢٩ صفر سنة ٧٨ اصدر شريف باشا لائحة ببعض اجراءات تتعلق بالمجالس التجارية واخص ما فيها تحديد مواعيد انتخاب الاعضاء وبيان كيفية تعيين المنتخبين والمستخبين وتعيين مفتش عام لمراقبة اعمال تلك المجالس ونشر ملخصات احكامها باللغة الفرنسية (٢)

ومما تجب ملاحظته ان احكام مجلس تجار الاسكندرية كانت تستأنف امام مجلس استئناف مصر والعكس بالعكس

اخذت مصالح البلاد ومنافع الاهالي تعظم وتتشعب وكلما عظمت كثرت اعمال الحكومة والاحكام لذلك اصدر الخديوي امراً بوجوب

(١) ملحق نمرة ٦ صحيفة ٤٥ ملحقات

(٢) ملحق نمرة ٧ صحيفة ٥٢ ملحقات



تشكيل ثلاثة مجالس جديدة سمي الاول المجلس الخصوصي والثاني المجلس العمومي والثالث مجلس جمعية الاسكندرية وبعد ايام قلائل قدمت له لائحة بنظام تلك المجالس واعمالها فصدر امره في ٢٤ محرم سنة ١٢٦٣ الى اتخاذها باشا باعتمادها ووجوب تنفيذها

اما المجلس الخصوصي فانه كان ينظر في عظام الامور السكايه وسن اللوائح واعطاء التعليمات لجميع مصالح الحكومة ودواوينها  
واول رئيس له كان المرحوم ابراهيم باشا نجل ولي النعم واعضائه كتحدا باشا واحمد باشا يكن وحسن بك رئيس جمعية الحقانية وبرهان بك وهو اعلى مجلس من بين المجالس وهو الذي كان في ايامه قائماً مقام السلطة التشريعية الكبرى . ولكنه لم يمكث كثيراً فانه الفى بامر تاريخه ١٧٥ شوال سنة ١٢٦٤ لوفاته رئيسه المرحوم ابراهيم باشا ثم اعيد ثانياً سنة ١٢٦٥ كما سيجي بيانه

واما المجلس العمومي ويقال له الجمعية العمومية بالمالية فكان يتألف من مدير المالية ووكيل الديوان الخديوي ومدير المدارس ومدير الحسابات ومفتش القابريقات ومفتش الشفالك ورؤساء اقسام دواوين الحكومة وكان يعقد جلساته مرتين في الاسبوع على الاقل ويختص بنظر المسائل العمومية المهمة ثم يرسل قراره فيها الى المجلس الخصوصي فاذا وافق عليه عرضه على ولي النعم وصدر الامر العالي بتنفيذه

واما الجمعية العمومية بالاسكندرية فتؤلف من ناضر ديون دؤري بالاسكندرية ومدير ديوان البحرية ومدير التجار ومأمور الضبطية وناظر

الترسانة ووكيل الدوتما واختصاصها كاختصاص المجلس العمومي بالمالية الا  
انها كانت تعتبر ابتدائية بالنسبة اليه فكانت ترسل اليه قراراتها ليبيدي رأيه  
فيها ثم يرسلها الى المجلس الخصوصي<sup>(١)</sup>

وفي ٢٢ صفر و ٨ الحجة سنة ١٢٦٣ وضع المجلس العمومي لائحة  
وقراراً لأعماله<sup>(٢)</sup>

وفي ٤ ربيع اول سنة ١٢٦٥ صدر امر بتشكيل مجلس سمي ( مجلس  
العسكرية ) وسنت له لائحة مخصوصة اعتمدها الامر المشار اليه<sup>(٣)</sup>

وفي ٥ ربيع آخر سنة ١٢٦٥ سميت جمعية الحقانية ( مجلس الاحكام )  
وهو ذلك المجلس الذي صار له الشؤ الاول وكان درجة ثالثة في المخصوصات  
ولا يزال ذكره حاضراً في الازهان حتى الآن<sup>(٤)</sup> وتألف هذا المجلس من  
تسعة اعضاء من الكبراء ومن عالين احدهما حنفي والثاني شافعي وعملت له  
لائحة تشتمل على اثني عشر بنداً ومحصلها وجوب انعقاد المجلس كل يوم  
لينظر في الشؤون والمصالح التي تعرض عليه من دواوين العموم وفروعها  
واصدار ( خلاصات ) برأيه فيها يرسلها الى ديوان كتخدا ليصدر امره لجهاتها  
بالتنفيذ وان يختص ايضاً بنظر المسائل التي اعتادت الدواوين العمومية على  
استشارة المعية فيها الا ما استثنى وان القضايا التي كانت تنظر بمجلس جمعية

(١) ملحق نمرة ٨ صحيفة ٥٦ ملحقات

(٢) ملحق نمرة ٩ صحيفة ٥٩ ملحقات

(٣) ملحق نمرة ١٠ صحيفة ٦٠ ملحقات

(٤) ملحق نمرة ١١ صحيفة ٦٣ ملحقات



(١٩٣)

المحاماة في البلاد المصرية

يفصل فيها بمعرفة جهاتها انما يحاط مجلس الاحكام علماً بنتائجها وان يرسل اليه بكل لائحة او نظام او ترتيب يرى لزوم اجرائه لبدء رأيه فيه وعرضه بعد ذلك على المجلس الخصوصي صاحب الكلمة النهائية

واهم شيء في هذه اللائحة حالة الخصومات الجزئية على جهاتها في الاقاليم وكان المأمورون والمديرون وبالجملة رؤساء المصالح هم الذين يحكمون فيها وهنا مقدمة انشاء المجالس في المديرية لتنظيم الحكم وتوحيد جهات القضاء كما سيأتي وبالجملة صارت المسائل كلها من اختصاص مجلس الاحكام ما عدا العظام التي اخنص بها المجلس الخصوصي

ولما كان وجود المجلس العمومي بالمالية وجمعية الاسكندرية العمومية ومجلس الاحكام مرتبطاً بالمجلس الخصوصي فكرت الحكومة في اعادة هذا المجلس الاخير فأعادته بلائحة جديدة صدر الامر العالي باعتمادها في ٨ ربيع آخر سنة ١٢٦٥<sup>(١)</sup> وكان رئيسه هذه المرة كتنخدا باشا وهو اكبر موظف في الحكومة واعضائه كلهم من اعظم الذوات والعلماء واخص بنظر المسائل الكلية العامة وسن اللوائح والقوانين وتقرير الترتيبات والنظامات العمومية وتولية رؤساء المصالح الكبرى والدواوين وقام هو ومجلس الاحكام مقام سلطة التشريع في البلاد كما كانت جمعية احقانية من قبل واصبحت قراراته اوامر ونصوصاً يرجع اليها وتجب طاعتها على جميع مصالح الحكومة وفروعها

الى هذا الزمن لم يكن في البلاد مجالس قضائية لفض الخصومات بين

(١) ماحق نمرة ١٢ صحيفة ٦٧ ماحقات

الاهالي غير التي سبق بيانها اما الدعاوى فانها كانت ترفع الى المديرين والحكام وكانوا يحكمون فيها بالتطبيق لنصوص الاوامر والمشورات التي كانت تصدر من مجلس الاحكام والمجلس الخصوصي ولكنها كانت من محتكرات الكتاب ومدخرات السجلات يحرم اخراجها ويمنع الناس من العلم بها منعاً كلياً غير ان الحكومة كانت تشعر بوجوب ايجاد المجالس المنظمة للنظر في قضايا العباد وجعلت تفكر في ابراز هذا الواجب الى سنة ١٢٦٨ فوضع المجلس العمومي قراراً بتشكيل مجالس في الاقاليم وسن لها لائحة صدر بها امر عال في ١٣ شوال من السنة المذكورة وكانت خمسة

مجلس طنطا ويختص ( برؤية كافة الدعاوى والمنازعات التي بين اهالي مديريات الغربية والمنوفية والبحيرة )

ومجلس سمندو ينظر في ( الدعاوى التي تنشأ بمديريات الدقهلية والشرقية والقليوبية )

ومجلس الفشن ( لمديريات الجيزة والمينا وبني مزار وبني سويف والفيوم )

ومجلس جرجا ( لمديريات اسيوط وجرجا واسنا وقنا )

والخامس مجلس الخرطوم وكان الوحيد في تلك الاصقاع

وكان كل مجلس يتألف من رئيس واربعة اعضاء واربعة كتاب الا

مجلس سمندو فانه كان يتألف من رئيس وعضوين

وعين لكل مجلس اثنان من العلماء بعنوان مفتين احدهما حنفي

والآخر شافعي

كذلك تقرر ان ( يصير انتخاب نفرين من مشايخ البلاد وتعيينهم

## اعضاء بالمناوبة )

ووضعت لتلك المجالس لائحة ببيان ايام انعقاد الجلسات وايجاد صندوق على الباب للعرائض و ( حك اختام باسماء المجالس ) واحالة ( كاذبة جرائيل القضايا التي كانت تنظر بالمديريات اليها ) وخلق ( ارباب المجلس من الاغراض سواء كان فيما يخص للميرى او الاهالي ) والحق في احضار المديرين او الموظفين امامها عند الاقتضاء ووضع المشروعات ( كلما لاح من المواد التي تكون فيها تقدم وفوائد للاهالي او في مواد الفلاحة واعطاء القرار اللازم ويتقدم لمجلس الاحكام ) و ( حرية ارباب المجلس التامة في ابداء رأيهم )

وفي آخر اللائحة وعد بسن قاعدة ( للمجالس المذكورة في رؤية الدعاوى سواء كان جزئي او كلي لاسير على مقتضاها ولحين صدور تلك القاعدة يكون سير المجالس على مقتضى ما تدون ببنود هذه اللائحة ) ' )  
وكان تنفيذ ( الخلاصات ) يرجع الى ( ديوان الكتبخة ) لصدور امر التنفيذ )

مضى ثلاث سنين على هذا النظام وكان المجلس الخصوصي ومجلس الاحكام يصدران اللوائح ويسنان القوانين الى ان جاءت سنة ١٢٧١ وهي السنة التي انعكس فيها طالع القضاء وغضب الامير على المجالس فصارت تمايل بين اللغو والابدال والاعادة والتعديل زمناً غير قصير  
ففي ١٦ الحجة سنة ١٢٧١ رأى الخديوي وجوب الغاء مجلس الاحكام

والعلة مجهولة لم تقف عليها فاصدر امراً بذلك الى المرحوم اسماعيل باشا الخديوي الاسبق نصه ( سيصير لغو مجلس الاحكام في غاية الشهر الجاري وقد اقتضت ارادتنا رؤية الدعاوى والمصالح التي كانت جاري احالتها على المجلس المذكور بمعرفتكم وعرض ما يلزم العرض عنها لطرفنا فلزم اصداره لكم اشعاراً بما ذكر )<sup>(١)</sup>

الا ان اسم ( مجلس الاحكام ) كان أخذ على ما يظهر مأخذاً كبيراً من نفوس القوم والمتطلعين الى وظائف الراحة والنعيم وكل وظائف الحكومة في ذلك الزمان كانت راحة ونعماً فلم ينجب زماناً طويلاً واصدر الخديوي الى المرحوم اسماعيل باشا الخديوي الاسبق امراً بتاريخ غرة ربيع الاول سنة ١٢٧٣ هذه صورته ( كما هو في احاطة علم سعادتم انه سيصير فتح المجلس المزمع افتتاحه مجدداً بهذه الدقة واحيل رئاسته لهمة سعادتم وان جل المقصود من ترتيب وتشكيل هذا المجلس هو تسهيل وتشليل الامور والدعاوى الواقعة ومواد احقاق الحق بالتطبيق للقانون والعدالة وكمال الحقاينة فلاجل تشمير ساعد الجد في سرعة رؤية وتسوية تلك المواد تحت نظارة وهمة سعادتم لزم الاشعار )<sup>(٢)</sup>

وارفق بهذا الخطاب كشف باسماء الاعضاء وكانوا عشرين عضواً منهم احد عشر عضواً من الاهالي وتسعة اعضاء من الذوات ووضعت له لائحة لا تخرج عن معنى لائحة مجالس الاقاليم الا في الامر بوجوب معاملة

(١) دفتر قيد الاوامر نمرة ٥٠٤ صحيفة ٣٥

(٢) دفتر قيد الاوامر نمرة ٥٠٤ صحيفة ٣٥

(١٩٧)

المحامة في البلاد المصرية

ارباب الدعاوى بالرفق واللين واحترام الاعضاء بعضهم بعضاً وحق الرئيس في توبيخ من يخرج منهم عن حد (اللياقة) <sup>(١)</sup>

وفي ١١ ربيع آخر سنة ١٢٧٣ صدر امر عال باحالة النظر في مصروفات جميع الدواوين وايراداتها على مجلس الاحكام فكان هو الذي يقررها وكان المرتب لمصروفات هذا المجلس في الشهر ٢٢٧٩٣١ ولوحظ اجراء تعديل في عماله فاصدر المجلس الخصوصي قراراً بذلك اعنده امر عال بتاريخ ١٨ ربيع آخر سنة ١٢٧٤ وكان من نتيجة ذلك التعديل تخفيض ذلك المرتب الى ١٥ ٢١٣٢٨٨ فكان مرتب الرئيس ١٢٥٠٠ وله مصاريف يقال لها في ذلك الزمن بدل تعين مقدارها ٥ ٢٩٦٦ وكانت ماهية بقية الاعضاء ٣٥ ٦٥٠٩ منها خمسة آلاف مرتب و ٣٥ ١٥٠٩ بدل تعين ما عدا ثلاثة من الدوات فان مرتبهم كان مثل مرتب الرئيس

وقد جعل اعضاؤه خمسة عشر بما فيهم الرئيس وعين له اربعة معاونين ورتب له خمسة اقلام هي (قلم مضبطة) وعمله تحرير المضابط و (قلم مترجمين) لترجمة الاوراق من اللغات المختلفة الى بعضها واخصها التركي و (قلم تركي) للمخاطبات التركية و (قلم عرضحالات) لقيد العرائض وعرض ملخصاتها و (قلم عربي) ثم ثلاث ورش هي (ورشة الدواوين) للمخابرات بين المجلس ودواوين العموم و (ورشة قبلي) و (ورشة بحري) للحجرات بين المجلس وبين المديرية ويتبع ذلك كله كاتبان للتحقيق واثان من العلماء وامام للصلاة واذن للعقود و (مذكورين خرص) وهم الحجاب وفراشون و (مطابعية)

(١) راجع اسماء اعضاء المجلس ملحق نمرة ١٤ صحيفة ٧٦ ملحقات

وكاتب للعلاء وآخر لتحريريات النمر وتسديد دفاتر القلم العربي وثالث للسجلات ومحافظ اوراق القلم<sup>(١)</sup>

لم يمض أكثر من عامين على تشكيل هذا المجلس العظيم حتى عاد الخديوي فنفر منه وغضب عليه والسبب في ذلك انه كان يوجد فيه قضية مقامة على اهالي الدلمون بمديرية الغربية فنعى الى الخديوي ان رجال المجلس ارتكبوا الرشوة فيها فاصدر امراً بتاريخ ٢٤ رمضان سنة ١٢٧٦ نمرة ٤٢ الى رئيس المجلس بالغائه وهذه صورته

(بحسب الايجاب قد اقتضت ارادتنا لغو مجلس مصر واسكندرية الذين هما تحت رئاسة كل من صفر باشا وموسى بك مع مجلس الاحكام ايضاً وان القضايا التي لم انتهت الى الآن يصير حالتها على المحافظات لاجراء ما يلزم فيها وان القضايا التي حكم فيها مع دفاتر المجالس المذكورة يصير تسليمها الى الدفترخانة وان كان هناك قضايا مواد قتل يعمل عنها كشف ويصير تقديمه لطرفنا للنظر فيها وانه صار اخطار صفر باشا وموسى بك في تاريخه بما ذكر ولاجل ان يكون ذلك في معلوميتكم لزم الاشعار)<sup>(٢)</sup>

الغى المجلس ولكن مركزه كان مكيناً في النظام العام فلم يك الا قليلاً حتى أعيد مرة ثالثة

ففي ٤ ذي القعدة سنة ١٢٧٧ صدر امر عال الى كتحدا باشا وهذه صورته

(١) راجع الترتيب ماحق نمرة ١٥ وهو يشمل بيان مرتب كل واحد من الموظفين واسماهم كما تقرر في ذلك الزمان صحيفة ٧٧ ملحقات

(٢) دفتريد الاوامر نمرة ٥١٨ صحيفة ٢٥



( قد وافق ارادتنا تعيين شريف باشا ناظر ديوان خارجية سابق لرئاسة مجلس الاحكام المزمع تشكيله وانه قد صدر امرنا للمومى اليه فيتاريخه فلاجل قيد المرتب المخصوص لرتبة المومى اليه بدفاتر المالية لزم الاشعار )  
وفي هذه المرة لم توضع له لوائح مخصوصة بل قرب العهد به جعل الحكومة تعيده كما كان من سنة مضت

ومن ذلك التاريخ استقر مجلس الاحكام ولم ينله سوء في وجوده حتى جاءت المحاكم الاهلية سنة ١٨٨٤ فساخت منه نصف سلطته وقصرته على قضايا الوجه القبلي الذي لم يشمله نظامها الى سنة ١٨٨٩ حيث تم الغاء جميع النظام القديم وتولى مجلس الاحكام فلم يعد له اثر الا في الدفاتر والاوراق كثر نزوح الزريين الى بلاد مصر واشتبكت منافعهم بمنافع اهلها ومن اشتباك المنافع تتولد الخصومات وتحدث المشاكل وكانت المحافظات والضبطيات تنظر في ذلك الا ان تعددها وعدم تفرغ رجال الادارة اليها جعل الحكومة تشعر بوجوب تشكيل مجلس خصوصي للفصل فيها وقد أنشئ هذا المجلس سنة ٧٨ باسم مجلس ( قومسيون مصر ) او ( مجلس القومسيون ) ووضعت له لائحة ببيان اختصاصاته وكيفية المرافعة امامه وطريقة استئناف احكامه وسميت ( قانون رؤية الدعاوى بمجلس قومسيون مصر )<sup>(١)</sup>

وكان ذلك المجلس يتألف من رئيس مصري وعضوين مصريين وعضو اوروباوي وآخر للاروام وعضو اسراييلي وعضو ارمني ويختص

بنظر (الدعاوى المقامة على بعض الرعايا المحلية بخصوص مواد سياسية )  
اي مدينة وكانت مدته قاصرة على انجاز القضايا المتقدمة لمحافظة مصر لغاية  
شهر ديسمبر سنة ١٨٦١ الموافق ٢٩ جماد آخر سنة ١٢٧٨ ولم يذكر في  
قانونه شيء عن الدعاوى التي تحدث بعد ذلك التاريخ لكن يظهر انها  
صارت تقدم اليه بدليل استمرار وجوده زمناً غير قصير

وكانت القضايا تقدم بتقرير تعطى نسخة منه الى المدعى عليه فيجيب  
عليها ايضاً بتقرير تسلم منه نسخة الى المدعي وهذا يرد على خصمه فيرد عليه  
مرة ثانية ثم يحدد المجلس يوماً للرافعة بمواجهة الخصوم وكان للقنصليات  
ان ترسل مندوباً من قبلها لحضور الجلسات . اما القوانين التي كان يعمل  
بها امام ذلك المجلس فهي ( الشرائع والقوانين المعمول بها في الدولة العليا مع  
اعتبار الاصول المرعية بالقطر المصري ) ويجب على الخصم ان كان مقيماً  
خارجاً عن مدينة القاهرة ان يقيم بها الى ان تنتهي خصومته او يستنوب  
عنه وكيلأ ( مستوفياً لجميع الشروط يتصرف عنه ليقوم مقامه ايمام ارباب  
مجلس القومسيون في كل كلية وجزئية )

ولم يكن من اختصاصه النظر في المسائل المتعلقة بالمعاربل كان النظار  
فيها خاصاً بالمحاكم الشرعية

وكانت احكامه تستأنف امام مجلس الاحكام وتنفذ ( بمعرفة الجهة  
المتسلطة على الشخص المحكوم عليه )

كانت سنة ١٢٧٦ سنة شؤم على المجالس والدواوين ففيها النفي المرحوم  
سعيد باشا مجلس الاحكام وديوان الداخلية كما تقدم وفيها النفي مجالس الاقاليم

(٢٠١)

الحاماة في البلاد المصرية

وعهد باعمالها الى المديريات والمحافظات واصبحت البلاد فوضى والمتقاضون  
بغير قاضٍ يحكم بينهم في شؤونهم المختلفة فلما أعيد مجلس الاحكام مست  
الحاجة الى تشكيل مجالس في الاقاليم الا انه لم يرَ اعادتها كما كانت بل  
اقتصر منها على مجلسين احدهما بطنطا وينظر في خصومات اهالي الوجه  
البحري كله والثاني في اسيوط لدعاوى الوجه القبلي بأكمله فاجتمعت لذلك  
جمعية عمومية بمجلس الاحكام من اعضاءه ومن الذوات الذين انتخبهم  
الحكومة ووضعت لائحة بذلك وصدر الامر العالي باعتمادها في ١٢ محرم  
سنة ١٢٧٩<sup>(١)</sup>

وكان العمل يجرى بمقتضى القانون الهمايوني ولائحة الاطيان وقانون  
المعاش الذين اصدرها سعيد باشا وغير ذلك من اللوائح<sup>(٢)</sup>  
واحالت المديريات على كل مجلس ما كان لديها من القضايا وصار  
المجلسان يحكمان فيها بصفة ابتدائية  
وكان مجلس الاحكام هو محل الاستئناف وعلى كل حال كان التنفيذ  
موقوفاً على تصديق المعية السنية

واهم ما في هذا القانون هو (استعواض الضرب بالحبس)<sup>(٣)</sup>  
على ان الضرب لم يبطل الا في السنين الاخيرة ايام حكم المرحوم  
توفيق باشا لان اوامر العدل كانت كثيرة في ذلك الزمان ولكن المعسف

(١) ملحق نمرة ١٧ صحيفة ٩٤ ملحقات

(٢) بند اول ملحق نمرة ١٧ صحيفة ٩٥ ملحقات

(٣) بند خامس ملحق نمرة ١٧ صحيفة ٩٦ ملحقات

والخلط في الاحكام واهتضام حقوق الانام كان حليف حكام هاتيك الايام الى هنا تم الدور الاول للقضاء قبل تشكيل المحاكم الاهلية وهو دور اضطراب دائمي وتقلبات مستمرة لا يتأتى للباحث ان يقف معها على ما كان للناس فيه من الحقوق وما كان عليهم من الواجبات على النحو الذي ينبغي

وقبل الانتقال الى الفصل الثاني نأتي هنا على ذكر القوانين التي سنها الولاة من عهد محمد علي باشا الى حكم اسماعيل باشا جاء محمد علي باشا الى مصر سنة ١٢١٦ هجرية الموافقة لسنة ١٧٩٩ مسيحية وكانت مصر في قبضة المماليك الذين تمردوا على الدولة العثمانية وعاثوا الفساد في ارض مصر كلها وساموا اهلها بضروب الحيف والاعتساف فلم يمض اربع سنوات حتى تغلب محمد علي باشا على المردة وولاه الباب العالي والياً على مصر سنة ١٢٢٠ ( ٩ يولية سنة ١٨٠٥ )

واول امر التفت اليه تمكين دعائم سلطته وقطع دابر مزاحميه ف عزل اعوانهم وولى انصاره مكائهم وكلهم من الاغوات والسناجق رؤساء الفرق العسكرية وحلت حكومته محل حكومتهم ثم جعل يفكر في نظام البلاد واستثمارها وما كان للبلد قانون ولا نظام كما ان الادارة كانت تنتقل من يد مغتصب الى يد متغلب ولا حاكم الا المهرفات

وقد رأى محمد علي باشا ان البلد زراعية فلا تقوم لها قائمة الا بالزراعة وكانت مهلة يهرب منها الاهالي ولا يشتغل بها الكبراء فوجه همهته الى تحسينها وعمل على توسيع نطاقها كما اعتنى بالتجارة في حاصلاتها وأنشيس المعامل

## والمصانع في جميع الجهات

وكان يجري في تنظيماته وناسيسته على حسب ما يعن له ويشير عليه به رجاله الذين كانت له ثقة بهم فجعل يصدر الاوامر المتفرقة في الشؤون المختلفة وينسخ هذا بذاك طوعا لحكم الضرورة واخذاً بالاصالح للغرض الذي توخاه الى سنة ١٢٤٥ قفها وضع قانوناً عاماً لضبط احوال الزراعة سماه ( قانون الفلاح ) ونشر في شعبان من السنة المذكورة

ومحصل هذا القانون بيان احكام الاغتصاب ونقل الحدود واستعمال ماشية الغير بغير رضاه وسرقة القواكه والخضر والبطيخ والغلال والدجاج والمز والضان والسرفه من المنازل واحكام المهملين في الحرث والزرع والذين يتأخرون عن اشغال الترع والجسور والذين لا يدفعون المال عند طلبه او يمتنعون عن ارسال انفار الجهادية ومن يظلم الاهالي من المشايخ في الاموال ومن لم يجب طلب المشد ( الرسول ) ومن يحمي ( ممولاً ) لجأ اليه هرباً مما عليه والعرب الذين يسرحون ماشيتهم في ارض الغير والذين يخفون احد الفلاحين عندهم وفيه احالة المسائل المتعلقة بالاعراض على الشرع واحكام من يكسر السواقي ومن يحرق الاجران ومن يكذب على الحكام والشيخ الذي يهرب من بلده عند قدوم الحاكم اليها ومن يضرب الحكام والحاكم الذي يضرب الناس زيادة عن القدر المحدود وعقوبة اهالي البلاد التي تنوء الى العصيان واحكام مشايخ البلاد الذين يفتصبون العذارى ومن يذبح أناث الحيوانات او ذكورها قبل ان تبلغ الثالثة من عمرها ومن يختص نفسه من المشايخ بالجلد من الاطيان ومن يخفي اللصوص عنده وهكذا وهكذا

واما العقوبات فالضرب بالكرباج من عشر الى خمسمائة والنفي الى  
فيزاوغلي والليمان والقتل وكانت العقوبة تقع على فاعل الجرم وعلى شيخه  
احياناً وعليهما وعلى القائمقام احياناً

وفي شهر ربيع آخر سنة ١٢٥٣ صدر قانون ( السياسة الملكية ) وهو  
قانون السياسة نامة الذي سبق لنا ذكره وهو يتعلق بالموظفين على الخصوص  
وبيان واجباتهم وعقوبة من يخل بها منهم

وفي شهر الحجة سنة ١٢٥٨ نشر ( قانون عمليات الجسور ) وهو يتعلق  
بوظائف المهندسين والاعمال المتعلقة بالترع والجسور واخراج انفجار السخرة  
وغير ذلك واهم ما في هذا القانون منع المديرين عن التداخل في اعمال الري  
والاقتصار على مساعدة المهندسين فيما يطلبونه منهم من الانفجار والمهمات  
وفي ربيع آخر سنة ١٢٦٠ نشر قانون يسمى ( سياسة اللائحة ) وفيه  
احكام من يتأخر في انجاز اعماله وعقوبة المصالح التي تتأخر عن اجابة غيرها  
فيما طلبته منها والحاكم الذين لا يفصلون في الدعاوى المختصين هم بنظرها  
وكله على التقريب خاص بالموظفين وواجباتهم

ويتلو هذه القوانين احكام جمة كانت تهدرها ( الجمعية الحقانية ) والمجلس  
الخصوصي وديوان المالية تحت اسم ( بنود ) في احوال مختلفة وكلها نشرت

بين سنتي ١٢٥٩ و ١٢٦٠

هذا عدا اللوائح والقوانين المختصة بالمجالس والدواوين مما مر ذكره  
ولما كثرت القوانين وتعددت ( البنود ) واصبح الالمام بها متعسراً  
عمدت الحكومة الى توحيدها وجمع شتاتها فانتزعت منها قانوناً عاماً اطلق

عليه اسم ( قانون المنتخبات ) اشارة الى اصوله التي اخذ منها واستعملها في تنظيم  
منه الى القانون المأخوذ عنه وقانون المنتخبات منشور بأكمله في الملحقات<sup>(١)</sup>  
لانه احسن مصدر يؤثر عنه تاريخ البلاد في ذلك الحين ودرجة احترام  
الحقوق وما كانت عليه الامة من المدنية او الحمحية وما كانت الحكومة  
تعالج به امراض زمانها وتسد به حاجة الوقت الذي وجدت فيه

وكانت الدولة العلية سنت في ٢٦ شعبان سنة ١٢٥٥ قانوناً عاماً اسمه  
( قانون نامه السلطاني ) صدر به ( خط همايوني شريف ) مؤسساً على ثلاث  
قواعد سميت ثلاث مواد وهي مادة الامن على النفس ومادة الامن على  
المال ومادة الامن على الرض ونشر ذلك القانون الى جميع الايالات  
والولايات والاقاليم

ولما كانت مصر صاحبة نوع من الاستقلال وان لم تخرج عن الاحكام  
العامة التي كانت تصدر من سلاطين آل عثمان جعل لها نظام مخصوص  
تقررت فيه انواع العقوبات وهو القانون المعروف امام المجالس الملغاة باسم  
( القانون الهمايوني )<sup>(٢)</sup>

ولهذا القانون ذيل هو الذي يرد ذكره كثيراً في احكام تلك الايام  
ومحرراتها يشتمل على بيان اوصاف الموظفين واعمال مأموري الضبطيات  
وحكام الشرع الشريف واختصاصات مجالسه ونظام الزراعة واختصاص  
المديرين وموظفي الاقاليم ونظام الاوقاف ونظام الابنية وغير ذلك وقد اكتفينا  
بنشر القانون الهمايوني اما الذيل فهو طويل لا يحتمله حجم هذا الكتاب

(١) ملحق نمرة ١٨ صحيفة ١٠٠ ملحقات (٢) ملحق نمرة ١٩ صحيفة ١٥٦ ملحقات

وهو منشور في قاموس الادارة والقضاء لمؤلفه حضرة فيليب افندي جلال  
 تحت كلمة (تركيا مصر)

غير ان التاريخ الذي سقناه عن القضاء في مصر يبين لنا ان الحكومة  
 المصرية لم تجر على هذا القانون من يوم صدوره ولكنها اتخذته اساساً  
 يركن اليه وجعلت تسن هي ما عن لها من اللوائح والقوانين والنصوص التي  
 اقتضتها المصلحة الموكولة اليها مما شرحناه من قبل

ومن سنة ١٢٧١ صار القانون الهمايوني دستوراً مرعي الاجراء وزاد  
 اعتباره من يوم تشكيل المجالس الملغاة في اواخر سنة ١٢٧٩ فان احكامها  
 كانت تصدر بالتطبيق اليه

والذي يستوقف الفكر من مطالعة هذه القوانين خلوها من ذكر  
 المسائل المدنية الا ما جاء بطريق العرض وكلها ترجع الى العقوبات والتأديب  
 والامور العامة كالطرق والجسور والترع والفابريقات (المعامل) والمحور  
 الذي تدور عليه واحد هو تأييد سلطة الحكومة وتمكين اوامرها في القلوب  
 وعلة ذلك ما ألم بالبلاد من النوضى وما انتابها من الجوائح التي ألحقت  
 الفقر باهلها وابعدت عنهم وسائل التربية والتعليم فصاروا همجاً وصار الحاكم  
 لا يفكر في حكمهم بغير القهر والاجبار وسن مثل تلك القوانين التي ما كانت  
 تعرف للحصول على طاعة الناس سبيلاً غير ايلام الاجسام بالكراباج لافرق  
 في ذلك بين صغير وكبير وحاكم ومحكوم

كذلك نلاحظ ان الحاكم الذي كان موكلاً في توقيع العقوبات على  
 اهلها كان غير معين في الاوامر والقوانين الا نادراً ولهذا صار كل حاكم يعتبر



نفسه منفذاً للقوانين صادعاً بامرها يضرب الناس ولا خوف عليه ولا رقيب وكانت الاطيان تعتبر ملكاً خاصاً للحكومة تهبها من تشاء وتمنعها من تشاء الى سنة ١٢٧٤ صدرت تلك اللائحة الشريفة المسماة (لائحة الاطيان) او (لائحة السعيدية) او (لائحة الاطيان السعيدية) وهي حاضرة في خاطر كل مشغل بالقانون وستبقى حاضرة ايضاً في الازهان زمناً مديداً



## فصل ثانٍ

القضاء من حكم المرحوم اسماعيل باشا الى افتتاح المحاكم الاهلية

علمنا مما تقدم ان الايدي كانت تطاولت الى القضاء في اواخر حكم المرحوم سعيد باشا وانه صار يتقلب بين الالغاء والانشاء ولما كانت احوال البلاد لا تسمح بالصبر على قفل ابواب المحاكم امامها وكان مجلس الاحكام قد أعيد مرة ثالثة بعد الغائه سنة ١٢٧٦ وكان وجوده مرتبطاً بوجود المجالس في الاقاليم اراد المرحوم اسماعيل باشا ان يبدأ حكمه بانالة الرعية مبتغاها من هذه الجهة فبادر باصدار امره الى مجلس الاحكام في ٢٧ رجب سنة ١٢٧٩ نمرة ٣١ بتشكيل مجالس الاقاليم كما يأتي

## المحاضرة

محافظه مصر	مجلس مصر	ويدخل في اختصاصه
» السويس		
قسم اول جيزة		
مديرية القليوبية	مجلس بنها	» »
» المنوفية		
مديرية الشرقية	مجلس المنصورة	» »
» الدقهلية		
مديرية الغربية	مجلس طنطا	» »
» البحيرة		
محافظه الاسكندرية	مجلس الاسكندرية	» »
مديرية بني سويف		
قسم ثاني جيزة	مجلس بني سويف	» »
مديرية الفيوم		
» بني مزار		
مديرية المنيا	مجلس اسيوط	» »
» اسيوط		
» جرجا		
مديرية اسنا	مجلس اسنا	» »
» القصير		
محافظه دمياط	مجلس دمياط	» »

٠ (٢٠٩)

الحمامة في البلاد المصرية

وفي ٤ ذي القعدة سنة ١٢٧٩ اصدر امراً بتشكيل مجلس في القاهرة سمي (مجلس ضبطية مصر) او (مجلس الضبطية) <sup>(١)</sup> وفي ٢١ محرم سنة ١٢٨٠ صدر امر آخر بتشكيل مجلس على مثاله في الاسكندرية <sup>(٢)</sup> وكان هذان المجلسان تابعين الى ضبطيتي المدينتين وتحت ملاحظتهما ثم بان بعد سير من تشكيلهما ان نسبتها الى الضبطية غير صواب لذلك اصدر الخديوي في ١٠ شعبان سنة ١٢٨١ نمرة ٦ امراً بناءً على قرار المجلس الخصوصي الرقيم ٢٧ رجب سنة ٨١ نمرة ٢٠ بسلخهما عنهما وجعلهما مستقلين وسميا (مجالس بلدية ابتدائية) وجعل مجلس مصر ومجلس الاسكندرية مجلسي استئناف والنفي مجلس دمياط ومجلس القومسيون وصار مجلس الاحكام (مجلس عالي) لمراجعة الاحكام وتطبيقها على القوانين ووجدد (مجلسين تجاري احدهم للاقاليم البحرية يكون مركزه في بندر طنطا والثاني للاقاليم القبلية يكون مركزه في بندر اسيوط وانشئ مجلس استئناف تجاري باسكندرية لينظر في الدعاوي التي يقتضي الحال لاستئنافها بمجالس تجار مصر واسكندرية واسيوط وطنطا على حسب اصول الابلو) <sup>(٣)</sup>

وفي ٣ ربيع الاول سنة ١٢٨٧ صدر امر الى مجلس الاحكام نمرة ١٦ بتشكيل المجالس كلها على ترتيب جديد بناءً على ما قرره المجلس الخصوصي وهذا نصه بالحرف الواحد

( صار منظوري هذا الترتيب الذي جرى اعماله بمعرفتكم عن المجالس

(١) دفتر قيد الاوامر سنة ١٢٧٩ نمرة ٢٢٤١ صحيفة ٣٠

(٢) دفتر قيد الاوامر سنة ١٢٨٠ نمرة ٢٢٤٢ صحيفة ١٥

(٣) دفتر جزء اول صادر قلعي قبلي الدواوين بالاحكام سنة ١٢٨١ صحيفة ١٨٤

هذا اليكم بذلك لتعتمدوا اجري مقتضاه حسبما تعلقتم به ارادتنا

مجلس الدقهلية « « « ويقدم قضاياه الى مجلس استئناف مجري

مجلس البحيرة « « المديرية ومحافظة رشيد « « « « اسكندرية

« « « « « « « مجلس النوفية

« « « « « « مجلس نبي سويف

« « « « « « « مجلس المنيا

« « « « « « « مجلس جرجا

« « « « « « « « مجلس اسنا

« بني سوييف « « « بني سوييف والفيوم والمنيا

« اسكندريه « « اسكندريه والبحيرة »

« « « مصر والجزيرة والقلوبية ودمياط

## مرتبات عمال المجالس المذكورة

عدد	في الابتدائيات	
١	رئيس	٢٠٠٠
١	معاون	٠٦٠٠
١	مفتي النصف على المجالس والنصف على المديریات عدد ١	٠٦٠٠
	باشكاتب عدد ١	١٠٠٠
	كاتب قضايا عدد ٢	١٢٠٠
	مقيدين ومبيضين عدد ٢	٠٧٠٠
	مقدمين وفراشين وبوابين عدد ٤	٠٤٢٥

## مرتبات الاستئنافات

الرئيس في استئنافات بحري وبني سويف وجرجا	٤٠٠٠
« « « « « الوكيل	٢٠٠٠
« « « « « الرئيس	٦٠٠٠
مصر واسكندرية	
{ والاعضاء فيهما ما بين ٤٠٠ و ٢٠٠ لكل فرد منهم	
{ ومرتب المعاين في استئناف مصر ١٠٠٠ و ٨٠٠ في استئناف اسكندرية	

ولم يحدث بعد ذلك من التقلبات القضائية الا شيء يسير لا يستحق الذكر مثل جعل مجلس الجيزة والقليوبية مجلسا واحدا ونقل استئناف جرجا الى اسيوط

ولم يسن مع ذلك قانون لهذه المجالس على كثرتها بل استمر العمل جارياً بمقتضى القوانين التي اشار الى وجوب اتباعها المرحوم سعيد باشا ومما تجب ملاحظته انه كان يوجد في كل مديرية وكل محافظة قلم يسمى (قلم الدعاوي) او (قلم القضايا) وكانت وظيفته تحقيق المسائل الجنائية بانواعها الثلاث وحفظ ما يرى وجوب حفظه وتقديم ما يستحق النظر فيه الى المجالس وكان يباشر التحقيق تحت رعاية المدير ولهذا الكلمة العليا

ومن عهد تشكيل هذه المجالس صار القانون الهمايوني دستوراً صحيحاً مرعي الاجراء في الاحكام الجنائية

وفي سنة ١٢٨٠ أنشئ ديوان الحقانية وأحيلت ادارة اعمال المجالس اليه فصار هو الذي ينظر في حاجاتها ويقضي في المسائل الادارية المتعلقة بها ويرشدها الى طريق الصواب في الاحكام بتعليماته ويهتم في رفع يد الادارة عنها ويستخلص استقلالها من ضغط حكام الاقاليم وكان ينجح في جهاده تارة وتجبط مساعيه نارة اخرى

ثم صار ديوان الحقانية سلطة تشريعية يسن اللوائح للمجالس ويضع القوانين راجعاً في اغلب فتاويه الى القولين الفرنسيين  
واشهر هذه المنشورات لأئحة عمومية نشرت للمجالس كلها في اربعين

(٢١٣) المحاماة في البلاد المصرية

بنداً باسم (تعليمات الحقانية) بعد تشكيل المجالس المركزية سنة ١٢٨٨ واشتملت على قواعد في الاختصاص واصل المحاكمات وهذه هي اللائحة التي اشتهرت بين المشتغلين بالقانون تحت اسم لائحة الاربعين بنداً<sup>(١)</sup> واهم ما تقرر في تلك اللائحة هو ايجاب المرافعة الشفاهية بعد تقديم التقارير في القضايا المدنية على ان المرافعة لم تشتهر بين المتقاضين ولم يعمل بها الا في مدينة القاهرة ومجالس التجار واما المجالس الاخرى فظلت سائرة على موجب ما كان معهوداً لديها قبل تلك اللائحة

ومع وجود هذه المجالس كان نظار الاقسام وحكام الاخطاط ينظرون في كثير من الدعاوي ويقضون في بعضها ويحيلون البعض الآخر الى المدير فكانت الادارة والقضاء في يد حاكم واحد وكانت نتيجة ذلك اعتلال الاحوال وتعب الناس تعباً شديداً

ولما فتح مجلس شورى النواب سنة ١٢٨٨ رغب الى الحكومة في تشكيل مجالس بالاخطاط والقرى لنظر القضايا الصغيرة فاجابت سؤله وصدر الامر العالي لنظارة الداخلية بتاريخ ٢٥ جاد سنة ١٢٨٨ نمرة ١٢٧٢ بتنفيذ ما قرره مجلس الشورى واعتماد اللائحة التي اعدت لذلك وسميت تلك المجالس الجديدة (المجالس المركزية)

وقد تنفذ الامر ورتب في كل بلد مجلسان احدهما (لامور الادارة) يسمى مجلس مشيخة البلد والثاني (لرؤية الدعاوي) يسمى مجلس دعاوي

(١) هذا هو الصواب خلافاً لما ذكرناه في صحيفة ١٨٩ عند الكلام على لائحة

البلد وعين لكل بلد شيخان سمي احدهما رئيس المشيخة وهو رئيس المجلس الاول وسعي الثاني رئيس الدعاوي وهو رئيس المجلس الثاني وكان مع كل واحد منهما اثنان من المزارعين بصفة عضوين يعينان بالانتخاب على طريقة مينة في الائمة

واخص مجلس ادارة المشيخة ( بملاحظة انتظام الاضحة وعمارية المساجد بالناحية وما يكون فيها من سائر المعابد والآثار القديمة والمكاتب وملاحظة قيد المولودين والمتوفين ومعلومية بيان الاهالي وسكان البلد بيت بيت وقيد من يستجد توطنه فيها ونزير من ينتقل منها وعليه ايضاً ملاحظة عملية الجدري وسائر المواد الصحية ) وغير ذلك كما هو مشروح في القسم الثاني من الائمة

واخص مجلس دعاوى البلد ( بالمواد المينة ادناه وما يماثلها من الانواع العادية الجزئية التي ينتهي الامر فيها بتقدير المحقوق او بالتعزير او بالحبس لحد اربعة وعشرين ساعة او بالجزا التقدي بدل الحبس من خمسة قروش لحد خمسة وعشرين غرساً بحسب حالة الدعوى وحال المحكوم عليه كما في بند ٤٠ وله ايضاً ان ينظر المواد العادية التي يمكن فيها مصالحه الطرفين

عدد

١ دعاوى الزراعة التي تقع بين متخاصمين في فصل حدود غيط او ري او شركة مواشي او شركة زراعة على العادة المعتبرة بين الاهالي وبعضها او اجرة حرث



١ دعوى من يتشكى من شيخ حصته اذا اراد اخذه في العمليات زيادة  
عن دوره

١ السرقات التي لا تبلغ قيمتها خمسة وعشرين غرشاً ديوانياً ويكون السارق  
خلى السوابق

١ دعاوى بعض اشخاص على بعض مما يكتفى فيه بالجزآت التي تدونت  
بهذا البند

١ مشاجرة خفيفة لم ينشأ عنها مضاربة بآلات

وينظر ايضاً في ( الحقوق الاهلية المدنية التي فيما بين بعض الاهالى  
وبعضها في البلد فقط ) ليصلح بين الخصوم مهما كان مقدار المدعى به فاذا  
تم الصلح اقره واثبته في دفتر مخصوص واذا لم يتم وجب ان لا ينظر الا في  
الخصومات التي لا تزيد على خمسمائة قرش واما غير ذلك فيكتب به مذكرة  
ويرسلها الى مجلس دعاوى المركز

وتستأنف احكام مجلس دعاوى البلد امام مجلس دعاوى المركز في  
ظرف خمسة عشر يوماً من ( تاريخ تقييمه بالحكم )

وأُنشئ في كل مركز مجلس سمي مجلس الدعاوى المركزية يرأسه  
موظف رسمي ينتخب بالامتحان من اعيان البلاد وعمدها ومعه اربعة  
اعضاء منهم كذلك ولهم اربعة نواب يقومون مقامهم ان غابوا ويختص  
مجلس دعاوى المركز بنظر ( الدعاوى التي فوق حدود مجلس دعاوى البلد  
المبينة في بند ٣٤ من وظائف مجالس دعاوى البلاد وما يماثلها من الدعاوى

## المحكمة

(٢١٦)

الواردة ببند ١٦ بهذا التي تكون داخلية حدود مجلس المركز يجوز له الحكم فيها اما بالحبس لمدة خمسة ايام او بالتجريم الذي هو الجزاء النقدي بدل الحبس لمدة مائة قرش بحسب حالة الدعوى وحال المحكوم عليه وله ايضاً ان ينظر في المواد العادية التي يمكن فيها مصالحه الطرفين وان ما يكون من الدعاوي الذي فوق حدود هذا المجلس فيجري فيها كما في بند ١٦ و ١٧ الآتي ذكرهما بهذا)

وينظر في الدعاوى المتعلقة بالحقوق ان لم تزد قيمة المدعى به على الفين وخمسمائة قرش فان زادت ارسلها الى المديرية وهذه ترسلها الى المجلس المحلي المختص بها

واما في الجنايات فلا ينظر الا فيما لا تزيد عقوبته على حبس خمسة ايام او غرامة مائة قرش وعليه ان يحضر محاضر بالوقائع التي لا يختص بنظرها ويرسلها الى المديرية لتقدمها الى المجلس المحلي

واهم شيء نستلفت نظر القراء اليه في هذه اللائحة هو جمع السلطين الشرعية والمدنية في مجلس واحد للحكم في بعض القضايا التي هي من اختصاص المحاكم الشرعية والتي كانت من اختصاصها في ذلك الحين

جاء في المادة ١٨ من القسم الثاني من الفصل الثاني من اللائحة ما نصه ( اذا رفعت دعوى للمجلس عن مادة شرعية في أمور موارث او نخل او سواها او خصومات تتعلق بالمعار تسمع الدعوى فيه بالمجلس بحضور قاضي الشرع الموجود بالمركز )

وكان للمجالس المركزية اختصاصات عمومية كملاحظة الاوقاف وحصر



## الحامة في البلاد المصرية (٢١٧)

ايراداتها ومصروفاتها وعمارية المكاتب الاهلية ( وغير ذلك وكانت احكام تلك المجالس تستأنف امام المجالس المحلية في ميعاد خمسة عشر يوماً من تاريخ الاعلان (تفهيمة بالحكم)

وتشتمل اللائحة على نصوص أخرى تخص بالضبطيات والمديريات من جهة الادارة لا حاجة لنا ببيانها ومع هذا فقد نشرناها كلها في الملحقات<sup>(١)</sup>

وفي ٦ ربيع آخر سنة ١٢٩٠ رأت الحكومة وجوب توسيع اختصاص هذه المجالس الجديدة فاصدرت لائحة جعلتها ذيلًا لللائحة السابقة فصار من اختصاص المجالس المركزية ان تحكم في القضايا الجنائية التي تبلغ عقوبة فاعليها خمسة عشر يوماً وفي القضايا الحقوقية لغاية خمسة عشر الف قرش وبقي استئناف القضايا التي منح لها النظر فيها اولا امام المجالس المحلية وصار الاستئناف في الاختصاص الجديد يرفع امام المجالس الاستئنافية ثم امام مجلس الاحكام<sup>(٢)</sup>

كثرت تعليمات الحفائية ومنشوراتها ولم يتمكن ذاك الديوان الجديد من رد هجمات الادارة عن القضاء ومع ذلك تأصلت معرفة الحقوق والواجبات في نفوس الناس فرأت الحكومة من اوجب واجباتها سن قانون مصري عام ووضع نظام جديد لترتيب المجالس وكانت الامة متشوفة الى ذلك فرحة به كما يؤخذ من العبارة الآتية نقلاً عن جريدة الوقائع المصرية الصادرة

(١) ملحق نمرة ٢٠ صحيفة ١٧٩ ماحققات

(٢) ملحق نمرة ٢١ صحيفة ٢٠٧ ماحققات

بتاريخ ٣ صفر سنة ١٢٩٨ ( ٤ يناير سنة ١٨٨١ ) نمرة ١٠٠٣

### اصلاح قوانين المجالس المحلية

اقلت علينا بشارُ الاصلاح اد ورداليا من مقام رسمي ان قوانين اصلاح المجالس المحلية قد قرب انتهاؤها وان العمل بموجبها سيسرع فيه عما قريب ولا ريب ان هذا يكون من اعظم الاصلاحات التي أسستها هيئة الحكومة الحاضرة فان اختلال القوانين واحمالها وابهامها ونقصها مما يؤدي لضياع الحقوق وامتداد يد التعدي ويوجب تعطيل الاعمال وكثرة الارتباك فاذا تعينت الحدود وتيسرت وحوه الاعمال ووقف كل احد على ما رسم به القانون سارت الاعمال على الاستقامة وقوى الصبغ وقل الخلط والحبط خصوصاً اذا انتشرت القوانين وصارت في ايدي العامة والخاصة يتداولونها ويدركون معزى ما كتب بها وقد كان الناس في حرج وضيق صدر من تشتت القوانين واللوائح والتعليمات وعدم وجود قاعدة ثابتة وقانون واحد يقف عليه كل شخص حتى لا يكون لعدم الزمة قدرة على محاولته

وهذه نظارة الحفائية اصدرت هذا المشور للمراكر المحلية تخبرهم ان ترتيب القوانين قد اشرف على التمام ففعّلوا لانهاء القضايا الموجودة قبل صدور القوانين كيلا يكون العمل اد داك على نوعين وهذا هو نصه

( حيث ان الاهتمام حاصل والاعتناء رائد من طرف الحكومة السنية في تنظيم لوائح جديدة لتحسين سير واجراآت المجالس المحلية وترتيبها ووضع قوانين لتطبيق الاحكام عليها ومن المأمول ان يتم ذلك قريباً بعون الله تعالى ومن الضروري بذل كل مجهود في الحصول على انتهاء القضايا المتأخرة حتى انه عند صدور القوانين الجديدة يصير تطبيق احكامها على قضايا جديدة ( لان احكام القوانين لا تؤثر على ما مضى ) كما لا يحى ولو وحدت قضايا متأخرة قطعاً يكون الحكم فيها بالتطبيق للقوانين واللوائح الحاري العمل بموجبها الآن ويترتب من هذا ارتباك العمل وان يكون السير في القضايا على نوعين وفي هذا ما يغني عن الايصاح من حيثية تنوع العمل وعدم الانتظام على الوجه المطلوب فبناء على هذا وعلى ما نعهده في همة حصرتكم وحصرات الاعضاء وما يؤمل حصوله من زيادة الاجتهاد من باقي مستخدمي المجلس نرحو اجراء كل الطرق

## المحاماة في البلاد المصرية (٢١٩)

المستحسنة لسرعة الحكم في القضايا الموجودة حتى لا يتأخر منها شيء ويكون سير جميع الاشغال مطابقاً للقانون والترتيبات الجديدة عند وضعها وغاية ماؤولنا ان نرى نتائج هذا المحرر قد تمت بالاحابة )

وقد انجزت الحكومة لائحة ترتيب المجالس ونشرتها في الوقائع المصرية بتاريخ ٢٥ الحجة سنة ١٢٩٨ ( ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨١ ) وكان لافرق بينها وبين لائحة ترتيب المحاكم الحالية في شيء من قواعدهما الكلية واحكامهما العامة وكيفية تنظيم المجالس وبيان اختصاصاتها

لكن ما كادت الحكومة تفرغ من وضع بقية القوانين حتى قامت الثورة وذهبت بكل ما كان وكل ما قرب ان يكون من الاصلاح والنظام الى ان فتحت المحاكم الاهلية الحاضرة

وتتمياً لفائدة نذكر بالاختصار كيفية العمل امام المجالس الملغاة ليعرف القارئ طرق الخصامات في ذلك الزمن

### القضايا الجنائية

متى قدمت الشكوى ممن وقعت عليه الجريمة الى الجهة المختصة وهي المديرية او المحافظة او احد فروع الادارة يحصل الشروع في التحقيق بمحضر يقال له ( مذكرة ) وليس للتحقيق قواعد مخصوصة من حيث المواعيد في استجواب المتهمين او حبسهم او الافراج عنهم او التضمنين عليهم فاذا انتهى هذا الدور وكان في الغالب يأخذ زمناً طويلاً لا بحسب مقتضيات الاحوال ولا مستلزمات الدعوى ترسل الاوراق الى المجلس الابتدائي بعد ان يحرر قلم التحقيق ( قلم الدعاوي ) ماخصاً بما اشتمل عليه التحقيق ويبيدي رأيه في

ثبوت التهمة وعدمها ويسمى ذلك الملخص ( نتيجة ) وهذه صورة منها  
تقلناها من احدى القضايا بغير اختيار مع المحافظة على الرسم في الكتابة ايضا

### نتيجة

قلم ضبط الوقائع حول على قلم الدعاوى اوراق بتأشير في ١٨ محرم سنة ٣٠١ من  
تلاوتها تيين ورود شرح من مديرية القليوبية للصبطية في ١٧ الماء المرقوم نمرة ٣٤٦  
بنا على ما ورد له من ماور ضبطية نها في ١٥ منه نمرة ٥٦٧ ومعه شخص اسمه  
حسن فرح ورشمه فسه وورقين بمضمون ان شخص يدعى قوسه شنوده قدم شقه  
لحضرة مامور ضبطية نها يوري بها انه حالما كان موجود بدكانه حضر له حسن فرح  
المبدي ذكره ومعه رشمه فسه لاجل بيعها اليه ولكون الرشمه المذكورة لم تكن من مقامه  
وربما ان يكون سارقها فقد اخرى ضبطه واحصره للصبطية اي لضبطية نها ولدى سؤاله  
ليفيد عن اسمه ولقبه وبلده وصناعته وكيفية حصوله على الرشمه المحكى عنها واسباب  
حضوره لنها ويعرف من فيها فاجاب بان اسمه كما ذكر وبلده سكندريه وصناعته  
عربى ولم يكن له اهليه خلاف والده المدعو حسن فرح العراش بمحطة سكندريه  
وانه بالنسبة لاصابته بداء التشويش قد تراء منه والده وطرده من سكندريه فخرج منها  
وتوجه الى مصر في يوم الجمعة الماضي من تاريخ احابته الواقعة في ١٥ محرم سنة ٣٠١  
بقصد السعي على معاشه فبحال مروره في الطريق جهة الحوار ببولاق تقابل معه  
ولد سوداني صغير وبصحبه حمار وعليه رشمه فسه فقد عمل كل الطرق التي بها سرق  
تلك الرشمه من الحمار بدون استئجار العبد بذلك وبعدها خرج من مصر بقصد التوجه  
على سكندريه وبوصوله الى نها قد مكث بها يومين بطرف الشيخ ابو نوار مع الشحاتين  
وفي يوم تاريخ احابته كان قاصد بيعها فاحرى صطه بها قوسه الصائع واحصره لضبطية  
نها ومع تورية الرشمه الى قوسه المذكور وطلب منه الايضاح عما تساويه من الثمن  
بالمعملة الصاع وعن اوصافها فوضح انها رشمه فسه اتسلك عيار ثمانين وقدر وزنها ١٣٠  
درهم مايه وثلاثين وتساي من الثمن ٢٠ ٢٧٧ — سعر الدرهم الواحد سبعين فصة  
صاع ويرام اخرى اللازم عن كل ما ذكر بمعرفة الصبطية وفي ١٨ م سنة ٣٠١ تأشير  
من حصره ناظر قلم الدعاوى بسحب حسن فراح المذكور واخيرا استقر ان يصير اعائه

(٢٢١)

## الحمامة في البلاد المصرية

لضبطية قسم بولاق للإرشاد عن الموقع الذي سرق فيه الرشمه وبعدها يعاد للسجن كما توضح ولما كتب من الضبطية لقسم بولاق وارسل له بمن يدعى حسن فرج لارشاده عن الموقع الذي سرق فيه الرشمه والوقوف على السوداني المذكور وتابع من وعن الرشمه المذكوره هي تعاق من فقد ورد شرحه في ١٩ محرم سنة ٣٠١ نمرة ٢٩٥٨ ومعه المذكور على انه لم حصل الاستدلال على ما ذكر وعلى ذلك جرى سجنه في التاريخ المذكور وبعمل العيادة على مسحونين الضبطية بمعرفة حكيم باشيها فقد وجد مع حسن فرج لطنخ مخاطبة في الصفن والشرح وتورى من حصرة الحكيم عن ارساله الاستباليه وقد كان وارسل لها نافاده في ٢١ محرم سنة ٣٠١ نمرة ٢٥ منه تأشر من سعادة اليك وكيل الضبطية بان من حيث الرشمه الفصه المحكي عنها لم يطهر لها مدعي ومع ابعاث السارق لها من هنا لقسم بولاق للبحث عن صاحبها فما وجد فيجري اصاقها بالامانات عهدة صراف الضبطية تحت صدور حكم المجلس والنهوي يجري تقديم القضية اليه وقد جرى اضافتها عهدة صراف الضبطية باذن وارد اليومية في ٢٦ نوفمبر سنة ٨٣ ثم لما كتب لضبطية سكندريه من هنا في ١٨ م سنة ٣٠١ نمرة ٣٦٧ بالتحري عن سوابقه والكشف عنه من سجلاتها واقادة الضبطيه في ٢١ ميه ورد شرحها نمرة ٣٤٣ بسا علي ما طهر الى المذكور من انه كان تجارى على سرقة ساعه ذهب وكسكك ذهب وكسكك ذهب وساعه فضه الجميع تعاق الحواجه ولهم هوتسون الانكليزي المهندس بالسكه الحديد قيمتهم مبلغ ١١٩٥ تعريفه واشترك معه شخص آخر يسمى عبد الرزاق محمد في السرقة المذكوره وحكم عليهما بالالبان مدة اربعة شهور بمقتضى مضبطه من محاس استئناف بمصر في ٢٨ ر سنة ٩٥ نمرة ٣٣١ لشرح الداخليه لضبطية سكندريه في ١١ م سنة ٩٦ نمرة ٤ وبالتحري عن سوابق المذكور لضبطية هنا فلم يطهر له سوابق والحكيم افصح اوصافه وان عمره ٢٤ سنه تقريباً وبعد ذلك تأشر بانه من حيث ان هذه المادة استوفت وحسن فرج المدعى عليه بالاستباليه الآل لعياه وان لهذا وكون المذكور فقير يعاف من ثمن المضطه ويجري تقديم القصية الى المجلس هذا نتيجة ما

امصا  
احد الكتاب

امصا  
ريس القلم

في الاوراق

## المحكمة

(٢٢٢)

وقد عرضت هذه النتيجة على مأمور الضبطية فوقع عليها الإشارة الآتية

ان من التحقيقات الواردة بهذه النتيجة تين حصول ضبط المدعو حسن فرج بواسطة قومه شنوده الصانع ببندر بنها رشمه فسه حالما كان قاصد مبيعها اليه حسن فرج المذكور اورى بانه كان مارا من جهة الجوارب ببولاق وتصادف بغلام سوداني قايد حمار وبه الرشمة المحكي عنها وقد عمل كل الطرق وتحصل على سرقتها واخذها وتوجه بها الى بنها ولما شرع في مبيعها الى قومه شنوده قد ضبطه بها واوصله لصبطينة تلك الجهة وبوزن وتبين الرشمة المذكورة قد وجدت ١٣٠ درهم بسعر الدرهم الواحد قرش واحد وثلاثون فضه صاع ٢٠ ٢٢٧ ولما تحرر لصبطينة قسم بولاق وبعث لها بحسن فرج المذكور لارشاده عن الموقع الذي تجارى على سرقة الرشمة فيه فوردت افادتها بعدم الاستدلال على صاحبها ولذا قد حرى اصاقها بالامانات ولاقدام حسن فرج المحكي عنه على السرقة كاعترافه بكيفية ما توصح صار مدان بتشديد جزاء لظهور سابقة سرقة له بصبطينة سكندرية الموصح عنها بالنتيجة وبمعرفة المجلس يجري ما يراه

مأمور صبطينة

٨ صفر سنة ١٣٠١

مصر

( ختم )

ويرى المطلع على هذه النتيجة انها اخنوت على شرح وقائع الدعوى من يوم حصول السرقة الى يوم تحرير تلك النتيجة مع التفصيل السكلى والبيان الواضح واشتملت ايضا على رأي مأمور الضبطية في ادانة المتهم ووجوب التشديد في عقابه وهي تمثل قضية سارت على حسب ما يجب ولكن ما كانت كل قضية تجري هذا المجرى ولا يعمل في انجازها هذا التعجيل فقد تلقينا ايام افتتاح المحاكم الاهلية الجديدة في الوجه القبلي ما كان موجوداً من القضايا بالمجالس الملقاة واقلام الدعاوى في المديرية رأينا ان كثيراً منها مكث حوالى الثلاثين سنة في ايدي المحققين او بين المحققين والمجلس الابتدائي واليك بعض تلك القضايا القديمة التي ذكرناها





المحاماة في البلاد المصرية (٢٢٣)

في تقريرنا سنة ١٨٨٩ للنائب العمومي عن اعمال نيابة محكمة اسيوط وهي من القضايا التي كنا ورثناها عن اقسام الدعاوى والمجالس الملفة وحفظنا اوراقها لتتقدم العهد عليها

المدة التي مكثها الدعوى في التحقيق	موضوع التهمة	تاريخ حصول الواقعة
سنة		سنة
٢٩	فزع على مشايخ البلاد	١٢٧٨ عربية
٢٨	قطع جسر الدوير	« ١٢٧٩
٢٨	سرق اشيا من منزل ابراهيم افندي بسيوني	« ١٢٧٩
٢٩	التشكي في حق طنطاوي علي	« ١٢٧٨
٢٧	تداعي في حق كاتب زراعة بني حسين	« ١٢٨٠
٢٦	قتل يوسف دردير	« ١٢٨١
٢٢	اصابة ابراهيم خليفه بعمار ناري	« ١٢٨٥
٢٢	فقد اسماعيل بن موسى اسماعيل	« ١٢٨٥
١٨	تأخير عن التوجه مع الانفار بالعملية	« ١٢٨٩
٢٢	تردد الاشقياء في منزله	« ١٢٨٥

وهذا قليل من كثير

ولما تم تحرير النتيجة على ما تقدم بيانه ارفقت بمذاكرة التحقيق وبقية اوراق الدعوى وارسلت الى المجلس بالافادة الآتية صورتها

## المحاضرة

( ٢٢٤ )

مجلس ابتدائي مصري رئيسي عزتوا مقدم

الاوراق مرفوقة يشتملوا ما جرت به التحقيقات فيادة ضبط حسن فرج من اهالي سكندريه بندر بنها حالما كان قاصد مبيع رشمه فسه لآخر يسمي قوسه شنوده الصايغ بذاك البندر واعترافه بسرقتها بالكيفيه الواضحهم وقد عملت عن ذلك التنيحه اللازمه وعطى عليها آحر الاقوال منا ولم تحصل ثمن المصبطه لعدم ظهور مدعي بالرشمه وقرر المدعي عايه ولهاذا لرم تحريره لحضرتكم والاوراق عدد ٧ بحافطه مبعوثين طيه للنظر فيهم بالمجلس واجرى المستلزم مع المعلوميه بان حس فرج المذكور سجن من اجل ذلك بالصبطيه في ١٨ محرم سنة ١٣٠١ ولكونه وجد به لطخ في الصفن والشرح وتورى من حصرة حكيمباشي الضبطيه عن لزوم ارساله الاسبتاليه قد بعث لها بافاده في ٢١ منه وللآن لم يحصر منها وعودته يحري اعادته لالسجن كما كان ويصير اخطار المجلس عن ذلك ١٣ ص سنة ١٣٠١ مامور صبطيه

دعاوى ( حتم ) مصر

ويوجد على هذه الافادة تأشير بنير امضاء في الجهة اليسرى صورته (ورد في ١٥ صفر سنة ٣٠١) وعلى يمين هذا التأشير اسم هو (حسن احمد افندي)

ويظهر انه كان لكل قضية قاض يقرأها ولذلك رأينا افادة يقال لها في عرفهم (بوصله) موقعا عليها بختم منقوش فيه اسم (يوسف صدقي) بامضاء اعضا (مجلس ابتدائي مصر) مرسله الى (الاسبتاليه) وهذه صورتها بوصله

من المجلس الى الاسبتاليه

تؤمل احد آحر اقوال حسن فرج فيادة صبطه بندر بنها حالما كان قاصد مبيع رشمه فسه لآخر يسما قوسه شنوده الصايغ بذاك البندر المرسل من الصبطيه للاسبتاليه في ٢١ محرم سنة ١٣٠١ لما حلت ادا كان يستطيع ذلك وبعد التصديق على احابته ممن يلزم ترسل لنا عيد رافعه في يوم الاحد ١٦ ص سنة ١٣٠١ حسن احمد

( ٢٢٥ ) المحاماة في البلاد المصرية

فجاء الرد شرحاً على تلك البوصلة في اليوم الثاني يفيد ان حسن احمد  
ارسل الى الضبطية في اليوم المذكور  
وفي يوم ١٩ صفر سنة ١٣٠١ استحضر ووجه اليه في ورقة على حديثها  
سؤال هذه صورته

مذاكرة آخر اقوال

سؤال الى حسن فرح  
فيد عن آخر اقوالك فيمادة صبطك بنذر بها حال ما كنت قاصد ميع رشمة وصه  
الى قوسه شنوده الصايغ في ١٩ ص سنة ١٣٠١  
جوابه

اني ما سرت الرشمة ولكن وجدتها ملقيه بحجة الجوابر ببولاق واحديثها ولما  
توجهت بها الى بنها وارتد مبيعها الى قوسه شنوده صار صبطى بها وهذا آخر اقوالي  
١٩ صفر سنة ١٣٠١  
حسن فرح

وباسفل هذا الجواب سطر مكتوب فيه

تجواب من حسن فرح عندي بانه وجد الرشمة ملقيه بالارض ولما اراد مبيعها الى  
قوسه شنوده صار صبطه بها في تاريخه يوسف صديقي

بعد ذلك انقطعت الوصلة بين المتهم وقضائه وتقدمت القضية الى المجلس  
فحكم فيها في ٢٢ صفر سنة ١٣٠١ ويسمى الحكم مضبطة وهذه صورتها

ورقة مصطه حاله عن وضع ماع ثمنها  
عشرين قرش

٢٠

ضبطية مصر ارسلت للمجلس اوراق نافاده رقم ١٣ ص سنة ٣٠١ نمرة ١٨٥٥  
مين منهم انه بتاريخ ١٥ م سنة تاريخه توجه الى قوسه شنوده الصايغ بنذر بها شخص

## المحاضرة

( ٢٢٦ )

ومعه رسمه فسه ( وبعد ذلك صاغ الكاتب جميع ما كتب في النتيجة التي ارسلت من الضبطية ) ولما وصل الى رأي الضبطية استأنف الكلام من اول السطر فقال وسعادة مامور الضبطية قال ملخصا انه لاقدام حسن فرج على السرقة كاعترافه صار مدان بتشديد جزاء لظهور سابقة سرقة له بصطية سكندريه وانه بمعرفة المجلس يجري ما يراه ثم اتبع ذلك بقوله وعليها وردت الاوراق للمجلس بافادة الضبطية الادي ذكرها واوصحت بها عدم تحصيل ثمن التمه لعدم مدعى برشمه وفقر المدعا عليه وانه سجن في ١٨ م سنة ٣٠١ ولكونه عيان قد ارسل للاستتاليه في ٢١ منه وانه بعد عودته منها يعاد للسجن ولا تصاح اعاث المذكور الاستتاليه للضبطين في ١٧ ص سنة ٣٠١ قد طلب منها بالمجلس واحد آخر اقواله به اجاب بانه ما سرق الرسمه ولكن وجدها ملقيه بالارض بجهة الحوار ببولاق واخذها ولما توجه الى بنها واراد بيعها الى قوسه شنوده صار ضبطه بها وبعد ذلك اعيد المذكور للضبطين ثانيا وبلى ذلك امضات الكتبة حسن احمد علي ابو النصر سليمان حموده

## القرار عن ذلك

تليت هذه القصيه بجلسته يوم الاحد ٢٣ ص سنة ٣٠١ الموافق ٢٣ ديسمبر سنة ٨٣ وروى انه من حيث ثبت على حسن فرج باعترافه تجاريه على سرقة رسمه فسه من حمار كان قائدا له علام سوداني صغير بجهة الحوار ببولاق وقد صار ضبطها معه حينما كان قاصد بيعها بندر بنها لشخص صايع ولعدم ظهور صاحب لها قد صار اصاقها بامانات الضبطية في ٢٦ نوفمبر سنة ٨٣ بعد ان حرى وزنها وتمينها بمبلغ ٢٠ ٢٢٧ مائتين سبعة وعشرون عرش وعشرين فسه صاع فاهدا وما طهر لحسن فرج المذكور من سابقة تجاريه على السرقة قد حكم بارساله الى ليمان سكندريه مدة اربعة شهور تطبيقا للمادة الحادية عشر من فصل ثالث يخصم له مدة سجنه ومن جهة الرسمه فالضبطين تجري الاعلان عنها وعند ظهور صاحبها تسلم اليه وفي حالة عدم ظهور صاحب لها يجري اللازم عنها بمعرفة الضبطية ايضا حسب الحارى في امثالها

( حتم المجلس )

وبعد صدور هذه المضبطة تحررت افادة من رئيس المجلس الابتدائي

( ٢٢٧ )

الحاماة في البلاد المصرية

الى محافظة مصر هذه صورتها بعد الديباجة

قد نظر المجلس مادة تجاري حسن فرج على سرقة رشمة فضه وضبطه بها حينما كان قاصد ميعها بسندر بنها الواردة لنا بافاده الضبطيه الرقيمه ١٣ ص سنة ٣٠١ نمرة ١٨٥٥ وحكم فيها بتاريخ ٢٣ ديسمبر سنة ٨٣ بارسال حسن فرج المذكور الى ليان سكندريه مدة اربعة شهور تحصى له مدة سجنه ومن جهة الرشمة فالضبطيه تجري الاعلان عنها وعند ظهور صاحبها تسلم اليه وفي حالة عدم ظهور صاحب لها يجري اللازم عنها بمعرفة الضبطيه ايضا حسب الحارى في امثالها وحيث ان حسن فرج مسحون بالضبطيه من تاريخ ١٨ محرم سنة ٣٠١ من اجلهذه المادة فلم تحريره لسعادتكم نعمل التنبيه باعلانه بهذا الحكم واحد اجابته واعاها من ذلك الطرف للمجلس الاستئناف مع اعتبار سجنه على دمة المجلس المثني عه بما ان اوراق ومصطلة القصية ارسلوا اليه في تاريخه افدم تحريرا في عرة را سنة ١٣٠١

فلما وصلت الاوراق الى مجلس الاستئناف بافاده المجلس الابتدائي المذكورة كتب رئيس ذلك المجلس الى محافظة مصر شرحاً عليها صورته

علم من افاده مجلس مصر هذه الرقيمه ٢ راسه ٣٠١ نمرة ٥٤٩ الواردة معها اوراق قضية تجارى حسن فرج على سرقة رشمة فضه وضبطه بها حينما كان قاصد بيعها بسندر بنها انه كتب منه للمحافظة باعلانه حكمه الى حسن فرج المذكور واخذ قوله عنه وتقديمه لهذا الطرف وحيث مقتضى الاحرا كذلك واحد اخر قوله واعطا قول المحافظة في القصية بما تراه وورود الافاده فاقتضى شرحه لسعادتكم واوراقها من طبعه عدد ١٢٠ بحافطه نامل الاحرا كذلك واعتار سجنه على دمة المحافظة ما دامت القصية موجودة فيها افدم

بحث المحافظة عن حسن فرج في السجن فعلمت انه في المستشفى .  
فارسلت الى ناظره المحرر الآتية صورته

استبالية مصر ماطري عرتلو افدم  
قد نظر بمجلس مصر قضية تجارى حسن فرج على سرقة رشمة فضه وضبط بها

## المحاضرة

( ٢٢٨ )

حالما كان قاصد ميعها ببندر بنها وحكم فيها بمجازاته نارساله الى ليان سكندريه مدة اربعة شهور تخصم له مدة سجنه ومن حجة الرشمه فيصير الاعلان عنها وعند ظهور صاحبها تسلم اليه وفي حالة عدم ظهور صاحب لها يجري اللازم عنها حسب الجارى في امثالها وحيث يطلب حسن فرج من السجن لاجل اعلانه بالحكم واخذ اخر اقواله فنورى عن سبق اعائه للاسبتالية في ١٤ را سنة ١٣٠١ فلهذا اقتضى تحريره لغزتمك عنيد رافعه محمد افندى توفيق المعاون تؤمل التذيه باعلان المحكوم عليه بالحكم واخذ حوايه بالقبول وعدمه مع اخذ اخر قوله حسب طلب الاستئناف مما ورد منه بمرة ٣١ ويباد لاجرا اللازم

توجه المعاون بهذا المحرر الى ( الاسبتالية ) فقدم اليه حسن فرج فسأله شفاهاً عن المطلوب واجاب كتابة في ورقة قائمة بذاتها هذه صورتها

الاحابه المعطيه من حسن فرج

قد فهمت ما توصح بافاده مصر الواردة للاستتالية رقم ٢١ را سنة ١٣٠١ المرعوب بها تفريسي بحكم مجلس الاستئناف ( في الحقيقة مجلس ابتدائي ) القاضي نارسالي الى ليان سكندريه مدة اربعة شهور يخصم لي منها مدة سجنه وهذا الارتكاب لسرقه الرشمه الفصه ومقتضى اعلاني بهذا الحكم واحد اخر اقوالي وقبولي بالحكم من عدمه فاني قد قبلت هذا الحكم ولا يكن لي معارصه فيه ولا عندي اقوال خلاف ما ابديته وهذا جوابي في ٢٤ را سنة ١٣٠١

احابه حسن فرج المسطره تعالىه هي عنيدي في ٢٤ را سنة ٣٠١ حتم  
معاون محافظة

مصر

ثم اعادت ( الاسبتالية ) الى المحافظة محررها مع الاجابة بشرح هذه صورته

مقتضى ما توصح بافاده المحافظة هذه مرة ٧٩ قد اخذت الاحابه من حسن فرج بحسور محمد توفيق من معاوين المحافظة ولم نرحه لسعادتكم بالافادة وطيه المداكره اقدم

واما المحافظة فانها ابدت رأيها بالكتابة على نفس المضبطه هكذا

## (٢٢٩) المحاماة في البلاد المصرية

تليت هذه المصبطة ولسبق اعطا القول عن هذه المادة من الضبطية فلا يكون لنا اقوال نبديها الآن خلاف ما سبق ابداء اولاً وبمعرفة مجلس الاستئناف يجري ما يراه محافظ مصر

واما مجلس الاستئناف فانه لم يحكم في القضية لالغائه يوم تشكات المحاكم الاهلية الحالية فانتقلت القضية منه الى محكمة الاستئناف وهي حكمت بتأييد ما حكم به مجلس ابتدائي مصر

ويرى القارئ من عرض سير هذه الدعوى كيف كانت تجري التحقيقات اولاً بمعرفة الادارة ثم تقدم النتيجة وهي عبارة عن ورقة الاتهام المعروفة الآن في القضايا الجنائية والفرق بينهما العموم والخصوص وحبذا لو ان النيابة تبدي طلباتها بورقة الاتهام في الجرح كما تفعل في الجنائيات على ان ورقة الاتهام صارت اليوم معطلة النفع في الغالب لعدم الاعتناء بتجريها والاقتصار فيها على يسير من كثير كان يجب شرحه فيها كذلك يتبين ان الضبطية كانت قائمة مقام النيابة العمومية امام المجلس الابتدائي والمحافضة امام مجلس الاستئناف ويتبين كيف كانت تسير المخاطبات بين جهات الادارة والقضاء مع التكرار الممل والتطويل المخل

### المسائل المدنية

تفتتح الدعوى بورقة تسمى تقريراً اولياً بعنوان رئيس المجلس المختص يبين فيها المدعي دعواه ويطلب الحكم بالحق الذي يدعيه ويجب ان يكون التقرير المذكور محرراً على ورق من ورق التمنة المخصوص لذلك ويقدم على نسخ بقدر عدد المدعى عليهم ويزيد واحدة تحفظ بالمجلس وهذه صورة تقرير منها

المحامة

( ٢٣٠ )

تقرير للمحاكم والمجالس والدواوين  
ثمنه ثلاثة غروش

٣

تقرير اول مقدم لمجلس طنطا من محمد نصير عسر من ناحية ابو العز بمركر تلا  
منوفيه ضد عمي ابراهيم محمد عسر من الناحيه المذكوره

نبدي لعدالة المجلس ان والدي بصير عسر كان مع عمي ابراهيم محمد عسر المذكور  
بمعاش واحد ويمتلكوا ٩ فدان اطيان خراجية بالناحيه بلدنا ومحققين باسمهم هم  
الاثنين كل منهما بحق النصف وكانا بمعاش واحد ولا رشدية عمي فالاطيان مكلفه باسمه  
ثم توفي والدي المذكور عني وفصلت مع عمي المذكور بمعاش واحد لحد الآن والآ  
رغبت انفصالي منه واستولاي على ما تركه والدي لي من اطيان وعيره من طمع نفسه  
يرغب ان يعطيني ٣ فدان ويحجر من استحقاقي فدان ونصف وحيث العدالة تقضي  
باعطى كل ذي حق حقه قد التزمت بإبصاح مختصر تظامي بنقريري هذا مسترحما من  
عدل المجلس الزام عمي ابراهيم محمد عسر المذكور بتسليمي ٤ فدان ونصف ومحاسبته  
على ريعها من تاريخ وفات والدي لحد يوم التسليم لي وقد حررت هذا التقرير على لسختين  
ظوره واحده لاعلان عمي المذكور باحداها ومربوط الفدان الواحد مدة عشر سنوات

محمد نصير

١٦ محرم سنة ٩٩

١٦٢

( ختم ) عصر

فلما وصل هذا التقرير الى المجلس عرض على الرئيس فامر باعلانه هكذا

نظر هذا ونعلن هذه الدسحة الى ابراهيم محمد عصر للمحاوone عنها بميعاد ثمانية  
ايام من تاريخ الاعلان ١٨ محرم سنة ٩٩ ريس مجلس

( ختم ) طنطا

طبق الاصل الموحد بالمحاس محمد بدوي ( عبد الرحيم ) محل حتم المحاس

ثم ترفق النسخة المذكورة بافادة من رئيس المجلس الى المديرية  
لاعلانها ومن المديرية الى المركز الى شيخ البلد فاذا اعطى الجواب أرسل



( ٢٣١ )

المحاضرة في البلاد المصرية

الى المجلس بالطريقة عينها ويعلن الرد الى المدعي فيجيب عليه بتقرير ثانٍ  
يعلن الى المدعي عليه ليعلن رده الى المدعي ثم يحرر هذا تقريراً ثالثاً وبعد  
ان يجيب المدعي عليه عنه يحدد المجلس يوماً انظر الدعوى ثم ينظرها سواء  
حضر الخصمان او لا ويحكم فيها حكماً بما يراه ويسمى الحكم ( مضبطه )  
كما تقدم بيانه في المسائل الجنائية

وكان لا بد من استوفاء التقارير الثلاثة والرد عليها ولو لم يكن لاحد  
الخصمين كلام جديد بيديه كما تراه من التقرير الآتي

تقرير للمحاكم والمحاسن والدواوين  
ثمة ثلاثة قروش

٣

مجلس استئناف بحري رئيسي عرتلوا فدم

ما قاله حاب الحواجه الياس عيسى وكيل اسماعيل ابو سنه من شرت بتقريره  
علم وحيث انه لم يرى بتقريره ما يلزمه الرد عنه فلم يجد انا الآخر بتقريره ما احاول  
عه وحيث صار اللازم منه ومنا اتمام التحريات وتحديد الحلسه فلدا قد حررته في  
سحتين صوره واحده للاعلان والحفظ حسب الاصول افدم ٣ ر ١ سنة ١٣٠٠

عن محمد ابو سن  
كاتبه الفقير السيد  
مصطفى الحدي

نظر هذا بالمجلس ويعلن الى الحواجه الياس عيسى بططا وكيل اسماعيل ابو سن  
ليحاول عه بميعاد ثمانية ايام من تاريخ الاعلان ٦ ر ١ سنة ١٣٠٠ حتم المحاسن  
وقد يتفق ان الخصم الواجب عليه الرد لا يجيب في الميعاد القانوني  
ففي هذه الحالة يجوز لخصمه ان يطلب الحكم في الدعوى بدون انتظار

الحاماة

( ٢٣٢ )

جواب خصمه ويقدم بذلك تقريراً ويسمى طلبه هذا ( قفل باب المرافعة )  
واليك صورته

تقرير للمحاكم والمجالس والدواوين  
تمنه ثلاثة قروش

٣

مرفوع مني دعوى بالمجلس عن موكليني محمد ابراهيم رمضان وسعد زيدان المهزاي  
من طنطا صد عامر محمد شريدم ومحمد اخيه من نقبا تبع مركز الجمعية عربيه  
بخصوص اطيان وتقدم . في التقرير الثاني منمده ثلاثة شهور وكسور وابعانهم لوكل  
الحكم من تلك المده لا كان يجاوب عنهم وقيل انه توجه بلاد الشام وحيث يجوز لي  
قانونا قفل باب المرافعة التحريرية على نفس الاخصام اقتضى عرصه ثلاثة نسح صورته  
واحد لاعلان عامر محمد شريدم ومحمد اخيه باتنيهم وحفظ الثالث بالمجلس مع تحديد  
اقرب جلسته لسماع الحكم عليهم بنفاد طلبات موكليني اقدم ٧ ر سنة ٣٠٠

( ختم ) محمد سليم

طر هذا وتعل منه نسحه الى عامر محمد شريدم من نقبا للعالم بما فيها وحصوره  
بجلسة يوم السبت ٤ الحجه سنة ٣٠٠ القعدة سنة ١٣٠٠ رئيس دائره ثانيه

( ختم ) بمجلس طنطا

هذا طق الاصل سيد حمدي محل ختم المحاس

وبعد المرافعة يصدر الحكم اى الخلاصة او المضبطة ولم نأت  
بصورة من ذلك اكتفاء بما بيناه في المسائل الجنائية لانه لا فرق بين  
المضبطتين الا في الموضوع اما الشكل والترتيب والاوزاع فكلها واحدة

(٢٣٣)

المحامة في البلاد المصرية

## ملاحظات عمومية على ما تقدم

يعلم مما تقدم ان القضاء في مصر ايام المرحوم محمد علي باشا ومن خلفه من الولاة كان في مهد طفوليته وان الحقوق كانت لا تتبين للناس الا مخوفة بظلمات كثيفة تحجب بينها وبين المدركات وأن الواجبات كانت كثيرة متنوعة بنير حد تقف عنده ولا بيان تستشير به النفوس التي فرضت هي عليها

لذلك كانت حياة المجالس موقوفة على مجرد الوشاية وكان يكفي لالغائها برمتها كلمة سيئة من عظيم

وهنا نذكر السبب في غضب سعيد باشا على المجالس سنة ١٢٧١ بعد ان علمناه بطريق الصدفة من احد عظمائنا وسعاداته لا يزال شاغلاً لمركز خطير قال (كنت معاوناً بمديرية الروضة اي الزرية والمنوفية معاً وكان صاحب الدولة رياض باشا وكيلها وكان بها مجلس رئيسه المرحوم جعفر باشا في صبيحة يوم من الايام جاء المرحوم سعيد باشا من مصر مبكراً على قطاره الخاص ولم يكن احد يعلم مجيئه لانه كان يعتمد مباغتة المصالح كثيراً وذهب من فوره الى المجالس فلم يجد احداً من عماله حاضراً فامر صاحب الدولة رياض باشا باقفال ابوابه وتسميرها ونفذ الامر لساعته وجاء عمال المجالس واحداً بعد الآخر حتى اجتمعوا جميعاً وعلدوا من البواب حقيقة الخبر فاسترحموا من ولي النعم العفوف فكان جوابه الغاء المجالس كلها وتشكيل مجلس في كل مديرية من المدير والوكيل والباشمعاون واثنين من العمدة

## للحكم في جميع الدعاوي<sup>(١)</sup>

وكان اختصاصها غير معروف بالضبط لان جهة الادارة كانت ترى لنفسها وحدها حق السيطرة العامة والنظر في مصالح الناس صغيرها وكبيرها سواء تعلقت بالمعاملات الخصوصية او ارتبطت بالمنفعة العمومية

فن الادلة على اضطراب اختصاص المجالس في ذلك الزمان ما يأتي  
مات رئيس صندل في السويس وتراحم الملاحون على وظيفته فرأت الحكومة ان الامر جلل وان الموضوع جسيم لا يسبر غوره الا كبار رجال القضاء وأحالت المراحين على مجلس الاحكام فصدر قراره كما يأتي

من حيث الصندل المذكور كان مرتب فيه رئيس براني بمهية شهري ١٥٠ قرش والآل المطلوب قيده تمنع ماهيته شهري تسعين غرش كما المرتب الى صندل نمرة ١ وفي هذا وفر عن المرتب اولا وقد شهد في حق محمد صيف المذكور انه اهلا لادارة هذا الصندل وانه مستحق ترتيب التسعين عرش اليه فيصير ترتيبه بالمهية المذكورة وللأجري على هذا الوحه يتجرر لحاب مدير الامرايه والسكة الحديد كما استقر عليه رأى المجلس حضرة الاندي اعصا اعصا اعصا اعصا اعصا اعصا اعصا اعصا  
رئيس مجلس<sup>(٢)</sup>

ومنها انه انعم على احدثهم باطيان فرأى بعضها فاسداً وطلب استبداله بصالح ورأت الحكومة ان الامر خطير وان في الموضوع اشكالا لا يحل عقده الا مجلس الاحكام فعرضت الامر عليه واليك ما استقر الرأي لديه

قرار صورته حصرة مدير الحيزه واطمئح ارسل الى المجلس افاده رقيه ٥ ر  
سنة ٢٧١ مرة ٨١ ومعهما شقه ومداكرة ومن تلاوتهم تبين انه أعم على حضرة قوله الى

(١) راجع صحيفة ١٩٥

(٢) راجع دفتر احكام مصرية صحيفة ٢٣ نمرة ٥٢ دفتر حانة



(٢٣٥)

## الحماية في البلاد المصرية

صالح بك بنخمسمية فدان اعباده وتحدوا لحضرته طبق الامر الرقيم ٢٧ ب سنة ١٢٦٥  
نمرة ١٧٢ قد تعرض المومى اليه كتحدائي في ماه جا سنة ٢٦٨ على انه من صم  
الثمانية فدان المحدده اليه بناحية ابوصير نحو مايه وخسين فدان رمال وفساد غير  
قابلين للرعايه ولما ان تحرر لمديرية الحيزه بما اقتضى ورده افادتها المقدم ذكرها تفيد  
بان الناحيه المذكوره بها سعه وعشرين فدان وثلاثاي وربع ونصف قيراط اعباده  
صالحه وكان مرع اشهارها بالازاد كطاعنه محفوظ شعبان من الناحيه فالداوله عن ذلك  
رؤي باه من كون المحدد الى اليك المومى اليه من هذه الناحيه ثمانية فدان اعباده  
ومتشكى عن انه من صمهم مايه وخسين فدان فساد ويرغب اعطاء البدل من الابعاده  
الصالحه اليه ولا وحد بالناحية خلاف السبعه وعشرين فدان المذكوره ومتى كان الامر  
كما توضح وانه لا مانع بالمديرية من اعطى الافدنه المذكوره بدل الفساد السالف تحديده  
لحضرته فيتححر لحصرة مدير الحيزه ناعطي حصرة اليك السبعه وعشرين فدان وكسور  
المذكوره من اصل الفساد المتشكى باستبداله ويصرف النظر عن زولهم بالارايده ما دام  
مقتضى استبدال الفساد من الابعاده الصالحه وهذا ما وافق واستقر عليه رأى المجلس  
قبلي اعضا اعضا اعضا اعضا اعضا اعضا اعضا اعضا اعضا اعضا اعضا

رئيس المجلس

ومنها ان نظام البريد كان اعتل فرأت الحكومة انه لا يصلحه الا  
مجلس الاحكام ورأى هذا المجلس انه يجب لانفاذ الامر اشتراك المديرين  
معه فدعاهم اليه وانعقدت جمعية حافلة منهم ومن جمع اعضائه وتداول  
الكل في هذا الامر العام وكانت نتيجة مداولاتهم ان الذي تجب اناطته  
بتحضير نظام عام لمصلحة البريد في جمع انحاء القطر انما هو ( ساعي باشي  
المعية السية ) فخرروا قراراً بذلك وانفضوا حتى اذا قدم ذاك الرجل مشروده  
عادوا كلهم الى الاجتماع بسراري مجلس الاحكام وصدقوا على ما راه من خير

## الحمامة

(٢٣٦)

تبدیل ولا تعدیل. ولولا ان النظام طویل والقرار اطول لا درجناهما برمتها<sup>(١)</sup>  
ومنها ان رجلاً حکم علیه بالیمان لجریمه استوجبتہ ورفت من وظیفته  
وبعد ان وفی عقوبته واقام زمناً مرفوتاً عاد یطلب خدمة فی الحكومة  
فاحالت طلبه هذا الی المجلس وهذا قراره

ولدی المذاکره فی ذلك المجلس نظرناه من حیث المذكور ولو انه کان ارسل الی  
الیمان فی سنة ٢٥٨ بموجب خلاصه من الحقایق لکن تبین ان من بعدها اعرض الی  
الشوری یتلمس خدامه ناحدی الجهات وعلى الاعراض صار الاستعلام من الحقایق  
وعطیة منها الافاده ان الحكم الصادر لم یحکم به عدم استخدامہ ومن بعد ذلك استخدم  
بديوان داوری اسکندریه وبعده جهات أخر وأخر خدمته ناشکات دیوان الاوقاف  
وفی کل تلك المده التي تقارب العشرة سنوات لم یحصل الرکن علی سبق توجها الیمان  
کما وان الافاده التي وردت رأساً من المالیه من سنة ٢٦٩ مع ان استخدامہ بالاوقاف  
بمدة واستخدامه فی تلك الحما معلوم بالماليه ولا صارت المحاطبه الا فی تلك التاريخ  
ماسبة ما نظر من سوق الاعراض فیہ عنه کان مستخدماً بالمیری ولا صار معاملاته کما  
الاشخاص المذكور عنهم بالقرار وعلى ای حال صار حرمانه من الخدامه مدة تقارب  
السنتين وقد سبق حصول العقو العمومی رؤی انه لا ناس من التصريح له بالاستخدام  
وبعد من صمم الدين دخلوا فی العقو العمومی والاحرى علی هذا الوجه تجرر للماليه  
لیکون معلوماً بها وینسرى الی الجهات منها بصراحه استخدامہ هذا ما استقر علیه رأى  
المحاس حصره الافدی اعصا اعصا اعصا اعصا اعصا اعصا اعصا اعصا اعصا اعصا  
رئیس المحاس<sup>(٢)</sup>

وكانت المجالس تحکم بما تراه وتوقع من العقوبات ما تختاره من غیر  
ان یکون لها فی احکامها مرشد غیر ارادتها  
من ذلك ان رجلاً اتهم بانه توسط بین ذی شأن وموظف فی رشوة

(١) راجع دفتر قید محاس الاحکام المصریة صحیفه ٧٧ مرة ٢٢ دفتر حانة

(٢) راجع دفتر قید قرارات مجلس احکام مصریة مرة ١٤٠ دفتر حانة

الحاماة في البلاد المصرية (٢٣٧)

ولما بلغ عنهم لم تثبت التهمة عليهم ثبوتاً صحيحاً ومع ذلك رأى مجلس الاحكام ان يعاقبهم كما يأتي

وبالمداولة في ذلك رأى انه ادبا لهم وعبرة لحلافهم ومنع التجارى على ما يماثل ذلك فيصير طرد وتبعد الشيخ عد الباقي المذكور من الخدامه الميريه والدهشوري يرفع من مختارية الطائفة والشيخ حساين مصطفى من كونه ليس مستخدم بالميري فلا يصير ادخاله في الخدامه بالمصالح الميريه في القابل والاثنين جنيه يجرى نحصايهم منه ومن الدهشوري ويردوا خزينة بيت المال تطبيقاً للمادة الثامنة والتاسعة من فصل ثلث وان يتحرر للصبطيه باحرى ما ذكر والنسر والاعلانات عن المذكورين هذا ما استقر عليه رأى المجلس<sup>(١)</sup> مير محمد توفيق مير احمد مناع مير احمد مير حسن شعير مير حس كامل شيخ علي محمد سيد محمد سيد احمد وكيل المجلس رئيس مجلس رافعي سادة سادة سيد علي بكري مصر

وكان الرجل تهم بالجريمة فيحبس الايام الطويلة ثم بعد ذلك يحكم عليه بالضرب بالكرباج عدداً يقرره المجلس كما يشاء ويهوى

من ذلك ما كتبه الاحكام الى محافظة رشيد في ٢٣ ب سنة ٦٥ لقد تلية بالمجلس محاطبة حضرتم هذه المأرحة ١٥ الحاصر نمرة ٧ بخصوص مادة ما سرته محمد ابو ابراهيم وهو ممولد الاستاد الدسوقي وبالمداولة عنه رؤي من كون المبلغ المسروق حزوي عاره عن اثنين واربعون عرش وردة الاشيا اصحابها والنفر المذكور مسحون من وقفها للآن فيصرب عن كل قرش كرامح ويفرح عنه<sup>(٢)</sup> وكان اكبر المجالس يرتبك في اصنر المسائل فيطاب معونة الخديوي بذاته فيها مع صراحة القانون ووضوح النص بدليل ما يأتي

قرار صورته حضرة ريس مجلس ثاني قبلي ارسل افاده الى المجلس رقم ١٨ ص

(١) راجع دفتر مجلس احكام مصرية نمرة ١٥ دفترحانة

(٢) راجع دفتر مجلس احكام مصرية صحيفة ٤٢ نمرة ٥٢ دفترحانة

## المحاضرة

(٢٣٨)

سنة ٢٧١ نمرة ٤١ على اعراض مقدم له من باشكاتب المجلس طرفه ينهي فيه ان ماهيات باشكاتب المجالس المقررة بمقتضى الترتيب فهي الف غرش شهري وان المقيد له فقط سبعمائة وخمسين عرش وتشكى من عدم مساواته باقرانه مع ان الاشغال كثيرة وغلو اثمان اللال والمأكولات ويريد ترتيب ماهيه حسب المرتب لامثاله حيث لم يكن في ذلك زيادة ماهية وحضرة ريس المجلس صدق على ان باشكاتب المذكور من وقت حضوره وهو حاصل منه مزيد الاجتهاد في براح ونجهاز الاشغال وقام بوفاء اشغال وظيفته بحالة الاستقامة ولم يحصل منه ادنى قصور والماهية المرتبة لباشكاتب المجالس بموجب اللامحة فهي شهري ١٠٠٠ حتى وكانت مقيدة الى الباشكاتب الذي معين حال فتوح المجلس وكتاب المجالس مقيدة ماهياتهم بهذه القية وان الباشكاتب المذكور مستحق قيده بهذه الماهية حكم الترتيب حسب المقيد لامثاله وبالاقتضى لرم الحال للوقوف على كيفية قيد الباشكاتب المذكور بهذه الماهية مع ان الباشكاتب الذي كان مرتب حال فتوح المجلس كانت ماهيته الف غرش وصار الكشف من قيودات مجالس الاحكام وتبين ان المجالس المشار عنه كان به باشكاتب بمماهية الف غرش حسب المرتب لباشكاتب المجالس ولما اقتضى الحال لرفته تعين واحد باشكاتب بدله يدعى الشيخ محمد صالح ولداعى ان ماهيته كانت خمسمائة عرش فاستصوب ان يترتب له سبعمائة وخمسين غرش وصار الاجرى على هذا الوجه ولما ان الشيخ محمد المذكور تعين بعد ذلك باشكاتب مديرية عموم سيوط وجرجا وتعين بدله الى المجلس الشيخ حسن موسى المقيد به الآن صار قيده بسبعمائة وخمسين غرش ولدى المداكره عن ذلك بالمجالس ترى بانه من حيث ان بحسب لائحة ترتيب المجالس مرتب الى باشكاتب كل مجلس ماهية شهري الف غرش وصار الاجرى على وجه ما ذكر وانما مجالس القس لما تعين له الشيخ محمد صالح تقيد بسبعمائة وخمسين عرش والموجود الآن مقيد بهذه الماهية لكون شؤون المداله تقضي بالمساواة خصوصاً وان حضرة ريس المجلس شهد في حقه بانه مستقيم في اشغاله وقام بوفاء الاشغال وانه مستحق قيده بمماهية شهري ١٠٠٠ كما امثاله باشكاتب المجالس الاخرين فبهذا يرى موافقة قيد الشيخ حسن المذكور بتلك الماهية كاقترانه لاجل زيادة الاتحاد انما من كون مبلغ المائتين وخمسين غرش وان كان بحسب المرتب لامثاله لم يكن فيها زيادة لكن بمناسبة سوق القيد بسبعمائة وخمسين غرش يكون ردها الآن زياده والحالة هذه بالنسبة لهذا المجلس فيتححرر لحضرة كاتب سعادة الحدوي



(٢٣٩)

### المحكمة في البلاد المصرية

الأكرم للعرض عن ذلك للاعتاب وما تتعلق الارادة عليه باجراء يتبع الاجرى بموجبه  
 هذا ما استقر عليه رأى المجلس<sup>(١)</sup> اعضا اعضا اعضا اعضا  
 اعضا اعضا اعضا ريس مجلس لم حصر لم حضر  
 سعاده غير حاصر

وكانت عناية الحكومة تكاد ان توجه كلها الى جباية الاموال واحتكار  
 موارد الكسب وجمع الثروة بين يديها<sup>(٢)</sup>

لذلك كانت العقوبة الرشوة مسببة عن الضرر الذي يلحق بمصلحة  
 الحكومة منها لا لانها تضرب بحقوق الناس<sup>(٣)</sup>

وكانت الحكومة تتاجر بالمحصولات ونظم الناس بشراء حاجاتهم من  
 عندها فان خالفوا عاقبتهم عقاباً اليماً<sup>(٤)</sup>

وكان الكثير من مصالح الحكومة ذات اليراد حتى المحاكم الشرعية  
 يباع بالانزاع فيتصرف المتزعمون فيها وفي الرعية على حسب ما يشاؤون<sup>(٥)</sup>  
 واذا نظرت الى عقوبات الموظفين وجدتها مسببة عن المسائل المالية  
 فكانت العقوبة تشدد او تخفف على حسب المال المختلس وكلها كانت بالليمان<sup>(٦)</sup>  
 وكان للمحسوبة والالتواء الى الكبراء تأثير قوي على القضاة في احكامهم  
 من ذلك ان بعضهم اتهم بالقتل فثبت عليه غير ان وراءه عظيماً كان

(١) راجع دفتر محاسن احكام مصرية حزو اول صحيفة ٢ نمرة ٩٦ دفتر حابة

(٢) راجع مد ٩ ملحق نمرة ٢ صحيفة ٧ ملحقات

(٣) راجع الباب الثالث فصل ٣ صحيفة ٢١ ملحقات

(٤) راجع الباب السادس فصل ٣ صحيفة ٢١ ملحقات

(٥) راجع مد سادس فصل ٢ صحيفة ٩ ملحقات

(٦) راجع الباب الاول فصل ٣ صحيفة ٢١ ملحقات

يحميه فاكثني المجلس بالاشارة الى رفته كما ترى في هذا القرار

بانه وان كان من شهادة الشهود يستدل على ان الناظر ضرب المتوفي فالضرب لا يوجب لوفاته لكن ثبت من اقوالهم ايضا بان صباح الصرب كان غاية الصحة ولم يطرء عليه المرض الا بعد ذلك والحكم لم وجد به اثر صرب ووضح ان موته هو بالاسهال وولى الدم غير جازم في دعواه ان موت احيه بالمرض او الضرب والشريعة لم اوجبت فيذلك شيء فاذا لا يقال عن وفات هذا النمر بسبب الصرب انما حيث تبين ان هذا الناظر عديم الاداره اذ انه كان يمكنه ادارة المعصرة من غير الصرب الذي اوجب لحصول القاتل والقتل واستصوب رفعه من الاماديه وان يتحرر لصاحبها بترتيب خلافه من دوى الاخلاق المهدية لاجل حسن الادارة فبالمداوله عن ذلك رؤي بانه حيث الامر كما ذكر فلا وجه لانتساب وفات المتوفي الى الناظر ويصرف النظر عن ذلك ويتحرر لحصرة مدير اسبوط وجرحا الافاده اللازمه بذلك انما من حيث ان الناظر كان في امكان ادارة المعصرة على احسن طريقه اما برجر الحدمه او يتوعد لهم بالضرب من غير اجري حتى لا يحصل اشكال الامر كما حصل وربما ان غيره يتحاروا على مثل هذه العمال فقد استصوب ان يتحرر لحصرة صاحب الاماديه تعيين الناظر اللازم خلافه ويكتفى رفت المذكور ادنا له في هذه التصيه وهذا كما وافق واستقر عليه رأى المجلس قبلي

وكانت الدوائر الخصوصية ومصالح الرراعات ملاجيء يحتمي بها اولو البني واهل الفجور وقطاع الطرق وسلاب الارواح وكانت المجالس تتعب في احضارهم لتحقيق قضاياهم وتتوسل بكل الوسائل الى نفاذ الزراعات ومفتشها ووكلاء الدوائر ولا نلقى منهم الا الاجابة في الاوراق وعدم التنفيذ على كل حال

من ذلك قضية قتل اتهم فيها اثنان احتدما بحمى تفتيش الزنكاون وتبادلت المجالس وذلك التفتيش بشأن تسليهما عشرة محررات كانت

(١) راجع دفتر مجلس احكام مصرية صحيفة ٦٧ نمرة ٢٦١ دفترخانة

نتيجتها استعلاء كلمته على المجالس واهدار دم القليل<sup>(١)</sup>

وكانت القضايا ثلاثة أنواع . نوع يرجع الفصل فيه الى لجان يعينها الوالي بحسب ارادته وذلك النوع هو الذي يشمل قضايا كبار الموظفين وعظماء الرجال . ونوع تفصل فيه دواوين الحكومة وهو المشتمل على قضايا صغار الموظفين . والثالث هو الذي يرجع النظر فيه الى المحكمة الشرعية<sup>(٢)</sup>

ومع ذلك فان تعدي كل سلطة على الاخرى من الامور التي جرت بها العادة حتى ضاع التميز وتاه الناس الى اي حكم يتخاصمون . ومع ان العقوبات كانت في الغالب على وقائع غير محدودة فانهم زادوا الطين بلة وفرقوا بين صغار المجرمين وكبارهم ونوعوا العقوبات على حسب الدرجات ثم الغوا ما وضعوه من النصوص واجازوا للمأموري الحكومة استبدالها بالضرب بالكرباج من خمس وعشرين الى خمسمائة<sup>(٣)</sup>

وكان الوالي يباشر جميع اعمال الامة ومصالح الافراد بذاته ويقضي في الجزئيات التافهة حتى كثرت اشغاله وضاق بها وقته واحتاج للمعين معه فيها<sup>(٤)</sup>

وكان عمال الحكومة يسوسون الامة بمحض ارادتهم وعلى مقتضى اهوائهم اذ لا قانون يهديهم ولا حد ينتهون اليه في قضائهم اللهم الا<sup>(٥)</sup> ض

(١) قضية قتل سالم الحور حى شيخ البلاشون مديرية الشرقية سنة ١٢٦٥ عرية

(٢) راجع مد خمس ملحق نمرة ٣ صحيفة ٢٨ ملحقات

(٣) راجع الباب الثامن عشر فصل ٣ صحيفة ٢٥ ملحقات

(٤) راجع بد ٩ ملحق نمرة ٢ صحيفة ٧ ملحقات



الوصايا العامة او النواهي المطلقة<sup>(١)</sup>

وكانت وظائف الحكومة منجاً ينعم بها على من استحق المكافأة والاحسان لا لانه جدير بالعمل وذو دراية في تولي مصالح الناس ولكن لانه محسوب على زيد من الناس او لانه من الطغمة الاولى التي التفت حول لواء الحكومة الاولى او من اتباعهم او اتباع اتباعهم لذلك كان يعين غير الجدير مع معرفته كذلك وينقل من مصلحة الى اخرى على حسب رغبته او يعطى جانباً من الرزق ان كان لا فائدة فيه بالمرّة ووجب ان يكون من المتقاعدين<sup>(٢)</sup>

وكان باب الشكوى من عمال الحكومة مقفلاً في وجه المظلومين على التقريب اذ كان يجب على من تقدم اليه الشكوى ان يتحقق اولاً من حالة الشاكي لمعرفة ان كان من ( المزورين ) او من ( ارباب الغايات ) قبل ان يسأل المشكوف فيه وليس بخافٍ ما في هذه القيود الاولى من الاخذ على يد الفقير المظلوم ومساعدة الغني الظلوم ومن الغريب انه اذا تبين ان الشاكي من الصادقين وكان يشكو من مظالم متعددة او بوجوه كثيرة كانوا يختارون منها واحداً يحققونه على انفراده فاذا صح حققوا غيره والا فويل لذلك المسكين<sup>(٣)</sup>

وكان استئثار كل رئيس في مصلحته بالغاً متهماً حتى انهم ضربوا على

(١) راجع البد الاول وبند ٣ فصل ٢ صحيفة ٩ ملحقات

(٢) راجع الباب العشرين فصل ٣ صحيفة ٢٥ ملحقات

(٣) راجع بد ٢٨ فصل ٢ صحيفة ٢٠ ملحقات



( ٣٤٣ )

المحامة في البلاد المصرية

يد وكلاء المديريات ان يتصرفوا في امر مهم الا بتصريح رسمي بالكتابة  
تحفظ ورقته في سجلات المديرية يعطى من المدير<sup>(١)</sup>  
وكان المديرون هم اصحاب اليد العليا وذوي الكلمة النافذة في جميع  
الشؤون واني يأمر<sup>(٢)</sup>

هذه كانت الحال في الزمن الاول وهي لم تتغير كثيراً في عهد المرحوم  
اسماعيل باشا فان سلطة الادارة على القضاء كانت تامة والتنفيذ موكول الى  
الداخلية وهي كانت تفعل ما تشاء

كلنا يعلم ان المديرين كانوا يستخدمون رؤساء المجالس واعضاءها في  
العمليات ومباشرة جسور النيل ايام فيضانه وتحصيل الضرائب وذير ذلك  
ومما عرفته بنفسى ان مدير الغربية سنة ١٢٩٢ غضب على مأمور مركز  
دسوق فأمر رئيس مجلس الدعاوى المركزية وهو المرحوم اخى شناوى افندي  
زغلول بالهجوم على بيته واخراج جميع امتعته والقبض على المأمور وما كان  
في طاقة احد اذ ذاك مخالفة امر المدير فصدع رئيس المجالس بالامر وانفذه  
على الوجه الذي امكنه به حفظ كرامة الرجل والهرب من سخط ذلك الجبار  
ومن آثار سيطرة المديرين على المجالس ما شاهدته بنحى يوم توجزنا  
الى اسبوط لافتتاح المحاكم الاهلية سنة ١٨٨٩ مما لو سمعته تاديد مدرسة  
الحقوق في هذه الايام لاضطربت حواسه وذن ان فى الكون انقلاباً. ذلك  
انه بعد اعلان الافتتاح رسمياً بقمنا ننتظر مدة الملاتين يوماً حتى نبداً في

(١) راجع بد ٢٩ فصل ٢ صحيفة ٢٠ ملحقات

(٢) راجع سداول فصل ثانى صحيفة ٨ ملحقات

العمل وكان كل منا يشتغل بما يلزم من بحث عن المنزل الخصوصي واعداد المحل الرسمي واستلام ميراث المجالس الملقاة وهو زكائب بالية مثلت ندفاً من الورق المتفتت وصناديق مهشمة شحنت بقضايا معتقة وملفات تقادم عهدا فانطوت طياً جعلها تذوب اذا حاولت نشرها وكنا كل يوم نجتمع تارة هنا وتارة هناك حتى ذات صباح كنت في دار المديرية جالساً بحضرة المدير مع بعض الرصفاء واذا به امر القواص فاحضر له احد قضاة مجلس الاستئناف الملغى وهو ممن نقلوا الى محكمة اسبوط الجديدة وكنا جالسين على مصطبة فسيحة يحول بينها وبين الطريق سور من خشب على ارتفاع مترين تقريباً فلما مر ذلك القاضي في الطريق امام السور استوقفه المدير وقال له يا فلان ( اذهب الى اخوانك وقل لهم المدير يأمر باجتماعنا لنحكم فيما لدينا من القضايا وعليكم بالهمة والاجتهاد قبل ان يتبدى (الجماعه الجداد دول في شغلهم) فقبل الامر ممثلاً وراح بعد ان ادى السلام بيد كادت تحف الثرى والتفت الينا المدير معجباً خوراً ونظرت الى جبينه فاذا هو يزداد انفراجاً ولسان حاله يقول لنا انظروا كيف اعامل القضاة وهم اخوانكم ولاحظوا كيف يطاع امري وتتلقى اشارتي وخذوا ما رأيتم مثلاً تستعدون به لتنفيذ رغائي وتسارعون لاجابة مطالبي ثم انطلق لسانه بعبارات التأفف من القوم الذين لا يفهمون واجباتهم يشير الى ذلك المسكين ويدخل في الاشارة من تسمى باسمه واتصف بصفاته . فنظر كل منا الى رفيقه استخفافاً وفلت له ان المدير معذور في تأفقه ممن لا يفهم ولعل الله قد شرح صدره وافر ناظره فساق اليه من لا يدعون لعدم الفهم مجالاً . فلم يفتن ما اقول

( ٢٤٥ )

## الحمامة في البلاد المصرية

لانه فرح وظن ان رئيس النيابة قد التى اليه مقاليدها وعاد اليه ناظر قلم القضايا وشكر على الادب شكراً هو بعينه تكرار الاعجاب وسوء التفاهم حيث قال (بارك الله فيكم فاتم اولادنا وعهدنا بكم حسن) اي بارك الله في امثالكم وانتم اولادنا فلا تخانون امرنا وعهدنا بكم حسن اي تنسون واجباتكم وتلتفتون الى رغائبنا اما انا فحمدت الله على ما اولى من مناضل ليس في اسكاته تعب او عناء وكذلك كان حتى اتقضى وتولى الى حيث اراح واستراح

الى هنا امسك القلم عن الاستنباط وسرد الوقائع التي تشخص في النفس حالة القضاء في مصر من سنة ١٢٣٥ الى سنة ١٣٠٠ هجرية وتدل القارىء على حالة البلاد ودرجة التعليم والاخلاق في ذلك الحين وكيفية معيشتهم وطريقة حكمهم وما هو المؤثر الاكبر والرادع القوي لاولي البني والفساد . ويعلم منها ايضاً نظام الحكومة ومعاملة الموظفين وكيف انهم كانوا يفضلون كل شيء من انواع العقوبات على الانفصال من الوظائف وهو دليل يرشدنا الى السبب في اننا لا نزال الى الآن نشاهد قوماً ادركهم الهرم وتولاهم ذهول الكبر وبلغوا المعاش الكامل من سنين طوال وهم لا يرضون ترك وظائفهم اعتقاداً بأنه لا شيء في الوجود احسن من رجل الحكومة

ومع كون تلك القوانين تدلنا على درجة غير رفيعة للامة تدلنا ايضاً على عناية الوالي ( وكل شيء بحسب زمانه ) بالامة وتحريره وضع النصوص لما يوافق المصلحة ويحفظ اكبر المنافع . من ذلك ما يتعلق بالزروعات



## المحامة

( ٢٤٦ )

والمحارث وغيرها من آلات الزراعة وما يتعلق بالماشية ومنها روابط الحكومة والمحكومين ومنها سير الادارة الداخلي والحث على انجاز الاعمال وغير ذلك مما يظهر فيه حسن المقصد ونبالة القصد

كانت ايام المغفور له محمد علي باشا كلها نظمات وتأسيسات نافعة للبلاد حتى انه لم يترك شيئاً الا وجعل له قاعدة يجري عليها حتى لائحة للحجارة وبيان مواقعهم والمخالفات التي تقع منهم وكيفية معاملتهم

ولو ان تلك القوانين اصاب منفعين بلغوا من حسن النية وكمال الاخلاص قليلاً مما كان عليه سيدهم لاصبحت مصر في زمن يسير تضارع الممالك الكبرى بأسواقها العامرة وصناعتها الرائجة ومعاملها الكثيرة الفاصلة بالعمال وزراعتها الخصيبة وعلومها الليانة وفنونها النافعة مما بذره ذلك الروح الزكي وبدده قوم الفوا الكسل وانفوا العمل ومالوا الى الجور والتعدي وهكذا اخذ الزرع ينبت لغير الزارعين والعلم ينتشر لكن في غير عقول المصريين والمزايا تقسم لكن على عدد معلوم حتى تقوضت الاركان وهدمت المصانع ودكت المعامل وانحط القطر نحت اقدام افراد كانوا يقولون عنه ( مصر جفلاك لنا ولا بائنا من قبلنا فلننزود منه ما اشتبهنا لان الله خلق المصريين خداماً لنا وليس لهم حق قبلنا )

كذلك لو ان حكام البلاد ومواطني الحكومة على اختلاف طبقاتهم قدروا البند الاخير من قانون الانتخابات حق قدره لانبعثت فيهم رغبة اميرهم فانكبوا على درس احوال الامة وتبعوا سير حياتها المدنية والتفتوا الى ما احتاجت اليه في ترقية زراعتها وصناعتها وتجارتها وانماء ثروتها وتربية





( ٢٤٧ )

## المحامة في البلاد المصرية

افرادها وحافظوا على هذا الامر الكريم مصدره البعيد مرماء لما طوحت بها الطوائف واحنفت بها المحن حتى تأخرت من حيث كان يجب التقدم واصبحت مضنة لبطون ملئت شرهاً. بل انهم ساموها الخسف ازماناً طوالاً ووالوها بالحيف والاستبداد حتى قضى الامر وفات الوقت ولم يبق في البلد من العناصر الحية ما يكفي لحفظ قوامه الذاتي فزالت عن أولئك الحكام حكومتهم وصارت البلد لغيرهم واصبحوا فيها غير متمعين الا بما جمعوه من المال حلاً كان او حراماً

هذا ما وصلت اليه يدي من تاريخ القضاء اثناء بحثي عن المحامة ولو كان لي من الوقت ما وسع الزيادة لانتيت بأكثر مما نقلت ولجاء هذا الباب تاريخاً كاملاً للقضاء في مصر غير ان الوقت اعوزني من جهة وموضوع الكتاب اثنائي من جهة أخرى عن الاسهاب في هذا المطلب الجليل زبادة عما قدمت. وعسى ان اكون قد فتحت الباب وارشدت القراء الى ما أخذ هذا التاريخ وان يكون عملي هذا فاتحة حسنة للمجتهدين الذين يميلون الى ابراز الحقائق التاريخية من مكنوناتها فلا يمضي زمن طويل حتى تكون المؤلفات في هذا الموضوع قد جمعت شوارده وبيئت للناس كيف كانوا يساسون وباي حقوق كانوا يتمتعون وما هي الواجبات التي كانت تفرض عليهم في كل حين وعلى اي سنن كانت تقام بينهم الحدود

## ﴿ حال المحاماة في تلك الاوقات ﴾

تين مما قدمناه ان المحاماة كما هي معروفة عندنا في هذه الايام لم تكن معروفة في تلك الازمان لان وجودها متوقف على وجود المحاكم المنظمة الثابتة. الا ان اصلها لم يكن معدوماً بالمرّة فان حق الدفاع عن النفس والمال طبيعي يوجد مع الانسان ومتى وجدت الحكومة في بلد على اي نحو كان احتاج المحكومون الى معاملتها والرجوع اليها في قضاء مصالحهم واول ما بدأت المحاماة في مصر ظهرت بمظفر تحرير عرائض الشكوى فكان الاهالي يطلبون من الذين يعرفون القراءة والكتابة ان يكتبوا لهم شكاوهم وتولد من ذلك وجود طائفة ترتزق من هذا الباب وهي طائفة (العرضالجية) وهم قوم اتخذوا لهم صناديق صغيرة يجلسون بها في فناء المصالح والدواوين ويسمعون من قصاصها شؤونهم فيكتبونها في اوراق تسمى (عرضحالات) مقابل اجرة معلومة ثم يدفعونها الى اصحابها فيقدمونها الى الحاكم المختص بالنظر فيها

ولما كانت المحاكم الشرعية هي وحدها الجهة القضائية المنظمة التي يرجع اليها كثيراً في فض الخصومات وكانت معرفة الشريعة الفراء غير ميسورة لافراد الامة عمد قوم الى الاحتراف امامها بحرفة التوكيل ووجدت طائفة مخصوصة استأثرت باقامة الخصومات لدى القضاة وكانوا يسمونهم (وكلاء دعاوى) لكنهم لم يكونوا لقيفاً ذا صفات ممتازة ولم تشترط فيهم اهلية مخصوصة ولم يكن لهم قانون يعاملون بموجبه لذلك دخل بينهم العارف

(٢٤٩) الحاماة في البلاد المصرية

بواجبات الصناعة وغير العارف وانخرط في سلكهم كثير من لا يعرفون  
الشريعة بل يعلمون طرق الرجا والمحاباة ففسدت اخلاق الطائفة وساعد  
على ذلك تسامح المحاكم وميلها الى التفريط فيما انزل الله وشرودها عن جادة  
العدالة الالهية التي جاء بها الكتاب واستحق ( وكلاء الدعاوى ) بذلك لقب  
( المزورين )

اولئك المزورون هم الذين عمت بلواهم وضاق المتخاصمون من سوء  
فعالهم زمناً طويلاً حتى قيص الله للناس من يريحهم من شرهم  
وبيان ذلك ان احد العظماء ذهب الى المحكمة الشرعية الكبرى ذات  
يوم فهاجه ما شاهد من المعاملات التي لم ينزل بها شرع الله وخرج من فوره  
فشكى ( المزورين ) الى المرحوم محمد علي باشا وكان لشكواه رنة في ديوانه العالي  
فامر بتحقيقها ومعاقبة من تثبت عليه جريمة ايداء عباد الله  
ولقد عثرنا على الشكوى وما تليها من التحقيقات والاوامر فأرناها خير  
ممثل لحالة تلك الطائفة واوفى بياناً من كل شرح في الدلالة على درجة العرفان  
في ذلك الزمان ومقدار احترام العدالة واعتبار الحقوق في الامة وما كان للجاء  
ومراعاة الخواطر والالتناء من التأثير في جلب الحسنات ودفع المضرات  
تلك هي الوريقات التي اشرنا اليها في مطلع هذا الكتاب وهذا مكان  
عرضها على القراء

صورة الشكوى

في صم دعوه "توحت الى المحكمة فشاكت ما لا يتوهم للعقل ان يقع في

(١) يلاحظ اني حافظت على اللفظ كما حافظت على رسم الكتابة ليقيب القاريء

على درجة اهل ذلك الزمان في الاملا والتحرير

بلاد الكفار من خصوص التزوير الحاصل وصرنا في غاية العجب من ان هذا الامور تصدر في مملكة ولى النعم الذي شهر عدله في كل القرا وصار اوضح من الشمس ولكن من حيث لاتتطرق مسامعه الكريمة هذه الاحوال تجاسروا النحاس على فعل ما لا يرضي الله ورسوله فوالله ان لم تسعفوا المحروسه نارالة التزوير منها والا يصبح العني فيها فقير لان الانسان اذا شاهد امور مثل ذلك فلا يأمن على نفسه ولا على ماله الله تعالى يجري ازالة هذا المنكر على يديكم ومن حيث ان هذا الامر فاحش وزاد وصاروا بعض الناس يتخذونه صنعه وابطلوا كارههم به لزمنا ان نعيد سعادتكم بما هو حاصل للمحروسه وانهم يبيصروا الحق باطل والباطل حق

فلما علم المرحوم محمد علي بهذه الشكوى اصدر امراً الى رئيس الديوان الحديوى تاريخه ١٨ جمادى الاخره سنة ١٢٤٧ هذا نصه

قد صار معلومنا مآل الجواب الواصل اليكم طيه فيحتاج عند ما يصير معلومكم ذلك حققوا ذلك وان كان تجدوه صحيح اهتموا في تأديب المزورين وفيما بعد ايضا كونوا متنبهين في قطع دابرهم وانظروا طريقة في قطعهم واقطعوهم اه

### قال رئيس الديوان

وقد نظر الى الجواب المذكور وبمقتضى الامر الكريم صار السؤال من عنده خبره ويهمهم ذلك فاحصروا قوايم ناساهم وكيفية عملهم كما هو مشروح اذناه السيد علي العليمي — اصله من اهالي الرريبه بولاية السريه والآن تاجر بالهوريه وبواسطة بيعه وشراء له تردد بالمحكمه واذا كان لاحد دعوى غير موافقه يتوجه الى منزله ويهمهم عن دعوته وهو يتوجه الى المحكمه يفهم عنها وحكم تعريه يتوجه صاحب الدعوى الى المحكمه يقرر عن دعوته ويتم مقصوده وان السيد علي المذكور في هذا الآن رئيس من كان سالك في هذه الطريقه ويهمهم عن الجميع عبد الله القباني — من اعوان السيد علي العليمي دكانه بين القصرين لم يتوجه الى المحكمه وانما يعطى صوره الى الدعاوى بمهرله وبواسطة كتاب المحكمه يقصا لهم دعاويهم



(٢٥١)

## المحامة في البلاد المصرية

احمد السكنتي — من اهالي بني عدي وانه ايضا من اعوان السيد علي صنعته بان  
الدعاوى التي تنفهم له يوضعها في صورته ويجريها بوجه الحق  
احمد ابو زيد — كذلك من اهالي بني عدي وكان عطار بالصادقيه فاستبدل  
العطارة بالشطارة صنعته يتوكل ويشهد في الدعاوى  
محمد عبد الغني القباني — والده كان كاتب بالمحكمة وله شهره بالتزوير ومن حيث  
قد نظر من والده ذلك فترك القبانه واستبدلها بالشطارة فيتوكل ويشهد  
في الدعاوى  
عبد الهادي العزبي — اصله حلبي رئيس اهل هذه الصنعة وانه من مده صار له  
التزييه بعدم دخوله بالمحكمة واقطع منها واما من حيث انه عالم وذو  
معرفة بالتزوير فارباب ذلك يراجعوه ويعملوا صورته لاجراء تزويرهم  
عازر القسيس — له مقارشة في دعاوى الاقباط مع بعضهم كذلك يقارش في الدعاوى  
الدي لهم مع ساير الممل ويتوكل ويشهد ويحضر بالمحكمة  
محمد اعا الزرار — يتوكل ويشهد في الدعاوى الرور وله علاقة في ورود الشهود  
وحاطره معدود  
علي مسعود النحاس — تاجر بالحاسين له علاقة بطريق التزوير ويحب التوكيل  
ووجود الشهود  
السيد علي البقلي — في السابق كان من طلبة العلم والآر بالقصر العبي وانه ايضا  
من اعوان السيد علي العلمي وفي كل ليله يتوجه الى منزله ويهيم  
طريقة الدعاوى لاجراء الزور  
الشيخ يوسف البريدي — من المعدودين حاطرهم في الدعاوى صنعته وعمله  
التوكيل ووجود الشهاد  
امين الدراوي — من اهل العلم لم يتوجه بالمحكمة بل انه يفهم طرائق الدعاوي  
ومقيم بمصر محمد العربي  
علي الراوي — من التجار وانه رفيق امين الدراوي يتوجه بالمحكمة ويقضي  
الاشغال المتعلقة بالمعارنه  
اس الحسين — تصب على رواق المعارنه وانه من المعدود حاطرهم في التوجه  
الى المحكمة

## المحاضرة

(٢٥٢)

الشيخ عبد العظيم — ايضاً كان تنصب امين فتوى الحنفية فالمسموع عنه بأنه لم له دقة في الفتاوى الذي يعطيها

هذه هي التحقيقات التي جرت في تلك الشكوى ويتبين منها انها امر احالة اصدره رئيس الديوان الحديوي وعرضه على ( جنته كان ) الحديوي حيث قال

بحسبما عرض هذه القايمه على خناب ولي النعم الاعظم صدر امره الكريم نان ابن الحسين وعبد العظيم يستبدلوا باخرين وامين الدرقاوي وعلي الزواري يرسلوا العرب والباقي يرسلوا الى بلاد السودان وبموجب الامر صار العمل هكذا كانت الشكوى وكذلك وجب العقاب

وقد زاع خبر هذه الحادثة في مصر حتى ملأ الاسماع واتصل بشيخ الجامع الازهر وكانت له عناية بابن الحسين فكتب الى المرحوم محمد علي باشا استرحاماً هذا نصه

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه اجمعين اسأل الله الكريم دوام دولة افنديا ولى العم وان يجعله حصناً منيعاً للإسلام ويصاح بهتمته شأن الخواص والعوام منه وكرمه آمين واهي الى حصرتة العليه اني كنت رحلاً ضعيفاً فقواي وحامل الذكر فرفع شأنى وانه لما السي خلعة الشرف في ديوانه العالي أكد علي في الاهتمام بحال الجامع الازهر فامتثلت امره الشريف وبدلت جهدي في ذلك وشرعت في جلب مصالحه ودفع مفاسده ومن حملة تلك المفاسد ان رجلاً مغربياً من تحار المعاربه اسمه سكون ( كدا في الاصل ) رقى مشيخة رواق المعاربه وهي رتبه جليله ولما كانت توليته لا تليق به ومحال له للشروط المسطره عندهم من قديم الزمان ومنها ان ليس لاحد حق في ان يبيع ويشترى حزبا من الرواق فقد رأياً عرله لكنه لما كان راملاً وفيه تعصب استغنت على ما فعلت بحصرة الافندي مامور الديوان الحديوي فلما بلعه الغزل حزب الاحرار وجمع الخموع فالتفت عليه كل مفسد ومنافق وتبين لى بعد عرله ان في طرفه من مال الجرايه سته وحمسين

(٢٥٣)

## الحمامة في البلاد المصرية

كيسا فطالبته بهم فاخذ يراوغني ويخادعني فما قدرت على الاستحلاص بحق عشرة اكياس منها الا بعد جهد جهيد ثم امتنع من الدفع ولما ورد امر افندينا المطاع بعزل الشيخ محمد ابن الحسين عرلته سريعا وشرعت بتولية شيحا آخر فعاد سكون حالته الاولى واقام على التكبر واصم عليه كل مفسد كعلي خليفه الاسكندري فانه رجل كلما سمع هيعه طار اليها سعلته حتى قام بنصري الافندي مامور الديوان الحديوي حين بلعه العزل جزاه الله عني وعن خدمة افنديا ولي النعم احسن الخير فاطفاً نار تلك الفتنة بهمة العلية وتولى المشيخة رجل آخر والمحسنت الفتنة بهمة مامور الديوان الحديوي وبحس تدبيره وان الشيخ السادات كان قد استولى بعض اتباعه على تركة المتوفى الى رحمة الله تعالى الشيخ عبد الرحمن الجبرتي وهو رجل عالم مشهور حين مرصه جعل الشيخ السادات وصيا على ولده فلما مات الشيخ تحلى عنها الشيخ السادات وقلدها بعض اتباعه ولما اقتضته المشيخة من استنقاذ مال اليتيم من الهلاك اقامت الشيخ محمد ابن الحسين وكيلاً عني في استحلاص مال اليتيم لامرين الاول ان هذه القصية محتاج الى كثرة التردد الى بيت القاضي ولا يليق لي ذلك الثاني اني اعرف من ابن الحسين الشهامه والعزمه والديانه دون غيره فاحد يتردد الى المحكمه اياما كثيرة حتى استخلص مال اليتيم وسلمه للقاضي حتى اشترى به لليتيم عقارا فعد هذا من ذنوب ابن الحسين وعد من المزورين ولما كان الطعن في المذكور طعناً في لكونه من خواصي ومن اتباعي حشيت على نفسي من مكاييد المفسدين وسعي المبطلين وارسلت ابن الحسين الى ديوان افندينا العالي ليقف بين يديه ويخادل عن نفسه لتراء ساحته وينصف عرصه في حصرة ولي العم ويظهر ان كان ابن الحسين مروراً او غيره ويظهر المفسد من الصالح والحق من المبطل وارحو من حس بطر افنديا ولي النعم ان يجمع بين ابن الحسين وبين احصائه بدبوانه العالي حتى يتبين لافنديا المزور من غيره ومن يسعى في الارض فسادا وان صدر ادن من حصرة افنديا ولي العم قدومي الى الاسكندريه اسرعت في الامتثال فكان ذلك غاية الآمال لاقصي حق النجاة واحطى بمشاهدة حضرته العلية واقوم بوطيفة الدعا لخصرته نالشر المرقوم كقيامي تلك الوطيفة بعد لقاء الدروس وانه تعالى يرزق افنديا النصر والفتح الميين ويحميه ملجأ للفقراء البعيدين منهم والقريب آمين فلما وصل هذا التقرير الى مسامع الحديوي اصدر امراً الى رئيس

## الديوان بتحقيق ما جاء فيه قال ذلك الرئيس

وفيما بعد حضرة شيخ الجامع قدم تقرير لاعتاب ولي النعم وورد امر كريم مصمونه المنيف بانه صار معلومنا مال هذا التقرير وقبل تاريخه السيد احمد العزبي كذلك تظلم بخصوص علي الزواري ومن حيث انهم بيدعوا بذاك فيلزم الى التحقيق والوقوف على الحقيقه يبنى مجمعو العلم والطرفين في الديوان لكي ينظر الى التزوير الذي أسند على ابن الحسين وحققوا دعونه وحرروا صورة الواقعة جرنال وارسلوه لطرفا اه  
وقد نظر الى التقرير المقدم من حصرة الشيخ وفي ٢٨ ش سنة ١٢٤٧ انعقد مجلس بديوان خديوي بمحضور حضرات العلماء وذوات كرام

سؤال من حصرة وكيل الحرمين — يقضي ان لا يكون مغالطه في الجوانات ولا يكون كركبه في الكلام حتى يفهم المعنى ويقضي ان كل احدا يقرر تقريره لاجل ايصاح الحق وصدق عليه ناظر المدرسحانه

جواب حصرة الشيخ حس القويسي — ان الذي شاع في البلد وانتشر بان ابن الحسين معدود من المزورين وانه يرتاب العلماء احياء وميتين ويلقبهم بالقات السحريه لاجل التصاحك عليهم في المجالس وهذا يشعر بعدم الديانه فقد جاء في الحديث ساء الموقى كعابد وثن وغية العلماء تقتضي التكفير في بعض المداهب ومثل هذا لا يصلح ان يتولى المناصب ومن كان هذا شأنه فما دام مقيا في هذه البلده يقيم الفتن خصوصا مع اتصاله شيخ الجامع وقد عادى الناس من اجله وما ذكر في الشيخ الذي عرل من قبله لا يعرف فيه الا انه رحل دين خير والدرهم الذي اكسرت عليه سببه امها عولة حواله على اهل دمنهور لياخذها قماشافافاس الرحل المحال عليه والرم الشيخ محمد كمون دفع الدرهم الذي اكسرت عايه نامر الديوان ودفع منها حتى لا بقي عنده الا تسعه وعشرون كيسا قسطنط عليه بان يدفع كل شهر كيسا واحد بتوافق محتم حصرة شيخ الجامع ولا نعرف له قادحا سوى ابن الحسين وشيخ الجامع وجميع الناس يشهدون بذلك وما قيل في حق الشيخ حليقه بانه مفسد فليس له اصل ولا يعرف له فساد



## (٢٥٥) المحاماة في البلاد المصرية

جواب حضرة الشيخ البكري — فاما قاله حضرة الشيخ القويضي فهو الواقع عينه ولا شك فيه

جواب حضرة الشيخ السادات — انما قاله حضرة الاستاد الشيخ القويضي فانه حق  
جواب الشيخ الملاوي — ما قاله حضرة الشيخ القويضي هو الصواب والعمل به  
يحصل الثواب لان امره واقعي لا شك فيه

جواب حضرة الشيخ الحوهرى — ما قاله حضرة الشيخ القويضي فهو صحيح وتنفيذه  
على حضرة ولى العم

جواب حضرة الشيخ محمد العاني الحريري — ما قاله حضرة الشيخ فهو المشاع المشهور  
بين الناس ويصـيـكـفي صاحب هذا الوصف اشاعته عليه

جواب حضرة الشيخ علي العلبان — ما قرره حضرة الشيخ القويضي فكاد ان ينقـد  
عليه الاحماع وتـمـلأ به البقاع وهو لا شك فيه ولا يوجد من يافيه واما  
ما قيل انه لم يتوجه بيت القاضي الا في قصة سيدنا الشيخ الجبرتي رحمه  
الله فقد تقدم له المـرارة توكل في القصايا بما فيه انه حضر بالديوان العالي  
الحدوي وكيلا وموكلته تشكت منه بمسمعي ومحصرة العلامة الشيخ  
الصاوي وغيره من الناس وانه اصـرـها واحـذ منها ملغا على رسم القاضي  
وغيره وانه يتوجه مع محمد ابن الحسين الى حضرة الشيخ السادات  
واخبره انه احد منها خمسة وسبعون حيريه ودفعها لادهم افندي  
كتجـدائ القاضي على سبيل الرشوة ليساعده المذكور في مرامه وهذا  
الامر واضح عام يعلمه كثير من الحاضرين منهم حضرة الاستاد  
الشيخ الحوهرى

سئل من حضرة الاستاد الشيخ الحوهرى فصدق على ذلك وانـشـيـح السادات  
فهو كذلك صدق على ذلك

جواب حضرة الشيخ الملاوي — ان المشاع كان ابن الحسين وكيلا عن الحرمه  
المذكوره والشيخ يوسف الصاوي صدق على ذلك

فاجاب ابن الحسين بمسمع جميع الحاضرين بان هذا رورا وار اخذ من جميع  
الحاضرين كل ما يعامونه فيـ يقولونه لجميع الحاضرين رؤا الشيخ على العلبان من ذلك  
جواب الشيخ عبد الله القاضي شيخ رواق الصعايده — ما قاله حضرة الشيخ القويضي

## المحاضرة

(٢٥٦)

صحيح ولولي الامر ان ينفذ احكامه على ما شاع واشتهر ولا يلزمه  
التشبث عن القضايا الجزئية بالبينه والاشهاد بل يعتمد على ما شاع  
واشتهر للمصلحة العامة

جواب الشيخ منصور مفتي السادة الحنفية — حيث ان حضرة الاستاذ الشيخ القويسني  
شهد بما علم يقينا فتشاهدته مقبولة وصدق على ذلك الشيخ مصطفى البناني  
جواب الشيخ احمد التيمي الحنفي — لا اقول الا الحق الذي ادين الله به واني ان  
كنت تكلمت بكلامي في ديوان الحديوي على مقتضى النص الذي  
ادين الله به يشاع عي في المجالس وفي بيت القاضي وعند الخاص والعالم  
ناتي مرور ومن علم في شيء من التزوير من هؤلاء الاعيان  
الحاضرين فالتجربة في ديوان افدياها قاله شيخنا الاستاد الشيخ  
القويسني صحيح لا كلام فيه

جواب الشيخ علي خليفه الاسكندراني — ما قرره حضرة الشيخ القويسني صحيح ولا  
شك فيه وليس هناك ما يناقسه وينافيه وكفى به حجة في دين الله  
واصدق على ذلك

جواب الشيخ يوسف الصاوي المالكي — اقول محملا تاركا للتفصيل ان ابن الحسين  
معروف بقبول الرشوة والراطيل وانه من اهل الاطيل ويمكن ان  
اثبت ذلك بالبينه ولكن احاف على بعض الناس من الاسآت والله  
ينقدنا من الصعوبات

جواب الشيخ ابراهيم الباحوري الشافعي — ما قاله شيخنا الشيخ القويسني فهو صحيح  
مقبول وعلى ولي الامر العمل به

جواب الشيخ محمد الحبشي المالكي — الذي قرره الشيخ القويسني في الشيخ ابن الحسين  
صحيح فما فعل به من الحراء فهو الصواب لان رد المماسد مقدم على  
طلب المصالح

جواب الشيخ احمد السباعي المالكي — ما قاله حضرة الشيخ القويسني فهو صحيح  
مجمع عليه

جواب الشيخ مصطفى الدهي النافعي — ما قاله استادا الشيخ القويسني فيجب على  
ولي الامر تنفيذه

(٢٥٧)

## المحاضرة في البلاد المصرية

جواب الشيخ قنوح البجري الشافعي — ما قاله شيخنا القويسني قد شاع واتشرب وان وطهر وسار به الخبر فيجب على ولي الامر تنفيذه سدا لباب الفساد وقطعا لباب العناد والله الموفق الى سبيل الرشاد

جواب الشيخ عمر الغرياني المالكي — ما قاله استاذنا الشيخ حسن القويسني فهو صحيح وعلى ولي الامر تنفيذه

جواب الشيخ عثمان الشناوي المالكي — ما قاله الاستاذ شيخنا القويسني فهو صحيح لا شك فيه وعلى ولي الامر تنفيذه

جواب حصرة حسا وكيل الحرمين — نا على موجب جواب حضرات العلما يظهر نا عزل ابن الحسين في محله وان حضرة الاستاذ شيخ الجامع قال قد عزلت نفسي من مشيخة الجامع الازهر وقام يريد الخروج من المجلس هل ترى يتناسب ذلك يقتضي السؤال من حضرته وان كان له جواب في ذلك يقرره لان هذا محل مجلس ولا يلزم فيه كتمان حق جواب حضرة شيخ الجامع — باني صرت عاجزا عن القيام بمصالح الجامع الازهر والعاجز لا يصلح ان يكون متأبطا لهذا المحل فلو بقيت على ما انا عليه تعبرت احواله وارجو من مراحم افنديا ولي العلم ان يجعلني من المتقربين الداعين له المتعشين في ظل احسانه وفي الجامع الازهر من هو امثل مي واحق بهذه المرتبة يصلح له القيام بها واني التزمت ان بعد نزولي اعلق باب داري علي فالمرحوم من حصرة الاقدي مامور الديوان الحديوي ان يسهي طريق الراحة في بيتي وأفرض بمنزلة الشيء المعدوم هذا ما ارجوا فيبقي المبادره بتصيب شيخ غيري لان شؤون رمضان كثيرة وانه ليس في طرفي من مال الوقف الا احدى وثلاثون بصفا فسه حكم دفتر المباشر والله اعلم

جواب وكيل الحرمين حسا انا — نا هذا المحاس لم هو معقد لاجل عزلكم بل انه معقود لاجل ايصال الحق وحتاح ان كان عندكم حواو في شأن المشروح اسماهم في الحرنال وتفهمو نا ما قيل في حقهم بخلاف قرروا ما تفهمو لاجل اطهار الحق من الباطل بموجب امر افنديا ولي التعم

## المحاضرة

(٢٥٨)

جواب حضرة شيخ الجامع — وانما انا رجل نشأت على انفرادي فاحب الرجوع على عاداتي الاصلية

جواب وكيل الحرمين — بان الامر الصادر من جناب حضرة افندينا ولي التعميم بانه ليس بخصوص عزلكم وتصيب بل انه بخصوص تحقيق دعوة ابن الحسين وعلي الرواري فبنا على ذلك لم لنا جواب بخصوص استدعا حضرة الشيخ وانما من حيث ان ابن الحسين متهم فيحتاج يسأل ايضا من حصرات الحاصرين من العلما والتجار على حقيقة علي الزواري

جواب الشريف محمد عمر رؤس التحار — الذي بلغنا من اهالي بولاق ومن التجار بان علي الزواري له تداخل في العقارات وصدر عليه جنحه فيحتاج ايضا السؤال من التحار الحاصرين بالمجلس ومن اهالي بولاق

جواب السيد يوسف شرف — بان ما قاله الشريف عمر اغا فانه صحيح وانه شهر في بولاق بانه يسعى في الدعاوى وترك المعاربة ووضع يده على بعض عقارات تعلق بعض الناس بغير طريقه ومن جملة ما صنعه بانه اخذ من تركه المرحوم محمد ابو سنه المغربي خمسة عشر مصبغة زيت مع عشرة فوارغ مع سندات العقارات وسندات المتوفى وواضع يده عليهم الى هذا الان وان اصحاب التركة يطالبوا في ذلك فلم يسلم لهم في حقهم وكذلك حينما حضر الى المحروسه رجل بحري صحنه واحد يقال له جميعه الزواري اعزى على قتله ووضع يده على متاعه في بولاق واسكندريه ويدعى انه ابن عمه مع انه ليس كذلك وحين حصل البحث على العقارات بالاسكندريه كتب وسيقة بان العقارات التي بالاسكندريه موقوفين على جاريه من عتقاء الرواري المتوفى وقيدها بسجل القاضي من مده قريبه

جواب السيد محمد النواوي — بان ما قاله السيد يوسف شرف بخصوص محمد ابو سنه فانه صحيح واصدق على ذلك

جواب السيد علي صالح الحواهرحي — اشهد بان علي الرواري له شهره بسعيه في الرور والفساد

جواب الحاج عثمان جبلاط — باني لم رأيت هذا الرجل ولا اعلم حقيقته

(٢٥٩)

## الحمامة في البلاد المصرية

جواب السيد علي التجار — لم يكن لي اجتماع على المذكور بل اسمع من اهل بولاق  
بانه على غير استقامه

جواب السيد محمد يوسف — كما قرر السيد علي التجار  
جواب امين اغا الاثني لى — بان لي ثلاثون سنه في مصر لم اعلم حقيقة حاله وانما  
اسمع من العالم بان على الزواري يتوجه المحكمه كثير ويوجد شهاده  
زور ويتمك عقارات الناس بدون حق

جواب الشيخ علي العناني — ان ما كان من حيث توجه المذكور الى بيت القاضي  
فكثير شهير واما من خصوص تكلمه في دعوة عقار قاسم الرجى فانه  
من نحو اربع سنين ادعا انه حق اخته وانه وكيل عنها في استخلاصه  
هو لها من قاسم المذكور وفي وقت تاريخه ادعا انه حق جماعه غاشين  
ببلاد العرب وانه وكيل عنهم في استخلاصه لهم من تحت يد الواضعين  
ايديهم وبنقص ذلك صار منافصا مرتكبا للبطل وله شهره بغير ذلك  
من حيث ارتكاب المكروهات وعدم ابتعاده عن المنهيات

تقرير الاستاذ الشيخ الحوهرى — ان علي الرواري رجل قبيح ودائما يتعاطى الدعاوى  
مع كونه لديد الخصام وهو معلوم مشهور قليل الدين

جواب الاستاذ الشيخ السادات — اني سمعت من كثير من الناس انه كذلك  
جواب الشيخ علي الاسكندراني — اعلم عليه باه باع بعله للسيد عثمان البكري لاجلة  
ارعة اشهر وكتب الى عاية ربيع الثاني يكون دفع الف ومائتين  
قرش ثم صط التمسك وحمله الى اول ربيع اول طلبا للاستعمال  
بالدفع قبل وقته في شهرين ثم حصل الاعتراف منه باه فعل ذلك  
فكوه يرور في هذه القصية الخرويه فلا يسعد عليه اعظم من ذلك  
وهذا ما بعلمه

جواب الحاج عبد الرحمن الطوير — ان لما مده في مملكة افديا وتقرر عن الحاج  
علي الرواري المعري انه رجل عنده عقار ويبيع ويشترى من دواوين  
الميري وحلافهم ويدفع مثل اللاس وكون اساهم فيه تروير محقق  
عليه لم بعلمه من سابق ولم طهر اما عليه سوانق ومن جهة توكيله في  
بيت القاضي لخصوص عقار الريحي المعري وروجة احيه هذه كانت

## المحاضرة

(٢٦٠٦)

على يدنا بحضور الاستاذ المرحوم الشيخ المهدي وبوقها كنا متوكلين على اوجاق تونس واقامة الدعوى بحضور المرحوم بالحكمة وتحقق ان العقار المذكور بموجب السجل المحفوظ على انه تعلق اهل الغرب وسعدها ارتفعت يدنا من توكيل الاوجاق وبعد ذلك حضر توكيل الى علي الزواري من الغرب واقامة الدعوى في المحكمة ورجع بعض من العقارات المذكورة كانت تحت يد المرعشلي الى اهل العرب بموجب ححه شرعيه بيد الرواري وباقي له دعوه عقار مع السيد يوسف شرف ولم تتم بسبب سفره هذا ما نعلمه

جواب الحاج عبد الواحد القاسي — ما قاله الحاج عبد الرحمن فهو صحيح من كون ان الحاج علي الزواري ياخذ ويعطي في المحروسه وله عقارات بها وفي الاسكندريه ولم له تزوير لا سابق ولا الآ

جواب السيد محمد المغربي — بان الحاج علي الزواري رجل تاجر اغنا تجار المغاربه وله عقار بمصر واسكندريه واصع يده عليهم من مده طويله وانه موحد بالغرب رجل يقال له الحاج يوسف البرجي وامراه تدعى مسعوده لهم عقار ببلاق وكلو فيه الحاج علي الزواري بموجب توكيل حضر له من الغرب اثنته في محكمه مصر القاهره بموجب ححه شرعيه وحجج ايضا غيرها ناطقين بان العقارات والدكاكين ببلاق ورشيد بانهم تعلق الرجل والمرأه المذكورين فبعد ان ثبت توكيل الحاج المذكور بالوجه الشرعي بحث عن عقار موكله فظهر ان بعضا من العقار واصيع يديهم عليهم ناس منهم المرعشلي المهندس ببلاق ومنهم السيد يوسف شرف ومنهم ورثه المرحوم الشيخ المهدي اما المرعشلي فان الحاج علي الرواري قدم في شانه عرصا للديوان الحديوي يطلبه الى الشرع الشريف فتوجه بصحبتها قواص الى المحكمه وعملت الدعوى بوقها بالوجه الشرعي ورفعت يد واصع اليد وهو المرعشلي المذكور واستلم منه الحاج علي الزواري وصارت لموكلينه القاطنين بالعرب وبعده قدم عرصا للديوان الحديوي سيدعا فيه طلب السيد يوسف شرف ووارث الشيخ المهدي او وكيله الشيخ على العلبان

(٢٦١)

## الحمامة في البلاد المصرية

فتوجهوا المذكورين للمحكمه بانفراد كلاهما وطلبوا المهله من حضرة ملا افندي فامهلهم وبعده قدموا في الحاج على المذكور وقالوا عليه انه مزور والحاج ابن الحاج على لم هو مزور وانه من التجار وهذا الذي نعلمه والامر لمن له الامر

جواب السيد على صالح شيخ الحواهر حيه — بان من خصوص ما قرره الحاج عبد الرحمن الطوير يلزم انه يقرر براءة على الرواري بشأنين اولاً ان على الزواري منسوب الى السيد العزبي الثاني ان دعوى على الزواري في عقار قاسم البرحي تقدم ان الحاج عبد الرحمن الطوير مدة ما كان وكيل الوجاق ادعي على قاسم الرجعي في حياته المره بعد المره ثم ثبت عليه شيء في هذا العقار فيلزم ان الحاج عبد الرحمن يجعل الحاج على الرواري محق في ذلك لاجل ان تكون دعواه في المدد السابقه على الحق واما من خصوص على الرواري لا يصح الاستشهاد فيه من طائفة المعاربه الذي هم رعية السيد العزبي

جواب حضرة ناظر الدرستانه — حيث ان الحاج علي الزواري متداخل في اشيا تعلق المرحوم محمد ابو سنه وان الموجود الى المرحوم ورثته لاما لم يقدموا تقرير الى الديوان واستدعوا بحقهم لانه لو كان استدعوا كان يظهر لهم حقهم لان هذه دعوة ميراث وادا اهملوا اصحاب الميراث عن طلب حقهم فلا بد عن سبب لتأخيرهم يقتضي البحث عن ذلك لمعرفة النبر حتى تظهر كيفية هذه الماده وعن تداخله في مال الناس بغير طريقه لانه نظرا لاختلاف التقارير بينهم في الطرفين اغراض محضرات العلما حاصر ين يقتضي السؤال منهم ايضا عن كيفية المذكور جواب يوسف شرف عن سؤال حضرة ناظر الدرستانه — من قبل عدم طلب الحقوق من الزواري فانهما ناس ضعاف وكلما يسألوه يعرفهم ان شريكهم في الاستحقاق حاصر قريب وثانيا عدم طلبهم لا يهد تبطل حقهم

جواب حضرة الشيخ الملاواني — ناني لا اعلمه

جواب الشيخ احمد الساعي — باني اسمع عنه التروير

## المحاضرة

(٢٦٢)

جواب الشيخ محمد الحبشي — اسمع من القضاة وغيرهم بانه يتعاطى الزور  
جواب الشيخ فتوح البجرمي — اني سمعت من جمع كثير انه كثير الزور والتقيح  
جواب الشيخ ابراهيم الباجوري — اني لا اعرفه  
جواب الشيخ يوسف الصاوي — سمعت من الناس الكثيرين انه من الاخسرين  
اعمالا في الزور وغيره

جواب الشيخ عبد الله القاضي — لولي الامر ان يأدب من شاء على ما شاع منه وهذا  
قد شاع عنه

جواب الشيخ عثمان السقاري — سمعت من الناس انه مزور ولا يترك شيء الا فعله  
من القبائح واجمع الأئمة على ان بنية الجرح مقدمه على بنية التعديل  
بمعنى انه اذا شهد رجلان في فسق رجل واخران بعدالته كانت البنية  
الشاهدة بفسقه هي المقدمة المعمول بها بمقتضى هذا تكون البنية  
الشاهدة بزور وقبح علي الرواري مقدمه على البنية الشاهده بعدم  
تزويره ويستحق لما فعل القصاص

جواب الشيخ علي العلبان — اصل التقرير المعروض على سعادة الوزير الذي ترتب  
عليه ما قضته ايرادته من التأخر هو انه رجل مزور يتكلم في الدعوى  
ويكثر المزورين ليت القاضي وهذا امر معلوم شهد بعلمه كل  
كبير وصغير

جواب شريف عمراغا — ان محمد المغربي الذي عامل وكيل اوجاق تونس وطرابلس  
ويخدم حكامهم لا ناس بذلك ولكن المذكور فاتح منزله ومعلق العده  
والكرناح وحامل منزله كالديوان وهذا معاير اصول جناب ولي النعم  
الاعظم وحتى بعض من الناس يلبسهم فراوى فهذا من العيب لكون  
ان هذا مخصوص بديوان حديوي فهذا امر عجيب مرادنا فهم  
رتابه ايش

جواب السيد محمد المغربي — باني وكيل على وجاق طرابلس وتونس وفاس بمقتضى  
اوامر من ولاية تلك الجهات وعاليهم فرمان كريم من سعادة افندينا  
المعظم ايد الله ايام دولته مسجل بالديوان والمحكمة واني اتعاطا امور  
تلك الجهات على موجب فرمان افندينا ولي العم وان ما قرره الشريف





(٢٦٣)

## الحمامة في البلاد المصرية

عمر هذا ناشئ عن غرض ونفسانيه بينه وبين اخينا السيد احمد ايضا واذا كان احدا من ناس تلك الجهة المتوكلين عليهم حصل منا في حقهم ظلمه من ضرب او غيره فيحتاج المذكور يعرض امره لسعادة والدنا مامور الديوان الحديوي وبوقته اذا ثبت علينا شيء يبقى الامر له

جواب السيد امين الأنبي لي — بان السيد محمد المغربي جاعل منزله حكومه ويضرب بالقلقه واذا كان لا تصدقوا اسألوا من حيرانه

جواب السيد محمد سعيد المدني — بلغنا من بعض المغاربة بانه ناهبهم وواضع في منزله قلقة وكراييج

جواب الحاج عثمان اعا حنبلاط — نحن ايضا بلغنا كذلك

جواب السيد يوسف شرف — اصدق على ذلك

جواب الحاج عبد الرحمن الطوير — في مدة توكيله هو لم فعل شيء غير لايق بل كان متبع الاصول الحاربه من قديم واما الذي متلبس به حضرة السيد محمد المغربي لم رأينا غيره فعل مثله ويتنافي الاصول الذي اجراها افدينا في باب الحكم

جواب الشيخ عثمان السناري — تقدم سمعنا الشكوى فيه من كثير بسبب فعله

جواب الشيخ علي حليفه — بان حاء رحل يسمى احمد ابن يوسف واخبرني بانه رماه بالعدو والكراييج بمنزله

جواب الشيخ عمر -- ما قاله الشيخ علي فهو صحيح

سئل من الشيخ عثمان السناري عن سب صربه المغاربة فقرّر بانّي لم اعلم له سبب

بل افهم انه يصرمهم

جواب الشيخ احمد السباعي — اشتهر عن السيد محمد المغربي ذلك اشتهاا بينا

جواب الشريف عمر — بان لي في مصر نحو عن واحد وعشرون سه ولي ايضا

حسة سنوات ونصف متولي مشيخة التجارة فتحتاج اذا كان من

حصرة العلما او من التحار بالمجلس سمع فيا بار لما نفسانيه مع احد

يقرر عنه بالمجلس واما اذا كان ذلك لم هو فينا ما سبه ار السيد محمد

المعربي بسبنا لذلك فيلمر اطهار ذلك لاجل ايصاحه بالمجلس

## المحاضرة

(٢٦٤)

جواب الحاج عثمان جنبلاط — بان الشريف عمر اعا الى هذا الآن لم نعلم له نفسانية مع احد وجميعا مرتاحين وراضين عنه  
جواب السيد محمد المغربي — من يوم توليته الى وقتنا هذا لم سمعنا احد تشكا منه وجميع التجار والاصناف يثنوا عنه خير لكون انه ينظر الى الدعاوى بوجه الحق

جواب الحاج عبد الرحمن الطوير — باني مصدق على جواب الحاج عثمان  
جواب الحاج عبد الواحد — باني مصدق على الحاج عثمان  
جواب السيد يوسف شرف — اني مصدق على ذلك  
جواب السيد علي الجواهرجي — اني مصدق على ذلك  
جواب حضرات العلماء جميعا — باننا لم سمعنا على الشريف عمر اعا الا كل خير وانه رجل صادق لا نفسانية له لاحد بل يعامل الناس بما هو احسن ويسعى في قضيان دعاوى العالم

جواب حصرة الشيخ الملاواني — صحيح بان الشيخ منصور حينما تولى مفتي الحنفية لبس في منزل السيد محمد المغربي فراحيه واعطاه طاقه هديه ايضا لبس ابن الحسين فراحيه

جواب حصرة وكيل الحرمين — على تليس فراوى وخلع الى العلماء من امثال السيد محمد المغربي جرت العاده من قديم اصلا  
جواب حصرة الشيخ القويسني — بانه لم جرت بذلك عاده فقط التليس الى حصرة الشيخ الكبير والشيخ السادات اكابر العلماء

جواب السيد محمد المغربي — ان الشريف عمر اعا لما توجه الى اسكندريه حصل بينه وبين اخينا عرض فاذا اقتضت ارادة ولي التمس تحقيق ذلك يسأل احينا السيد احمد عن ذلك واما قول السيد عمر اعا اني لبست الناس فراوى ليس كذلك بل انه اعطيت لبعض علما فرحيتين جوح على سبيل التترك فاذا كان هذا يعد خطأ فمن الآن وصاعد لا اعطى احد منهم شئ

جواب الشريف عمر — اسير طلي بان في التقرير ذكر الفراوي علطا وانهم فرحيات جوخ واما قول السيد محمد بانه في نفسانيه مع اخيه السيد احمد فليس

(٢٦٥)

## الحمامة في البلاد المصرية

له اصل بل ان في رجب سنة ١٢٤٣ توجهناسكندريه واجتمعت على السيد محمد المغربي بتزل الشيخ اسماعيل احمد فلم حصل مني ولا منه كلام ابا ولا بيني وبينه لا اأخذ ولا عطا وانما حيث اني ملروم بانني كلما انظره واسمعه اعرض عنه فالتزمت بان اعرض عنها سمعته والراي في ذلك لحضرات ارباب المجلس

جواب حصرة وكيل الحرمين — حيث ان السيد محمد المغربي منكر الصبر ويحتاج يصير عليه التنبيه من طرف الديوان فانه فيما بعد لا يفعل مثل ذلك وان كان مقتضي له التأديب يرسل الى ديوان حدوي بصورة جبهه لاجل تحقيقها بالديوان كذلك لم يابس حلع الى احد لان التاييس لا يكون الا من الديوان وقد حصلت الاجوبه والاسئله بخصوص ابن الحسين وعلي الزواري ايضا في تقرير حصرة الاستاذ الشيخ القويسي مذكور كيفية السيد علي العلمي فبالمناسه يحتاج السؤال عن بقیة الانهار المشروحين بالخرنال المقدم الى حاب افديا ولي التعم المعظم

حواب حصرة الاستاذ الشيخ القويسي — جميع المذكورين مطعون فيهم بالتزوير الا ان فيهم رجل صعيث يقال له الشيخ يوسف البرندي يتوكل في طلاق امرأه اوفي رأثها اوفي دعوى صغیره باحد مها عرس او اسين وهذا لفقره وصدق على ذلك الشيخ البكري والشيخ السادات والشيخ اراهيم الملاواني والشيخ الحوهرى والشيخ العمانى والشيخ منصور مفتي الحقيه والشيخ علي حليفه وباقي حضرات العلماء الحاصرين بالمجلس

جواب ناظر المدرسجانه — بان على موح تقاریر واحوبة حضرات العلماء والتجار الحاصرين بالمجلس بان المعقول في الانفار المشروح اسماهم في هذا الخرنال فانه في محله حكما فاب غايهم بموح تقرير حصرة الشيخ القويسي وصديق حضرات العلماء غايه بان الشيخ يوسف البرندي توجب العقو من مراحم افديا فاطن كم قرر حصرة الاستاد بان ذلك يكتب بالخرنال لاجل اعراضه الاعتناء الكريمة والامر لصاحب الامر



## الحاماة

(٢٦٦)

صدقوا على ذلك جميع الحاضرين بالمجلس  
الشيخ حسن العطار الشيخ حسن القوبسي الشيخ الملاواني الشيخ محمد  
شيخ الجامع الأزهر افندي البكري  
الشيخ السنارى الشيخ الحوهرى الشيخ احمد السباعي الشيخ منصور  
الشيخ فتوح الشيخ محمد الشيخ ابراهيم الشيخ يوسف الصاوى  
البجيرمي الحبشي الباجوري  
الشيخ عثمان الشيخ عبد الله القاضي الشيخ علي العلبان الشيخ علي خليفه  
الشيخ الغناني الشيخ عمر الغرياني الشيخ مصطفى الذهبي الشيخ احمد التميمي  
الشيخ محمد افندي حضرة وكيل الحرمين شريف عمر اغا الحاج عثمان  
ناظر المدرسخانه جنبلات  
امين اعا الأنيه لى السيد محمد سعيد الحاج عبد الرحمن السيد محمد المغربي  
المدني الطوير  
الحاج عبد الواحد الحاج علي النحار السيد علي الحواهرحي السيد يوسف  
العباسي شرف  
السيد محمد النواوي

وقد عرض هذا التحقيق على الخديوي فاقره بغير تبديل  
ولا حاجة بنا الى إلفات ذهن القراء لما احتوته هذه الواقعة من  
المضحكات المبكيات ففي تهمة التزوير يرفت امين الفتوى لقلة علمه ويؤمر  
بعدم الباس الخلع من يحسن بجبتين الى فقيرين من العلماء ويشار الى وقائع  
القتل فلا يلتفت اليها ويرى الرجل باستلاب حقوق الغير ونهب الاملاك  
فيعاقب بالتنبيه عليه ان لا يضرب احداً بعد ذلك اليوم ولا الى ان هذا

التحقيق كان بعد الحكم بالعقاب وبعد التنفيذ

ولكنني استعيره التفاتاً الى امر واحد هو ان المغاربة كانوا يساعد بعضهم بعضاً ويدافعون عن المتهم منهم حتى ادى ذلك الى عدم عقوبة السيد محمد المغربي والاكتفاء بالتنبيه عليه. ولم تر من انتصر لابن الحسين مع شيخ الجامع من المصريين. فان ردّ بان ذلك لانه كان من المفسدين حقيقة رأينا بجانبه علي الزواري المغربي اشد فساداً واعظم اقداًماً في اهتضام الحقوق والتعدي على الاموال ومع ذلك انتصر له المغاربة حتى طلب السيد علي صالح عدم استشهادهم عليه لانهم رعية اي اتباع السيد المغربي رئيسهم. وكل هذا يشير الى الكلمة المجتمعة وحب بني الجنس ومعاونتهم في الشدة بل في اشد اوقات الشدة. ولكن المصريين من خيار الناس لا يعينهم شأن احدثهم ان وقع في مهواة الاتهام فهم يقولون ما يشاع عنه مما لم يتحققوه بانفسهم ولم يتبينوه بغير ما يقال او المسموع اجابة لنداء (الذمة) واندفاعاً وراء صوت (الحق) غير مباينين بكلمة تفرقت وشمل انحلت روابطه وجامعة تقطعت اوصالها حتى كان لهم من وراء ذلك الحظ الاكبر: شتات القلوب وفتور الهمم وانحطاط العزائم وفوات المرغوب وحلول المرهوب والله يتولى امرهم باحسنه ويكافئهم على صدقهم في اداء تلك الواجبات بما هم اهلهم من نتائج وآثاره ومع هذا فلن تجد بين تلك الوقائع تهمة مخصوصة ولا عيباً معيناً يسند الى صاحبه بل الحقد والحسد هما الاساس في الاتهام والحدس والتخمين مسند الاحكام والاصفر الرنان نعم الوكيل عن الخصوم نفذ ذلك الحكم العظيم في اولئك (المزورين) ولكنهم لم يرجعوا عن

غيرهم ولم يعتبروا بما اصابهم من قبل وظلت الشكوى ترتفع من اعمالهم الى  
مسامع الحاكم كما تدل عليه الارادة السنية الصادرة من المرحوم محمد علي  
باشا اسماحة قاضي مصر بتاريخ ٧ رمضان سنة ١٢٤٩ وهذه ترجمتها

ان من الناس من لا حرفة له ولا مهنة سوى التداعي الباطل على اخرين بقصد  
جر منفعة شخصيه او غرض نفساني وانهم يتوجهون الى المحكمه لاقامة الدعوى  
بالكيفية المذكوره وحيث ان قاعدة السرع الشريف تقضي باخذ رسوم المحكمه من  
نفس الشخص ادي هو في شك مدعي عليه وان لم يثبت عليه حق ومن المعلوم ان  
الاهتمام بتأديب هؤلاء الموردين وامثالهم هو من حواصص السريعه العراء كما هو راسخ  
في شريف علم ساحتكم لما في ذلك من عبرة الغير ومنعمهم من تخاسرهم على هذا الامر  
الفاضح فبما بعد فبدلا من الحاق الضرر بالمدعي عليه المذكور من غير وجه يصير تحصيل  
رسوم المحكمه من نفس اولئك الموردين عند حصولهم للمحكمه لاقامة دعوى باطله  
بقصد اضرار الناس وكسر قلوبهم متى تبين ذلك لتناولوا الاجر بما تبذلونه في تربية  
وتأديب هؤلاء الموردين من حسن الهمة الذي هو مطلوب المحاص

(حشيه) انه من مده كان يفكر في كيفية الفصل في هذه الماده بنتيجه حسنه  
ولكنه لم يوفق وعليه قد استقتا حصرة السيج حسن العطار شيخ الجامع الازهر عن  
حكمه اسرع في ذلك وورد حواه المرسل من طيه لاطلاع ساحتكم عليه والاهتمام بتأديب  
وئب الموردين علي وجه ما يوضح باطنه وان كان الموردين من الجامع الازهر فيرسل  
في حصرة السيج مؤمى اليه ليحصل الرسوم المذكوره منه ويرسلها الى المحكمه

وما كان الزمن الذي تلى زمن صدور هذه الارادة زمن تعبيرات  
وتقلبت كلمة تنوبي (المزورون) ولم نعد نعتز على ذكرهم من بعد في الدفاتر  
ولا ورق التي تصفحناها

نير ن وجود مجلس كان من شأنه ان يساعد طائفة (الرضاخالية) على  
النمو والظهور فانتسروا في جميع الجهات وصاروا من لوازم الحياة القضائية

(٢٦٩)

الحامة في البلاد المصرية

واول مرة ظهر فيها اسم الوكيل بصفة رسمية كان في سنة ١٢٦٢ لما صدرت لائحة مجلس التجار اذ فيها قررت الحكومة جواز التوكيل على شروط معينة كما قدمنا<sup>(١)</sup>

ولكنها مع ذلك لم تقرر شروطاً مخصوصة لقبولهم ولم تعترف لهم بحقوق معينة. على انها انما تسامحت في قبولهم امام مجالس التجار دون غيرها والسبب فيه ان تلك المجالس كانت مختلطة وكان لا بد للاجانب من الاستعانة بالوكلاء فتقرر جواز التوكيل لمن كان غائباً عن المجلس لعذر شرعي مقبول<sup>(٢)</sup>

من ذلك الحين اخذ العرضا لحيون صبغة جديدة هي الاشتغال بالوكالة عن الخصوم وكانوا اذا أبيع لهم التوكيل يظهرون بانفسهم امام القضاء واذا منعوا عنه استتروا في منازلهم واداروا الخصومات باقلامهم فيدفعون ما يكتبون الى موكلهم ويجري هؤلاء طبقاً لما يثيرون به عليهم

هكذا ظهرت الحامة في مصر واخذت تنتقل من المجالس التجارية الى المجالس المدنية حتى تمكنت عادة الاستعانة بها في العوائد القضائية وصار الناس يوكلون اهلها في قضاياهم والقضاة يقبلون الوكلاء في الاعمال حتى انتهى بهم الامر الى اقامة الدعاوى باسمهم واعلان الاوراق الى مكاتبهم وكان المحامون اذا الفيت المجالس يرجعون الى فناء المديرية وياتهمون رزقهم من تحرير العرائض فاذا أعيد نظام القضاء انفرج امامهم باب العمل وهكذا الى سنة ١٢٨٠ حيث انسأ المرحوم اسماعيل باشا المجالس الملقاة على

(١) راجع صحيفة ١٨٦

(٢) راجع بند ٦ ملحق بمرة صحيفة ٣١ ملحقات

## المحاماة

(٢٧٠)

الكيفية التي تقدم بيانها في الفصل الثاني من هذا الباب . هنالك انتشار (وكلاء الاشغال) في كل ناحية وثبت قدم المحاماة وصارت تتقدم رويداً رويداً بتقديم القضاء نفسه الى ان وصلت معه الى درجتها الحاضرة وقد بحثت كثيراً عن لائحة او نصوص تتعلق ببيان شروط الحرفة ونظامها وحقوقها وواجباتها في ذلك الزمن فلم اعثر على شيء من ذلك ولا على ما يستير الى انها كانت خاضعة لغير ارادة القضاء ان شاؤا قبلوها وان شاؤا اعرضوا عنها

### وظيفة المحاماة امام المجالس الملغاة

يعلم القراء مما بيناه في كيفية سير المجالس الملغاة ان وظيفة وكلاء الاشغال امامها كانت قاصرة على تحرير التقارير الثلاث ولعدم وجود النصوص التي ترشد الى السير على وتيرة واحدة في محركاتهم كان كل واحد منهم ينحو نحواً مخصوصاً في محركاته فمنهم من يخلط المدني بالجنائي ومنهم من يختلق الحيل والا كاذب ويدعي غير ما ثبت في الاوراق ليرتبك الامر على خصمه ويلتبس الحق على القضاء فيتمكن من غايته بما لديه من الوسائل

ومع ضعف هذه الوظيفة من ذاتها كانت جهات الادارة تزيدها ضعفاً على ضعف بما تلقيه في طريقها من العثرات اذ الغرض من التقاضي نوال الحقوق وكان تنفيذ الاحكام موكولاً الى جهات الادارة كما قدمنا وكما من حكم ابلت الايام اوراقه قبل ان ينال المحكوم له حقه من ظالمه

من ذلك ان رجلاً اسمه احمد تايب من بلدة ارمنت سُرقت له جاموستان واتهم في السرقة رجلاً اسمه موسى عمر فحكم مجلس قنا على هذا



(٢٧١) المحاماة في البلاد المصرية

باليمان وبدفع ثمن الجاموستين وكتب المجلس الى مديرية جرجا بتاريخ  
غرة ج سنة ٩٩ نمرة ٩٧ بطلب تنفيذ هذا الحكم فامرت المديرية ناظر  
قسم جرجا بذلك وجعل ناظر قسم جرجا يطلب من عمدة المحاسنة ومشائخها  
ارسال موسى عمر لتنفيذ تلك المضبطة وهم يلتمسون العذر بعد العذر في  
ارساله حوالى تسع سنين الى ان ألغيت المجالس بالوجه القبلي وأنشئت  
المحاكم الاهلية فجاءت تلك الدعوى واذا هي تحوي على ثلاث وستين  
ورقة منها ثمانية وخمسون (علوم طلب) باستدعاء موسى عمر  
ولولا ضيق المقام لنشرناها كلها ولكننا نذكر عدداً منها على سبيل التمثيل

عمد ومشايخ المحاسنة

بمقتضاه ورد من المديرية رقم ٢١ ن سنة ٩٩ نمرة ٦٥٣ اجرون تحصيل مبلغ  
٤١ غرش من موسى عمر الذي كان مسحون بطير وجود احد المحوسات المسروقين  
من احمد تاي من ارمنت بطرفه قيمة احره تزوله بوايور البحر درجه ثلثه وارسال  
الملع المذكور برفق شيخه موسى المرقوم ليجري اللازم اما لا يكون ذلك تأخير سوى  
المسافة ناظر قسم جرجا

حتم علي علوي

٢٨ ن سنة ٩٩

الافاده عن ذلك لقد فهمنا امر حضرتكم والحال انه من حصوص المبلغ المطلوب  
من موسى عمر حسب وقت الطلب لم هو موجود بالتاحية وعند وجوده يصير تحصيل  
المبلغ منه وارساله طوق الامر من دور محالقه من عمد ومشايخ

حتم المحاسنة

الى عمدة المحاسنة

المقصود حصول موسى عمر من ثلثه ومعه مبلغ ١٤٠٠ عرس المحكوه به عليه في  
قضية تجاريه على سرقة مواشي احمد تاي من ارمنت حسماً صدر من المديرية نمرة  
٧٠٢ دون عطا افادات موحه لتأخير والا احصروا اتمه اطرفاً حلاً عايد رافعه بعد  
التوكيل عنكم لاجرا اللازم محرم سنة ٣٠٢ ناظر قسم جرجا حتم

## المحامة

( ٢٧٢ )

وردتنا هذه وصار معلوم والحال انهو من خصوص موسى عمر لم موجود بالناحية بلدنا وعند وجوده يرسل الى حضرتكم طبق الامر من دون مخالفه مشايخ المحاسنه  
ختم

### عمد ومشايخ المحاسنه

بوصوله حالا ارسلوا موسى عمر من بلدكم ومعه مبلغ ١٤٤١ غرش قيمة ثمن المواشي تعلق احمد تايب من ارمنت واحرة نزوله بوابور البحر درجه ثايه اتما يكون حضوره ومعه المبلغ عنيد رافعه بدون اعطافادات حاسنة ٣٠٣ معاون تحصيل جرجا  
ختم

ورد لنا هذه وصار معلوم والحال منخصوص موسى عمر توحه حمة قبلي مديرية قنا على نقر من اقاربه ومطلوب في القرعة العسكرية وعند حضوره يرسل امام حصرتكم ولاجل المعلوه لرم الافادة مشايخ المحاسنه  
ختم

### عمد ومشايخ المحاسنه

سبق تحرر بالامر عن ارسال موسى عمر من بلدكم ومعه ايصال مبلغ ٤١ غرش القايل عن سابق تسديدها وللان لم كان ترسلوه فلم تحريره يقضي بوصوله حالا سرعوا بإرساله عنيد رافعه الايصال المذكور بشرط تعير تأخير  
ختم

٢٥ شعبان سنة ٣٠٠

ورد لنا هذا وصار معلوم والحال ان هو من محصوص موسى عمر لم موجود بالناحية وعند حضوره الناحية ترسلوه الايصال معه اطرف حصرتكم طبق الامر دون مخالفه شيخ المحاسنه عمر على

### عمد ومشيخ المحاسنه

بالمرار تحرر لكم من احل تحصيل ماع ١٤٤٠ عرس من موسى عمر من بلدكم المحكوم عليه في قصيه تحاريه على سرقة مواشي احمد تايب من ارمنت واحرة رواه بالبحر درجه ثايه ومع ذلك لحد الان لم ترسلوه وحيث ان تاخير تنفيذ الاحكام مبهي عنه فمره تحرره اليكم لمرعة تحصيله وارساله على يد رافعه مانا والا يحصر شيخه  
لاجرأ للارم  
ختم

ورد لنا هذه وصار معلوم والحال ان منخصوص موسى عمر فهو المذكور لم موجود

## (٢٧٣) المحاماة في البلاد المصرية

بالحاحه بلدنا وها هو حاصل منا عاية الالتفات وعند وجوده يصير ارساله لطرف  
حضرتكم طبق الامر من دون مخالفه

مشايخ المحاسنه

ختم

عمدة ومشايخ المحاسنه

قدر أياه تحرك لكم عن ارسال موسى عمر من بلدكم ومعه مبلغ ١٤٠٠ عرش  
المحكوم بها عليه في قضية تجاريه على سرقة مواشي احمد تايب من ارميت حسبما صدر  
من المديرية نمرة ٧٠٢ ولحد الان لا كان ترسلوه ولا فهم السب الموجب لعدم ارسال  
فيلرم بوصوله حالا ياما يرسلوا المذكور ياما يحضر احدكم العمدة واهاليه بدون تأخير  
بالمسبه لكونه قريب كما علم لنا من الافادات الواردة بحتم العمدة المذكور والحد من  
المخالفة شوال سنة ٣٠١ ناطر قسم جرجا

ختم

ورد لنا هذه وصار معلوم وفهمناه حرفيا والحال من خصوص موسى عمر بالناحية  
بلدنا وعند حصوله يرسل امام حضرتكم طبق الامر من دون مخالفه من شيخ المحاسنه  
سليمان الزراع

عمد ومشايخ المحاسنه

كم وهو يتحرك لكم عن ارسال موسى عمر من بلدكم ومعه مبلغ ١٤٠٠ عرش قيمة  
ما حكم به عليه في قضية الخموسة المسروقة من احمد تايب وايصال مبلغ ٢١ عرش قيمة  
احرة وانور البحر المدعي سدادها ولان لم ترسلوه ولا مهم اسباب التأخير فذره تحريره  
يقضي بوصوله حالا سرعوا بارساله عيد رافعه ويكفي تأخير واهمال ناطر قسم جرجا  
٢٠ سوال سنة ٣٠٠ ختم

ورد لنا هذه وفهمنا مضمونه وصار الحال ان هو من خصوص موسى عمر المطلوب  
فهو لم موجود بالماحد وقت تاريخه الا وقت ترجع هذه توحه الوجه القلي لاجل زراعة  
نادي وعند حصوله يصير ارساله وايضا معه الايصال لطرف حضرتكم طبق الامر

مشايخ المحاسنه

عمر عني ختم

عمدة ومشايخ المحاسنه

يكفي تأخير واهمال وحالا سرعوا بارسال موسى عمر ومعه مبلغ ١٤٤١ عرش  
عيد رافعه سريعا ناطر قسم جرجا راسنة ٣٠٥

٣٥

## المحامة

( ٢٧٤ )

ورد لنا هذه وفهمنا مصونته والحال انه بمقتضي ومن خصوص موسى عمر فهو  
منهدة لم موجود بالتاجيه وعند حضوره يتنبه عليه بالتوجه لطرف حضرتكم  
مشايخ المحاسنه ختم

شيخ غفرة المحاسه

يلزم وصوله احضر وحضر معك موسى عمر من بلدكم بعد التوكيل عنكم  
١٢ أكتوبر سنة ١٣٠٩  
ناظر قسم حرجا  
ختم

حضر لنا هذه وفهمنا حرفيا والحال ان: بخصوص موسى عمر فهو لم موجود  
وقب تاريخه الى التوجه الوجه القبلي وقد ارسلنا له مخصوص لاجل حضوره وعند  
حضوره خصصوه اطرافكم طبق الامر  
شيخ عمر المحاسنه  
ختم

## درجة معارف المحامة

كان كل من رأى في نفسه الجرأة والقدرة على رص الجمل وصف  
الكلام يميل الى المحامة فيتخذ له مكتباً ويتوكل عن اصحاب الدعاوى  
وقليل منهم كان يعرف بعض اللوائح والقوانين فيملأ منها محرراته اصاب بها  
الغرض او 'خطأه' والصفة العامة فيهم هي الجهل باللغة العربية جهلاً كلياً  
وستعمال سايب في التحرير لا تخطر على بال احد من المشتغلين بالقوانين  
في هذه الايام

فمن منتخبات محرراتهم التقرير الآتي

تقرير ثني مقدم عدالة محاسن الاحكام المصريه من الواضع اسمه وحتمه فيه  
د.ه. راهيم علي سنوس من رمايع مركز مجلة منوف عربية  
رد من تقرير ثني المقدم من الياس عيسى الوكيل عن الشاوي علوس ورفقاه  
دي.ه. لم يتكلم فيه شيء مما يبي عن موكلينه شيئاً مما حصل منه التعدي على شخص

## (٢٧٥) المحاماة في البلاد المصرية

منهم فضلا عما تفوه به في تقريره الاول الذي لم يخرج عن مناسبة ما قالوه في تقريراتهم السابقة التي بتلاوتهم للمجالس استصوب توقيع الحكم على موكلينه فغاية ما تراء لنا من خنابه ان ما سطره بتقريره الاول مجرد شقشقه واما في تقريره الثاني فقد وقف به جواد الافتري على شفا جرف فصار كباسط كفيه الى الماء ليبلغ فاه وما هو بباله فولو ان تقريره الاول كافي في الرد عليهم لما فيه من ادحاض حجتهم الوهميه لكن لا ينبغي الحال ان اقول اول واخر ما نقول في هذه المادة ان عدم امتثالهم لاحكام المجالس وفرارهم من تنفيذ الاحكام عليهم دليلا على عدم مسيرهم على نمط الاستقامه وهذا مما يوجب تصاعف الجزوات عليهم خصوصا على حصرة احدهم شيخ البلد الواحد عليه امتثال اوامر الحكومه كما وتكلمهم دوما في حق المجالس وجناب وكيلهم ايضا نلسان الفطاطه جنابه اكر من اختها وجرااتهم على ارتكاب مادة هذا التعدي صربي وساب امتعتي الواصح بالمطلق مامه ادهى وامر من السائقين وحيث عدم امتثالهم وتكلمهم في حق المجالس وجرااتهم على التعدي من حقوق الحكومه وبمعرقها تجري اللازم من نحو اخذها لحقوقها وتركه فسواء عندي هذا وذاك واما حقوقي فالاشياء الصائمه في بواسطة تعديهم لم ارل التمس من عدالة المجلس الرامهم بها او قيمتها كما هي شئون العدالة ملرومية المتعدي بتلقبات من تعدى عليه بدون التفات لا قاويل ليست تحت طائل كمنهاده خناث الوكيل لموكله في اخر تقريره الاول العير مسموعه سرعا ولا سياسة وارنكاه على عدم شهادة من عرفت عنهما لا يصرفني شيء لار كشف الحكم هو الشاهد العدل يركبه اقامتي بالاستتاليه تحب المعامله المده المحدده بتقريره الاول حتى نادت بحق كما كانت والشاهد الثاني عدولي عما سواهم لكونهم هم الفاعلين والشاهد الثالث تلواتهم في الاقوال وتحرهم في الاستدلال على طريق التحاص من هذه الخبايه المتوهمين بان انتقال القضاة من محاسن لآخر ربما ان تكون قوانين حكم المجالس فهب تفاوت ولم يفقهوا ان قانون كافة المجالس واحد نس فيه اختلاف ولا تفاضل هذا ومن حيث ان سلاوة التقارب يرلدى اسياد ارباب المجالس سلهل الحق من اسطل شيند لا لردم للاطاله مصفة التكرار وعلى اسيادنا ارباب المجالس اجري امقتضى من نحو اصاني حقوقي حيث هذا قبلي الحامي وثاني التقريرين هي ١٠ شعبان سنة ١٣٩٨

ابراهيم عبي عوض

## وهذا تقرير آخر

تقرير اول مقدم لمجلس ابتدای طنطا من السيد احمد الحولي من ناحية البتانون  
بمركز مليج بمديرية المنوفية

اقدم انه مناسبة للظلم المتوقع عليّ بتسلطات الحاح محمد الحندي عمدة بلدنا  
ولداومة تقصدهاته لجهتي يقصد بذلك اصمحلل احوالي واحتياحي وفقرى ليغنم  
الاطيان تعلقي حسب عادته المألوف عليها كونه حائل اهالي الحصة عموما عبيدا لرق  
عبوديته وعرصه للسلب والنهب ولما انكان ظلمي فاق الحد عنهم قد انبنى عاليا ذكر  
تأخيري في المعاش وسداد ما هو مطلوب مني للمبرى ولما ان الحاج محمد المذكور نظر  
له حالة احتياحي وفقرى قد احضرني بدواره مرارا ودعائي لاختذ جانب من اطياني  
وما كنت ارتضي بذلك لوجه ما ان الاطيان المذكورة هي تعلق جميع ورثة والذي  
ومتروكه عنه احيرا لعدم استغراقي في التأخيرات قد شرعت في رهن ثلاثة افدنه وكسور  
من اطيان عموم العائلة لاحل سداد ما هو مطلوب منها والرهن كان مزعم وقوعه لاحد  
اهالي الاحيه وعند ما بالغ العمدة المذكور ذلك قد احرى الطرق المؤدية لتوقيف الرهن  
مع خلافه ولواصفة توظفه مأمورا باحد مراكز المديرية قد ارسل اعوانه بطلي ووحودي  
امامه قد امر بصربي ودار على جسمي لhib كرايحه الى ان وصلة الدرجة لكوني  
ارहत اليه القدر المذكور على مبلغ ستة وستون جنيه افركي على مدة اقتداري على  
السداد وانكنت احدث تلك المبلغ مه او اقل منه فلا لروم هنا لذلك بما ان ورقة  
الرهن محررة بالطرق القهرية عني ومع اقتداري على تلك المبلغ اردت توصيله له كي  
اتحصل على رد ضياني ائى ناعيش منها انا واتي الورثة اصحابها لما كان يقبل ذلك مني  
ولولا سوق ضرده من الخدماة لكان عاملي سوق المعاملة ومن تعرضه لي من غير  
وحه حق وبقيمه في تسليمي اطياني واحد ملعه قد عرض مني للداحيه دفعتين  
واصدرة وامرها بتسليمي حتي والمذكور ما كان يسمع تلك الاوامر ولا يقع بالتدبيات  
لداعي اركاه على عاتقه وسبق توخنه ومن بعد اطالت البراع يسا فبهذا الصدد قد  
الزمني بسداد اموال الاطيان المذكورة مدة وضع يده ولاحتياحي الاطيان ما كنت  
اخر عن اسداد حتى واه بعد سداد ما صله مي من المسالع والتصرح لي بوضع  
سبح في الاضيار واخرى هكذا ما يوف الاربعة ايام رجع عدل عهدا العرض ومنعي

## (٢٧٧) الحمامة في البلاد المصرية

عن السباخ في الاطيان واستحوذ على سبق ما اخذه منه من المبالغ وتركني خالي يزعم بذلك شدة وجودي في غاية الفقر لاستمرار احتياحي اليه مع ان اغتصاب الحقوق من ذويها هذا امر تأباه العدالة الدائرية خصوصاً في عصرنا هذا الذي بزغت فيه شمس الحقيقة تحت سماء العدل والتوفيق واصابت بنورها حتى اظهرت استبداد المشايخ الاهالي حصصهم مثل ذاك العمدة الذي هو لحد الان متصور انه لم يرل الفقير مندسر والنبي مشتهر ولكنه فاليعلم وليعقل ان زمس فطرته على اعتنام حقوق الخلق قد ولى وصار لا هالك سوى امثاله التسايحي اطياني اد اني لم ارى اي وجه كال يمنع ذلك عي ما دمت مستعد لتأدية الرهن وان حكومتنا الان ما جعلت الا لفصل الحقوق بين النبي والفقير وبسا عايما ذكر التزمت بتقديم هذا التقرير للمجلس في ثلاثة نسخ صورة واحدة لاعلان الحاج محمد الجندي المذكور احدهم لاجل ان يجاوب عنها في الميعاد المحدد ومن بعد حطت الثانية بالمجلس ترسل الثالثة الى مديرية المنوفية لعامها بما تمحدث عنه انها وبمعرقها تجري اعمال الطرق المؤدية للحجز على الاطيان المذكورة حين صدور حكم المجلس بما يراه فيهه المادة كما وان مربوط الاطيان المذكورة التي قدرها ٣ افدنه وكسور باعتار عشرة سنوات كل فدان سنوى ١٦٠ عرش هو مبلغ ٥٠٦٠ غرش وهذا تقريرى وكل احترام امصيه واحتمه افندم ٦ رمضان سنة ٢٩٧ السيد احمد الحوئي حتم من الثانون

ومنه من كان يلجأ الى مدح القضاة كقوله (اعرض لاسيادي ارباب هيئة المجلس وحضرة ريسه الشهم الذين لا تأخذهم في الحق لومة لائم ولا تدخل عليهم زخرفة القول غروراً) ومنهم من يأتى بالنفاذ لامي لهما كقوله (وهو انه بتاريخ اربعة الجاري صار اعلائي بواسطة ضبطية العموم بافاده صادره من مجلس دعاوي البندر مقتضاها ملزوميتي بدفع مبلغ ١٠ ٦١٠ عملة دارجه الى الشيخ محمود بخادم زعماء انه باي ضرفي ايجار منزل تعلقه مدة سنة كامله بغير ما اعلم كيفية المستندات والاوجه التي ارتكن عليها المجلس وواقع حكمه بهذه الصفة رجاء بغير مراعية لمراجعة القوانين والمنشورات

مع انه وان كنت اجبت به بما فيه قطع كلما توسل به الطالب المرقوم لتسكه باحبال الهوا المردوده عليه التي لا طائل تحتها سوى عطي ومصاريفي الذي تكبدتها في هذا المقام وكان المامول انجاحي بما اثبتته من المستندات المعقوله واخابت سعيه لاسكن لاجل تنوير هيئه هذه المسئله وبسطها جليا على مسامع اسيادي ارباب المجلس اقول وانا في حالة الخضوع وبكل آداب انه سابقا كنت استأجرت (٠٠٠٠) <sup>(١)</sup>

وقول غيره ( بتلاوة تقرير حنا مليكه وجد مستطيل العبارة بدون ان يأتي فيه بأدنى دليل يؤخذ منه صحة دعواه المتفنعله نظراً للقضييه الجنائيه السابق التوضيح منا عنها بتقريرنا الاول سوى ما تكلم به حنا المذكور من الحرافات يأبأها الذوق ويمجها الطبع وغير معول عليها شرعاً وسياسة من نحو قوله ان الحجه الشرعيه (٠٠٠٠) <sup>(٢)</sup>

ولبيان قوة حجتهم في القوانين تأتي على تقرير فيه بحث قانوني وهو بذاته يدل ايضاً على درجة ادبهم في الكتابة ومخاطبة القضاة

محاسن احكامه مصريه رئيسي سعادتلو افدم حصرتارى

لما علم لموكلي حمر اوس من سرت عربيه ان احي موكلي اسماعيل ابوس رفع دعوى لحاس طططا مستحقاقه كامل اطيا ما ارتكاسا على التكليف باسمه والمحاسن حكم له واحره موكلي هو وباقي اخوته المستحقين لارعة وسعين فدان مها واصعين يدهم عايها من مدد عن والدهم مسمدات سيدهم وقال ناحقيه كاملها مع انه لا يستحق

(١) تقرير مقدمه لحاس مركز محلة موف من حليل اولييمونه صد الشيخ محمود

الحامه في ١٩ ح سنة ١٣٠٠

(٢) تقرير صالح صالح ابو ناعم بتاريخ ٢٣ جماد اول سنة ١٢٩٩ مد حنا مليكه

ته كيه عن كرا ابو ناعم لمحمد طططا



( ٢٧٩ )

## المحاماة في البلاد المصرية

الا تسعة عشر فدان فقط الواضع يده عليها من حين الانفraz للان ولم يختصم فيها الا احد الاخوه محمد ابوس فقط ورفعت بمن اختصمه للاستئناف ولما اشيع لموكلي ذلك قدم المعارضه اللازمة للاستئناف المبسوط به الدعوى حالما علم ذلك وبعد ان تداوله التجريرات فيها قد اصدر خلاصته المرفوقه طيه برفض المعارضه ارتكنا على ان الدعوى سبق الحكم فيها بيوم جلسة ١٤ ربيع اخر سنة ٣٠٠ وقال ان دستور المعارضه الصادر من المجلس رياسة سعادتك في ١٢ ح سنة ٩٩ قاضي بان النظر في المعارضه لا يكن الا بحال وجود القضية بالمحاس وحيث المنشور صريحه يخالف ما رآه الاستئناف وقد التبس عليه مفهومه بما ان صريحه يقضي قبول المعارضه من الشخص الثالث الخارج عن الحصومه متى كان يلحقه ضرر من الحكم الصادر وصرى طاهر سوى كان في الحكم الصادر في الموضوع من الابتدائى او من حكم الاصراف الذي ارتكس عليه لان حكم الاصراف لا حرج عن كونه الة للوصول للموضوع لتماضى الزمن ولكن لا يمس الموضوع عند عدم التماضى واما قد قدمت المعارضه قبل الاعلان بحكم الاصراف المرتكن عليه قبل خروج مصبطه من المجلس ولم يسبق لموكلي تداحل في الدعوى لا باصيل ولا توكيل الا حال تقدم المعارضه وحيث ان تلك الدستور قد منحني قبول تداحلي في الدعوى ومحاماتي عن حقوق حتى ولو كان تنفذ الحكم كما اشار بذلك المنشور ولا حق للاستئناف فيما رآه اقله يكون تلك المنشور قد علم حصرات القصة كيفية السير في المعارضه يكون متى رؤ قبول المعارضه ( اى ) متى تثبت لديهم صبرى وعدم تداحلي في الدعوى لهم ان يحكموا بقبول المعارضه ويسيروا فيها على حديثها قيمه بنفسها دون مدخلها في الدعوى الاصلية ( اى ) تكون القضية الاصلية سايره سيرها على ما هي عليه والمعارضه سايره على ما هي عليه ايضا وما يحكم به في المعارضه يحجوا عند القبول ما حكم به في القضية الاصلية ولو كان حكم فيها مهابيا لهذا والتاس المسايه على الاستئناف وكون الاحكام هو محكمة التبير وله هده الحاله ان يرفض حكم الاستئناف ويحكم بقبول المعارضه حيث مشوت في الدعوى اني من دوى الحقوق ومن ذوى الشأن ولحقني ضرر وادخل فيها واقصى عرص هذا في ثلاثة نسخ صوره واحده لحفظ احدهم بالمحاس واعلان محمد ابو س باحابة بسرت عربيه واخواحه الياس عسي بططا وكيل اسمعير ابو س بائيم للمحاو به وتحديد الحلسه وانجرى

## المحاضرة

(٢٨٠)

المقتضى حسب الاصول من طيه قرار الاستئناف اقدم ١١ شعبان سنة ١٣٠٠

عن عمر ابوسن  
الفقيه السيد مصطفى الجدي  
بطنطا

## ومن منتخبات محرراتهم التقرير الآتي

تقرير ثاني بمجلس ابدائي طنطا ردا على احضاد عبد القادر الصواف ان المتوقع من صدور الاذن لصراف ومشايخ الناحية بنقل تكليف المباني هذا شهر ولا يمكن اخفاه لان لو طلب من الصراف والمشايخ وانكروه فعلى المديرية اطهاره من قيوداتها وبالحصول عليه يتصح هو موسس على اي شيء فان يتظاهر به ما يوصل لمحل وجود السند المقتل فيؤخذ ويحقق ما فيه بيد الانصاف ليتصح تصنع عبد القادر ويدينه في هذه الاقواله اما ما قاله بتقريره دونما عن صار اعلانهم برأته نفسه وتكتمه الحق دليلا على ظنه بان يتخلص من الادانة مع ان من انكاره وتأخير متولى العشماوى وجورحي سيف دهاى عن المجاوبه وتعرض عبد القادر بمفرده لهذا الصدد وتعيه شخص افوكتو بصفة وكيل الامر الذي لا فائدة له فيه دليلا على مساعيه في مصرتي وانقاع من له معهم معاملته وقد صح فيه المثل المشهور يكاد المرتاب ان يقول خذي لهذا التجاري ولا يدري ان للعدل والانصاف قواعد بها يظهر الحق وينحى الباطل فهذا التمس الحصول على ما صدر من المديرية بنقل التكليف واساسه يعنى السند المقتل وشهوده وتحقيق الحاله بحسب ما تدعوه الاصول وتكلف من ارسل اليهم نسج تقاريري الذي سلوكوا عن المجاوبه بالمجاوبه عنهم لان سكوتهم يؤخذ منه الشاهد الاقوى للاتطوى والاتحاد على مظلمتي وشوف نافتاس وفطانة اسياى ارباب المجلس تبرز الحفايا وتحصل على دفع الضرر وقد حررة هذا اربعة نسخ احدثهم تحمط للمجلس والثانيه ترسل للمديرية ايجاب عنها بما هو مقيد في دفترها في حصوص نقل التكليف والثالثه للصراف والمشايخ ليحضروا الاذن المقال عه للاطلاع عليه والراعه الى عد القادر لعله يهتدي الى سل الرشاد ويترك وحوه الاججاد هذا مع مطالبة جورحي ومتولى المذكورين بالمجاوبه عما اعنوا عنه وبكى حصوة وصعت اسمي وحتمي ٢٩ ح سنة ١٣٠٠ مندور ابوسعده

ختم من بنها

(٢٨١)

الحمامة في البلاد المصرية

هذا شأنهم في القضايا المدنية أما في القضايا الجنائية فكانوا أقل ظهوراً فقد علمنا مما سبق أن التحقيق والقضاء كان بيد (القائمتامين) والمشايخ وحكام الاخطاط ونظار الاقسام والمديرين والمفتشين والمحتسين وغيرهم وكانت الواجبات والحقوق مختلفة ببعضها ولا حد للسلطات تقف عنده شأن كل حكومة ناشئة في بلاد فوضى . فكان وكلاء الاشغال اقرب فيها الى المحاباة والاستعطاء او التأيير بما يسر الله للمتهمين من اليسار ولا احتياج بعد ذلك الى فهم كثير ولا الى علم غزير بل كل عالم بطرق (التهنيم) بالمعنى المخصوص وكل من كان له المام بوسائل (التداخل) كان ينتظم في سلك الحمامة فيعيش ميسراً مرزوقاً

رجل من مديرية البحيرة وُلد زراعاً وتربى بين الارض وثمرها حتى بلغ أشده واتفق ان احد اصهاره دعي للشهادة في قضية جنائية اثناء تحقيقها بمديرية المنوفية فاستزاد الشاهد مؤونته وتوجه حيث طلب فوصل الى شبين والشمس تقرب وأخبر المدير بحضوره فامر بوضعه في السجن الى الصباح ثم نسيه المدير والقواص والمحقق والسجان وظل في ظلمته نحو السنتين واتفق أن صدر امر الحكومة بارسال المسجونين الى السودان لعمل اقتضته مصلحتها فسيق من كان فيها الى مصر وسجنوا بالطوبخانة في انتظار السفر ومنهم ذلك الشاهد المسكين وتلق على صهره (علي عسر) امره فاستخار الله في الرحيل الى مصر حيث نزل على حضرة الاستاذ الاكبر الشيخ محمد عبده مفتي الديار المصرية وكان وقتها يطلب العلم في الجامع الازهر فاقام عنده اياماً قدم في اثنائها عريضة الى الداخلية فلما وصلت الى يد 'زهري



بك باشكاتبها اذ ذاك مزقها ورجع علي عسر مغبوناً مقهوراً . وفي ذات يوم اصبح يقول لحضرة الاستاذ انه رأى في المنام ان خلاص صهره سيكون على يده وطلب منه ان يسعى لذلك فاجابه لعل ذلك الخلاص يكون بالمشورة و اشار عليه ان يحرر عريضة كالسابق ويذهب حيث مركز الداخلية في درب الجنينة مكان محكمة الموسكي الحالية فاذا قدم الناظر وهو المغفور له توفيق باشا الخديوي السابق لما كان ولي العهد ترمى على عربته وقدم عريضته لعل الله يأخذ بنصره فاطاع علي عسر اشارة الاستاذ وحرر العريضة وبكر في اليوم الثاني الى درب الجنينة فلما اقبل ناظر الداخلية صاح باعلى صوته (مظلوم يا افندينا) فأمر بعريضته وتلاها واستدعى ازهري بك فاشار بعدم الالتفات اليها لان الناس تعودوا ( الخبص ) في عرائضهم فلم يصنع اليه واحضر علي عسر امامه وتأكد الامر منه فقال له اذا لم يتبين لافندينا ان قولي صحيح فليأمر بارسالي الى السودان مع صهري وهناك صدر امره بالاستعلام من مديرية المتوفية فورد الرد بعدم معرفة سبب سجن ذلك المظلوم وانه ليس من جناية عليه ولا ذنب له يستحق الحبس لاجله فامر بالافراج عنه واخذه علي عسر وتوجه به فرحاً الى بلده حيث لاقاه اهله بالتهليل والمزمار على جاري العادة القديمة وانطلق خبره بين الناس ( علي عسر جاب اليسير ) واعتقد البسطاء وكلهم ذاك البسيط ان علي عسر من خول المحامة ونسوا انه كان من خول الغيط بالأمس وصار كل ذي جريرة يسعى عنده فيأخذ منه ما تيسر ويقتسمه مناصفة مع المال وينجح في مسعاه وانتهى هو نفسه ايضاً ان اعتقد في

(٢٨٣)

## المحامة في البلاد المصرية

نفسه الاقتدار على المحامة فترك الزراعة واشتغل بالمحامة وغير ملبسه وارتدى الجبة والقفطان الى ان صار ذا يسار وتزوج امرأة ذات مال في القاهرة واشترى اطياناً تسمح له بسعة العيش ثم توفي ناعم البال سعيد الحال . وهذا النبأ الذي نرويه عن حجة صادقة في النقل وهو حضرة الاستاذ نفسه يدلك على قدر المحامة في الجنائيات قبل الآن بخمس عشرة سنة ولم تكن لغتهم في المحرمات الجنائية ارق منها في المسائل المدنية على انه لم يكن لهم في الاولى عمل مستقل بل انهم كانوا يصيغون اجابة المتهم في ( المذاكرة ) على حسب ما يفهمون منه اذا كان المتهم مطلق الصراح وانما كان يطلق صراح اهل اليسار دون الفقراء وفي بعض الاحيان كانوا يكتبون عرائض الاسترحام بطلب الافراج عن المسجونين واليك محرراً منها

مجلس ابتدائي طنطا عزتوبك

تقرير مقدمه الفقير احمد الجمال من المحله الكبرى يوضح به لمسامعكم الشريه عنا اصابه باطالة مدة مكسه بالسجن بخصوص تهمة سرقة من احد الفاعلين امشوت عليهم العمل وباسباب ذلك ارتكبت اتلاف كافي في عموم ما امتاكه من نقود وعفش منزلي واصبحنا بحاله تستوجب التفات قلكم الحنور

### كيفية الموضوع

هو ان شخص يدعا بشاره السجائوي من المحله الكبرى اسرق منزله وبأنبحث على الفاعل من محل الروم تطاهر على ان الفاعل هو محدومه المدعو ميخائيل جاد باتحاده مع حسين العجور ومحمد الجبان ونجيب العبد محدومه الخاج محمد الاحتيار وسعد محدوم الشيخ الششتاوي وعدد الرخص البربري وارايم البربري ثم ان صار ضبع عموم من المحصر فيهم الشبهه المصوطة منهم ايضا بعض من السرقة المدعى بها بشاره المذكور وبما عليه صار ارسا لهم عمومًا لسجن انديريه واحد هم ابرايم البربري تداعا على اني كنت رفقتهم وعامقتى دعواه صار القبض علي وأمر سجنني وبسولي عن الكيفيه

## المحاضرة

(٢٨٤)

تقدم مني محضر من عدول يدل على ان في اليوم المحدود كنت بطرفهم ولا اعلم بذلك وهذا من من يثبت تزوير من ادعا عليا كذبا فهذا النسب المطابقة للقوانين والمنشورات لم اكن محقوقا كي اعاقب باطالة مدة سجنني بمثل هذا مع كون ان الفاعلين المسبوت عليهم العمل يفرح عنهم عموما واني انا البرى فهذا لا يرضي العدالة قط ككون انه مخالف للنظام وباطلاع سيادتكم على نتيجة التحقيق يتضح لدى عدالتكم ما اوضحته حريا فبنا عليه اروم من عدالة المجلس صدور الامر الكريم بالافراح عني بالصمانه لحين صدور حكم المجلس المشار اليه فيما يترأى له بهذا وها انا وعيالي المنصايين المظلومين الذين اصبحوا بحالة الفقر الشديد بهذا السبب الباطله ودعويه لسيادتكم ما داموا في قيد الحياه اقتدم تحريراً في ٢٤ جمادى اخرة سنة ١٢٩٧ الوكيل عن المنصب

جرجس عازار

لكن لا لوم على المحاضرة من حيث لغتها فان لغة المجالس كانت اغلق واشد بعداً عن العربية البسيطة من لغتهم بكثير وكان التحرير بعبارة غامضة لا تفهم الا كما تفهم الاحاجي من الهبات التي يفتخر بها من فتح الله عليه ورفعته في الانشاء مكاناً علياً فكان اكبر الكتاب اعجبهم لساناً لان ادغام الكلام وتشويش العبارة والاعراب الى حد ان يغيب المقصود عن الافهام كانت من أحسن ضروب التأثير عند القراء قضاة كانوا او خصوماً وكان يقال عن صاحب هذه الموهبة (ذلك رجل يعقد العقدة فلا تحل) واولئك هم (المزورون) في عرف الاتراك المصريين ولنضرب لذلك مثلاً يؤيد ما تقدم

لما تغير نظام جريدة الوقائع المصرية وصارت تصدر ثلاث مرات في كل اسبوع ثم في كل يوم منه اعطيت حق مراقبة المجالس في احكامها وصارت هذه ترسل اليها الاحكام فتشرها وتبدي عليها من الملاحظات ما



(٢٨٥)

الحاماة في البلاد المصرية

كان يعن لها

فن الاحكام التي بعث بها اليها مجلس استئناف بحري حكمٌ حاول  
محرروها فهمه فلم يدركوه ونشرت الوقائع الصادرة بتاريخ ١٤ فبراير سنة  
١٨٨١ (١٥ ربيع الاول سنة ١٢٩٨) عدد ١٠٣٧ المجلة الآتي نصها

مشكلات الكتابة

من مند ايام جرى قلم النصيحة بمداد حب المنفعة على قرطاس المقصد الجميل فرقم  
كلمات في الانشاء وبيان مراتبه وتفصيل الممدوح منه وغير الممدوح وتقسيم ارباب القلم  
في ديارنا المصرية وختمها ببناء عمومي صادر عن ساييم القلب وصميم العؤاد  
ولقد كانت الآمال ترسل في مخياي باقلام الرجاء ان سيكون لتلك الكلمات عند  
اهل الديار وقع حميل فتتمتع عنها النفوس ويظهر لها اثر يذكر في عالم المحسوسات  
فكنت لذلك كالواقف على اقدام الانتظار لانتهاز الفرصة في لقاء المحبوب يقلقه الصجر  
ويصديه الاصطبار فاذا مضى اليوم الطويل ولم ار فيه من اثر يدل على نوال المطلوب  
رددت انفاس الاسف ومنيت النفس باليوم الثاني عساه يسمر حجره عما يسكن الروع  
ويدفع الوسواس شأن الحب يتعلل بالاماني ويعتذر بتوارد الايام ولم طال بي المدى  
وتطاولت الازمان على ما تعلق به الآمال حدا بي حب المنفعة الى اعادة التصح  
وترداد القول فيه فلعلي اجد فائدة التكرار فيجلو ما مر من الصبر والانتظار غير اني  
ساجعل هذا الفصل قاصرا على القسم الاخير الا وهم الدين حسبوا انفسهم عرباء بين  
اساء اللغة العربية على ما هم عليه من وفرة العدد وكثرة الاشتغال بمصالح البلاد ومنافع  
العباد فاهم هم الدين عليهم مدار الاعمال ويتوقف على مجاحهم صلاح الاحوال فاقول  
كثيرا ما وردت المراسلات بسوارد الوقائع ومهمات الحوادث مغلقة الالفاظ عامصة  
المعاني محتلة التركيب لا يقتدر المطالع على حل رموزها ولا يتمكن من فك طلاسمها الا  
بعد ان يجهد نفسه ويمعن التمرة ويدقق النظر ومع ذلك فلا يخلو الحال من الخطاء في  
فهم المقصود مما نواه الكاتب منهم ورقه في اسطر بينها وبين المنوى له بون بعيد حتى كانهم  
اصح الله حالهم آلا على انفسهم ان لا ينقشوا في اوراقهم الا ما لا تصل اليه الافهام  
ولا يقف على حقيقته الادراك وعدوا ذلك من جليل انزيا وحيل الاوصاف او كانهم

وهم في وسط ابتداء اللغة العربية لم يرضوا لانفسهم هذه النسبة فنصبوا الادلة واقاموا البراهين على انهم براء منهم وليسوا من لهجتهم في شيء

وقد جرت عادة كثير من هاته الطائفة من بدء وجودها باستعمال الفاظ تلقته

آذان الخلف عن افواه السلف فعلقت بمخيلاتهم علقو العلق في الجلود فلا كرورو

الايام يغيرها ولا تبدلها طواهر العلوم فتزى مراسلاتهم الى هذا الوقت (الذي طم فيه بحر العلم ونهشت فيه اقلام الكتبة سحر البيان) خاصة بمفردات هذه الالفاظ واساليب تراكيهم جارية على منوالها لا يخشون فيها مطلقا ولا يرهبون ناقدا ولا تدعوهم الغيرة

عند ما يطالعون رسائل سواهم المينة المقصود الواضحة العبارة السهلة المآخذ الى الاقلاع عما الفوه او التباعد عما اعتقوه بل لا تزال نطالع في خلال تمامتهم (تلك الرجل)

و (هذا المرأة) و (هؤلاء الشخص) و (منه ينهم) و (لذا وكون مما ذكر) و (من حيث ليس) و (وورد جوابكم والحال) و (ماتورى) و (سبوق المخاطبة) و (التوريه او الراهيه منه) و (تحت الاهمية) و (كون من سابقة التحقيق) و (كون من ذا يتضح) و (كان جارى المشاحة) و (احرونا الصرف) و (بذا لا هالك لزوم) و (انما من كون مذكورا بذلك) الى غير ذلك مما لا يمكن للقلم ان يستوفى فيه الاحصاء

وهذا اذا نظرنا الى المفردات واما لو وجهنا النظر الى التراكيك لوجدنا المبتدأ بلا خبر والفعل بدون فاعل والشرط بغير جزاء لقولهم وهي من النوارد المستغربه (ورد امر سعادتك بالاستعلام عن فلان الذي صفته كذا ولما حصر فلان وسألناه عنه ان كان قابله ام لا ولزم شرحه بالا فاده) والاستنتاج من مقدمات تبين المقصود وجعل الشيء سببا لمناقضه والتأليف بين المختلفين والحكم عليهما معا بما لا ياسب الا الواحد منهما والتمزق بين المتجاسين اللذين اذا حكم على احدهما ناي الاحكام شمل ثانيهما رغما عن المفرقين وخلط موضوع المادة بسواء والحشو والتطويل بما لا يحتمله الكلام الى غير ذلك مما يوجب ركافة العبارة وقلاقة التركيب ان لم نقل انه يحل بالمعنى ويؤدي الى فهم غير المقصود

ويغلب على الطن ان هذا هو السبب الوحيد لاشكال غالب القصايا وتطويل الرمن فيها فانه ربما دعت الحال لنقل اوراق مادة ما من ديوان الى سواء او قصت الضرورة بسرمان مخاطبات فيما يتعلق بين ديواين فيفهم منها هذا ما لم يكن قصده ذلك فيعمل فيها على قدر ما يصل اليه ادراكه وهناك تختلف الافوال ويكثر القيل والقال ويقع فيها الاشكال وتتجدد



( ٢٨٧ )

## الحاماة في البلاد المصرية

الاستعلامات بما تطلبه الاحوال ومن هنا يحصل الالتباس ويطول الزمن بدون ان تحل مشاكلها او تنتهي مسائلها فننتقل المادة من البساطة الى التركيب وتحول من السهولة الى الصعوبة والتعقيد بل ربما دخلت المادة بهذه الوساطة في باب تنوع المقاصد واختلاف الاعراض وجعلت بعد امتداد الزمن وتعطيل ذويها ( عن الاعمال المعاشية ) في زوايا الاهمال اذ لا يبعد ان اربابها يهون عليهم قنات الحقوق ولحوق الاضرار فيتركوها تلعب بها ايدي التنقلات الى ان تقع في بطن صندوق فتغيب عن النظر وتسى من الادهان وكان مثل هذا كثير الوقوع في غالب المواد بدون تفرقة بين التي تخص بالاهلين بعضهم مع بعض او التي تكون فيها مصلحة اميرية عمومية او خصوصية وقد اثبتنا بعض القضايا على ما يفهم منها ثم صدر لنا من مصدرها الاول ما يفيد اننا لم نثبتها كما نواه الكاتب ( ولم تدل عليه ) احرفه فاثبتناه مع اشفاعه بتقديم المعذرة وطلب التوضيح فيما يرد اليها من بعض المراسلات . هذا وقد ورد اليها من مجلس استئناف بحري مراسلة افتتحت بقضية حاولنا فهم المقصود منها فلم نقف عليه ولهذا رأينا ان نثبتها بنصها لتكون من الشواهد على ما قلناه ولئلا نتجاوز ما نواه مسطرها فنحتاج الى اعادة التصحيح وهي هذه برسم حروفها

في ليلة الجمعة ٢٢ شعبان سنة ٢٩٤ صار قتل شخص يدعى شعبان نجم من كفر سعدون غربية بالعيظ تعلقه وورثاه حصروا شبهتهم في شخص بلديه يدعى احمد شوره ولما ان المذكور لم يقر على ذلك وانسب سيد احمد عبد الدايم رئيس المشيحه اغرى الورثة ومن سئلوا في القصيه على تهمة وما قيل فيحقه بسبب مطاعته فيحق الرأس المذكور معما ابداء من المعادات في ذلك قد اخذت الحكومه في اسباب الفحص والتدقيق في هذه المسئلة ولما تبين براءة احمد الشوره المذكور وعدم صحة تهمة كونها ناعرى دالة العمده وشبهة العمده المذكور بما حل بشعبان نجم وما اتضح من بعد شخص يدعى ابو السعود ابراهيم من كفر ابو جندي تابع اسماعيل القار صهر سيد احمد المذكور ليلة قتل شعبان المذكور وما تورى بالتجريات التي حرت عن ذلك من ان فقده بمعرفه ابراهيم القار هو لعدم افشا ام شعبان نجم الذي قتلوه ليلتها مراعاة خاطر سيد احمد عبد الدايم قصد بسبه قتله لاحد الشوره المحكى عنه بسبب مطاعته فيحقه قد حكم من الاستئناف برأه احمد المذكور ومحاربات سيد احمد عبد الدايم بايمان اسكندريه مدة سه ونصف ثم واثبه اسماعيل القار في هذه الماده ايضا وعدم اجري تحقيقات

## المحاضرة

(٢٨٨)

ابتدأه معه ولا معرفة المشتركين فيها خلاف سيد احمد عبد الدايم تنوه انه بصدر  
الضبط للمديرية تجري التحقيق اللازم عن ذلك بمعرفتها وتحيل اوراقه على جهة  
الاختصاص ثم حكم على سعد بدوي الصراف بطرده من الخدمات الميرية نظرا لتجاربه  
على توضيح عمر ولد شعبان نجم الذي كان تهمة احمد الشورى بناء على قوله زياده عن  
الوارد دفتر الصحة بنوع الموافقة لما اوراه رئيس المشيخة فيخصوص الولد المذكور بقصد  
تأييد احمد الشوره مع انه قاصد سحر ارباب وظايف المفاره بالمديرية خمسة عشر  
يوم نظرا لاهمالهم في ضبط الفاعل حال الواقعة وسجن نجم احد من سئلوا في القضية  
نظير اختلاف اقواله عشرة ايام واحمد افندي حرم مأمور المركز سائق الذي حضر  
واقعة القضية وبسبب له فيها المساعدة لسيد احمد عبد الدايم في مجبورية واعرى المسؤولين  
على تهمة احمد الشوره تنوه عن استيفاء التحقيق معه بمعرفة المديرية بالنظر لعدم  
استيفاء واحالة اوراقه على جهة الاختصاص اه

وغير خفي ان مثل هذه الكتاب لا يستفيد منها قارئها عرض كاتبها بمجرد الاطلاع  
عليها وامعان النظر فيها بل لا بد له من وجود مسطرها معه ليبين ما قصده ويوضح  
ما نواه ولا شبهة في انه يستحيل وجوده مع كل كتابة يسطرها وهذا مناقض لاصل  
العرض المطلوب من فن الكتابة والقراءة فان لم يكن العرض منها في اصل الوضع الا  
تسهيل طرق التعلم والتعليم وامكان تواصل الافكار وقضاء الاوطار مع بعد الشقة  
وتباين الاوطان واستفادة العائب عن مكان الكاتب ما اطوت عليه سر رته فلو فات  
هذا العرض باي واسطة في اي نوع كان من انواع الكتابة لا يعتد به ولا يحسب من  
فنها المطلوب اذ يلزم على فواته انه لا يمكن الافادة والاستفادة الا باحتمال المتحاطبين في  
نهار واحد وفي هذا تصديق بين وتصحيح لكل انصالح المتبادلة بين بي نوع الاسان

ومن العجيب ان اناسا من هاته الطائفة يعتقدون انه لا يجتمع العلم باللمعة العربية  
وفنون الآداب مع المعرفة بالناسيب الكتب واصطلاحات الدواوين فكل من تعلم العلوم  
واجهد نفسه في محصيل الفنون يتمتع عليه ان يكون من اوساط الكتب فضلا عن  
المسافرين وقالوا انه على قدر تقرب الشخص من العلوم والفنون يكون تساعده من  
الانتظام في سلكهم الصيد ولا يخفى ما في ذلك من العلو والاحفاف فان العلم بئنيء  
لا ياتي العلم بسواه بل ربما اعاد عليه ولا سيما ان كان المعلومات من نوع واحد كما في  
فنون الكتابة والانشاء ولكننا لنتمس لهذا الفريق منهم عدرا واصح البيان ذلك انهم

(٢٨٩)

## الحمامة في البلاد المصرية

شبا بمجرد دين عن العلوم والفنون وعلموا بعد فوات الزمن ان المجرد عنهما لا يعد من نوع الانسان الا على سبيل المجاز فحاولوا ان لا يتحلى بهما احد من مشاركيهم في صناعتهم حرصا على ناموسهم من السقوط وحفظا لمنزلتهم الرفيعة في العلوب فقاموا بوظيفة التنفير من الآداب محتجين بانها منافرة لصناعة الكتابة التي عليها مدار التعيش في هذه الدار على انا لا نطلب منهم ان تكون كتاباتهم جارية على قوانين اللغة العربية او كافلة لما تقتضيه الحال من الفصاحة والبلاغة او شاملة لما يؤثر في النفوس وينقلها من حال الى حال ولكننا نطلب منهم امرا سهلا لا يصعب نواله على قريب العهد بالكتابة والقراءة وهو ان تكون الكتابة سهلة العبارة واضحة المقصود (وان كانت بالالفاظ العامة المألوفة) وان يكون موضوعها واحدا حالية من التعقيد والتطويل بما لا يحتاج اليه الكلام) نعم انا نعترف للكثير منهم بانهم قد انتقلوا عما وصل اليهم من المتقدمين واحدوا يجارون ابناء العالوم ويسرون على طريقتهن في المراسلات والكتابات فربما رسائلهم (وتحريراتهم) وانشأتهم سهلة العبارة صحيحة التركيب يفهم منها المقصود بدون مجشم مشقة ولا مقاساة غناء ولكنهم قليل من كثير

واني لعلى يقين من ان هذه الصيحة ستصادف قلوبا سليمة وصدورا حالية من الزهو والاعجاب فتقع لدى اربابها موقع القبول والاستحسان فيعملوا على ما رسمت به من البيان كما اني لا اجعل انها ستقع بين يدي اقوام تترفع نفوسهم عن النظر اليها وتشمئز قلوبهم عند سماع ما تصمته من الصالح فيقولون ما بطلت به من الموعظة والتذكير ولكننا لا يمعنا علمنا بذلك عن بدل النصيح وتكرار القول فيه فانا غير آيسين من رجوعهم يوما الى انفسهم فيعلموا ان جميع ما رقنا من هذا القليل ليس الا حاص حجة ومحض اخلاص اوجه علينا حب المصلحة العامة والرمنا به وطأنا والله الهادي الى سواء سبيل

## ثم اتبعت الوقائع هذه الجملة بالجملة الآتية

اوردنا في العدد الماضي القضية التي افتتحت بها مراسلة مجلس ستشاف بحري واشتماعها حصبا ليطلع عليها اقراء ويحجودوا افسهم في فهم ما بطوت عليهم ثم يرجعوا بعد ذلك بدون فائدة اد لا يمكن ان يفهم منها شيء لا ريدة فيها او لخص منها او بوجود مسطرها معها في كل مكان قرئت فيه اسطرها

## المحاضرة

( ٢٩٠ )

واليوم ننشر القضية التي اختتمت بها تلك المراسلة بحروفها ورسمها وثبتت بعدها ما يستفاد منها بعبارة عامية ( واعلمها تكون الخاتمة لما يماثل هذه المراسلات ) ونطلب من حضرة هذا الكاتب ومن سواه ممن يرسلوننا ان ينسجوا في كتاباتهم على هذا المنوال السهل ولا يكلفوا القارئ المشقة الزائدة والعناء الشديد في فهم امر سهل ومعنى قليل وان يقبلوا هذه النصيحة فيصرفوا من زمنهم الطويل وقتا يسيرا فيما يعود عليهم بحس السيرة وعلى اعمالهم بالاصلاح وهذه هي القضية بنصها ورسمها

( شخص يسما حبيب اقندي سالم مأمور مركز منيت سمنود سابق ادعا على مسيحه منصور الذي كان كاتب محريرات مديرية الدقهلية بانه من تلاعبه في شياحة نوسا الغيظ بعد ان حرر افادة برفت مشايحها بالنسبة لعدم انتظام حركتها قد حرر افاده أخرى عودت المشايخ المذكورين لوظائفهم بالقول ان المكاتبات الجارية صدورهما عن رأي الحكام مع كون ذلك بخلاف فالتحقيق فلما اتضح من ان تحرر الافادات المحكي عنها هي رأي مدير وقتها وبجتمه ايضا قد حكم بصرف النظر عن دعوى المدعى المذكور ) اه وهذا هو ما يستفاد منها

ادعى حبيب اقندي سالم مأمور مركز منيت سمنود سابقا على مسيحه منصور الذي كان كاتب محريرات مديرية الدقهلية انه كتب برفت مشايخ ( نوسا الغيظ ) لعدم الانتظام فيها ثم كتب ثانيا بعودتهم الى وظائفهم واحتج ان ذلك كله مامر الحكام مع ان الامر ليس كذلك وقد ظهر بالتحقيق ان هذه الكتابات كان موقعا عليها من مدير ذلك الوقت فلذلك حكم بصرف النظر عن هذه الدعوى

وعلى قدر درجة هذا القضاء وذاك النظام وجدت المحاماة في ذلك العهد بغير نظام سوى مجرد الارادة ولا قانون الا رغبة الحاكم او القاضي وحسن عنايته بالوكيل

ويشترط عادة في المحامي ان يكون لين العريكة عظيم التحمل له دراية بالتداخل واجتذاب قلوب، القضاة والحكام بالبذل والسخاء والتفنن في اساليب الهدايا ومنهم من كان يركن في نجاحه الى ما له من النفوذ والخطوة

(٢٩١)

الحمامة في البلاد المصرية

لدى عظيم من المقرين وآخرون يتهنزون فرصة مكانتهم الشخصية فيتخذون  
اصفياء يرسلونهم الى المحاكم والمصالح في قضاء الاعمال وانجاز القضايا وقوم  
يستخدمون السعائيات فيرهبون الحاكم بما يلقونه من الخوف في قلبه وكانت  
الظروف تساعد على ذلك وتدعو اليه

والآن يسهل علينا تلخيص حال الحمامة اي حق المدافعة عن النفس  
والمال في كلمتين : من كان قوياً فله محام من قوته ومن كان غنياً فله وكيل من  
ثروته والله يتولى الضعيف والفقراء برحمته

نعم كانت المحاكم الشرعية موجودة ولكن اعمالها كانت على نحو ما  
تشير اليه تلك الشكوى وما جرى فيها كما ان حالة البلاد وبواعث توطيد  
الحكومة الجديدة فيها كانت من جهة اخرى تستلزم غير تلك المحاكم في  
تقرير الحقوق وفرض الواجبات والفصل في المنازعات فكان الامير بنفسه  
يقضي ورؤساء الدواوين تقضي والسناجق والاغوات تقضي وكل موظف  
حتى المحتسب حتى القواص يقضي

أقول القواص ولا يستغربن القاريء قولي هذا فاني عرفت أيام  
كنت تلميذاً بمكتب مدينة رشيد الاهلي سنة ١٢٩٤ محافظاً كان له من  
الصولة والسلطان ما لم ينله كثير من امثاله فكان يجمع بين وظائف  
( محافظ رشيد ) و ( ياور خديوي ) و ( لوا السواحل ) و ( مدير البحيرة )  
وكان حرسه الله امياً لا يعرف القراءة والكتابة وكان له رئيس حجاب اسمه  
شاكر اغا اذا مشى في الاسواق ارتجت جوانبها واذا انعم بالسلام على  
أحدهم اشربت نحوه الاعناق واذكر اني سلمت يوماً عليه باشارة احد

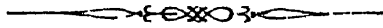


المحاضرة

(٢٩٢)

وجهاء البلد فكنت اعد نفسي بذلك من السعداء . فاذا تخصم اثنان امام  
 ( سعادة المحافظ ) قال للمدعي عليه ( راجل انت فيه الف قرش من  
 شان دي ) وقال للمدعي ( هو مفيش الف قرش من شان انت ) فيجيب  
 المدعي لا ( وحياء راس الباشه ) فيغضب الباشا ويضيق صدره ويقول  
 ( جال شاكر اغا انتي شوف ايه دول خباصين ) فيخرج شاكر شاكرًا  
 ويحبس من يشاء ويعفو عمن يشاء وكان اغني من سيده واوسع يداً وابهج  
 ملبسًا وافسح دارًا واكثر رمادًا

وما عهدنا بشاكر اغا وذى المناصب الاربع ببعيد فما ظنك بما قبل  
 ذلك الزمان وليس من ذكرنا الا بقية من بقية من اولئك الحكام  
 ماذا كان يعمل المحامي امام ذلك المحافظ وما الذي كان يجدي الدفاع  
 في حضرة هذا القواص لا جرم ان الحق كان للاقوياء على الضعفاء كما  
 كانت كمالات الاغنياء مقدمة على ضروريات الفقراء



( ٢٩٣ )

الحمامة في البلاد المصرية

# البنات

﴿ الحمامة امام المحاكم الجديدة ﴾

تنقسم المحاكم الجديدة الى قسمين عظيمين هما المحاكم المختلطة والمحاكم الاهلية

اما الاولى فانها انشئت بعد مصادقة الدول بامر عال صدر في ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٧٥ وهي ثلاث محاكم ابتدائية . محكمة مصر وتشمل دائرة اختصاصها مدينة القاهرة وجميع مديريات الوجه القبلي ومديرية القليوبية ومحكمة المنصورة ويدخل في اختصاصها مديريتا الدقهلية والشرقية ومحافظات الاسماعيلية والسويس والعريش ودمياط وبور سعيد وفيها مأمورية لنظر المخالفات والقضايا الجزئية . ومحكمة الاسكندرية واختصاصها مديريات الغربية والمنوفية والبحيرة ومدينة الاسكندرية . ثم محكمة الاستئناف واحدة مركزها مدينة الاسكندرية . وكان الاولى وجود محكمة الاستئناف في القاهرة لانها وسط بين طرفي البلاد لكن لما كانت المحاكم المختلطة تعتبر نفسها اجنبية وكان قناصل الدول العموميون في مبدأ الامر مقيمين في الاسكندرية لافي القاهرة ( ولا تزال سفارة اليونان فيها حتى الآن ) ارادت المحاكم المختلطة ان تكون محكمة الاستئناف في تلك المدينة ايضا

وتنظر المحاكم المذكورة في الخصومات المدنية التي تقع بين الاجانب والوطنيين او بين الاجانب التابعين لدول مختلفة . واما اختصاصها الجنائي فقاصر على المخالفات وبعض الجرائم المختصة بالموظفين او التي تمس احكامها من جهات معينة

### ٥ المحامون امام المحاكم المختلطة

كانت المحاماة في اول نشأتها حرّة على التقريب ليس لها من النظام الا قواعد اولية ولهذا دخل كثير في تلك الحرفة ممن لم يكن لهم الملم بالقانون ولا بواجبات مهنته . لكن وجد بجانبهم بعض افراد امتازوا بالعلم والدراية . ولكون اللغة الغالبة في قضاة تلك المحاكم هي اللغة الفرنسية والتليانية جرت المرافعات بهاتين اللتين لا سيما الاولى وان كانت اللغة العربية مقررة رسمياً بمقتضى لائحة الترتيب النظامية . ومن اجل هذا احتكر الافرنج حرفة المحاماة امام تلك المحاكم فلم يوجد بينهم من ابناء اللغة العربية احد الى عهد قريب جداً ومن دخل منهم بعد ذلك فانه لا يزال تابعاً لغيره من 'الاوروباويين' فما رأينا الى الآن صاحب مكتب مستقل امام المحاكم المختلطة . نعم يوجد من بين المحامين المقررين امام المحاكم الاهلية من يترافع بنفسه امام المحاكم المختلطة لكن ذلك بطريق العرض وفي النادر

ولما تأصلت تلك المحاكم في البلاد عمدت محكمة الاستئناف وهي التي لها حق المراقبة التامة على النظام القضائي المختلط باجمعه الى وضع نظام للمحامين فقررت لائحة ترتيب حرقهم وبينت واجباتهم وحقوقهم وصدر





الحمامة في البلاد المصرية (٢٩٥)

الامر باعتمادها في ٩ يونيه سنة ١٨٨٧

وتلك اللائحة تقتضي ان يكون الطالب لخرقة الحمامة حائزاً لشهادة الدراسة الحقوقية . وذا سيرة حسنة . وقاطناً في مصر . وزاول صنعته خمس سنين امام احدى المحاكم الابتدائية . وهي الشروط اللازمة لأدراج الاسم في قائمة المحامين . وتحسب للطالب مدة اشتغاله في بلاده ولو قبل حيازة الشهادة . او قبل توظيفه . ومدة توظيفه في القضاء . وكذلك الاشتغال بالتوكيلات او التوثيقات او اعمال اقلام كتاب المحاكم وما شابهها وتؤلف لجنة القبول من وكيل المحكمة الاستئنافية او من يندب عنه ومن قاضٍ تعينه الجمعية العمومية . ومن النائب العمومي او احد وكلائه ومن رئيس طائفة المحامين او من يقوم مقامه . ومن احد اعضاء مجلس الطائفة المذكورة . وليس في المحاكم الابتدائية لجنة من هذا القبيل لان الاستئناف يجمعها . وتجاوز المعارضة في قرار اللجنة امام محكمة الاستئناف وفي كل سنة قضائية تنشر اسماء المحامين المقبولين واما كن اقامتهم في الجرائد المعدة لنشر الاعلانات القضائية

فاذا قبل الطلب ولم يكن للطالب مدة اشتغال سابقة وجب عليه ان يباشر اعمال مهنته امام المحاكم الابتدائية بشرط ان يقيم في مكتب احد المحامين المقبولين امام محكمة الاستئناف وان يقدم بعد انقضاء مدة الاشتغال شهادة من استاذ به انه اقام تلك المدة المقررة كلها مجدداً

ولا يجوز لهم ان يتراخوا امام المحاكم الابتدائية الا اذا كان الموكل حاضراً او كان بجانب المترافع محامٍ مقبول امام الاستئناف يأخذ المرافعة

على عهده بشرط ان يكون عمر المترافع احدى وعشرين سنة على الاقل ولا تكتب اسماؤهم في القائمة ولا يعتبرون اعضاء في الطائفة الا اذا قضاوا مدة الاشتغال وقررت اللجنة ادراج اسمائهم . لكنهم يكونون في تلك المدة خاضعين لنظام تأديب المحامين المقررين

فاذا كتب اسمه في القائمة صار له الحق في المرافعة بدون قيد امام المحاكم الابتدائية . ولا تجوز له المرافعة امام الاستئناف الا اذا قضى ثمان سنوات مستغلاً بحرفته في مصر او في الخارج منها الخمسة الاولى ومدة توظيفه في القضاء عند وجودها

ويجب على المحامين ان يؤدوا عملهم طبقاً للقانون بمجد واستقامة . ولهم ان يستعملوا في الدفاع جميع الطرق الا ما خالف وكالتهم وذمتهم والقانون وعليهم ان يمتنعوا في مرافعاتهم عن الشتائم والتعريض الذي يجرح زميلهم او موكله وان لا ينسبوا له ما يخل بالشرف او السمعة اللهم الا اذا كان مرخصاً لهم في هذه الحالة الاخيرة من موكلهم بالكتابة . وان يمتنعوا عن الاستنتاجات التي لا فائدة فيها . وان يحترموا كل قاضٍ من القضاة الذين يشتملون امامهم . وان يكتسبوا سر موكلهم الا في الاحوال المنصوص عليها في القانون . وان يقوموا بالمرافعة عن الفقراء مجاناً . وان يمتنعوا عن المرافعة لخصم في قضية سبق انهم ابدوا فيها لخصمه رأياً او كانوا وكلاء عن هذا الاخير في دعوى مرتبطة بها . وان يتمسك كل واحد منهم بما يليق لهيئة محاماة المنتظم فيها من الشرف والاعتبار . وعليهم ان يباشروا القضايا تحت ضمانهم ما دام توكيلهم قائماً فيها . انما لهم ان يتنازلوا عن

الحمامة في البلاد المصرية (٢٩٧)

التوكيل بشرط اعلان تنازلهم رسمياً الى الموكلين والاستمرار بعد الاعلان على اداء الاعمال اربعة عشر يوماً حفظاً لحقوق هؤلاء من الاضرار . فان عزلوا فلا واجب عليهم مما ذكر . وعليهم ان يردوا الاوراق لموكليهم بعد انقضاء وكالتهم . وان يؤثروا على التوكيل بما يفيد بطلانه الا اذا مضى خمس سنين من تاريخ انقضاء التوكيل . ولهم ان يستنيوا بعضهم عند المانع تحت ضمان المستنيب . فان انقطع احدى اربعة اشهر وجب عليه اخطار محكمة الاستئناف بسبب انقطاعه لتعلنه الى المحاكم الابتدائية ولهم ان يتعاقدوا على اجرتهم مع موكليهم . لكن لا يجوز لهم ان يجعلوا اجرهم جزءاً من موضوع الدعوى ولا كله بالاولى

ولا يجمع بين الحمامة ووظائف الحكومة ذات الرواتب الا مدرس في مدرسة الحقوق . ولا بينها وبين اي عمل لا يليق بشرف هيئة الحمامة وللمحامين امام المحاكم المختلطة طائفة ومجلس طائفة . فاما الطائفة فهي عبارة عن مجموع المحامين المندرجة اسماؤهم ولها حقوق تعمل بمقتضاها في جمعية عمومية او بواسطة مجلسها . والى الطائفة ومجلسها ترجع المحافظة على شرف الحمامة واعتبارها وحقوقها والمراقبة على اداء واجباتها

وتختار الجمعية العمومية رئيس الطائفة من المقبولين امام الاستئناف بشرط ان يكون مستقل فعلاً بحرفته عشر سنين خمس منها امام محكمة الاستئناف المختلطة . ويكون الانتخاب باغلبية اصوات الموجودين المطلقة . وكذلك يكون انتخاب نائب الرئيس وعضاء المجلس . ويجب ان يكون ثلث الاعضاء المذكورين من المحامين المقيمين بالقاهرة بشرط ان لا يزيد

## المحامة

(٣٩٨)

عدد هم على خمسة اعضاء

ومدة الانتخاب للجميع سنة . ويصح تجديد انتخابهم من بعدها  
ولهم ان يستقيلوا . وعلى المجلس اخطار محكمة الاستئناف بنتيجة الانتخاب  
ويعتبر الرئيس ونائبه عضوين في المجلس . وهو يصدر قراراته بالاغلبية  
المطلقة . ورأي الرئيس مرجح عند التساوي

وتختص الجمعية العمومية بوضع لائحته ولائحة المجلس . وتحديد عدد  
اعضائه . وتقرير الإيرادات والمصروفات . وتقدير قيمة الاشتراك  
والافرار على الحسابات . ولا تعتبر اللائحة الا اذا صدقت عليها محكمة  
الاستئناف

ومن اختصاصات المجلس الاشتراك في تحرير قائمة المحامين . وتنفيذ  
قرارات الجمعية العمومية . وادارة اعمال الطائفة . وجمع الاشتراكات  
السنوية . والمخابرة مع المصالح الاميرية والافراد الذين ليسوا من الطائفة  
والتوسط بين المحامين وموكليهم عند الطلب لتسوية الاتعاب . والنظر فيما  
يقع بين المحامين من الخلاف المتعلق بمهنتهم . وتوقيع الجزآت التأديبية  
وطلب عقد الجمعية العمومية . وابداء الرأي الذي تطلبه منه محكمة  
الاستئناف في القوانين واللوائح المطلوب سنها

والمجلس ان يكل تنفيذ بعض هذه الاختصاصات الى اعضائه  
المقيمين في مصر بالنظر للمحامين الموجودين بها  
ويزول حق الاشتغال بالمحامة في الاحوال الآتية . اولاً اذا اشتغل  
المحامي بصناعة او وظيفة لا يصح الجمع بينها وبين المحامة . فان زال هذا

(٢٩٩) الحاماة في البلاد المصرية

السبب الطارئ جاز له الرجوع الى حرفته . ثانياً اذا ترك المحامي الإقامة في القطر المصري وصارت اقامته الاعتيادية في بلد آخر . ثالثاً اذا حكم عليه بشطب اسمه من جدول المحامين

اما مراقبة سير المحامين وملاحظة أعمالهم فراجعة الى مجلس طائفتهم والى محكمة الاستئناف والمحاكم الابتدائية وكل محامٍ خالف واجبات مهنته أو ارتكب في أدائها أو خارجاً عنها أموراً تخل بشرفه أو توجب احتقار طائفته يعاقب باحدى العقوبات التأديبية الآتية

أولاً الانذار وهو يصدر ممن لهم حق المراقبة فهو جائز من محكمة الاستئناف أو احدى المحاكم الابتدائية أو مجلس الطائفة ثانياً التوبيخ

ثالثاً الايقاف الموقت وليس له مدة معينة رابعاً محو الاسم من الجدول

ولمحكمة الاستئناف وحدها حق الحكم باحدى العقوبات الثلاث الاخيرة . وتقام الدعوى التأديبية بناءً على أمر محكمة الاستئناف من تلقاء نفسها أو بطلب أولي الشأن أو احدى المحاكم الابتدائية أو مجلس طائفة المحامين أو النيابة العمومية . ولا تمنع العقوبة التأديبية من محاكمة المحامي جنائياً اذا وجد وجه لذلك . ثم انه يجب أن لا يحكم على متهم بعقوبة تأديبية الا بعد سماع أقواله أو تمكينه من الدفاع عن نفسه . وتكون جلسات محكمة الاستئناف في تأديب المحامين سرية . ويجب أن تذكر

## المحاماة

(٣٠٠)

في الاحكام الاسباب التي بنيت عليها . وتنفيذ الاحكام التأديبية يحصل بناءً على طلب وكيل محكمة الاستئناف

هذا هو نظام المحاماة امام المحاكم المختلطة بوجه الاجمال وهو وسط بين نظامها في اوربا وبين حالها أمام المحاكم الاهلية . وأهم شيء يلتفت اليه فيه هو رفع سلطة النيابة عن المحامين بقدر الامكان ولذلك لم يكن من حقها أن تراقب أعمالهم وان كان لها الحق في طلب محاکمتهم . وحق طلب المحاکمة قد يقتضي المراقبة ولكنه لا يستلزم حقها قطعاً . كذلك ليس في القانون ما يخول النيابة حق الاشتراك في الحكم أو اقامة الدعوى بل ذلك خاص بالمحكمة كما اختص وكيلها بالتنفيذ دون النيابة العمومية

والسبب في هذا انهم يعتبرون النيابة طرفاً والمحاماة طرفاً آخر من حيث المساواة أمام المحكمة في مرافعاتهم فلا يميلون الى اخضاع الثانية الى الاولى تماماً لانه ربما حدث بسبب ذلك تأثيرات تضر بالعدالة وتضعف من حرية دفاع المحامين . ومع ذلك فللنيابة أمام المحاكم المختلطة نوع من السيطرة على المحاماة أوجدته العادة واستلزمته طبيعة النظام وبعث عليه حق النيابة في طلب اقامة الدعوى

ويجمع المحامي أمام المحاكم المختلطة بين حرفته ومهنة التوكيل كما هو الشأن أمام المحاكم الاهلية



## ﴿ الحاماة امام المحاكم الاهلية ﴾

خلفت المحاكم الاهلية المجالس المحلية الملقاة فورثت عنها عدداً لا يحصى من الدعاوي الفارغة والقضايا الفاسدة والخصومات المخترعة وكثير منها اكل الزمان أوراقه وفرق أدلته وبددت يد الهوى شمل الحق فيه<sup>(١)</sup> وورثت عنها أهم من ذلك رجالاً كانوا يشتغلون أمام تلك المجالس على النحو الذي شرحناه ولم يكن معهم من علم زمانهم وقانون مجالسهم الا ما كان متعلقاً بارضاء الرؤساء ومواساة الكتاب والتلاعب بالقضايا والمماطلة في اداء الحقوق وإيجاد المعدوم اختراعاً واعدام الموجود كذباً وبهتاناً . فكان أكبرهم شهرةً وأوسعهم ثروةً وأعلام منزلةً من كثر درهمه وانكسر قلبه فينقد ولا يكتب . ويكسب ولا يتعب . ان وافقه القضاة سارت الدعوى وفق ما يريد وان رأى منهم عدولاً مال الى الكتاب فافرغوا ما في الجباب لتعطيل سير القضية شهوراً واعواماً والخسارة على كل حال نلحق بالموكلين ولم تقطن المحاكم الاهلية في حين نشأتها الى ان جسمها يصير عليلاً من ترميض اولئك الوكلاء للقضايا التي تنظر امامها فتساهلت في قبولهم وأوسعت لهم باب الدخول في الحاماة الجديدة ففشا عن ذلك تأخر القضاء وانحطاط شأن المحامين

اما القوانين الاهلية فانها لم تحفل بالحاماة في مبدأ الامر الا يسيراً وللحاماة امام المحاكم الاهلية في الفترة الصغيرة التي مضت من يوم افتتاحها

## المحكمة

(٣٠٤)

الى هذا الحين أعني في مدى ست عشرة سنة ثلاثة أدوار . الدور الاول  
يبتدىء من عهد التشكيل الى سنة ١٨٨٨ . والثاني من سنة ١٨٨٩ الى  
سنة ١٨٩٣ . والثالث من سنة ١٨٩٣ الى هذا الحين

## الدور الاول

لم يكن للمحكمة في هذا الدور شأن ظاهر اذ القوانين لم تذكر عنها  
شيئاً يؤثر فقد اقتصرت المادة ٢٤ من لائحة ترتيب المحاكم على اجازة  
المرافعة بواسطة وكيل وقالت المادة التي بعدها ( ٢٥ )

يجوز لكل محكمة ان لا تقبل في التوكيل عن الاخصام من ترى فيه عدم  
اللياقة والاستعداد للقيام بمهام التوكيل بحسب اللائق

وهو اجمال في اجمال واطلاق في صورة تقيد . ولعل اللائحة ارادت  
أن لا يخرج كثيراً عن القوانين السابقة عليها فاقترعت على بيان ان المحكمة  
تابعة من حيث وجودها الاولي لرأى المحاكم . ووضعت شروطاً عامة  
وكلت النظر في استجاءها الى القضاة وأهملت الحقوق والواجبات حتى  
يكشفها المستقبل للشارع فيقررها

ثم تلتها لائحة الاجراءات الداخلية الصادر بها الامر العالي في ١٧ ربيع  
الثاني سنة ١٣٠١ ( ١٤ فبراير سنة ١٨٨٤ ) فزادت عليها بعض الاوضاع على  
الوجه الآتي

أوجبت المادة ( ٥٠ ) من تلك اللائحة على الوكيل ان يقدم توكيله  
الى كاتب المحكمة يوم المرافعة وقضت بان يكون التوكيل رسمياً أو مصدقاً  
على صحة الامضاء الموضوعة على ورقته . وأوجبت المادة ( ٥١ ) أن يوقع



( ٣٠٣ )

## المحاماة في البلاد المصرية

عليه بحتم المصلحة أو الجمعية وامضاء رئيسها ان كان التوكيل عن مصلحة أميرية أو جمعية خيرية . وأوجبت المادة ( ٥٢ ) على الوكيل متى انتهت وكالته ان يرد لموكله ( كافة الاوراق والسندات الاصلية بمجرد طلب ذلك منه ) . واذا مضى خمس سنين من يوم انتهاء التوكيل فيبطل الوجوب المذكور عملاً بنص المادة ( ٥٣ ) . وأجازت هذه المادة أيضاً للوكيل في حالة عدم دفع اجرتة والمصاريف أن يأخذ صورة من الاوراق التي تكون سنداً له بمصاريف على موكله . ولا يلزم الوكيل ان يسلم لموكله الخطابات التي ارسلها اليه ولا السندات التي تثبت المصاريف التي دفعها من عنده ولم ترد اليه انما يلزمه اعطاء صور منها لموكله بمصاريف من طرفه اذا طلب ذلك . ومما جاءت به هذه اللائحة ما تقرر في المادة ( ١٨ ) منها وهو انه اذا استبعدت دعوى من جدول القضايا بسبب تقصير وكيل احد الخصوم جاز الحكم عليه برسوم اعادة قيدها وبتعويض الخسارة التي تحصل لموكله بسبب التأخير ثم رأت محكمة الاستئناف انه يجب وضع قيود لقبول الوكلاء في المرافعة عن الخصوم فقررت في جلستها المنعقدة بتاريخ ٣ مايو سنة ١٨٨٤ القواعد الآتية

يجب على من يرعى قبوله بصفة وكيل في المرافعة الاحصام

اولاً ان يرفق بطلبه شهادة تدل على حسن سيره واستقامته

ثانياً ان يقدم الشهادة المذكورة الى قلم النائب العمومي ليعطي رأيه بخصوص سوابق الطالب

ثالثاً يعرض الطلب والشهادة على محكمة الاستئناف لتقرر ما تراه في جمعيتها العمومية والاشخاص الذين يصير قبولهم محور تعيينهم من تلقاء نفس المحاكم للدفاع عن

## المحاماة

( ٣٠٤ )

المتهمين في المسائل الجنائية طبقاً لنص المادة ( ٦١ ) من لائحة الاجراءات الداخلية بالمحاكم الاهلية كما يجوز تعيينهم عن الاشخاص الذين يعافون من الرسوم القضائية رابعاً يحجر جدول واحد تكتب فيه بلا تمييز اسماء جميع الاشخاص الذين صار قبولهم سواء كانوا حازنين للشهادة او لا

خامساً الوكلاء الذين يريدون المرافعة امام الاستئناف ولم يكونوا قادرين على استعمال اللغة العربية يجب عليهم ان يترافعوا بواسطة شخص عارف باللغة المذكورة ويكون ذلك بحضورهم بدون ان يملوا عليه مرافعتهم او في غيبتهم بشرط تقديم توكيل معتبر

سادساً للحصوم ان يستبدوا عنهم اي شخص ولو لم يكن اسمه مقيداً في الجدول وفي هذه الحالة تسري على هؤلاء احكام الوجه السابق

سابعاً الاحكام السابقة لا تغير ما لمحكمة الاستئناف من الحقوق في هذا الموضوع نامناً يجب تبليغ هذا القرار مع نسخة من الجدول الى المحاكم الابتدائية الاهلية

هذا حال المحاماة في الدور الاول . عليها أربعة واجبات وليس على الموكل لها واجب واحد . والنصوص المتعلقة بها خاصة بصفة التوكيل وتقديمه . وبالفصل بين الوكيل والموكل بعد انتهاء الدعوى فيما يتعلق بالاوراق . فقد نظروا في المحاماة الى ايجاد الوكالة بورقة التوكيل والى انتهائها برد أوراق الموكل اليه وتركوا المراد من الوكالة وما يجب فيها على الفريقين وكأنهم لاحظوا عدم الضرورة لتكفل القانون المدني بما يلزم في هذا الموضوع بدون التفت الى أن المحاماة وكالة من نوع مخصوص . فالقانون العام وان سرت احكامه عليها لا يكفي للاحاطة بما يلزم لها من جميع الوجوه

وليلاحظ ان المشتغلين بالمحاماة في هذا الدور الاول كانوا يسمون بالوكلاء وانه لاباحة الاحتراف بالمحاماة لمن شاء تقريباً انساب على المحاكم كل خالٍ من العمل وكثير ممن لفظهم العيش فلم ينالوه في مهنة اخرى

(٣٠٥)

المحامة في البلاد المصرية

فاحترفوا بالمحامة واستمروا على ما انساقوا اليه من جهل وسوء تربية وعدم احترام ذمم واستهانة بالحقوق وغير هذا مما تأباه المحامة ويجل عنه مقامها والمحاكم في خلال هذا كله منصرفه عنهم حتى تأصلت في المحامة عوائد سيئة واخلاق غير حميدة . واتصف مجموع المحامين بما لا ينطبق على السكارم ولا يرتفع معه شأن طائفة أبداً

### ﴿ الدور الثاني ﴾

اظهر الزمن الذي مضى من عهد تشكيل المحاكم الاهلية الى سنة ١٨٨٨ وجوب الاعتناء بالمحامة وانه يجب وضع حد لتركها في يد فريق من الناس لا يعرف ما هي ولا يجوز أن ينسب اليها فوضعت الحكومة لائحة جديدة صدر الامر العالي باعتمادها في ١٥ ربيع الثاني سنة ١٣٠٦ الموافق ١٨ ديسمبر سنة ١٨٨٨

ويمكن تقسيم ما اشتملت عليه هذه اللائحة الى سبعة أقسام وهي

اولاً

شروط المحامة

( مواد ١ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ )

هي اربعة :

الاول ان يكون سن طالب الاحتراف بها واحداً وعشرين سنة على الاقل . ولم يذكر في اللائحة غاية للسنة التي لا تجوز المحامة بعده اشارة الى الاطلاق على انه اذا فرض تقديم طالب ممن بلغ من العمر حداً

## المحاضرة

(٣٠٦)

لا يتمكن معه من القيام بمهام هذه المهنة فلجنة الامتحان النظر في امره ويجوز لها عدم قبوله

الثاني ان يكون حسن السير والسيرة . ويراد بهما امر واحد هو عدم اتصاف الطالب بما يوجب الازدراء والاحتقار من سوء معاملته أو عدم كرامة اخلاقه أو ميله الى الموبقات وارتكاب الدنيا مما يجعل النفس غير مرتاحة الى ائتمانه على حقوق أحد الخصمين

ويثبت هذا الشرط بتقديم شهادة من اناس ذوي مكانة ثبتت لهم الشهرة الحسنة والصدق في القول ممن يعرفون الطالب ولا يجاملون بغير الحق . ولجنة الامتحان مطلقة النظر في اعتبار ما يقدم اليها من الشهادات دليلاً على استيفاء الشرط المذكور . كما انه ليس من مانع يمنع النيابة العمومية ان تتحرى من نفسها او بناءً على تكليف اللجنة حالة الطالب وحسن سيرته الثالث ان لا يكون صدرت عليه أحكام قضائية أو تأديبية من شأنها أن تخدش الشرف أو الاعتبار ويثبت ذلك بتقديم شهادة رسمية من قلم النيابة المقيم بدائرتها الطالب أو التي كان مقيماً بدائرتها ومن كل مصلحة سبقت له خدمتها . ولا يكفي بشهادة واحدة اذا ثبتت الإقامة بجهاً متعددة لجواز حصول الحكم من أحدها دون البقية . وليس كل حكم قضائي أو تأديبي مانعاً من القبول بل يجب أن يكون من شأنه خدش الشرف أو الاعتبار وهي صفة للحكم لم تنبئها القوانين ولم يأت النص عليها في لائحة أو أمر خصوصي وحيث أن يلزمنا تحديد هذه الصفة وفقاً لما تقتضيه المحاماة . فهي تستلزم حسن السير والسيرة وكمال الشرف والاعتبار وهذه

الحمامة في البلاد المصرية (٣٠٧)

الصفات تنافي الكذب والنصب والتزوير والسرقة والقتل والاختلاس فكل حكم لجناية بالاشغال الشاقة أو السجن يكون مخدشاً للشرف والاعتبار وكل حكم في جنحة من الجنح التي تدخل تحت الاحوال المذكورة يكون كذلك . ولا تثبت هذه الصفة لاحكام المخالفات اللهم الا في السكر والعريضة اذا تكررت وقوعهما

الرابع ان يكون ذا كفاءة تامة في فن الحمامة وهذا شرط مبهم موكل الى اللجنة تقريره . وتثبت هذه الكفاءة بقرار يصدر من لجنة مخصوصة يؤدي الطالب أمامها امتحاناً في القانون . وليس لهذا الامتحان شروط أو ضوابط مخصوصة بل ذلك متروك ايضاً الى نظر اللجنة

ثانياً

### لجنة الامتحان

تؤلف لجنة مستديمة في محكمة الاستئناف من رئيسها وأحد قضاها والنائب العمومي أو من يختاره من وكلائه . ويكون في كل محكمة ابتدائية لجنة مستديمة أيضاً تؤلف من رئيس المحكمة وأحد قضاها ومن رئيس قلم النيابة العمومية فيها . ولم تجز اللائحة لرئيس النيابة أن يندب عنه من يشاء من وكلاء النيابة كما جاز ذلك للنائب العمومي . وليس المراد منه ان وجود الرئيس نفسه واجب بحيث يتعذر اجتماع اللجنة لغيبته بل المراد ان يحضر اللجنة من يدير رئاسة النيابة . فان كان الرئيس حاضراً فوجوده واجب وان غاب جاز حضور الوكيل القائم بوظيفته جرياً على القاعدة العمومية في كل مصلحة من مصالح الحكومة من ان الوكيل يؤدي عمل الرئيس

## المحاماة

(٣٠٨)

في غيبته إلا اذا منع من ذلك بنص صريح  
وتختص اللجنة بتحرير الجداول الشاملة لاسماء المحامين وبامتحانهم وتأديبهم

## ثالثاً

## الجداول

يجب تحرير جدول في كل محكمة ابتدائية باسماء المحامين المقبولين امامها فقط . وتحرر لجنة الاستئناف جدولاً عمومياً باسماء المحامين المقبولين امام جميع المحاكم . فالمحامون قسماً . مقبول امام الاستئناف فهو مقبول امام كل محكمة من المحاكم الابتدائية . ومقبول امام احدى المحاكم الابتدائية فلا يكون مقبولاً امام محكمة ابتدائية أخرى وذلك لان الاستئناف هو عموم لمحاكم الدرجة الاولى ولا تفاضل بين محكمة ابتدائية ونظيرتها ويجب نشر الجداول المذكورة كل سنة في الجرائد المعدة للاعلانات القضائية وتتخذ كل محكمة لوحة مخصوصة لتعليق جدول محاميه . ومن قبل اسمه في اثناء السنة وجب النشر عنه بالطريقة المذكورة ايضاً . وفائدة الجداول ونشرها وعرضها في اللوحة اعلام اللاجئين الى القضاء باسماء المحامين واشهار اسماء هؤلاء تمييزاً لهم عن غيرهم ومنعاً لغير المقبول في محكمة ان يترافع امامها

## رابعاً

## الامتحانات

من رد قيد اسمه في جدول المحامين وجب عليه ان يقدم طلباً بذلك الى رئيس النيابة او النائب العمومي مرفقاً بالاوراق اللازمة وهي التي تثبت استجابه الشروط اللازمة لقبوله وهو يقدمه الى اللجنة عند اجتماعها مرة



(٣٠٩)

## المحاماة في البلاد المصرية

على الاقل كل شهرين . وبعد تحققها من اجتماع الشروط المفروضة تمتحن الطالب فيلقي اليه اعضاؤها ما يشاؤون من الاسئلة في القوانين ومتى احسن الاجابة أعلن بأنه صار مقبولاً وقيد اسمه في الجدول ونشر في الجرائد وبأشر حرفته من اليوم التالي لامتحانه بدون يمين او غيره . فاذا كان قبوله امام الاستئناف اخطرت عنه المحاكم الابتدائية . واذا قبل امام احدى هذه المحاكم اخطرت عنه المحاكم الجزئية التابعة لها

واذا تقرر رفض طلبه نفذ عليه ذلك امام جميع المحاكم سواء كان ذلك الرفض من لجنة الاستئناف او من احدى اللجان الابتدائية . وعدم المساواة في المعاملة ظاهر . لان القبول امام احدى المحاكم لا يقتضي القبول امام البقية فكان اللازم ان الرفض يقصر على محكمته دون سواها . الا ان هذا الحكم صواب لكونه يدل على عدم استجماع الشروط وهو أمر اذا ثبت لدى محكمة وجب احترامه اكيلا ليكون الفرد الواحد مردولاً في محكمة ومحموداً في محكمة أخرى . وليس لمن رفض طلبه لعدم كفايته ان يقدمه ثانياً الا بعد مضي سنة من تاريخ القرار برفضه لكي يتمكن في هذه المدة من الدرس والاستفادة . اما اذا كان الرفض مبنياً على سبب آخر فهو بات لا يجوز معه تجديده ابداً . ويستثنى من ذلك رغماً عن عموم اللفظ حالة الصغر . فاذا تقدم الطلب ممن لم يبلغ الحادية والعشرين ورفض جاز له ان يجدده متى بلغ هذا السن . اما من ساءت سيرته او كان محكوماً عليه باحكام تخدش الشرف والاعتبار فهو ساقط مدى حياته لايجوز ان يسمح له بتجديد طلبه لانه تلطخ بفساد الاخلاق مدة فلهزمه المار على الدوام

## المحاضرة

(٣١٠)

وقد يقبل الواحد امام المحاكم الاهلية بدون نظر الى تلك الشروط وبغير امتحان . وذلك اذا كان مقرر امام المحاكم المختلطة وهو امتياز مخصوص ارادته الحكومة لاعتقادها أن المحامين المقبولين امام تلك المحاكم حائزون لجميع الشروط اللازمة فلم تطلب منهم شيئاً امام المحاكم الاهلية الا قبولهم لاحكام لاثمتها . والغرض منه امكان تأديبهم عند اللزوم

وللحكومة ان توكل عنها من تشاء للمرافعة في دعاويها فتى حضر مأمور من قبلها بما يثبت ندبه لهذه المهمة وجب قبول المرافعة منه بلا شرط ولا قيد . وهو امتياز لا ندري ان كان تقريره في منفعة الحكومة نفسها او في منفعة من تريد تكليفهم بالمرافعة عنها امام المحاكم

## خامساً

## التأديب

تختص لجنة الامتحان في كل محكمة بتأديب المحامين المقبولين امامها او المقبولين امام جميع المحاكم

وتقدم الدعوى التأديبية الى اللجنة من النيابة العمومية . ولم تين اللائحة الافعال التي توجب اقامة هذه الدعوى بل اقتصر على قولها ( تأديب المحامين على ما يقتضونه لدى كل محكمة يكون من اختصاص اللجنة المشكاة فيها ) وليس للافعال التي توجب التأديب حصر خاص بل تحد عادة بانها هي التي يترتب عليها الاخلال بواجبات المحاماة والخروج عن الضوابط العمومية لتلك الحرفة من مراعاة الشرف والجد في العمل وحسن المعاملة وهكذا



(٣١١)

الحاماة في البلاد المصرية

ويطلب المظنون به للمحاكمة في ظرف ثمانية ايام من تاريخ اعلانه بناء  
على طلب النيابة العمومية

وتحصل المرافعة امام اللجنة من النيابة ومن المتهم . ثم تحكم اللجنة  
باحدى العقوبات الآتية على حسب الفعل الذي اوجب التأديب . أولاً —  
التوبيخ . ثانياً — التوقيف عن الاشتغال بالحرفة مدة لا تزيد عن سنة  
ثالثاً — محو الاسم من الجدول

ولما كان من الميعب وجود النيابة خصماً وحكماً في الدعوى فطن  
الشارع لذلك في اللائحة الجديدة وجعل مأمورية النيابة قاصرة على اقامة  
الدعوى دون اشتراكها في الحكم

ويجوز استئناف احكام اللجان الابتدائية امام لجنة الاستئناف من  
النيابة العمومية ومن المحكوم عليه في ظرف خمسة عشر يوماً من تاريخ  
النطق بالحكم بمقتضى تقرير يقيد في دفتر مخصوص عند كاتب لجنة  
الاستئناف . ومتى حصل الاستئناف وجب ايقاف التنفيذ . ومتى صار  
الحكم انتهائياً نفذته النيابة العمومية على المحكوم عليه امام جميع المحاكم حتى  
لا يكون ممنوعاً في جهة ومطلق الصراح في جهة ثانية . ويصح ان ترفع  
الدعوى التأديبية والدعوى الجنائية معاً اذا استلزم ذلك ما اقترفه المحامي  
سادساً

واجبات الحامين

يجب على الحامين ان يسيروا في حرقهم بمقتضى احكام القوانين مع  
مراعاة مقتضيات الشرف والاستقامة وعدم الخروج عن حد الآداب في

## الحكمة

(٣١٢)

المرافعات التحريرية او الشفاهية وان يدافعوا بلا عوض في القضايا التي تحال اليهم من المحاكم . وان لا يترافعوا ضد خصم كلفوا من قبله بالمرافعة عنه او ابدوا له رأياً في القضية . وان يباشروا الاجراءات اللازمة للدعوى تحت مسئوليتهم مدة التوكيل . واذا تفخوا عن التوكيل وجب عليهم ان يستمروا على مباشرة تلك الاجراءات مدة خمسة عشر يوماً من يوم اعلان الموكل بتجيبهم عن التوكيل لكن اذا عزل الموكل الوكيل فلا يكون هذا مكلفاً بمباشرة تلك الاجراءات ويجب ان يكون الاعلان على يد محضر

ومتى انتهى التوكيل وجب على المحامي ان يرد لموكله اوراقه ومستنداته الاصلية عند طلبها الا اذا لم تكن اجرتة قد دفعت اليه فله ان يأخذ على نفقة الموكل صوراً من الاوراق التي تثبت حقوقه في اجرتة . ثم هو لا يلزم بتسليم الاوراق التي حررها في الدعوى ولا الخطابات الواردة اليه ولا المستندات التي تثبت مادفعه مقدماً من المصاريف من عنده ولم يرده موكله اليه . بل يجب عليه ان يعطي لموكله اذا طاب صور تلك الاوراق بشرط ان الموكل يدفع رسومها

سابعاً

الاجرة

للمحامين ان يعقدوا اشتراكات مع موكليهم على اجرتهم الا انه لا يسوغ لهم ان يشترطوا اخذ شيء من المتنازع فيه . وهما كانت الاجرة المتفق عليها فانه يجوز له محكمة تنزليها الى الحد اللائق بمقتضى المادة (٥١٤) من القانون المدني . فان لم يتفق لوكيل والموكل على الاجرة قدرتها المحكمة

(٣١٣)

المحاماة في البلاد المصرية

باعتبار اهمية الدعوى واتعاب المحامي

تلك هي نصوص اللائحة اتينا بها بالاختصار . وغاية ما اردنا من ذكرها هو الاشارة الى وجود نوع من التقدم في اعتبار المحاماة وان بقيت ناقصة من وجوه شتى . الا ان المحاكم لم تحسن العمل بمقتضى هذه اللائحة من حيث الامتحان . فكما تساهلت في الاول تساهلت في الثاني وكانت النتيجة ان اللائحة لم تؤثر في طائفة المحامين تأثيراً محسوساً بل انها لم تؤثر مطلقاً وامست حبراً على ورق بلا عمل

الدور الثالث

وهو الاخير

ما كانت المحاماة كما شرحنا حالتها داعية لاطمئنان النفوس ورضا الهيئة الحاكمة والمحكومة وكثيراً ما علا صراخ الشكوى من اعمالها واليك ما كتبتة عنها في تقريرى السنوي عن اعمال محكمة الاسكندرية لحضرة النائب العمومي بتاريخ ١٢ يناير سنة ٩٣

« غير خافٍ ما للدفاع عن المتخاصمين امام المحاكم من الاهمية »  
« فالمحامون هم الوساطة بين القضاة وذوي الحقوق ولا شك في ان لهم »  
« دخلاً يجب الاتينات اليه في سير المحاكم واقناع الناس بمنافع القانون »  
« وحملهم على احترام واجباتهم باعظام شأن العدل وتمثيل الحق في مخيلتهم »  
« بما يليق من التجلة ولذلك كان من الواجب الاعتناء بشأنهم وجعلهم على »  
« درجة يتمكنون فيها من القيام بواجباتهم الخطيرة واختيارهم ممن شهد »  
« لهم ماضيهم بما يضمن هذه الشروط من دربة في العمل وصدق في »

## المحاماة

(٣١٤)

« القول ونزاهة في النفس ولكن يظهر ان الحوادث حالت بطبيعتها دون »  
« الوصول الى هذه الغاية فالمحاكم الاهلية افتتحت حديثاً وكان يلزم لها »  
« محامون وليس هنالك نظام يختارون بمقتضاه وقوع الانتخاب على كثير »  
« ممن تطلع الى هذه الصنعة الادبية وجاء فيهم بالطبع الطيب والردى ثم »  
« جرى العمل معهم ومرت الايام عليهم فظهر كل بمظهره الحقيقي وتميز بما »  
« فطر عليه من الصفات والاخلاق وكان الصالح منهم قليلاً واستمر »  
« الحال على هذا المنوال حتى صدرت لأئمة ١٥ ربيع الثاني سنة ١٣٠٦ »  
« ( ١٨ ديسمبر سنة ١٨٨٨ ) فجاءت ببعض الفوائد لا اشتراطها اوصافاً »  
« وقيوداً تمنع غير ذي الاهلية من الدخول في هذه الطائفة الا انها مع »  
« ذلك لم تقب بالغرض المقصود فهي تشترط على من يطلب الاحتراف »  
« بالمحاماة ان يكون سنه واحداً وعشرين سنة على الاقل وهو سن غير »  
« كاف لان الحادية والعشرين عادة لا تؤهل صاحبها الى عمل عظيم »  
« وينبغي ان تشترط الخامسة والعشرين بدلها . وتشترط الكفاءة التامة »  
« في فن المحاماة وهو قيد مبهم لانه يشير الى المعارف اللازمة في المحاماة »  
« ولكنه لم يعينها وليست في الواقع الا المعارف القانونية التي تطلب من »  
« القاضي نفسه ولذلك جاءت لجانب الامتحان بغير المنتظر ودخل في »  
« المحاماة غير من هو جدير بها . ولم تشترط معرفة اللغة العربية الصحيحة »  
« أو معرفتها كالمعتاد مع معرفة اللغة الفرنسية بجانبها مع ان ذلك »  
« ضروري جداً لان القانون موضوع باللغتين والذي لا يعرف احدهما »  
« على دونهما يتعذر عليه فهم القانون كما وضع لانه لا يدرك حكم التراكيب »

« ولا يفقه معاني ترتيب الالفاظ كما ينبغي  
« هذا وطريقة التأديب غير وافية باللائم لأن المحاكم الابتدائية لا  
« تملك حرية افكارها في هذا الشأن وخضوعها لرأي لجنة الاستئناف  
« يذهب بقسم كبير من الفائدة المقصودة خصوصاً في التوبيخ والتوقيف  
« ومن رأينا ان يكون الحكم الابتدائي نافذاً بغير استئناف في هذين  
« النوعين وان يكون للجنة المحكمة الابتدائية عضو في لجنة الاستئناف  
« اذا حكم بمحو الاسم وهناك طريقة ثالثة وهي تعميم الثانية . ثم اشتراط  
« ما أشرنا اليه في القبول وأحسن من ذلك اشتراط شهادة دراسية تدل  
« على ما تقدم

« كذلك ينبغي اشتراط ان يكون لكل محام مكتب مخصوص  
« ان لم يكن مشاركاً لغيره وان يكون له دفاتر لحساب موكله وان يكون  
« بينه وبينهم شروط يستدل بها على ما حصل الاتفاق عليه بينه وبينهم  
« حتى لا يكون من داعية الى استشهاد شهود أو أدلة أخرى عند النزاع  
« ثم ان طريقة الاستعلام المتبعة عن يقدمون طلباً للامتحان غير  
« وافية بشيء من المقصود فيها لان النيابة تقتصر على ذكر اسم الطالب  
« مجرداً عن كل بيان يميزه ولهذا نرى الرد على هذه الاستعلامات سائياً  
« الا قليلاً والاولى ان يكلف الطالب ببيان حياته من ايام درسه الى يوم  
« الطالب ليكون الطريق سهلاً في الوقوف على حقيقته . هـ »

وما زالت الشكوى مستمرة من الحمامة حتى اهتمت نقابة المحاماة  
بامرها وعمدت الى وضع لائحة كافية حقوق المتخاصمين وضامنة لمؤنة

## المحامة

(٣١٦)

المحامة فصدرت لائحة ٦ ربيع الاول سنة ١٣١١ (١٦ سبتمبر سنة ١٨٩٣) ويسرنا ان ملاحظتنا وقعت لدى النظارة موقع القبول ونصت اللائحة على كثير منها كما عرضناه وعلى قليل منها مع بعض التغيير ولم يهمل الا طلب واحد وهو المتعلق باتخاذ المكاتب والدفاتر والوثائق

وتنقسم اللائحة المذكورة الى ثلاثة ابواب وخاتمتين : نص في الباب الاول منها على الشروط اللازمة لقبول المحامين واشتغالهم بحرفتهم . وفي الثاني على حقوقهم وواجباتهم . وفي الثالث على طرق الأدب الجائزة عليهم . وفي الخاتمة الاولى على أحكام وقية تختص بالمحامين المقررين امام المحاكم يوم صدور اللائحة . وفي الثانية على كيفية سريانها والغاء ما تقدم من اللوائح والقوانين المتعلقة بالمحامة

وستتبع في شرح هذه اللائحة ما جاء فيها من الترتيب



## الفصل الأول

( وهو الباب الاول من اللائحة )

في الشروط اللازمة لقبول المحامين واشتغالهم بحرفتهم

قالت المادة الاولى

لا يجوز لاحد ان يتتعل محرفة المحامة ( افوكاتو ) في المحاكم الاهلية الا اذا ادرج اسمه في جدول المحامين ( الافوكاتية )

انت هذه المادة بلفظ جديد هو ( افوكاتو ) لم يكن معهوداً من قبل

في قوانين المحاكم الاهلية واللوائح والاوامر المختصة بالحامين وهو لفظ اعجمي  
 يميل الى اللغة التليانية ووجوده في قانون عربي غير مستحسن لما فيه من  
 الاشارة الى فقر اللغة العربية فلا توجد كلمة فيها تقابل تلك الكلمة الاعجمية  
 غير ان وجودها في اول مادة من مواد هذه اللائحة صادر عن فكر محدود  
 وذلك لان المحامي بالعربية هو (الافوكاتو) باللغة التليانية او (افوكا) باللغة  
 الفرنسية وكانت الحكومة ترى ان لفظ (افوكا) شريف لا يليق بالحامين  
 امام المحاكم الاهلية فأطلقت عليهم في لوائحها العربية اسم (وكيل الدعاوى)  
 ثم اسم (محام) وفي الطبعة الفرنسية اسم (وكيل) فقط وقد علمت ان  
 رجال المحاكم المختلطة كانوا يعارضون في اطلاق اسم (افوكا) على محامي  
 المحاكم الاهلية كما عارضوا في الوسام الذي رسم سنة ٩٢ لقضاة المحاكم  
 الاهلية واعضاء نيابتها وهذا وذاك بدعوى امتيازهم في القضاء فلا يليق أن  
 يتشبه بهم فيما جعلهم ممتازين عن بقية الهيآت الموجودة في الحكومة

الا ان نظارة الحاقية رأّت انها اشترطت في المحامي امام المحاكم الاهلية  
 ما هو مطلوب في المحامي امام المحاكم المختلطة وانه لم يبق من باعث على  
 وجود فرق بين الطائفتين فعبّرت في اللائحة الجديدة الفرنسية بلفظ  
 (افوكا) وعدلت عن اللفظ السابق ثم حفظت في النسخة العربية كلمة  
 (المحامي) لانها هي المقابل الحقيقي واردتها بكلمة (افوكا) لتدل بذلك على  
 انها سوّت بين التريقين وان موجب التميز وهو دعوى التأخر قد زال  
 وهو التنازع يحمّد فاعله عليه ويجدر بالحامين ان يحققوا هذه الثقة بجدهم في  
 عملهم على ما تقتضيه قواعد صناعتهم

## المحامة

(٣١٨)

اشتطت هذه المادة ادراج الاسم في جدول المحامين ليتمكن الطالب من الاشتغال بمحرفته وهو شرط تميمي في الحقيقة لانه لا يتوفر الا بعد استيفاء شروط القبول نفسها وكان الاولى تأخيرها عنها  
والجدول هو عبارة عن ورقة تكتب عليها في كل محكمة اسماء المحامين المقبولين امامها

ولا يدرج اسم احد في جدول المحامين الا اذا توفرت فيه الشروط المقررة في المادة الثانية وهي

اولا ان يكون حائزا لشهادة من مدرسة الحقوق الخديوية دالة على اتمامه الدروس (ديبلوما) او شهادة من احدى مدارس الحقوق الاجنبية بشرط ان تقرر اللجنة المشكلة لنظري طابات قبول المحامين انها تقوم مقام الشهادة المذكورة اولاً  
ثانياً ان يكون حسن السمع والصوت  
ثالثاً ان يكون مقبياً في القطر المصري

وقد وفي الشرط الاول بقيود كثيرة فان ايجاب الشهادة الدراسية في علم الحقوق يستلزم ان يكون الطالب عالماً باللغة العربية ولغة اجنبية غيرها اذا كان حائزاً لشهادة مدرسة الحقوق الخديوية. ولكن يرد علينا انه ربما كان حائزاً لشهادة مدرسة اجنبية ولا يعرف اللغة العربية ويكون ظاهر المادة ايضاً قبول محام امام المحكمة الاهلية لا يعرف لغتها الرسمية . الا ان هذا الرأي مردود لاشتراط المادة ان تقرر لجنة القبول بان تلك الشهادة الاجنبية مساوية لشهادة مدرسة الحقوق . وبديهي ان معرفة اللغة العربية شرط اعلي في المحاماة امام المحاكم الاهلية فلا يجوز للجنة ان تقرر المساواة الا اذا كانت الطالب عارفاً بها . وهذه هي المحكمة في التفريق بين



(٣١٩)

المحاماة في البلاد المصرية

الشهادتين من حيث وجوب ذلك القرار . على ان ما نقوله انما هو رأينا  
وقد يجوز ان تميل اللجنة الى ضده فبقي البحث مفتوحاً  
ولما كان العلم باللغة العربية من الزم شروط المحاماة امام المحاكم الاهلية  
رأت الحكومة ان تنص على اشتراطه فصدر الامر العالي المؤرخ ٢٩ رمضان  
سنة ١٣١٥ ( ٢٠ فبراير سنة ١٨٩٨ ) بتعديل الفقرة الاولى من المادة الثانية  
من اللائحة بالكيفية الآتية

ان يكون حائزاً لشهادة من مدرسة الحقوق الخديوية دالة على اتمام الدروس او  
احدى مدارس الحقوق الاحنية بشرط ان تقرر اللجنة المشكلة للنظر في طلبات قبول  
المحاميين على انها تقوم مقام السهادة المذكورة اولاً طبقاً لامرنا الصادر في ١٠ ابريل  
سنة ١٨٩٧ والقرار الصادر من ناظر المعارف العمومية بتاريخ ٨ يولييه سنة ١٨٩٧ او  
يكون ادى مدة خمس سنوات على الاقل في وظيفة قاض او عضو نيابة بالمحاكم الاهلية  
ولم يكن حكم عليه باي عقوبة تمس بسرفه

اما الامر العالي الصادر بتاريخ ١٠ ابريل سنة ١٨٩٧ فهو المختص  
باعتبار ( الدبلومات ) والشهادات الدراسية التي تعطيها الحكومة المصرية  
دون سواها . والقاعدة التي وضعها هذا الامر هي انه لا يدخل من المصريين  
في خدمة الحكومة المصرية الا من كان حائزاً لشهادة من المدارس المصرية  
ثم استثنى من هذا الحكم من كان حائزاً لشهادة من مدرسة كلية اجنبية  
معتبرة بصفة قانونية لدى حكومتها على شرط ان حامل تلك الشهادة يزدي  
( امتحاناً في اللغة العربية على مقتضى احكام لائحة اعطاء شهادة الدراسة  
الثانوية ( بكالوريا ) . فان لم يكن حائزاً لشهادة الدراسة الثانوية المصرية او  
شهادة دراسية اجنبية معادلة لها وجب عليه ( نأدية الامتحان في جميع

## المحامة

( ٣٢٠ )

العلوم المقررة للحصول على تلك الشهادة ) . وان كانت الشهادة الاجنبية التي بيد الطالب شهادة من احدى مدارس الحقوق وجب عليه ايضاً ان يؤدي امتحاناً في موضوع القوانين المصرية بمدرسة الحقوق الخديوية في المواعيد المعتادة لامتحان تلامذتها على الكيفية والشروط التي يقررها ناظر المعارف العمومية بالاتحاد مع ناظر الحفانية . وقد اتفق الناظران على تلك الكيفية وهذه الشروط وأصدر ناظر المعارف قراراً ببيانها في ٨ صفر سنة ١٣١٥ ( ٨ يولييه سنة ١٨٩٧ وهو ذلك القرار الذي اشار اليه التعديل الجديد والذي يتلخص من هذا القرار هو ما يأتي . كل صاحب شهادة قضائية صادرة من مدرسة اجنبية على مقتضى الامر العالي الرقم ١٠ ابريل سنة ١٨٩٧ يريد اعتبارها معادلة للشهادة المصرية يجب عليه ان يؤدي امتحاناً بمدرسة الحقوق الخديوية في المواد الآتية

اولاً الشريعة الاسلامية ( الاحوال الشخصية )

ثانياً قانون المرافعات الاهلي

ثالثاً قانون العقوبات وتحقيق الجنايات الاهليين

رابعاً القانون الاداري المصري

وعليه ( ان يقدم طلبة لاطار مدرسة الحقوق على ورقة تمعة من فية الثلاثة قروس

قبل افتتاح الامتحانات السنوية بحمسة عسريوماً على الاقل )

وان يرفق به تذكرة ولادته وشهادة الدراسة الثانوية وشهادته القضائية

وقد علمنا كيف يمكنه ان يقدم شهادة الدراسة الثانوية . وفي القرار ايضاح

كيفية اجراء الامتحان ومقدار الرسم الذي يدفعه الطالب وغير ذلك مما

لا يدخل في بحثنا

(٣٢١)

## المحامة في البلاد المصرية

فاذا نجح الطالب في اداء الامتحان تعطي اليه شهادة معادلة تسوغ له الدخول في الوظائف الاميرية وهذه الشهادة يعطيها ناظر المعارف العمومية باسم الحكومة المصرية

هكذا اصبحت معرفة اللغة العربية شرطاً واجباً على من يريد الاحتراف بالمحامة . وعلى اللجنة ان تنظر بين أوراق الطالب الحائز لشهادة اجنبية ان كانت شهادة ( المعادلة ) من بينها

هذا ولا يخفى ان تلك الشروط كانت تحرم العدد الكثير من قضاة المحاكم واعضاء نيابتها من الاحتراف بالمحامة اذا خرجوا من وظائفهم لسبب غير مهين . فكنت اتخيل بعض القضاة جالساً يقضي بين الناس ويزن اقوال المحامين ويحكم على هذا بالاصابة وعلى ذلك بالخطاء وينقب على اعمالهم فيقول قولاً لا مرد له هذا باطل وهذا صحيح وأراه اذا تخلى عن وظيفته ليس اهلاً لان يكون محامياً يعرض آراءه مجرد عرض على غيره ممن كان بالامس لهم قريباً فاشعر بان هذا التفريق لا يوجب التكريم ولا يقتضي حسن اعتقاد فريق في فريق خصوصاً اذا لوحظ ان جميع المحامين ليسوا من حائزي الشهادات بل هؤلاء قليلون الى الآن وكانت بعض اخواني يرغبون اليّ في رفع هذا المانع من امامهم لذلك قدمت مذكرة بما تقدم من الاسباب التي توجب المساواة فكانت سبباً في زيادة القسم الاخير من تعديل المادة الثانية السابق ذكره وهو قوله

او يكون أدى مدة خمس سنوات على الاقل في وظيفة قس وعصوية الحكم الاهلية ولم يكن حكم عليه نية عتوبة تأديبية تمس بسرفه  
وحينئذٍ فالذين يقبلون في المحامة الآن قسمان . من حازوا الشهادة

## المحكمة

(٣٢٢)

على الكيفية التي شرحناها . ومن كانوا قضاة او اعضاء نيابة مدة خمس سنين وتركوا الوظائف لسبب غير مهين ومنه عدم الحكم عليهم بعقوبة تأديبية تمس بشرفهم

ومما وفي به الشرط الاول من شروط القبول في المحاماة اشتراط السن فان نوال الشهادة في علم الحقوق لا يتأتى قبل الحادية والعشرين عادةً والناوب ان يكون بعده على ان في ايجاب التمرن اولاً امام المحاكم الجزئية ضماناً جديدة لمعرفة كفاءة المحامي كما سنبينه

وبهذا الشرط زال عن هذه اللائحة ما كان موجباً للانتقاد على اللائحة السابقة وهو اطلاقها مرفقة فن المحاماة بغير قيد . فالشهادة برهان رسمي على الامام بعلم الحقوق وهي تقوم مقام الامتحان ولذلك الفته اللائحة الجديدة . لعدم موجبه

ويدخل تحت الشرط الثاني حسن الذكرى ومنها ان لا يكون صدر على الطالب حكم قضائي او تأديبي يخل بشرفه اذ حسن السمعة والصيت يقتضيان عدم نلوث صاحبهما بما يشين سيرته ولهذا اكتفت المادة الثانية بحسن السمعة والصيت تقادياً من التكرار

والشرط الثالث الاقامة بالقطر المصري وهو قيد قصد به في الحقيقة الايضاح لان نصوص اللائحة كلها تقتضيه فهي توجب التمرن سنة امام احدى المحاكم الجزئية قبل الاشتغال امام المحاكم الكلية وستين امام هذه قبل المرافعة في محكمة الاستئناف وذلك كله يستلزم الوجود في القطر المصري بلا شبهة . وليتها بدلت هذا الشرط بشرط الجنسية فاجبت ان

( ٣٢٣ )

### الحاماة في البلاد المصرية

يكون الطالب مصرياً او عثمانياً جرياً على قوانين الامم المتقدمة لما في هذه الصفة من الضمانة المطلوبة في فن الحاماة كعرفة عوائد القوم والوقوف بمجرد التربية بينهم على كيفية معاملاتهم وطرق معاشرتهم ووسائل كسبهم مما يسهل فهم الخصومات وتفسير العقود المتداولة بينهم بخلاف الاجنبي لبعده عن ذلك واحتياجه الى زمن طويل للوقوف على هذه المعلومات الضرورية . ولعل المانع من ذلك وجود الاختلاط الكلي بين الاجانب والمصريين في هذه البلاد واختصاص المحاكم المختلطة بقسم عظيم من سلطة القضاء المصري فضلاً عن محاكم القنصليات ولزوم مراعاة الحامين الاجانب الذين يشتغلون امامها . وعلى كل حال فاللائحة الجديدة ارقى بكثير من سابقتها في هذا الباب وعادة القوانين ان تترقى فعلى الحامين امام المحاكم الاهلية ان يبرهنوا على استحقاقهم عناية وحقوقاً اوسع من هذه الحقوق

وقد اهملت المادة اشتراط مكتب مخصوص للمحامي وايجاب الدفاتر والوثائق . والظاهر انها اعتبرت هذه الامور من المسائل الاولى التي ترك الى المحامي نفسه وهو خطأ اذ الواقع الآن انه ليس لكثير منهم محل عمل مخصوص غير بيته وعادة لا يكون فيه من يقوم مقامه في غيبته . سم لدفتر ضرورية لمعرفة حساب ارباب القضا لاننا نشاهد على الدوام شكاوي الموكلين من الوكلاء متعلقة بالرسوم ولا مرشد اليها لامراجعة الاوراق وربما اسفرك ذلك زمناً طويلاً . وكثيراً ما يحتاج المحامي في عدم اداء ما بقي عنده لموكله بانه كان ترافع في قضية او قضا ما غير التي حصت الشكوى

## المحاضرة

( ٣٢٤ )

بشأنها . فلو كان لكل قضية حساب مخصوص في دفتر مضبوط لكان في ذلك ضمانه للموكلين

والشروط لازمة كذلك بين المحامي وموكله على ما اتفقا عليه من الاتعاب وهو امر نراه من الزم اللوازم في صالح المحامين وارباب الخصومات على السواء . اما في صالح المحامين فلأن المحاكم قد جرت على التقدير في تقدير اتعابهم ولا نرى سبباً لذلك الا ما ركز في ذهن القضاة من ان المحامي قد نال ارباً كبيراً من موكله يوم ان استلم منه الدعوى ونسوا ان طبيعة البلاد واخلاق الناس تحول في غالب الاوقات بين المحامي وموكله في عقد تلك الشروط فيجري الامر بينهما على بركة الله ومتى انتهت الدعوى ابتداء الخصام على الاتعاب الا قليلاً . ومن المحامين من يرى طلب الاتعاب او ما بقي منها غير ملائم لكرامته لاحتياجه الى الاثبات وتعرضه الى انكار موكله الذي فرح بكسب الدعوى ونسي انه كسبها على يد رجل وجب عليه شكره باداء حقه المترتب في ذمته . وعدم تحرير الاتفاق هو الذي يشجع اصحاب الدعاوى على الانكار او الادعاء بالدفع . فوجود الكتابة يضمن ذلك كله . واما في مصلحة الموكلين فلأنه يتبين منها مقدار الاتعاب المتفق عليها فاذا كان المحامي قد اثر على موكله ورفع قيمة الاتعاب بما يزيد عن الحد اللازم امكن للقاضي ان يخفضها الى الحد الذي ينبغي . وفيها ضبط للمعاملات فيتعبدون على الصدق ويقدمون على اداء الحقوق طوعاً فتتولد فيهم محبة الحق والوقوف عند الوفا بالعقود وفي ذاك من تهذيب النفوس ما يكبر نفعه وتعظم فائدته

( ٣٢٥ )

المحاماة في البلاد المصرية

وعلى من يرغب قبوله بصفة محام ان يقدم طلباً بذلك الى اللجنة المختصة بتقدير القبول وعدمه مشفوعاً بأوراقه التي تثبت توفر الشروط السابق بيانها فيه

وتوجد اللجنة المذكورة في محكمة الاستئناف خاصة . وهي مؤلفة من رئيسها والنائب العمومي او الافوكاتو العمومي واحد القضاة وتعيينه الجمعية العمومية في كل سنة

### قرارات لجنة الاستئناف

لم تنص اللائحة الجديدة على ان لهذه اللجنة ميعاداً معيناً تجتمع فيه كما كان ذلك في اللائحة التي قبلها وهو سهو من الواضع للزوم تحديد مواعيد الاجتماع اذ يجوز ان يبقى الطلب اشهرًا ولا تنظره اللجنة . ومتى اجتمع الاعضاء لزمهم النظر في الطلب من حيث اجتماع شروط القبول في مقدمه فاما الشهادات فقد عرفت ما يقبل منها وما لا يقبل واما حسن السمعة والصيت فيثبت بما يقدمه الطالب من الشهادات التي تدل على استقامته وحسن اخلاقه مع معاشريه ومواطنيه وبما تحصل عليه النيابة العمومية من المعارضات الجائز لها في كل حال طلبها ممن يعرفها واما الاقامة في القطر المصري فتكفي فيها شهادة من ادارة الضبط المتوطن في دائرتها

ومتى ظهر للجنة ان جميع الشروط مستوفاة تقرر قبول الطالب وتأمراً بكتابة اسمه في الجدول وحينئذ يجوز له الاشتغال بمهنته . وذا لم تتوفر فيه تلك الشروط كلها او بعضها قضى برفض طلبه ( مادة ٤ )

### ﴿ في تجديد الطلب بعد رفضه ﴾

ليس لمن رفضت لجنة الاستئناف قبوله لعدم استيفاء الشروط المنصوص عنها في المادة الثالثة ان يجدد طلبه اليها في جميع الاحوال بل ان كان الرفض مبنياً على سوء السمعة والصيت كان نهائياً بحيث يقفل باب الحمامة الى الابد في وجه الطالب لان سوء السيرة دليل على فساد الخلق ومن ساء خلقه لا ينبغي ان يحترف بصناعة مبناها نظهير النفس مما يشينها (مادة ٦) وان كان الرفض مبنياً على عدم كفاية الشهادة المقدمة من الطالب (اذا لم تكن من مدرسة الحقوق الخديوية) جازله تجديد طلبه بشرط تقديم شهادة أخرى (مادة ٥)

ولا يجب امهاله مدة معينة بل يجوز تجديد الطلب في اليوم التالي لرفضه وللجنة النظر في مساواة الشهادة الجديدة لشهادة مدرسة الحقوق ام لا وقد سكنت اللائحة عن الاقامة فلم تقض برفض الطالب ان لم يكن صاحبه مقيماً في القطر المصري . وظهره عدم الاعتداد بهذا الشرط اي جواز القبول عند عدم توفره . ولكننا لانسلم بذلك لما فيه من عدم الفائدة اذ الغرض من القبول مننعة الحمامة والقضاء ولا يتأتى ذلك الا باشتغال الطالب وهو لا يكون مشغولاً بهام مع البعد عن مركز العمل فيها

ولعل واضع اللائحة رأى ان تعهد الطالب بالاقامة في القطر المصري كاف في قبول الطالب . لاشتراط الاشتغال ووجوب قضاء المحامي سنة امام المحاكم الجزئية قبل ان تجوز له المرافعة امام المحاكم الابتدائية وستين امام هذه قبل جواز قبوله امام محكمة الاستئناف ولا يتأتى ذلك لمن لم يكن



مقيماً في مصر بالضرورة

﴿ الاشتغال بالحرفة بعد القبول ﴾

متى تقرر قبول الطالب وجب بمقتضى المادة (٧) ان يبدأ بمباشرة مهنته امام المحاكم الجزئية مدة سنة كاملة ليتمكنه الاشتغال بها بعد ذلك امام المحكمة الابتدائية ثم هو لا يقبل في المرافعة امام محكمة الاستئناف الا اذا قضى سنتين مستغلاً امام المحكمة الابتدائية

فاذا مضت السنة الاولى امام المحاكم الجزئية وطلب المحامي قبوله في المرافعة امام المحكمة الابتدائية وجب عليه ان يقدم طلبة الى اللجنة المختصة بذلك . وهي مؤانة تحت رئاسة رئيس المحكمة من رئيس النيابة او من احد . كلاًه ومن احد قضاة المحكمة يعين في كل سنة بقرار من الجمعية العمومية والمحكمة المختصة لجنها بالنظر في هذا الطلب هي التي يكون الطالب مقيماً في دائرة اختصاصها فلا يجوز له ان يقدمه الى محكمة مصر منلا ان كان مقيماً في دائرة محكمة طنطا . وسببه ارادة الشارع ان يكون قبوله مبنياً على اقتناع تام من اجتهاده في عمله . وسهل على رئيس المحكمة ورئيس النيابة والقاضى الذين تتألف منهم اللجنة ان يقفوا على ذلك متى كان الطالب مقيماً في دائرة محكمته بخلاف ما اذا جاز نظر الطالب في محكمة أخرى

فان بدأ احدهم بالاشتغال في حرفته امام محكمة ثم انتقل الى دائرة محكمة غيرها في ناء السنة كان النظر في طلبة من خصائص لجنة المحكمة التي اطلال التوطن في دائرتها كما نصت عليه المادة (٨)

وقد سكنت المادة عن الحالة التي تتساوى فيها المدتان بن اقام هنا

## المحاماة

(٣٢٨)

سته اشهر ومثلها امام محكمة أخرى فلم تين اي المحكمتين تختص بالحكم في الطلب . والاولى ترجيح المحكمة التي قضى الطالب في دائرتها الستة اشهر الثانية مع الاستعلام من المحكمة الاولى

اما اثبات الاشتغال فعلاً بالحرفة مدة السنة فانه يتوفر بتقديم كشف مشتمل على القضايا التي ترفع فيها الطالب مصدق عليه من قاضي الامور الجزئية او القضاة الجزئيين الذين يكون ادى مهنته امامهم طبقاً للمادة (١١) ويلحق بالاشتغال في الحرفة مدة سنة امام المحاكم الجزئية اقامة المدة بوظيفة قاض او عضو في النيابة او معلم لعلم الحقوق في احدى المدارس التي تقوم شهادتها مقام الشهادة التي تعطى من مدرسة الحقوق الخديوية . فان لم يكن قضى سنة كاملة جاز له الجمع بين ما قضاه في المحاماة وما قضاه في احدى الوظائف المذكورة (مادة ١٢)

وقد جاءت المادة بذكر المعلم في احدى المدارس الاجنبية دون المعلم في مدرسة الحقوق الخديوية لالكون واضعها يريد منع معلم هذه من المزية التي ذكرها في جانب معلمي المدارس الاخرى اذ مدرسة الحقوق الخديوية هي الاصل وشهادتها هي القاعدة التي يقاس عليها غيرها من الشهادات فالازية ثابتة لمعلمها من باب اولى ولعل هذا الاعتبار هو الذي جعل الشارع لا يذكرها في المادة المذكورة . ولا يقال انه نسيها فان ذلك بعيد ايضاً لحضورها في الذهن عند ذكر مدارس الحقوق الاجنبية بالطبع فاذا رفع الطالب الى اللجنة المختصة وجب عليها ان لا تنظر الا في وجود الشروط المتررة في المادة السابقة او عدم وجودها (مادة ١٠) وذاهره انه

## ( ٣٢٩ ) الحمامة في البلاد المصرية

متى تبين للجنة ان الكشف الذي قدمه الطالب ببيان القضايا التي ترفع فيها يدل على انه اشتغل حقيقة بالحمامة مدة سنة لزم قبوله وجوباً . وقد يعترض بانه لا بد من استمرار حسن السمعة والصيت وهو احد شروط المادة الثانية لانه شرط عام يفقد المحامي بفقد صفته وحق الاشتغال بمهنته ولان حسن السلوك غير لازم على الدوام والعيب يحدث فلزم التحقيق من استقامة الطالب اي من استمراره عليها خصوصاً وان سنة التجربة هي اول عهده بالعالم الحقيقي وهناك محك الصفات والاخلاق . لكن هذا الاعتراض مردود لان المحامي وهو في زمن التجربة خاضع لنظام يضمن حسن سيرته فمتى لم يقض عليه هذا النظام بما يخالف ذلك الشرط الذي ثبت له في اول الامر فلا محل للطعن فيه بعد ذلك

وما ذكر هنا يذكر بالنسبة لقبول الطالبين أمام محكمة الاستئناف غير ان مدة التجربة ستان بدل سنة واحدة يقضيها الطالب أمام احدى المحاكم الابتدائية ويكون الكشف المقدم منه مصدقاً عليه من رئيسها ويحسب من مدة التجربة الزمن الذي قضاه الطالب في الاشتغال بالحمامة أمام المحاكم المختلطة ( مادة ١٣ ) ولا داعي انسح هذه المادة لظهور علة حكمها وهي المساواة بين الحكمتين الاهلية والمختلطة من حيث تدريب المحامين على اعمال حرقهم

غير ان هناك مسألة يجب البحث فيها وهي هل يشترط في حسابان مدة الاشتغال بالحمامة امام المحاكم المختلطة من مدة التجربة اللازمة لقبول أمام احدى المحاكم الابتدائية او محكمة الاستئناف الاهلية ان يكون اسم طالب

## المحامة

(٣٣٠)

الانتفاع من هذا النص مقيداً في جدول المحامين بناءً على قرار من لجنة محكمة الاستئناف الاهلية طبقاً للمادتين الاولى والثالثة من هذه اللائحة أولاً يشترط ذلك . ولنا في الاجابة على هذا السؤال طريقان الاول ان يؤخذ حكم المادة المذكورة على ظاهره فلفظها مطلق ليس فيه ما يوجب سبق قيد الاسم في جدول المحامين . وقد يضاف الى ذلك ان للمحاكم المختلطة قانوناً تجري عليه في قبول المحامين امامها وهو يشترط قيد الاسم أولاً ثم الاشتغال بالحرفة مدة التجربة فلا موجب لتكرار قيد الاسم أمام المحكمتين والطريق الثاني وهو ما أراه صواباً انه يجب قيد الاسم أمام المحكمة الاهلية طبقاً للمادة الاولى من اللائحة والواجب رفض الطلب مهما طال مدة الاشتغال أمام المحاكم المختلطة لان النظامين منفصلان عن بعضهما تمام الانفصال وقد علمتنا المحاكم المختلطة ان التمييز بينهما من الزم الفروض حتى انها ترقى في رأيها هذا الى عدم اعتبار احكام المحاكم الاهلية الصادرة بالفصل بين رجلين مصريين ليس بينهما اجنبي وان كان محجوزاً لديه . فلو لم يكن لنا من الادلة على رأينا هذا غير مقابلة النظر بالنظر لكفى ومع ذلك فاننا نجد في المقارنة بين اللائحة القديمة الصادرة في ١٥ ربيع الثاني سنة ١٣٠٦ ( ١٨ ديسمبر سنة ١٨٨٨ ) وبين اللائحة الجديدة ما يؤيد رأينا : قالت المادة ( ٢٩ ) من لائحة سنة ١٣٠٦ ( المحامون المقبولون أمام المحاكم المختلطة يقبلون لدى المحاكم الاهلية ايضاً بناءً على طلبهم بدون توقف على امتحان او تحرر عنهم بشرط اقيادهم لاحكام هذه اللائحة ) وقد جاء شارع سنة ١٣٠٦ بهذا النص استثناء لما قرره في المادة الاولى من لائحته وهو ( عدم جواز



( ٣٣١ )

الحاماة في البلاد المصرية

الاحتراف بحرفة المحاماة عن الاختصاص في الدعاوي أمام المحاكم الاهلية  
لاحد الا اذا كان اسمه مقيداً في جدول المحامين )

فلو لم يأت بهذا الاستثناء لما جاز قبول محامي المحاكم المختلطة أمام  
المحاكم الاهلية . واذا رجعنا الى اللائحة الجديدة رأينا نص المادة الاولى منها  
عاماً وهو نص المادة الاولى من لائحة سنة ١٣٠٦ . غير ان شارع  
سنة ١٨٩٣ لم يجر على سنة سابقة في الاستثناء ولهذا جاءت المادة ( ١٣ )  
وهي التي نشرها قاصرة على التسوية بين الاشتغال أمام المحاكم الاهلية  
وأمام المحاكم المختلطة ولم ترد على ذلك شيئاً بخلاف المادة ( ٢٩ ) من لائحة  
سنة ١٣٠٦ فانها صرحت بعدم جواز التوقف على الامتحان وعدم جواز  
التحري عن سيرة الطالب وسمعه . ومن المعلوم ان الاستثناء لا يتوسع فيه  
فوجب القول حينئذ بان ادراج الاسم في جدول المحامين أمام المحاكم  
المختلطة لا يقوم مقام ادراجه في جدول المحامين أمام المحاكم الاهلية . على  
ان رأينا هذا هو مذهب المحاكم المختلطة فانها رفضت قبول احد المحامين  
لدى المحاكم الاهلية أمامها بحجة ان اسمه غير مندرج في جدول المحامين  
المقررين عندها

فد يعرض ن اللجنة المقدم اليها الطلّب ترى ن المدة التي قضاه  
الطالب في الاشتغال بالمحاماة غير كافية ون الطلّب غير مقبول من جل  
ذلك وهنا يلزم ان تعرف المدة التي يجوز تجديد الطلّب بعدها وأجبت  
المادة ( ١٤ ) بانها سنة كاملة وهذا نصها

اد رفض الطلّب المقدم من احد المحامين قبوله في المرافعة امام حدى المحاكم

الابتدائية او امام محكمة الاستئناف بناء على عدم كفاية مدة الاشتغال فلا يجوز تجديده الا بعد مضي سنة من تاريخ رفضه

وهو نص صريح لا ابهام فيه كما ترى غير ان ظاهره يزيد على مراد واضعه اذ لعدم كفاية مدة الاشتغال صورتان ( الاولى ) ان الطالب اشتغل مدة اقل من سنة او اقل من سنتين على حسب حال المحكمة التي يريد القبول أمامها و ( الثانية ) انه مضى على ادراج اسمه في جدول المحامين سنة أمام المحاكم الجزئية او سنتان امام احدى المحاكم الكلية ولكنه لم يشتغل في تلك المدة أصلاً او اشتغل اشتغلاً غير مجتهد فيه تراه اللجنة غير كافٍ في التجربة . وظاهر ان الحالة الاولى بسيطة وان الانتظار لمدة سنة ثانية مع ان الطالب قد يكون امضى سنة الاياماً قلائل عقوبة صارمة لانرى ان الشارع قد ارادها ( أولاً ) لعدم وجود ما عساه ينسب الى الطالب من الاهمال او التقصير ( ثانياً ) لانه قد يكون ظن الزمن قد انقضى لكونه اخطأ في حسابه ( ثالثاً ) لعدم وجود محل للغش او التزوير لان الامر واضح ينحصر في مقابلة تاريخين وهما تاريخ قيد الاسم وتاريخ تقديم الطلب ولهذا كله تقول بان المادة لم يقصد بحكمها من تعجل في تقديم طلبه ولكن يراد منها عقوبة من يسارع الى ادراج اسمه في جدول المحامين ولم يكن يسارع الى الاشتغال بحرفته مجدداً مجتهداً لان الغرض من مدة التجربة تدريب الملكات على مقتضيات الصناعة وبيان ان المشتغل يحبها ويضمن الى الاشتغال بها وهما شرطان لازمان للنجاح فيها ومن غرض الشارع جعل رجالها جديرين بما للمحاماة من الفضل والمزايا فصيح ان يأخذ

( ٣٣٣ )

المحاماة في البلاد المصرية

على يد المهمل من اول الامر حتى يعدل عن البطالة الى العمل او يغلبه الملل فيترك المكان لمن هو أولى به منه . وعلى هذا نقول ان عقوبة المادة ( ١٤ ) خاصة بمن لا يكون اشتغل بالمحاماة شغلاً يبرهن به على انه مجتهد مجد فيه

وفي المادة عيب اذ جمعت بين طالب القبول للمرافعة عن الخصوم أمام المحكمة الابتدائية وبين طالب القبول أمام محكمة الاستئناف ووجهه ان مدة التجربة في الحالة الاولى سنة واحدة وفي الثانية اثنتان وكان يكفي لعقوبة الاول ستة أشهر كي تكون العقوبة مناسبة لكن هكذا جاء النص وليس من الجائز ان يعدل عنه لمن عهد اليهم العمل بموجبه . ومع ذلك نخشى ان شدة العقوبة تميل باللجان الى التساهل في قبول المقصرين ويضيع الغرض الذي قصده الشارع من ايجاب مدة الاشتغال للتجربة أمام المحاكم الجزئية . لذلك نتمنى تعديل النص على الوجه الذي يبيناه

فاذا رأت اللجنة ان جميع شروط القبول متوفرة في الطاب قررت قبوله والمادة ان رئيسها يخطر به بكتاب

لم يكن في اصل المادة نص على جواز احتساب مدة التمرين باقلام المحاكم والنيابات من مدة التجربة في المحاماة كما اجازت ذلك لائحة المحامين امام المحاكم المختلطة ولعل واضعها التفت الى ان الغرض من اقامة متخرجي مدرسة الحقوق الخديوية باقلام الكتاب في المحاكم هو التوصل الى وظيفة في النيابة او المحاكم لكن فاته ان كثيرين منهم لا يوظفون خصوصاً في

## المحامة

(٣٣٤)

هذه الايام وان طال الزمن لقلّة الحاجه اليهم وقد نشأ عن ذلك ضياع وقتهم بغير جدوى وهذا النظر هو الذي حملني على ان اطلب من نظارة الحقانية مساواتهم بالموظفين في القضاء والنيابة من هذه الجهة حتى افاد المسعى وصدر الامر العالي في ١٥ مارس سنة ١٨٩٧ بان يزداد على المادة الثانية عشرة النص الآتي

(وكذلك الحال بالنسبة للزمن الذي الحق فيه تحت التمرين بالمحاكم الاشخاص الذين يبدى شهادة من مدرسة الحقوق الخديوية او من احدى مدارس اوربا دالة على اتمامهم الدروس في علم الحقوق ويكونون حائزين في هذه الحالة الاخيرة للشروط المقررة في المادة الاولى من امرنا الصادر في ٤ نوفمبر سنة ١٨٩٣) وأتيح لكثير من متخرجي مدرسة الحقوق الخديوية ولم يكونوا قضاة او من رجال النيابة او من المعلمين ان يحترفوا بالمحامة

ومتى تقرر الطالب امام محكمة صار مقبولا امام جميع المحاكم التي من درجتها والتي دونها (مادة ١٥) وهذا عدول عن الذي كان متبعاً قبل صدور هذه اللائحة اذ كان المقبول امام محكمة لا يقبل امام غيرها الا الذين قررتهم محكمة الاستئناف فكان لهم حق المدافعة عن الخصوم امام جميع المحاكم وعدول النص الجديد عن ذلك هو لعدم وجود المسوغ في الحصر بعد صيرورة الشرط راجعاً أولاً وبالذات الى الشهادة الدراسية وابطال الامتحان الذي كان محلاً للصنيعة او الاشفاق

بقي علينا في هذا الباب مادتان لم نشرحهما لعدم تعلقهما به في الحقيقة





المحاماة في البلاد المصرية ( ٣٣٥ )

اما المادة ( ١٦ ) فانها مرتبطة بالمادة ( ٤٦ ) وهناك تتم فائدة الكلام عليها واما المادة ( ١٧ ) فترجع الى باب التأديب ولذلك فاننا نتكلم عليها في شرح الباب المذكور



## فصل ثانى

( وهو الباب الثانى من اللائحة )

فيما للمحامين من الحقوق وما عليهم من الواجبات

جرى واضع اللائحة في هذا الباب على الالف والنشر المشوش فقد عنوانه بالحقوق والواجبات وكان الترتيب يقتضي بيان الحقوق اولاً ثم بيان الواجبات الا انه اختار العكس ولعل السبب في اختياره هذا كثرة الواجبات وقلة الحقوق كما ستراه

ولما كان لا بد لنا من الملاحظة على عدم 'يفاء المحامين حقهم في بيان حقوقهم رأينا ان نجاري اللائحة في ترتيبها فنترح الواجبات ثم نأتي على ذكر الحقوق ونتبع ذلك بالملاحظات التي يقتضيها الموضوع

١- الوجوب لاول

اول واجب نص عليه هو ان يؤدي المحامي ما يكلف به مع الاستقامة  
بمراجعة احكام القوانين ( مادة ١٨ )

## الاستقامة

من أهم صفات الرجل ان يكون مستقيماً في جميع أعماله وأحواله وهو أشد احتياجاً الى الاستقامة اذا تقدم للنيابة عن الناس في اموالهم واعراضهم ليدافع عنها . فالاستقامة من اخص الصفات المطلوبة في المحامين وهي اكبر ضمانه للناس في اعمالهم واليها ترجع الثقة بهم واطمئنان ذوي الحقوق والضعفاء الى الاستعانة برأيهم وقولهم وفعلهم . والاستقامة في المحامي عبارة عن تمسكه بالقوانين واحترامه لاحكامها لانها ميزان العدل ولا استقامة الا بالعدل . وعن ملاحظة آداب الامة وعدم الخروج عليها والانصياع الى ما يمليه الوجدان وتقتضيه الذمة الطاهرة . ويدخل في هذا ملاحظة الشرف في الاحوال الخصوصية وبين الناس . والوفاء بالعهد في جميع الاحوال . والاحتفاظ على الاسرار التي تأتيه من جانب حرفته . وبذلك ترى ان الاستقامة هي دعامة الواجبات كلها وان ما نصت عليه اللائحة من الواجبات الاخرى التي مرجعها الشرف والعدل متفرعة عنها

## الاستقامة في المعيشة الخصوصية

ينبغي للمحامي ان يكون عفيف النفس حسن المعاشرة بعيداً عن مواقع التهم وموارد الشبه في سيره الخاص . ولا يقال ان معيشة المرء الخصوصية متعلقة به دون غيره ولا سبيل لاحد ان يخوض فيها حيث ان ابوابها مغلقة على المنقيين والناقدين لان ذلك يصح تسليمه اذا كان السر مكتوماً لكن لا يجوز التسليم به ان خرج المحامي في المخالفة الى درجة

( ٣٣٧ )

### المحاماة في البلاد المصرية

الظهور والانتشار . فاذا وقع منه ما يحط بقدره عياناً وارتاب من الهفوات في سيره الذاتي ما يחדش شرفه ويوجب له الاحتقار وجب الاهتمام بامره واستعمال ما يحفظ على صناعته مكاتها فانه يستحيل في هذه الحالة ان يميز بين الرجل وبين المحامي لان عمل الاول يشين شهرة الثاني بلا شبهة ولا ريب جاء في بعض احكام مجلس النقض والابرار ما يأتي ( المحامون اقيف من المشرعين تجمع بينهم روابط الشرف خصوصوا انفسهم تحت حماية القانون والقضاة المدافع عن مواطنهم فلا يكون منهم ولا يعيش معهم الا من احترم القانون ولم يعلم عنه ما يشين صناعتهم الشريفة ) والسبب في ان عمل الواحد يرجع بالاثار على الطائفة اجمعها انه واحد منها واسمه مشتق من اسمها وشأنه مستمد من شأنها فالمحامون اشبه بافراد عائلة واحدة كلهم متضامنون في شرف مهنتهم وهي اطيقة سريعة التأثير فمن خرج من افرادها عن جادة الاستقامة فقد اهانها وحط من قدرها وانقطعت بذلك صلته الادبية مع زملائه لانه لا يليق بالفضل ان يخالط الرذيلة وهنا سبب الطرد وعلة الانفصال . وقد جاء القانون مؤيداً لهذه المبادئ العالية فقال في المادة ( ٢٩ ) من اللائحة ما نصه ( من اخل بواجباته من محامين او خدش ترف طائفه او حط من قدره بسبب سيره في عمل حرفته او في غيرها ) فلم يفرق بين عمل لوجبات خصوصية وبين حط من مقام الطائفة ولا بين ان يكون حط نتيجة السير في عمل من عمل الصناعة و ان يكون في عمل من الاعمال خارجة عنها في خصوصية على ان هذه النسبة موجودة أيضاً في جميع الناس الذين لهم شأن

## المحاضرة

(٢٣٣٨)

مخصوص نخص بالذكر منهم القضاة والحكام على اختلاف طبقاتهم والمعلمين  
وامثالهم فلا يكمل الرجل في وظيفته الا اذا حاز الكمال لنفسه ولا يحترم  
عامل في عمله اذا احتقره الناس خارجاً عنه. ألا ترى ان الانسان يحترم دائماً  
من لم يعرفه اصلاً ثم هو يسقط من نظره ان عرف منه ما يوجب الاحترار  
وما سببه الامتنة الكمال اولاً وزوال هذا الوهم اخيراً

ومن هنا جاء ان الناس لا يحترمون عادة صديقهم في رسمياته كما  
يحترمه الاجانب عند موالاته لانهم اعتادوا معه المزاح ورفع التكليف  
وعهدوه في المجالس الخصوصية مواداً سموحاً فخلطوا بين الحالين ولعل لهم  
عذراً فالطبع غلاب

وقد جاءت الاحكام مؤيدة لهذا الواجب ومنها ان حق التأديب لا  
يقف الا حيث لا يظهر للناس اي عمل مغل بشرف المحامي محط بقدره  
وان معيشة المحامي الخصوصية لا تدخل تحت نقد بشرط ان تبقى مستورة  
عن اعين الناس

وقد شددوا في وجوب مراعاة مقتضى الحشمة والوقار في المعيشة  
الخصوصية وعاقبوا على الخروج عن ذلك الواجب عقوبة صارمة فقالوا  
بوجوب طرد المحامي من الحرفة ومحو اسمه من قائمة الطائفة اذا كدر صفو  
الراحة العمومية باعمال علنية تأبأها الآداب

واذا جلس في القهاوي بحالة جلبت عليه انتقاد المارة  
واذا نزل في المآدب العامة فرافق من لا تليق به مخالطتهم  
واذا شكته زوجته امام القاضي وظهرت اوراق توجب العيب عليه

الحمامة في البلاد المصرية ( ٣٣٩ )

واذا حكم عليه في خصومة بناء على عمل لا يليق بالكرامة ولا يوافق مقتضى الصناعة

واذا عوقب بسبب فعل فاضح

واذا اقيمت عليه دعوى وثبت فيها انه أتى عملاً يخالف الشرف وان لم يحكم عليه

واذا سعى في امر يخالف الصدق او عرض على احد امراً يغير الحق

واذا سعى في نيل رتبة او نشان سعيّاً لا يتفق مع الكرامة

واذا سعى لغيره في نيل ذلك بطرق تخالف الاعتبار

واذا قبل ان يكون مديراً لشركة تجارية

واذا اسس شركة تجارية وان تحايل او اخفى اسمه ومنافعه فيها

واذا تعود الاقتراض بسندات تحت الاذن

واذا تعود الاستحصال على حوالات مالية على اوراق من هذا القبيل

واذا حكم عليه في مسألة تجارية

واذا طلب في خصومة شخصية له من قاضي الامور المستعجلة مهلة

او ميعاداً

واذا بيع متاع بيته قضاء

واذا استدان ديناً ليس معتاداً

واذا صرف بالاسراف مع عدم كسبه

واذا اخلت اعماله واضطربت اشغاله فصار محلاً لاشك والظنون

## الصدق في المعاملات

ديون المحامي التي له او عليه ووفاءه بمعهده

صدق المعاملات للمحامي عبارة عن الوفاء بالوعد والقيام بما التزم به لدائنيه فلا يليق بالمحامي ان يماطل او يتخذ سبيل المراوغة لان ذلك يدل على نقص فيه وذلك يخل بشرفه ويحط من منزلة الطائفة بتمامها ومن هنا كان لرئيس نقابتهم ان ينذره بوجوب فض الشكوى منه منعاً للقليل والقال فيه مما يلحق بطائفته كلها كما انه يؤدّب اذا وعد باداء دين ولم يفِ او أهمل القيام بواجب تحمله امام القاضي او انكر ما التزم به امام المحاكم او اخل بمعهده ولو اعتذر بسوء حاله لان ذلك لا يليق به فعله ولا ان يشير به على من يطلب نصيحته اللهم الا ما استثنى . او اشتغل بالمضاربات في الاسواق المالية ( بورصة ) أو لم يدفع أجرة بيته أو اعتاد اقترض النقود من اخوانه وأصحابه

## ﴿ الواجب الثاني ﴾

### كتمان السرّ

جاء في المادة ( ٢٠ )

يح على المحامي ان يكتم الاسرار الخاصة بالدعوي التي يكلف بها اتساعاً لما هو مقرر في مادتي ( ٢٠٥ و ٢٠٦ ) من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية كتمان السر من الواجبات العمومية اي انه مطلوب من كل انسان افضى اليه غيره بسر من الاسرار . غير ان مخالفة هذا الواجب العام لا تستدعي الا العقاب الادبي بمعنى ان الذي يخل به انما يكون مسؤولاً امام وجدانه



## المحاماة في البلاد المصرية (٣٤١)

وعند غيره . لكن من الناس من له حرفة لا بد فيها من العلم بأسرار بعض اللاجئين اليه طلباً لمنافع صناعته فصار الافضا اليه بالسر امراً قهرياً نظراً لمقتضيات تلك الصناعة . ولا شك ان مجرد الحظر الادبي في افشاء الاسرار لا يكفي لاطمئنان خواطر الناس وأمنهم على الكثير من مصالحهم وروابطهم مع اهلهم ومواطنيهم وغيرتهم على شرفهم ومكاثمهم فهذا وجب تداخل القانون ليؤكد ذلك الواجب ويمنحه من سلطته القاهرة تأييداً تطمئن عنده النفوس وتسان المصالح وتؤدي الواجبات في الحرف النافعة كما ينبغي . وجاءت القوازين كلها ناطقة بمقاب أولئك الذين علموا بواسطة صنعتهم او خدمتهم امراً ما أو توضيحات لذلك الامر فاخبروا بما علموا . قالت المادة ( ٢٨٤ ) من قانون العقوبات ما نصه

كل من كان من الاطباء او الجراحين او الاجزاحية او القوابل او غيرهم مودعاً اليه عمقضى صناعته او وظيفته سر خصوصي أوتمن عليه فافشاء في غير الاحوال التي يلزمه القانون فيها بتبلغ ذلك يعاقب بالحبس من شهر الى ستة اشهر ويدفع غرامة من اربعمائة قرس ديواني الى النفي قرش

ولا تسري احكام هذه المادة الا في الاحوال التي لا يرخس فيها قانوناً بافشاء امور معينة كالمقرر في المواد ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢٠٤ و ٢٠٥ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية

فيستلزم تطبيق عقوبة هذه المادة ان يكون هناك سر . وأن ينشئ ذلك السر في غير المستثنيات المنصوص عنها في القانون . وأن يكون الذي افشاء قد أوتمن عليه لصنعتة و وظيفته . واسترح هذه الشروط ستيفاء للموضوع

## في السر

يؤخذ من عبارة المادة ان السر الذي يعاقب على افشائه ليس هو الامر الذي يفهم عادة من ذلك اللفظ اعني كل امر يعرف بذلك بين الناس عادة بل كل امر يقوله صاحبه ويدل عليه انه سر لا يجب ان يفشى بدليل قول المادة ( سر خصوصي ) اعني ان يشترط في العقوبة ان يكون الامر المفضي به سراً في اعتبار قائله وان ينبه على ذلك عند الافتضاء به ولكننا لا نرى ذلك صواباً لان من الامور ما هي سرية بذاتها من دون التصريح بذلك وكتماؤها واجب على كل حال . ولعل مراد المادة من قولها ( سر خصوصي ) ما اختص بقائله اي ترجع تبعته عليه او ما اختص بالموضوع الذي يعرضه على صاحب الصناعة أو الوظيفة ويؤيده ان هذا القيد ( خصوصي ) غير موجود في الطبعة الفرنسية . وربما يعترض بقول المادة ( اوئمن عليه ) لانه يفيد ان مجرد الاخبار بامر لا يفيد ان المخاطب قد اوئمن عليه فان افشاء فلا عقاب . الا ان الاعتراض مردود بطبيعة الحال فكتمان السر واجب عام بقطع النظر عن الاثمان فيه خاصة وهو مردود ايضاً اذا لوحظ ان المكلف بالكتمان شخص من صناعته او وظيفته الوقوف على اسرار الناس الذين يلجأون اليه فهو في الواقع مستودع اسرار لازم . ولزومه يقتضي التشديد في الواجب عليه حتى تركز الخواطر اليه ومن هنا اتفق الرأي الغالب على ان كتمان الاسرار المنصوص عنه في هذه المادة متعلق بالنظام العمومي ولا يشترط في العقاب ان يكون افشاء السر الذي افشي موجباً ضرراً لصاحبه اذ الواجب هو كتمان الامر من حيث



(٣٤٣)

المحاربة في البلاد المصرية

هو لا لانه يضر او لا يضر . وعلته ان الامر بذاته قد يكون مضراً  
بزيد دون عمر وقد يراه الذي اؤتمن عليه سليم العاقبة اذا أفشى وهو في  
الواقع غير ذلك بالنظر الى علاقات صاحبه بمن نقله عنه او بالنظر الى  
ملاحظات خصوصية لم يكن الذي اؤتمن عليه عالماً بها . فالاباحة ممنوعة  
على كل حال لمنع ما عساه يتأتى من الضرر الذي قد لا يخطر بالبال . ومن  
هنا ايضاً قالوا انه لا يلزم في العقاب أن يقصد المفشي اضرار النير بفعله لان  
المنع ليس مسيئاً عن الضرر كما تقدم بل ارادة الافشاء وتعمده كافيان

وبناء على ما تقدم نقول ان السر الذي امر القانون بكتمانہ وعاقب  
على افشائه هو كل امر سري في عرف الناس او في اعتبار قائله . ولا  
يشترط فيه الاثمان لما تقدم بل مجرد الافاضة به وكونها حاصلة لذي حرفة  
أو وظيفة من شأنها حمل الناس على الافاضة باسرارهم لصاحبها كافٍ في  
العقاب . حتى ان الاباحة لا تجوز وان اشتهر الخبر وذاع ذلك السر من  
طريق آخر وهو معقول لان الاشاعة قد تكون كاذبة وقد تكون غير  
ذلك وهي على كل حال محل للشك والظنون ما دامت لا تخرج عن كونها  
اتساعة . لكن اذا اضيف اليها قول ذلك الذي اودع السر نفسه تغيرت  
صفتها وصدقها الناس في العادة وهو ضرر يجب ان يتحرز منه . وايضاً  
ايسر للاشاعة حد معروف فقد تحصل بقول رجل او رجلين وقد تحصل  
بقول جريدة او بنشر خطاب وقد تحصل باكثر من ذلك ولأولى تركها  
كلها وعدم اعتبارها في جواز اباحة لأسرار

ثم السر المقصود من هذه المادة هو سر الافراد لا سر الدولة أو

المحاضرة

(٣٤٤)

الحكومة لان كتمان هذا الاخير منصوص عليه في محل آخر هو الباب  
الاول من الكتاب الثاني من قانون العقوبات  
بهذا جرى القضاء كما اتفق عليه جمهور العلماء

في الاباحة

انتشار السر ليس شرطاً في العقوبة على اباحته بل مجرد نقله الى  
اجنبي ولو فرداً كافٍ في العقاب . نعم يشترط ان تكون الاباحة عمداً فلا  
يعاقب من أباح خطأ أو سهواً والعمد هنا عبارة عن قصد الاباحة لا عن  
نية السوء بالغير كما تقدم خلافاً للرأي ( فستان هيلي ) فانه يشترط نية  
الاضرار بالغير في استحقاق العقاب وكان القضاء موافقاً لقوله في اول الامر  
غير ان العلم فرق بعد ذلك بين عمد الجريمة وبين سببها . فالعمد هو مخالفة  
القانون بفعل امر نهى عنه وعلم المخالف بذلك . والسبب هو الحصول على  
ارضاء شهوة في النفس اياً كانت . ونية الاضرار بالغير راجعة الى السبب كما  
لا يخفى وهذا هو الرأي الذي اصبح راجحاً وعمل به القضاء بعد العدول  
عن مذهب ( فستان هيلي ) الذي لم يفتهم . وانما يشترط في الاباحة ان  
يكون السر المباح به أودع بالاختبار فلا يكون قائله ملجأ عند الافضاء به  
لان الذي اعتبره الشارع هو الامن الموجود بين القائل والمخاطب . لكن  
اذا أخذ السر قهراً فلا عقاب على افشائه بل العقاب على استعمال القهر  
والاباحة من موجبات التشديد فيه

في صفة المبيح

يشترط لعقاب من يبيع السر الذي عرفه ان يكون من ذوي المهن

## (٣٤٥) الحماية في البلاد المصرية

أو الوظائف التي تجمل صاحبها محلاً لاسرار الناس . وقد نص القانون على نوعهم بقوله ( الاطباء أو الجراحين أو الاجزائية أو القوابل أو غيرهم ) وهو نص للتمثيل لا للحصر لقوله ( أو غيرهم ) ولقوله ايضاً ( بمقتضى صناعته او وظيفته ) فذكر الوظيفة مع كونه لم يذكر الموظف وهو دليل على ان المراد كل شخص أياً كان صار بمقتضى صناعته او وظيفته محلاً لافضاء الناس باسرارهم اليه . الا ان الدليل الاول أقوى لان الطبعة العربية لم تذكر الموظف خطأ والواقع ان له ذكراً في الطبعة الفرنسية التي هي الاصل حيث جاء فيها بعد الاطباء والجراحين ( او غيرهم من ضباط الصحة ) وهؤلاء هم الموظفون وهو من خلل الترجمة التي هي من خصائص الطبعة العربية بعد النقص الذي اختصت به الطبعة الفرنسية

اما الذين كلفهم القانون بالمحافظة على الاسرار المودعة لديهم فهم الاطباء والجراحون وضم اليهم ضباط الصحة ثم الاجزائية والقوابل . وكذلك الافوكاتية ( المحامون ) والوكلاء بنص المادة ٢٠٥ من قانون المرافعات ويلحق بهم الموثقون والسامسة والقضاة وكتاب المحاكم ومستخدموا مصلحة البريد ( البوستة والتلغرافات ) والمحضرون ومستخدموا محلات الرهونات في مسوعات الاباحة

رأى الشارع ان هذا الواجب العام وهو كتمان الاسرار قد يؤدي الى ضرر عام ويعطل اجراء العدالة بين الرعية ولذلك وفق بين الوجبين فباح لمن أودع له سر بمقتضى وظيفته او صناعته ان يخبر به ووضع لذلك قيوداً معينة . ونحن لا نتكلم عن ذلك لا فيما يختص بأعمايين

## المحامة

(٣٤٦)

جاء في المادة ٢٠٥ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية

كل من علم من الافوكاتية او الوكلاء او غيرهم بواسطة صنعة او خدمته بأمر ما او بتوضيحات عن ذلك الأمر لا يجوز له في حال من الاحوال الاخبار بذلك الأمر ولا بالتوضيحات ولو بعد انتهاء خدمته او اعمال صنعة ما لم يكن الغرض من تبليغ ذلك اليه ارتكاب جناية او جنحة

وجاء في المادة ٢٠٦ من القانون المذكور

ومع ذلك يجب على الاشخاص المذكورين في المادة السابقة ان يؤدوا الشهادة عن الأمر والتوصيحات المتقدم ذكرهما اذا طلب منهم ذلك من بلغها اليهم

اما السبب في رفع الواجب عنهم ان كان الغرض من ابلاغ السر اليهم ارتكاب جنحة او جناية فظاهر لانهم انما احترقوا بحرقهم لخدمة الناس على مقتضى نظمات امتهم فليس من مقتضيات تلك الحرفة ان يستعملها الناس سبيلاً للاخلال بذلك النظام . وعليه فالمحامي في حل من التبليغ لانه انما يقوم بواجب هو المساعدة على حفظ النظام وهو مع ذلك لم يخل بواجب آخر لان الكتمان ليس مأموراً به في هذه الحالة اذ السر لم يودع اليه بمقتضى صناعته . لكن يلاحظ ان الاباحة لا تجوز الا اذا كان غرض الشخص الذي أودع السر ارتكاب جناية او جنحة . اما اذا كان غرضه الافاضة بما لديه من الاسرار الى المحامي ليتمكن من الدفاع في تهمة يريد ان يتخلص منها او خصومة عرضت له فالسر مودع الى المحامي بمقتضى صناعته وهو معاقب ان اباحه

واما علة الاباحة امام المحاكم اذا طلب صاحب السر من المحامي ان يخبر به فضرورة اقامة العدل من جهة ورفع الواجب الخاص بصاحب

( ٣٤٧ )

## الحماية في البلاد المصرية

السر من جهة أخرى . ثم ان الترخيص بالإباحة لا يسوغها الا في الشهادة امام القضاء دون غيرها . فلورخص بالإباحة مطلقاً منعت ان حصلت في غير الشهادة كما هو المفهوم من المادة وهو الأرجح عندنا اللهم الا اذا كان لصاحب السر منفعة في اباحتها وطلب ذلك من المودع اليه طلباً صريحاً بالكتابة والحلاصة انه يجب على المحامي ان يكتم السر في اثناء العمل وبعد تمامه فاذا أودع سرّاً أو اطلع على اوراق أو علم بوقائع بمقتضى صناعته أو بسببها وجب عليه ان لا يتوكل عن خصم الشخص الذي تتعلق به تلك الوقائع لانه يخشى من تأثير علمه في الخصومة . حتى انه لا يجوز له ان يتراجع لاحد الخصمين اللذين شاوراه في الدعوى

ولما كان حفظ السر لازماً ليطمئن اصحابه عليه وترتاح ضمائرهم الى الافاضة به لمن اضطروا الى طلب معونته وجب على المحامي ان يمتنع عن كل عمل يوجب الريبة منه في نفوس موكله . لذلك يجب عليه ان لا يختلط بخصم موكله . وان لا يكتب اليه ابداً . وان لا يحادثه حديثاً يوجب الاخلال بثقة موكله في امانته . وان لا يتهدد في الخصومة اذا سبق له ابداء النصيح الى الطرفين . وعليه ان يكتم السر حتى ما سمعه اثناء الصلح أو اذا صار هو خصماً لموكله

ويلحق بهذا الواجب الواجب الذي اقتضته المادة ٢٢ من اللائحة بقولها

كل محام وكل من قبل احد الاحصاء في دعوى او ادى له رأياً فيها لا يجوز له ان يساعد الخصم الآخر في تلك الدعوى او في دعوى أخرى مرتبطة بها او كانت هذه المساعدة من قبيل الشورى سواء انتهى التوكيل او كان مستمراً

المحاضرة

(٣٤٨)

وهو أمرٌ واضح لا يحتاج الى بيان أكثر مما تقدم

﴿ الواجب الثالث ﴾

الامتناع عن سب الخصوم وذكر الشخصيات

المسيئة والالتهام بما يخدش الشرف

جاء في المادة ١٩ من اللائحة ما نصه

يُحِبُّ عَلَى الْمُحَامِيْنَ اَنْ يَمْتَنِعُوا عَنْ سَبِّ الْاَخْصَامِ وَذِكْرِ الْاُمُورِ الشَّخْصِيَّةِ الَّتِي تَسِيْئُهُمْ وَاتِّهَامِهِمْ بِمَا يَخْدِشُ شَرَفَهُمْ اَوْ صِيَّتَهُمْ مَا لَمْ تَسْتَلِمْ حَالَةَ الدَّعْوَى هَذَا الْاِتِّهَامَ بِشَرْطِ اَنْ يَكُوْنُوْا مُسْتَوِلِيْنَ عَنْهُ دُوْنَ عِيْرِهِمْ

من القضايا ما تحفه احوال تجعل المحامي في اخرج المواقف ولا بد له من شجاعة واقدام حتى يؤدي واجب الدفاع حقه . ومنها ما يحتاج فيه الى الخوض في مسائل دقيقة وتفاصيل قد تؤلم الخصوم . ولكنه في جميع تلك المواقف المرجة لا ينبغي له ان ينسى كرامته الذاتية وكرامة الخصوم وكرامة القضاء ولا ان يففل عن ان موادة اللسان ورقة القول والتلطف في التصريحات من اخص واجباته . لهذا جاءت المادة (١٩) من اللائحة مبينة لتلك الحدود فوجب على المحامي ان لا يسب خصم موكله وان لا يتعرض الى ما يسيئه من الشخصيات وان لا يوجه اليه من التهم ما يشينه . لكن لما كان الدفاع قد يحتاج الى الاتهام احيانا باباحته المادة واشترطت ان يكون المحامي هو المسؤول عنه دون سواه

ويؤخذ من احتراز المادة بقولها ( ما لم تستلزم حالة الدعوى هذا الاتهام ) ان السب والتعرض للشخصيات ممنوعان مطلقاً وهو واضح اذ

(٣٤٩)

الحمامة في البلاد المصرية

لا يتصور ان حالة دعوى معها كانت تستدعي السباب او الالهانة بذكر الشخصيات . اما الاتهام فقد يكون من موجبات البيان وتوضيح الحقائق في الخصومة ولهذا ساع للمحامي تحت مسؤوليته

وما اجل ما قاله (مونتسكيو) الشهير في خطاب القاہ سنة ١٧٢٥ على

مجلس (بورديو) بمناسبة العودة من العطلة القضائية وهو

« ايها المحامون ان فيكم خيرة على حقوق موكلينكم ونحن نتمدح ذلك »  
« منكم . لكن غيرتكم تكون جريمة اذا انستكم ما يجب عليكم نحو خصوصكم »  
« نعم انا اعرف ان واجب الدفاع قد يقضي عليكم بذكر سيئات خصوصكم »  
« التي طوتها الايام الا ان في ذلك ضرراً لا يخفى ونحن لا نسمح لكم »  
« بذلك الا اذا قامت الضرورة على انكم كنتم اليه ملجئين . خذوا عنا »  
« هذه الحكمة واذكروها على الدوام : لا تقولوا الحق ابداً اذا لم يكن »  
« له من اثر غير الاضرار بفضلكم وكرامتكم فما اشد تعاسة اللسان اذا »  
« كان في اكل لحم الغير ميتاً . ولعلنا لا نتألم من امر ولا يكدر صنونا »  
« أكثر من تجاوز بعض اللسان حد الكمال في المقال . ان الذي تضحك »  
« الناس منه لا يفرحنا ولكننا نبكي دائماً على اولئك التعساء الذين يشان »  
« شرفهم وتنتهك حرمتهم بقوارص المطاعن وممر الكلام . أليق ان »  
« يلحق الخزي ويركب العار كل من اقترب من رحاب هذا المجلس »  
« المقدسة . يا لالاسف هل يخشى البعض ان تظهر العدالة خالية من كل »  
« عيب بعيدة عن الرذائل والمساوىء . واي عمل يساء به الخصوم أكثر »  
« من اتحابهم وحرقتهم اذا خرجوا من الخصومة كاسيين وقد جعلت »

« حدة القول مذاق العدل مرأ . ناشدتكم الذمة ما الذي نجيب به قوماً »  
« يقولون لنا ( ايها القضاة انا اتينا للمشول بين يديكم فكان حظنا ان رُمينا »  
« بالنقائص وألبسنا جلايب المخازي ولقد انكشفت لكم جراحنا فلم »  
« تضمدها وجلستم لتنصفونا من اسأت اصابتنا بعيداً عنكم فنلنا من »  
« الاساءة امامكم ما هو أعظم وأشد وقماً فلم تقوهوا ببنت شنة . وأتم »  
« الذين كننا نراكم في مجلس قضائكم الهة الارض فسكنكم كأئكم اصنام »  
« من الخشب او الحجارة لا تنطقون . تقولون انكم وليتم القضاء لتحفظوا »  
« علينا أموالنا أجل وان شرفنا أعز عندنا من كل مال ولتحفظوا ارواحنا نعم »  
« وان الشرف أعز على النفوس منها . فان لم تستطيعوا ان تردوا عنا جراح »  
« خطيب اخذته حدة فدلونا على مجلس قضاء أعدل منكم واحفظ لحقونا »  
« وما الذي يدرينا انكم لم تقتسوا تلك اللذة البربرية التي طلبها خصومنا »  
« ولم تفرحوا بما أصابنا من البأس وما تولانا من الاضرار وان سكوتكم »  
« الذي نفده ضعفاً منكم هو في الحقيقة اثم قد ارتكبتموه عمداً واختياراً »  
« ايها المحامون ليس لنا طاقة على احتمال مثل هذا العتب والتعنيف »  
« ولا نريد ان يقال انكم كنتم في ترك الواجب عليكم اسرع منا في »  
« استنهاضكم الى ادائه »

وما اللطف اشارة ( روسي ) على باتسام في كتاب ( الادلة )<sup>(١)</sup> صحيفة

(١) هو كتاب للحكيم المعروف بتام الاسكيري صاحب اصول الشرائع وضعه في الادلة في المسائل المدنية والحائية وقد قرنا من الصراع من ترجمته وسعره على القراء قرياً ان شاء الله



(٣٥١) المحاماة في البلاد المصرية

(١٦٦) وما بعدها عند الكلام على علانية التحقيق والمحكمة واعتراض القائلين بوجوب جعلها سر بين لان الشهود يخشون من تريض المحامين بهم وتعديهم عليهم حيث قال

« ونحن نعرف بان المحامين يتجاوزون الحد احياناً في اداء واجبهم »  
« بالنظر الى الشهود . وحاشا ان يكون من غرضي تقييد حرية الدفاع باي »  
« قيد كان فلقد كنت محامياً وقبل التخلي عن الاشتغال بالمحاماة اتفق لي »  
« انني استعمت تلك الحرية كاملة في رد كذب الشهود خوفاً من ان »  
« نلوث به جوانب العدالة وبيت تناقضهم ودلت على ما في اقوالهم من »  
« التمریط او الافراط عمداً . ولكنني كنت ارى انه على قدر جواز »  
« الدفاع يحرم التعدي اذ التعدي من الامور المنحطة عن درجة المحاماة »  
« ومن الاسف ان بعضهم عندما يقصر عن تنفيذ الشهادة وبيان سقوطها »  
« يرجع على الشاهد بما يحط من قدره ويسقط من اعتباره فيصليه ناراً »  
« حامية وقودها التخييلات الوهمية والشبهات التي لا دليل اياها وينسون »  
« انهم بذلك يلحقون الضرر برجل من الاخيار ادى واجبه لخدموا »  
« رجلاً من الاشرار خرج على القانون بجريمتهم وانهم يمتنون الفصاحة »  
« والعقل باستعمالها في خدمة الاثيم ضد المستقيم حتى يتسنى لهم ان يقولوا »  
« لقد نجينا المجرم بقوة البيان وفصاحة المنطق وذلاقة اللسان . لكن »  
« ذلك مجد لا يستقر زمناً طويلاً في الاذهان »

وجب حينئذ على المحامي ان يكون عذب المنطق حازماً في القول  
يصيب الحق بقوة البيان لاشتاماً ولا سباباً . حتى اذا اجازه الموكل بالكتابة



## المحاماة

(٣٥٢)

يجب عليه ان لا يوقع باسمه على المذكرة التي احتوت على تلك المطاعن  
غير ان الاجازة تحو العقاب ولكنها مع ذلك لا تنجي المحامي من  
التأديب كما صرحت به المادة (٢٨٢) من قانون العقوبات حيث قالت  
احكام المادتين السابقتين المتعلقةتين بالاخبار بامر كاذب لا يحري تطبيقهما  
على ما يختص باقتراء احد على الآخر في اثناء المدامعة عن حقوقه امام المحاكم شعاهاً  
او محريراً فان هذا الاقتراء لا يستوجب الا الدعوى على فاعله بصفة مدنية او تأديبية  
وعلى كل حال فان هذه المبادئ لا تنطبق الا على السب او الاساءة  
او الاتهام بامور متعلقة بالدعوى اما اذا كانت لا ترتبط بها فان المحامي  
مسئول عنها جنائياً وتأديبياً

## الواجب الرابع

### المدافعة عن الثغراء مجاناً

اذا كلفت احدى المحاكم احد المحامين بالمرافعة عن شخص فقير  
معافى من الرسوم القضائية وجب عليه القيام بما ينط به مجاناً (مادة ٢١)  
هذا واجب شريف تميل اليه النفس الكريمة ويفرح به كل محام  
يجب الخير للناس وليس من خير اكبر من معونة فقير اصابه الدهر  
مرتين فقره واهتضام حقه

وينجب ان تكون المرافعة عن الفقير مجاناً اي بدون مقابل فلا يجوز  
للمحامي ان يأخذ اتعاباً من الذي رافع عنه قبل انتهاء الدعوى او بعدها  
ولا ان يقبل منه هدية بل لا يجوز له في رأي بعضهم ان يطلب التقدير

(١) انقي بذلك البعض محكمة الاسكندرية الاهلية

(٣٥٣)

### المحاماة في البلاد المصرية

على خصم موكله الذي خسر الدعوى . ولكننا نخالف هذا الرأي ونقول ان المحامي الذي يتراجع مجاناً عن الفقير انما يخدم ذلك الفقير لا خصمه الذي تغلب عليه بقوته وماله فاذا خسر الخصم الدعوى فانما يخسرها بحق وعليه مصاريفها كلها ومن تلك المصاريف اجرة المحاماة وليس من سبب أو نص يقضي على المحامي بعدم اخذها . وخطأ الرأي الذي نخالفه آت من اعتبار المحامي عندنا بالمعنى المعروف في بعض البلاد الاجنبية وهو كونه هناك نائباً في المرافعة دون غيرها من الاعمال التي تستلزمها القضايا وهي الاعمال الموكولة الى الفريق الثاني المسمى بالوكلاء . لكن المحامي عندنا يجمع بين الصفتين فهو وكيل بالمعنى الخاص ومحام بالمعنى الخاص في آن واحد وهو بصفته الاخيرة لا يستحق تعاباً من الخزينة كما ذهب اليه بعض النقابات ' في اوربا اما بصفته وكيلاً فانه يستحق الالعاب من غير شبهة . غير انها تكون قاصرة على ما صرفه من عنده في سبيل الدتوى من ثمن اوراق واجرة طريق وغير ذلك . ولم يقل احد ولم يأت قانون في اي بلد بعدم استحقاقه لذلك بل كانوا ناطقة بوجوب رد ما صرفه اليه . والخلاف عندنا فيمن المسؤول عن تلك المصاريف ونحن نرى في الامر تفصيلاً يجب الالتفات اليه : فان كسب الفقير دعواه وجب الرجوع على الخصم الذي خسرها بمصاريف المحامي كما ترجع عليه الحكومة بمصاريفها . وان خسرها وجب على الحكومة ان تؤديها اليه . وقد لا يروق هذا الرأي في عين بعضهم ولكن تكليف المحامين بالمرافعة مجاناً على كل حال مع قيامهم بمهام التوكيل اجحاف لم يجزه القانون

(١) نريد بالنقابة لجنة المحامين اناساً عن الطائفة في كل بلد

ولا هو يطابق العدل من كل وجه . ومع ذلك فان بعض النقابات تقضي بعدم جواز الطلب اصلاً وتقول ان ذلك مخالف لشرف الصناعة ويحصل التكليف بواسطة لجنة تؤلف في كل محكمة جزئية من قاضيهما واحد اعضاء النيابة وفي كل محكمة كلية وفي محكمة الاستئناف من اثنين من القضاة واحد اعضاء قلم النائب العمومي ولا يجوز للمحامي ان يتخلى عن المدافعة الا بعذر صحيح تقبله اللجنة التي صدر التكليف منها مادة (٢٣٥) . والحاصل في المحاكم ان المحامي يرد الفقير فيشكو الى رئيس المحكمة او القاضي الجزئي فيعين له غيره ولا تحصل بعد ذلك تحقيقات او اعمال أخرى وقد لا يتخلى المحامي عن الفقير الا في الجلسة والقضاة لا يحركون ساكناً ولا يطلبون من المحامي مراعاة واجبه كما ينبغي . هذا وقد كثرت شكاوى الفقراء من المحامين الذين يكفون بالمدافعة عنهم لانهم يطلبون منهم نقوداً أو يأخذون منهم سندات بمبالغ يتقاضونها عند الحكم لصالحهم في الدعوى وهو معيب بل ممنوع معاقب عليه وسنعود الى ذلك فيما بعد<sup>(١)</sup>

### من الواجب الخامس

مباشرة الاعمال تحت ضمان المحامي وتحميه عن التوكيل

قالت المادة (٢٣)

يجب على المحامي ان يباشر الاجراءات اللازمة المدعوى الموكل فيها تحت مسؤوليته ما دام التوكيل مستمراً ويجوز له مع ذلك ان يتخلى عن التوكيل بشرط ان يعاين التحي لموكله ويستمر على مباشرة اجراءات الدعوى مدة شهر من تاريخ الاعلان ما لم

(١) راجع صفحة ٣٥٩ وما بعدها

المحاماة في البلاد المصرية (٣٥٥)

يكن مكلفاً بالدفاع في الدعوى مجاناً فلا يسوغ له التنحي الا بسبب تقرر على قبوله  
اللجنة التي احالت عليه تلك الدعوى  
اما القسم الاخير من المادة فقد تقدم الكلام عليه في الواجب الرابع  
فلا نعود اليه

هذا الواجب الخامس من اهم الواجبات لان فيه بيان النسبة بين  
المحامي وموكله وكيفية السير في الدعوى وهو جوهر الصناعة

والقاعدة عند جميع الامم التي فصلت بين وظيفتي المحامي والوكيل ان  
الاول غير مسؤول عن اعماله اللهم الا اذا ارتكب خطأ وألحق الضرر بصاحب  
القضية عمداً واختياراً . وسبب ذلك انه ليس نائباً في الواقع ونفس الامر  
وانما النائب الحقيقي هو الوكيل . اما قانوننا فلم يفرق بين الصنعتين وهما  
مجتمعتان في شخص واحد هو المحامي ولذلك فان قواعد المسؤولية عندنا  
ترجع الى ما هو معروف عندهم بالنظر الى الوكيل والمحامي معاً

حقيقة النسبة بين المحامي وموكله

نسبة المحامي لصاحب الدعوى نسبة الوكيل للموكل فاحكام الوكالة  
القانونية كلها منطبقة على الطرفين مع مراعاة الاحكام الخصوصية المنصوص  
عنها في لائحة المحامين من نحو تقدير الاجرة وتسليم الاوراق وهكذا  
والاحوال الخصوصية التي سنينها فيما يأتي

والتوكيل كما عرفه القانون المدني في المادة (٥١٢)

عقد به يؤذن بعمل شخصي باسم الموكل وعلى دمه ولا يتم العقد لا بتحويل الوكيل  
قد يتصح التوكيل من احرار اعمال موكل فيه

وهو نوعان توكيل بلا اجر وهو الاصل كما قضت به المادة (٥١٣)

من القانون المشار اليه وبأجر وهو الاستثناء ويجب ان يحصل باتفاق صريح بين الطرفين او ضمني يتضح من حالة الوكيل وتوكيل المحامي عن صاحب الدعوى باجرة على الدوام ولو لم يتفق عليها لان حالة المحامي تقتضي ذلك ولما جاءت به المادة (٢٥) من لائحة المحامين من بيان كيفية تقدير الاجرة مع عدم ذكر وجوبها من عدمه وينتج من ذلك ان الوكيل مسئول عن عمله فيجب عليه ان ينفذه كما ينبغي قالت المادة (٥٢١)

والوكيل مسئول عن تقصيره الجسيم وعن عدم وفائه بالتوكيل باختياره وهو مسئول ايضاً عن تقصيره اليسير اذا كان له اجرة متفق عليها ومعناه انه اذا لم يكن هناك اجرة متفق عليها فلا يسأل عن تقصيره اليسير غير ان ذلك لا يمكن التسليم به لان الاجر اذا كان محققاً فالاتفاق عليه وعدمه لا يؤثران بشيء في المسؤولية عن التقصير كما يؤخذ من سياق المادة نفسها

لذلك صرحت المادة (٢٣) من اللائحة (بوجوب مباشرة الوكيل الاجراءات اللازمة المدعوى الموكل فيها تحت مسؤوليته ما دام التوكيل مستمراً) ويجب على الوكيل ان لا يتعدى حدود التوكيل والاجاز الحكم عليه بالتعويض لموكله او لمن تعاقد معه ان نشأ عن فعله ضرر لاحدهما ثم ان التوكيل خاص وعام

والاول هو الذي ينص فيه على اجراءات معينة لا يجوز للوكيل ان يعمل غيرها ولكنه يميز له ان يعمل جميع الاجراءات التي تعتبر تابعة او

(٣٥٧)

المحاماة في البلاد المصرية

متممة للعمل الذي وكل فيه كما لو كلف صاحب الدعوى احد المحامين بالنيابة عنه في اجراء الصلح مع خصمه على شروط معينة والثاني هو الذي يصرح فيه بان الوكيل مأذون بالخاصة والمرافعة في الدعاوى التي ترفع من الموكل او عليه وهذا يقتضي التوكيل في جميع الاعمال التي تستلزمها حالة الخصومة

في اثبات التوكيل

قضت المادة (٧٤) من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية بوجوب اثبات التوكيل واجازت ان يكون بورقة غير رسمية . ويؤخذ من هذا ان التوكيل لا يثبت بشهادة الشهود اللهم الا اذا كان موضوع الدعوى لا يزيد على الف قرش جرياً على القاعدة العمومية

وهنا احد جهات الاقتراح بين التوكيل من حيث هو عقد عام وبين توكيل المحامي في الخصومات لان الاول قد يثبت ضمناً . وهذا هو الذي يوجب المحاكم الى رفض مرافعة المحامي اذا لم يقدم التوكيل . ومن الكرامة ان لا يجعل المحامي سبيلاً لطلبه منه ابداً فيحافظ على تقديمه من قبل في الدعوى

ويجب على المحامي ان يثبت بتوكيل خاص او بنص خاص في توكيل عام ان له الاقرار عن موكله او طلب ليمين او المدافعة في اصل الدعوى او تحكيم المحكمين او الصلح او بيع عقار أو ترك نأمين مع بقاء لدين او التبرع او ما يقتضيه كما نصت عليه المادة (٥١٦) من القانون المدني

### فيما يترتب على التوكيل

يترتب على التوكيل ان يقوم المحامي مقام الموكل في جميع اعمال الدعوى وما تقتضيه من الاجراءات سواء كانت من قبيل الاوراق التي تتبادل بين الطرفين أو المرافعات امام المحاكم أو الاعمال اللازمة في اقلام الكتاب والتحقيقات وهكذا وان يعتبر محل المحامي محلاً للموكل بالنظر الى اعلان الاوراق المختصة بالدعوى

### في التنحي عن التوكيل

هو حق من حقوق المحامي ذكرهنا لارتباطه بواجب الاستمرار على العمل بعد اعلان الاعتزال. والقاعدة العمومية انه لا يجوز للموكل ان يتنحي عن التوكيل في وقت غير لائق كما قضت به المادة ٥٢٢ من القانون المدني غير ان هذا القيد ( في وقت غير لائق ) ليس موجوداً في المادة (٢٣) من اللائحة لانها اجازت التنحي ولم تشترط الا اعلانه للموكل والاستمرار على مباشرة اجراءات الدعوى مدة شهر من تاريخ ذلك الاعلان . ولعله بهذين القيدين استغنى عن قيد المادة (٥٢٢) المشار اليها لان في الاعلان تنيحاً للموكل على نية الوكيل وفي الاستمرار على مباشرة الواجبات في الدعوى شهراً كاملاً فسحة تمكن ذلك الموكل من اختيار من يشاء

ومع ذلك فانه يجوز ان تتوفر هذه الشروط ويكون التنحي في وقت غير لائق اذ يأتي ان تكون الخصوصية وصلت الى حد يجعل اعتزال الوكيل مضراً بالدعوى كما لو كانت الدعوى كثيرة الفروع وتعددت فيها الاجراءات ووصلت الى درجة يتعذر فيها على الوكيل الجديد ان ينال من المحكة



المحاماة في البلاد المصرية (٣٥٩)

وقتاً يمكنه من الاحاطة بها كما ينبغي . وقد يجوز ان يكون الضرر في الاعتزال بذاته نظراً لشخصية الوكيل والاحوال المخصوصة للدعوى . ففي مثل هذه الاحوال يكون الاعتزال في وقت غير لائق وموجباً ضرراً لصاحب الدعوى ويكون المحامي مسئولاً عنه . وعندى ان حسن الصناعة وكمال أدبها يقضيان بعدم الاعتزال لمجرد البواعث التافهة وان لا يترك المحامي من التجأ اليه وطلب معونته الا اذا كان له عذر واضح مقبول

اما اذا كان مكافئاً بالمرافعة عن فقير معافى من الرسوم فارادته في التنحي لا تكفي ولا بد له من عذر تقبله لجنة المعافاة التي احالت عليه الدنوى حتى يسوغ له الاعتزال وهو مع ذلك مكاف بالاستمرار على مباشرة الاجراءات مدة الشهر بل الى ان يتعين خائه ويستلم الاوراق منه . ونقول الى ان يتعين الخلف ويستلم الاوراق لانه لا حيلة للفقير في احد الامرين وفقده يشفع له في بقاء الوكيل الاصلي حتى ينوب عنه الوكيل الجديد "

هذا والمحامون يعتزلون اشغال موكلهم كل يوم بغير اعلان ولا استمرار على مباشرة الدعوى ولا عرض للجنة المعافاة وكثيراً ما يعلنون رغبتهم في الجلسات عند طلب المرافعة منهم والمحاكم تقمض الجفون على فعلهم ولما بها قد اصاب في هذه العادة لان ميل المحامي عن موكله يقال بالطبع من اهتمامه بالدعوى فتركها أولى من الاستمرار على مضض فيها

انما ينبغي للمحامي في هذه الاحوال ان تقسح في الجدل للمتخاصمين حتى يعينوا أو تعين لهم من يقوم بالمدفعة عنهم ون لا تتعجل فتضيع ثمرة

## المقصودة من التوكيل

ومن المتعنى ان يتخير المحامي احسن الطرق ليتخلى عن موكله فلا يجعل من اسبابه ما عساه يؤثر على الخصومة لانه انما قبل التوكيل حباً في العدل ورغبة في خدمة الحق وانتصاراً للمضوم الجانب على ظالمه . ولا يليق بمن كانت هذه صفاته وتلك اسباب اندفاعه الى العمل ان يشوه وجهها الكريم بما قد يطرأ عليه من الحوادث التي الجأته الى ترك العمل بموجيها لان حب العدل والميل الى الانصاف والحق لا يتأثران في النفس الزكية بما يدخلها من الغضب وما يستفزها من الشهوات بل صاحبها عادل في غضبه ومنصف في جفائه على كل حال . ومن الاسف ان بعض اصحاب تلك المهنة الشريفة عند ما تدعوهم البوائت الى التخلي عن التوكيل ينسون هذه الاخلاق الفاضلة ويندفعون الى ذم صاحبهم والقدح في سيرته اندفاعهم الى تبرير مقاصده وتقديس حقوقه لو بقوا على التوكيل وقد يقصدون القضاة أنفسهم ليرموا في مجالسهم من الكلمات ما يطلبون به الاضرار بموكلهم السابق ويعتمدون احباط مساعيه في خصومته . وقد نأخذهم الزيرة والحسد ممن تولى بعدهم فيكون سعيهم موجهاً الى ثلده هو والخط من قدره لانه قبل ان يدافع عن رجل تنزلت مطالبه وجار وتعدى وهكذا من الاقوال التي يصان عنها لسان حر اتخذ صناعة المحاماة الحرة شعاراً يلبسه كلما اهتضم الحق وسهماً يرمي به في صدور المكابرين ودرعاً لمن التجأ اليه ممن تعدى عليه ايها المحامون ان صناعتكم لمن اشرف الصناعات فلا تهينوها وان لباسكم لمن اطهر الثياب فلا تدنسوه ولا تتبعوا الهوى فيضلكم عن سبيل

(٣٦١)

الحاماة في البلاد المصرية

الهدى وكونوا على الدوام في اعمالكم منصفين  
 ويصدق ما تقدم على المسائل المدنية والمسائل الجنائية الا ان التبصر الزم  
 والتزام التوكيل اوجب في الثانية لما عليه نظام الجنايات من لزوم السرعة ولما  
 يترتب على تعبير الوكيل من العبث بالادلة واضطراب التحقيقات وفوات  
 الفوائد الكثيرة للمتهمين على ان هؤلاء هم في الغالب من التمساء الفقراء  
 فالشفقة بهم اولى وواجبات الحاماة بالنظر اليهم امكن فهم في قيامهم بها  
 يؤدون اكبر الخدم ويخدمون اول المنافع في الامة

﴿الواجب السادس﴾

رد اوراق الموكل اليه بعد انتهاء التوكيل

جاء في المادة (٢٤)

اذا انتهى التوكيل وجب على المحامي ان يرد لموكله كافة اوراقه ومستنداته الاصلية  
 متى طلب منه ذلك واذا لم تدفع اليه احرته حار له ان يأخذ على نفقة الموكل صورة من  
 الاوراق التي تمت حقوقه في الاحرة ولا يكون على صك حل مبرماً ان يسلم لموكله  
 الاوراق التي حررها في الدعوى ولا ان يسلم اليه الخطات المرسلة اليه منه ولا المستندات  
 المتعلقة بما دفعه من عدده مقدماً ولم يؤد اليه من موكله ولكن يجب عيده ان يعطى موكله  
 صوراً من ذلك تحرر على نفقة الموكل وبهاء على ضده

الاوراق التي يأخذها المحامي من موكله ايقرها اليها الى محاكم سنداً له  
 في الدفاع عنه لا تخرج عن ملك موكله وعليه حفظها وصيانتها واستعمالها في  
 الغرض الذي استلمها لاجله فاذا انتهى عمله وجب عليه ردها ولا يجوز له  
 حجزها لاي سبب كان

ولما كانت اجرة المحامي في الغالب منقسمة الى قسمين مقدم ومؤخر

## المحامة

(٣٦٢)

والاول يدفع قبل الشروع في العمل والثاني يشترط دفعه عادة عند الفصل في الخصومة لفائدة الموكل اعتاد الكثير من اصحاب الدعاوي ان لا يدفعوا المؤخر وان كسبوا الدعوى . وقد تكون الاوراق في قلم الكتاب فيجتهد صاحبها في الحصول عليها ويفر بها من وجه الذي صدق في الدفاع عنه وربما لم يكن في يد المحامي مما يثبت له عمله ويبرهن على استحقاقه اجرتة غير تلك الاوراق ولذلك صرحت المادة للمحامي ان يأخذ من تلك الاوراق صوراً مما تثبت به حقوقه في الاجرة

ولا يخلو الحال من ان تكون تلك الاوراق في المحكمة او في مكتب المحامي فان كانت في المحكمة كان اخذ الصور المذكورة بواسطة قلم الكتاب غير ان المحامي في هذه الحالة مضطر بمقتضى لائحة الرسوم ان يدفع رسوم تلك الصور من عنده مقدماً في مقابلة الرجوع بها على موكله وقد لا يفيد ذلك شيئاً . وان كانت في مكتبه فله طريقان إما ان يودعها في قلم الكتاب ليأخذ الصور التي تلزمه بواسطته وهو الاصول لمصلحته وإما ان يستنسخ تلك الصور بواسطة كاتبه ولكنها لا تفيد الا اذا صدق عليها الموكل وربما تعذر الحصول على ذلك التصديق فلم يبق الا الوجه الاول

فان كان المحامي كتب اوراقاً في الدعوى وحفظ عنده اصولها فهي له وكذلك الخطابات التي ترد اليه من موكله مما يتعلق بدعواه ولا يجب عليه تسليمها اوردها لموكله . لكن قد يكون لهذا مصلحة منها وفي هذه الحالة يجب على المحامي ان يعطي اليه صوراً منها على نفقته هو اي الموكل ويكون استنساخ الصور المذكورة بالطريقة المتقدمة والاولى الحصول عليها بواسطة

( ٣٦٣ )

المحاماة في البلاد المصرية

قلم الكتاب لانه اضمن لمصلحتها

وكذلك سندات الرسوم التي يكون المحامي دفعها عن موكله من عنده لا تسلم الى الموكل ان لم يدفع قيمتها وانما تسلم اليه صورة منها . وعلى كل حال ليس المحامي ملزماً بتسليم تلك الصور جميعها الا بناء على طلب يقدم من الموكل الى المحامي نفسه او الى المحاكم

واما الحق في حجز الاوراق الاصلية للمحامي وان لا يسلم الى موكله الا صوراً منها فهوات من القاعدة العمومية التي تخول كل دائن حبس العين التي صار دائماً بسببها في يده حتى يأخذ دينه ممن وجب عليه

والخلاصة ان الاوراق التي تكون في يد المحامي تنقسم الى قسمين المستندات الاصلية التي سلمت اليه من موكله . واوراق المرافعات التي حصلت بفعل الوكيل كالاعلانات والانذارات والمحاضر والاحكام . فالاولى واجبة التسليم للمحامي ان يأخذ صوراً منها . والثانية يجوز للمحامي حجزها وللموكل ان يأخذ صوراً منها . واذا امتنع المحامي عن تسليم الاوراق المندرجة في القسم الاول او عن تسليم صور من اوراق القسم الثاني جاز احكام عليه لموكله بالتعويض اذا اثبت ان ضرراً اصابه من ذلك الامتناع . فان كان في الامر ما يقتضي التعميل واقتضت مصلحة الموكل ستلام الاوراق حالا جاز طلب ذلك من قاضي الامور لوقتية بعد اعلان المحامي بوسطه عنه خبر ولو الى اجل قصير

ومن الاوراق الواجب على المحامي ردها لموكله بعد انتهاء عمله سند التوكيل لانه بعد له عمل يجريه بقتضاه ولان بقائه في يده قد يترتب

المحامي

(٣٦٤)

عليه ضرر للموكل وهذا الواجب منصوص عنه في المادة (٥٣١) من القانون المدني

### ضمان الوكيل

وكالة المحامي عن صاحب الدعوى تقضي عليه بأن يقدم لموكله حساباً عن أجراته فيها والنقود التي صرفها من عنده او من التي اخذها منه والتي استلمها من خصمه وتدخل الاوراق في ذلك الحساب وهي اعيان ولذلك وجب ردها على النحو الذي تقدم بيانه . وليس لضمان المحامي احكام مخصوصة بل تتبع في ذلك القواعد العامة المتعلقة بالوكالة وبالضمان العام المنصوص عنه في المادة (١٥١) من القانون المدني

فالمحامي ضامن لموكله تعويض كل ضرر ينشأ عن خطائه او عن غشه او عن عدم تنفيذ مقتضى التوكيل . ومقتضى التوكيل هو مجموع الواجبات التي اتينا على بيانها . وعلى كل حال لا يلزم المحامي بالضمان اذا نصح بخصوصية لم تعد نتيجهها اللهم الا اذا ثبت ان ارشاده كان بطريق الغش والخداع . ولكنه يضمن اهماله في اجراءات المرافعات وعدم التفاته كما ينبغي او افراطه في الاكثار من الاوراق بغير عذر مقبول

ويضمن نتائج بطلان الاوراق التي يجررها بناءً على انها لم تستوف جميع شرائطها القانونية لاهماله وعدم التفاته . ولا فرق في ذلك بين صدور تلك الاوراق من المحامي مباشرة وبين ان يكون كاتبه هو الذي باشر تحريرها واجراها

ويضمن نتائج سقوط الدعوى لانقطاع المرافعة لاهماله في التحرز منها

(٣٦٥)

الحماية في البلاد المصرية

ويضمن نتائج اغفاله الاجراءات التحفظية على مال موكله المطلوب من خصمه اذا كانت الوكالة توجب عليه ذلك صراحة او ضمناً  
ويضمن نتائج اهماله في تجديد تسجيل الرهونات ما دامت الاوراق المتعلقة بها موجودة بين يديه

ويضمن نتائج استمراره في عمل مبني على اساس مخالف للقانون اذا ابطلت الاجراءات بعد ذلك بناء على تلك المخالفة

لمن طلب الضمان

لا يجوز طلب الضمان من الوكيل الا للموكل نفسه او ورثته فليس لاجنبي ان يطلبه وان لحقه ضرر من الفعل الذي استوجبه . والسبب في ذلك ان علاقة المحامي مع موكله علاقة شخصية محضه وانها توجب بينهما من الروابط الخصوصية ما يجعل الواحد منهما دون غيره حكماً في الحقيقة على اعمال الثاني وليس المحامي مديناً بشئ لموكله قبل ان يقضي عليه به فلا يجوز لغير موكله ان يخصمه بوجه من الوجوه حتى يحكم عليه . وعلى كل حال فضمن المحامي لا يتعدى الضرر الذي يلحق موكله من فعله هو فلا يضمن ما عساه يترتب على خطأ غيره في الاوراق التي تكون لازمة في الدعوى وان كان تحريرها بناء على طلبه وارشاده كما لو اشار بتحرير ورقة رسمية فحررها الموظف المكلف بتحريرها ممية وكما لو اخطأ المحضر في الاعلان او الانذار او غيرها خطأ يوجب البطلان قانوناً

ثم ان مجرد الاهمال او الخطأ لا يكفي في طلب الضمان من المحامي بل لابد مع ذلك من حصول الضرر فعلاً لموكله فان ابطأت اجراءات بغير



المحاضرة

(٣٦٦)

ضرر فلا ضمان . وكذلك لا يضمن المحامي اذا كان الضرر الذي لحق بموكله  
جاء من القاضي بان كان هو الذي اخطأ خطأ ظاهراً  
في اتقضاء التوكيل

اسباب انتهاء التوكيل هي:

اولاً انتهاء العمل المخصوص  
ثانياً عزل الوكيل نفسه

وقد تقدم الكلام على هذين السببين في شرح المادتين الثالثة  
والعشرين والرابعة والعشرين<sup>(١)</sup>

ثالثاً عزل الموكل وكيله

رابعاً موت احدهما

وهما واردان في المادة (٥٢٩) من القانون المدني

خامساً الحجز على الوكيل او الموكل

سادساً افلاس احدهما

وهما سيان تقتضيها المبادئ العامة

في عزل المحامي

اصحاب الدعوى ان يعزل وكيله فيها الا انه يجب عليه ان يتحري  
اسباب العزل حتى لا يكون سبباً في رجوع المحامي عليه بال ضمان . وذلك  
لان العزل يشعر بسوء ادارة المعزول عادة وهو يحيط من قدر المحامي كثيراً  
فان لم يكن له سبب واضح وجب احترام التوكيل اذ لا حق لذي الهوى ان

(١) راجع حقيقي ٣٥٤ ، ٣٦١



(٣٦٧) الحاماة في البلاد المصرية

يبدل الوكيل ما شاء فيلحق باسمه من الانحطاط ما يجب التحرز منه  
ومتى كان السبب واضحاً وجب بيانه لان في ذلك خدمة للناس كافة  
اذ يعلمون ان ذلك المحامي اخطأ في موضع كذا من التوكيل فيحسطنون من  
الوقوع في مثل ما وقع فيه موكله

ولما كان مكتب المحامي هو المحل المختار الذي تعلن فيه الاوراق  
القضائية وجب على من عزل وكيله ان يعلن خصمه بذلك وبالمحل الجديد  
الذي اختاره وإلا صح اعلان الاوراق اليه في مكتب ذاك الوكيل الى ان  
يعين بدله ويعرفه خصمه بطريقة رسمية او الى ستة اشهر من تاريخ الحكم  
كما قضت به المادة (٤٠٤) من قانون المرافعات

ومن فوائد الاعلان ايضاً بطلان جميع المرافعات التي تحصل بعده فان  
استمر الوكيل على عمله بعد عزله وقبل خصمه التقاضي معه بعد اعلانه بذلك  
العزل كان العمل باطلاً حتى اذا حكم في الدعوى . ويشمل البطلان الحكم  
لقيامه على عمل باطل وقد لا يؤثر عزل الوكيل في الدعوى بشيء ان حصل بعد  
ان تمت المرافعة وقفل بابها واصبحت الخصومة بين يدي القضاة يتداولون  
في الحكم فيها . وسببه ان موت احد الخصوم في هذه الحالة لا يؤثر على  
الحكم بل هو يصدر ويكون واجب التنفيذ على ورثته من بعده كما صرحت  
به المادة (٢٩٧) من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية

وهنا ايضاً نرى رباب الخصومات يعزلون وكلاءهم بصورة تشين  
لمحاماة ولا يخبرون خصومهم بذلك العزل . وقد يتون في جلسة ويملنون  
نهم عزلو الوكيل ويضربون التأجيل لتعيين من يقوم مقدمه . وربما عارض

## المحاماة

(٣٦٨)

المحامي صاحب الدعوى واشتد النزاع بينهما هذا يقول لست بوكيل وذلك  
يجيب انما انا الوكيل . ومن المشاهد حضور وكيلين عن خصم واحد وكل  
يدعي الاولوية والاستحقاق

واست اعرف مشهداً أشد تأثيراً في النفس من هذا الموقف ولا عملاً  
يحيط من قدر المحاماة اعظم منه لانه يدل على ان المتصنفين بذلك الوصف  
لا يطلبون منه الا نوال الخطام وان كان زهيداً غافلين او متغافلين عن  
موجبات الشرف وبواعث الكمال لا تستفهم عواطف الشمم ولا تفعل في  
قلوبهم قواطع الكلام ولا يهتمون لما يفقدون به وسائل الاعتبار بل يحني  
الواحد رأسه ويستبسل للإهانة ويطمئن للتصغير وكأنه يفرح بالتحقير ويحمد  
الله على ان الحبس لم يصبه وأنه خرج من الجلاسة ورأسه بين كتفيه . ولقد  
احسب لرجل يتخذ لدفاع عن الناس مهنة لا يشتغل بغيرها وهو لا يدافع عن  
نفسه . ويذود عن شرف الناس وترفعه يتلطخ باقتدار النقائص كل يوم  
ويقوى على الكلام في منافع الناس وحقه يدس بالاقدام . ويطلب من القضاة  
احترام صوته وهو يخرج من جوف خلي عن موجبات الاحترام . ويذكر  
خصمه بوجوباته وقد نسي ول واجب ورضته الانسانية على نفسها وهو ان  
يبدأ كل واحد واحترام ذاته

موت الوكيل أو الموكل

وكذلك ينقضي الوكيل بموت أحد متعاقدين

غير انه يجب ان وفدة الموكل لخصمه حتى يقف سير الدعوى فان لم  
يكن ان صحت عمل مرفعت مع الوكيل نعم الا اذا كان هذا الوكيل

المحامة في البلاد المصرية ( ٣٦٩ )

عالمًا بالوفاة فانه يكون غاشيًا ولا تتحمل الورثة نتيجة عمله . فان لحق بالخصم  
منه ضرر فتبعته عليه

اما موت الوكيل فلا يحتاج فيه الى اعلان لانه هو بذاته اعلان  
للخصم بانقضاء وكالته

الحجر على الوكيل او الموكل

والافلاس

من المقرر ان التوكيل عقد لا يصدر الا عن ذي اهلية في التصرف  
فان حجر على احد المتعاقدين انعدم شرط الاهلية فسقط التوكيل بالطبيعة  
وكذلك الافلاس

وما قيل في الوفاة من حيث الاحتياطات الواجب اتخاذها يقال هنا

## حقوق المحامين

حقوق المحامي التي نصت عليها اللائحة اثنان . الاول حقه في الاجر والثاني حقه أو اختصاصه بلبس البنش

### الاجرة

جرت العادة ان يتفق المحامي وموكله على الاجرة بعقد مخصوص . وقد يحصل الاتفاق شفاهاً . وقد لا يحصل اتفاق بالمره

وعلى كل حال اي سواء حصل الاتفاق او لم يحصل ووقع بينهما نزاع وجب رفع طلب الاجرة الى القاضي الذي حصلت المرافعة في الدعوى امامه وهو يقضي فيه . ولا يعجزه وجود عقد بالكتابة بتقدير الاجرة لان المادة (٥١٤) من القانون المدني تقضي بان ( الاتفاق على مقابل معين لا يمنع من النظر فيه بمعرفة القاضي وتقدير المقابل بحسب ما يستصوبه ) ولما كان باب الاستصواب فسيحاً ارد وضع اللائحة هداية القاضي الى التقرب في تقديره من المعدل بقدر لا يمكن فقال في المادة الخامسة والعشرين

تقدر حرة بحسب المعرفة قصي . حصلت المرافعة في الدعوى امامه باعتبار همة مستوى وقيمة العمل ورسومه في قضاءه المحامي وما استلزمه من العناية مع مرعاة نزوة لاحصاء

ولا يجزئه تحب من واحد من اثنين الخصم الذي خسر الدعوى وموكله . فله طلب من خصمه ندي خسر لدعوى فلائنه ملزم بالمصاريف ومنها ما يوجب حصة وهو جري التمساة في كل بلد على تقديرها في هذه الحد . تقديره رعيه . ومن سببه حادهم على ان المحامي يأخذ دائماً من



(٣٧١)

## الحاماة في البلاد المصرية

موكله اتعابه في الدعوى وان الخضم لا يجب عليه ان يؤدي قيمتها كلها لان قيمة كل شيء تختلف باختلاف الذين يهتمون له . وقد رضي المحامون بما جرى عليه القضاة وصار الحال عادة لا يستغربها احد ولا يلتفت الى البحث فيها . ونحن كذلك لانريد ان نطيل القول عنها اما لعدم فائدته اولان الاولى سد هذا الباب

واما طلب الاجرة من الموكل فهو المهم ولذلك يجب ان لا يقتصر القضاة على المحامين فيه . فان كان بين الطرفين اتفاق بالكتابة وجب احترامه اللهم الا اذا تبين ان المبلغ المتفق عليه يزيد عن الحد اللائق . فاذا لم يوجد عقد بينهما وجب على القاضي المطلوب منه التقدير ان ينظر الى ما اشارت اليه المادة (٢٥) ويتخذ في التقدير سبيلاً لا اجحاف فيه على احد الفريقين ومتى قدرت الاتعاب على هذا النحو جاز طلبها من الخضم الذي خسر الدعوى لان قيمتها ثابتة بحكم قضائي . غير ان في المسئلة نظراً من جهة وجوب اعلان امر التقدير الى ذلك الخضم حتى يعارض فيه ان رآه زانداً عن حد القيمة ويتق بذلك نتيجة اتحاد المحامي وموكله على الاضرار بحقوقه . كما ان في المسئلة نظراً ايضاً اذا حصل التقدير بين المحامي وموكله بعد تقدير المصاريف بين الخصمين وكانت اتعاب المحامي داخلة في هذا التقدير ونحن نكتفي بالاشارة الى هذه المسائل لان التوسع فيها خوض في نظريات خاصة والمحامون احق باستيعاب البحث فيها

## لبس البنش

البنش هو توب اسود فسبح كالمترجمة مطوف حول رقيقة بشرط



الحاماة

(٣٧٢)

عريض من القطيفة السوداء وله كمان طويلان من الجهة التحتية يرتديه المحامي كلما حضر جلسة من جلسات القضاء مرافعة كانت او تحقيقاً وهو موجود عند جميع الامم ولكنه لا وجود له امام المحاكم الاهلية الا من عهد قريب ففي سنة ١٨٩٢ اجتمع لقيف من المحامين وشكلوا جمعية اشبه بطائفة وانتخبوا لهم لجنة واخترعوا ذلك اللباس ويلبسه المحامون امام محكمة الاستئناف والذين قيدت اسمائهم في الجدول طبقاً لشروط هذه اللائحة

اما المحامون الذين لم يقبلوا امام محكمة الاستئناف ولم يكونوا من حاملي الشهادة طبقاً لنصوص اللائحة المذكورة فمحرومون من هذه المزية بنص صريح في المادة السادسة والاربعين وهي التي ألزمتهم بواجبات المحامين كلها وخولتهم ما لهم من الحقوق ( ما عدا احكام المادة السابعة والعشرين ) وليس هنا محل البحث في سلامة هذا الحرمان من النقد وانما الذي أريد الملاحظة عليه الآن هو ان هذا الفريق من المحامين خاضع لنظام مضطرب متناقض كما سأبينه في شرح الاحكام الوقفية هذا وللمحامين حقوق أخرى كلها ادبية تتعلق بمساواتهم مع بعضهم في الخصام وحريتهم في الدفاع وسيأتي الكلام عليها



( ٣٧٣ )

المحاماة في البلاد المصرية

﴿ فيما لا يجوز الجمع بينه وبين حرفة المحاماة ﴾

قالت المادة (٢٦)

لا يجوز الجمع بين حرفة المحاماة وبين ما يأتي  
اولاً التوظيف بمرتبة في احدى مصالح الحكومة ما لم يكن بوظيفة معلم في  
علم الحقوق  
ثانياً الاشتغال في اي عمل يحط من قدر المحامي  
معلوم ان للمحامي عندنا صفتين . كونه وكيلأً مباشر جميع اعمال  
المرافعات . وكونه متكلاً يترافع في الجلسات  
وهو بصفتيه لا يجوز له الجمع بين حرفته وبين وظيفة في احدى مصالح  
الحكومة . وسبب المنع ظاهر لان اعمال الحرفتين متناقضة بل انها متعذرة  
في الغالب وواجب عليه ان يخصص جميع اوقاته لخدمة مصالح موكليه  
ولان حرية الكلام لا تلائم واجب انقياد الموظف لاحكام وظيفته اذ ربما  
عقل لسانه عن التصريح بما قد يضربه في وظيفته  
الاشتغال في اي عمل يحط بقدر المحامي

هنا مجال فسيح لم يوضع له حد يبينه غير قول المادة ( في اي عمل  
يحط من قدر المحامي )

ولسهولة البيان نورد ما اتفقوا عليه سواء كان من المهن التي لا يجمع  
بينها وبين المحاماة او كان مما ترفع عنه مهنة المحاماة نفسها وهو : لايجوز للمحامي

- ١ ان يكون تاجراً
- ٢ ان يكون رئيساً دينياً
- ٣ ان يكون خبيراً امام المحاكم

## المحامة

(٣٧٤)

- ٤ ان يكون صاحب جريدة او مديراً لها او محرراً فيها الا اذا كانت قضائية محضة
- ٥ ان يكون وكيلاً للديانة في التفاليس وخطأ سبق تعيين بعضهم
- ٦ ان يكون مصفياً لشركة او لتركه
- ٧ ان يكون خادماً باجرة شهرية او سنوية لان الخدمة تقتضي الخضوع والالتقياد وهما لا يليقان بالحامي ابدأ
- ٨ ان يكون مديراً لمعمل صناعي
- فن كان محامياً حظر عليه الاشتغال بشيء مما ذكر . ومن كان مشغولاً بذلك لا يقبل في المحامة الا اذا ترك مهنته الاولى
- لكن من المهن ما اذا اشتغل به الرجل حال بينه وبين المحامة الى الابد وهي
- ٩ الاحتراف بالسمسرة
- ١٠ ان يكون كاتباً عند سمسار
- ١١ ان يكون معاوناً في البوليس
- ١٢ ان يكون سبق الحجر عليه
- وقد اتينا على ذكر شيء من ذلك عند الكلام على المادة (٢) فليراجع<sup>(١)</sup>





( ٣٧٥ )

المحاماة في البلاد المصرية

## لفصل ثالث

( وهو الباب الثالث من اللائحة )

في تأديب المحامين

لتأديب المحامين على ما يقع منهم من الهفوات المتعلقة بأعمال مهنتهم لجنة تسمى مجلس التأديب وهذا المجلس يؤلف في كل محكمة ابتدائية من رئيس المحكمة ومن قاضيين تعينهما الجمعية العمومية في كل سنة . وفي محكمة الاستئناف يؤلف المجلس من رئيسها ومن اربعة قضاة تعينهم كذلك الجمعية العمومية في كل سنة (مادة ٣١)

واول ما يلاحظه الانسان هنا حذف النيابة من عضوية هذا المجلس وهو صواب لانها في عهد اللائحة القديمة كانت خصماً يقيم الدعوى ويطلب معاقبة المتهم وفقاً ثم يجلس ليحكم خطأ كان طلبه أو صواباً . اما الآن فانها تقتصر على وظيفتها من طلب العقوبة كما هو شأنها . ويلاحظ ايضاً ان مجلس التأديب امام محكمة الاستئناف يؤلف من اربعة قضاة مع الرئيس بدل ان كان يؤلف من الرئيس واحد القضاة والنائب العمومي او من يقوم مقامه . وامام المحاكم الابتدائية من الرئيس واثنين من القضاة بعد ان كانت النيابة تحمل محل احد القاضيين . ولا شك في ان الضمانة الحالية اكبر وادعى الى حفظ كرامة المحاماة

وترفع الدعوى التأديبية من النيابة العمومية سواء كان من تلقاء نفسها

او بناءً على طلب رئيس المحكمة (مادة ٣٢)

وقد كانت اللائحة القديمة ساكنة على هذا الموضوع واختصت النيابة العمومية في ذلك الحين باقامة دعاوى التأديب على المحامين . وكان رؤساء المحاكم لا يصلون الى اقامة الدعوى الا بتلك الوساطة . وقد وقع في بعض المحاكم خلف بين النيابة والمحكمة على وجوب اقامة الدعوى ضد بعض المحامين وكل رئيس كان يؤيد رأيه بحق المراقبة العامة فمنعاً لهذا الخلاف جاء النص الجديد ببيان ذلك الحق المتنازع فيه فافقره للفريقين رئيس المحكمة والنيابة العمومية

وقد يخطر بالفكر ان النيابة هي صاحبة الحق اولا وبالذات وان رئيس المحكمة ليس له الا مجرد طلب اقامة الدعوى وهي اي النيابة تتصرف في طلبه هذا تصرفاً مطلقاً قهمله او تجري عليه الا ان هذا لم يعد صحيحاً لما قدمناه في بيان سبب النص الجديد ولما جاء في المادة (٢٨) من التصريح بان ( ملاحظة المحامين من خصائص رئيس محكمة الاستئناف ورؤساء المحاكم الابتدائية والنائب العمومي ورؤساء النيابة العمومية ) اذ لا معنى لهذه الملاحظة ان كانت النتيجة تصرف النيابة وحدها فيما يلاحظه رؤساء المحاكم

ويطلب المحامي الذي تقام عليه دعوى التأديب امام المجلس بمقتضى علم خبر بميعاد ثمانية ايام على الاقل (مادة ٣٤) . وهذا ايضاً نص جديد لان النيابة قبل هذه اللائحة كانت تتصرف في طلب المحامي للمحاكمة بكيفيات مختلفة وان كانت كلها اتخذت طريقاً واحداً وهو ارسال اعلان ككيفية

المحامة في البلاد المصرية (٣٧٧)

الاعلانات التي ترسل الى جميع المتهمين وهذا هو ما تجري عليه الآن وان كانت المادة صريحة في ان الاعلان يحصل بعلم خبر ولعل السبب في ذلك ان المشتغل يطبع نموذجات الاوراق المختلفة - وهو واحد لا يعرفه احد من رجال القضاء - قد أهمل طبع نموذج لعلم الخبر المذكور فترك ولم تلتنف النيابة الى طلب طبعه. غير انه لا ضرر من هذا النسيان فقد اعتاد المحامون على طلب حضور المتهم وعادة عرفت أولى من جديد غير معزوف وقول المادة (لا يجوز الحكم الخ) اشارة الى ان مجرد الطلب بخطاب مثلاً لا يصح ان تبني عليه المحاكمة فوجب اذن ان يشمل علم الخبر على ما يوقف المحامي على التهمة الموجهة اليه وان يكون له من الوقت ما يمكنه من المدافعة عن نفسه فيها

اما كيفية المرافعة والحكم فلا تختلف عن المؤلف في جميع القضايا فللمحامي ان يترافع بنفسه أو ان يقيم وكيلاً عنه وان يقدم مذكرات بالكتابة الى مجلس التأديب

ويبدأ المجلس بسماع اقوال النيابة ثم يسمع الدفاع عن المحامي ثم يحكم واذا رأى موجباً لسماع شهادة الشهود أمر بها

وقد يلاحظ على قول المادة (٣٥) (وسماع اوجه الدفع التي يبيدها المحامي) انه هو الذي يجب ان يبدي اوجه دفاعه عن نفسه غير ان هذه الملاحظة بعيدة الاحتمال لان الشارع لم يرد ان يكون موقف المحامي امام مجلس التأديب أخرج من موقف المتهمين امام محاكم العقاب ولهوؤلاء الاستعانة بمدافع بل معونة المدافع واجبة في الجنايات

المحكمة

(٣٧٨)

## في احكام التأديب

تصدر احكام التأديب من المجلس تارة في غيبة المتهم وتارة بعد حضوره فاذا لم يحضر المحامي يوم الجلسة المعينة لنظر تهمة ولم يحضر من ينوب عنه جاز للمجلس بناء على طلب النيابة ان يحكم في غيبته . وفي هذه الحالة يجب على المجلس ان يتحقق من صحة الاعلان فان لم يكن الاعلان قانونياً وجب الحكم ببطلانه او تأجيل الدعوى . ومع ذلك فان نظارة الحفانية ارسلت الى جميع المحاكم المنشور الآتي بتاريخ ٨ نوفمبر سنة ١٨٩٩ — ٤ رجب سنة ١٣١٧

« قد ظهر من الاطلاع على قضايا التأديب ان بعض المحاكم تبيع »  
 « للمتهم ان يحضر محامي للمدافعة عنه شفاهاً امام مجلس التأديب ولما كانت »  
 « هذه المجالس ليست بمجالس قضائية حتى يصير المرافعة امامها بواسطة »  
 « محامين فقد روي عدم الموافقة على قبول المرافعة من غير المتهم اما اذا »  
 « اراد ان يقدم دفاعه بالكتابة فلا مانع من ان يستعين في تحريره بمن يريد »  
 فهل مرادها بمجالس التأديب ما هو مختص منها بعمال المحاكم اعني  
 الكتاب والمحضرين أم تريد كل مجلس يطلق عليه عنوان مجلس تأديب  
 فتدخل في هذه التسمية مجالس تأديب المحامين

والظاهر انها ارادت الاول دون الثاني ولذلك لا تزال مجالس تأديب  
 المحامين تقبل من يدافع عن المتهم منهم امامها حتى يحصل الاعلان قانوناً  
 لان النظر في صحة الاعلانات وعدمها من متعلقات النظام العمومي اذ لا تعد  
 الخصوصية مرفوعة امام قاضيها الا باعلان صاحب الشأن . وصحة الاعلان

(٣٧٩)

المحاماة في البلاد المصرية

شرط في قبوله . ونريد بصحته ان يكون مستجماً للشروط القانونية التي لا يصح اعلان بدونها كأن حصل الاعلان للنيابة مع عدم وجود ما يثبت ان البحث ادى الى انه ليس للمطلوب اعلانه محل معروف . وكما لو اعلن الرجل في بيت لم يبين في الاعلان انه ساكن فيه . وكما لو اعلن بالحضور ولم يعين يوم الجلسة . او اعلن بالحضور ليحاكم على تهمة لم تذكر في ورقة الاعلان وهكذا

اما الجلسة فعلنية الا اذا اقتضى حسن الاخلاق والمحافظة على الآداب

جعلها سرية (٤٢)

ويكون الحكم غيابياً ايضاً اذا سبق حضور المحامي امام المجلس وطلب التأجيل مثلاً ثم غاب في جلسة المرافعة . نعم لا يوجد نص في اللائحة يقضي بذلك الا اننا نذهب اليه عملاً بقواعد قانون تحقيق الجنايات ولا نقبل العمل بقواعد قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية لان اعمال مجلس التأديب اشبه باعمال المحاكم الجنائية منها باعمال المحاكم المدنية اذ مدار الامر فيهما واحد وهو العقاب

ومتى صدر الحكم وازادت النيابة تنفيذه وجب عليها ان تبدأ باعلانه

الى المحكوم عليه

ولهذا ثلاثة ايام من تاريخ الاعلان ليقدم معارضته فيها (مادة ٣٦)

وتحصل المعارضة بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة المشكل فيها

المجلس الذي اصدر الحكم (مادة ٣٧)

فاذا مضت مدة المعارضة وجب انتظار التنفيذ خمسة عشر يوماً وهو

المحامة

(٣٨٠)

الاجل الذي ضربته اللائحة مهلة يسوغ للمحكوم عليهم فيها ان يرفعوا  
استئنافاً عن الحكم الذي صدر الى المجلس المشكل في محكمة الاستئناف  
(مادة ٣٩)

وحق الاستئناف ممنوح للنياية والمحكوم عليه (مادة ٣٨)

ففي الاحكام الحضورية تبتدىء المدة من تاريخ صدور الحكم لا  
فرق في ذلك بين النياية العمومية والمحكوم عليه . وفي الاحكام الغيابية  
تبتدىء مدة الخمسة عشر يوماً من تاريخ مضي ميعاد المعارضة كما تقدم  
ويكون رفع الاستئناف بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة المشكل فيها  
المجلس الذي اصدر الحكم

ومتى حرر هذا التقرير يسلم قلم الكتاب اوراق الدعوى الى قلم النياية  
العمومية وهو يرسلها الى النائب العمومي كي يقدمها لمجلس التأديب امام  
محكمة الاستئناف

ويحكم مجلس التأديب الاستئنافي في القضايا بالشروط الواجب مراعاتها  
امام المجالس الابتدائية من حيث الاعلان ومواعيد الحضور وكون الحكم  
غيبياً او حضورياً

وتجوز المعارضة في احكامه الغيابية في المواعيد والشروط المطلوبة  
امام المجالس الابتدائية

وهذان الحكمان يؤخذان ضمناً من مفهوم نصوص الباب الثالث  
لانه لا يسلم ان تتغير طرق المرافعات امام المجلسين مع اتحاد وظيفتيهما

( ٣٨١ ) المحاماة في البلاد المصرية

## في حكم المعارضة والاستئناف

يترتب على الاستئناف توقيف التنفيذ الا اذا كان الحكم الابتدائي صادراً بمحو اسم المحامي فلا تجوز له المرافعة الا بعد حكم الاستئناف ( مادة ٤٠ )

ونقول ان المعارضة توقف التنفيذ من باب اولى لان الحكم الغيابي في الواقع ونفس الامر حكم تهديدي والمعارضة تجعله كأنه لم يكن فوجب الايقاف . ولعل هذا النظر هو الذي جعل الشارع لا يهتم بذكر حكم المعارضة كما فعل بالنسبة الى الاستئناف

ومتى اصبح الحكم نهائياً صار واجب التنفيذ . وهو يحصل بواسطة المحضرين بناء على طلب النيابة العمومية

ونحن لا ندرك لهذا الاستثناء المذكور في هذه المادة سبباً شرعياً . وكأن شدة الحكم جعلت الشارع يشدد في الاسراع بتنفيذه وهو تسرع غير محمود لانه بقدر شدة العقوبة يجب الاحتياط التام في تنفيذها فلا يعمل بالحكم الا بعد ان تكون طرق الطعن الاصلية قد انتهت . ولا معنى لتوقيف أثر حكم التوبيخ واجراء حكم المحو لساعته لان في ذلك عقوبة جديدة خصوصاً وان المحامي قد يكون بريئاً . فاذا منع عن العمل بحرفته طول الزمن الذي يستلزمه النظر في استئناف الحكم الصادر عليه ثم برأه المجلس الاستئنافي فقد اضاع موارد كسبه كلها او بعضها وقلم افادته البراءة في استعادة ما اضاع . ولهذا نرى ان حكم المادة جاء قاسياً ومخالفاً لقواعد العدل الصحيح . ولهذا ايضاً نقول ان المعارضة توقف تنفيذ الحكم مهما كانت العقوبة المحكوم بها لان

نص المادة (٤٠) خاص بالاستئناف ونحن نجري القسم الاول منه على المعارضة لانه قد اتى على القاعدة الاصولية العامة في جميع القوانين مدنية وجنائية اما القسم الثاني من ذلك النص فهو استثناء ولا يؤخذ بالاستثناء الا في الموضوع الذي شرع له

ومن آثار الاحكام انها تنفذ امام جميع المحاكم وعلة ذلك التعميم واضحة لان المحامي الذي يقبل امام محكمة الاستئناف او احدى المحاكم الابتدائية يكون مقبولاً امام جميع المحاكم الابتدائية (مادة ١٥) في العقوبات التأديبية

العقوبات التأديبية ثلاث نصت عليها المادة ٣٠ وهي (اولاً) التوبيخ (ثانياً) التوقيف عن الاشتغال بالحرفة لمدة لا تزيد على سنة (ثالثاً) محو الاسم من الجدول

هذه هي العقوبات الاصلية في التأديب وقبل ان نفرد الكلام على كل واحدة منها نلاحظ انها ليست هي وحدها التي يعاقب بها المحامون فاولاً لرؤساء المحاكم ان يعاقبوا المحامين بالانذار

والانذار حق اعطته الفقرة الاخيرة من المادة (٢٩) من اللائحة لاولئك الرؤساء تأييداً لسلطتهم واطهاراً لحقهم في التأديب كانه نظرف النيابة في الاستئناف بحق اقامة الدعوى الى سنة ١٨٩٣ جعل شارع هذا العام يميل الى الافراط في اكبار سلطة الرؤساء

لكننا لا نرى هذا الحق من موجبات الاحترام ولا من مقتضيات النظام. فالمحامون احرار في حرقهم وحرثهم لازمة لهم في القيام بواجباتهم





(٣٨٣)

## المحاماة في البلاد المصرية

واخضاعهم لمثل هذا التسلط تصغير لهم في اعينهم وفي اعين الناس وخط من كرامتهم بما لا يجعل الانسان محترماً عند نفسه أو في نظر غيره . خصوصاً وأنه حق مطلق بلا قيد ولا شرط ولا معارضة ولا استئناف بل الرئيس يتصرف فيه كيف يشاء وهنا يجعل بي الاعتراف بانني مع كمال الارتياح لا اعرف لرؤساء المحاكم هفوة واحدة باستعمال ذلك الحق بل كلهم اعرضوا عنه واهملوا استعماله ونعم ما فعلوا

ومع ذلك فليلاحظ ان لرئيس نقابة المحامين عند الامم الاخرى حق التنبيه والانذار في احوال مخصوصة على افراد الطائفة فلما فقدت الطائفة عندنا وضع الشارع ذلك الحق في يد الرؤساء . وعلى المحامين ان ارادوا التخلص منه ان يكون لهم طائفة تحميهم

وثانياً يلحق ايضاً بالعقوبات التأديبية ما نصت عليه المادة (١٧) من جواز منع المحامي الذي قبل امام المحاكم الجزئية عن المرافعة مدة لا تزيد على ستة اشهر

ويحصل هذا المنع بمقتضى حكم يصدره القاضي الجزئي اذا ثبت له عدم خبرة المحامي بالمرافعة عن الحقوق التي عهد اليه اقامة الحجة عنها وهو حق مقبول ومن المتعني ان يلتفت اليه قضاة المحاكم الجزئية ليشجعوا باستعماله عند الضرورة تلك الشبيبة التي اذا دخلت من باب المحاماة تركت نفسها في الغالب الى تيار العادة فتنتقل من درجة الى درجة بحكم الزمان نعم لا ننكر على المجتهدين من افرادها اجتهادهم بل نحن بهم معجبون الا انهم لسوء الحظ قليلون

وليلاحظ ان نص المادة (١٧) لم يأتِ بعقوبة حقيقة بل جاء بموعظة ينصح بها القاضي من يريد البدء في حرفة المحاماة حتى يهتم بها ويدقق النظر في الواجبات التي تليها عليه . ولذلك لم تقل جازت عقوبته بل قالت (ساغ منعه) تطفأ وترفقا . ولم تأتِ لهذا المنع بسبب يشين لان الخبرة لا تكتسب الا بالزمان فعليه ان يتلقى الموعظة بقلب سليم ويسمى مجداً في استكمال ما نقص من معداته والاحسن ان يكون البادي في المحاماة من اليقظة والنشاط على جانب يحول بين القاضي وبين منعه عن العمل بحرفته الجديدة

على ان له من الاستئناف نصيراً يرد اليه ما فتر من همته ان كان الحكم الجزئي جاء مخالفاً لحقيقة الواقع وانرجع الى بيان كل عقوبة من العقوبات الثلاث التوبيخ

ليس للتوبيخ في الحقيقة اثر في الخارج غير الدلالة على ان الفعل الذي استوجبه فعل حميد يلام فاعله عليه ولهذا فان تلك العقوبة تعتبر منفذة بمجرد الحكم النهائي بها لان اعلان القضاة ان فلاناً حكم عليه بالتوبيخ هو بذاته توبيخ فعلي فهو تنفيذ لتلك العقوبة . وقد كان بعضهم يظن ان ذلك الحكم يقتضي اتهار المحكوم عليه فيدعوه الرئيس ويخاطبه بالفاظ تشعره باحتقار المجلس لعمله وبعضهم فعل ذلك لكن جرى العمل بعد هذا على الاكتفاء بنطق الحكم وهو الاولى اما الاعلان الذي تعمله النيابة للمحكوم عليه فانه لا غرض منه في

(٣٨٥)

الحمامة في البلاد المصرية

الواقع الاتحصيل المصاريف

التوقيف

الحكم بالتوقيف عن الاشتغال بالحرفة عبارة عن منع المحامي منعاً كلياً من مزاوله اعمالها فليس له ان يترافع ولا ان يقبل توكيلاً عن صاحب خصومة ولا ان يقدم نتائج او مذكرات باسمه ولا ان يشتغل في مكتبه الا بالقضايا التي كانت فيه قبل صيرورة حكم التوقيف انتهائياً

لكن الواقع هو ان المحامي يشتغل بجميع اعمال حرفته في اثناء مدة عقوبته الا المرافعة امام المحاكم وتقديم النتائج والمذكرات باسمه فهو يقبل القضايا ويتوكل فيها ثم يستنيب عنه غيره . ولذلك كانت عقوبة التوقيف عندنا ضعيفة التأثير لان الغرض منها في الحقيقة غير حاصل . على انه يصعب التنقيب في اعمال المحامي المحكوم عليه بالايقاف لمعرفة ما اذا كان الحكم منفذاً تمام التنفيذ أم لا والمرجع في ذلك الى المتخصصين انفسهم لانهم المراقب الطبيعي في مثل هذه الاحوال

محو الاسم من الجدول

محو الاسم من الجدول هو اقصى العقوبات التأديبية ولا يحكم به الا على من ارتكب مخالفة لا يجوز معها ان يستمر محامياً . ومعنى محو الاسم من الجدول طرد المحامي من الحمامة فيسقط ما كان له من الحق في الدفاع عن الخصوم الى الابد كما تسقط عنه الواجبات الخاصة بتلك الصناعة ولم يعد له من حق في الاتصاف بانه (محام)

واختلفوا في أثر حكم المحو من حيث انه تجوز استشارة المحامي المحكوم

عليه بمحو اسمه او لا تجوز فقال بعضهم انها جائزة لان حكم المحو انما فصم تلك الرابطة التي كانت تجمع بين المحكوم عليه وبين افراد طائفته وجعله غير معروف امام المحاكم والناس بتلك الصفة ولكنه اي الحكم المذكور لم ينزع منه ما اتصف به من العلم والذكاء . والمشورة حرة يطلبها من يشاء ممن يشاء والمستشار ان يقدمها كما يشاء خصوصاً وانها لا تلزم المستشار بواجب ولا تقضي عليه بحق ولا تقيده بأمر من الامور والانسان على نفسه بصيره وهذا هو الرأي الذي يميل اليه القضاء في المحاكم الاجنبية

وقال اخرون بشمول الحكم للمرافعة والمشورة لان المرافعة ليست وحدها وظيفة المحاماة بل تلك الصناعة تشمل ايضاً الكتابة والمشورة خصوصاً وان اللوائح تتكلم عن المرافعات الشفاهية والمذكرات الكتابية ولا يكون المحو تاماً الا اذا شمل العاملين والمشورة مندرجة تحت العمل الكتابي ونحن نرى هذا الرأي الاخير لان المحاماة حرفة ينالها الرجل بعد استيفاء شروطها كما تقدم بيانه ولتلك الحرفة روابط بمصالح الناس فاعلان المحاكم عن فلان بانه صار مقبولاً في فن المحاماة دعوة لهم الى ان يأتمنوه على منافعهم ويرجعوا اليه في خصوماتهم ويفضوا له باسرارهم ويستشيروهم فيما أبهم عليهم كل هذه جهات عمل راجعة الى حرفة المحاماة التي اشتغل بها ذلك الرجل فالحكم بمحو الاسم من الجدول حكم باعدام تلك الصفة والغاء جميع المزايا التي هي من لوازمها وابطال كل عمل يأتيه المرء عادةً لكونه متصفاً بها . ولا شبهة في ان المشورة انما تطلب عادةً من المحامين فاستمرار المحامي الذي حكم عليه بمحو اسمه من الجدول على ابداء المشورة للناس في خصوماتهم

(٣٨٧)

المحامة في البلاد المصرية

ودعائهم هو استمرار على العمل بما يندرج تحت اسم المحامة . وذلك يعد خروجاً على الحكم ونقصاً في تنفيذه . وعلى هذا فحجج الاسم يقتضي ان يقفل المحكوم عليه مكتبه ويشكر موظفيه على سابق خدمتهم ويسدل الستار على مكتبته القضائية كي لا يراجع كتبها الا اذا مست حاجته الخصوصية لذلك وان لا يتخذ علم القانون بعد هذا وسيلة للارتزاق

### ﴿ فصل في موجبات التأديب ﴾

لم تأت اللائحة ببيان مفصل للاحوال التي تستلزم التأديب ولم يكن يتأتى للشارع ان يأتي بمثل هذا البيان لأن التأديب هو الزجر على ما يقع مخالفاً لما تقتضيه محامد الصناعة ومنافياً للعرف الذي درج الناس عليه من الصدق في المعاملات وملاحظة الامانة في كل حال . وللخروج عن هذا الطريق المستقيم طرق شتى واساليب لا تحصى فالطمع في حصرها طمع في حصر ما تلده الافكار المختلفة والمصالح المتشعبة والوقائع المتنوعة وهو محال فلذلك اقتصر الشارع على صيغة مجملة تندرج تحتها جميع المخالفات التي يصح اخذها على مرتكبها فقال في المادة (٢٩) ما نصه

من اخل بواجباته من المحامين او خدش شرف طائفته او حط من قدرها بسبب سيره في اعمال حرفته او في غيرها يجازى بالعقوبات التأديبية  
وقد سبق بيان تلك العقوبات

فاما مخالفة الواجبات فواضحة وتلك الواجبات هي التي نصت عليها اللائحة في المواد (١٨) وما بعدها وقد تقدم لنا شرح هذه الواجبات في الفصل الثاني فليراجع<sup>(١)</sup> . وكذلك جئنا هناك على بيان بعض الاحوال التي

(١) راجع صيغة ٣٣٥ وما بعدها



## المحاضرة

( ٣٨٨ )

تعتبر مخالفة جسيمة تقتضي محو الاسم من الجدول . فبقي علينا ان نأتي على طرف من الاحوال الأخرى بياناً لما يندرج تحت تلك الصيغة العمومية التي نصت عليها اللائحة

وقبل ذلك نلاحظ ان القانون يشير الى شرف الطائفة وعلو قدرها وهذه الاشارة لبيان ان المحامين يكوّنون بالضرورة طائفة مخصوصة ولتلك الطائفة منزلة عمادها المكارم وقوامها السمعة الطيبة وآثارها الاعمال الصالحة وان هذا الشرف وذلك الاعتبار امران كليان يجب على كل فرد من افراد المحامين ان يلاحظهما في اعماله الفنية وسيرته الخصوصية ولذلك قال ( من خدش شرف طائفته او حط من قدرها بسبب سيره في اعمال حرفته أو في غيرها يجازى )

وما اعظم هذا الاهتمام واكبر هذا الاستهزاء لقوم يتصفون بالمحاربة اذ يقرأون ان شارعهم فرض لهم طائفة خصها بالتكريم وعاملها بالاحترام والتوقير وأعلن غضبه على من ينتهك حرمتها أو يخل بقدرها . انهم لو انصفوا انفسهم وطلبوا الكمال لبخشوا عما يلم شعث هذه الطائفة في السماء والارض وجابوا في طلبه الاقطار بالطول والعرض ليكملوها وينظموا عقدها المشور حتى تكون لهم شجرة نخار ينفئون ظلال مجددها ويجنون ثمار شرفها ويحتمون في حماها من طوارق الحداث

كان يجمل بي ان اترك شرح ذلك الشرف وبيان منزلة هذا القدر لفقد الطائفة في البلاد المصرية واذا فقد الجوهر فلا عرض بالضرورة غير اني لست من الذين يثنيهم بعد الآمال وانا أرجو للمحاضرة مستقبلاً سعيداً

( ٣٨٩ )

الحمامة في البلاد المصرية

ولهذا اتبع الشرح بإيراد ما وعدت به من البيان  
فما عد مخالفاً

إذا أنكر المحامي الحقيقة واستعمل الكذب ليؤيد مقاله  
إذا حاول الاقتراض من موكله  
إذا استردت زوجته متاعاً هو له  
إذا استدان وظهر دينه وتبعه الدائنون  
إذا اشترى متاعاً ليبيعه ثانياً من غير أن يدفع ثمنه أولاً  
إذا اشترى متاعاً ولم يدفع ثمنه وحاول التسويق بالمواعيد  
إذا سكن منزلاً ولم يدفع أجرته  
إذا سمع دعوى خصم ثم تركه وتوكل عن خصمه  
إذا توسط بين اثنين في عمل من الأعمال المالية ولم يكن ذلك من  
مقتضى مهنته  
إذا استخدمه البوليس في معرفة واقعة أو قدم إليه هو إرشادات عن  
وقائع ليست متعلقة بمهنته  
إذا أعد منزلاً مملوكاً له للإيجار بفرشه واثاثه كالفنادق وأمثالها  
إذا أخذ تقوداً ليتوصل بها إلى إتمام عمل تجاري أو غيره  
إذا قبل في مكتبه أحد رجال القضاء المكلفين بأبواب أمر وسلمه  
تقوداً نيابة عن موكله  
إذا دل على نفسه بكتابة خارج منزله (لوحة)  
إذا كتب بجانب اسمه وظيفة سابقة له

إذا كتب على ورق مخاطباته اسمه ومهنته وبيان المحكمة المقبول امامها  
إذا ترك على باب منزله لوحة تدل على وجود احد السماسرة فيه  
إذا استعمل اسمه في الجرائد لترويج عمل تجاري  
إذا سعى في جلب ارباب الدعاوى ومخالفته تعظم اذا استعمل السماسرة  
إذا سعى في نيل الوكالة عن مصلحة اميرية  
إذا اجتهد في ان يكون وكيلًا عن متهم كأن استمال عائلة ذلك  
المتهم او بسط اليها الرجاء او التشويق  
إذا كتب لمتهم يطلب منه ان يدافع عنه مجانًا  
إذا نظم طريقة دفاعه بطريقة يؤخذ منها انه يريد الجلبة والضوضاء  
إذا توكل في خصومة كان احد زملائه وكيلًا فيها واشتغل بها زمنًا  
ولم يخبر قبل قبوله الوكالة ذلك الزميل  
إذا اشترط نصيبًا في الدعوى  
إذا اخذ قيمة اتعابه من مبلغ قبضه عن موكله  
إذا اشترط ان له قسماً معيناً من مجموع ما يحصله كعشرة في المائة  
إذا عينته المحكمة فطلب اجرة او قبلها من الذي ندب عنه او من  
الخزينة انما يجوز له ان يقبل هدية من الاشياء النفيسة كي  
لا ينجل موكله

إذا اخذ اجرة المحاماة التي قدرت مع المصاريف  
إذا طلب اجرته مع طلب تقدير الرسوم  
إذا اخل بواجبات الاحترام لمن هو اقدم منه وأبى ان يطلعه على الاوراق



(٣٩١)

الحاماة في البلاد المصرية

إذا استرسل في الحدة حتى استنز زميله  
إذا وجه الى زميله اثناء المرافعة مطاعن شخصية او شتائم  
إذا نشر في جريدة من الجرائد كلاماً يمكن اعتباره تحريشاً بزميله  
إذا انتقد على زميله في المجالس انتقادات تسيئه وتنجله  
إذا لم يطلع خصمه على مذكرته  
إذا استعمل اثناء المرافعة اوراقاً تدل على سوء نية خصمه ولم يكن  
اطلع زميله عليها  
إذا قدم الى النيابة العمومية اوراقاً تشتمل على أكثر مما وعد بان  
يقدمه ولم يكن اطلع زميله عليها  
إذا قدم اوراقاً كان اتفق مع زميله على عدم تقديمها  
هذا قليل من كثير ومجالس التأديب هي التي تلاحظ شرف مهنة  
الحاماة ورفعة قدرها في تقدير الافعال التي تقام لاجلها قضايا التأديب  
وليلاحظ ان ما ذكرناه لا يمكن اتخاذه كله قاعدة عندنا في معاملة  
المحامين لانهم يجمعون بين حرفتي المرافعة والتوكيل فكثير من الاحوال  
الممنوعة هناك جائزة عندنا وعلى مجالس التأديب ان تفرق بين الاحوال  
وبعضها وان تراقب ان لا تكون حرفة التوكيل مميته لحرفة الحاماة بتغلبها  
على مهنة المرافعة

في الجمع بين عقوبتي التأديب ومحاكم الجنائيات  
قد يكون الفعل الواحد مستوجباً لعقوبتين العقوبة المنصوص عنها في  
القانون وعقوبة التأديب . وجمع العقوبتين على رجل واحد لا يتأتى الا اذا

## المحاضرة

(٣٩٢)

كان له صفتان يعاقب في كل واحدة منهما باحدى العقوبتين المذكورتين كالموظفين . وكذلك المحامون فان الواحد منهم اذا ارتكب مثلاً فعلاً فاضحاً مخلاً بالادب جازت عقوبته امام محاكم الجنائيات بمقتضى المادة (٢٥٦) من قانون العقوبات . ثم ان صدور ذلك الفعل بعينه عنه يوجب احتقاره ويحط من شرف المهنة التي انتسب اليها ولذلك جاز ايضاً محاكمته امام مجلس التأديب . ومن الجرائم ما يصعب معه عدم توقيع العقوبة التأديبية على كل حال كالتزوير والسرقة والنصب وافشاء الاسرار اذ لا يجوز ان يرتكب انسان مثل هذه الافعال ويبقى في مهنته يدافع عن حقوق الناس واعراضهم ولذلك جاء في المادة (٣٣) . (الدعوى التأديبية لا تمنع رفع دعوى جنائية أو مدنية بسبب الفعل عينه) وليس المراد بقول المادة (دعوى جنائية) ان يكون الفعل المسند الى المحامي جنائية بل يصح ان يكون جنحة أو مخالفة لان وصف (جنائية) مأخوذ هنا في معناه الاعم وهو ظاهر لان جريمة التزوير مثلاً قد تكون جنحة وقد تكون جنائية وسبب اعتبارها جنائية حصولها في احوال مخصوصة لكن طبيعة الفعل واحدة فلا يسلم ان تكون دعوى التأديب مانعة من اقامة دعوى الجنحة

وكذلك لا تمنع الدعوى الجنائية اقامة دعوى التأديب بل نقول انها تقتضيها وجوباً لانه لا يليق ان يحكم على المحامي بالحبس في سرقة مثلاً فيسجن ويبقى مع ذلك مشتغلاً بحرفته وهو في سجنه

بقي علينا ان نستلقت القراء الى مسألة واحدة وهي هل يجوز للمحاكم ان تحكم حال انعقاد جلساتها بالعقوبات التأديبية على المحامين الذين يرتكبون مخالفة

(٣٩٣)

الحاماة في البلاد المصرية

تستوجبها ام لا يجوز . فان كان ذلك جائزاً فاهي المخالفات التي تقع تحت ذلك الجواز هل هي كل مخالفة ظهرت في الجلسة سواء حصل ارتكابها فيها ام لا

واذا جاز للمحاكم ان تحكم بالعقوبات التأديبية على المحامين جزاء ما يقع منهم من المخالفات في جلساتها اثناء انعقادها لزم بيان الجهة التي تستأنف امامها تلك الاحكام هل هي المحاكم الابتدائية او محكمة الاستئناف على حسب الاحوال او هي مجلس التأديب المشكل في محكمة الاستئناف في جميع الاحوال

هذا موضوع نكتفي بالاشارة اليه تاركين البحث فيه لمجالس التأديب ولفيف المحامين والمحاكم

—•—

## ﴿ احكام وقتية ﴾

صدرت هذه اللائحة وكان امام المحاكم عدد غير قليل من المحامين الذين قبلوا فيها على مقتضى اللائحة السابقة ولذلك احتاج الشارع الى بيان حقوقهم في اللائحة الجديدة واولئك المحامون كانوا ينقسمون الى قسمين . الاول المحامون المقبولون امام محكمة الاستئناف ولهم بذلك حق الاشتغال بمحرفتهم امام جميع المحاكم الالهية . والثاني المحامون المقبولون امام المحاكم الابتدائية دون محكمة الاستئناف ومن هؤلاء من كان مقبولا امام محكمة واحدة ومنهم من كان مقبولا امام محكمتين فاكثر

وقد بينت اللائحة الجديدة حقوقهم وواجباتهم في المادة السادسة والاربعين التي نصها

الاشخاص المقبولون الآن في التوكيل عن الاخصام امام محكمة الاستئناف يعتبرون كالمحامين الذين يقبلون امام المحكمة المذكورة بمقتضى امرنا هذا وتكتب اسماؤهم في جدول المحامين والاشخاص المقبولون في التوكيل عن الاخصام امام محكمة ابتدائية واحدة او اكثر يبقى لهم الحق في المرافعة امام هذه المحكمة فقط ولا يقبلون في المرافعة امام المحاكم الابتدائية الاخرى او امام محكمة الاستئناف الا اذا قدموا الشهادة المقررة في المادة الثانية ومع ذلك تسري عليهم احكام هذا الامر فيما يتعلق بما للمحامين من الحقوق وما عليهم من الواجبات وكذلك فيما يتعلق بتأديبهم ما عدا احكام المادة السابعة والعشرين ويلزم ان يكون في كل محكمة ابتدائية خلاف جدول المحامين المذكور في المادة السادسة عشرة كشف مشتمل على اسماء الاشخاص المقبولين في التوكيل عن الاخصام امامها ويكون في كل من المحاكم الجزئية التابعة اليها نسخة من هذا الكشف فالاولا سوت بينهم جميعا وبين المحامين الذين يقبلون بناء على مانص فيها من حيث الحقوق والواجبات والتأديب . غير انها استثنت في التأديب نص المادة السابعة والعشرين وهي التي منحت قضاة المحاكم الجزئية حق

(٣٩٥) المحاماة في البلاد المصرية

توقيف المحامي المقبول في المرافعة امام تلك المحاكم مدة معينة . وعلة هذا الاستثناء ظاهرة لان المحامين المقبولين قبل صدور اللائحة الجديدة لم يشترط عليهم أن يترنوا مدة معينة امام المحاكم الجزئية قبل ان يكون لهم حق المرافعة امام المحاكم الابتدائية السكينة

وثانياً قد اقرت كل محام مقبول امام محكمة على حقوقه التي اكتسبها فنحت الوكلاء المقبولين امام الاستئناف لقب (محام) وصرحت بادراج اسمائهم في جدول المحامين المقبولين امام تلك المحكمة طبقاً لنصوصها واقرت كل من كان مقبولاً امام احدى المحاكم الابتدائية او امام محكمتين فاكثر على حقوقه امام المحكمة او المحاكم المقبول امامها

وثالثاً لم تمنح هذا الفريق الاخير لقب (محام) بل تركت له اسم (وكيل) كما كان ايام لائحة ١٥ ربيع الثاني سنة ١٣٠٦ (١٨ ديسمبر سنة ١٨٨٨) ورابعاً لم تسمح بتقيد اسماء هذا الفريق ايضاً في جدول المحامين المقبولين امام المحاكم الابتدائية طبقاً للنظام الجديد بل اوجبت (ان يكون في كل محكمة ابتدائية خلاف جدول المحامين المذكورين في المادة السادسة عشرة كشف مشتمل على اسماء الاشخاص المقبولين في التوكيل عن الخصام امامها ويكون في كل محكمة من المحاكم الجزئية التابعة لها نسخة من هذا الكشف) ويلاحظ هنا انه لم يطلق عليهم في المادة اسم محامين ولم تسم القائمة التي نكتب باسمائهم جدولاً كما هو بالنسبة للقائمة التي تكتب في محكمة الاستئناف وفي المحاكم الابتدائية طبقاً للمادة السادسة عشرة المذكورة اما الجدول الذي نصت عليه هذه المادة الاخيرة وهي التي وعدنا بشرحها

وعلى هذا تكون القوائم الموجودة امام المحاكم هي الآتية

ثانياً نسخة من هذا الجدول امام كل محكمة من المحاكم الكلية والجزئية  
ثالثاً جدول في كل محكمة كلية باسماء المحامين الذين كانوا مقبولين  
للمرافعة عن الخصوم امامها بمقتضى لائحة سنة ١٨٨١

### الحكم الخامس من احكام المادة (٤٦)

خامساً ان لا يقبل احد من المحامين المقبولين امام محكمة او أكثر من المحاكم الابتدائية طبقاً لللائحة القديمة امام غيرها من المحاكم الاخرى او امام محكمة الاستئناف الا اذا وفي الشروط المنصوص عليها في اللائحة الجديدة . وهي تنحصر في الشهادة الدراسية التي جاء ذكرها في المادة الثانية وقد كان لهذا الحظر وقع شديد في قلوب الفريق الذين يصدق عليهم ايام

(٣٩٧)

## المحاماة في البلاد المصرية

صدور اللائحة الجديدة فقدموا الشكاوي وارسلوا الوفود الى نظارة الحقاينة يطلبون منها ان تمنحهم حق القبول امام محكمة الاستئناف اذا ادوا امتحاناً امام لجنتها كما كان ذلك جائزاً بمقتضى لائحة سنة ١٨٨٨ فلم تجب طلبهم بحال من الاحوال ولكنهم لم ينثوا عن الشكوى بل لا يزالون يطلبون منهم بعض الرغائب وقد اقتصروا منها الآن على طلب منحهم حق المرافعة امام جميع المحاكم الكلية والجزئية مستظهرين في طلبهم هذا بما قرره اللائحة الجديدة من ان المحامي الذي يدرج اسمه في جدول المحامين يكون مقبولاً في المرافعة امام جميع المحاكم الجزئية والذي يقبل في المرافعة امام محكمة كلية له الحق في المرافعة امام المحاكم الكلية جميعها

والذين يقولون بعدم جواز طلبهم هذا يعلنون رأيهم بان الغرض من وضع النظام الجديد اقامة حد يصون المحاماة من ان يحترف بها غير الجدير بها وقد دلت التجارب على ان طريقة الامتحان لم تأت بالغرض المقصود منها فدخل في المحاماة من لا يليق بها حتى امام محكمة الاستئناف وكان ذلك من اكبر البواعث على اهتمام الحكومة بسن اللائحة الجديدة . ولما لم يكن من الفرص اهتمام الحقوق المكتسبة صرح في المادة السادسة والاربعين ببقاء القديم على قدمه ولكن الشارع لم يرد ان يفتح باب محكمة الاستئناف وبقية المحاكم الابتدائية لغير المقبولين امامها الا اذا استجمعوا الشروط الواجبة في المحاماة . ويقولون ليس في هذا اجحاف بحق مكتسب وان كان فيه اضاءة بعض الآمال والآمال ان كانت لغير مستحق فلا يعول عليها ولا تزال نظارة الحقاينة مترددة في قبول الطلب وعدم قبوله

### ﴿ احكام ختامية ﴾

من القواعد الاساسية العمومية ان القوانين يعمل بها بعد ثلاثين يوماً من تاريخ نشرها الا اذا صرح فيها بما يخالف ذلك كما اقتضته المادة الاولى من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية . وقد استعمل الشارع سنة ١٨٩٣ هذا الحق في المادة (٤٧) من لائحة المحامين فنص على وجوب العمل بمقتضاها بعد نشرها في الجريدة الرسمية بخمسة ايام . وليس لاستعمال هذا الاستثناء سبب غير ارادة الشارع التعجيل بالقضاء على النظام السابق لشدة بغضه اياه نظراً لما نتج عنه من الاضرار

بقي علينا شرح المادة (٤٨) وهي الاخيرة ونصها

قد الي الامر الصادر في ١٥ ربيع الثاني سنة ١٣٠٦ - ١٨ ديسمبر سنة ١٨٨٨  
المشتمل على لائحة المحامين امام المحاكم الاهلية وكذلك يعد لاعياً ولا يعمل به كل  
نص يخالف لامرنا هذا

وليلاحظ ان هذه اللائحة الجديدة مصدرة بقول الشارع

( بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ٩ شعبان سنة ١٣٠٠ -  
١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الاهلية

( وبعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ١٧ ربيع الاخر سنة ١٣٠١ -  
١٤ فبراير سنة ١٨٨٤ المشتمل على لائحة الاجراءات الداخلية بتلك المحاكم  
( وبعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ١٥ ربيع الثاني سنة ١٣٠٦ -  
١٨ ديسمبر سنة ١٨٨٨ المشتمل على لائحة المحامين امام المحاكم الاهلية



المحاماة في البلاد المصرية (٣٩٩)

(وبناء على ما عرضه ناظر الحقانية وموافقة رأي مجلس النظار امرنا بما هو آت)

والذي يفهم من هذه المقدمة ومن عبارة المادة (٤٨) (وكذلك يعد لاغياً ولا يعمل به كل نص يخالف لامرنا هذا) ان النصوص المتعلقة بالمحامين وما لهم من الحقوق وما عليهم من الواجبات المذكورة في جميع الاوامر التي صدرت هذه الالتمحة بعد الاطلاع عليها وجميع النصوص الاخرى التي لم يذكر الاطلاع عليها صراحة ملغاة بلا استثناء

ولبيان صحة هذا الحكم يجب علينا ان نبحت عن كل نص من تلك النصوص ونفرد الكلام عليه

اما كون هذه الالتمحة الجديدة الغت لالتمحة ١٥ ربيع الثاني سنة ١٣٠٦  
— ١٨ ديسمبر سنة ١٨٨٨ فما لا شبهة فيه لان الالتمحتين صدرتا بامر عال بناء على عرض ناظر الحقانية وموافقة رأي مجلس النظار . فالالغاء شرعي نافذ وكذلك لا شبهة في ان نص المادة (٤٨) يصدق على كل نص من نصوص الالتمحة الاجراءات الداخلية بالمحاكم الاهلية الصادر عليها الامر العالي بتاريخ ١٧ ربيع الثاني سنة ١٣٠١ — ١٤ فبراير سنة ١٨٨٤ للسبب عينه ولما كانت لالتمحة الاجراءات الداخلية المذكورة مشتملة على نصوص

كثيرة وجب بيان ما شمله الالغاء وما بقي بعد ذلك

فالذي شمله الالغاء هو ما يأتي

الغيت المادة (٥٢) من لالتمحة الاجراءات للاستعاضة عنها بالمادة (٢٤)

من لالتمحة المحامين الجديدة وكذلك الغيت المادة (٦١) لان جدول المحامين

صار رسمياً وعليهم كلهم القيام بالمداخلة عن المتهمين بناء على تكليف المحكمة  
اما النصوص الاخرى فباقية على ما كانت عليه وهي المادة (١٢)  
الموضوعة لبيان كيفية المرافعة و (١٣) الموضوعة لبيان كيفية تقديم الطلبات  
والاقتوال الختامية و (١٤) لجواز الامر بالكف عن المرافعة و (١٥) لشروط  
تقديم اوراق ومذكرات اخرى بعد انتهاء المرافعة و (١٨) لجواز الحكم على  
الوكيل برسوم اعادة الدعوى و (١٩) لجواز الحكم بالتضمنات الناشئة عن  
اهمال بعض الواجبات و (٥١) لوجوب تقديم التوكيل الى كاتب الجلسة وان  
يكون مصدقاً عليه و (٥٣) لسقوط حق الموكل في طاب اوراقه من  
الوكيل بعد انتهاء توكيله

احكام جميع هذه النصوص لا تزال نافذة حتى الان لانها لم تخالف  
نصاً مما جاءت به اللائحة الجديدة مخالفة صريحة او ضمنية

بقي علينا نصوص لائحة ترتيب المحاكم الاهلية المتعلقة بالمحامين  
وتلك النصوص هي المادة (٢٥) التي نصها (يجوز لكل محكمة ان لا تقبل  
في التوكيل عن الاخصام من ترى فيه عدم اللياقة والاستعداد للقيام  
بمهام التوكيل بحسب اللائحة) ٠ وليس في اللائحة نص آخر يتعلق بالمحامين

والذي ينظر الى هذا النص وبلا حظ ما اقتضاه اللائحة الجديدة من  
الشروط للاعتراف بمهنة المحاماة يحكم بلا تردد بانه يخالف تلك النصوص  
الجديدة لان ذلك الحق انما اعطي للمحاكم في مبدأ تشكيلها حيث كان  
وكلاء الدعاوى يترافعون بغير قانون ولا نظام واراد الشارع ان لا يكون الامر

المحاماة في البلاد المصرية (٤٠١)

مهماً بالمرّة فاعطى هذا الحق للمحاكم سلاحاً تدفع به عن المحاماة من لم يكن جديراً بها ولا كفوءاً للقيام بأعبائها

وعلى ما تقدم يصح القول بأن المادة (٢٥) من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية لم يعد لها حكم في الخارج لانها عطلت بما تلاها من القوانين المختصة بالمحاماة

لكن يرد علينا اعتراض آخر وهو ان من القواعد الاساسية في مصر وجوب عرض كل متروك امر عال ذي منفعة عامة على مجلس شورى القوانين وهو شرط اصلي في صحة العمل بمقتضى القوانين كما قضت به المادة الثامنة عشرة من القانون النظامي. ولائحة المحامين لم تعرض على ذلك المجلس وهي من القوانين المتعلقة بمصالح الامة العامة بلا شبهة فنصها (كل ما خالف هذا يعد لاغياً) نص لا يعول عليه ولا يزال حكم المادة (٢٥) من لائحة الترتيب نافذاً كما كان

ومع هذا فاننا نرى للمسئلة حلاً وهو ان المادة (٢٥) وضعت حكماً اساسياً يؤخذ منه حق كل محكمة وهو حق الاشراف على المحترفين بالمحاماة امامها ومنع من تراه منهم غير جدير بها ثم جاءت اللائحة وسنت الطريق التي يجب اتباعها في تنفيذ ذلك النص فلا مخالفة بينهما

# الباب الرابع

عموميات

## لفصل الأول

الحاماة والقضاء

بعد الفراغ من بيان حقوق المحامين وواجباتهم وتوضيح ما للقضاء من السلطة في مراقبتهم وعقوبة من يحيد منهم عن جادة الاستقامة نرى من تمام الفائدة بيان الروابط التي تجمع بين الفريقين وتجعل الفريق منهما لازماً ومتماً للثاني

اول ما يخطر على البال في هذا الموضوع هو ان الرابطة بين الفريقين رابطة احترام من الجانبين بعضهما لبعض فكما انه يجب على المحاماة ان تحترم القضاء وتنزه مكانته وتحيطه بسور من التوقير والتعظيم في اعين المتخاصمين كذلك يجب على القضاء ان يحفظ كرامة المحامين ويكرم مثواهم على الدوام ويتلطف في معاملتهم ويؤدي لهم ما يليق بهم وبه من التجلة والاحترام

المحامون واسطة بين القضاء والملتجئين اليه ومن الضروريات للقضاء الاعتقاد بنزاهته وصدق نظره في الخصومات لان الناس اذا ظنوا به السؤ وفقدوا الثقة فيه مالوا عنه وليس امامهم بعد طريق الحق الا سبيل الباطل فتفسد



المحاماة في البلاد المصرية (٤٠٣)

الاخلاق وتلتوي المصالح وتضيع الحقوق ويستهن القوي بالضعيف وتتمرد الغني على الفقير ويأنف الكبير من اداء واجب الصغير ويصدق المثل الثاني الظلم اساس الخراب

وللناس في المحامين اعتقادات شتى اهمها انهم مفاتيح القضاة فان كانت روابط الكمال منفكة بين القضاة وبين المحامين وضاع احترام القرينين بعضهما لبعض ونفر القضاء من المحاماة فخافاها واحقرها واقصاها عمدت المحاماة الى الاخذ بثارها من القضاء وليس لها سبيل الى مجاراته فيما يفعل لاستظهاره عليها بما خول من سلطة الحكم عليها فلا تجد امامها غير الحط من قدره بين الناس والعمل على اضعاف تأثيره بنقد احكامه نقداً مشوباً بالحق والضعينة والقدح فيه قدحاً ممزوجاً بالغرض وحب الانتقام فتسوء سيرته وهو لا يشعر وقد يشعر وهو غير قادر على دفع الضرر لبعده عن المجالس التي يؤكل لحمه فيها ولعدم تمكنه من دفع القول بالقول وطريق المؤاخذه بالفعل غير مسلولك في جميع الاحوال

اذا احس القضاة من المحامين هذه السيرة امتعضوا وجاشت في صدورهم عوامل البغضاء والغضب على المحامين وصارت امارات هذا النفور تبدو على وجه القضاة في مجالس الحكم ومجتمعات العدالة وجنحوا الى ما يحيط من قدر ذلك الفريق المساعد الذي اصبح في مصاف الاعداء فقاطعوا على المحامين في مرافعتهم ولم يصنعوا اليهم وحولوا الوجه عنهم وعمدوا الى اظهار نقصهم وتشهير افعالهم حتى يصبح المحامون في عين الذين يستنيبونهم عنهم هزءاً يسخرون منهم وينفرون عنهم فيسقط اعتبارهم ويصغرون امام

## المحاماة

(٤٠٤)

انفسهم . وقد يكون احدهم معوزاً فتدفعه الحاجة الى الحيلة الممقوتة وارثكأب  
مايشين مهنته ويذري بالقضاء . وجب اذن ان يعرف القضاء للمحاماة  
مكاتها وان تعرف هي له منزلته وان يعرف الاثنان انهما عضوان لازمان  
للقيام بعمل واحد هو خدمة الحق ونشر راية العدالة في الامة . ولا يتم لهما  
ذلك الا اذا رجع كل فريق منهما الى نفسه فحاسبها

يجب على القضاة في محاسبة انفسهم ان يعلموا ان المحامين ليسوا  
خصوصاً في القضايا . وانه ليس للقضاة غاية غير العدل فلا يحولهم عن قبلته  
بغض المحامي . وان الاهتمام بالوقوف على صحيح القضايا وفاسدها اول واجب  
على القضاة فلا تقترهتهم عن الوصول اليه بتقصيره . وان الاصغاء الى المرافعة  
شرط في فهم الخصومة وحق للمتخاصمين على قضائهم فلا ينصرفون عنه لسوء  
منطق المتكلم او رداءة صوته . وان مجلسهم مجلس الانصاف فلا يفرقون  
بين محامٍ ومحامٍ بل يسوقون الحق على الاثنين ويسلكون في المعاملة سبيلاً  
واحداً مع الخصمين

كان قداماء اليونان والرومان يشخصون العدالة بآلهة ذات معبد  
فتحت ابوابه للقاصدين لانها ملجأ الفقير ضد الغني وحماية الضعيف من  
القوي وملاذ المظلوم من الظالم وكانوا يعتبرون القضاة رؤساء ذلك المعبد  
وشيوخه ويقولون انهم رسل العدالة المهيمنون على تنفيذ شرائعها الداعون  
الى احترامها بما يوصلونه من خيراتها الى الناس وما ينشرونه من فوائدها  
بين الامم وما يعلنونه من الاحترام لمقامها السامي . وما اجمل ذلك الخيال  
الذي كان يدل على درجة احترام أولئك القوم للقضاة

(٤٠٥)  
١٣

المحاماة في البلاد المص

وقد بلغ تعظيم القضاة عند تلك الامم درجة رفيعة جمعت متشعري  
الرومانيين يطالبون مثله لانفسهم لاشتراكهم مع القضاة في خدمة العدالة. قال  
(اولبيان) وهو من فضلاء المشرعين (نحن ايضاً نستحق ان نسعى رسل  
العدالة لاننا قصرنا انفسنا على خدمتها وقصرنا عملنا على البحث النافع لبيان  
المنافع وتقرير الفاصل بين العدل والظلم وتوضيح المباح والمحظور ونحن بذلك  
انما نخدم الحكمة الصحيحة وهي الحكمة العملية لا اننا نضيع اوقاتنا في  
التخيلات والبحث عن الامور التي لا فائدة فيها)

كل تلك التخيلات لا تخلو من الحقيقة على انه لا حاجة بنا الى استعمال  
الصور والتشايه فالحق ان العدالة اول شيء تحتاج له الامم وهي عماد  
ال عمران وعليها مدار سعادة الانسان وهي التي يكون بها المرء آمناً على حياته  
مطمئناً في امواله . وهذا الاطمئنان هو مرجع كل خير في العالم وسبب كل  
نجاح في العمل ولولاه لتقطعت الروابط وتفككت اللحم وخارت الدزائم  
وانحل عقد نظام الاجتماع

لا عدل الا بالقضاة ولا شك في انهم بقيامهم في ذلك المسند الرفيع  
واشرافهم على تقسيم تلك النعم بين الناس يحق لهم ان يجلسوا في المقام الاول  
بين الذين قاموا بخدمة بلادهم واشتغلوا لقائدة وطنهم ومن اقدس الواجبات  
على الامم ان تقوم لهم بما يقابل نعمتهم من التجلة والاحترام

القضاة هم الذين يؤيدون حكم العدالة ويثبتون الامانة بين الناس  
ويعينون لكل فرد الحد الفاصل بين واجباته وحقوقه من غير تحيز ولا ميل  
وهم الذين لا تترزع لهم قدم في الحق مهما اصططكت الغايات واصططمت

الاهواء وتزاحمت الاحزاب . وهم الذين يقتحمون اخطار القوة فينصروا  
الضعيف على القوي ويقتلون الظلم ويوقعون بصاحبه ما يستحق من العقاب  
انى وجدوه وفي اى لباس وجدوه . وهم الذين يحافظون على آداب الامة  
العامة فيضربون بسيف العدل كل من تعدى واتهك حرمتها

تلك وظيفة سامية ورتبة عالية لكنها تقتضي من الفضل والمسكارم ما  
لا ينال بالسهولة ومن التبعة ما تنخلع له القلوب

ولا شك في انه لا يتأتى للقضاة مهما سمت مداركهم وتوقدت  
اذهانهم ومهما حازوا من العلم واكتسبوا من التجارب ان يقوموا بتلك الخدمة  
الكبرى ويؤدوا حق تلك الوظيفة العظمى الا اذا ساعدتهم في واجبههم هذا  
رجال تفقهم العلوم وهذبهم التجارب يصلون الليل بالنهار للبحث عن  
حقائق الاشياء وتوضيح الوقائع وتبيان نسب الحوادث والنظر في القوانين  
والشرائع وتهئية البراهين والادلة ونفي الشبه حتى تفتح جميع الابواب التي  
يدخل منها الى الحقيقة والصواب

كما انه لا ريب في ان الناس يضلون السبيل اذا لم يكن لهم مرشدون  
ماهرون يهدونهم الى كيفية الوقوف امام عرش العدالة . وأولئك المساعدون  
والمرشدون هم المحامون . ان الحرب القضائية تفقد كمالها وتعدم ما وجب  
فيها من الاستقامة والصدق اذا ادارتها الشهوات ودخل فيها العسف  
واستعملت لها طرق الشره بدل ان تكون بين قوم عرفوا طهارة الاخلاق  
واشتهروا بالصدق والتبصر في الامور

من الناس من يأخذ الامور بالظواهر ويميل الى التقريع والتنديد





(٤٠٧)

المحاربة في البلاد المصرية

فيقولون ان تلك الخصومات وهذه المجادلات ليست الا وسيلة لتعميق المسائل واطفاء نور الحقيقة لانهم يرون في كل قضية مدافعاً لكل خصم وكل منهما يثبت ما ينفيه الثاني فيضيع الحق او يخفى بين الاثنين . ويكررون ذلك اللوم بان المحاربة تدافع عن الحق والباطل سواء . ولكن هؤلاء قوم لم يلتفتوا الى ان ذلك الذي يدهشهم في المحاربة موجود في جميع الجهات انظر الى منابر السياسة تجد خطباء الحكومة يحجون خطباء المعارضين وخطباء هؤلاء يدفعون حججهم بمثلها وكل فريق يطلب الحق لجانبه ويرمي الخصم بالظلم والعدوان . اقرأ الجرائد وصحف الاخبار يأخذك العجب من تباین مشاربها وتناقض مراميها واختلاف لهجتها فكل طائفة تنحون نحواً مخصوصاً وتطلب غاية مخصوصة وتقيم الحجج والبراهين على انها صاحبة الحق وان خصيماتها بعيدات عنه مبطلات . انظر في كل امر ترّ المستغلين به يختلفون على طريق البحث فيه ويذهبون المذاهب المتباعدة ويؤيدون ما تضارب من الاقوال والافكار

هذا شأن الوجود وتلك علة الحياة وما سببه الا ان الحقيقة في ذاتها واحدة وطرق البحث فيها والتنقيب شتى وان لكل امرء نظراً مخصوصاً في الامر الواحد وما بلغت قوة الادراك الانساني مبلغاً يمكن معه ان تصل في معرفة كل شيء الى حد البديهيات وان كل امرء مطلق السراح في اسناد رأيه وتأييد حجته والحقيقة بنت البحث فمعارضة الافكار بالافكار ومقارعة البرهان بالبرهان ومقابلة الحجة بمثلها ودفع الشبهة من كل جانب هو ذلك الحرب الذي اقتضته طبيعة الانسان وهو ذلك التحليل الذي تبرز



## المحاماة

(٤٠٨)

من خلاله الحقيقة خالية من الشوائب صافية من المعائب . فاذا تبدت في  
بهاؤها من مناطق الخطباء وسطور الكتاب خضع الكل لحكمها وذن كل  
مكابِر لقضائها

وبذلك اشتركت المحاماة مع القضاء في البحث عن الحقيقة فله حامين  
تهيئة معدتها وتعيين مشخصاتها وللقضاة اصدار اوامرها وتقرير آثارها  
التاريخ يدلنا على انه ليس من بلد كان للناس فيه حق في استقلالهم  
الذاتي وفي التمتع باموالهم وصيانة اعراضهم وآدابهم واجتناء ثمره كدهم واتعابهم  
الا كان بجانب القضاة يوم يجلسون للفصل في الخصومات رجال شأنهم  
الدفاع عن حقوق المتخاصمين ومد يد المساعدة بالقلم واللسان الى الضعفاء  
والمظلومين وأولئك هم المحامون وقد وجدوا منذ وجد في الناس عدل وقاموا  
من يوم ان نصب ميزان القضاء وجلس القضاة لتقرير العدالة بين الناس  
فكان للفريقين مقصد واحد وعاية واحدة هي خدمة الحق والعدالة وهذا  
بلا شك رابط قوي يجمع بين الطائفتين ويوجب الالفة بين الصنفين  
وكذلك كانت حياة المحاماة من حياة القضاة فوجب ان يشعر كل منهما  
لصاحبه بما وجب عليه له وان يتبادلا عواطف التبجيل والاحترام

لا خير في محاماة يقف صاحبها في كل يوم ضارعا متوسلا الى قضاة  
ليس لهم في قلبه ذرة من الاحترام . ويطلب منهم العدل نفاقا وهو يعتقد  
انهم بعيدون عنه . وينادي ضمائر يظن فيها السوء والعدوان . وكذلك لا  
خير في قضاء يضطر قاضيه الى ان يصني لرجل سفلى في عينيه وانحط قدره  
بين يديه ويسمع بحكم القانون اقوالا ينطق بها لسان يتدل من رجل

(٤٠٩) الحاماة في البلاد المصرية

ضاعت كرامته وسقطت رتبته وعُدَّ من الادياء

وجد القضاء لخدمة الامم فالقضاة والمحامون خدم لامتهم وواجب على الخادم لمخدومه الصدق والامانة وواجب على الخدم ان يتبادل بينهم الاحترام والالفة لان في تفرق القلوب فوات المرغوب من تحصيل السعادة ودفع المضرات . فبصفتهم خدماً لامتهم يجب عليهم ان يحسنوا معاملة بعضهم لبعض وان يتآلفوا ولا يترقوا حتى يمكنهم بذلك اداء المطلوب منهم لامتهم ويكونوا صادقين في خدمتهم . وكيف يتفرقون وقد تربى القضاء والمحامون في مدرسة واحدة وتعلموا الدرس على معلم واحد وصوبوا افكارهم الى مهنة واحدة هي الاشتغال بالقانون فهم اخوان في العلم واخوان في الفن واصحاب في العمل ومقصدهم واحد هو اجل المقاصد في هذا الوجود

القضاء ملجأً للحاماة والمحاماة ملجأً للقضاء فقد عمدت الامم التي ارتفع فيها شأن الطائفتين وملت فيها مهنتهما الى انتخاب قضائهما من بين المحامين وفي كل يوم نرى القضاة اذا تركوا وظائفهم يلتحقون بالمحامين فاليابان مسلوكان لغاية واحدة هي الاشتغال بالقانون وهذا موجب للالفة وباعث على تبادل المحاسنة والوفاء

اذا وضحت هذه الروابط كلها فلم يبق من حق للقضاة في ان يحتقروا المحامين ولا في ان يظهروا لهم احتقارهم باوضاع شتى كأن يقطعوا عليهم قولهم في الجلسات ولا يصغوا اليهم في اثبات مدعاهم بما سطر في القانون بل يأنفون من ذكره على لسانهم لاعتقادهم بانهم هم الذين احتكروا النظر فيه واختصوا بعلم اسراره وخوافيه وكأن يهملوا مذكراتهم ونتائجهم او

يقسموا المحامين الى اقسام يعتقدون في كل قسم منها اعتقاداً مخصوصاً  
يجرون عليه في معاملاتهم وفي نظر القضايا التي يترافعون فيها  
وينبغي ايضاً للمحامين ان يحترموا القضاة احتراماً حقيقياً فيمسكون  
الستهم عن القدح فيهم كلما خسروا دعاويهم وان يجتهدوا في عملهم ويحكموا  
هم في الخصومات قبل عرضها على المحاكم حتى لا تفوتهم وجهة الحق فيها  
فيقدمونها ظاهرة الحجة واضحة البرهان ولا يدعون بعد ذلك محلاً للشك  
في صدقهم ولا للاعتقاد بانهم مهملون . وكذلك ينبغي لهم ان يحترم كل  
واحد منهم زميله وان يفقهوا ان الالفة بينهم واتحاد كلمتهم على اعلاء شأن  
طائفتهم من موجبات حمل الغير على احترامهم واعظامهم

والخلاصة ان اعمال المرء في الوجود هي التي توجب احترامه او  
احتقاره عند مواطنيه واما الحرف فكلها متساوية ما دامت غايتها النفع  
العام ووجهتها خدمة الامة والانسانية . وعسى ان يزول من الافكار ذلك  
الوهم الذي كان قد تأصل فيها منذ زمان بعيد بانه لا شرف الا في خدمة  
الحكومة ولا فضل الا لذوي المناصب وان يقدر الناس الحياة الحقيقية  
حق قدرها ويعقلوا ان طرق الارتزاق كثيرة لا تنحصر في استعطاء راتب  
زهيد بثن عظيم هو حرية العمل وانطلاق الهمة تضرب في كل وادٍ فيه  
نفع وتأتي كل عمل شريف يعود بالفوائد على صاحبها ويؤثر في ثروة الامة  
وراحتها وان المهن الشريفة كثيرة العدد ووسائل الكسب المفضلة لا  
تحصى فلا فرق بين تاجر امين يجمع تجارته بين امته ومن جاورها ويجب  
اليها من السلع ما تنسج على منواله فتكثر معاملها وتروج بضاعتها وينقل

(٤١١)

## الحاماة في البلاد المصرية

اليها من اخلاق غيرها وافكارهم ما ينفعها في تقدمها وبين قاض يحكم بالعدل والانصاف. ولا بين صانع يثير عزائم الافراد بما يعده لهم من وسائل الحياة ويدعوهم الى السعي وراء كل عمل مفيد فيحفظهم من سطوات الجوع ويحميهم من رذائل البطالة وبين حاكم ساهر على الامن العام وشرطي يطارد اللصوص والاشقياء. ولا بين عالم يث الفضائل في النفوس ويبين للناس سبل الرشاد ويشيهم عن مفسد الاخلاق ويدعوهم الى الخير والفضيلة وبين مهندس يجلب لهم الماء لري الارض وانماء الزرع ودر الضرع وتحسين الاحوال. ولا بين محام يقاوم الاعتداء ويصد جيوش الباطل عن اهل الحق ويأخذ بيد البري انتصاراً للصدق ويشد عضد الفقير المظلوم ويقف في وجه من تعسف واعتدى وبين ذي وظيفة يرعى الذمم ويحفظ عهده لمن ولي عليه وينصف من نفسه فيأخذ للضعيف حقه من القوي. وكلهم اشرف وكلهم فضلاء ولا امتياز لاحدهم على نظيره الا بمقدار محافظته على الواجبات واستمساكه بعروة الفضل ومطابقة وجدان الحق وسلامة القلب واللسان وكلهم عامل عملاً ممدوحاً وساع وراء منفعة لازمة في كل زمان. فان كان هذا هو الشأن في الوظائف والصنائع والمهن من حيث الفضل والمنفعة في كل منها لزم ان توفي كل جهة حقها وان لا يلتفت الى الموظف الا من حيث تتوفر فيه شروط الوظيفة باعتبار المقصود منها ولا الى المحامي الا من حيث كفاءته واحكامه لعمله. وان لا تقبل في الحاماة الا من تهيأ لها ولا نعضب من المساواة لاننا في مقام طلب الفائدة التي تقصد لكل واحد منا ولسنا في مقام التفاخر والمباهاة. واذا اطلنا النظر في احوال الاجتماع

الانساني أبصرنا انه لا فضل للمرء الا ما كان من ذاته ولا شرف له الا ما  
رجع الى ملكة نفسية او عمل مرضي ولا بغض الا عن جهل او عن زهو  
واعجاب واصبحنا يؤدي كل واحد منا ما وجب عليه غير آسف أو مغبون  
ويطلب حقه غير متكبر ولا مفتون

## الفصل الثاني

كيف يؤدي المحامي مهنته

تنقسم اعمال المحاماة الى مرافعات ومذكرات وانذارات واستشارات  
وقد يكون حكمًا . ولكل من هذه الاعمال روابط تنبغي ملاحظتها  
المرافعات

المرافعة عبارة عن خطاب يلقيه المحامي على القضاة تأييداً للدعوى  
وقد يتبعه رد على خصمه والمدعى عليه قد يخطب ويرد في آن واحد  
واساس المرافعة دقة البيان والمراد بها قوة الحجة ووضوح البرهان  
لا تزويق العبارة وزلافة اللسان

واخص صفاتها الوضوح والايجاز . اما الوضوح فشرط مهم في المرافعة  
لان السامعين ينساقون مع المتكلم عادة فان غاب عنهم مراده خلفاء المعنى  
او تعقيد العبارة كان حكمهم عليه . ولن يفيدهم بعد ذلك ما يعود اليه من  
التوضيح والتفسير لان بؤادر الافكار هي التي تعلق بالآذان فلا تمحى منها  
تماماً ومن الواجب ان تؤثر المرافعة في نفس القاضي وان يكون لكل كلمة

(٤١٣)

المحاماة في البلاد المصرية

منها وقع عنده لانها اذا فقدت هذه المزية انتفى الغرض المقصود منها واصبح استعمالها خيلاً باطلاً . ومن ركن الى الانغماس طمعاً في تأييد حجته فقد اتى الامر من غير بابيه وافلته نخسره . واما الایجاز فمن اكبر اركان المرافعات فينبغي للمتكلم ان يكون في كلامه مع سامعيه كما يكون القارئ مع نفسه ان وجد منها فتوراً أو مللاً طوى الكتاب ليعود اليه متى انصلح فكره واذا مرّ بموضوع لا يهتم له كر عليه مسرعاً ليصل الى الأهم من الكتاب . وان يلتفت الى ان السامع ملزم بالاصغاء الى ما يلقي عليه من الكلام فعلى المتكلم ان يجذبه اليه وان لا يتعبه بما لا فائدة فيه من سقط الكلام وحشوه بما يخرج عن موضوع الخطاب . ولحسن الاصغاء حد فاذا تجاوزته المتكلم تولد في السامع الملل وصار القول فضلة أحسن القائل أو أساء ومن الناس من لا يعتبر ان وكيله قام بواجب الدفاع عنه الا اذا اسهب في المقال واطال في شرح الوقائع الصغيرة واطنب حيث يجب الاختصار لان الموكل يعد كل شبهة دليلاً قاطعاً ولا يرضى الا اذا سمع وكيله يشرحها للقضاة شرحاً مستفيضاً . أولئك قوم مخطئون لا يدرون كيف تمج الخصوم ويقتنع القضاة . والمحامي الجدير بهذا الاسم الشريف هو الذي يعرف قاضيه ودرجة عقله وعلمه فلا يدخل عليه الملل باطالة القول فيما يكتفي بالقليل منه ولا يطيل في تفسير ما هو مقرر لديه ولا يفيض في تكرار المبادئ التي اشتهرت عنه في احكامه بل يستعمل في مرافعته امامه ما يستوقف سمعه على حسب عاداته وبالكيفية التي اظهر العمل ميله اليها ويستعمل في اقامة البرهان من المقدمات ما يعلم انه معترف بصحتها ويجعل قوله صادراً عن

المبادي التي لاشبهة لقاضيه فيها

والدرافعة موقفان . فتارة تكون الدعوى ذات شأن تحفل بها الناس  
فتنص الجلسة بالجاهير لسماعها فالمحامي في هذا المقام مضطر الى ان يتكلم  
للقضاة والحاظرين فينبغي له اذن ان يوشي عبارته ويحسن لفظه لكن  
يجب عليه ان لا يفكك اجزاء الخطاب وان لا يجعله منصرم الجمل بالاغراط  
في الاغراب والتثاني في الاسهاب وان لا يذكر التافهة من الادلة لكونها  
اشتملت على جهل يطيب سماعها لان ذلك من عيوب الكلام ومساوي  
الخطباء . وتارة تكون القضية عادية وهو الغالب فالواجب على المحامي هنا  
ان يحيط بها كلها ويستجمع اشتاتها وينظر في جميع مراميها ويزن ادلتها  
ويستحضر المطاعن عليها ويلاحظ في مرافعته ألفاظه ويراقب معانيها ويوزج  
في شرح الوقائع مع تمام الوضوح ويوزع ما من شأنه التأثير من احوالها في  
اجزاء المرافعة ويهمل ما ليس كذلك ويبدأ بالدليل هادئاً بلا تشديد ويتفرس  
في تأثيره على ذهن القضاة فان وجد انهم لم يحفلوا به مرّة عليه مسرعاً الى  
غيره وعاد اليه بصورة غير صورته الاولى واذا لاحظ على وجوههم اقبالا  
عليه تعلق بدليله وفصل اركانه واحكم صيغته حتى يصل به الى حد البديهيات  
ومتى احس منهم انهم ادر كود وصاروا به موفنين امسك عن الكلام  
وتركهم يحكمون تحت تأثير ذلك الاعتقاد

لكل مقام مقال فان كنت تدافع عن رجل قد فده خصمه فترفع في  
قولك واستخدم لخدمته ما يليق برجل اشتهر بالاستقامة وعرف منه الناس  
طهارة الاخلاق . واستعمل الانفة من القذف تحط من تأثيره واهزأ بخصمك





(٤١٥)

الحمامة في البلاد المصرية

هزئك بما اقتراه

وان كنت في مقام الاستعطف فادخل من باب الاستشفاق والحنان  
وخاطب صفات الرحمة والاحسان واحذر من التسفل لانه يؤدي الى  
الامتهان واذا جرحت خصمك ولوسهوا ورأيتهم تهز سقطتك وجعل يعظم  
ما فرط منك ويحسم خطاك فاسلك معه طريق الاستهتار بمقدار ما افراط  
في تعظيم هفوتك الصنري واحكم نفسك ولا تنضب والق هجات خصمك  
بوقار وسكون تمل اليك الافكار بعد ميلها عنك ونجذب اليك القلوب  
بعد نفورها منك. وفي مثل هذه الخصومات يستحب التفتن في اساليب  
الخطاب مع الابتعاد عن سفاسف القول وعدم استعمال الجمل المطنطنة  
والالفاظ الضخمة والتشابه المفاخرة وغير ذلك مما لا يتأثر به سامع عاقل اديب  
ان كانت وقائع دعواك ظاهرة واحوالها في الذهن حاضرة وانحصر  
الموضوع في بيان النص وتوضيح حكمه فلا تنطق بنير ما يلزم لعرض  
المبحث من الالفاظ ثم ترفق في استلفات نظر القضاة الى رأيك فيه وكن  
وقوراً بلا تكلف وعالماً لا خطيباً وقرر ولا تحرر وقل الصواب ولا تجعله  
كأنه ضالة يجب على القضاة ان ينشدوها واحذر من الظهور في كل ذلك  
بانك بلغت الجبال طولاً واتيت بما لا استطاع

### المذكرات

كذلك تختلف المرافعات الكتابية وهي التي اصطلح العرف على  
تسميتها (نتائج او مذكرات) باختلاف القضايا وتنوع بتنوعها فقد يكون  
الغرض منها احاطة الناس علماً بما اشتملت عليه قضية ذات شأن وقد جرت

عادة المحاماة طبع هذه النتائج ونشرها بين المحامين عموماً ورجال القضاء خصوصاً . ولا يخلو الحال من احد امرين فاما ان تكون المرافعة حصلت سرّاً لسبب من الاسباب وحينئذٍ ينبغي ان تشتتل النتيجة على بيان وقائع الدعوى بياناً وافياً وشرح جميع الادلة شرحاً كافياً . واما ان تكون المرافعة حصلت علانية فلا داعي حينئذٍ للاسهاب ولا موجب للاطناب بل يستحب الاختيار ويحسن الايجاز والاختصار اذ يكون النرض من النتيجة في هذه الحالة تذكير القضاة باهم مباحث الدعوى ولان في تطويل الشرح نقصاً في جانبهم كان الكاتب يرى وجوب اعادة ما شافهم به كاه كتابة حتى لا ينسوه

ومن حسن الصناعة ان يلاحظ الكاتب المكتوب اليه وان لا يغيب عنه انه يعرض ما كتب على رجال تعلقوا وتهذبوا وتفرغوا لعمال وظيفتهم التي استنفدت اوقاتهم كلها فن الحكمة ان يحفظ عليهم زمنهم وان لا يقدم اليهم من الوقائع الا على قدر الكفاية ولا من الادلة الا ما كان قاطعاً في الخصومة مع الاقتصاد في الالفاظ

وينبغي للمحامى ان يفرق بين القضاة وغيرهم من الناس فيكتب لاولئك موجزاً وينشر على هؤلاء كما يشاء . ثم ان كان النرض من النتيجة بيان بحث قانوني وجب افراغ الجهد في الايضاح ويجمل بالكاتب ان يأتي على اقوال العلماء وآراء الشراح واحكام المحاكم في ملحقات صغيرة وان يجعل لب النتيجة قاصراً على النرض من المبحث وتقريره كي لا يتعب القارئ بمطالعة ما نقل من الاقوال اثناء

(٤١٧)

الحمامة في البلاد المصرية

النظر في اصل الموضوع . وعليه ان يستعمل الاخفام عند تعذر الاقتناع وان يحذر كل الحذر من العدول عما ذهب اليه اولاً لان ذلك يضيع اتباعه سدى . واما اذا كان الغرض من النتيجة شرح بعض الوقائع فيجب استعمال الحذق في حكايتها وان لا يذكر منها الا ما كان ظاهراً جلياً وان يترك ما من شأنه التشويش وتفريق المعاني والمناسبات . وعلى المحامي ان يبدأ حكايته بما يثير الرغبة فيها بلا تعسف ولا تفهيق في الكلام . وليلاحظ استمرار الافادة فلا يأتي بما عنده منها دفعة واحدة بل يجعلها تعظم كلما كتب وبذلك تكون القراءة موصلة للاقتناع بها ومفيدة للارتياح من طريقة سوقها ومؤكدة للاطمئنان الى ما اخذته حكاية الوقائع في النفس من اليقين فلا يقف القارئ الا حيث يقف البيان

وليتذكر المحامي على الدوام ان المحامين في هذا كله هم اعوان العدالة وحلفاء الحق لا خدم للشهوات ولا تبع لاهواء الموكلين لانهم مدافعون في الخصومات وليسوا برسل البغضاء والاحقاد . ولا ينسوا عند تناول القلم انهم اسراء لمنافع الدعاوي فليطرحوا كل فائدة لا ترجع اليها ولا تملن بهم الحيلاء فيسترسلوا مع صرير القلم على القرطاس وينجروا وراء التخيلات . ولا يخافوا فوات المرغوب فان لهم في نجاح الدفاع عن الذين لجأوا اليهم فوزاً ميبناً وهو اجل كل مرغوب . ولا يكونوا كالثانيء في الصناعة وقد قرأ نتيجة ليس فيها الا الادلة والحقائق الصحيحة فعرض على انامله بالنواجز وقال لقد ضاعت الفرصة فلواني كنت صاحب القول في الدعوى لنتل نخرأ عظيماً لانها تقبل الاسهاب وجديرة بان يفرغ الانسان فيها حذقه ويظهر علمه وينشر

على الناس ما اوتيه من الفصاحة وبلاغة التحرير ولكنك الجهم الخصم بسرد واقعة كذا والزمه الحجة بحكاية كذا واتعقب سقطاته ولا ادع له باباً يحجني منه الا سدده عليه بما يحتمله المقام من الكلام فانهم اذا فعلوا ذلك فقد خرجوا عن فهم وتخطوا غايتهم التي يقصدونها وصارت وريقاتهم قصصاً لا نتائج اقوال تقدم من محامين يخدمون العدالة الى قضاة يحكمون بين الناس . وقد يكونون في عملهم هذا كالمصور الذي يزيد وشي الصورة في المواضع التي كان يجب عليه سترها عن الابصار . وفوق هذا تكون ايضاً نتائجهم هذه خالية عن الكمال الذي هو حلية المحاماة مجردة عما تشم منه رائحة محبة العدل التي تلوي بصاحبها عن ذكر ما يجرح الخواطر حتى ولا بسلاح قدمه الخصم اليه . وعلى كل حال فانه اذا كانت الكتابة على تلك الصفة مقبولة فهي قصة وان اشتملت على الاساءة فهي هجو وكلا الامرين عيب في المحاماة

ليس من المحرم على المحاماة ان تستخدم التقرير عند الضرورة او تذكر من الفكاهات ماله تأثير في الدعوى او تعطف بكلمة على بيان حال الخصم او تدل بجملة على مواقع النقص في فعله او ترمي بقول مؤلم لبيان غش كامن بل هذا مباح على شرط ان يكون الغرض الاولى منه بيان الحق وخدمة الدعوى وعلى شرط ان يكون القول لا بساً على الدوام ثوب الكمال

### الاستشارة

اخص ما يلزم فيها تحكيم العقل وحده واستعمال الروية والتوقي . وذلك لازم في الرأي وفي الاسباب التي يبني عليها . وقد تؤدي الفتوى بكلمة او كلمتين



(٤١٩)

المحاماة في البلاد المصرية

كما كان يفعل متشرعو الرومانيين وكما هو الشأن عند علماء الشريعة الفراء وقد يكون الغرض من الاستفتاء الحصول على قول واحد سلباً كان او ايجاباً ومحله ان كان المفتي عالماً دانت لفضله الافهام . الا ان هذه الطريقة غير وافية بالفائدة اذ لا يجب ان تصدر الفتوى كوحى نزل من السماء بل ينبغي ان يضاف اليها بعض العلل والاسباب التي توضحها فان ذلك مفيد للخصوم ومؤد الى احترام الفتوى وقائلها لدى الناس . وايضاً فانها ماطلبت الا لتداع بين ذوي الشأن ولتقدم الى القضاة مع النتيجة كأنها جزء منها فاذا تجردت عن الاسباب ضعف تأثيرها وربما احتقرها من رآها

يجب ان تحرر الفتوى بأسلوب سهل بسيط خال من الاستعارة والتشبيه مجرد عن التشنيع . وان تكون عبارتها علمية لا ادبية . وان لا يمتاز بعض اجزائها عن بعض الا بزيادة الشرح والايجاز حسبما يقتضيه المقام اذا سئلت اي الطرق اولى بالاتباع في الخصومة فأشر الى ما يؤمن فيه السير منها . وكن في اشارتك موافقاً للقانون دون سواه . ونبه الى وسائل الحياطة ولا تهمل واحدة منها وان كثرت فاطمئنان المرء على عمل اتمه اكبر من جميع الاتعاب

اذا سئلت اي دفاع اصالح للدعوى فعليك باستعمال ذكائك واستخدام فصاحتك لبيان وجهة الصواب في الامر المطروح بين يديك بعد ان تتحقق من عدالته وان لا حرج فيه

اذا سئلت عن رأيك في اقامة الخصومة فاذكر في نفسك ما قد جربت منها وما حكم به القضاء في نظائرها ولا تنس ان تقلب الاحكام

كثقل الایام وكن قبل ان تقف بوجوب الخصام متردداً على الدوام ولكن  
احذر التردد ان سئلت صالحاً

اذا سئلت حجة في خصومة نشبت امام القضاة وبان لك عدلها فات  
بما تستطيع من اوجه البرهان واستنفذ قدرتك باللسان وبالبيان

ان للافتاء في البلاد الاروباوية شأنًا كبيراً واهله من ذوي الاعتبار  
الاسمى بين علماء القوانين . ومنهم من انقطع اليه وجعله العمل في حياته  
وفيه عندهم من الفوائد المادية ما يزيد على الحاجة فقد كنت اعرف ان  
استاذي معلم القوانين الرومانية بمدرسة الحقوق في باريس وهو موسيو  
(ليون كان) ينال منه في كل سنة مائة وخمسين الف فرنك وكنت اسمع من  
زملائي الفرنسيين انه مبلغ ليس بعظيم في جانب ماير بحه غيره من ذلك السبيل  
وقد كان الافتاء عندنا في قديم الزمان رفيع الجانب غزير المنهل بين

اهل الشريعة الغراء ولا يزال له بعض الشأن في العصر الحاضر . غير انه بعد  
ان كان عاماً يطلبه اهل الخصومات كما يطلبه اهل العلم انفسهم اصبح قاصراً  
على ذوي الحاجات في الدعاوي . وهذا غير ما يجري عادة في البلاد الاروبية  
وغير الذي كان معروفاً عن السلف الصالح . ولذلك اسباب كثيرة يطول بنا  
شرحها لو اردناه . لكننا نقول بوجه الاجمال ان تلك الاسباب ترجع كلها الى  
ذلك التقيد الذي استولى على العقول والوقوف بالعلم عند حد لا يتخطاه  
واستسلام العقول الى ما سطر في الكتب من المنقول كانما شرع المعاملات  
وجد في بدء الكائنات ويجب ان يبقى كما وجد الى ابد الابدین . وليس  
الامر في الشرع كذلك فان الضرورات تبيح المحظورات . ويحدث للناس

( ٤٢١ )

## الحماية في البلاد المصرية

اقتضية بقدر ما يحدثون من الفجور . والعالم متغير . والعادات متحولة .  
فالمعاملات متبدلة . وشرع لا يحكم على المعاملات بمقتضى منافع الامة في  
زمانها ومكانها ولا يلاحظ مقتضى العادات التي اقتضتها المصالح الجديدة  
شرع ابتر . وشرعنا على غاية ما يرام . واف بالحاجات في كل زمان وكل  
مكان ( ما فرطنا في الكتاب من شيء )

ولعل من تلك الاسباب ايضاً الاقتصار في الفتوى على السلب او  
الايجاب بلا توضيح ولا تفسير . ولعل منها ايضاً تناقض الاقوال ونيل الحق  
والمبطل منها ما يهوى في جميع الاحوال

واما الاستشارة بين المشتغلين بالقوانين فمدومة عندنا على التقريب اذ  
قلما يسأل المحامي رفيقه او يلتمس القاضي رأياً من زميله او يتشاور اثنان في  
امر ايهما عليهما . والسري في ذلك على ما ارى اكتفاء كل واحد بنفسه وظنه  
انه بلغ النهاية في معرفة القانون وان كان ممن لا يحسنون العربية ولا يعرفون  
كلمة من لغة اجنبية

واذا اتفق ان احدهم جاء مسترشداً في امر وجدته يلقي عليك سؤاله  
على صورة يحاول بها اعلامك بان غرضه معروف له من قبل وانما غايته ازالة  
ما قام به من الشك فيه وربما شعرت منه ايضاً بانه غير مستعد لقبول اشارتك  
ان خالفت مراده فخير النصيح عندنا ما ارضى لا ما وافق الحق والصواب  
ومنهم من يسأل السؤال بسيطاً ثم يسمع جوابه منك الى آخره ويعيه ويفرح  
به فرحاً تدلك عليه ضربات قلبه وتلمحه من اسارير وجهه ولكنه بعد ذلك  
يقول لك ( نشوف ) كانه رجل يشفق عليك ولا يريد ان يرد قولك استبقاء

لمودتك او مراعاة جانبك ووالله ما حمله على هذا الا الكبرياء والانفة من شكرك على مشورتك والاعتراف بفضلك في نصيحتك . ومن الناس من يسألك وهو لا يعرف من القانون حرفاً وليس من المشتغلين به فنجيبه بما استطعت وكنت تكتفي من شكره بسكوته ولكنه يعترضك بما سمعه عن مثله وهذا نقص في الآداب وعيب في الخطاب وسببه الجهل ومبناه احتمال العلم والعلماء

لا لوم على من جهل بل ان كان اللوم فعلى الذي قضى الزمن الطويل في الدرس والمطالعة حتى انتهى به حظه الى وظيفة تربع فيها او محاماة اندرج بين رجالها ظن انه بلغ الذرى فطوى الكتاب وجفف الحابر وكسر الاقلام واهمل اكبر الواجبات حتى افادة نفسه بدوام المطالعة . ولو ان كل واحد ممن تعلموا القانون الف رسالة في بحث من مباحثه ( والقليل هو الذي يعجز عن ذلك ) لاصبحت اصول القوانين منبثة فينا ومبادئ الحقوق مختلطة بافكارنا ولخدموا بذلك امتهم وحكومتهم ولا ستنارت عقول قعد بها الجهل عن معرفة منافعها فضلت سواء السبيل . ولكل واحد في كسله حجة يلتمسها . والكل يقولون متأقنين آسفين : ما الحيلة في بلد لا يحب اهله المطالعة ولا يميلون الى قراءة كتب العلوم . ثم ما فائدتي من اجهاد النفس في الجمع والتأليف وافقاد القوى في النقل والتصنيف ولا مال احزره ولا جاه ادركه . وبعضهم يقول انني لست ممن يبتغي المال من هذا السبيل ولا ممن يرغب في الفخار من طريق مثل هذا والناية ان انفع بما اكتب ولكني ارى الباب مسدوداً فالناس لا يقرأون ولا يحفلون بما يعمل في فائدتهم فما



التعب والعناء وغابتي لا تنال

اولئك قوم يحسبون ان المرء يرغب فيما يحمله . ويشترطون في الذي يطلبون له الفائدة ان يكون عارفاً بها من قبل . ويتوهمون ان الامم التي صارت حية بدأت كذلك ونشأت منكبة على مطالعة الكتب متهافة على تعلم المعارف والعلوم . ولذلك يرون ان البدء في العمل غير مفيد . لكن تلك حجج لا نصيب لها من الحق والله يعلم ان الحمول موجدوها والانصراف عن الخدمة العامة اصل فيها واعتقاد عدم الكسب او نوال الشهرة علتها

### التحكيم

يحتاج المحامي في التحكيم الى كمال الاستقامة واعمال الرواية وامعان النظر حتى يصيب حكمه كبد الحق . فان له في التحكيم صفتين : صفة المحاماة وصفة القضاة . ولذلك يجب عليه ان يلاحظ ما تقدم جميعه وان يضيف اليه ما عرفه بالتجارب والاختبار

حكم المحكمين شريعة للمتخاصمين والناس فيه ابحاث فيقدحون او يمدحون . فان كان الحكم محامياً لزمه ان لا يضع امام نظره غير الدعوى وان لا يفرق بين المتحاكمين ولو كان مختاراً من احدهما . وان لا يحجم عن الحكم على من اختاره اذا تبين ان الحق من جانب خصمه



## لفصل ثالث

### ﴿النقل﴾

نقل اقوال العلماء والمؤلفين عادة قديمة اتخذها الخلف اعجاباً بآراء السلف وبالغوا فيها حتى كان الواحد منهم يحسب نفسه اضعف الكتاب ان لم يرجع في رأيه الى قول حكيم من القدماء او رأى من سلف من العلماء . بل انهم كانوا يخشون الافاضة بما تبشكره عقولهم من الافكار الجديدة وما يطرأ على خواطرهم من السوانح المفيدة حذراً من ازدراء القراء وهرباً من اعين المتقدين واستمرت هذه العادة زمناً طويلاً ثم اخذت في التناقص بتقدم المعارف وارتقاء المعلومات حتى وصلت الى ما هي عليه الآن . ومع هذا فان ذكر سقراط وارسطاليس وزورودست وابن سينا وابي قيراط والفخر وعبد الحميد وسحبان وغيرهم ممن تقادم عهدهم وطوت الايام معارفهم بالعلم الجديد لا يزال يأخذ من النفوس مأخذاً كبيراً

يجب على الخطيب او الكاتب ان لا يستعمل النقل في جميع الاحوال بل يختار مواقعه ويتحرى مكان الضرورة فيه . ويجب ان لا يكون الغرض من النقل الاعلام بسعة اطلاع الناقل . ويستحب ان يكون بالتلميح لا بتمام التصريح ليكون مقبولاً عند القراء او السامعين . ويشترط ان يكون فيه معنى أكد في تقرير مطالب الكاتب او الخطيب والا محج الناس وضاع اثره في النفوس خصوصاً اذا تعمق فيه صاحبه بحيث لا يستطيع غيره من المنقول

(٤٢٥)

المحاماة في البلاد المصرية

اليهم ان يأتوا به فانه لا يبقى له في نظرهم من الاثر الا الاعتقاد بان صاحبه متفakhir يميل الى الاعجاب

النقل على ثلاثة انواع : حجة • واستشهاد • واستئناس

فاما نقل الحجة فهو الاستدلال في المبحث بنص يخضع الخصم لحكمه وجوباً كما لو اردت اقناع رجل من اهل الكتاب فحججته بنص كتابه • وهذا النوع ممدوح بل واجب خصوصاً اذا كان المنقول عنه هو القانون الذي يجب على القاضي الحكم بمقتضاه

واما الاستشهاد فهو الرجوع الى قول مؤلف شهير وقد يكون لازماً في اثبات رأي غير متفق عليه من المتناظرين • وعلى الناقل ان يتخير مرجعه ويتفرس في درجة اعتقاد القضاة فيه • واحسن ما يرجع اليه هو رأي سبق العمل به في القضاء • ومن هنا ينبغي تفضيل المفتي به على غيره والشائع المشهور على القول المجهول • اذ مجرد الرأي لا يؤثر في المطلوب لسهولة نقضه بمثله فان لم يجد الطالب مراده تماماً كان الاولى له عدم النقل كي لا يتخذ الخصم حجة عليه

واما الاستئناس فهو الرجوع الى رأي في مبحث يشابه المبحث الحاضر او يقرب منه او يشترك معه في المبدأ المبني عليه • وهنا يجب الاعتناء جداً باختيار المنقول عنه • فان كان ممن اشتهر علمه وتمكن ذكره بين العلماء والمؤلفين كان الاستئناس به مفيداً لان القاضي يتردد طويلاً قبل الاقدام على مخالفة رأي رجل اجمع القوم على احترامه • وليس من الفائدة ان يستأنس بقول من لم يكن حائزاً لتلك المزايا

## المحاماة

(٤٢٦)

وقد جرت العادة بالحذر من قول المحاماة اذا كان مجرداً عن شاهد منقول او حجة مأثورة . وسبب هذا تصور ان المحامي مشغول كل الاشتغال بمصلحة موكله فاذا قرر مبدءاً دخل الشك فيه هل كان صحيحاً او مخترعاً لصالح الدعوى . وان ابدى رأياً قوبل بغير اطمئنان وظن فيه انه كان ينطق بضد رأيه هذا لو دافع عن خصم موكله

نعم من القضاة من توفر علمهم وسمت مداركهم واستنارت افكارهم فلا يحتاجون الى شاهد او حجة بل ينظرون الى القول منصرفين عن قائله ويأخذون به ان كان صواباً او يردونه ان بان لهم الخطأ فيه لامستكبرين ولا مستهزئين . غير ان كل القضاة ليسوا ذلك الرجل وكثير منهم لا قدرة له على استنباط الرأي بنفسه فتراه متردداً بين الاقوال المتناقضة لا يدري ايها الصحيح . لمثل هذا يفيد النقل حتى يخرج من حيرة المتردد وتنتفي عنه هواجس التشكيك بالركون الى قول غيره ويطمئن في احكامه . فاذا كان المنقول عنه من ذوي الاعتدال في الرأي معروفاً باجادة النظر حصلت الثمرة وتمت الفائدة

لنقل افراط يجب التحرز منه . وقد يكون في الموضوع وفي المنقول عنه اما الافراط في جانب الموضوع فيحصل اذا كان المستشهد عليه واضحاً بذاته غير محتاج الى التأييد بقول الغير . وقد قدمنا ان النقل انما يفيد لدفع التوهم وازالة التردد فان لم يكن وهم ولا تردد فالنقل افراط واما الافراط من جهة المنقول عنه فهو اذا لم يتخيرة الناقل لانه لا عبرة بقول كل مؤلف . وليس من الجائز الاعتماد على الرأي مهما كان لانه مسطور في



(٤٢٧)

الحمامة في البلاد المصرية

كتاب والا لما بقى مبحث بغير دليل من الجانبين . فعلى الناقل ان يميز بين العلماء وان لا ينقل عن احدهم الا اذا وجد رأيه صائباً في الحقيقة وشعر بان له في القلوب منزلة يعتمد عليها . وان يلاحظ بلد الدعوى والمحكمة التي تنظر فيها . ثم يعول في الاستشهاد على عادات ذلك البلد وقضاء تلك المحكمة لان نقله يكون آكد في الاقتناع وادعى الى النجاح وللاكثر من النقل سيبيان

اولاً قد يبحث الانسان عن مسئلة في كتب شتى ثم لا يجد تمام ما يريد الا في واحد او اثنين ويصعب عليه ان تضعيع اتباعه في قراءة تلك المؤلفات كلها وان يقصر نتيجة تبعه على ذكر قول او قولين فيفضل ذكر الجميع لانها وان لم تفد في الدعوى الا انها تعلم القارئ بان الكاتب بحث في تلك المؤلفات كلها وعرف ما احتوت عليه . وقد يخيل له ايضاً ان الذي اقنعه ربما لا يقنع القضاة لتفاوت الافهام ولعدم علمه بالمؤلف الذي يميلون اليه فيفضل نقل الكل لعله يكون فيهم من يرجح القضاة رأيه

ثانياً قد يكون للباحث رأي مخصوص في موضوع بحثه ولكنه يرغب في ترجيحه استدلالاً بأقوال المتقدمين ولذلك يتصفح الكتب والرسائل غير مكثف بمؤلفي زمن دون مؤلفي زمن آخر ثم يرجع الى العادات ويعطف على ذكر شرائع الامم الاجنبية كانه يريد ان يقهر جميع المؤلفين ويخضع كل العادات في خدمة رأيه وتأيد حجته فيكثر من النقول حتى اذا فرغ منها استراح خاطره بنوال بغيته وهي الاكثر من الاستشهاد بأقوال غيره غير ملتفت الى ما بها من الضعف او القوة ولا الى القرب من مقصوده او البعد

عنه وسواء ثبت رأيه هو بذلك النقل ام لا . وربما كانت عمله هذا معيناً للخصم على دحض حجته ورد برهانه . وهذان السببان رديشان لا يجديان نفعاً وقد يحدثان ضرراً عظيماً فلماذا يجب الامتناع عن مطاوعتهما لا يستحب الاستئناس احياناً الا في حالة الفتوى فالسائل متردد يريد الاقتناع ورأي المسؤول يؤدي الى هذه الغاية عادة . لكنه اذا بين في فتواه مطابقة رأيه لرأي مؤلف معروف او عالم مشهور بين القوم كانت استئناسه موجباً لتصديق رأيه في نفس طالبه . ومن الواجب ان لا يقتصر في الاستئناس على قول الموافقين من العلماء بل ينبغي ان يضاف الى ذلك رأي المخالفين بياناً للنقيض حتى يكون الاختيار مبنياً على تمام الاختبار فلا يندش طالب الفتوى اذا فوجئ بما لم يكن له في حسابان

ومع ذلك كله ينبغي للمحامي ان يديم الدرس في كتب الشراح والمؤلفين وان لا يهمل الاطلاع على رسائل اهل زمانه واقوالهم التي ينشرونها ليزداد علمه لا ليفاخر الاقران لان طلب العلم للمفاخرة مفسدة وحمل اللامور على غير المراد منها

### العلوم التي تلزم معرقها في المحاماة

على المحامي ان يتعلم اولاً شرائع البلاد التي يتخاصم الناس بمقتضاها وهو شرط لا بد منه قد اوجبه جميع القوانين المتعلقة بهذه المهنة في جميع البلاد والاحاطة بهذه القوانين لا تمكن الا اذا اقترن علمها بمعرفة الشرائع القديمة التي استنبط منها الشرع الجديد ليكون المحامي فقيهاً قادراً على توضيح ما اهرم من المعاني عارفاً بعلم احكام النصوص واسباب التقنين فلا يخطئ

(٤٢٩)

الحمامة في البلاد المصرية

في تطبيقها على الحوادث التي تطلب فيها معونته  
وينبغي له ان يكون عارفاً بتاريخ البلاد السياسي والقضائي وبعادات  
اهلها واخلاقهم وطرق معاملاتهم وكيفيات معيشتهم . فبادراكها لا يتوقف  
في تفسير ما ربما ظنه غير العالم بها خروجاً عن المهود او مخالفاً لمقتضى الواقع  
وان يكون له الملم بقوانين البلاد الاجنبية لاسيما قوانين بلاد النزلاء الذين  
توطنوا ببلاده وصاروا من ذوي الاملاك فيها وخالطوه في مدينته اليومية  
واشتركوا معه في حياته الخصوصية والعمومية . وان يكون عارفاً بعبادتهم  
واخلاقهم في معاملاتهم ليقابل بين حالتهم وبين حالة امته ويتمكن من  
تقدير الروابط القانونية الموجودة بين الفريقين على الوجه الصحيح

ويجب ان يكون له بعض العلم بكليات الصنائع والفنون حتى لا يحتاج  
في كل ما تعلق بها الى مرشد في عمله وحتى لا يقف امام القضاة حائراً لا  
يدري ما الذي يجيب به خصمه اذا ساقه الدفاع الى الاستدلال بقواعد  
فن يحمله

ويجب عليه في مقدمة ذلك كله ان يكون عالماً تمام العلم بلغة البلاد  
التي لا بد منها في اداء الصناعة سواء كان مشتغلاً بحرفته امام المحاكم الاهلية  
او المحاكم المختلطة حتى يسهل عليه ان يخاطب موكله ولا يحتاج الى مترجم  
يضيع معه الوقت ويكون هو امامه في تحصيل المعلومات من الاوراق  
واصحابها ولكي يميز معاني الالفاظ فلا يستعمل كلمة لمعنى الا اذا كانت تؤديه  
اذ ربما كان ذلك سبباً في فوات المراد

وكذلك ينبغي له ان يتعلم فن الخطابة اريد صناعة الاقناع لا بلاغة

القول الذي يطرب الاسماع . فينبغي ان يكون عالماً بطرف من علم المنطق  
وعلم البديع والبيان والمعاني وغيرها وان يطالع كتب الخطباء ورسائل  
الكتاب الذين اشتهروا بحسن المنطق وجمال التحرير وان يقرأ كتب الادب  
كالمحاضرات والمسامرات والقصص الجميلة ليكون مقتدراً على ترويح  
افكار السامعين والقراء بما يتجمل به القول فتستلذه الاسماع

علم الادب لازم في بعض الاحوال حيث لا يفيد القانون ولا تجدي  
النصوص وكان سيسرون يوجب على الخطيب معرفة الفنون الادبية  
والرياضيات والرسم والتصوير والنقش والموسيقى وغير ذلك

لكن اذا جهل المحترف بالمحاضرة في البلاد المصرية قوانينها الاهلية  
والمختلطة والشرائع الدينية التي سادت احكامها ولا تزال حتى الآن . ونسي  
القانون الهمايوني وذيله . وقانون المنتخبات ولواحقه . ولوائح الادارة ونظاماتها  
وما اتخذته من الاجراءات والقواعد التي تعمل بمقتضاها . وتاريخ البلاد . وطريقة  
استنباط ما ولدته القوانين السابقة والادارة الماضية في الامة من الاخلاق  
واستحدثته من العادات . وما ترتب على هذه الاخلاق من المعاملات وطرق  
تبادل المنافع . وما كنا فيه وما نحن عليه من النظم السياسية . وما كان لنا  
وما هو لنا من الحقوق والواجبات . والروابط بين الحاكم والمحكوم في الزمنين  
صعبت عليه مهنته وضائق حرفته واختلط عليه الحق بالباطل واعتات  
المنافع التي يعهد بالدفاع عنها اليها

ثم اذا كان القانون غير موافق لاحوال البلاد . واذا تضاربت الاحكام  
بالاحكام . واذا خالفت الاقضية مقتضى النظام . واذا علت النفوس بالاستهتار



( ٤٣١ )

المحاماة في البلاد المصرية

بفصل الخصاص . واذا قل احترام القضاة للمحامين وملوا من سماعهم اذا  
اسهبوا وان احسنوا . واستكبروا الاخذ بمذهبهم استهزاء . وعدوا رأيهم قولاً  
هراء . واذا سقط مقام القضاة في عين المحاماة . وضاع تبادل الالفة وحفظ  
الكرامة وحسن المعاملة بين رجال الطائفتين . وجهل كل رفيهه . واذا أغفل  
الناس علانية الجلسات وقتل الرقباء على كيفية اجراء العدالة . واذا عاف  
المحاماة كل من تعلم او حسب انه تربى وتهذب وحام حول المصالح طالباً من  
الكسل عيشاً ومبتغياً من ابتياع نفسه رزقاً يهدده فيه الوعيد حيناً بعد حين  
واذا ضن علماء القوانين بنشرها . وهرب المتشرعون من بث اصول الشرائع  
ونشر بذور القوانين في امتهم حتى نسوها . واذا جنح القضاء الى الایجاز في  
احكامه والابهام في بيانه حتى صارت كالتائم والطلاسم  
اذا كان هذا كله فبئست العاقبة . وما هي الا تأخر المحاماة . وضعف هممة  
القضاة . وضياع الحقوق والواجبات . وجمود العقول والملكات . ورواج  
سوق الظلم والعدوان

— — — الخاتمة — — —

( اخلاق المحامي )

قال بعضهم ما رأيت واحداً أبعد عن المحاماة من رجل يدرس الشرع  
ليتخذ به وسيلة في اقتناء المال استلاباً من الذين ساء حالهم فتخاصموا . ويتعلم  
الفصاحة ليعرض ما وهبه الله منها على الضعفاء بارفع الاثمان وقد تكون  
مضرة خداعة . والواجب ان يكون هم المحامي طلب المعالي لا التماس المال

## المحاماة

(٤٣٢)

وما من شيء يدعو الى احترامه أكثر من ان يعرفه الناس بعيداً عن حب  
النضار مجدداً في طلب الفخار . فما المحامي الا رجل من اهل الخير قام يدافع  
عن مواطنيه ويقدم لهم جميل النصح والارشاد

وينبغي للمحامي ان يجمع بين مزيّتين : حسن المنطق ودقة التحرير  
من جهة . ومعرفة القانون من جهة أخرى . وان يتحلى بفضيلتين : حب  
نصرة المظلوم . والاستهانة بظلم الظالم . فاليه يوكل الامر في المشكلات . وهو  
الذي يرجى لحل المعضلات . ويستودعه الناس اسرارهم فهو محتاج الى ثقتهم  
به واعتقادهم بصدقه وامانته فوجب عليه ان يكون خالص النصح كتوماً  
أميناً بعيداً عن التنزير وأبعد عن الخيانة . وهذه صفات تقتضي ان يجمع  
الرجل الى علو المدركة طهارة الاحساس . وصفاء الضمير . وسلامة النية  
والامانة في الاعمال . والتزهد عن النقائص في الاقوال . والمحافظة على  
مصالح من التجأ اليه في جميع الاحوال

من الناس من نصب نفسه للارشاد واستخدم الفصاحة في جاب  
المنافع ودفع المظالم . ومنهم من حرك الاعم بقوة بيانه . وطوى الحكومات  
تحت طي لسانه . واستعلى على المظالم بقوة جنانه . وأثر في المنظمات بقويم  
حجته وبرهانه . أولئك هم الخطباء . والساسة الفضلاء . والكتاب الادباء  
الذين بلغوا من التأثير على الافهام منتهاه . ولكنهم ليسوا بمحاميين

يجب ان يزيد المحامي على ذلك فيهب نفسه وما اتاه الله من الهبات  
وما أودع فيه من عظيم الملكات الى خير مواطنيه . والانكباب على درس  
القانون ليبين للناس ما اختلفوا فيه . وان يرى السعادة في مديد المساعدة

( ٤٣٣ )

الحاماة في البلاد المصرية

الى الفقراء . لا في طلب اعجاب الامراء . والتقرب من الحكام والكبراء  
وان لا يكون امام العظيم هارباً . ولا لالتنع من المسكين طالباً . بل يقوم  
بوظيفته لكون اداؤها واجباً عليه

يجب على المحامي ان يصنى الى جميع الناس لكن لا يجب عليه ان  
يدافع عن جميع الناس . يجب عليه ان يميز بين الحق والباطل . ويعرف  
الصحيح من العاطل . ويجعل داره محكمة خصوصية تحكم في القضايا قبل ان  
يتولاها . ومن الجرم ان يستعين بملكاته على مغالبة الحق . لان في ذلك  
ميلاً عن الواجب . والميل عن الواجب مجلبة الخزي وداعية الشنار . ومن  
استباح المحظورات . واستحل المحرمات . في الوصول الى غاية من الغايات  
فهو عدو للمكرمات

اذا قبل المحامي الدعوى فذلك برهان على انه اعتقد سلامتها ورأى  
انها تطابق العقل والقانون وحدث بهذا في نفس صاحبها املاً في النجاح  
فيجب عليه اذن ان يعتني بها كل الاعتناء وان لا يدع باباً من ابواب الكد  
فيها الاطرقة حتى يكون وفي الدمة حقها وادى الواجب الذي فرضه على  
نفسه بقبولها . ان فعل هذا فقد قويت همته وصحت عزيمته واقرن صمله  
بالنجاح الا قليلاً

ليعلم المحامون ان لهم خصوماً . وان خصومهم هم اولئك الذين تعدوا  
على الحقوق فاهتضموها . وقعدوا عن الواجبات فلم يؤدوها . وتسلبوا في  
ظلمهم بما اوتوا من مال او جاه او سلطان او بما احرزوه من مكر وتغريب  
فينبغي للمحامين ان يحتقروا في محاربتهم الاموال . وان لا يخافوا الجاه

## المحاماة

لطان . وان يستعملوا الحيطة والحذق لتكشف لهم خبايا  
برار المدلسين والاغيار . والا فهم تجار بيعهم وشراؤهم كلام

محامي ان يكون مع كونه صادقاً أميناً . وناصرراً للعدل على  
م يظن الخيانة في اخيه المحامي فيضن بعرض اوراقه عليه ولا  
امن امور جرفته اليه

رجلين عرف كل منهما لصاحبه الامانة والولاء . فجعل سنده  
به اليه الاستقامة والوفاء

ر فضل المحامي في المرافعات والتحرير بل فوق ذلك الفضل  
ذات الين قبل استحكام الشقاق . وتسهيل الامر قبل شد  
سم المشاكل في ابانها . وارجاع الولد لايه . والحاق الاخ  
وحفظ المال على الجميع . وستر اعراضهم بحسن الصنيع  
على الائتلاف . ونفي عوامل البغضاء والاختلاف

لخير . ودفع الضير . وحماية القانون . ونصرة المظلوم . ونصح  
اية الجاهل . وقول الحق . والنمساك بالصدق . ومجاملة  
صون اللسان . والترفع عن الدنيا . واجادة درس القضايا  
هذه صفات المحامي الصحيح



# ملحقات



## ملحق نمرة ١

## ترتيب مجلس احكام ملكية

قانون نمرة ٢٤٩

قانون تركي مطبوع في سنة ١٢٤٩ ترجمته كالموضح بالنود المشروحة ادناه صدر في

٢ صفر سنة ١٢٤٩

## بند اول

ينبغي ان يتحدد ميعاد مخصوص لارباب المجلس العالي لايابهم وذهابهم وحسن اومتهم مع اعطى تقوية لمواظبتهم وان ميعاد حضورهم في ايام الصيف من الساعة ٩ الى الساعة ٩ تسعة ونصف وفي ايام الشتاء من الساعة تسعة ونصف لغاية عشرة ندي ببولاق يتخصص لهم ميعاد لغاية عشرة وان لا يتجاوزوا عن المواعيد المعلومة ن حصل تاخير من قبلهم فيجري درج اسباب العذر الضروري بمصبطة المجلس

## بند ثاني

ان قرآة المصلحة<sup>١</sup> يصير السماع بالاذن القلبية ويكونوا مبرين عن الصيانة والحجابة وايضاً من الغرض والفسانية ويعطى لها صورته مرضيه واذا كان احدا من ارباب المجلس يريد يستغفل المجلس لداعي غرضه ونفسانية ويتهم احد الذوات الذي يكون مستقيم الاطوار استنادا لسعيه في خلاص المذنب من باب التصاحب فاذا تظاهر ذلك فلا يصير اعماض العين بل يصير الاظهار من الغرض ويصير اصاحه اولاً بالمجلس وايقاطه وفي ثاني دفعه اذا حصل منه ذلك يجلس خمسة عشر يوم بمحل خدمته مع قطع ماهيته مدة حسه واذا لم ينصح فيحبس شهر بلا ماهية وان لم يتنبه يصير نفيه الى ابو قير مدة سنه بلا ماهية عبرة لغيره وعند تمام مدة نفيه يترتب له نصف ماهية لحين يستخدم

## بند ثالث

بحسب الضرورة اذا كان احدا من ارباب المجلس لم حصر فيلزم يحرر تذكره ويرسلها للمجلس ويوضح فيها عدره الذي منعه عن الحضور وعد ذلك يصير ارسال

(١) المصلحة بمعنى المسئلة او الدعوى



(٣)

### ملحقات

معاون او حكيم لتحقيق ما اوضحه بخطابه فاذا وجد بخلاف يصير ايقاظه في اول مرة وفي ثاني مره بحبس عشرة ايام وفي ثالث مره بحبس عشرين يوم في محل مصلحته ويصير قطع ماهيته مدة سجنه

#### بند رابع

ان قرآءة المصلحة بالمجلس اولا يصير قرآءة اصلها ثم يصير قرآءة الجوابات الذي تحرر بالمجلس ومن بعد القرآءة يصير ملاحظة النفع والضرر وتعطى الصورة المقتضية

#### بند خامس

ان القضايا الوقتية الذي تورد بالمجلس جميعهم ومرهون نظرهم حين الحتام فالحقضي التي لم يوجد لها وسع وقت لنظرها فلا ينبغي اعطى الجوابات فيها على بركة الله بل يصير ابقاها الى ثاني يوم

#### بند سادس

ينبغي ان كتاب المجلس والمعاونين يطلعوا الساعة اثنين في ايام الصيف وفي ايام الشتاء الساعة ثلاثه ويستلموا الاوامر الوارده منطرف حضرة جناب داوري والواردات والاوراق الواردين من الجهات السايه ويصير تسليمهم الى الترجمة وايضاً كاتب المجلس يجهز ما يقتضى قرايته بالمجلس حين استكمال المجلس

#### بند سابع

ان كاتب الخلاصات والقيود والجرنالي وكتشاف افندي وكاتب ومعاون وميض المجلس يحصروا بالميعاد المعلوم ويصير اخراج الخلاصات الوقتيه كذا يصير تبيض الخلاصات واخراج فهرست الاجماليات وتبيض ما يلزم تبيضه باوقاته ولا يصير تاخيره ولا التراخي ويوضع امضاهم بديل الخلاصات والجرنالات بصحة تحريرهم وعند مقابلاتهم فاذا حصل سهوا فاول مره يصير ايقاظه وفي ثاني مره بحبس ثلاثة ايام وفي ثالث مره بحبس عشرة ايام وفي رابع مره بحبس شهر فلا معاش في محل استخدامه

#### بند ثامن

ينبغي ان ارباب المجلس من اي ذات كان من الكبير او الصغير ما دام دخلوا باب المجلس فجميعهم يكونوا بمقام جسم واحد واذا احدا اعطي جواب بمصلحه فالآخر لا يعارض له بقصد انه يصير تصديق رايه ويتفاوت الوقت بل بحسب المصلحة لا يصير مراعية الخواطر وكل من بين راي صايه بما يقتضى المصلحة وفي وقت المغرب يعطى

الاستراحة قدر نصف ساعه

البند التاسع وهو الخاتمة

إذا كان احدا من ارباب المجلس توجه لجهه بلا عذر من دون اخباريه للمجلس فاول مره يصير ايقاظه بمعرفة المجلس وثاني مره يعمل بالحس خمسة ايام بمحل خدمته واذا لم يتنبه فيصير معاملته حسبما توضح سابقاً وعلى هذا الوجه يصير دستور العمل واجري هذا القانون ويعطى لكل واحد نسخه من القانون المحكى عنه بيده للاجرى بمقتضاها

وجد صورة هذا القانون نسخه تركية عليها ختم مجلس عالي داوري تاريخها ٢٣ صفر سنة ١٢٤٩ ومذكور بختام النسخه ان هذا صار تنظيم بمعرفة المجلس وصار منظور الحجاب العالي وصدرت اراده سنيه باجراء بالمجلس العالي وبالمجالس السايه



## ملحق نمرة ٢

تشكيل الدواوين وقانون السياسة نامة

### الفصل الاول

عن بيان الترتيبات الاساسيه

بند اول

لما كانت كافة امور الحكومة المصرية يلزم انها تكون منحصرة في ستة دواوين عموم ومع تقسيم ديوان اليراد على جهتين يصير اعتبارها على سبعة دواوين عموم فيلزم ان تكون امور احكام محروسة مصر وفصل ورؤية الدعاوي التي توردها عرصا لانها من الاقاليم في بعض المرتبات حسب الاقتضا واصدار الاوامر عنهم تكون بالديوان الحديوي كما في السابق ومصلة الابنية وفروعها والخبر الملكي مع الكيلار العامر وتوايه والسلخانه والقوافل وديوان المواشي وتعلقاته وترسانة بولاق وفروعها والاستباليات الملكية والرزنامة العامره وبيت المال والاوقاف المصرية والتمرخانه الملكية وجبال المرمر وطره والاثر ومهمات واشغال الحموديه مع خزينه الامتعه وادارة





(٥)

## ملحقات

الضريحانه المعموره ومادة الاحتساب بعد رفع المحتسب والبوستات ومجلس التجار ومجلس تجار اوروا تصير حالتهم بعهدة مدير الديوان المثنى عنه الذكر وحيث ان حسابات هذه المصالح تقديمها للجزينة الخديويه ضروري فحازنها ايضاً يكون تحت امر المدير المومى اليه ثانياً دواوين كافة الايرادات تكون تابعه الى ديوانين عموم يعنون عن كل منهما بديوان ايرادات خلاف الايرادات الحاصله من الزروعات وصاير بيعها بمعرفه ديوان التجاره وتوريدها الى خزينة الديوان المذكور واما فروعات الدواوين المذكورين فهي اولاً حسابات كافة مديريات الاقاليم وجزيرة كريد والحجاز وبلاد السودان ثانياً عموم ايرادات الاسكندريه والمصالح الموجوده الان بايرادات المحروسه مع الكمارك والمقاطعات والاقاليم بالجله الموجوده بالجزينه وقت تاريخه فاما مفتشين الاقاليم فيكونوا مأمورين على امور تفتيش المصالح فقط وورشة الذمات الموجوده الان بالشوري الملكيه يصير نقلها الى احد الدواوين السابق ذكرها حيث انها مثل الايراد ثالثاً نظام وادارة العساكر البريه وتعليمهم وتعلماتهم وضبط وربط حركاتهم واشخاص ومهمات الاوردو والقشلات ومحلات الحيام والقلع واسبتاليات العسكريه وخدمه صحتهم وورش ومحازن المهمات الحريه والبارودخانات وتعلقاتها واشوان تعينات العسكريه مع المخازن والحاصل كافة مصالح العسكريه الجهاديه تكون تابعه لديوان الجهاديه حكم الجاري الحاله هذه راعا كمييات اداره ونظام وتعليمات وتعلمات الدوتما مع ضبط وربط حركاتها من كونها من الامور العسكريه تكون بطرف سعادة مصطفى باشا سر عسكرها والترسانه والمحازن والجزينه البحريه وتجهيز مهمات وماكولات وسائر لوازمات الدوتما والاسبتاليات البحريه مع خدمات الصحه تكون تابعه ديوان عموم يسمى ديوان البحر وادارة سار مصالح المصروف الموجوده بالاسكندريه تكون تابعه ايضاً الى الديوان المذكور ومجلس التجار وامور الاحتساب ورؤية الدعاوي والعرضحالات وامور الاحكام بالاسكندريه تكون بطرف مدير الديوان الخديوي خامساً مدارس المتديان والتجهيزيه والحصوصيه والكتبحانات ومحازن الآلات والادوات وعينات العلوم والصنایع مع القناطر الحريه ومطبعة بولاق والوقايع المصريه تكون تابعه ديوان عموم يسمى ديوان المدارس وحيث ان الدوات المستخدمين بفروعات الديوان المذكور يمكنهم اداره الاشغال والمصالح المحتاجه لمعارف وصنایع اوروا حسب اللايق يلزم ابقا حساباتهم بالمديريات حكم الجاري بهذه

الاقوات غير ان الامور الهندسيه مع ادارة زرائب المرينوس والاصطبلات الكبرى الكائنه بناحية شوبرا تصير احالته على عهدة مدير الديوان المرقوم واما لزوم احالة المدرسخانه الملكيه على ديوان المدارس ولو انه شيء من المعلوم لكن بمناسبة وجود المدارس اليوم قد صار عدم لزومها من المفهوم فينبغي ابطالها وتوزيع تلاميذها الصغار على المدارس واعطا تلاميذها الكبار الى سائر المصالح سادسا ادارة التجاره المصريه والامور الافرنكيه وبيع المحصولات المصريه يصير ابقاها بعهدة مدير الامور الافرنكيه وديوان التجاره المصريه حكم الجاري الان ولما كانت احالة مصالح الايرادات بالمحميه تحت ادارة احد مديرين دواوين الايرادات العموم من الاشياء الضروريه اقتضى ان يصير اعطا حساباتها الى ديوان التجاره المصريه والامور الافرنكيه بمناسبة قربها الى المصالح المذكوره ومنه يلزم توريد حسابات جميع الايرادات الى احد دواوين عموم الايرادات سابعا كرخانة الطربوش بفوه مع كافة الفابريقات الكائنه بالاقاليم والمحروسه يلزم انها تكون تابعه الى ديوان يسمى ديوان الفاوريقات وحيث ان من مقتضيات ذات المصلحة ان تكون حسابات جميع الايرادات منحصره بدواوينها وسيا ان تلك الفاوريقات مثل الايرادات فكذلك يقتضي على الديوان المذكور انه يعطي حساباته الى احد دواوين الايرادات

### البند الثاني

ان مديرين دواوين العموم يلزم ان يكونوا مسئولون وملزومون بالمصالح التابعه الى دواوينهم واذا وجد منهم حركات معايره للقانون والاصول فلدى تحقيق دعاويهم حكم المشروع بالسياستامه يصير ترتيب الجزا الالايق لهم

### البند الثالث

ان النظار والمستخدمين بكافة المصالح يكونون مسئولين وملزومين بطيب وردى احوال المصالح التي مستخدمين بها كما هو شيء لازم ويصير التفتيش عليهم من طرف دواوين عمومهم دائما واذا وقعت منهم جنحه يصير تحقيق دعاويهم بحضور ارباب استشارة الديوان التابعين له حكم المحرر بالسياستامه ويجري ترتيب الجزاء المناسب اليهم طبق منطوقها

### البند الرابع

ان المصالح المتنوعه يصير تقسيمها على ورش لكل دواوين عموم حسب اللزوم

(٧)

## ملحقات

بمناسبة جسامة الفروع وتنتصب ناظر لكل ورشه ويكون للنظار المذكورين ارباب استشاره بدواوينهم لاجل بالمذاكره بينهم يستشارون مع بعضهم بخصوص المصالح والامور اللازم رؤيتها

### البند الخامس

انه يلزم مقايسه عن مصاريف سنوية الدواوين العموميه واعراضها للاعتاب السنيه لكي عند صدور الامر ترتيب مبالغ يكون مقابله على المصاريف واعطائها من ديوان ايرادات طلب مدير ديوان العموم المبالغ المرتبه الى الديوان الذي يكون تحت ادارته من ديوان الايرادات اولاً باول واما اذا كان لم توجد به دراهم على قدر الكفاهه فيصير الاعراض عنها للاعتاب العليه

### البند السادس

انه يلزم على كل ديوان عموم تنظيم جرنال يكون مشتملا فقط على زبده المصالح التي صار رؤيتها وتقديمه للاعتاب يوم الخميس جمعي

### البند السابع

يقتضي عقد مشوره بوقت معين تكون في السنه دفعه واحده بمحضور مديرين الدواوين العموميه والذوات الذين يسمون من لدن المراحل العليه وبعد المذاكره بينهم عن الامور الجسيمه اللازم رؤيتها بالحكمه تصير الهمة منهم بتقديم صورة القرار الى الاعتاب الحديويه

### البند الثامن

ان احتماليات الحسابات الشهري يلزم تقديمها الى الاعتاب العليه من الدواوين العموميه حكم الجاري الان واما في اخر السنه فينبغي ان يصير تقديم حساباتهم الى ديوان تفتيش الحسابات مع كافة الاوامر والسندات لمراجعة تلك الدفاتر والسندات والاوامر وبالمراجعه عليهم يجري تحقيق حسابات كل ديوان ولدى ثبوت ضبط الحسابات وارسالها مع الاوامر والسندات الى الدفترخانه

### البند التاسع

ان من المعلوم عدم اجراء ووفاء امور مملكه على ما ينبغي ما لم يصير وضع اساس مصالح الحكومه تحت اصول واعطاء العدل لحسن سلوكها واعطاء هذا الاعتدال حكم الاصول المعبره والمحربه وادارة اصول الحكومه على سياق واحد وتميز طيب وردي



كافة المصالح واعطاء رابطة لحس سلوكها فن المفهوم انها من الامور المنوطة لولي الامر فقط وانما الواجب على ذمة الحاكم في درجات متسعه وجسيمه كما هو امر شهير اعنى على قدر ما يكون مدبرا ومجتهدا لم يكن له وقت لكسب وقوفه لحقيقه احوال مصالحه جميعا فبنا على ذلك اقتضى الحال لترتيب شورى خاصه تكون مركبه من ذوات مقدار الكافي يصير انتحابهم من العيد الذين مجريين الاطوار واصحاب قابليه ولياقه ومفهوميه لدي ولي الامر حكم الجاري بمالك اورو ما لكي اولا يصير صرف الاذهان بالشورى المذكوره الى الدقائق والحقائق التي حوتها المصالح الصادره من الاعتبار والوارد من الخارج والموازنه على المنافع والمضرات يصير اعراض مالها للاعتاب ثانيا لدي مطالعة جرنالات زبد المصالح التي تنقدم للاعتاب من الدواوين وقرار المجلس العمومي السنوي يعرض للاعتاب المواد المدرجه بها ثالثا الشورى المذكوره تكون ماموره لرؤية دعاوي حكم المسطر بالبند الثاني والثالث راعا ارباها يكونون ماذونين باعراض وتقديم ما يحظر بباهم من التدابير والتراتب التي تكون مشتمله على منافع البلاد خامسا الشورى المرقومه يلزم انها تكون مركبه من ناظر مع ذوات بقدر عدد دواوين العموم

## الفصل الثاني

### عن بيان العملية

#### البند الاول

المديرون والنظار بكافة الاقسام والدواوين والمصالح يلزمهم الهمة في نجاز ما هم منوطين به من تحصيل الاموال وباقي مطلوبات الميري في اوقاتها وحفظ الجسور والترع وملاحظة كافة رى الاصناف في زمس النيل وتخصيرها وزراعة الصيفي واقتاد الغير مقتدرين على الزراعة ومساعدتهم بالموافق وعمار البلاد واعطاكل ذي حق حقه بالعدل والاصاف بدون غدر احد لا من كبير ولا من صغير والنظر بالدقه في دعاوي المظلومين ناي نوع كان ولا ينظرون لاحد عين الغرض ولا يراعون حاطره وملاحظتهم الاشوان والمحازن واشعال كافة المستخدمين بهم ان كانوا قائمين بوفاء خدمتهم والاحد والعطا بينهم في الكيل والوزن بالاستقامة وتكملهم الشروط المتعلقة بمخدمتهم ام لا

(٩)

## ملحقات

### البند الثاني

كافة المستخدمين بالاقاليم الدين لهم زراعة بالقرى من الكبير الى الصغير ينبغي ان لا يستخدموا الفلاحين جبراً في اطيان زراعتهم لاجل ان لا يصير في ذلك تأخير لزراعة الفلاحين وايضاً لا يستخدمون احداً من الفلاحين بدون اجره ولا يأخذون مواشيه ولا آلات زراعته قهراً ولا لاجل منع الاشتباه ينبغي ان الخدمه بالاشوان لا يوردون محصولات زراعتهم بالاشوان المستخدمين بها بل يوردها الي اشوان اخري

### البند الثالث

مشايخ القرى لا يكون لهم سبيل على الفلاحين الا فيما يخص مطلوبات الميري مثل تحصيل الاموال المطلوبه منهم لحجه الميري والتحقق على الجسور والترع بمعرفة باشمهندسين وخدمة اراضي الصفي والشتوى وجميع لوازم الميري بكل نوع كما يجب اعنى كافة مطلوبات الميري تكون على دور القدان وطلب النفقات يكون على عدد الانفار الموجوده وتحصيل التقديده والاصناف يكون بحسب التقسيط بالعداله بدون عذر احد

### البند الرابع

ينبغي ان صيارف القرى المستخدمين اولا يكونون مضموين بمعرفة عمد الاهالي ومشايخ البلاد ثانياً يكونون متممين العمليه المطلوبه منهم ومكفلة الاطيان وجريده المال والفرده تكون مطابقه لزام الاطيان والفرده وغيرها ثالثاً يلزمهم الاهتمام في تحرير وتوزيع الاوراد على الفلاحين في اوقاتها مكتوباً بهم اصول الاموال المطلوبه منهم وكلما وردوه من نقود واصناف وغللال وعيره خصماً من عليهم فيقيد لهم باورادهم بوقته بدون تأخير رابعاً يقتضي ان كافه النقود التي يتعاطوها من الاموال يوردها حالاً بالخزينه المأمورين بتوريد النقود بها حامساً من كون ان مرتب مفتشين على عمليه صيارف النواحي فيكونوا ملتزمين بملاحظه عملياتهم واتمامها على الوجه اللازم

### البند الخامس

كتاب الاشوان وناق الفروع الصغيره التساعه للمديريات والدواوين ينبغي ان يكون انتحابهم للخدامه معرفه المفتشين بواسطه اجتماع من يلزم حضورهم من الباشكتاب

### البند السادس

الادلام والمصالح المريه التي بحسب الاقتضا يباعوا الي المتترمين فينبغي ان قبل

## ملحقات

(١٠)

نهاية مدة الملتزم الاول بشهرين يصير الشروع في بيع المصلحة فان كان ذلك بالمحروسة يرسل خبر الي الاسكندريه ودمياط وان كان ذلك بالجهتين المذكورتين فبالمثل يرسل خبر الي المحروسة ثم يصير احصار الملتزمين والذي يلزم حضورهم من التظار وغيرهم بطرف مديرين دواوين الايرادات ويصير جلب كشف مقدار مبيعها بالسنة السابقة وتصير المزايدة من جميع الراغبين وفي اثنا المزايدة ينبغي انه اذا كان احد طالبا وراعبا في الزيادة وله ضامن معتمد فلا يصير منعه وحين تمام المزايدة يرسل خبر من طرف المدير الي المحلات المقتضية بموجب جواب على مقدار ما بلغ القلم المذكور واذا كان احد في الجهات له رغبة في زيادة القلم المذكور ويحضر خبره لحل المبيع ينظر فيه ويجرى تسليم ذلك القلم او المصلحة الي من وقف عليه اخر المزايدة بالشروط المستوفية بقاً سبعة ايام من ختام مدته ويحضر شروط نامه بتختم المديرين المذكورين ونسخ صورتان واحده منهما تحفظ بمحل التحصيل والاخرى تحفظ تحت يد الملتزم واذا كان احد يريد الزيادة بعد ختام المزايدة ولو بيوم فلا يصير قبوله واذا كان توجد شروط نامات الاقلام والمقاطعات الموجودة غير موافقة للمصلحة فيصير اعمال شروط نامات تكون موجبه لعدم التعدي ومستوجبه للضبط والمنافع وبموجبهم تصير المزايدة وتعطى الي الالتزام واذا كان الملتزم ياخذ شيئا زياده عن الشروط نامه فيجوز جراه بموجب السياسة نامه

## البند السابع

انه لا يحلو الامر بدواوين المبيعات من وجود اشيا مرغوبة واشيا بعض الاوقات غير مرغوبة فعند حصول ذلك ينبغي تحميل الاشيا الغير مرغوبة على قدر ما يخص المايه في الاشيا المرغوبة ودفع اثمانه باوقات التسليم ولم يعطى شي بالمواعيد وان كان شي كثير فبداعي انه يلزم لتسليمه مدة اكم يوم نظراً لكثرة الصنف فيعطى ميعاد عشرون يوما لاجل ان لا يتعوق دفع الثمن ولا يباع لاحد شي مرغوب بدون تحميل كذلك حين تسليم الاشيا التي صار مبيعها ووقت تحصيل ثمنها يلزم ان تصير معاملة التجار على سق واحد ويكون الجميع بالمساواة وادا كان يصدر الي المدير امر بتزليل اثمان اشيا بحسب الاقتضا يقتضى انه يتوجه هو بنفسه الي المصلحة الموجودة بها الصنف المذكور ويجري حرده بالصبط ويكونه ان كان الوزن او العدد يعده ويبيعه على الناظر ويحضر التجار بان يكون المبيع من هذا الصنف بالثمن الناقص طبق الامر واما الاصناف التي تباع بالمراد فتكون باطلاع ناظر المصلحة والمدير ويحضر التجار الدين لهم اخذ وعطا في تلك الصنف والذين يرغبون ان ياخذوا



## ملحقات



منه وتصير المزايدة بينهم الي ان يقف المزايد على واحد وباقي الحاضرين يكفولون بغيره فيحتموا الجميع على قائمة المزايد ويصير تمهيرا ايضا من المدير وناظر المصاحح ويحفظ فان كان وقع ذلك بالمحروسة تحرر صورتها الي اسكندريه ودمياط ورشيد ويحرر خطابات الي الجهات المذكورة لكي بوصولها بطرف كل منهم مع العينه يجمع ايضا التجار بطرفه وتصير المزايدة بينهم ويجرى كما حري بالمحروسة ومن بعد حضور تلك القايمه للمحروسة يباع الصنف الي من اعطي ثم زياده ويؤخذ منه الثمن بوقت التسليم وعلى الوجه المشروح يجري العمل بالاصناف التي تباع بالمزاد بالاسكندريه ودمياط ورشيد وادا كان الدين راعين الصنف المحدود سعره يتكاثروا ومدير المصلحه يعلم انه اذا زاد ثمن هذا الصنف يصير مده بدون ضياع رغبته فيحلب التجار وتصير المزايدة في مقدار من الصنف ويباع الي الطالبين بالثمن الذي لعله بالمراد لحين ازدياد راعيه واما اذا كان احد عابر طريق يريد اشترى فلا يباع له شئ حتى يحصر تذكره اذن بذلك من المدير الي ناظر المصلحه واذا كان يصير مبيع شئ الي التجار لاجل البيع بمحلات اخري فيعطى تصريح بمختم المدير وناظر المبيع ببيان وزنه وعدده وتاريخ يوم مبيعه ويصير قيد التصريح المذكور بطرف المدير

## البند الثامن

المشتريات انلازمه الي مصالح الميرى يكون مشتراها بمعرفة المديرين ويجرى قصاها على الواجهه الاتي ذكرها حينما يلزم مشتري صنف الي مصاحبه يتحرر حطاب من ناظرها الي مديره موضح به مقدار الصنف المطلوب ولاى شئ لزومه ويكتبى المصلحه لعاية اى تاريخ والدى لا يدرك فيه تقدير المده فيكون بوجه التخمين والتقريب وان كان الطالب شيا وقتيا يبين فيه لزومه لاي شئ بالتوضيح ويبعئى للتظار والوكلا بالمصالح ان يلاحظوا الاوقات المناسبه لمشتري اى صنف كان من المعتاد لرومه واساس التشغيل منه في اوان تكاثره ورخص اثمانه ويمتلكوا العرص في كل وقت موافق لمشتري اى صنف كان لرومي للمصاحبه لهايده الميرى ويعرضوا عن الكيفيه باوقاتها بدون تأخير وكذلك المديرين يلزم ان يكونوا ملرومين بهذه الملاحظه حيث ان نفعها عايد للميرى ما حلا الاصناف اللازم جلبها من بحر بره الموصحه بعده فبورود تلك الخطابات الي المديرين موصحه على الوجه المشروح ينظرون في صحة لروم الصنف ومن بعد ما يتصح انه لازم حله لمصلحته فان كان ذلك موجودا باى مصاحبه كانت من مصالح الميرى يصير احده منها

وان كان لم يوجد بمصالح الميرى ويلزم مشتراه من التجار فيقتضى ان يكون موجودا بطرفهم قوايم عن بيان عمد التجار الافرنك والعرب باسماء التجار الذين لهم اخذ وعطا في المتاجر وكذلك يقتضى ان محضر قوايم جمى الى ديوان كل مدير من ديوان الكمرك ببيان البضائع الواردة للتجار اسم باسم الصنف ليكون بيان ذلك معلوما عندهم والذين يكون عندهم الصنف المذكور يصير جلبهم بطرف المدير بحيث يكون حضورهم في يوم واحد وايضا يصير جلب كشوفات باثمان الصنف المشتري من سابق للاستدلال والاعتماد عليهم وبحضورهم يطلب منهم عينات الصنف فالذين عندهم يكتبوا بخطهم انه عندهم ويحضروا العينات والذين يقولون ان تلك الصنف لم يوجد عندهم يكتبوا انه غير موجود عندهم وبحضور العينات وملاحظتها فان كانت موافقة للطلب من بعد الامتحان بمحل لزومه فيجربى التتمين بمناسبه الصنف والوقت مع ملاحظة الاثمان السابقة والجارية بالبلد وبين التجار وبعضها باسكندريه ودمياط لاجل ان يعلم من ذلك الارجح للديوان ويكون ذلك بمحضر من يلزم حضورهم من ارباب المصالح وبقى استوى التمن فيؤخذ من التاجر الذى سمح بالمبيع والتجار الذين لم يسمحوا بالمبيع بالتمن المقرر يوضعوا خطوطهم ليعلم انهم ما سمحوا بوقت المشتري ثم تحرر كشف بمقدار اللازم من الصنف باثمانه من بعد تنزيل السمسره المقرره للميرى ميين به العينه بالطول والعرض والسبك الحلط والنقطه وما اشبه ذلك مما هو لازم ويحتم عليه من المديرين ومن التجار الحاصرين ويرسل هذا الكشف مشروحا عليه الى الناظر مرفوقا مع العينه بصحبة مخصوص من معاونين الدين بطرف المدير بحيث ان تكون العينه محبوسه معه اما داخل كيس مختوم عليه بالشمع الاحمر اعنى القابل للتمغه يدمع والقابل للتحتم يحتم عليه والغير قابل لهذا وهذا بوضع في كيس كما شرح او فى زجاج وقاية من تغييرها وبوصولها الى ناظر المصلحه يجرى تسليمها بواقع العينه بحضور معاون الرسول من المدير وايضا على معاون المذكور ان يلاحظ تسليم مقدار الصنف بالكامل سواء كان بالوزن او بالعدد وكذلك الناظر يلزمه هذه الملاحظه نفسها وان كان شئ كثير ويلزم لتسليمه مدة اكم يوم تكون هذه الملاحظه منوطه بمدير او ناظر تلك المصلحه او معاون يعتمد بمعرفته ومن بعد التسليم يصير الاستعلام من الدواوين شرحا على كشف النمن الوارد من المدير فاذا كان يعلم من مشروحات الدواوين ان التاجر المشتري منه عليه ذمه من الذمات القديمه فيعطى الى التاجر المذكور رجعة اصنافه خصما من ذمته





بالديوان الذي عليه ذمه فيصرف له الثمن نقدا بوقته حكم شروط المشتري ولاجل ضبط المشتري على الوجه اللازم يلزم ان المديرين يرسلون كشوفات لبعضهم بأثمان الاصناف المشتراة بطرفهم كل خمسة عشر يوما مره ثانيا الاصناف اللازم جلبها من بحر بره نظرا لجسامتها وملاحظة اثمانها تكون ارجح حيث استبان ذلك من الكرتينات الواردة من بحر بره فلاجل الحصول على ورودها ينبغي ان تحرر كشوفات من المحلات اللازم بها اشيا جسيمه مثل حديد واخشاب وصلب ونحاس وكلما كان جسيم المقدار باعتبار لزوم سنه كامله وترسل الي طرف المديرين ومن بعد ملاحظتهم لها يرسلوا صورتها من طرفهم لطرف مدير الامور الاقرنيكه واما المشتروات التي من نوع الطهورات ولم تكن جسيمه فيصير جلبها بمعرفة سمسرة الاسواق وعندما يصير مشتراها يعطى السمسره العايدة الي الميرى للسمسره ومن حيث ان دواوين الفروع يحصل بها بعض مشتروات جزويه وقليله فلاجل عدم صياح الوقت يلزم ان نظار الفروع يكونون ماذونين باشترا مشتروات لغاية الف غرش في الشهر

#### البند التاسع

تشغيل كافة الاصناف المقتضى تشغيلها بجميع جهات التشغيل يكون بواقع معدلاتها المعتمده ودايم الاوقات تلا حظ المعدلات المذكوره من المفتشين وما دونهم وكلما يصير ملاحظة شئ من نوع التوفير مع استقامة الشئ على اصوله فيعمل شئى فان كان موافقا ولا يوجب خلا فيقبل ويجرى امره واما تشييل الاشيا التي تكون بواقع تكاليفها ولم يمكن الوقوف لها على معدل فنل هذه يلزم دقة ملاحظتها من المفتشين بالمعاينه ويطلعون عليها اهل الحرمه وان كان احد من اهل الصنائه يتعهد بتوفير شئ من باب صناعته ويكون خاليا من الفسائيه وفيه لياقه اى مشهود له من اناس معتمدين من ار باب صناعته بذلك فلا يمنع من تعهده وتصير له المساعدة ومتى تبين توفيره مع اتقان الشئ كما يدعى للمرعوب ان كان للمبيع او للموافقة محل لرومه فيرتقى رتبه اعلا من رتبه الاولى وان كان المتعهد يظهر ان تعهده لا يحلو من الفسائيه الا انه مشهود له بالصنائه المتعهد عنها فقط فيقتضى انه لا يترك كلامه بل يتمتح بشئى بشرط انه اذا لم يتم تعهده يكون ملروما بالخساره والشعاله الذين يتقنوا شعلهم طبق المطلوب فتؤخذ منهم الاشيا التي اشتعلوها ولم يحسب للاوسطا المتعهد اجره ويصير صرف اجرة الشعاله المذكوره من طرف اصصاواتهم وان كان قبل منهم شمل خلافه ليكون الذى قبل مهم هذا السى ملزوما

## ملحقات

(١٤)

بالاجره وان كانت اجرة تشغيل الصنف من بعد تاديتها لم تساوى اثمائه فالملتزم بباقي الحساره العهد في تشغيل الصنف وبما ان هذا الباب متسع فيقتضى ان يكون مشمولاً بدقة الملاحظه من المفتشين ومن كافة المستخدمين والاسطاوات وارباب الكار حتى يكون دائماً مربوطاً على اصول قويه و بغاية الاستقامه خصوصاً مصاححة المهمات وترساة اسكندريه لانهم مصالح حسيمة واشغالهم متنوعة وبما ان من المعلوم ان كل من جهته مصلحة تشغيل يفهم حركات استقامتها فيقتضى ان كل من كان جهته تشغيل يرتب قانوناً موافقة اشعاله ويربطه على سلوك حس باصول مستقيمة ومن بعد قبوله يجري الحكم بموجبه

### البند العاشر

الذمات القديمة ينبغي الاحتداد في تحصيلها ودايم الاوقات يظن في جريدة اسما الدين عليهم الذم ولا يزك شى بدون طلب واذا كان موجود ذمات غير مقسطة فيصير الاهتمام في تحصيلها واذا لم يمكن تحصيلها مره واحده فيصير ربطها على تقسيط مناسب وتحصيلها بموجبه واذا كان احد يتأخر عن دفع التقسيط بوقته فيتحصل من ضامنه واذا كان ايضاً احد من الذين ربطت ذماتهم على التقسيط لم يمكنه احضار صامن على انه يوفى تقسيطه بداعي عدم اقتداره وتحقق وثبت انه لم يكن له قدره على تأدية تقسيطه فيحذف تقسيطه ويصير ربط دينه على تقسيط جديد بالنظر لاقتداره وعند ذلك يعمل مقايسه عن دينه يتحصل في اكام سه مع تحرير قايمة ببيان كافة موجداته والذي يرى انفع وارجح الى الميري من تخفيف تقسيطه واخذ موجداته فيعرض عنه للاعتاب السنيه واما اذا كان يمكن تأدية دينه بالتقسيط في مده اقل من خمسة عشر سنه فيصير ربطه على تقسيط نظراً لاقتداره من طرف مأور التحصيل بدون اعراض للاعتاب الكريمة

### البند الحادى عشر

الكتابه ككافه مصالح الميري تكون بدفاترهم بطريقة الزحمر المقبوله والدفاتر تكون مجزءه ومحبوكه ومنمره ومحتوما على اوراقها ورقه ورقه والكتابه المنمره الدايه بدون ترك ورق ابيض بين الكتابه وبعضها وتكون بغايه النطافه خاليه من القشطل والايحطه ولا يكرر بها تكرار عمليه اعنى متى كان البيان وحوداً بمحل فيه الاكتما دلا بتكرر وضعه في محل ثاني ولا يكون وحود دفاتر غير لازم ودفاتر الحسابات التي تتقدم شهري من



(١٥)

## ملحقات

دواوين الفروع الى دواوين العموم والى محل قبول حسابهم تكون بمقتضى مواعيدها المقررة ومفقطه بقلم باشكاتب الجهة بها اسمه وختم مديرها أو ناظرها ومصحوباً برفقتها سندات المقررة تسليمها شهري وباخر السنة يتقدم ارسال دفاتر حسابات دواوين العموم مع سندات الى ديوان تفتيش الحسابات

البند الثاني عشر

من حيث ان كتاب اليوميات ملزومين بمراجعة الرجع التي توردهم محررين بقلم ريس الورش بقدر ما هو مبين بالرجع فن بعد مراجعتهم يجري قيدهم بواقعهم ولا يلتزمون بحفظ سندات عندهم حيث ان كامل الرجع تحرر بقلم ريس الورش المذكورين فيلزم ان يصير حفظ الرجع المذكوره تحت يد ريس الورش

البند الثالث عشر

الدواوين الجسيمه المرتب بهم ريس ورش كل ريس ورشة ملزوماً بمراجعة وحفظ مستندات لحين تسليمهم محل لرومهم واما كتاب الخالي المرتين بالدواوين المذكورة فيكونون بعاية الهمة والاجتهاد في تشييل الحسابات باوقاتها والاشغال اليوميه بانها كل شئ باوقاته واما الدواوين الصغيره المرتب بهم ريس واحد فقط فيكون هو الملزوم بحفظ السندات وتسليمها كالاصول الحارئة

## البند الرابع عشر

كافة الرجع التي تحرر فقبل ختمها ممن هو منوط بختمها يلاحظها باشكاتب طرفه ومتى كانت في محالها يوضع اسمه عليها واذا كان لازم صرف تقديمه يكون عليه اشارة الصراف بقلم من هو منوط بالصرف كما هو مرتب بالعمايه ايضاً كون التحريرات معظمها متعاق بالاحسابات والسندات فالذي يخص الحسابات والصرف يكون تحرير رد جوابها باشتراك الناظر مع الباشكاتب ومن بعد تحريرها يوضع الباشكاتب اسمه عليها والناظر يخطمها والدواوين التي بها صرف كثره ينبغي ان يصير اجرا عملية ذلك على موجب الترتيب الذي صار بالحرينة الحديوية في سنة ١٢٤٥ الموجود صورته بدواوين عموم التفتيش من حيث انه موجود بالعمارات والمهمات وما اشبه ذلك من المحلات صيارف مخصوصة فيلزم ان يكون الصرف للساعة تسعه من النهار ثم يفعلا يوميات الصرف بيومه ولا يفضل شئ بلا تكوين ومقاله الى ثاني يوم ولا يصرف شئ بدون استحقاق

### البند الخامس عشر

اي باشكاتب يرتفع من الخدمة بمنحه موجه لرفعه فينبغي انه يقدم الحساب المطلوب منه هو والكتاب التي بصحبته لعاية رفعه في ميعاد وان تأخر عن الميعاد المقرر فيشتغل بدون ماهية على طرف الديوان حين ان يقدم الحساب واما اذا كان التأخير ناتجاً من عدم ورود الحسابات من محلاتها والتي ورد منها مستكمل شطبها لغاية رفعه فكلما صرف له من بعد الميعاد والذي يصرف يتحصل لجانب الميري ممن هو السبب في تأخير الحساب واما الباشكاتب الذي يرتفع نظراً الى اتحابه ا مصلحة اخرى او عذر مقبول ولا يحصل مخالفه بالمصلحة المستخدم بها ويكون الكتاب الباقيين على ما هم عليه فلا يلتزم بتقديم الحساب الذي لم يحل ميعاد تقديمه بل يكون مطلوباً من الباشكاتب خاله

### البند السادس عشر

الكتاب المرتبه عليهم عمليه فيقتضى ان لا احد يجبرهم على عمليه غير ملازمه منهم وادا اشتعلوا فيما لا يخصهم وحصل تأخير في شغلهم المختص بهم فيصير البحث عن اسباب التأخير فان كان سببه منهم فتصير مجازاتهم بموجب سياستنامه واما اذا اتضح انه ليس منهم بل من الدين فوقهم فيكون مجازاتهم ايضاً بموجب السياستنامه

### البند السابع عشر

اذا تأخر تقديم حساب اي مصلحة عن ميعاده فالاول يصير طلبه فان حصر بوقت طلبه فيها وان لم يحضر فيستعلم عن اسباب تأخير الحساب فان كان تأخيره مبنياً على سبب مقبول فخالا يجري ما يوافق لسرعة انها الحساب ويحرر سنداً بان يصير تقديمه في التاريخ العالاني ويرسل الى محله

### البند الثامن عشر

صيارف الخزن حيث ان سابق وردت لايحه في حق تنظيم اجرا عملياتهم ونشرت عموماً فينبغي اجرا العمليه بموجبها وأما لاحل ملاحظة صمان الصيارف بالدقة ولا يبقى لاحدهم مداحله ولا مصاحبه مع المستخدمين وخلافهم فعلى ذلك اذا كان يقتضي عدل او تبديل الصيارف الموحدون تحت مديرية المدير فيصير عدلهم او تبديلهم بمعرفته وان حصات شبهه في اطوار وحركات صيارف دواوين العموم فخالا يكف يده عن المصاحبه ويظن في حسابه وجرده وادانته ان ما حصل منه افعال معايره للاصول فيبقى في مصاحته وادا حصل عكس ذلك فيصير مجازاته بموجب السياستنامه



(۱۷)

## ملحقات

### البند التاسع عشر

كافة ارباب الخدم من الكبير والصغير يكون تحت يدهم سراجى مطبوعه تحتوى حساب اصول وخصوم استحقاقهم ان كان سنويه او شهرية فعلاصة الصرف تكون فيهم بقلم خزانة الخزن والمديرين والنظار ومأمورين الصراف او من وكلاهم بمقدار ما يصرف دفعه دفعه بتواريخ الصرف ونهاية كل سنة يؤخذوا منهم مشروحا عليهم وصل التسليم بخط وختم اصحابهم او بخط غيرهم ويعطى لهم خلاصهم عن السنة الجديدة ميين بهم مقدار المتأخر لغاية السنة الماضية واما الدين يرفعون في اثنا السنة فيوجد منهم سراجيم بوقت رفعهم من بعد صرف استحقاقهم مسدين على الوجه المشروع واما الاجريه الذين باليوميه فيكون بيدهم سراجى ايضا مطبوعه ومختوم عاينها ويتحرر تاريخ اليوم الذى يستخدم فيه الاجير على السراجى المذكوره وتختم من طرف المأمور بختمها لاجل ان الايام التى استخدموا بها تكون معلومه وكما صرف لهم شى يتحرر عليهم بان صرف ذلك في التاريخ الفلانى ويكون بعلم مأمور الصرف ويصير تسليمهم الى الصراف

### بند عشرين

الاستحقاقات التى يتوقف صرفها الى اربابها في اوقاته ويتورد في اصول الاستحقاقات يجرى صرفها الى اربابه عند طلبهم بمعرفة المدير او الناطر قبل مرور اربع وعشرين شهرا ومتى زادت مدة عدم صرفه عن اربع وعشرين شهرا فلا تصرف بل يصير البحث عن الاسباب الموجبه لعدم صرفها الى اصحابها ومتى كان صرفه في محله ولا مانع فيه فيصرف بمعرفة المدير ويشرح فيه محل الصرف ما اتضح له بوقت التحقيق واما المصاف لغاية سنة ٤٨ وما يضاف بالسنوات التى بعدها بمقتضى الامر العالى فصرفه يكون فقط بموجب الارادة السنية

### بند واحد وعشرين

ان من الان وصاعدا اذا كان يلزم رفع شى من اى شى يكون خلاف المقين فلا يصير رفعه وخصمه الى جانب الديوان الا بموجب امر عالى

### بند اثنين وعشرين

الخزنجية المستخدمين بكافة مصالح الميري ينبغى اولا ان يكونوا مصمومين ويعرفوا القراء والكتابه وثانيا يلزم ان يكون كلا منهم صاحب ادراك في الاصاف التى تحت يده حتى لايقبل لهم اعداد اما ان كان اهل كار ولم يفهم الكتابه ويحتاج الامر الى استخدامه

لعدم وجود خلافه فبالضرورة يصير استخدامه ويصير جرد المخازن بالاوقات المعينه حسب اللزوم ومن حيث ان في اثنا ادارة الجرد لا تخلو عن الصرف والايراد فيصير تحريرهم موضحين بالبيان ويختصوا من ناظر المصلحه او من الذي مامور بالجرد ومن المخزنجي والقباى الذى يوزن الاصناف ومن ككون ان قباى المصلحه جرده مخالف للاصول فيصير الجرد بمعرفة قباى اجنى وحين نهاية جرده تصير مقابلة جرد الكف على جرد القلم فان كان يظهر فرق يتحقق امر ذلك ويعطى له صوره حسب مقتضاه

بند ثلاثة وعشرين

القبايه المستخدمون بمصالح الميرى يلزم ان يكونوا جميعا مدركين في كار القبايه وكافه عددهم تكون مرقومه بالعدد الهندى المعروف عند العامه ولا تكون عدد مرقومه بالقبطى ودايم الاوقات يفتقدوا عددهم ويعايروهم بالصبط وايضا شيخ القبايه يلاحظ اشغالهم ويعاير العدد وفي اوقات بغته يمسك على كل منهم اى صنف موزون ويعيد ميزانه وكما يظهر يخبر عنه المدير او الناظر بالحمة وعلى القبايه قيد كلما وزن من ايراد وصرف بالدفاتر المطبوعه الموزعه عليهم منمره مع نظافه الدفتر وعدم الاجبطه وكما وزن يحرون به اعلاما بمحطهم باوقاته لمحلى الديوان وان كان الشئ الوارد يحتاج فى وزنه الى اكم يوم فالدى يوزنه يومى يقيده بدفتره وعند نهايته يحجر علما بالبيان وزنه وزنه تاريخ وان كان الشئ يملك وزنه اكثر من اسبوع فيقتضى كل حمله يحجر علما بالموزون ويقدمه الى الديوان وكل يوم يقابل دفتر الديوان على دفتره وتوضع اشارة المقابله بدفتره بقلم الكاتب الذى يقابله واذا كان بدفتر القباى بعض رقم مصلح بالقلم خالى الشبهه يتفقط المقدار بقلم القباى وعليه اشارة بالصحه بقلم الكاتب واما القبايه الدين يكونون قبايه وعهدتهم الاشيا التى يوزنونها فيكونوا على اصول المخزنجيه الموضح بيانهم قبله

بند اربعة وعشرين

ريسا المراكب ينبى ان الارزاق التى تنشحن بمراكبهم تكون بحضورهم حتى يفهموا مقدار ما شحن ان كان بالوزن او بالكيل وعلى كل منهم الالتفات بالدقه في وقت الاستلام ويوحذ عليهم سندا بالتسليم من بعد فهمهم المقدار الذى يستلموه ولاجل الصبط يكون بشهادة العهد حيث ان بكل مورد موجود بها عهده وان سقى المراكب يكون بقانون حملتهم فى ايام النيل ويكون بمعرفة العهد كذلك ريسا المراكب يكونون ملرومين وقت التسليم في محل الوصول فان يكونوا بعاية الالتفات والدقه في التسليم لمن يستلمهم حيث

انهم ملزومين بما يطهر عليهم من العجز ويصير استخدام المراكب البرانيه والميرييه على نسق واحد

### البند الخامس والعشرون

المفتشون عليهم ان يتموا واجبات وظيفتهم كما هو لازم عليهم ويلاحظوا المشتريات والمبيعات والتشاعيل والمعدلات بعاية الضبط والدته الواجبه ويجرون تفتيش المصالح التابعه لتفتيشهم طبق المبرهن بلايحه التفتيش مع حرد خزن الصيارف بفته والبحث عن لروم الاصناف والموجودات والمواشى التي بالمصالح وتوزيع الغير لازم على محلات لزومه والتاكيد على المديرين وكافة الطار والخدمه على الاجرا كما هو محرر وتعميم خدمتهم ويلاحظوا اشغالهم وحركاتهم ان كانت بالاستقامه فى حق المصلحه ام لا وكذلك ينبغي ان المشكلات والدعاوى التي تتقدم الى المفتشين لا يوخرون نهوها وحلها على الوجه اللازم بحضور من يلزم حضورهم ويعرضوا عن كل ما يلزم اعراضه باوقاته اولاً ناول

### البند السادس والعشرون

كافة الاصناف والموجودات التي تكون باشوان الصرف ومخازن الميرى تكون على قدر اللزوم والاحتياج وكلما كان زياده عن اللروم ولا حاجه لوجوده فيقتضى توزيعه على محلات لزومه وان كان شى غير لازم بمصالح الميرى فيعرض عنه باوقاته الى مدير الديوان الذى هو تابع له لكي اذا استصوب ميعه يباع حتى لا يترأ كم شى بالتاخرات فلا فائده وان كانت اشيا لا يصح مبيعها بحسب الاقتضا فترسل الى المخزن المعد للالات المير اللازمه كذلك لا يكون بالتاخرات تجهيات تحت الحصر بل يكون انها امرها اولاً ناول ولاجل استقامة المتاحرات على الاصول المرعوبه ينبغي على المديرين والنظار ملاحظة ذلك حيث انهم يحتموا دفاتر الحسابات في كل شهر وكذلك المفتشون يلاحظون ذلك بوقت مرورهم

### البند السابع والعشرون

انه اذا كان يقتضى اعمال او تعمير محلات لاجل التشغيل بمديريات الاقاليم وبمديريات دواوين العموم او محازن لتخزين الاقشه والاتطان ومحلات مماثلة لذلك او بعض محلات بالقناطر والحسور ويكون ذلك ضروريا فيقتضى ان تكون مباشرة الاعمال والتعمير بمعرفة المهندسين ويتحرر كيفية ذلك من مديرين الاقاليم الى مفتشيهم ويصير درجها بالجرا نال الحمى الذى يتقدم للاعتاب السيه من طرف مديرين دواوين العموم







(٢١)

## ملحقات

قدر اللزوم ولا يكون موحود مواشى زياده عن اللزوم والثور الذى يكون متشوشا والحكيم يحكم بذبحه فان وجد احد من الرعايا ياخذوه وهو على قيد الحياه بشئ مبيعه ذبيح فيعطى له وياخذ منه الشئ نقدا

## الفصل الثالث

في بيان سياسة تامه

من حيث ان حسن سلوك الامور الملكيه منوطا باجرا مضمون اللوائح والقوانين فاذا كانوا المستخدمين بالمصالح الميرييه من كبار وصغار لم يوفوا حكم اللوائح والقوانين كما هو الواجب عليهم او يفعلوا شيئا محالفا للشرف الانسانى او لشروط العبوديه فيلزم ان يجازوا مجراهم اللايق بهم لاجل ان يكون تاديبا لهم وعبرة لغيرهم فن ذلك ومن كون ان رجوع اجرى القوانين الى الجميع يعنى الى الكبير والصغير من عدالة الحكومه قد تحررت السياساتمه ادناه لاجل ان يصير العمل بموجبهه وبالله التوفيق

### الباب الاول

ان كل من كان مستخدما بالمصالح الميرييه ان كان صغيرا او كبيرا ويتجاسر على اخلاس ماله واموال وغيرها من الذي تحت ادارته او من الذي صار تسليمه له على وحه الامانه واختلاسه يزيد عن حسمه الاف قرش يصير ارساله الى اللومان من سنتين الى خمسة سنين مربوطا بالنزحير واذا لم يزد عن الحسمه الاف قرش يكون من ستة شهور الى سنتين والذي صار اختلاسه من اى شئ يصير تحصيله بالتام من مرتكبه واذا لم يكن له مقدره على تاديبه فيصير تشديد جراه ولا يصير ابلاغه الى مثليه

### الباب الثانى

ان كل من كان من خدامين الميري ياخذ ولا يعطى رخصه باخذ شي من الاهالى او من غيرهم خلاف الاشيا التى يشتريها بثمنها الى لوازمه الضروريه فيرسل اللومان مربوطا بالنزحير من سنه الى ثلاثه ويتحصل منه الشئ الذى اخذه ويورد الى اربابه واذا كان صرفه ولم يبق له مقدره على تاديبه فيصير ابلاغ مدته الى خمسة سنين

### الباب الثالث

ان كل من كان مستخدما بالمصالح الميرييه وياخذ رشوه والا ياخذ شي باسم الهديه في مقابله الرشوه وياخذ حفيه او جهازا فيصير مقايسة الضرر الذى حصل الى المصلحه



من الرشوة والهديه التي اخذها ويصير ارساله اللومان مربوطا بالزنجير من سنه الى ثلاث سنين ويصير تحصيل الدي اخذه من اى شى وحفظه بنجزية الابنيه لاجل ان يصرف الى العمارات الملكيه واما اذا كان احد يحبر عن الذى يقدم الرشوة قبل ما ياخذها ويتحقق انه صحيح فالحزا الذى يخصص على الذى ياخذ يصير اجراء على من يريد يعطى

### الباب الرابع

ان كل من كان مستخدما بالمصالح الميرييه وقشط دفتر او سندات بناء على حيله ويكتب دفتر او رجعه او سندا بخلاف الاصول والا يستعمل ختما مشابها فيرسل الى اللومان مربوطا بالزنجير من سنتين الى خمس سنين

### الباب الخامس

ان كل من كان مستخدما بمصالح الميرى من الكبار والصغار ويورث ضررا الى جانب الميرى او الى سائر العالم او يعطل حق واحد بصورة اجرا الغرض فيصير ربطه بالقاعه من ستة اشهر الى سنتين واذا كان يقتل احدا لاجل اجرا الغرض سوا كان بالضرب او بطريقه اخرى فادا كان للمقتول ورثه ولم يرضوا بالديه فيصير القصاص والا يرسل اللومان مدة حياته واذا كان يرتضوا بالديه فبعد تحصيلها منه كمطلوبهم يرسل الى اللومان من سنتين الى خمس سنين لاجل التريه

### الباب السادس

اذا كان احد يشتري الاشيا اللازمه من حارج لاجل جر منفعة وهى موحوده بمحازن الميرى حيث انه عين الاعتلاس فيصير مجازاته بالحزا المقرر بباب الاعتلاس اما اذا لم يكن لجر منفعة واشتراها من غير ان يبحث ان كانت موجوده بمخازن الميرى ام لا وبهذه الصوره يتحقق انه صار سبيا لتلف الموجودات فيحصل منه ثمن الاشيا التي صارت عادمه واما اذا لم يكن له مقدره على تاديته فير بط بالقاعه من ستة اشهر الى سنتين

### الباب السابع

ان كل من كان مستخدما بمجدمات الميرى وتلف او اعدم شيا من الاشيا والامتعه والالات والادوات التي صار تسليمها له امانه والتي تحت ادارته وصبطه من عدم دقة واهتمامه فيحصل منه ثمن الاشيا الذى انلفها واعدمها وادا لم يكن له مقدره على تادية



( ٢٣ )

## ملحقات

ذلك والذي ائلفه قليل فيصير استخدامه بالحل الذي هو فيه ثلاثة اشهر بلا معاش  
واذا كان شيا كليا فيربط بالقلعه من ستة اشهر الى سنتين

### الباب الثامن

اذا كان احد من نظار المصالح الميريه في وقت مبيع الاشيا الميريه التي تحت ضبطهم  
لم يحنوا ويتجسسوا عن احوال التجار واعطوا شيا من المفلسين والذين لهم سابقه وبهذه  
المناسبه يصير سببا لاعدامه مال الميرى فاذا كانت الدراهم التي اعدمها جزئية وله  
مقدره على تاديتها فيصير تحصيلها منه واذا لم يكن له مقدره فيصير حبسه واستخدامه  
بلا معاش بالحل الذي هو فيه مدة ثلاثة اشهر واذا كانت الدراهم كليه وله مقدره فنظرا  
لجسامه المبلغ يصير ربطه بالقلعه من سنه الى ثلاثة سنين

### الباب التاسع

ان كل من كان مستخدما بمصالح الميرى من صغير وكبير ويستعمل دراهم الميرى  
او يستعملها احد غيره على اسمه فن بعد استرداد الدراهم التي استعملها يصير ربطه  
بالقلعه من سنه الى ثلاثة سنوات واذا لم يكن له مقدره على استرداد الدراهم المذكوره  
فبحيث ان هذا عين الاغتلاص فيجربى عليه الحرا المحرر باب الاغتلاص

### الباب العاشر

ان كل من كان مستخدما بمصالح الميرى ان كان كبيرا او صغيرا وياخذ او يعطي  
شيا زياده عن استحقاقه من دراهم الميرى فاذا كان استحراره حزنيا فن بعد استرداده  
يصير حبسه او استخدامه بلا معاش بالمصلحة التي هو فيها مدة ثلاثة اشهر واذا كان  
كليا فبعد استرداده يصير ربطه بالقلعه من ستة اشهر الى سنه واحده واذا لم يكن له  
مقدره على استرداده فبحيث انه عين الاغتلاص فيصير محازاته كما هو مشروح باب  
الاغتلاص

### الباب الحادى عشر

انه اذا كان يوجد احد من المستخدمين بخدمه الميرى ياخذ شيا من الاصناف  
والغلال والميريات وغيرها من التجار والاهالى لاحل التجاره خلاف محصولاته التي  
تحصلت من اطيانه التي زرعها بالمال ومن جفكله وكذلك اذا كان احد الخدمه يتحرر بخصوص  
مصاحته المامور بها فيصير صط الاشيا التي يتحرر فيها الى الميرى ويصير ربطه بالقلعه  
من ستة اشهر الى سنتين

## الباب الثاني عشر

ان الذين يرتكبون الجنح المحرره اعلاه ثانی مره فیصیر جزاهم مرتین

## الباب الثالث عشر

اذا كان احد من المستخدمين بمصالح الميرى صغيرا او كبيرا يعطي سكه وحللا الى احد خلافه بناء على نفسانيه او غرض والا ينظر شيئا فيه مضره ولم يعرض عنه الى المحل اللازم له الاعراض بوقته خوفا منه او بسبب مراعاة خاطر فاول دفعه يصير عزله واقامته بمنزله بلا معاش مدة ستة اشهر وفي الدفعه الثانيه يصير ربطه بالقلعه سنه واحده والدفعه الثالثه يصير تبعيده من خدمات الميرى جمله كافيه

## الباب الرابع عشر

اذا كان احد يتهم احد او يفترى عليه بناء على غرض او نفسانيه وفي اثنا التحقيق يظهر ان ادعاءه بخلاف الفلجزا الذي كان يصير اجراء على المتهم اذا كان الكلام صحيحا يصير اجراء على من افترى واتهم

## الباب الخامس عشر

اذا كانت الكبار والصغار المستخدمين بالمصالح الميريه يحالفون مضمون الاوامر ومنطوق اللوائح والقوانين الذي صاير العمل على موجبهم ولم يطيعوا الذي عليهم فاول دفعه يصير حبسهم بالمصلحه التي هم فيها من ثمانية ايام الى خمس عشر يوما وفي الدفعه الثانيه مدة خمسة عشر يوما الى اخر الشهر وفي المره الثالثه يصير حبسهم بمحل المصلحه من غير معاش مدة شهر واحد وان كانوا لا يعتبروا يصير عزلهم من المصالح المامورين لها وادا كان عدم انقيادهم يصير موجب الى السكوت في المصلحه فيصير رقتهم من خدمتهم اول مره

## الباب السادس عشر

اذا كان احدا من الذوات المستخدمين يتداخل في شغل خارج عن شغله ومفترعات ماموريته وصار منه معاملته غير لايقه لاحد فابتداء الامر يصير حبسه في محل خدمته خمسة عشر يوما وادا كان يفعل ثانی مره يصير حبسه شهرا ونصفا وادا كان يفعل ثالث مره يصير حبسه بلا معاش في محل خدمته ثلاثة اشهر وادا كان لم ينته يصير عزله



(٢٥)

ملحقات

### الباب السابع عشر

اذا كان الكبار والصغار من المستخدمين بالمصالح الميريّة يتكاسلوا ويعطوا اهمالا في المصالح المأمورين بها ومن اهمالهم وتكاسلهم هذا لم يحصل سكتة وخلل الى دات المصلحة فيصير مجازاتهم كما هو محرر بباب عدم الاطاعة اما اذا كان اهمالهم وتكاسلهم هذا يورث المضرة الى ذات المصلحة فيصير حبسه بمحل المصلحة المأمور بها بلا معاش من ثلاثة اشهر الى ستة اشهر واذا كان ايضا يظهر مضرة ناتجة من تكاسلهم واهمالهم فيصير طردهم وتبعيدهم من الخدمة

### الباب الثامن عشر

اذا كان المتهم بتهمة من التهم المشروحة من ابتدا الباب الاول الى الباب الرابع عشر من الرجال الكبار فيصير دقة دعوته بمحاسب مركب من ارباب شوري خاصه وناظر ديوان تفتيش الحساب والذوات الذين يصير تعينهم من طرف حضرة افندينا ولى التعم الداوري الانعم والحديوى الاعظم واذا لم يكن من الرجال الكبار فيصير تحقيق دعوته على وجه الحق والعدل بمجلس ديوان العموم المتعلق به ولما يصير اظهارها فيصير ترتيب واجرا الجزا التي يستحقه من المحرر بالابواب المذكورة وفي اثنا التحقيق فلا يصير ترتيب جرا في حق المستحق ما لم يكن المدعى والمدعى عليه بالمواحه وان كان الذى صار تحقيق دعوته بدواوين العموم لم يقع ويريد رؤية دعوته بمجلس ديوان غيره فيصير المساعدة لاستدعايه لاجل اسكاته واما جزا الدين يرتكبون الجحج الحفاف المذكورة من ابتداء الباب الخامس عشر الى ختام الباب السابع عشر فيصير اجراء بمعرفة الكبار الذين فوقهم ونظارهم ونظرا الى الجزا المحرر في الثلاثة ابواب المذكورة فيكون كبارهم وبطارهم ماذوين في التبديل من خمسة وعشرين الى خمسمائة كرناج

### الباب التاسع عشر

ان الدعاوى التي يصير رؤيتها بالمجالس ويتخصص حزاها كالشروح اعلاه فيصير تقديم صورتها الى الاعتاب الكريمة لاجل ان يتعلق اجرا جزاؤها للارادة السبيه فاذا كان يرى موافقا ان تصير المرحمة الى المذهب من لدن ولى التعم المعظم فعفو وتخفيف الجزا المحكوم به منوط الى الامر العالي

### الباب العشرون

اذا كان احد من المستخدمين بالمصالح الميريّة عاجزا في ادارة المصلحة المأمور بها

## ملحقات

(٢٦)

وتبين انه لم يمكنه ادارتها ويستدعي بان يصير استخدامه بخدمة مناسبة لحاله فتصير  
المساعده لاستدعائه واذا كان اختيارا ووجوده ليس نافعا له في حد ذاته ومن ذلك  
يستغنى من المصلحه جملة كافيه فيصير الحاقه بالمتقاعدين بتخصيص معاش نظرا لحاله  
وخدمته واما اذا كان له قدره على الخدمه ويستغنى من غير عذر فيصير تفتيش المصلحه  
الامور بها ولما يطلع طرفه خالصا يصير قبول استعفايه ولا يتخصص له معاش واذا كان  
احدا يستغنى من اذيه كبيره فيصير احقاق حقه بموجب السياستنامه

### الباب الحادى والعشرون

من حيث ان من المعلوم ان عمار المملكة والبلاد ورفاهية الرعيه والعباد وادخال  
المصالح الميرييه في حسن النظام موقوفه على ثلاثة اشيا عظام اعنى اولا اجرا الانصاف  
والعداله ثانيا الصدق والاستقامه ثالثا السعى والاجتهاد فلاجل ان يصير حصول هذه  
الفصايل العظام قد ترتب هذا القانون الذى باصول العداله مقرون فيلزم ان يصير اجرا  
الحزا والقصاص المحرر اعلاء في حق من لم يسلك سلوك الطيعه الانسانيه ويرتكب  
الحركات المفايره للعبودية واما من يسلك طريق الرشاد ويجرى حقوق واجبات عبودية  
النعمه الخليله المستعرق فيها من فيضات بحر كرم الخديوى الاعظم فمن المعلوم ان يصير  
لهم التلطيف ورفع درجتهم فعلى ذلك ينبغى على الجميع ان يجتهدوا بالصداقه لاجل ان  
ينالوا هذا المراتب الجليله والتلاطيف العميمه ( تم )

( طبع في محروسه بولاق في شهر ربيع الاول سنة ١٢٥٣ )

—•—



(٢٧)

ملحقات

ملحق نمرة ٣

لائحة ترتيب الجمعيه الحقانيه التي صار تنظيمها بمقتضى  
امر كريم حسب المذكور اعلاه

الباب الاول

في تركيب الجمعيه الحقانيه

بند اول

ان ترتيب الجمعيه الحقانيه المذكوره يكون مركب من رئيس وستة اعصا من الذوات  
والسته يكون منهم اثنين من ذوات الجهاديه واثنين من ذوات البحريه واثنين من  
ضباط المملكه ويكون الستة ارباب المجلس حاليين من الوظيفه والمأموريه في احد الدواوين  
وان لا يجوز تعيينهم خارجا عن مأموريتهم وتبعيدهم عن وظائفهم وبهذا تصير الجمعيه  
منحصره بستة ذوات اعضا لكن يلحظ ان بعض ارباب الدعاوى الذي يصير رؤيتها  
الحقانيه يلتمس اقناعه ويطلب تعيين احد ارباب المجلس لتحقيقها بمعرفته فينظر في  
تعيين ذوات من الصباط على حسب الاوصاف التي ذكرت قبله في ترتيب الجمعيه ويصير  
الحاقهم بها

بند ثانى

عن تحديد مقدار كتاب ومعاونين الجمعيه المذكوره وهو يكون بحسب مناظرة  
العمل وانما الآن يترتب نفرين معاونين ونفر كتاب تركى لضبط الواردات وحفظ  
الاوراق التي تحصى التحريرات والمداكرات وان يكون موضوع القرارات في هيئة الخلاصات  
ثم وكاتب ايضا لترجمة اوراق العربى الى التركى وكاتب تركى ميسر لتقيد الواردات وتبيض  
الخلاصات والقرارات وكاتب عربى يكون مستعد لقراءة الحرفالات بالمجلس واستخراج  
زبدتهم واحد التقارير اللارمه ويكون معه واحد مساعد ويقيم الواردات



## الباب الثاني

في بيان روية الدعاوى والمصالح المتنوعة

### بند اول

ان جميع الدعاوى الذى تظهر من عساكر البحريه والبريه وخداما الملكيه تنظر بالديوان الذى يكون متعلق بها وتتقدم للجمعية وبها يصير مطالعة الجرنالات المشتمله على الجزات وبعد مراجعة الحكم المعطى فيها على القوانين والتحقيق وتميزها فان وجد الحكم فى محله فيحكم به

### بند ثانى

اذا كان احدا يقدم عرضحال للاعتاب الحديويه يتظلم بان قضيته فى المحل الفلانى لم نظر فيها بالحقي ويلتمس تحقيقها بالثانى ويصدر الامر باعلاا العرض بروية دعواه فيؤذن برويتها وتحقيقها واذا لزم الحال لتحقيقها بمحل الواقعة يعين احد الذوات ارباب الجمعيه من طرف ريس المجلس لاعمال الجرنال اللازم واحضاره للجمعية

### بند ثالث

انه ميين بقانون السياستنامه الملكيه اذا وقع تهمه لاحد الرجال الكبار من انواع التهم المحرره بالسياستنامه من بند ( ١ ) لغاية بند ( ١٤ ) فيتعين لها مجاس مركب من ذوات يتعينوا من طرف الحديوى الاشرف ومن ارباب شورى خاصة وناظر ديوان تفتيش الحسابات لكن من حيث الآن صدره اراده سيده بان كافة الاحكام السياسيه تكون محوله للجمعية الحقانيه فبذلك يجب انه عند ظهور مثل هؤلاء الدعاوى وصدور الامر الكريم بتحقيقها فبحسب الاصول يجرى رؤيتها وفصلها بالحقانيه

### بند رابع

ان مامورين الاداره اذا تشكوا للاعتاب الحديويه من الاحكام والقرارات التى توجد صادرة بخلاف القانون وصدر امر عالي بتحقيقها فيصير رؤيتها وتحقيقها بحسب القانون واذا تبين صحة شكواهم فيصير فسخ الاحكام والقرارات المذكوره واذا لم يثبت ذلك فيجرى مقتضى القوانين ونأييد الحكم المذكور

### بند خامس

ان الدعاوى والمنازعات والمعارصات التى تحصل من قبل المصلحه من افراد الناس





(٢٩)

## ملحقات

مع احد خدمة الميرى وكذا المنازعات اللى تنتج من قبل المشتروات الذى توخذ على ذمة الميرى والالتزامات التى تعطى الى الملتزمين وايضا المعارضات والمنازعات التى تظهر من جهة القومبانيه المصريه فيجربى رويتها وتحقيقها والحاصل ان الدعاوى والمعارضات الجارى رويتهم بشوارى خاصة ماعدا الدعاوى المتعلقة بالحكمه وديوان خديوى ومحاس التجار فهولاء يصير رويتهم بحسب التحقيق اللازم بالدواوين المتعلقة بها وعند حضور جرنالاتهم اللازمه يصير رويتهم بالحقانيه حيث ان فصل وقطع ذلك من ماموريه الجمعيه المذكوره

### بند سادس

اذا حصل معارضه بين المديرين والوكلا ان يقول احدهم المصاحه الفلانيه ليس متعلقه به او بقوله انها من ماموريته فعند وقوع ذلك فيحكم على من يكون متعلق بالمصاحه المذكوره على مقتضى القانون ايضا يكون من وظائف الجمعيه المذكوره الحكم فيذلك

## الباب الثالث

### في بيان عمليه الجمعيه المذكوره

#### بند اول

ان المصالح الذى يوردوا اوراق مشروحا عليهم بالنظر فيهم بجمعيه الحقانيه من الاعتاب يصير قيدهم ببيان توارىخهم ويصير مباشره رؤيتهم بالنوبه اتساعا لتوارىخ ورودهم وبعد المداكره والمداوله يتحرر القرار تركى العبارة بطرز خلاصه وبعد التمهيد يصير تقديمها من طرف حضرة الرئيس الى الاعتاب الحديويه وتحفظ الحرنالات الاصليه بالجمعيه

#### بند ثانى

ينبغى ان الدعاوى التى يصير رؤيتها بالجمعيه الحقانيه وان كانه الجراوات التى تترتب للمدنيين بحسب الاقصى يكون قرارها ناعلى راي ارباب الجمعيه وانه لا يعطى حكم ولا قرار ما لم يكون ثلثاى ارباب الجمعيه حاضرين وان حصل انقسام راي المحاس نصفين في حكم احد الدعاوى فينظر فى عددهم وان وجدوا متساوين في العدد غير ممكن ضم رأيهم فالجهه التى يكون منضم اليها راي ريس المحاس فيعطى القرار عنها حيث

رايها هو العالب وراى كل من الدوات الذين براى اخر يجرى درجه وادخاله بالمضبطة بتوضيح ادله واسباب المخالفات في الراى ولدى التمهيره يعرض عنها للاعتاب

#### بند ثالث

ان الحزا التى يترتب على الشخص المذنوب عند ختام تحقيق الدعاوى التى يصير رويتها بالتطبيق لقانون الحجه التى هو منها وان كان من البريه الى قانونها او من البحره الى قانونها او من الملكيه الى قانونها براي موافق غير ان من حيث ان مصالح هولاء الثلاث جهات لم يشابه بعضهم البعض فينبغي ان جزا جنحة كل من يصير وقوعها بالمصلحة يجرى تخصيصه تطبيقا للقانون المتعلق بالحدمه الموجود بها تلك الشخص ولا يصير ترتيب جزا حارحا عن هولاء القواين وبما ان قرار الجزاوات التى يصير تخصيصها يجرى تقديمه للاعتاب فالعمو والتخفيف في الحزا المرتب فهو منوط بالاراده السنيه

#### بند رابع

ان الدعاوى والمصالح المتنوعه المخصص رويتهم بهذه الحميه فاذا اتتفى الحال جلب بعض ارباب الوقوف واصحاب الحره لذلك من الدواوين المبريه وغيرهم فيصير جلبهم والاستفهام منهم عن الاشيا اللازم الاستفهام عنها

#### بند خامس

ان الدعاوى المبين عنها في البند الاول والثانى والخامس من الباب الثانى يجرى رويتهم بالمروعات وبعد الماطاله عليهم بدواوين العموم ويتحقق ان جزاوات الرتبه جرى ترتيبها بالوجه الموافق للقانون تامه فلذلك عند ورودهم بالحميه يجرى مناظراتهم الثانى بها ويتقدموا للاعتاب العليه لاجل صدور الامر فينبغي ان عند ما تتعلق الاراده السنيه ناجرا ذلك يصير اعتبار حكم الدعاوى المذكوره قطي ولا يعطى حواز لاحالة ونقل حكمهم الى محل اخر

#### ختام الالتمحه

انه كما استمداد من السود المحرره اعلاه صار الاتحاد وتأسيس جمعيه الحفقيه وسبب احداها وتأسيسها على هذا الوجه وتوسيمها وتخصيصها باسم الحفقيه فهو ان الاحكام التى تترتب بالجزاوات في حق الدوات فارباب المجلس لا منظرها كبيرا ولا صغير ولا عنى ولا فقير بل يعاملوا الجميع على سياق واحد ولو ان ارباب الجمعيه المذكوره يجدوا



متفاوتين سنا ورتبه لكن لحين الاجتماع لتحقيق الدعاوي يصير منع معاملات الكبير والصغير وكل من يورد بفكره ملحوظات ومطالعات فيكون مرخص ومادون في اعطاء التقارير والافادات عنها من دون ان يخشى شي وكما هو مستغنى عن التعريف من حيث ان القول بجمعية الحقانيه فهو لاجل عدم التزامها مراعية الكبير والصغير والعنى والفقر بل هو لاجل رؤية كل شي على مقتضى الحقانيه وشيم العدالة ينبغي مناظرتها كما هي حقا ومباعدتها واجتنابها بكامل المرتبه في كل حال ومكان عن جميع الحالات المقرره والتزامات من امثال التزام مراعية الحاضر ومبادرتها بالحركه لاجل مطابقة اسمها المسمى بالجمعية الحقانيه وان يكون علمها علم اليقين ان مقتضى حقانيه الحكومه ان اذا كان لم يصير الحكم باللائق من مصاحبه ويصير التحاسر في راي وحكم مخالف الحقانيه يصير مجازات ارباب الجمعية بالجزا الشديد

## ملحق نمرة ٤

### ترتيب مجالس التجار

انه ناعلى ما لاحظته الاراده الاصفيه التي من مقتضاتها دوام شمول الراحة لكافة الرعيه ترتيب مجالس العدالة المانوطه بفصل الحكومات على مقتضى الاصول المحكمه والروابط المندرجه في القوايين قد انعقدت الجمعية بدويان داوري سكندريه في ٢٢ ح سنة ١٢٦١ محصور كل من ارتين بيك وسالوس بك والخواجه توسيجه والخواجه جباره والجاح ابراهيم اعا مايكر والسيد محمد بدر الدين وذلك لاجل تنظيم المحاس التحاري بسكندريه على نوال الاستقامه والالتفات بطريقه تكون مناسبه بموافقة الاصول على اثنت الاركان ولدي المداكره استقر الحال ان يكون ذلك المجلس مشتملا برياسة حضرة على بيك

وان يكون الخواجه غفاني معاون له في ذلك وان احتابهما مع حصرات الاتي ذكرهم وهم جناب الخواجه جباره والخواجه افرنك والخواجه قرتامرس والجاح ابراهيم اغا باكير يجري ترتيب لايحه محتويه على ما يقتضيه الحال بنوع الاحتصار والاحمال

فيما يستلزم حصوله واجراء بالمجلس المذكور وعلى مقتضى ما ذكر صار اجتماع المومى اليهم وجرى ترتيب هذه اللايحه المشتمله على البنود الاتي ذكرها من بعد المحو والاثبات الذي جرى باللايحه المذكوره بالجلسه الثانيه في الجمعيه الذي صار انعقادها بديوان داوري بحضور من سبق ذكرهم اعلاه

## بند اول

ان جمعيه ارباب المجلس المذكور مقتضى ان يكون تكوينها منتظمه من اثني عشر نفس وبهم ريس المجلس المذكور الثاني المعاون لحضرة الرئيس المومى اليه يكون بادارة ما يقتضى بطريق النيايه والتوكيل عند غياب الرئيس لعذر من الاعذار واثنتين كتاب احدهم ناشكاتب المجلس المذكور يكون به لياقه واستعداد ويجب ان يكون عارفا باللغة العربيه والاطاليانيه كتابا بها لكي اذا ورد تقرير من ارباب الدعاوي بهذه اللغة الثانيه لا يحتاج لمن يترجم له معناه ويفهمه بل يكون فاهما بقوة معرفته وذلك يؤمن التعبير والتبديل في التقارير الذي تقدم للمجلس بالاعله المذكوره وبشر تتيجه ثانيه وهو ان بواسطه الكاتب المرقوم يحصل التفاهم ما بين ارباب الدعاوي وارباب المجلس الاوروپاوين على وجه التحقيق بدون حلق واحتياج الى المترجمين والكاتب الثاني يكتفي بمعرفة اللغة العربيه وكاتبها انما يشترط ان يكون له مهاره في الحسابات والتجربيات وما يستلزم له من ذلك وبقية ارباب المجلس ثمانية اشخاص من عمد التجار ارباب الخبرة والدرايه بمعرفة الطريق المتجربه والاحوال القانونيه في البيع والشرا والاحذ والعطا وما يشا عن ذلك وما يتفرع عليه منهم خمسة من الاهالي وثلاثة من الاوروپاوين وبذلك تنظم دايرة المجلس المذكور على سق الاستكمال ويستغنى الحال بوجودهم عن غيرهم واما خدمة المجلس من قواصه ترك ولطحيه وفراش فهؤلاء لا يقتضي حصرهم في عدد معين بل يلزم حضور من يقتضى حسب اللزوم على تعاقب الاوقات والثمانية محار المنتحين من ارباب المجلس يجري عليهم النوبه في ظرف ستة شهور ويصير تبديلهم في نهايتها لكن على هذه الكيفيه وهو انه في اول نوبه من بعد مضي ثلاثة شهور يصير عيار اربعة اشخاص منهم بطريق القرعه التي يصير اجراها فيما بينهم والاربعه التي تطلع القرعه باسمهم يصير انتخاب اربعة تجار بدلهم لتكميل الثمانية الذين هم دايرة ارباب المجلس ونهاية ثلاثة شهور اخري تمه الستة شهور من ابتدي تاريخ ترتيب المجلس يتوجهوا بقية التجار الاربعه المنتحين في افتتاح الترتيب وينتخب عوضهم

(٣٣)

ملحقات

اربعه تتبما لعدد الثمانية وهكذا يكون دورات المناوبه انما يجب ان كل تاجر انتهت نوبته من اى طائفه كانت يكون الذى اتخب بدله من عين طائفته وبهذه الوسيله وتداوم المناوبه ما بين التجار يستتج اكتساب المعرفه والمهاره لهم الجميع واللاحق يفهم الاصول من السابق خلف عن سلف

بند ثانى

ان وظيفه ريس المجلس المذكور يستلم الاوامر الصادره من سعادة مدير الديوان برؤيه الدعاوى وفصلها وتسليمها من قبله الى باشكاتب المجلس بوضع تاريخ ورودها واثبات نمرتها وقيد مضمونها ثم بوقت انعقاد الجمعيه يصير تلاوة الاوامر المشار اليها مع العروصات والتقارير المقدمه من ارباب الدعاوى بسماع الرئيس الموحى اليه وبسماع ارباب المجلس الحاضرين به لاجل المداوله والمذاكره ومن بعد التفاهم والاحاطه بكامل اطراف ما يصير تلاوته من ذلك ويكون اجرا ذلك على نسق الترتيب بالمره في ملاحظه تقديم الاولى على الثانيه بحيث لا يتقدم دعوى لاحقه على دعوى سابقه الا عندما تدعو الضروره الى تقديم سماع الدعوى الاخيره على سبيل التعجيل لعذر من الاعذار التى تستوجب تقديم ذلك وبعد استكمال الاسئله والاجوبه واعطى القرارات الناتجه من المذاكره فى تلك الخصوص وتطبقهما على الاصول المربوطه والقوانين فينظر فى مال ما استقر عليه الحال فان حصل التوافق بين كامل الجمعيه فى الحكم الذى استقر عليه رايهم فيها وان حصل اختلاف فى ذلك وانقسمه ارباب المجلس فرقتين فرقه منهم تابع الثائين وفرقه تبلغ الثلث فادا وافق راي ريس المجلس للفرقه الاقل عدد فن بعد تكرار المداوله والتفحص وزيادة الدقه والمباحثه فى ذلك اذا لم يزل مصمما رايه على مطابقة فرقه الثلث يكون الحكم على مقتضى ما حكمت به فرقه الثلثين التى هى ضعف الاولى

بند ثالث

ان وظيفه معاون ريس المجلس هى القيام بطريق النيباه والتوكيل عن الرئيس الموما اليه فيما هو وظيفته ادا حصل لذلك الرئيس عذر ام ماع استوجب لتحلله عن حضوره وقت الجمعيه ويكون معاون المذكور مسؤولا فى اجرا كافة ما يجره الرئيس لو كان حاصرا واما بالوقت الذى يكون به الرئيس حاصرا فلا يكون الى معاون المذكور كلام بحضوره واما يجرى المداوله مع ارباب المجلس بوقت المذاكره فى القضايا والخصومات لكن لا يحسب فى عدد الفرقتين اذا حصل بينهما اختلاف فى الاحكام لا فى جهة

## بند رابع



(٣٥)

### ملحقات

دون تعطيل ولا تاخير ولا اهمال حتى لا يطرئ خال ولا تشكى في هذا الخصوص  
من احد

#### بند خامس

ان وظيفة الكاتبين المذكورين انهم يشوا دفاتر الى المجلس المنفى عنه احدهم  
لقيد الصادر والوارد والثاني لقيد المضابط والخلاصات والثالث لحفظ الودائع والامانات  
وتكون كافة الاوامر والعروض والتقارير والقرارات مستكملة في القيد وصحة اليار  
خاله من سقوط ما يلزم اثباته وقيد كذا انه يلزم دفتر رابع لتحقيق المواعيد التي تعط  
من طرف المجلس لارباب الدعاوي في الكمبيالات والسندات التي يصير الشرح عليها  
من طرف المجلس وما يلتحق بذلك وكذلك اذا استوجب الحال الي حتم دكان احدا  
او حاصله وضبط ما يتحتم عليه بحسب الاقتضى او حصر متروكات متوفى او غائب او  
مفاس او ما يماثل ذلك يلزم ان يتوجه الكاتب الذى بمعية الباشكاتب برفقة من يلزم  
الحال لتوجيهه من قبل المجلس والديانة ونحوها ويحرق حصر ذلك وضبطه بواقع الصحة  
بالمجلس على وجه الضبط من دون ادنى معايره والحاصل ان كافة عملية الكتابة عربى  
وتلغى فيما يخص الدعاوى والتحريرات والودائع والمتروكات والمختمات والضبط والمواعيد  
وحفظ ما يلزم حفظه من اوامر وسندات وما يصاهي ذلك مسؤوليته عائدة على الباشكاتب  
المذكور والكاتب الذى بمعيته حيث يلزم تميم ذلك بموافقة الاصول من دون تعطيل  
ولا اهمال ولا سقامه ولا حلل كليا

#### بند سادس

ان كل من كان له دعوي على شخص ويريد اقامة دعوته عليه والطرئ فيها بالمجلس  
المذكور يلزم ان يعرض اولا لسعادة مدير الديوان الداوري فاذا صدر امر سعادته  
بقبول سماع الدعوي المذكوره بالمجلس ونصلها بمقتضى الاصول المحريه فيحضر بالامر  
المشار اليه بيده بالمجلس ويسلمه الي حصرة الرئيس لاجل ان يحرق فيه الحال على  
مقتضى ما ذكر في البند الثاني وحيث ان يحضر كل من المدعى والمدعى عليه في الوقت  
الذى يتعين لحضورهم من طرف المجلس وتقام الدعوي على ما ساف شرحه بالنند  
الرابع بشرط ان يكون الدعاى بين شخص كلا من المدعى والمدعى عليه بدون ان يقبل  
توكيل احدهم لشخص آخر بدلا عنه ما لم يكون احدها غائب عن المجلس بسبب  
عذر نات من كافة الاعذار التي تقبل بمقتضى الاصول وبواسطتها يسوغ التوكيل عند

ذلك يمكن كلاهما ان يقيم وكيلا عنه على حسب ما يوافق الاصول

#### بند سابع

ان المدعي اذا اراد اقامة دعوته على المدعى عليه يقتضى ان يعطى تقرير بالكتابه مشمولا بنجته يحصر فيه كامل دعاويه ومن بعد اخذه منه بالمجلس يتقيد بجزئال الدعاوي ويعطى الى المدعى عليه يفهم منه حقيقة ما دعا به المدعى ومن بعد اطلاعه على التقرير المذكور يكون مجبورا بالمبادرة في اعطاء الجواب اللازم في تقرير اخر مشمول بنجته مستوفى الشروط بالايجاب عن كل جزؤيه تدرج في تقرير المدعي ومن بعد تلاوة الجميع بالمجلس وقيدما بالجزئال فاذا وجد بجواب المدعى عليه معارضة للدعوي حيثئذ يتوجه السؤال من طرف ارباب المجلس عن تلك المعارضه الي المدعي ليعطى الجواب اللازم عنها اما بخطه او بقلم كاتب المجلس على حسب ما يستصوب براي الجمعية باثني النظر في الدعوي فاذا احتاج الحال لاقامة الادله والبراهين من الطرفين بحسب البواعث ومقتضيات الاصول واستوفت الاسيله والاجوبه اللازمه من المجلس وصار مستغنى الحال عن وجود كل من المدعى والمدعى عليه عندها يصرفهما ريس المجلس عن الديوان وعن ذلك يحري المداوله بالجميعه وتصير المداكره في كامل اطراف الدعوي سؤالا وجوبا وكامل ما يخط عليه القرار يصير ثبات الحكم بموجبه طبق الاصول

#### بند ثامن

ان التجار الذين ياخذوا البصايح بالكميالات بمواعيد معلومه ويمضى الميعاد على الكمياله والمشتري لم يدفع مبلغه وماتل فيه صاحبه فاذا حصر صاحب الكميال المذكور الي المجلس وانها بالتشكى من المشتري الذي مضى ميعاد الكمياله عليه ولم دفع فبوقته يصير جلب المديون بالمجلس ويامر بدفع الكمياله فاذا ابدى عذرا مقبول موجه لتوقفه عن الدفع في الميعاد فبوقتها يعطى له ميعاد من طرف المجلس مسافه واحد وثلاثين يوم من يوم حضور صاحب الدين بالكمياله ويشرح على الكمياله بتلك الميعاد والتاريخ ويشتمل بئتم المجلس بعد قيده بالدهقه ونهية الميعاد المذكور ان دفع المديون مانع الكمياله فهذا هو المعروف واذا لم يذل متوقف بالدفع وتعلل بعامل وايدا اعذار اخري فلا يسمع منه ذاك ولا يقبل قوله بعد ميعاد المجلس بل في الحال يجري عليه اصول الكمياله نان يحتم على كافة موجوداته بمعرفة المجلس انما اجرا دلك يشترط فيه ان يكون تاريخ الكمياله من بعد تاريخ هذه اللائحه الصادره بشأن ترتيب المجلس المذكور





## البند التاسع

إذا ترتب مبلغ كميال حواله لشخص آخر والشخص المحول عليه احواله لشخص آخر خلافاً فحيث ان كل من الاشخاص الذي ثبت لهم اسم فيذلك الكميال من المحيل والمحال عليه ملزوم بدفع مبلغه فوالحالة هذه اذا مضى الميعاد وتاخر دفع مبلغ الكميال من طرف المديون الاصلى فالمتاخر الذي وصل ليده الكميال اخر مره يكون له حق الرجوع على كل من يريد من الاشخاص الذين تداولت عليهم حواله الكمياله المذكوره وصارت اسماهم موضوعه فيه الا ان ينتهى الحال اصحاب الدين الاول فيرجع به على المديون الاصلى اذا كان الامر على هذه الكيفيه واما اذا تحول شخص بمبلغ كمياله على مديون و بعد مضى ميعاده الاصلى الماخوذ في الكميال اعطى لشخص محول له المبلغ ميعاد اخر من طرفه لذلك المديون فيسوغ له ذلك بمسافه وقدرها من يوم لحد ثلاثين يوم فقط فاذا توقف المديون عند نهاية الميعاد الثانى فى دفع مبلغ الكميال فيترخص للمحول الرجوع على صاحب الكميال الاصلى وفسخ الحواله بشرط ان لا يزيد الميعاد المعطى من قبله عن الثلاثين يوم فاذا زاد عليها ولو يوم واحد فيتعين عليه قبول حواله الكميال المذكور ويكون هو الملزوم به ولا يسوغ له الرجوع على محوله وكذلك لو مضى ميعاد كميال اصلي وعند حلول الميعاد توقف المديون عن الدفع واخذ ميعاد ثانى من صاحب الحق كالعشرة ايام او اكثر او اقل ومضى الميعاد الثانى ولم يزل المديون متوقف عن الدفع فاذا حضر صاحب الدين الى المجلس واعرض بكل ذلك فبوقتها يجلب المديون الى المجلس ويامر بدفع ما عليه وان استمر متوقفاً يعطى له من طرف المجلس ميعاد الثلاثين يوم حسباً توصح بالبند الثامن انما يحسب من ضمنها تلك الايام التى احدها المديون فسحه من صاحب الدين بعد الميعاد الاصلى المقرر بوقت تحرير الكميال بحيث انضمام تلك الايام على وعدة الديوان تكون مسافه الجميع هي مدة الثلاثين يوم اعنى تلك الفسحه تعد من وعدة الديوان

## البند العاشر

تمسكات الديون اذا عرست صم الدعوي المرفوعه الى المجلس فيجرى الحال فيها على سق ما صار ايصاحه فى حق الكميال غير ان اذا توقف المديون عن الدفع بعد الميعاد المربوط باصل التمسك يعطى له من المجلس ميعاد واحد وثلاثين يوم ويعتمد ذلك من تاريخ تقديم الشكوي فاذا مضت وعدة الديوان وقدم اعذار مقبولة

في توقفه عن الدفع يعطي له ميعاد آخر نظير الميعاد السالف ففسحه ثانيه يدارك بها السداد وإذا انتهت المواعيد المذكورة ولم يذل مصمم على التوقيف فيحكم عليه بالحكم الجاري بالكسيال كما سبق بالبند الثامن

### بند حادي عشر

إذا ترتب لشخص دين بذمة آخر والمدينون حول صاحب الدين على شخص ثانی بمبلغ مرقوم في نظير ما هو مطلوب منه سوا كان بكل الدين او بعضه وكان كلا منهم بالبندر فإذا اخذ الحواله صاحب الدين وتوجه بها الى المحول عليه وبوقتها قبض منه مبلغ الحواله فالامر واضح اما اذا كان كتب عليها علامة القبول ومصت ثلاثة ايام ولا يدفع له في ظرفها مبلغ الحواله فيسوغ للذي في يده الحواله ان يرجع على من حوله بداعي ان الذي حول صاحب الدين في ذلك المبلغ يعلم ان الذي مستحقه حاضره عند الشخص المحول عليه وبهذا السبب احال صاحب الدين بذلك المبلغ اما اذا زاد الحال عن ثلاثة ايام بعد وضع علامة القبول من طرف المحال عليه وبقيت الحواله بيد المحول فليس له الرجوع على من حوله اذ لربما يطرد على المحول عليه فلس او توقف حال وهذا يكون اجراء بين التجار وبعضهم بالبندر فاذا كانت الحواله المذكوره مذكور بها ميعاد من بعد مضي الميعاد بثلاثة ايام يحكم فيها بحكم الحواله التي ليس مربوط فيها ميعاد البند الثاني عشر

البيع والشرا الجاري بين التجار وبعضها يلزم ان يكون بموجب كثراتات تكتب بشأن ذلك بهمة البائع والمشتري لاجل رفع المشاكل وحسم مادة النزاع بالاعتماد على الشروط الماحوذه بها والعمل بمقتضاها وقت الداعي واما اذا كان الاخذ والعطاء بدون كثراتات فلا تقبل الدعاوي فبدلك ولا يصير سماعها بالمحاسن

### البند الثالث عشر

إذا عين المشتري البصاعه وطرها وكتب بالكثراتات انه اشترى بعد النظر والمعاينه والمشتري ملزوم بقبول تلك البصاعه غير ان يبني للبائع ان يعطي رخصه زايده له لشترى في فتح البصاعه وتقليها سوا كانت اصناف او حبوب حيث ان المشتري متى اشهد على نفسه بالكثراتات انه قاب وعين يكون مجبوراً على القبول انما الحبوب التي توصع بالمخازن ونحوها او تكون مشونه وبواسطة كثرتها لا يتمكن المشتري من امعان النظر في جميعها فالعمدة في البازار المعتد بها على العينه بحيث وقت الاستلام ومساويه الصنف على

(۳۹۰)

## ملحقات

العینه اذا ظهر اختلاف عنها او وجد به فرق بالاختلاط او غش او نحو ذلك من الفروقات التي تظهر بوقت الاستلام والتسليم ولم ينتهي الحال على التوافق في ذلك بين البائع والمشتري فيصير البازار فاسد ولا يعول عليه

### البند الرابع عشر

اذا اشترى احد التجار صنف من الحبوب او غيرها ولم يكن الصنف حاضر بالبندر وتحرر بذلك كسائر امواله بين البائع والمشتري بميعاد واستلم البائع من المشتري جاب دراهم فاذا مضى الميعاد قبل توريد البائع الصنف الذي باعه واعرض المشتري عن ذلك الى المجلس وعند جلب البائع يركن على اعذار مقبولة حينئذ يعطى ميعاد ثلاثين يوم بشرط يحضر الصامن العارم المقبول الصمانه برضا المشتري وراي ارباب المجلس وعند حصول الميعاد اذا حضر جميع الصنف الى المشتري فقد انتهى النزاع واذا كان الذي ورده فقط البعض مما استلمه من الدراهم او ما يزيد او بانقص وبوقتها تزايد سعر ذلك الصنف وعجز البائع عن توريد باقيه في الميعاد الذي تحدده عليه فيكون البائع ملوم بدفع الزيادة الناتجة من فرق الائتمان الى المشتري اذا رضى المشتري بقبول ذلك اما اذا ابى البائع عن تكميل الصنف فانه يعطى للمشتري رخصه بان يشتري باقي ما وقع عليه البازار من اي تاجر بالبندر يكون ذلك الصنف موجود عنده بالسعر الحاضر ويحجر البائع بوجه اللزوم على وضع فرق الائتمان حيث ان العطل والتاخير ناشئ من قبله هذا اذا كان الكسائر اموالا من الشروط المحرره به واما اذا كان متضمن بعض شروط بين البائع والشاري فيصير ملا حظتها والنظر فيها واحرى العمل بمقتضاها

### البند الخامس عشر

انه في كل معلوم ان من تلبس بامر المبيع والشرا وعانى ماده الاخذ والعطا سوا كان من التجار والمتسبين المقيمين في دكاكينهم او غيره متعين عليه بالطريقه بوجه اللزوم ان يكون عنده دفاتر يقيدها فيها احذو وعطاء ويحفظ بها حركات بيعه وشرا على ما يستوجب الحال من الضبط والربط في كايات وجزويات معاملته هذه بحسبما تستوجب الاصول والطرائق المستقيمه غير انه جاري الان بطرف المذكورين هو ان كل شخص منهم يتجاري على كيميه يُبري بها عمليه طبق ما وصلت اليه مفهوميته حتى ان بعضا من تجار الاسلام وغيرهم ليست جاريه قيوداتهم بموافقة الاصول الكامله ولا يوجد لكتابتهم تميم عمليه فاستحسن بان يصير في هذا الخصوص من تدوين رابطه تستقيم بها قيوداتهم

وتكمل بها عمليتهم وذلك بان يكون لكل شخص مما ذكر على وجه التحميم دفتر يوميه اشبه بجرنال يحفظ به على وجه اللزوم قيدكافة اشغاله الوقتيه بكل يوم من قبض وصراف وبيع وشرا ومحويات ونحو ذلك مما يتعلق بكافة اشغاله والدفتر المذكور الذي جعل اساسا لعملائيه يتكون من انشا كامل الدفاتر المقتضية لادارة اشغاله على منوال الاصول المستقيمه وانحط القرار على ان يكون من ابتدى تاريخ هذا الترتيب الجاري بهذه اللايحه عند كل مما ذكر اعلاه دفتر مجزئ اوراقه معلومه العدد ونمرته محفوظه من نمرة اول صفحه الى اخر عدد الاوراق ويشتمل بحتم الحكومه بكل ورقه ويظهر اوله بيان عدد الاوراق والنمر ويكون هذا الدفتر هو الاساس لعملية صاحبه ومنه يتفرغ جميع دفاتره وكذلك كافة الاوراق التي يلزم التعامل بها بين التجار وبعضها نظير كمنزرات وسندات ومكيمات وخلافه سيعمل ترتيب فيما بعد تختيمها من الحكومه وتخصيص عوايد عايتها بموجب التعريفه التي تعمل بوقتها

#### البند السادس عشر

اذا توقف حال احد مما ذكر عنهم في البند الخامس عشر عن الحقوق او تظاهر ضعف حاله واعرض هو وارباب الديون المطلوبه منه الى المجلس عن حقيقة الكيفية الحاصلة له ومن الزامه بالسداد في المجلس يبين تأخيرهم وعدم اقتداره على ايفا المطلوب منه فخالا يستوجب الحال بان يصير اشهار تأخيرهم من طرف ناظر المجلس باعلان عمومي وبوقتها يصير حجزه اذ لم يحضر من يضمه ضمان حضور من من يرتضيه المجلس وحينئذ ينتخب احدا من التجار المقيمين بالمجلس ويتوجه بمعيته احد الكتاب لاجل وضع الحتم على موجودات الشخص المتأخر ودفاتره واوراقه وفي بحر ثمانية ايام من بعد وضع الحتم على الوجه المشروح بتعين يوم مخصوص يحضر به كافة الديانة الى المجلس وبرصاهم ينتحبوا شخصين منهم لكي يجبروا من يتعين من ارباب المجلس الى الحتم ويتوجهوا جميعا الى المحل المحتوم ويصير اذ ذاك دفع الحتم بمعرفة الجميع وحرد كافة الموجودات والدفاتر والاوراق ويجري تحرير حساب الشخص المتأخر في بحر خمسة عشر يوما من تاريخ الجرد ينظر ماله وعليه وبعرض ذلك الى المجلس بحضور جميع الديانة فاذا تبين من افادة من تعين للضبط باطلاعهم على دفاتره وحساباته عدم حيائه ونفى اعتلاسه وينبوا الوجه الذي اقتضى تأخيرهم والاسباب المستوجبه لذلك فبوقتها يطلق الشخص المذكور حيث ثبت رايه من الشبهة وامتنعت عنه مطمة الحيانه واذا طهر

بخلاف ذلك فخالا يرسل من المجلس لطرف الحكومة بالافادة ليجرى عليه اللازم بموافقة الاصول وبعد ارساله لجهة الحكومة يصير بيع موجوداته بمعرفة من تعين لضبطها من ارباب المجلس والديانة وانهى حصرها يقدموا الحساب المشتمل على ذلك الى المجلس لاجل توزيع المتحصل من ذلك على ارباب الديون واما الشخص الذي من بعد تأخيره ومطالعة حسابه لم يظهر عليه اختلاس وثبت براته فهذا اذا حضرت الديانة الى المجلس وصار عمل رابطة ما بينهم وبينه يدفع خمسين بالمائة او اقل او اكثر فينظر في عدد ارباب الحقوق وفي مقدار المبالغ المطلوبة لهم فان ارتضوا الجميع في ذلك وقبلوا القسمة فقد انفصل النزاع وان لم حصل توافق فيما بينهم فالقول لمن يبلغ عددهم النصف ويكون لهم مبلغ نحو الثلثين جميع ما يرتضوا به يجرى العمل بمقتضاه عمل الرابطة اللازمة لئلا يكون ذلك بمعرفة المجلس ومعرفة ما يوقعها يطرح قول الباقي من الديانة اعني الذي يكون عددهم اقل من النصف ولا يكون لهم المبلغ الاكثر او يكون عددهم بالغ النصف ولكن المطلوب لهم اقل من الثلثين ويجبروا هؤلاء على قبول ما يرتضى به الفريق الثاني من اجرا قسمة الغرام على دايير القرش او اى رابطة يستقر رايمهم عليها ويصير نهو الحال على ذلك وان توقفت كافة الديانة وما صار اتفاق ولا قبول عمل رابطة فيما سبق شرحه عندها يجري تصفية حساب المذكور بمعرفة من ذكر على الوجه المشروح اعلاه وتتوزع القسمة على ارباب الديون

### البند السابع عشر

من حيث ان الجارى بمحل فصل القضايا والمنازعات في اغلب الممالك ترتيب غرض معين على وجه الرسم بحسب اللابق ومربوط ذلك بكافة الطرائق على كامل القصايا الصاير نجازها وحل مشكلاتها بالمجلس الذي دفعه اليه في نظير الراحة الايله لارباب الحقوق بحفظ اموالهم وتحليص حقوقهم والانتقام من من يترك سلوك الاستقامة ليتادب عن العود لما يماثل ذلك بطير ارتكابه ويعتبر عبرة بما جوزي به ذلك من الثمرات العايدة والفوايد المتزايدة الناتجة من اعمال الضبط والربط في كافة امور المعاملات المستوجبه لارفاهيه بقلة الحصومه والمراقفات بمنصب ميزان العدالة في الاحكام والاهتمام الخاص والعام فقد روى بان يجعل على كافة دعاوى العاينين والمطلسين ونحوهم كفا حسانات السركه المتازعين وما يصاهاي ذلك منها يرفع الى المجلس ويصير نهو به بموافقة الاصول رسما في المائة قرشين توحد من عين المال واما الكميات والبوالص والتمسكات والسندات



وما يشابه ذلك فيما يقتضى الحال الى النظر فيه بالمجلس ويجري الحكم عنه باعطا وعده او بابطال او مضي فيجعل على كل واحد من ذلك رسما عشرين قرش سوا نقل مبلعه او كسر ويؤخذ ذلك من الذى بيده السند ونحوه اما الدعاوي المترافع فيها الى المجلس من غير ما تقدم شرحه فهذا من بعد اعطا القرار عنها واتضح الحق والمحقوق يؤخذ فيها رسما في المايه غرشرين من الشخص المحقوق بداعي انه لو استقام الى الحق لم يحوج غريمه الى المرافعه فان كان المحقوق غير مقتدر اذ ذاك عن الدفع فيجربى تحصيل الرسم من الحق حيث صار بيده سند قوي من طرف المجلس يصادم الحقوق به فى اى وقت او اى محل يريد ومن حيث ليس مقتضى الحال بالمجلس لاجرا قبض وصرف ما يتحصل من الرسم ولا احضار صراف لهذا الخصوص فقد استنسب ان ما ينتج من الرسومات تحرره به كشوفات بختم المجلس وترسل من طرفه لحزينة التجاره والميوعات

البند الثامن عشر

من حيث ان السماسره هم عهدة البيع والشرا والاخذ والعطا بين التجار والمسبيين بالبلده فيلزم محضهم بمعرفة المجلس والدي يظهر حسن سلوكه منهم يعطاه ورقه بيده بختم المجلس لاجل يعتمد بموجبها في الاشغال الذي يعاينها بين المذكورين

البند التاسع عشر

اذا كان احدا من ارباب الدعاوي تظلم من الحكم الذي صدر عليه من المجلس الى الديوان لا يقبل اعراضه بل يكون من طرفه التاكيد باجرا وتنفيذ الحكم الصادر من المجلس المذكور انما اذا كانت دعوي جسيمه وقدم عرئحال للقبه السنيه فيصدر عليه اولا الاستعلام من الديوان ومن بعد ايضاح الافاده عن الكيفيه وبيان ما يرى من الملاحظات اذا وجد ان الحكم الذي حرى عليه هو بمعمله والدعوي غير قابله الاعداد فيشق عرئحاله ويصرف النظر عن دعواه واما اذا وجد وجه موجب لاعادة الدعوي فيكون له المساعدة في بطير دعوته بجمعية تجار حلاف الاشخاص ارباب المجلس ويعرض خلاصة ما ينظروه للاعتاب السنيه وحيزد يبقا الامر منوط لارادته العليه



## ملحق نمرة ٥

## ترتيب القناصل

الصادر عليه الامر العالي بتاريخ ١٢ شعبان سنة ١٢٧٢ نمرة ١١٠  
المختص بمجلس التجار ومجلس الابلالو

اولا مجلس التجار يكون مركبا من الرئيس او وكيله وستة تجار ثلاثه من رعايا  
الحكومه وثلاثة افرنك رعايا الحكومه يصير انتخابهم بواسطة ديوان المحافظه مع سر  
تجار والافرنك يصير انتخابهم من طرف حضرات قناصل المحروسه وانتخاب التجار  
يكون في كل ستة شهور

ثانيا اجتماع اعضا المجلس يكون يومين في كل اسبوع الاثنين والخميس  
ثالثا اوقات الاجتماع تكون في الصيف من الساعة ٩ تسعه قبل الظهر الى نصف  
النهار ومن الساعة ثلاثه الى الساعة ٦ سته بعد الظهر وفي الشتاء من الساعة ٩ تسعه  
قبل الظهر الى نصف النهار ومن الساعة ثلاثه الى الساعة خمس بعد الظهر  
رابعا اذا صدف وتقص احدا من المجلس فيكفي اربعة تجار اثنين من رعايا  
الحكومه واثنين من الافرنك مع الرئيس او وكيله لانعقاد مجلس كافي لنهاية الاشغال  
بدون انتظار اجتماع الستة اعضا

خامسا تعاطي الدعاوي في مجالس تجار لا يميز دخول ابوكاتية والجهتين المتداعيتين  
يقدموا دعاويهم بالذات او بواسطة وكيل بموجب سند توكيل فيما يطلبوه وما يستنبوه  
بالكتابة

سادسا السندات والاوراق المحتصين بالدعاوي يصير تقديمهم من المتداعين الى  
المجلس المدعي يقدم تقريرا او اثنين والمدعى عليه يقدم تقريرا او اثنين فقط  
سابعا في الدعاوي الذي قيمة القدر التي تحتوي عليه لا يتجاوز خمسة الاف غرش  
مصري يكفي ان كل من الجهتين يقدم تقريرين فقط  
ثامنا في الدعاوي التي قيمة السى المطلوب بها يتجاوز مبلغ خمسة الاف غرش  
مصري يفوض للجهتين ان كلا منهم يقدم ثلاثة تقارير



تاسعا التقارير يصير تقديمهم نسختين واحدة تحفظ بالمجلس والثانية يشرح عليها من حضرة رئيس المجلس وترسل الى المدعى عليه ويومر ان يقدم الجواب في مدة ثمانية ايام

عاشرا في الدعاوي التي المتداعين فيهم يطلبوا ان تصير نهايتهم بسرعه واضطرار وفي تلك الدعاوي الذي يلزمها وقت زياده عن الثمانية ايام لتقديم الجواب فريس المجلس يستتسب فصل القضية حالا من طرف المجلس وفي الشرح على التقرير لاجل ارساله لمن يلزم بعين الوقت اللازم لتقديم جواب المدعي عليه

حادي عشر الدعاوي يصير تقديمها لاجل سماعها بترتيب حسب رتبة تاريخهم بالدفه ثم انه يتعين دفتر في المجلس لقيد الدعاوي التي تتقدم اليه بترتيب تواريخهم بالتابعه ثاني عشر اذا تاخر احد المداعين في اعطاء جواب عن تقرير خصمه عن الوقت المحرر عليه فيحكم من المجلس في غيابه بحسب طلب الخصم الحاضر

ثالث عشر الخلاصات يقتضى ان يكونوا نسختين ومحررين تلياني وعربي رابع عشر اذا كان المحكوم عليه رعية الحكومه فديوان المحافظه يجري مفعول الخلاصه واذا كان رعية او حمايه احد الدول الافريكه حكومته المتسلطه عليه تجري مفعول الخلاصه

خامس عشر الابلو اى رفع الدعوى لديوان اخر هو مباح ولكن بعد اجرا مفعول خلاصه المجلس وقتيا بوضع المبلغ الصادر الحكم عليه امانه

سادس عشر مجلس الابلو اى المجلس الذى يعيد رؤيه الدعوى يكون مركبا من اربعة تجار اثنين من رعايا الحكومه واثنين افريك الاولين يصير انتخابهم من ديوان المحافظه والثانين من قناصل المحروسه والاربعة تجار المذكورين يصير انتخابهم مره واحده في السنه سوية مع سعادة المحافظ يفحصوا الخلاصه التي تصير مناقضتها ويحكموا عنها سابع عشر اذا كان الخلاصه المحكوم بها تتجاوز مبلغ خمسة الاف غرش عمله مصري فيرخص للجهتين بالابلو اي رفع الدعوى لديوان ثاني

ثامن عشر الابلو اى رفع دعوى الخلاصه الصادره من مجلس تجار يكون الي ديوان المحافظه اذا كان الطالب لرفع الدعوى رعية الحكومه يقتضى ان يطلب رفع دعواه الي الديوان المذكور واذا كان افريك يقتضى ان يطلب رفع دعواه الي الديوان المذكور بواسطة الحكومه المتسلطه عليه





١٥٥

## ملحقات

تاسع عشر المدة لرفع الدعوي اي الابلو يكون ثمانية ايام من تاريخ  
 ايضا يعين ميعاد اثني عشر يوم من تاريخ ارسال الخلاصة لاجل الميعاد  
 عشر يوم من تاريخ ارسال المناقضة لاجل المجاوبه عن المناقضة لاجل  
 عشرين يقتضى ان يصير استخدام مترجم فہم باللغات العربية  
 علاوة على المستخدمين الموجودين في المجلس

## ملحق نمرة ٦

### لائحة

مجلس الابلو صدرت من مجلس الاحكام بافاده تركي لائمة .. سكندريه  
 منقول ذلك من صورة ما صدر من المحافظه المذكوره الى مجلس نجار  
 سكندريه في ١٩ ج سنة ١٢٧٣ وفيها اربعة واربعين بند صورته اذناه

### وهي لائحة الاربعين بند

في كيفية رؤية الدعاوى المحاله على مجالس المحار

#### بند اول

لا يستلزم الحال الى توسط الافوكاتيه في رؤية القضايا المحاله على مجالس المحار

#### بند ثانى

عرض الدعاوى وتقديمها الى مجالس المحار يلزم ان تكون بالكتابه وان يكون  
 التقرير المقدم بخصوصها نسختين احدهما محط تحت يد كاتب المجلس والاخرى من  
 بعد الشرح والتاثير عليها من طرف ريس المجلس يصير بوجوبها معرفة الكاتب المذكور  
 الى المدعى عليه مع تكليفه بالمجاوبه عنها في المواعيد الاتي بيها

#### بند ثالث

الميعاد المعتاد يكون ثمانية ايام



## ملحقات

(٤٦)

### بند رابع

لا بد يذكر في التقرير الذي يقدم للمجلس اولا تاريخ اليوم والشهر والسنة واسم المدعي ولقبه وصنفته ومحل توطئه ثانيا موضوع الدعوى مع بيان ما يرتكز عليه من الادله بيانا مجملا ثالثا بيان المجلس الذي من خصايصه رؤية الدعوى مع قابله تشتمل على عدد ما يكون موجود من اوراق وسندات

### بند خامس

في الدعاوى المستعجلة المقتضى الاسراع في نهوها لاريس ان يطلب من المجلس الحكم فيها بالسرعه والاختصار وان يتعين لحضور المدعى عليه اقصر المواعيد ولو يوما بل وساعه ويجوز له ايضا اتخاذ الوسائل اللازمه لحفظ الحقوق وضبط وحجز ما هو موحود من امتعة المدعي عليه وكل اوامره بهذه الخصوصيات نافذه يجري العمل بموجبها اتما لم صدرت في حقه ان يطلب المناقصه او المرافعه لمجلس اخر فيما بعد

### بند سادس

اذا صار عرض الدعوى المستعجله وتقديمها في غير الايام المده لانعقاد المجلس وكان يخشى من حصول ضرر او سقاه من تاخيرها فللريس او لوكيله عند غيابه ان يامر على عريضة المدعى باجرى الوسائط التحفظيه المذكوره في البند السابق لكن بشرط ان يصدر من المجلس المتعقد بعد ذلك قرارا بالتصديق على الامر المذكور وذلك القرار يسطر بذيل النسخه المحفوظه تحت يد كاتب المجلس

### بند سابع

للمدعى المرافعه مع حصمه اما امام المجلس الموجود بمحل توطن المدعى عليه او امام المجلس الذي حرى مبيع البضاعه وتسليمها في الجهات اتاعه له او امام المجلس المتسلط حكمه على الجبهه التي كان مشروط دفع قيمة البضاعه فيها

### بند ثامن

يجب على الاخصام الحضور امام المجلس اما بنفسهم او بوكيل مفوض باليابه عنهم في نفس الدعوي

### بند تاسع

في الدعاوي المعتاده اعنى الغير مستعجله تكون رؤية الدعوي بالكتابة ويجوز للمجلس ان يبط احد الاعضاء بتلخيص الدعوي واعمال تقرير عنها كتابة

( ٥٧ )

## ملحقات

### بند عاشر

في بحر الثمانية ايام التالية لاعلان تقرير المدعى يجب على المدعى ما الجاوبه مع ايضاح الاوراق من تاريخ اطلاعه على جواب المدعى عليه كما ان للمدعى عليه ايضا مثل تلك المده للمجاوبه عن جواب المدعى

### بند حادي عشر

يجب على المدعى ان يجاوب عن جواب المدعى عليه في ظرف ثمانية ايام من تاريخ اطلاعه على جواب المدعى عليه

### بند ثاني عشر

في الدعاوي التي لا يتجاوز مقدارها خمسة الاف غرش مصري لا يجوز للمتدعين ان يقدم كل منهما زياده عن تقريرين واما في الدعاوي الذي يزيد مبلغها عن خمسة الاف فيجوز لكل منهما ان يقدم ثلاثة تقارير

### بند ثالث عشر

في الدعاوي التي تستلزم اعطا مهله اكثر من ثمانية ايام للحصول على جواب المدعى عليه يجوز للمجلس ان يصدر في الحال من دون مراعاة الاصول المعتاده قرارا به يحدد المده التي يجب اعطا الجواب فيها

### بند رابع عشر

يلزم ان يكون في قلم تحريرات المجلس جريده لكافة قيد الدعاوي المحاله على المجلس على حسب تواريخ ورودها ويكون به ايضا دفتر سجل لقيد ما تقدمه الاخصام من ورق وسندات على حسب تواريخها

### بند خامس عشر

الدعوي التي استوفى تحقيقها لا يجوز تاخير الحكم فيها

### بند سادس عشر

الدعوي تعتبر انها مستوفية التحقيق متى انقفل باب المذاكره والمناقشه فيها

### بند سابع عشر

اذا تراي للمجلس ان الدعوي المحاله عليه ليست من خصايصه يصرف النظر منها ولو لم يعرض احد الاخصام نفي تعلقها به

### بند ثامن عشر

للمجلس ان يجمع في قرار واحد بين رفض دعوي من ادعى ان القضية ليست من خصايصه وقطع الحكم في موضوع القضية انما ذلك يكون على قسمين منفصلين قسم مختص بذكر ما ثبت كون القضية من خصايص المجلس والثاني بايراد ما ينبغي عليه الحكم المختص بموضوع القضية والقسم المختص باثبات كون المجلس له الحق في رؤية القضية يجوز في اى وقت كان الطعن فيه وطلب اعادة النظر فيه بمجلس اعلى

### بند تاسع عشر

اذا ادعى احد الاخصام بعدم معلومية احد السندات او طعن فيه بانه مزور وكان الخصم الاخر مصرا على الاستناد عليه فللمجلس ان يحكم في هذا الامر العارض او يحيل تحقيقه لحل الاقتضا وعلى كل حال فلا يحكم في القضية الاصلية بشئ حتى ينتهى تحقيق هذا الامر

### بند عشرين

اذا لزم الحال لاحالة الاخصام على المميزين لتحقيق حسابات او سندات او دفاتر فيصير تعيين مميز واحد او ثلاثة لاستماع دعواهم والاصلاح بينهم ان امكن والا فيبدون ما يترأى لهم وان احتاج الامر الى معاينة او تميم بعض المشعولات او البضائع فيعين لذلك واحد او ثلاثة من اهل الخبرة المميزون واهل الخبرة يصير تعيينهم رسماً بمعرفة المجلس ما لم تنفق الاخصام على تعيينهم وقت انعقاد المجلس

### بند حادي وعشرين

اذا استصوب المجلس اثبات القضية بالشهود فيجربى العمل في ذلك على حسب الرسوم المعتادة انما يصير اخذ الشهادات بالكتابه بمعرفة كاتب المجلس وامضاها من طرف الشهود ما لم يقرروا بعدم اقتدارهم فتقريروهم هذا يصير درجه صم المذكره التي تعمل بهذا الخصوص

## في كيفية صدور قرارات المجلس

### بند ثاني وعشرين

الحكم في القضايا يكون ناغلية الا را ويكون ضرورة في الحال وقد يسوغ لاعضا المجلس الانتقال الي اودة السر لمح الا را

(٤٩)

## ملحقات

### بند ثالث وعشرين

عند افتراق الارا الى اكثر من راين يجب على الاقل عددا من الاعضا ينضموا  
الي احد الراين الصادرين عن اكثر الاعضا عددا الا ان انضمامهم هذا لا يكون الا  
بعد جمع الارا مره اخري

### بند رابع وعشرين

كل قرار يحكم فيه بادا اليمين لا بد وان تذكر فيه المواد المقتضى الحلف عنها

### بند خامس وعشرين

كل من يثبت دعواه ملزوم بتادية المصاريف

### بند سادس وعشرين

لا بد ان يصرح في نص كل قرار عن اسم الرئيس والاعضا واسما الاخصام  
وضايعهم وسكنهم وعن مضمون الدعوي وتطبيقها على مقتضيات الاحكام وعن الاسباب  
والادله التي انبنى عليها الحكم وعن منطوق ذلك الحكم ويحجر من كل قرار نسختين  
بالعربي والتلياني بامضا الكاتب الحاضر بالمجلس

### بند سابع وعشرين

اذا اقتصر المدعي عن الحضور في اليوم المعين لحضور الاخصام بالمجلس او  
تاخر عن تقديم ما يتعلق بدعواه من سندات وغيرها فيوزن للمدعي عليه بالنصراف  
ويحكم على المدعي بالمصاريف وله المناقصة في ذلك فيما بعد

### بند ثامن وعشرين

اذا قصر المدعي عليه عن الحضور في الوقت الموعود او تاخر عن تقديم اوراق  
فيعطي الحكم في غيابه ويسلم للمدعي فيما ادعي به ان ثبت وتحققت صحته

### بند تاسع وعشرين

الحكم في غياب احد الاحصام ينفذ ويجرى العمل به بعد الاعلان بيوم ويستمر  
ركوزه الي وقت المناقصة

### بند ثلاثين

لا تقبل المناقصة بعد مضي ثمانية ايام من يوم الاعلان انما اذا كان الحكم صادرا  
في حق خصم لم يحصر او لم يقدم سنده ف تكون المناقصة مقبولة الي وقت الاحري

### بند واحد وثلاثين

عند اجراء الحكم ان تصدي المحكوم للمناقضة وقرر ذلك بمذاكره تعمل على يد مندوب من طرف المجلس فهذا الحكم يقف عمله بشرط ان المناقض يحضر في ظرف ثلاثة ايام لتكرار طلب المناقض بالمجلس فان مضى هذا الميعاد فتكون المناقضه الاولى ملغاه لا عمل بها

### بند ثاني وثلاثين

لا تقبل المناقضه مطلقا في حق حكم صدر ينفي مناقضه اولى

### بند ثالث وثلاثين

يجوز لمجالس التجار ان تامر باجرى قراراتها اجراء موقتا بقطع النظر عن مناقضة المحكوم عليه اذا كانت تلك القرارات مبنيه على سندات صحيحة او غير مطعون فيها او سبق بخصوصها حكم غير قابل للاعاده بمجلس اخر واما في المواد الجائز احالتها على مجلس اخر فاجرى الحكم فيها موقتا يكون بوضع المبلغ المحكوم به امانه بمحل الاقتضا

### بند رابع وثلاثين

القرارات الصادره من مجلس التجار يلزم اجراها بمعرفة المحافظه

في الاسباب الموجهه لمنع بعض الاعضا من استماع

قضايا بعض الاخصام

### بند خامس وثلاثين

اي عضو من اعضا المجلس يمكن منعه من الاشتراك في رؤية الدعاوي للاسباب الاتيه اولا اذا كانت بينه وبين الاخصام قرابه او نسب ثانيا اذا كان بينه وبين احد الاخصام دعوى ثالثا اذا ثبت انه اعطي نصيحة بشأن الخصومه او سبق توكيله او كتب شيئا يتعلق بها رابعا اذا حصل انه ادى شهادته بخصوصه خامسا اذا ثبت انه قبل هدايا من احد الاخصام من ابتدى افتتاح الدعوى

### بند سادس وثلاثين

الخصم الذى يريد منع احد الاعضا من الاشتراك في رؤية دعواه يجب عليه ان يطلب ذلك قبل الشروع في رؤية الدعوى او قبل مضى المواعيد ما لم يكن السبب

الموجب للمنع قد حدث بعد ذلك

بند سابع وثلاثين

الاستدعا بعدم قبول الوكلا من قبل المجلس او المميزين او اهل الخبرة لا يجوز العرض عنه الا في اثلاثة ايام التالية لتعيينهم اذا كان الحكم مبنيا على مواجهة الخصام واما اذا كان الحكم قد صدر في غياب احد الخصمين فالعرض لا يكون الا بعد مضي المواعيد المحدده للمناقشه

اصول عموميه

بند ثامن وثلاثين

طلب اعاده النظر في الحكم الصادر من مجالس التجار يجب اعلانه مباشرة للخصم الاخر نفسه او لمحل توطئه بمعرفة كاتب المجلس في ظرف الثمانية ايام التالية لاعلان الحكم اذا كان ذلك الحكم صادر بمواجهة الخصام وفي اليوم التالي لانتهاء الميعاد المخصوص للمناقشه اذا كان الحكم صادر في غياب احد الخصمين

بند تاسع وثلاثين

الميعاد المقرر لاقامة المرافعه بالمجلس الاعلى يكون مدة ثلاثة اشهر من تاريخ اعلان طلب الاعاده على حسب المقرر في البند السابق

بند اربعين

يجب على مجالس التجار ان تحكم في القضايا على حسب العوايد الجارية في هذه الديار وعلى مقتضى الاحكام المقرره بقانون التجاره العثماني وبالتطبيق على ما هو مذكور بهذا القانون

بند واحد واربعين

اذا اتفق ان قانون التجاره المذكور اعلاه غير مشتمل على احكام تخص بعض الدعاوي او كان للقوانين المملكيه مدخل في قطع بعض المشاكل التجاريه فعلى ارباب المجالس ان يتبعوا في ذلك البنود الموافقه للدعوى من القانون العرساوى ان كانت تلك البنود غير متخاله لاحكام المدونه بهذا القانون



## مجلس الابلو اي المجلس الذي يعيد رؤية الدعاوي

بند ثاني واربعين

يترتب باسكندريه مجلس ابلو مختلط يكون مركبا من ريس وستة اعضا يصير انتخابهم على حسب الاصول الجارية في تشكيل مجالس التجار المختلطة واعضا هذا المجلس يصير تعيينهم مدة سنة واحده وبمد اقضا تلك المده يصير انتخاب غيرهم او ابقاهم كلهم او بعضهم ويتعين للمجلس المذكور كاتب مخصوص

بند ثالث واربعين

كل قضيه صدر عنها حكم من مجالس التجار وصار طلب اعاده رؤيتها بمجلس الابلو يصير تحقيقها ثانيا من ابتدى اعلان الطلب المذكور على مقتضى الاصول الجارية في تحقيق الدعاوي بمجالس التجار

بند رابع واربعين

الاحكام الصادره من مجلس الابلو يصير اجراها على مقتضى ما هو مقرر بالبند الرابع والثلاثين ولا يجوز نقضها مطلقا

## ملحق نمرة ٧

لايحه

تشتمل على عشرة بنود ارسلت بافاده من سعادة شريف باشا في ٢٩ ص سنة ٢٨ لمجلس تجار صورتها هي والافاده ادناه

صورة الافاده

انه لما اقتضى الحال تنظيم بعض ملحوظات فيما يتعلق نادارة وحركة مجالس تجار مصر وسكندريه قد صار تنظيم لايحه عن ذلك محتويه على عشرة نود وحصل الاتفاق بين الحكومه السنيه والقناصل الجبراليه باجرا العمل بمقتضاها وصدر لنا النطق





(٥٣)

ملحقات

العالي بموافقة ذلك واعلانها لمحلات الاقتضى فلزم تحريره لحضرتكم ومرسولا من طيه لسخه من ذلك باللغة العربي واخرى بالفرنساوي لتجرون دستور العمل بموجبها بالمجلس رياستكم بغاية الاعتنا بالدقه التامه كما تعلقة به الاراده السنيه

### صورة اللائحه

بند اول

كل قونصلاتوا تحرر قائمه ببيان اعيان رعاياها وترسلها الى اقدم القناصل الحزاليه لكي يمكنه جمع كافة الاعيان بجمعيه عموميه لمباشرة انتخاب الاعضا الاوروبواوين اللازمين للمجلس التجار

بند ثانى

الجمعيه العموميه المركبه من الاعيان الاوروبواوين تحت رياسة اقدم القناصل الجبراليه مخصص للسنة تمامها اثني عشر اعضا واثني عشر نايبا اوربواوين لزوم مجلس التجار وكل واحد من الاعضا يحكم مده شهرين فالاعضا الاثنين الاولين يصير تسمية احدهما بمدة شهر واحد والثاني بمدة شهرين والاعضا التالين للاعضا المذكورين يمكنوا كلم في وطيفتهم مده شهرين بحيث في كل شهر يخرج واحد من الاعضا ويتجرد نصف الاعضا في كل شهر

بند ثالث

انه بحسب الاقتضى تنعقد جمعيه عموميه من الاعيان والاهالي تحت رياسة محافظ اسكندريه ومحافظ مصر وتلك الجمعيه مخصص للسنة تمامها اثني عشر اعضا واثني عشر نايبا من الاهالي لروم مجلس التجار والقيامه التي تعمل ببيان الاعضا والنواب المذكورين يصير عرصها للاعتاب ليصدر عليها الامر الكريم بالاعتماد وباقي الاحكام المقرره في السطر الثاني من البند المذكور قبله يصير اتباعها ايضا في حق الاعضا والنواب والاهالي

بند رابع

قائمة الاعضا المعينين بالوجه اللازم لجميع اشهر السنه تجرى تحريرها بمعرفة اقدم القناصل الجبراليه الذى تنعقد تحت رياسة جمعيه التجار ثم يرسلها الى ريس مجلس التجار وهو يرسل اليه بمثل القيامه التي يكون جرى تحريرها ببيان الاعضا من الاهالي ويكون صدر الامر الكريم باعتماد تسميتهم والقيامتين المذكورتين يجب اعلانهما في

المحل المعد لعقد جمعيات مجالس التجار ونشرها في احد حرايد التجاره بالبلده وترتيب اسمها الاعضا بالقايمة يجب ان يكون بحسب القرعه وتعمل ايضا قايمة بمعرفة اقدم القناصل الجبراليه ببيان نواب الاعضا الاوروباون وترسل الى ريس مجالس التجار وهو يرسل اليه قايمة ببيان نواب اعضا الاهالي وترتيب اسمها هؤلاء النواب بالقايمةتين ويكون بحسب القرعه كما ذكر في حق الاعضا

## بند خامس

الاعضا المينين في القوايم المحرره مقدما كما ذكر يصير تكليفهم بدون واسطه من طرف ريس مجلس التجار بالحضور لاجرا وظيفتهم وعند ظهور مانع شرعي من الحضور يصير طلب النواب والاعضا المينين في القوايم من طرف ريس المجلس بحسب نمرة ترتيبهم

## بند سادس

كل ما يتعقد مجلس التجار للحكم يجب بدون تغير ان يكون عدد الاعضا اربعة اشخاص خلاف الرئيس ويكون نصهم من الاهالي والنصف الاخر من الاوروباون وفي دعاوي الابلو اعني في الدعاوى التي ترفع بطريق الابلو من سكندريه الى المحروسه ومن المحروسه الى سكندريه يكون تشكيل المجلس مضاعف ففي هذه الصوره يجب ان العدد المقرر قانونا يكون اربعة اعضا اهالي واربعه اعضا اوروباون والرئيس ويجب على الرئيس قبل كل جمعيه ان يتحقق من عدد الاعضا ونوابهم اللازمين لاستكمال الجمعيه وصلاحياتها للحكم

## بند سابع

يلزم ان يعمل باودة المجلس

اولا دفتر يقيده فيه كافة السندات والتقارير والاوراق وكل ما تقدم من الاحصام من الاوراق والقيده يكون بحسب تاريخ وترتيب تسليمهم باودة كاتب المجلس ثانيا يعمل دفتر فهرست يتقيد به وجوبا بالتوالي كافة الدعاوي التي استوفت فيها المكاتبه والسندات وصارت صالحه لاعطا الحكم عنها ولا يجوز الحكم في اى دعوى قبل حلول دورها بموجب دفتر الفهرست للحكم في الدعاوى الا بقرار مبني على اسباب يصير درجه في مضبطة قرارات المجلس

ثالثا يلزم ان يعمل مصبطله للمجالس يندرج بها وجوبا كافة الاحكام والقرارات التي تعطى بجمعيات المجلس وواجب ان يندرج بها حالا نتيجة الاحكام الصادره وان



(٥٥)

## ملحقات

يصير الامضا عليها بحال انعقاد المجلس من طرف كافة الاعضا الحاضرين وهذا لا يمنع من اتباع كافة باقي الدفاتر والسجلات وما اشبه الجاري اتباعهم على التوالي باودة كاتب المجلس ومن الوجوب ايضا اتباعهم على احسن نظام

بند ثامن

يصير تعيين شخص من المستخدمين يكون صاحب النفوذ والعزم اللازم ويكون بمعيته احد التجار الذي يتعين بمعرفة القناصل الجزالية ومأموريته هي اجري التفتيش سنوي على مجالس التجار بهذه الديار ليحقق ان كانت المواد المدرجة بهذا جاري العمل بموجبها بالدقة ام لا ولكي يطلب ترتيب الجزا بدفع غرامات او جزوات اخرى عند اللزوم على روسا المجالس والباشكتاب والمستخدمين الاخرين الذين ثبت عليهم ارتكاب نوع من انواع التقصير

## بند تاسع

جميعات المجلس يصير التحري فيها بحيث تنعقد جمعيات في كل اسبوع بمناسبة عدد الدعاوي وتحصص لهذه الجمعيات ساعات موافقه بحيث يمكن استمرار الجمعيه عند اللزوم اقل ما يكون ساعتين متواليتين وهذا الامر محول لعهددة الرئيس الذي من واجباته تحصيل هذه الساعات لمعرفة المجلس واعلانها في المحل المعد لانعقاد جمعيات المجلس ودرجها في جرايد التجاره

## بند عاشر

يجب على ريس المجلس ان يدرج بالتوالي في احد جرايد التجاره وفي جريده مخصوصه لذلك ترحة نتيجة الاحكام الصادره من مجلس التجار باللغة الفرنساويه



## ملحق نمرة ٨

المجلس الخصوصي والمجلس العمومي  
والجمعية العمومية بالإسكندرية

ترجمة اراده سنیه صادره الى سعادة كتخدا باشا بتاريخ

٢٤ محرم سنة ١٢٦٣

صار منظوري هذا القرار المشتمل عن كيفية انعقاد واجراءات وترتيب اعضا  
مجلس الخصوصي والعمومي المقضى تشكيهما للنظر في حل وعقد امور ومصالح  
الحكومة ومن الاقتضا اتباع الاجرا بموجبه نلاجل المبادرة بالاجرا بما نص به  
اصدرت امري لكم

ترجمة لائحة المجلسين المذكورين ومجلس جمعية سكندرية

انه جاري اجتماع حصرات نظار ومأموري دواوين الحكومة بديوان المالية لاجل  
النظر والتروي في حل عقد امور ومصالح الملكية الجسيمة وهذا الاجتماع موقت وانه  
من دواعي مصالح الحكومة التي هي في الازدياد يوما فيوما ومن بواعث الوصول الى  
النتائج الحسنة هو تشكيل مجلس باسم مجلس خصوصي لقدح الفكر والتروي اما فيه  
الوصول من تاسيس القواعد الحسنة ولذلك قد تقرر بان يكون ترتيب اعضا المجلس  
كل من دولتو ابراهيم باشا نجل ولي النعم وسعادة كتخدا باشا وسعادة احمد باشا يكن  
وحسن بك ريس جمعية الحفانيه سابق وحضرة برهان بك وكذلك تشكيل هيئة  
جمعية عموميه بديوان المالية يكون اعضا الجمعية كل من سعادة مدير المالية وحضرات عبد  
الباقى بك وكيل ديوان حديوي وادهم بك مدير المدارس و ناسليوس بك مدير  
الحسابات ولطيف بك مفتش الفاريقات وحافظ بك مفتش الشمالك مع تعيين روسا  
اقلام دواوين الحكومة من ضمن هيئة تلك الجمعية ويكون عقد الجمعية ذنعتين في  
الاسبوع على الاقل وما يلزم من الكتب بتلك الجمعية يصير ترتيبهم بمعرفتها وان كافة  
القرارات واللوائح والمواد التي تصدر من الجمعية بصير التوقيع عليها من ارباب الهيئه



( ٥٧ )

ملحقات

وتقديمها للمجلس الخصوصي و بعد النظر فيها يجرى تقديمها للاعتاب الخديويه لصدور الامر وكذلك يصير تشكيل جميعه عموميه بديوان ( داوري ) محافظة سكندريه ويكون ترتيب الهيئه تحت رياسة ذكي افندي ناظر الديوان ويكون الاعصا كل من حضرات حسن بك مدير ديوان البحريه وارئين بك مدير التجاره ومامور الضبطيه وراتب افندي ناظر الترسانه وامين بك وكيل الدونما للمذاكره في المواد المهمه مثل المواد السالف الذكر عنها ومن بعد اعطا القرار عنها يصير التوقيع عليها من ارباب الهيئه وتقديمها للجمعية العموميه بديوان الماليه و بعد النظر فيها واعطا القرار حسب ما يترأى لها يجرى تقديمها للمجلس الخصوصي لاجرا ما يلزم عنها واستحصال الامر هذا ما تقرر باتفاق الاراء



## ملحق نمرة ٩

### لائحة المجلس العمومي

صورة ترجمة قرار من المجلس العمومي بتاريخ ٢٢ ص سنة ٦٣  
نمره ٣٤ مقيد بنمرة ١٩ كالمرقوم

انه بالتذكر للمجلس العمومي ورد بالفكر ان الدعاوي التي ستحال على المجلس العمومي محتاجه لاستطاق المدعي والمدعى عليه ابتدا لاجل ايضاحها وتقيحها من الابتدا واذا كان يصير جلبهم الي المجلس في مبدا الامر يصير سببا لتوقيف ساير المصالح وبهذا الداعي وجد من لروم المصلحه ان ابتدا يصير فهم وتحرير كيفية ادعي المائلين لهؤلاء فردا فردا باودة اخرى وفيما بعد يصير احصار الاوراق المذكوره والمدعى والمدعى عليه وان حسين بك ناظر الترزيه سابق ذو درايه ومفهوميه في اللسان العربي وبذا تعداده من اعضا المجلس وتعينه تارة وتعين خلافة تارة اخرى مامورا على ذلك بالظر للاقتضى عند ظهور دعاوي مثل ذلك يكون موجبا لعدم تاخير المصالح وحسن سلوكها وقد استقر الراي على هذا الوجه

## قرار من مجلس العموم في ٨ الحجة سنة ٦٣ وصدق عليه المجلس الخصوصي في ٢٢ منه وصدر عليه إirاده في ٢٣ الحجة سنة ٦٣ ونشر عموماً

انه جارى عقد المجلس والمشورة كل جمعة يوم ويومين و بعض الاوقات ثلاثة ايام في ديوان المالىة بموجب ترتيب نامة المجلسين المزين اعلاهم بايراده سيده رقيمة ٢٤ سنة ٦٣ بشأن حل وعقد المصالح المعنى بها انما من المعلوم تكاثر واتساع المصالح الحيريه وبذلك بالضرورة حضرات ارباب المجلس محتاجين لمطالعة مفردات القضايا ولاستنطاق المدعي والمدعى عليه حسب الايجاب لاجل الاطلاع على حقيقة الدعاوى والمصالح الجسيمه واعطا القرار اللازم من بعد ذلك وبهذه الحثية حارى اطالة تسوية وقطع المصالح التى تحت المناظره بالمجلس العمومى ومن ذلك صار لازما ربطها بصورة مستحسنه ولدى المذاكرة عن ذلك قيل ان حسنى بك ميرلاي وحسين بك وخايل بك وقايمقام على حسيب بك يصير ترتيبهم اعضا تملية الى المجلس المذكور والاعضا المومى اليهم يداوموا يومى بالمجلس المذكور واذا كان يلزم جلب ارباب الدعاوى الى المجلس لاجل استنطاقهم كما هو مشروح اعلاه يصير جلبهم واستنطاقهم بمعرفتهم ويطالعوا اوراق تلك الدعاوى وساير المصالح اول باول ويحرروا تديجتهم واذا كان لهم راي يجرون علاوته ويحضره من طرفهم والمصالح التى يعملوها يومى الاعضا المومى اليهم يصير مطالعتها والمداولة عنها بحضور حضرات ارباب الجمعية العموميه في الجمعة يومين واذا وجدوها موافقه يصير ختمها من طرفهم واما اذا كان لهم ملاحظه وعلاوه يصير علاوتها واجرا مقتضاها وكافة المصالح التى يصير احالتها الى المجلس المذكور يتحرر عنها من جهاتها الى ديوان المالىة ويصير ارسالها من هناك الى المجلس المذكور كما هو الجارى ولايحال الى هناك مصالح راسا من جهات اخر والارباب المومى اليهم لا يتكاتبوا راسا مع الجهات بخصوص المصالح الميريه واذا كانوا رايحين يستعلموا من جهات يجرون السؤال من ديوان المالىة وبما ان المخاطبة الجارية من الجهات الى المالىة ومن المالىة الى الجهات هي بئمة ديوان المالىة حاصل قيده في قيودات المجلس وقيودات الديوان المذكور الا ان ذلك موجب الى اللخبطه من الان وصاعد لا يصير قيد وارد وصادر المجلس بقيودات المالىة بل يكون منحصر بقيودات المجلس وبهذه المناسبة يصير نشر نمرة المجلس في



الجهات ونمرة الجهات في المجلس لاجل اذا كان يلزم الكشف عن شئ لا يصير متعسر  
 مثل الان ومن حيث ان صادر ووارد المجلس لم هو راي يصير درجه المالىه بل راي  
 يصير درجه بقيودات المجلس لوحده لاجل يكون ذلك موجب لسهولة الكشف وعلى  
 الخصوص لم يكن المجلس المذكور ولو ان القرارات المعطيه من المجلس جاري ارسالها  
 الى المجلس الخصوصى محتومة من حضرات جميع ارباب المجلس الا ان الاستعلامات  
 والحوارات الصادره بشأن بعض الخصوصيات جارى ختمها من المالىه وبهذا الداعي من  
 الان وصاعد الاعضاء المومى اليهم يوضعوا امضايهم ويتوضح عليها امضاء كاتب المجلس  
 واذا كانت عربي يتوضح عليها امضاء الكاتب العربى سندا لحفظ تلك التساويد بطرف  
 كاتب المجلس وعليهنا يقتضى ان يصير الاعلان لديوان المالىه بشأن الاجراء على تلك  
 الوجه ولجميع الدواوين بالاشعار عن علم وخبر ذلك كما استقر الراي بالمجلس العمومى



ملحقات

(٦٠٣)

## ملحق نمرة ١٠

### لائحة وترتيبات مجلس العسكريه

#### اعضا المجلس

عدد	
١	احمد باشا المنكلي رئيس المجلس
١	ميرلوى سوارى خليل بك
١	ميرالاي طوبجى قاسم بك
١	« « عبد القادر بك
١	« « سوارى على شكرى بك
١	« « بياده مراد بك
١	« « ابراهيم بك
٧	

#### كتاب المجلس

عدد	
١	بمباشى طوبجى حسن افندي كاتب المجلس
١	يوزباشى سوارى محمد افندي كاتب ثانى
٢	ورئيس كتابة العربى
٢	
٩	

#### البند الاول

يلزم ان يكون المجلس المذكور مركب من السبعة اعمار من ضابطان عظام الياده والسوارى والطوبجيه كما هو ميين اعلاه

#### البند الثانى

يجتمع المجلس يومى من الساعه اربعة للساعه عشره لرؤيه المصالح وفقط يعطل



(٦١)

## ملحقات

### يوم الجمعة كسائر المصالح

#### البند الثالث

تنظر بهذا المجلس كافة الترتيبات والنظامات الجديدة المختصة بالجهادية وفروعها وفي حال وجود عدم المساواة في أرا أعضاء المجلس وكانت أراهم منقسمة إلى قسمين فيلزم بيان رأي الشقين وعرض الكيفية للنظر فيها إلى مجلس الأحكام المصرية

#### البند الرابع

تنظر المواد الموافقة لأصول المصالح المدونة التي ترد لديوان الجهادية في نفس القلم المختصة به بمعرفة نظار الأقاليم أما ما يمكن منها مغايراً للأصول تنظر بمعرفة هذا المجلس

#### البند الخامس

تعرض حللصات كافة المواد التي يتقرر عنها في المجلس أو مالها للباشا مدير الجهادية للتصديق عليها من طرفه وابعائها محل اقتضاها أما المواد التي يلزم عرضها لمجلس الأحكام المصرية بمقتضى القانون تعرض إلى الباشا المدير بعد ضم رأي مجلس الأحكام عليها

#### البند السادس

إذا خطر بفكر أحد أعضاء المجلس مواد تحتص بحسن تمشية مصالح الجهادية يعرضها للباشا المدير وبعد الترخيص له بالمداولة عنها بالمجلس بحري فتحها بالمجلس لتقريرها ثم تعرض كما تقرر

#### البند السابع

أعضاء المجلس مرخصون بالأفاده عما يترأى لهم من الأرا الموجبة لرواج المصلحة بدون مبالاه مع عدم مراعاتهم لأرا بعضهم وإذا اتضح مراعاة بعضهم للآخر يجازى بالجزا الصارم قانوناً بعد التحقيق

#### البند الثامن

يجب على أعضاء المجلس كما أنهم يحتهدون في صيانة ووقاية الميرى كذلك في صيانة وحماية الأهالي والمستخدمين والعساكر وسلوكهم مسلك العدالة واعطاء كل ذي حق حقه

#### البند التاسع

القوانين والالواح والترتيبات اللازمة أجراها المختصة بالأمور العسكرية تكون بمعرفة هذا المجلس من الآن فصاعداً ثم تقدم لمجلس الأحكام المصرية للنظر فيها

## ملحقات

(٦٢)

### البند العاشر

بما ان ارباب المجلس هم امناء اسرار الجهاديه فلا ينبغي افشا المواد التي يحصل المذاكره فيها باوده المجلس وليعلموا انهم يعاقبون باشد الجزا بمجرد السماع بحصول ذلك

### البند الحادي عشر

لا يجبر احد من اعضا المجلس بالتصديق على الخلاصه التي لم يكن مقتنعا فيها لقرار اغلب الاعضاء فقط له ان يكت ملحوظه المختص بالماده المذكوره بزيل الخلاصه والتم عليها منه

### البند الثاني عشر

استبدال اعضا المجلس يكون بامر عالي لكونهم معدودين من متحيزي ضباط الجهاديه

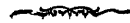
### البند الثالث عشر

تنظر بمعرفة المجلس المذكور المواد الجسيمه المختصه بالعسكريه وكذلك المواد الدقيقه المختصه بترتيب المدافع وتشغيل المهمات الحربيه والهندسيه انما حال مصادفة مشكلات حال تقريره بعض المواد تبين ملحوظات وارا ارباب المجلس عنها وتعرض لمجلس الاحكام المصريه للنظر فيها

ترجمة الامر العالي الصادر عليه هذه اللائحه لرئيس مجلس العسكريه

بتاريخ ٤ ربيع اول سنة ١٣٥٥ (١)

صار منظورنا هذه اللائحه الشامله ثلاثه عشر بند المختصه بكيفية اجراءات وترتيبات المجلس المذكور وقد استنسب لدينا اجرا مقتضاها وللبادرتمكم في اجرا موجبا لزم الاشعار





(٦٣)

ملحقات

## ملحق نمرة ١١

## مجلس احكام مصريه

ترجمة اراده سنیه صادره لرياسة مجلس الاحكام المصريه

بتاريخ ٥ ربيع الاخر سنة ١٢٦٥ نمرة (١)

صار منظوري هذه اللائحه المشتمله اتني عنبر بند عن كيفية تشكيل وترتيب واجراءات المجلس وقد استنسب لدينا الاجرا بموجبها فلاجل المبادره في اجرا مقتضى ذلك لزم الشرح والاشعار

صورة لايحة مجلس الاحكام العالي المصريه واسما حضرات ارباب

هيئة المجلس والموظفين به

ريس المجلس سعادة سليم باشا مدير قبلي سابق

سعادة حسين باشا اعضا مدير الغربية سابق

سعادة حس حيدر باشا اعضا

» صفر باشا اعضا

حضرة ادهم بك اعضا مدير المدارس

سعادة راشد باشا اعضا

» حمزه بك اعضا

ميرالاي مصطفى بك اعضا اصله من اعضا جمعية الحقانية

محمود بك ناظر المكتب سابق اعضا

حضرة الشيخ محمد قطب من علما الاخاف ويكون معه واحد من

علما الشافعيه

توفيق افندي ناشكاتب المحاس

ذكي افندي اكنجي

رحمي افندي ناشكاتب اقلام عربي

نوبار افندي ترحان ثاني المجلس

## صورة اللايحه

## البند الاول

ينبغي ان مجلس احكام مصريه يصير انعقاده يومي وحيث انه مامور على رؤية المصالح الواده على موجب مضمون هذه اللايحه ينبغي ان حضرات الزوات الكرام المحرر اسمائهم اعلاه يداوموا يومي بالمجلس

## بند ثاني

ان المصالح المشكله التي تظهر بكافه دواوين العموم او التي يتحرر عنها اليهم من فروعاتهم حسب الاصول وبالضرورة لم يمكن حلها بهم ينبغي ان الخصوصيات المماثله لهذه يعرض عنها لمجلس احكام مصريه من الدواوين العموميه لكونه صار مهورا بفصل ثلاث المصالح المشكله ومن بعد تلاوتها بالمجلس والمداوله عن ايجابها يعطا عنها القرار ويصدر خلاصاتهم وتتقدم لديوان حضرة الكتبخدا والشرح عليهم من طرف حضراته بالاجرا لاجهات اللازمه وارسالهم لمخلاتهم من طرفه

## البند الثالث

من المعلوم ان الدواوين العموميه ستجري المصالح الوقتيه المرخصين باجراها على مقتضى حدود باماتهم غير ان القضايا التي تشبه المواد المحتاح الاستيدان والاستفاده عنها وكانوا يحجروا عنه مقدما للمعيه ما عدا المصالح المذكوره حسب ايجاب الحدود ناه السائق ذكره فؤلا يجرون العرض عنهم لمجلس احكام مصريه ومن بعد المذاكره يعطا عنهم القرارات وارسال خلاصاتهم لديوان حضرة الكتبخدا ومنه الى جهاتهم بعد الشرح عليهم من طرف حضراته كما المسطر بالبند الثاني

## البند الرابع

ان دعاوى التي كانت تقع وتظهر بالاقليم ودواوين العموم فانه كان جاري تقديم حرنالاتها مقدما بجمعية الحفانيه المليه وبورودهم اليها كان جاري بها تخصيص وتقيم جزاوات المجرمين غير ان فيما بعد كاذبه دعاوي الجهات المذكوره يجري تحقيقهم بمعرفته حضرات مامورهم والحكم عليهم واجراهم تطبيقا الى نسخ القوانين الموحوده عندهم فقط يعرضوا لمجلس احكام مصريه علما وخبرا بذلك

## البند الخامس

من المعلوم ان فروع الدواوين العموميه سيجرون قطع واجرا المصالح المقتضيه بها

(٦٥)

## ملحقات

كما المصرح بالحدود نامه والغير مرخصين بها سيجرون العرض عنها لعمومهم وعلى تلك الوجه دواوين العموم كذلك سيجرون ايضا الخدمة اللازمة ويعرضوا لمجلس احكام مصره عن المصالح اللازمة ويعطى لها صوره كالتوال المحرر بالبند الثالث وحيثما انه سيصير النشر والاعلان لاجهات اللازمة من طرف حضرة كتحدا باشا على انه اذا كان يحصل التجاسر من دواوين العموم في عرض الخصوص المرخصين به الى عمومهم من دون ملاحظه كما السابق فدواوين العموم تخصص جزا لفروعها بموجب القانوناه مع رد واعادة اوراق المصلحه لاجها المرسلين منها لاجل اجرا مقتضاهم بنا عليه يقتضى انه اذا كان احد الدواوين العموميه ايضا يحصل منه التجاسر في عرض مصلحه مثل ذلك بمجلس احكام مصره فالعامله التي سيجرونها العموم في حق فروعهم يجريها المجلس المذكور في حق الدواوين العموميه

### البند السادس

من حيث انه على موجب هذه اللائحه كل من كان مقيم بمجل ماموريته لاجل اجرا مقتضاها فلا يوافق شربهم الدخان بمحل العمليه وقت ما يكونوا مشغولين بماموريتهم فينبى ان طايقة الكتبه فقط يشربون القهوة من دون شربهم الدخان ولا يحضروا ايضا بشبوكتهم الى دواوينهم وان كان احدا من ارباب المجلس يريد شرب قهوه ودخان فيتوجه الى الاوده القريبه التي سيصير تعينها وبعد الشرب يعود للمجلس

### البند السابع

حيث من الواجب محافظة المصالح المعنى بها من الشيوخ وسيصير تخصيص خدمة اود المحالس في وقت المذاكره من الاشخاص الحرص فعلى ذلك ينهى ان خدمة اوده مجلس الاحكام المصريه ايضا يجرى تعينهم من الاشخاص الحرص مع الحرز من دخول خدمة حصرات ارباب المجلس باوده المجلس

### البند الثامن

بما ان خدمة اود المحالس سيصروا من الاشخاص الحرص كما سبق الايضاح ينبى بدل الدقه والاعتنا من طرف حصرات ارباب المجلس وكتابه في عدم اشاعة المصالح التي سيصير المذاكره عنها قبل نشرها والاجرا وان اشيع عنها بحيث يتضح ان ذلك ليس من خدمه الحرص فيجربى التحقيق وعندما يتصح انه من احدا فمجلس الاحكام المصريه يجربى مجازات تلك الشخص تطبيقا للقانون



### البند التاسع

ان عند ما يعرض لمجلس احكام مصريه عن قضيه حسب الایجاب بخصوص  
مصلحة الامداديه فمدير الامداديه ايضا يكون موجود بالمجلس وقت المداوله عن  
تلك المصلحه

### بند عاشر

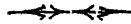
ان عند ما يتقدم لمجلس احكام مصريه لايحه حسب مقتضى ماموريه من جهه  
بخصوص شمول المصالح العموميه او بخصوص ترتيبات مستجده فمن بعد مناظرتها  
وتقيحها وتنظيمها واتمام صورة قرارها يجرى تقديمها الي المجلس الخصوصى لاجل  
النظر فيها ايضا بالمجلس المذكور وان مجلس الاحكام المصريه يتوقف ويستشكل نادرا  
في بعض خصوص جسيمه من المصالح التي ستعرض ويظهر شوايب عدم حكمها  
فيجري عرضه للمجلس الخصوصي

### بند احدي عشر

من حيث ان المصالح الجسيمه التي تظهر بخصوص المصالح الخارجيه سيجرى  
رؤيتها بالمجلس الخصوصى فينبغي ان المصالح الصغيره وغير جسيمه يصير رؤيه مقتضاها  
بمجلس الاحكام المصريه

### بند اثني عشر

ينبغي ان ارباب المجلس لم يميلوا الى جهة وقاية الميري فقط بل مثل مناطرتهم  
لصيانة الميري ايضا يصير منهم صيانة ومعاملة المستخدمين والاهالي والراعيه بالعداله ومن  
يوجد له حق في مواد يصير حمايته في ذلك مع سلوكهم في مسلك احقاق الحق دايمًا



(٦٧)

ملحقات

## ملحق نمرة ١٢

### تشكيل

#### المجلس الخصوصي

امر صادر لكتنخدا مصر ٨ ربيع اخر سنة ٦٥ نمرة ٢٠  
على لائحة ترتيب المجلس الخصوصي ذات تسعة بنود

صار منظورنا هذه اللائحه الشامله تسعة بنود المختصه بكيفية اجراءات وترتيب  
المجلس الخصوصي وقد استنسب لدينا الاجرا بسقتضاها ولهذا لزم صدوره اليكم لتبادروا  
في الاجرا بموجبها

#### ارباب المجلس الخصوصي

عدد

- |   |   |
|---|---|
| ١ | رئيس المجلس كتنخدا باشا                                 |
| ١ | مدير الجهاديه حسن باشا او دولة سعيد باشا حال وجوده بمصر |
| ١ | مدير الماليه برهان باشا                                 |
| ١ | رئيس مجلس العسكريه احمد باشا                            |
|   | سليمان باشا   |
|   | كامل باشا   |

كاتب ديوان اخص شفيق بك افندى  
 الشيخ السادات او الشيخ البكرى او مفتى الحنفية او شيخ  
 الجامع الازهر بالتناوبه  
 مدير التجاره جناب ارتين بك وان لم يوجد يكون خسرو بك  
 كتاب المجلس

عدد

- |   |  |
|---|--|
| ١ | كاتب المجلس اسماعيل بك تيمور زاده            |
| ١ | كاتب ثانى ورفيقه الشيخ يحيى كاتب عربى المجلس |



ملحقات

(٦٨)

## لايحة

### المجلس الخصوصي

ترجمة لايحة المجلس الخصوصي الصادر عليها الامر الكريم

بتاريخ ٨ ر سنة ٦٥ نمرة ٢٠

#### بند اول

من حيث ان المجلس المذكور ليس هو يومى بل كلما يلزم يجرى عقده باجتماع حصرات الذوات العظام المحرر اسمائهم اعلاه حسب الايجاب وكما يلزم ايضا من ارباب مجلس الاحكام المصريه يجرى جلب حصرة الباشا الرئيس بالمجلس الخصوصي

#### بند ثانى

اذا كان مجلس احكام مصريه يستشكل في بعض خصوص نادرا من المصالح التي ستعرض اليه ولم يحلها فيجري عرصها الي المجلس الخصوصي ومن حيث ان حل ذلك فهو من وظائف المجلس المذكور فينبغي فصل ذلك به من بعد المذاكره ويجري تقديم الخلاصات اللازمه عن ذلك للاعتاب السنيه وبعد تحرير الاوامر العليه باعلاهم يرسلوا لجهاتهم

#### بند ثالث

ان عندما يتقدم لمجلس احكام مصريه من احد الجهات لايحه بخصوص المصالح العموميه النافعه من بعد مناظرتها يصير اجرا مقتضاها بالمجلس المذكور وان كان المجلس المذكور لم يقطع ويحبل ذلك فيجتمعوا المجلسين بمحل واحد ويجرون فصل ذلك بصفة مجلس عموم واذا حصل وقوع اختلاف في الراي فيصير التعداد واي جهة كانت توجد اعلى وزياده في العدد يجرى التصديق على راي تلك الجهة وبحسب الايجاب اذا كان مقتضى اعمال ترتيب جديد او لايحه مجددا فيصير اعمالها واتمامها بمجلس الاحكام وبعد اعطاء القرار يجرى ارسالهم الي المجلس الخصوصي فاذا لزم الحال للمذاكره عن خصوص يحتوي اسرار محتفيه بالمجلس المذكور فالروايات الماشر اسمائهم اعلاه لا يحضرون بمجلس تلك اليوم





(٦٩)

## ملحقات

### بند رابع

من حيث ان عذل وتنصيب ارباب المصالح الموجودين بكافة الجهات فهو من وظائف المجلس الخصوصي ينبغي رؤية مقتضا القضايا المرقومه بالمجلس المذكور

### بند خامس

ان المصالح الجسيمه التي ستظهر بخصوص المصالح الخارجيه ايضا يجري اعطا صوره عنها بمعرفة حضرات ارباب المجلس الخصوصي واما المصالح الغير جسيمه فيصير رؤية اقتضاها بمجلس احكام مصريه

### بند سادس

فمن حيث ان على موجب هذه اللائحه كل من كان سيوجد بمحل ماموريته لاجل اجرا مقتضا ماموريته ولا يوافق شربهم الدخان بمحل العمله فينبغي ان طايقة الكتبه فقط يشربون القهوة من دون الدخان ولا يحضرون ايضاً بشبوكاتهم الي الدواوين وان كان احد من حضرات ارباب المجلس يريد شرب قهوة ودخان فيتوجه الي الاوده القريبه الذي يجري تعينها و بعد الشرب يعود للمجلس

### بند سابع

من حيث ان محافظه المصالح المعتابها من الشيوع فهو من الواجب فينبغي ان خدامة اوده المجلس الخصوصي ايضا يصير تعينهم من الاشخاص الحرس حسبما جرى تخصيص خدامة اود المجلس وقت المذاكره من الاشخاص المذكورين والحذر من وصول احدا من خدمة حضرات ارباب المجلس باوده المجلس

### بند ثامن

من حيث ان خدمة اود المجلس سيصيروا من الاشخاص الحرس كما الوجه الموصح فينبغي بذل الدقه والاعتنا للعايه من طرف حضرات ارباب المجلس والكتبه في عدم اشاعة المصالح التي يصير المذاكره عنها من قبل نشرها واحراها

### بند تاسع

ينبغي ان ارباب المجلس لم يميلوا الي جهة وقاية الميري فقط بل مثل مناظرتهن لصيانة الميري ايضا يصير صيانة المستخدمين والرعايه والاھالي ومعاملتهم بالعداله والدين يترآ لهم حق في مواد يصير حمايتهم فيه ويلزم منهم السلوك دايماً في مسلك احقاق الحق

## ملحق نمرة ١٣

### تشكيل مجالس الاقاليم

#### قرار المجلس العمومي

ان رفاهية وراحة الاهالي والعامه وتوصيل الحقوق لاربابها من اقصى مرغوب ومطلوب الجنب العالى الحديوى ونا على ذلك قد تقرر بالمجلس العمومي تشكيل مجالس بالاقاليم قبلي وبحري وان يكون مجلس طنطا من اختصاصاته رؤية كفاة الدعاوى والمنازعات التي تحصل بين اهالي مديريات الغربيه والمنوفيه والبحيره ومجالس سمند الدعاوى التي تنشأ بمديريات الدقهليه والشرقيه والقليوبيه ومجلس الفش مديريات الجيزه والمنيا وبني مزار وبني سويف والفيوم ومجلس جرجا مديريات اسيوط وجرجا واسنا وقنا على حسب ما تدون باللايحه

ويجرى تعيين اثنين مفاني لكل مجلس من المجالس الآتي ذكرها يكون احدهم خفي المذهب والثاني شافعي المذهب يصير انتخابهما بمعرفه شيخ الجامع الازهري بماهيمه ربعماية قرش صاغ شهري لكل منهما

#### مجلس طنطا غرييه

عدد	
١	حسين بك غالب ريس المجلس
١	قايمقام شان بك اعصا
١	بمباشي عندليب افندي «
١	« فيض الله افندي «
١	سعيد قبودان « ناظر قسم ميت غمر

(٧١)

ملحقات

## كتاب المجلس

يوسف رحى افندي المستخدم بصندوق الايتام	١٠٠٠
أكنجى	٤٥٠
ثالث	٣٥٠
رابع	٣٠٠

واذا لزم عمال يطلب من حضرة مدير الحسابات المصريه



## مجلس سمنود

عدد	عدد
١	١
١	١
١	١
١	١

## كتاب المجلس

الشيخ محمد بنوها ناشكاتب المجلس	١	١٠٠٠
أكنجى	١	٤٥٠
ثالث	١	٣٥٠
رابع	١	٣٠٠

واذا لزم عمال يطلب من حضرة مدير الحسابات المصريه



ملحقآ

(٧٢)

## مجلس الفشن

عدد	
١	حسين وهي بك ريس المجلس
١	يوسف ضيا افندي من مستودعي ديوان الجهاديه اعضا
١	بمباثي رستم افندي اعضا
١	» امين افندي » من مستودعي ديوان الجهاديه
١	خليل افندي ناظر قسم وادي حلما

## كتاب المجلس

عدد	—	عدد
١٠٠٠	١	الشيخ على التادي من مستخدمي المعيه السنيه
٤٠٠	١	اكنحي
٣٥٠	١	ثالث
٣٠٠	١	رابع

واذا لرم عمال يطلب من حضرة مدير الحسابات المصريه

## مجلس جرجا

عدد	
١	دعستانى محمد بك ريس المجلس
١	قايمقام على افندى كامل اعضا
١	بمباثي محمد افندي من مستودعي الجهاديه اعضا
١	على فضلي افندى ناظر قسم جرجا »
١	حسن حسيب قبودان وكيل مديرة الشرقيه سابق اعضا

(٧٣)

ملحقات

## كتاب المجلس

ماهياتهم	عدد	
١٠٠٠	١	الشيخ محمد عاصم باشكاتب المجلس
٤٥٠	١	كاتب ثاني
٣٥٠	١	كاتب ثالث
٣٠٠	١	« رابع

واذا لزم عمال يطلب من حضرة مدير الحسابات المصريه

## مجلس الخرطوم

عدد	
١	ميرلاى مهدى بك رئيس المجلس
١	سمباشي اسماعيل حتي افندي اعضا
١	« على افندي «
١	« على حسيب افندي « قيودان
١	قايمقام محمد افندي اعضا

## كتاب المجلس

عدد	
١٢٥٠	١ الشيخ اسماعيل الباشكاتب
٦٠٠	١ اكنجي
٥٠٠	١ ثالث
٤٠٠	١ رابع

واذا لزم عمال يطلب من حضرة مدير الحسابات المصريه

## لائحة مجالس الاقاليم

ترجمة الامر الصادر على لائحة تشكيل مجالس الاقاليم  
بتاريخ ١٣ ربيع اول سنة ١٣٦٨ نمرة ( ١ ) صحيفة نمرة (١٩٠)  
من دفتر قيد قرارات المجلس الخصوصي نمرة (١٩٥٨)

يصير انتخاب نفرين من مشايخ البلاد وتعينهم اعضا لكل مجلس بالمساو به بماهيه  
شهرى ٢٥٠ غرش صاغ وعند انقضا مدة المناو به يتخصص تلك الماهيه لمن يتعين بدلهما

### البند الاول

انعقاد المجلس يكون يومى ما عدا ايام الجمعة والمواسم ومرخصين لرؤية دعاوي  
المديريات التي تختص رؤيتها بالمجلس

### البند الثاني

كافة الاحكام التي تصدر من المجالس تكون بالتطبيق على القوانين واللوائح المعمول  
بها الان

### البند الثالث

يصير وضع صندوق على باب المجلس لوضع الاعراضات التي تتقدم للمجلس ويكون  
فتحه امام الرئيس بحضور الاعصا وتلاوتها

### البند الرابع

يصير حك اختام باسماء المجالس لحتم المصابط والخلاصات التي تصدر من المجالس  
وتقديم تلك الخلاصات والمصابط الى مجلس الاحكام لاعادة النظر فيها بالمجلس

### البند الخامس

كافة جرائيل القصايا التي كانت تنظر بالمديريات يجرى تقديمها الى المجالس  
للمحكم فيها ومتي قبل المحكوم عليه يصير تقديمها الى ديوان الكتخذ لصدور امر التنفيذ

### البند السادس

ارباب المجلس يكونوا حاليين من الاغراض سوا كان فما يختص للميري او الاهالي  
وعدم الميل عن الحق ويكونوا مسلهم مسللك الحق والعدل



(٧٥)

ملحقات

### البند السابع

عند ما تدعو الحالة بطلب المديرين او احد موظفين المديريات الى المجالس في مواد جسيمه لامذاكره فيها او استوفا ما يلزم فيها يصير احصاره امام المجلس لاستوفا ما يلزم استوفاه

### البند الثامن

كلما لاح للمجالس من المواد التي تكون فيها تقدم وفوائد للاهالي او في مواد الفلاحه يعطي عنه القرار اللازم ويتقدم لمجلس الاحكام

### البند التاسع

ارباب المجلس يكونوا لهم الحرية التامه في ابداء رايهم وعدم رعاية خواطر بعضهم لبعض وعند ما يثبت على احدهم الميل والانحراف يجازى بعد اجرا التحقيقات اللازمة بالتطبيق للقانون وان يكون توقيع الاحكام على الدعاوي باغلية الارا عند حصول اختلاف في الارا

### البند العاشر

سيعمل قاعده للمجالس المذكوره في رؤية الدعاوي سوا كان جزئي او كلي للسير على مقتضاها ولحين صدور تلك القاعده يكون سير اعمال المجالس على مقتضى ما تدون بنود هذه اللائحه

## ملحق نمرة ١٤

## ترتيب مجلس الاحكام

اعضا المجلس	تابع اعضا المجلس
عدد	عدد
١ حسن بك الشريبي	١ الشيخ مصطفى العروسي
١ عيد روس بك الحوت	١ السيد علي افندي البكري
١ احمد بك القاضي	١ الشيخ محمد الشرفاوي
١ حسن بك شعير	١ احد عمدمديرية اسيوط البكوات
١ الشيخ محمد السادات	١ احد عمدمديرية قنا البكوات
١ الشيخ احمد السادات	١١ مفتي واحد للمجلس (١)

## اعضا المجلس من الذوات

عدد
١ على باشا القوالي
١ لوا حاذق باشا
١ عارف بك
١ اسماعيل بك رشدي
١ مصطفى بك رباله
١ شرين بك
١ خليل بك
١ ميرالاي حافظ بك
١ خليل بك مامور الضبطيه سابق
٩

فقط العدد تسعه من اعضا المجلس من الذوات الموجودين بمصر



(٧٧)

ملحقات

## ملحق نمرة ١٥

ترتيب

مجلس الاحكام

مجلس احكام رئيسى سعادتلو باشا حضر تلى

عرض لدينا هذا الترتيب الذي عمل بالداخلية عن مجلس الاحكام البالغ فيه قدر المرتب شهري مائتين وثلاثة عشر الف ومائتين ثمانية وثمانين غرش وخمسة عشر فضه والوفر اربعة عشر الف وستماية اثنين واربعين غرش وحسمة وعشرين فضه وقد وافق ارادتنا الاجرى بموجبه من ابتدى تاريخه انما يعطى الذوات الذى كان صار تنقيص ماهيتهم وصدر امرنا الى الداخلية بابقاها كما كانت يعاملوا بموجب امرنا المشار عنه والوفر فما يكون رقت منه يعتبر فيه تواريخ الرقت والباقي يرفت من تاريخ وصوله ويحجر للمالية بالرفت والقيد على وجهها ذكر ويجري ادارة الاشغال بالدقة والاستقامة وفي اخر السنة ان تظاهر لزوم وفر او زيادة شى تحجر عنه للداخلية للنظر فيه وبنا عليه اصدرنا امرنا هذا اليكم من اجل ذلك

١٨ رسة ١٢٧٤

ختم

( محمد سعيد ) خديوى مصر المعظم

نمره ٩ من القلعه السعيديه

~~~~~

## قرار المجلس الخصوصي

انه برؤية وتنظيم تراتيب الدواوين والاقاليم والمصالح بالمجلس الخصوصى وبالجملة قد نظر في ترتيب مجلس الاحكام المصريه تجري ترتيب العمال والمأمورين وكافت الحدمه السايده بحسب اقتضا المصلحه كما لاح بالمجلس حسب الموصح بهذا وبلغ مقدار الذي تقرر ترتيبه شهري مبلغ ١٥ فقط مائتان وثلاثة عشر الف عرش ٢١٣٢٨٨ ومائتان ثمانية وثمانين غرش وفضه خمسة عشر لا غير من اصل ما كان مرتب مبلغ

## ملحقات

(٧٨)

— فيصير الوفير شهري ٢٠ ١٤٦٤٢ فقط اربعة عشر الف غرش وستاية  
اثنتين واربعون غرش وفصه خمسة وعشرون لا غير فيعتمد هذا الترتيب واجرا العمل  
بمقتضاه اعتبارا من تاريخ صدور الامر العاليي واما المرفوتين والمستغنى عنهم الحال  
فالذي سبق رقتهم يكون اعتبار الخصم بماهيتهم لعاية تاريخ رقتهم والمستغنى عنهم الحال  
فيجري رقتهم من تاريخ وصول هذا الترتيب في محله هذا ما استقر عليه راي المجلس  
الخصوصي ١٢ ر سنة ١٢٧٤

|              |               |             |           |           |
|--------------|---------------|-------------|-----------|-----------|
| حتم          | حتم           | حتم         | حتم       | حتم       |
| مصطفى على    | امين شكري     | عزت عبدالله | محمد امين | حافظ خليل |
| حتم          | حتم           | حتم         | حتم       | حتم       |
| ابراهيم ادهم | على ذو الفقار | حسن فواد    |           |           |

## ترتيب مجلس الاحكام المصريه

نصر  
سعادة ذو الفقار باشا ريس المجلس  
—  
١٢٥٠٠ ٠٠ ماهية  
١٥٤٦٦ ٥ ١ ٢٩٦٦ ٠٥ بدل تعين  
حضرات الاعضا

احالي ماهية بدل تعين

—  
١٥٤٦٦ ٥ ١ ١٢٥٠٠ ٥ ٢٩٦٦ سعادة عبد اللطيف باشا  
١٥٤٦٦ ٥ ١ ١٢٥٠٠ ٥ ٢٩٦٦ « على باشا برهان  
١٥٤٦٦ ٥ ١ ١٢٥٠٠ ٥ ٢٩٦٦ « امين باشا  
١٣٤٦٦ ٥ ١ ١٠٥٠٠ ٥ ٢٩٦٦ « حسن باشا رافت  
١٠٥٤٢ ١٥ ١ ٨٠٠٠ ١٥ ٢٥٤٢ حصرة استعان بك  
٦٥٠٩ ٣٥ ١ ٥٠٠٠ ٣٥ ١٥٠٩ « رماله مصطفى بك

(٧٩)

ملحقات

نفر —

١٥٤٦٦ ٥

اجمالي ماهية بدل تعين

نفر —

|                        |                         |
|------------------------|-------------------------|
| ٣٥ ٦٥٠٩ ١ ٥٠٠٠ ٣٥ ١٥٠٩ | حضرة حسين شرين بك       |
| ٣٥ ٦٥٠٩ ١ ٥٠٠٠ ٣٥ ١٥٠٩ | « ستانیه لی خليل بك     |
| ٣٥ ٦٥٠٩ ١ ٥٠٠٠ ٣٥ ١٥٠٩ | « محمد بك حافظ          |
| ٣٥ ٦٥٠٩ ١ ٥٠٠٠ ٣٥ ١٥٠٩ | « حسن بك شعيره من اهالي |
| ٣٥ ٦٥٠٩ ١ ٥٠٠٠ ٣٥ ١٥٠٩ | « احمد قاضي بك          |
| ٣٥ ٦٥٠٩ ١ ٥٠٠٠ ٣٥ ١٥٠٩ | « حسن بك شريبي          |
| ٣٥ ٦٥٠٩ ١ ٥٠٠٠ ٣٥ ١٥٠٩ | « عیداروس بك الحوة      |
| ٣٥ ٦٥٠٩ ١ ٥٠٠٠ ٣٥ ١٥٠٩ | « احمد بك ابومناع       |
| ٣٥ ٦٥٠٩ ١ ٥٠٠٠ ٣٥ ١٥٠٩ | « همام بك               |

٢٩٥٠٥ ٢٥ ١٠٦٠٠٠

١٥ ١٣٥٥٠٥ ٥

٣٠ ١٥٠٩٧١ ١٦ معاوين

الجملة ماهية بدلى تعين

نفر —

|                       |                                |
|-----------------------|--------------------------------|
| ١٠ ٣٢٠٣ ١ ٢٧٠٠ ١٠ ٥٠٣ | جاهين بك من الرتبة الثالثة     |
| ١٠ ٣٢٠٣ ١ ٢٧٠٠ ١٠ ٥٠٣ | « « رابع بك                    |
| ٥ ١٤٥١ ١ ١٢٥٠ ٥ ٢٠١   | سليمان افندي من الرتبة الخامسة |
| ٥ ٨٠١ ١ ٠٦٠٠ ٥ ٢٠١    | جركس حسن عصمت افندي            |

يوزباشه

١٤٠٨ ٣٠ ٧٢٥٠

٤ ٨٦٥٨ ٣٠



## ملحقات

(٨٠)

نفر  
٤ ٨٦٥٨ ٣٠

١ قلم مضبطه

| نفر |                           |
|-----|---------------------------|
| ١   | ريس حسين فهمي افندي وظيفة |
| ١   | اكنجي محمد امين           |
| ١   | خليل افندي وهي            |
|     | ٤٥٠٠                      |
|     | ٢٥٠٠                      |
|     | ٢٠٠٠                      |

٢ مترجمين

| نفر |                 |
|-----|-----------------|
| ١   | على افندي وهي   |
| ١   | محمد همت افندي  |
| ١   | محمد رفعت افندي |
| ١   | محمد امين افندي |
| ١   | مصطفى وهي افندي |
| ١   | محمد كامل افندي |
| ١   | عبد الله افندي  |
|     | ١٥٠٠            |
|     | ١٥٠٠            |
|     | ٠٦٠٠            |
|     | ٠٦٠٠            |
|     | ٠٦٠٠            |
|     | ٠٢٥٠            |
|     | ٠٢٥٠            |
|     | ١٠ ١٤٣٠٠        |

٣ قلم توري

| نفر |                            |
|-----|----------------------------|
| ١   | ريس محمد توفيق افندي وظيفة |
| ١   | على افندي رضا              |
| ١   | خليل زهدي افندي            |
| ١   | محمود وهي افندي            |
| ١   | ابراهيم ادهم افندي         |
|     | ٤٠٠٠                       |
|     | ١٥٠٠                       |
|     | ٠٦٠٠                       |
|     | ٠٥٠٠                       |
|     | ٠٥٠٠                       |
|     | ٠٥ ٠٧١٠٠                   |

(۸۱)

### ملحقات

نفر ۷۱۰۰  
تابع ما قبله ۵

### ۴ قلم عرصهات

نفر ۳۰۰۰  
۱ رشوان افندی بکباشی عرضحالچی  
۱۰۰۰  
۱ حسین افندی بوشناق  
ماهیته بدل تعیین ۷۰۱ ۵  
۲۰۱ ۵ ۵۰۰  
۱ اسماعیل بک ۶۰۰ ۴ ۵۳۰۱ ۵

### ۵ قلم عربی

نفر ۳۵۰۰  
۱ ریس وطیقه  
۱ ۲۰۰۰  
۱ اتکنجی

### ۶ مدرسه الدواوین

نفر ۱۰۰۰  
۱- ریس  
۱ ۷۰۰  
۱ ۶۰۰  
۱ ۵۰۰ ۴ ۲۸۰۰



## ملحقات

(٨٢)

| نفر                         |  | تابع ما قبله |  | نفر       |  |
|-----------------------------|--|--------------|--|-----------|--|
| ٥٣٠١ ٥                      |  | ٤            |  | ٤         |  |
|                             |  |              |  | ٢٨٠٠      |  |
| ٧ ورشه قبلى شرحه            |  | ٤            |  | ٢٨٠٠      |  |
| ٨ ورشه بحري شرحه            |  | ٤            |  | ٢٨٠٠      |  |
| كتاب التحقيق                |  |              |  |           |  |
| نفر                         |  |              |  |           |  |
| ١ ١٥٠٠                      |  |              |  |           |  |
| ١ ٧٠٠                       |  | ٢            |  | ٢٢٠٠      |  |
|                             |  |              |  |           |  |
| ١٦ ١٦١٠٠                    |  | ٣٩           |  | ١٨٦٣٣١ ٢٥ |  |
| ١ كاتب العلما تابع قلم عربي |  | ٥٠٠          |  |           |  |
| ١ كاتب تحريرات النمر        |  | ٥٠٠          |  |           |  |
| وتسديد دفاتر القلم          |  |              |  |           |  |
| ١ كاتب السجلات ومحافظ       |  | ٥٠٠          |  | ١٩ ١٧٦٠٠  |  |
| اوراق القلم                 |  |              |  |           |  |
| علما وايمام وماذن           |  |              |  |           |  |
|                             |  |              |  |           |  |
| ١ الشيخ محمد الرافي عالم    |  | ٢٥٠٠         |  |           |  |
| ١ « على البقلى شرحه         |  | ٢٥٠٠         |  |           |  |
| ١ « صالح الباقي ايمام       |  | ٢٥٠          |  |           |  |
| ١ « ابراهيم شيانه ماذن      |  | ١٥٠          |  | ٤ ٥٤٠٠    |  |
|                             |  |              |  |           |  |
| ٦٢                          |  | ٢٠٩٣٣٣١      |  | ٢٥        |  |



(٨٣)

ملحقات

| نفر |         |    |                             |
|-----|---------|----|-----------------------------|
| ٢٥  | ٢٠٩٣٣٣١ | ٦٢ | تابع ما قبله                |
| ٣٠  | ١٢٠٣    | ٦  | مذكورين خرس فية النفوس شهري |
| ٢٥  | ٢٠٠     |    |                             |

| فراشين |   | نفر |                 |
|--------|---|-----|-----------------|
| ٧٤٠    | ٩ | ٦٤٠ | ٨               |
|        |   | ١٠٠ | ١               |
|        |   |     | فراش باشه       |
| ٨٠     |   |     | فراشين فيه شهري |

| سعاء |   | نفر |           |
|------|---|-----|-----------|
| ٤٢٥  | ٦ | ٢٢٥ | ٥         |
|      |   | ٢٠٠ | ١         |
|      |   |     | ساعي باشه |
| ٤٥   |   |     | سعاء      |

|     |   |  |       |
|-----|---|--|-------|
| ٢٤٠ | ٣ |  | ٨٠    |
| ٧٣  | ١ |  | سقاين |
|     |   |  | بواب  |

مذكورين مطبعيه لعملية الداخليه والمجلس والجهاديه

| نفر |   |    |                      |
|-----|---|----|----------------------|
| ٨٠٠ | ١ |    | ريس المطبعه الدواوين |
| ٢٥٠ | ١ |    | المشروحه اعلاء       |
| ١٠٠ | ١ |    |                      |
| ١٢٥ | ١ | ٤  | ١٢٧٥                 |
|     |   | ٩١ | ٢١٣٢٨٨ ١٥            |



ملحقات

(٨٤)

تقر ٢١٣٢٨٨ ١٥  
٩١ تابع ماقبله  
بيانه  
٢٢٧٩٣١  
اصله حكم الكشف

تنزيل وفر والذي مستغنى عنه الحال ويلزم رفته  
يتحرر كشف ناسماهم بمعرفة سعادة رئيس المجلس  
و بموجه يجرى الرفت  
اصل الوفرف

٢٠ ٢٥٠١ من المعاوين  
١٥٠٠ « قلم مضبطه  
١٦٠٠ « قلم توريكي  
١٠٠٠ « قلم عرضحالات  
٥ ٧٤١ مرادافندي كاتب توريكي  
الذي توجه بلاد  
الروم باجاره ولم  
حضر  
٢٧٠٠ كتاب قلم عربي  
٢٠ ١٤٩٠١ ٣٥ ٤٨٥٨ مذكورين نذكر عنهم  
تحت الحصور  
٢٥ ١٤٦٤٢ ٣٥ ٢٥٨ تنزيل عن قيمة الزيادة جميعه  
بوظيفة المطبعيه

٩١ ٢١٣٢٨٨ ١٥

فقط مايتان وثلاثة عشر الف قرش ومايتان ثمانية وثمانون قرش  
وفسه حسة عشر والنهر واحد وتسعون لا غير



## ملحق نمرة ١٦

## قانون رؤية الدعاوي بمجلس قومسيون مصر

لما عزم سعادة اقدبا ولي النعم على سرعة نهو الدعاوى المقامه على مضى الرأيه المحليه بـخصوص مواد سياسيه مدنيه سبق تقديمها الى ديوان محافظة مصر من بعض رعايا الممالك الموكله من طرفها نواب عنها بالقطر المصري تعلقه ارادته السنيه بان يصير تشكيل محاس قومسيون تعرض القضايا عليه والظر فيها بمعرفته

## البند الاول

مدة دوام هذا المجلس تبقى مستمره بقدر الزمن اللازم لنهو الدعاوى المتقدمه لديوان المحافظه المذكور لغاية اليوم المتمم للواحد والثلاثين من شهر ديسمبر سنة ٦١ الموافق ٢٩ جاد اخر سنة ٢٨

## البند الثاني

كيفية تشكيل مجلس القومسيون تكون على الوجه الاتي

عدد

- |   |                                      |
|---|--------------------------------------|
| ١ | رئيس المجلس عزتو سليم ناشا الجرايري  |
| ١ | اعضا سيد عفناوي افندي برتبه ثالثه    |
| ١ | اعضا سليمان نحافى افندى رتبه قائمقام |
| ١ | اعضا من الاروواوين الخواجه عايد      |
| ١ | اعضا من الاروام الخواجه موسى عبود    |
| ١ | اعضا من الاسرائيين الخواجه بومطوب    |
| ١ | اعضا من الارمن مقرديش بيده           |

## البند الثالث

في الشهر التالي لاعلان صدور هذا القانون الى تفصيليات الممالك الموكله من طرفها نواب عنها بالقطر المصري ينبغي ان تقدم اصحاب الدعاوى السابق منهم تقديمها الى محافظة مصر تقريراً مكتوباً واضح البيان على قدر الامكان باللغة العربية معنوا

## ملحقات

(٨٦)

بعنوان رئيس مجلس القومسيون تقديم التقرير المذكور يكون بواسطة القنصلاتو التابع لها صاحب الدعوى ومن طرفها يصير ارسال ذلك التقرير الى مجلس القومسيون بمعرفة ديوان محافظة مصر

### البند الرابع

التقرير المذكور يلزم ان يكون مشتملا عاليا هو اتى ادناه  
اولا تاريخ اليوم والشهر والسنة وكذا اسم وصنعة ومحل توطن المدعي او وكيله اذا اراد ان يقيم وكلا عنه في دعواه  
ثانيا اسم وصنعة ومحل توطن المدعي عليه اذا كان محل توطنه معلوما لدى المدعي  
ثالثا بيان الدعوى ببيان محملا وموضوعها مع ذكر ما يرتكن عليه المدعي من الادله والبراهين

رابعا بيان ما يكون موجودا عنده من اوراق وسندات يستند عليها

### البند الخامس

رئيس مجلس القومسيون يوشر بعلامته على زيل التقرير الذي يصير ارساله بواسطة ديوان محافظة مصر الى محل توطن المدعي عليه مع تكليفه بتقديم جواب في المواعيد المقرره بالبند الاتي

### البند السادس

مدة الوعده تكون شهر واحد اعتبارا من تاريخ يوم الاعلان المحرر من محافظة مصر ان كان محل توطن المدعي عليه يوجد باحدى الجهات الكائنه بين المحروسه واسكندريه وبني سويف والفيوم وتكون مدتها شهرين ان يكون محل توطنه ابعد من الجهات المذكوره لعاية اصواو وتكون مدتها اربعة شهور لمن يكون محل توطنه بالمدير يات الموجوده من اصواو وطالع

### البند السابع

في بحر المدد التي توضح بيانها في البند السابق يجب على المدعي عليه ان يقدم جوابه الى حصرة رئيس مجلس القومسيون بواسطة ديوان محافظة مصر وفي نفس المده المذكوره يدعى له ان يحصر الى المحروسه بنفسه ويسكن بها لعاية نهو الدعوى المتامه عليه او يقيم وكلا من طرفه مستوفيا لجميع الشروط يتصرف عنه ليقوم مقامه ايمام ارباب مجلس القومسيون في كل كليه وحزويه



(۸۷)

## ملحقات

### البند الثامن

بجواب المذكور ينبغي ان يكون مينا فيه جميع السندات والادله والبراهين التي يحتج بها المدعي عليه على المدعي والمستندات الموجوده ترسل صورتها مع الجواب او ترسل هي بنفسها لتحفظ تحتيد كاتب المجلس يلزم ان يتوضح في الجواب المذكور ايضا حضور المدعي عليه بالمحروسة ان كان حصر بها وفي هذه الحاله يذكر به كذلك مع الدقه والضبط محل توطنه او يتوضح فيه اسم وصنعة ومحل توطن الشخص الذي اختاره وكيلا عنه في المرافعه

### البند التاسع

اذا لم يحضر المدعي عليه بالمحروسة في المواعيد المكرره بنند ( ٦ ) او لم يوكل له وكيلا عنه بمصر حسب المكرر بنند ( ٨ ) او اهمل نسيا منه في اجري اعلان حضوره بالمحروسة او في اقامته وكيل عنه في دعواه فالمدعي عليه المذكور يعتبر مقصرا ويحكم عليه في عيابه حسبما يتضح من نتائج المدعي

### البند العاشر

اذا كانت السندات الاصلية موضوعه عند كاتب المجلس لا يجوز لاحد الاحصام ان يطلع عليها او ينقل صورتها الا بحضور الكاتب المذكور

### البند الحادي عشر

كاتب المجلس يعطي وصلا بالسندات التي يستلمها ويبين فيه تواريخها ومضمونها ويكون عنده دفتر لقيدها ما تقدمه الاحصام من ورق وسندات على حسب تواريخها

### البند الثاني عشر

يجب على المدعي في بحر حمسه عشر يوما تمضي من تاريخ اعلانه بجواب المدعي عليه ان يرسل جوابه عن جواب المدعي عليه حسبما هو مكرر بنند ٣ كذا يجب على المدعي عليه في الوعهه المذكوره اعتبارا من يوم الاعلان الذي يرسل اليه من ديوان المحافظه ان يرسل جواب الثاني عن جواب المدعي المذكور

### البند الثالث عشر

اذا مصت مدة المواعيد المكرره اعلاه ولم يجاب احد الاحصام او تقدم لمجلس القومسيون بجواب الثاني عن الجواب فيحوز للحصم صاحب الفايده ان يقيد دعواه في دفتر دعاوى المستعده لقطع الحكم فيها

### البند الرابع عشر

الدفتـر المذكور يحفظ تحتيد كاتب المجلس لاجل ان يقيد فيه ما يكون مستعدا للحكم من القضايا التي يصير عرضها ورؤيتها حسب تاريخ قيدها به الدعوى تكون مستعدة للحكم فيها عند ما يصير من المدعى عليه تقديم الجواب الثاني عن جواب المدعى او اذا انتهت المواعيد المكرره لتقديم الجواب الاول من المدعى عليه او جواب المدعى عن جواب المدعى عليه او الجواب الثاني من المدعى عليه عن جواب المدعى بدون ان يقدم احد الاخصام شيا مما ذكر

### البند الخامس عشر

في مدة الخمسة عشر يوما التالية لقيد الدعوى بدفتـر الدعاوي التي تحت الحكم يتحرر خطاب من حضرة ريس مجلس القومسيون باشعار الاخصام او وكلاهم وذلك الخطاب يصير ارساله لهم كما السوابق في ارسال خلافه ويتوضح لهم فيه بيان اليوم والساعة التي يصير عرض الدعوى فيهما على ارباب المجلس لاجل سماع ما تبديه الاخصام بمواجهة بعضهم من الادله الوقعية والحقوق المذكورة في سندات واوراق كل منهم

### البند السادس عشر

اذا تراءى لمجلس القومسيون ان الدعوى المحولة عليهم ليست من خصايصه يصرف النظر عنها ولو لم يعرض احد الاخصام لتنفى تعلقها به

### البند السابع عشر

للمجلس ان يجمع في قرار واحد بين رفض دعوى من ادعى ان القصيه ليست من خصايصه وقطع الحكم في موضوع القصيه انما يكون ذلك على قسمين منفصلين قسم مختص بذكر ما يثبت كون القصيه من خصايص المجلس والثاني بابدا ما ينفي عليه الحكم المختص بموضوع القصيه

### البند الثامن عشر

اذا ادعى احد الاخصام بعدم معلوميته احد السندات وطعن فيه بانه زور وكان الحصص الاخر مصرا على الاستناد عليه فالمجلس ان يحكم في هذا الامر العارض او يحيل تحقيقه لحل الاقتصى وفي هذه الحالة لا يحكم في القصيه الاصلية بسى حتى ينتهي تحقيق هذا الامر

( ٨٩ )

ملحقات

البند التاسع عشر

إذا لزم الحال تعيين ال خبره او اجرا تفتيش او تميم اشيا بين الاخصام فيجب على مجلس القومسيون ان يعين رسما واحد او جملة من ال خبره  
بند عشرون

إذا استصوب مجلس القومسيون اثبات القصيه بالشهود فيجربى العمل فيذلك على الوجه الاتى وهو ان يجب على الشهود يحملوا باتهم يقولون بالحق ولا يكتمون شيا ولا يقولوا غير الحق في جميع المواد المطلوبه منهم اذا الشهاده عليها تلك الشهادات يصير اخذها بالكتابة وامضاها من طرف الشهود ما لم يقرروا بعدم اقتدارهم على الكتابة فى هذه الحاله يصير درج تقريرهم في المذاكره التي تعمل بهذا الخصوص

بند ( ٢١ )

للقونسلاتو التابع لها المدعي ان ترسل منطرفها ترحانا واحد ليحضر بالمجلس المنعقد حسب المنصوص بالعهدنامات

بند ( ٢٢ )

إذا طلب احد الاخصام التعجيل في نهو قصيته لسبب مهم فلريس مجلس القومسيون عرض الطلب المذكور على ارباب المجلس المنعقد عقب ذلك الطلب وفي هذه الحال يسوع للمجلس ان يصدر امره باحرا معمول هذا الطلب عملا مؤقتا اذا رأى في تاخير مضره بشرط ان لا يترتب على ذلك الاجرى ضرر لحقوق احد الاخصام الحارى في حقه ذلك الطلب

بند ( ٢٣ )

يجب على مجلس القومسيون ان يصادر بالمداولة في القصيه بمجرد ما سمع قول الاخصام ومع ذلك اذا كانت القصيه تستوجب التاخير فللمجلس ان يوجر منطوق الحكم الى اقرب محاس من المجالس التي تعقد عقب ذلك شرط ان لا تتجاوز مدة ذلك التاخير اربعين يوما

بند ( ٢٤ )

المداولات واعطا الاراء يصير احراء سرا لا يعلمها الا اعضا مجالس القومسيون فقط ويلزم ان تكون الاعضا اصحاب الراى حاضرين في كل مجلس منعقد للنظر في



## ملحقات

(٩٠)

القضية واما اذا تفرقت الارا فيجب على اعضا مجلس القومسيون ان يعينوا بمعرفتهم عضوا موقتا يطلع على جميع اوراق القضية وسنداتها ويحضر في احد المجالس المنعقدة فيما بعد ويعطى رايه بانضمامه في الراى الى الحزب الذي يريجه من الطرفين

بند (٢٥)

قرارات المجلس على نوعين فرعين واصلين  
فالفرعين هي التي تختص بفرع من المسئلة والاصليه هي التي تقطع الحكم في موضوع المسئلة

بند (٢٦)

القرارات الاصليه لا بد ان يتوضح فيها بيان الاشيا الاتيه ادناه  
اولا اسم ومحل توطن الاخصام او وكلاهم ان كان لهم وكلا  
ثانيا مصمون القضية على حالها كما عرضت من الاخصام  
ثالثا الاسباب التي انبنى عليها الحكم  
رابعا منطوق الحكم

خامسا تاريخ اليوم والشهر والسنة والمحل الذي صدر فيه الحكم المذكور  
سادسا امضا الاعصا الدين صدر عنهم ذلك الحكم وامضا كاتب المجلس

بند (٢٧)

الاحكام الفرعيه يدكر فيها فقط البيانات الموصحه بهمة اولاوراما وخامسا وسادسا  
من البند السابق

بند (٢٨)

الحكم في القضايا يكون باغلبية الارا ويصير جمعها بمعرفة ريس المجلس ويبدونها الاعضا اراهم بشرط ان يتدا بالراي اصغرهم سنا ثم من يليه منهم في السن واحد بعد واحد حتى يتبها وبعد ذلك ريس المحاس او من هو قايم مقامه يكون رايه ختامهم

بند (٢٩)

متى صار امضا القرارات المذكوره فريس مجلس القومسيون يامر بتلاوتها بوقته على الاعصا الحاضرين في المجلس المعقد

بند (٣٠)

كل قرار يحكم فيه باءا اليقين لا بد وان يدكر فيه المواد المقتضى الحلف عليها



(٩١)

ملحقات

بند (٣١)

تادية اليمين يكون امام مجلس القومسيون ويصير الحلف عايبا بالكاتب المقدسه المتعلقه بديانة الشخص المردوم باذا اليمين انما ينبغي لرئيس المجلس ان يعط الشخص ويعلمه باهمية الامر المطلوب منه اذا اليمين عليه وما يترتب عليه والعواقب الباطنه والطاهره والعقابات التي يستحقها من ثبت فيما بعد انه ادى يمينا باطلا

بند (٣٢)

اذا قصر المدعي عن الحضور او عن اقامة وكيل عنه في اليوم المعين لاعتقاد المجلس يودن للمدعي عليه بالانصراف ومع ذلك للمدعي المذكور المناقسه فيما بعد في الحاله المعلومه ببند ٣٦

بند (٣٣)

اذا قصر المدعي عليه عن الحضور او ناخر عن تقديم الاوراق والسندات المنيه ببندي ٧ و ١٢ في المواعيد المقرره فالحكم يعطي في غيابه ويسلم للمدعي فيما ادعى به ان ثبت وتحققت صحة دعواه

بند (٣٤)

الحكم في غياب احد الاحصام يجرى مفعوله بعد الاعلان يوم واحد الا ان يقدم من طرف المحكوم عليه مناقسه

بند (٣٥)

لا تقبل المناقسه بعد مضي شهر كامل اعتبارا من تاريخ يوم الاعلان

بند (٣٦)

لا تقبل المناقسه من المناقض الا اذا اثبت بسد قوي يكون سبق ارساله منه الى مجلس قومسيون مصر في المواعيد المقرره بالبند السابق ان المانع له عن الحضور في يوم انعقاد المجلس او عن تقديم سندات كان ناشيا عن قوه خبريه وحيدئد للمحاس ان يحكم في طرف التامية ايام اما بقبول تلك المناقضه واما برفضها ويكون صدور الحكم في اوده سر المجلس بدون حضور الاخصام

بند (٣٧)

لا يقبل المناقضه في حكم صدر سى مناقسه اولى

ند (٣٨)

إذا قبل مجلس القومسيون مناقضه في حكم صدر منه يصير تأخير اجرا  
معمول ذلك

بند (٣٩)

إذا لم تحصل المناقضة في المواعيد المقرره فيلزم في جميع الاحوال رفضها بريس  
المجاس بنا على حصول طلب بمجل

بند (٤٠)

إذا قبل مجاس القومسيون المناقضة من المحكوم عليه يصير استمرار رؤية القضييه  
بمواجهه الاخصام

بند (٤١)

إذا تاحر الطرف المناقض عن الحضور ثاني مره فالحكم الصادر من محاس  
القومسيون لا يمكن نقضه ويجري مفعوله في الوقت والحال

بند (٤٢)

لا يمكن منع اعضا مجلس القومسيون من الاشتراك في رؤية القضايا الا اذا وجدت  
فيهم الاسباب الاتيه ادناه

الاول اذا كان بينهم وبين الاخصام او بين احدهم فقط قرابه ونسب

الثاني اذا كان بينهم وبين احد الاخصام دعوى

الثالث اذا ثبت ان احد الاعضا اعطى نصيحة بشأن الخصومه او سبق منه مرافعه

فيها او كتب شيئا يتعلق بها

الرابع اذا ثبت انه ادى شهاده مخصوصه

الخامس اذا ثبت انه قبل هدايا من احد الاخصام من ابتدا افتتاح الدعوي

ند (٤٣)

الحصم الذي ياتمس منع احد الاعضا من الاشتراك في رؤية دعواه يجب ان  
يوضح ذلك الاثباس في جوابه الاول ما لم يكن السبب المستوجب لمع العصور المذكور  
قد حدث فيما بعد

ند (٤٤)

الاستدعا بعدم قبول ال الخبره يسوغ تقديمه عمد وجود الاسباب السابقه الذكر



(٩٣)

### ملحقات

بشرط ان يكون حصول الاستدعا المذكور في بحر الثلاثة ايام الجارى فيها تعيينهم

### اصول عموميه

بند (٤٥)

يسوغ اعمال الاللو عن القرارات التى صدرت من مجلس القومسيون في مواجهة  
الاخصام ويصير اعلان طلبه لحصره ريس المجلس المذكور بواسطة ديوان محافظة  
مصر في الشهر الذي اعلن فيه القرار  
ولا يجوز اعمال الابلو في الحالات التى صار فيها رفض المناقضة وينبغى ان يدكر  
في استدعى طلب الاللو بيان الاسباب التى ينتج بها طلب الاللو على بطلان  
الحكم الصادر

بند (٤٦)

مجلس القومسيون يبني احكامه الصادره منه على الشرائع والقوانين المعمول بها في  
الدولة العليا مع اعتبار الاصول المرعيه بالقطر المصري

بند (٤٧)

يصير رفع الاللو الى مجلس الاحكام

بند (٤٨)

المواد المتعلقة بالعقارات ليست من خصايص مجلس القومسيون بل يصير احالة  
النظر فيها على الشرع الشريف وكذلك المواد المتعلقة بالاوقاف يلزم النظر بالجهات  
التابعة لها الاوقاف المذكوره

بند (٤٩)

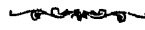
المواد المتعلقة بالرراعه ليست من قيل العقارات بل يصير رؤيتها والظر فيها  
بمعرفة مجلس القومسيون

بند (٥٠)

طلب الاصرارات والحساير الناجمه من مواد متعلقه بالعقارات او بالاوقاف لا  
ينظر فيها مجلس القومسيون الا من بعد صدور حكم على موضوع القضية من الجهة  
التي تكون من خصايصها ومن بعد ان يثبت لدى المجلس المومي اليه ان المدعي بيده  
حق في العقارات او في الوقت الجاري في شأنه الحصومه

بند (٥١)

تنفيذ الاحكام الصادره من مجلس القومسيون يكون بمعرفة الجهة المتسلطه على الشخص المحكوم عليه



## ملحق نمرة ١٧

مجلسا اقاليم بحري وقبلي

قرار الجمعيه بمجلس الاحكام

حيث ان مجالس الاحكام السابق رفعه موقتا ضمن المجالس التي رفعت قد صار تشكيله فيما تقدم وفي هذه الدفعه صار علاوة الاعضا اللازمه اليه ايضا ومناسبة ذلك صدره الاراده السديه بتشكيل مجلسين اخرين لرؤية وفصل الدعاوي التي تحصل بالاقاليم القبليه والبحريه فبنا على ذلك قد ترتب الروسا والاعضا والمعاونين والكتبه وسائر الخدمه اللازمه لهذين المجلسين بشرط ان يكون احدهما بطنطا ليختص برؤية الدعاوي التي تقع بالاقاليم البحريه والحيزه والاخر باسيوط ويكون مناطا برؤية الدعاوي التي تقع بالاقاليم القبايه ومديريتي بنى سويف والقيوم وقد تنظمت هذه البنود المشتمله على بعض تعليقات وتفهيمات فيما يتعلق بادارة هذين المجلسين

## صورة البلاغ باعتمادها

انه من مقتضى بند ١٠ و ١١ من اللائحه والمقدمه المشتمله على بيان اجراءات مجلس قبلي وبحري الذي صار تشكيلهم ناعلى الاراده الصادره اليها سيحري تقديم مضابط الدعاوي التي يصير رؤيتها بالمجالسين المذكورين الى مجالس الاحكام ومن بعد مناظرتهم به يصير محرر الخلاصات اللازمه عنهم وتقدم الى امعيه السديه حسب السوانق فالامل معلومه مجالس الاحكام بكيفية اجراءات هذين المجالسين الموصحه بهذه اللائحه ويتبع الاجرا بموجبها يقتضي ابقا لسحتها هذه المختومه من طرفا ومن طرف حصرات الدوات الدين كانوا بالجمعيه بمجالس الاحكام



(٩٥)

ملحقات

## اللائحه

### بند اول

القانون نامه الهمايونييه والعهدنامه ولايحه الاطيان وقانون المعاش والزيل والاوامر الصادره مؤخرا بخصوص اللايحه المذكوره وقانون المعاش مع قانون التجاره ايضا ولو ان كل ذلك معلومين لدى حضرات روسا المجلسين والاعضا لكن من حيث يقتضي اطلاعهم على جملة ذلك ايضا في بداية الامر كما يجب فيلزم ان حضرات روسا المجلسين يطلبوا من مجلس الاحكام من كل من ذلك نسخه واحده

### بند ثاني

بما ان الدعاوي التي يلزم احالتها من المديرية الى المجلسين فهي موضحه بالقانون نامه فهذه الدعاوي والتي تظهر وتكون غير مندرجه بالقانوننامه او ما يشا به لها من الدعاوي وعلى الخصوص الدعاوي التي يترتب عاها الحبس زياده عن مدة شهرين او التنزيل من الرتبه او الطرد او التني او اللين او الاستخدام في الاشغال السفليه فهُؤْلا من بعد اجرا التحقيقات اللازمه عنها بمعرفة حضرات المديرين يصير تقديمها الي المجلس التامعه اليه المديرية ولدى ورودها يقتضي قبولها واجرا المقتضي حسب ما هو موضح بالقانون نامه

### بند ثالث

القاتلبن والساعين بالفساد الذين يظهروا بالاقاليم من ارباب الجنبايات ان من المعلوم ان دعاويهم من الاقتضي رؤيتها بمجالس الاقاليم وفصلها واثباتها تواترا كما هو ميين بكل من المادة الثالثه والمانه والفصل الاول من القانون نامه الا انه تطبيقا الى بند ١٣ من البنود المحصوه بمخدمة وحركة حضرات مديرون الاقاليم والى بند ١٣ ايضا من البنود المتضمنه فروع وظايف المجالس يح على حضرات المديرين ان يجرون التفتحات الابتدائية فم الاجرا على وجه ما ذكر في تلك القضايا يقتضي ان كل مديره ترسل اوراق التحريات الابتدائية ومن يلزم الى المجلس التامعه اليه ومن كان يقتضي ارساله متحفظا عليه يصير ارساله مع محصوين

## بند رابع

من حيث ان الدعاوي المقتضى نهوها بمجهاًتها بدون احالتها على المجالس موضحة بالقانون فهذه الدعاوي او الدعاوي التي غير مندرجه في القانون المشابه لها او الدعاوي التي يترتب عليها الحبس مدة شهرين يكون فصلها بمعرفة حضرات المديرين وكذلك اذا لم عزل احد المشايخ او احد مستخدمي المديرية بمقتضى القانون فيكون مفوضا لحضرات المومي اليهم وبما ان مادة جمع العساكر وارسالها للجهاديه متعلقه بهم ايضاً فالدعاوي التي تنشأ عن ذلك تكون محوله على عهدتهم ولا يصير قبول شي منها بالمجالس راسا الا اراده سنيه واما اذا حضر احد اصحاب الدعاوي المذكوره وقدم اعراضا للمجلس يشكي من تاخير نهو قضيته فلا موجب او من عدم نهوها على وجه الحقانيه ويرغب النظر فيها بالمجلس فيتحرر من المجلس لحضرات المديرين مؤكداً بخصوص الدعاوي المدعي تاخيرها واما الدعوي التي قيل عنها انها لم تنظر بوجه الحق يتحرر عنها من المجلس للمديرية ابتداءً بالاستفهام عن نهوها وعدمه ومتى ورد جواب من المديرية يهيد نهو القضية المذكوره فتنظر مفاوضات اوراقها بالمجلس وادا حصل اشتباه في التحقيق الواقع واقتضى الحال لاعادة التحقيق لاجل اطهار الحق فيصرف النظر عن التحقيقات المذكوره في الاوراق ويصير استئناف التحقيقات المقتضيه بمعرفة المجلس واصدار المصطله بما يتراى ان كان ناحقيه المدعي او عدمه ومن بعد صدور هذه المضبطه اذا كان المدعي المذكور ما رال يشكي لا يسمع شكواه اذ لا يكن له حق في التداعي ثانياً واما ان كان جواب المديرية الذي يعطى با على الاستفهام الابتدائي الذي يحرره المجلس عن الدعوى المذكوره يهيد عدم اتمامها فنس حيث قبل اتمام الدعوي لا يقال انها نظرت على غير حق فيعطى الجواب للمشتكي بذلك واما اذا كان من بعد نهو الدعوى المذكوره بمعرفته المديرية صاحب الدعوي لا يقتنع بحكمها وتشكي للمجلس قبل هذه الدعوي يصير رؤيتها بالمجلس على الوجه المنسروح اها

## بند خامس

حيث ان الصرب استعوض بالمجلس بمقتضى الاراده السديه فارباب الحنايات المستحقين الصرب يحازون بالمجلس والقضايا التجاره لا يصير قبولها بالمجلس بل ترد الي الجهات الوارده منها لاحل احالتها الي محالس التجاره واما ان اتفنا المدعي والمدعي عليه على رؤية قصيتهما المتعلقه بالتجاره بمحاسن الاقاليم واستدعيان ذلك فنس بعد

(٩٧)

ملحقات

اخذ السند القوي منهما باتهما يعتبران حكم المجلس حكما قطعيا ويقتنعان بدون ابلو  
يصير رؤية وفصل الدعاوى الماثله لذلك بالمجلس على الوجه المشروح بوجه الاستئنا  
بصفة كونه جمعية حكم مندوبه لذلك

بند سادس

وان كان من المعلوم ان الاوراق التي ترد للمجلس هي بئرة الجهات وتنظر بالترتيب  
الا انه لاجل زيادة الضبط والربط يلزم ايجاد دفتر فهرست مخصوصا لقيد الدعاوي  
بئره متسلسله بمعنى انه اذا ورد للمجلس عشرة دعاوي في اول يوم يصير قيد مصمون  
الدعاوي المذكوره وتواريخها وجهات ورودها مع تواريخ الورد بتسلسل النمره من واحد  
لغاية عشرة واذا ورد في اليوم الثاني خمسة دعاوي تعتبر نمره الاولى فيهم احدى عشر  
وهكذا بالتسلسل حتى ان الدعوى الخامسة عشر تعتبر بئرة خمسة عشر وقيد بالبيان  
والاسلوب السابق ذكره بالدفتر المذكور بحيث اذا فرض ورود خمسمائة دعوى للمجالس  
لعاية ختام السنه تكون نمرها خمسمائة ايضا وهكذا نمر ما يرد من الدعاوي للمجالس في  
السنه الجديده تكتب بدفتر نمره جديد على حسب البيان السالف ذكره ويبتدا فيه من  
نمره واحد وعلى وكيل المجلس ان يوضع بقلمه تاريخ الورد على المحاطبات الوارده  
وكذلك العرضحالات التي تقدم للمجلس لا تعطى لاحد من طرف اصحابها بل  
يوضعونها في الصندوق المغلوق المخصص لذلك حسب ما كان جاري بالمجالس السابقه  
ووكيل المجالس في صباح كل يوم يفتح الصندوق المذكور امام المجالس ويوضع تاريخ  
الورد على العرضحالات التي توجد به ثم يعطيها للكتاب وتقرأ هذه العرضحالات بالمجالس  
بالترتيب على حسب تواريخ الورد وعلى المجلس ان يقدم في كل خمسة عشر يوم كشف  
لمجلس الاحكام ببيان القضايا الموجوده به وما هو منها في اليد وما هو متاخر لسب  
من الاسباب ويتوضح في الكشف المذكور كيفه التأخير وسببه

البند السابع

من حيث وضع نمر على الدعاوي كما موضح بالبند السادس فالدعوى التي تنظر  
بالمجالس فهي دعوة نمره واحد وبعده نمره اثنين وثلاثه ويعتبر بالتوالي رؤية الدعاوي  
الاخر فقبل اتمام الدعوى الاولى لا تنظر الدعوى الاخره انما اذا كان يقتضى تأخير  
الدعوى الاولى تحت سؤال او لورد حواب من اي حيه فالدعوى التي من بعدها  
لا مانع من رؤيتها بتأشير الوكيل على اوراق القضية حسب تسبب الرئيس واعضا



## ملحقات

(٩٨)

المجلس واما ان كان بحسب الاقتضي استلزم الحال لتقديم دعوي عن الدعاوي لاجل رؤيتها في اليوم التي وردت فيها فباتحاد راي ارباب المجلس يصير تقديمها ورؤيتها ومن حيث دعاوي القتل ايضا لا تقاس بساير الدعاوي فيصير تقديمها على الدعاوي المذكورة فيهذا البند ويجري تحقيقها في الحال والوقوف على حقيقة تتيجتها وعلى وجه ما ذكر يعتبر دعاوي القتل ايضا بمره مخصوصه بالتوالي ويجري تحقيقها مع اجرا مقتضاها اول باول كما هو مبين انفا

### البند الثامن

اذا لزم الحال لجلب اشخاص من جهتين او ازيد لاحد المجلسين لاجل استوفا تحقيق دعوي فالولا يصير طلب الاشخاص الذين بالجهات المتابعه ويطلب الافاده من محل الارسال بواسطة التلغراف عن التاريخ الذي يكون فيه ارسال المطلوبين ومتى وردت الافاده يقدر بالتخمين ايام ورودهم للمجلس وتم تحرر للجهة اللازمه بشان ارسال الذين بالجهات القريبه في الميعاد الذي يتعين لحضورهم وبحيث يكونوا بالمجلس في الايام التي يومل بها حضور المطلوبين من الجهات البعيده وهكذا اذا ظهر طلب اشخاص او كشوفات من بعض الجهات في اتى تحقيق دعوى فلاجل عدم تعطيل الاشخاص الحاضرين بالمجلس عن اشغالهم بخصوص هذه القضية يتلاحظ وقت حضور الاشخاص والكشوفات المطلوبه ويتخصص لحضور هؤلاء الاشخاص مواعيد مخصوصه ويصير تفهيمهم بانهم مادونين بالتوجه الى محلاتهم بشرط انهم يعودوا في المواعيد المذكوره وان لم يحضروا فيها بمعرفة المديره يجري اللازم معهم بمقتضى القانون والاصول واذا استوجب حبس احد من ارباب الدعاوي فيصير سجنه بحسب حانته المديره التي بها ذلك المجلس

### البند التاسع

ان حضرة الرئيس وارباب المجلس في كل جمعه يطابقوا سويه دفتر النمره السابق ذكره واذا وجد ان الدعاوي لم تنظر بالترتيب على واقع نمرها او احداها تقدمت للمحاسن بدرون راي منه او ان احد الدعاوى المتاخره على ورود الحواب اللازم عنها بنا على سؤال المحاسن ورد حوابها وتاخر عند الكتبه فيصير مجازاة الكتبه المهملين بمقتضى القانون ومتى كانت الدعوى المذكوره مستكملة الاوراق فيصير اتمامها على وجه السرعة



(٩٩)

## ملحقات

### البند العاشر

ان كل دعوى من الدعاوي التي تنظر بالمجلس من بعد استوفا أوراقها والاستنطاقات اللازمة عنها يطالعون ارباب المجلس مقرراتها واحدا بعد واحد وكذلك حضرة رئيس المجلس يطلب رأي شفاهي من ارباب المجلس بشرط ان يبدأ اصغرهم في الرتبة ثم رأي ذو الرتبة الكبره وان انقسموا في الرأي وانضم رأي الرئيس لاحدها فيعتبر براين ويحكم بالاغليه وبعد ذلك احد كتاب المجلس يستخرج نتيجة تلك الاوراق ويصير تحرير القرار على النتيجة ويختم من ارباب المجلس ومن حيث ان هذه النتيجة تحفظ بالمجلس في مقام صورته فالكاتب يوضع عليها اسمه ويصير تحرير المصبطه على موجهها وتختتم من المجلس

### البند الحادي عشر

المضابط التي يصير ختمها من بعد اعطاء القرار بمجالس الاقاليم حسبها هو موضحا بالنبد العاشر يجري ارسالها لمجلس الاحكام حسب منطوق القانون ثامه وبعد مناظرتها به كما هو السوابق يصير تحرير خلاصتها وتقديمها للمعيه السنيه فاذا وجدت موافقه تصدر عنها المكاتبه المقتضيه الى حهتها وتحرر ايضا العلم الحر اللازم عن ذلك لمجلس الاحكام ولاجل معلومه المجلس التي وردت منه المضبطه بالحكم الصادر يجري ارسال صورته من الخلاصه الصادر عليها الامر للمجلس المذكور بواسطة مجلس الاحكام

### البند الثاني عشر

الدعاوي التي سبق رؤيتها فيما تقدم وعمل عنها القرار اللازم وصدرت المضبطه عنها وصار تصديقها بالاراده العليه او باوامر صدرت من المعيه السنيه او من ديوان الداخليه للمعيه او الدعاوي التي يكون صدر عنها اوامر عاليه لا يجوز رؤيتها بالثاني

### البند الثالث عشر

ولو ان احرارات المجلس مينه بهذه اللايحه لكن مع ذلك اذا ترآى فيما بعد لارباب المجلس ملحوظ حال رؤيه وفصل الدعوي واستنسب به علاوته على اللايحه وتخصص عن ذلك بند مخصوص وجري تقديمه الى مجالس الاحكام واستصوب به ذلك ايضا فلجل علاوته على اللايحه يعرض للاعتاب الحديويه ومتى صدرت الاراده السنيه عن ذلك يجري علاوته على اللايحه

نقل من دفتر قيد الاوامر سنة ٧٩ نمرة ٢٣



## ملحق نمرة ١٨

### قانون المنتخبات

بيان ما هو منتخب من قانون الفلاحه الذي طبع ونشر في شهر شعبان سنة ١٢٤٥ من الهجره النبويه

المادة الاولى ) اذا اخذ احد اتر احد من غير سبب فزرعه وصاحب الاثر لم بذلك في وقت الاحذ منه فتكون الزراعه في تلك السنه لمن زرع الارض وياخذ الها وتعطي الارض الى صاحبها في السنه القابله  
 لمادة الثانيه ) اذا نقل احد حد غيطه الفاصل بيه وبين جاره فادخله في ارض وحضر ذلك الجار الى قايمقام البلد وشيخ الحصة وانهى اليهما ذلك يجب عليهما نقا الاثار من دفتر التاريخ وينظر الى مقدار ما زرعه ناقل الحدود من اطيان وتعطي الارض المغصوبه الى صاحبها الاصلى بما فيها من الزرع ولا يعطى لناقل . الذي زرع شيا في نظير التقاوى واجرة الحرث تاديبا له

ادة الثالثه ) الذي ياخذون بهائم بعضهم يشغلونها في الطاحون او المحراث بغير محابها او ياخذونها بغير رضي منهم ويشعلونها في اشعالمهم فادا باع قايمقام البلده ح الحصة ان احدا فعل ذلك يستخلص منه اجرة البهيمة وتعطى لصاحبها مع ويضرب الذي اخذ البهيمة بغير ادن صاحبها او بغير رضاه خمسة وعشرين

دة الرابعه ) اذا كان احد يسرق فاكهه او حضروات او اصنافا من البستان خ والقاوون ونحوه او علالا من البلد او من السمن او دحاجا فاما من يسرق والحضروات واصناف البستان كالبطيخ ونحو ذلك فيرسل الى حاكم الحظ سرقته فان كانت سرقته بقدر ما ياكل يصرب عشرة كرابيج وان كانت بقصد نمرب خمسين كراباحا واما سارق الدحاح فيضرب خمسة وعشرين كراباحا واما رق الغلال من السمن فانه يصرب مائة كراباح واما سارق المعز والغنم اذا لم يسبق



منه وقوع سرقه ففي اول مرة يضرب مائة كرباج وفي الثانية مائتي كرباج وفي الثالثة ثلثمائة كرباج فان عاد الى الرابعة فيرسل الى جبل فيزاوغلى بالميناد المحدد في المادة الحادية والعشرين بعد المائة واما الذين يسرقون من بيوت بعضهم اصنافا فيكون جزاؤهم مثل سارقي المعز والنعيم

(المادة الخامسة) الذين لم يهتموا في تحضير الاصناف والشئوي ويهملون في حرثها او غرقها ان كان بالغريق او قطع ما فيها من الاعشاب او يهملون في ري اطيائهم او في شي من جميع خدمتها ولم يخدموها كما ينبغي وحصل بسبب ذلك تلف الى الزراعه فمن يفعل ذلك يحصل له التنبيه في اول مره فان لم ينتبه وعاد لذلك فيضرب في الثانيه خمسين كرباجا ويضرب في الثالثه مثلها واما من يقصر في زراعة الكتان عن الوجه اللائق به ولم يعطه حقه في التسيخ والتعطين والتنفيض فليجازى بالجزا المقرره للاصناف في هذه ماده

(المادة السادسة) ان من لم يحضر الى اشغال الترع والجسور بعد التنبيه عليه او يحضر ثم يهرب او يتسبب في هروب احد من حيث هو ممتنع عن ادا خدمة الميري يجب قصاصه فان كان شيخ حصه فيضرب مائتي كرباج وان كان قائمقام فيضرب ثلثمائة كرباج وان كان فلاحا وهرب من غير سبب فيحصل له التنبيه اولا بعدم هروبه ويعامل بالتخفيف فاذا هرب في الثانيه وكان هروبه بلا سبب فيضرب خمسة وعشرين كرباجا ويشغل في العمليات كحلافه

(المادة السابعة) الذين لا يدفعون المال عند طلبه ويمتنعون عن الدفع بالاعتلال مع انهم قادرون على اداؤه اذا حصل منهم نزاع بسبب التحصيل وتلف بعض الاعصا في حالة النزاع كالعين والاذن واللس والانف يحال امرهم على الشرع الشريف ويحرر بالحكم اعلان شرعي والحاكم العرفي يجرى مقتضي ما في الاعلام

(المادة الثامنة) اذا طلب المال من احدى البلاد ولدى طلبه هرب قائمقام البلد او احد المشايخ فاما القائمقام سوا هرب بمفرده او كان معه احد من الملاحين يضرب في اول مره ثلثمائة كرباج وفي الثانيه خمسمائة كرباج وفي الثالثه اذا وجد من يسد مسده يعزل واذا لم يوجد فيضرب في كل مره هرب فيها ثلثمائة كرباج ويستخدم في خدمته واما شيخ الحصة اذا هرب يضرب في اول مره مائتي كرباج وفي الثانيه ثلثمائة كرباج وفي الثالثه اذا وجد من يقوم مقامه يعزل والا فيضرب ثلاثة اضعاف ويستخدم في خدمته

(المادة التاسعة) اذا طلب انفار الى الجهادية من اي بلد كانت وحصل امتناع من اعطائهم فان كان الامتناع من شيخ الحصة والقائمقام فلكونهما تسببا في الفساد بامتناعهما ينبغي ان يؤخذ المطلوب من اخوتهما فان لم يكن لهما اخوة فمن اولادهما فان لم يكن لهما اولاد فمن ابنا اعمامهما او اقاربهما فان لم يكن لهما اقارب او كان الموجود لا يصلح للجهادية فيؤخذ المطلوب من انفار الناحية ويضرب القائمقام في اول مره ثلثاية كرجاج وفي الثانية خمسمية كرجاج فان عاد لذلك فيضرب خمسمية كرجاج ايضا ويضرب الشيخ في اول مره مابتي كرجاج وفي الثانية ثلثاية كرجاج وان عاد بعد ذلك يضرب كل مره ثلثاية كرجاج وان كان الامتناع والتوقف انما هو من الاهالي وليس للمذكورين فيه سبب فيكتفى باخذ الانفار المطلوبه من الفلاحين

(المادة العاشرة) اذا كان المامور يطلب من بلدة عشرة آكياس مثلا مما عليها وتحقق ان المشايخ قسموا ذلك المقدار على الفلاحين دون انفسهم واقاربهم والفلاحين الذين في حمايتهم فيضرب كل شيخ منهم في اول مره مائة كرجاج وفي الثانية مائة وخمسين كرجاجا والصراف اذا لم يبلغ عن بعض اسما عند قرأته قائمة المقبوض بحضور القائمقام او المشايخ فيضرب كلما فعل ذلك خمسمية كرجاج في كل مره

(المادة الحادية عشرة) اذا كان شيخ الحصة يبيع بهيمة احد من الفلاحين في غيابه ناقص من قيمتها او قبض من احد دراهم في غياب الصراف فمن حيث ان الواجب على القائمقام وشيخ الحصة وحاكم الخط بيع ذلك بسعر الوقت فلعدم انتباههم لذلك ينظر الى مقدار الفرق ويحصل منهم بالتقسيم كل منهم على قدر مرتبته ويعطى الى الصراف ليخصمه الى صاحب البهيمه في ورده فان لم يكن عليه دين للميرى وكان موجودا فيعطى اليه ذلك فان كان قد توفي فيعطى الى ورثته فان لم يكن له وارث فيصرف ليت المال

(المادة الثانية عشرة) اذا كان الصلاح يعصى المشد المرسل اليه ليحضره الى محل الديوان ويتعلل ولم يحضر معه فيضرب عشرة كرايخ فاذا سلك في خلاف الطاعة ومد يده وضرب المشد ورده من غير ان ياتي معه فيضرب خمسين كرجاجا وذلك لا يكون الا من بعد التحقيق

(المادة الثالثة عشرة) اذا طلب شيخ الحصة من احد الفلاحين الذين في حصته ان يدفع ما عليه للديوان وذهب ذلك الصلاح واحتمى في جاه شيخ اخر فان كان



(١٠٣)

## ملحقات

الشيخ الذي قبل الفلاح ذا مقدره فيؤخذ منه المال المطلوب من ذلك الملاح ثم يضرب خمسين كرابجا وان كان غير مقتدر فيضرب مائة وخمسين كرابجا (المادة الرابعة عشرة) العربان المقيمين في بعض الاقاليم اذا كان يطلقون مواشيهم قصدا في مزارع الفلاحين واكلوا منها شيئا فيجرى تحقيق ما اكلوه بمعرفة المامور وبعد التحقيق تقاس الارض الماكول زرعها ويؤخذ من البدوي الذي فعل ذلك بمعرفة شيخه بدل كل فدان مائة ريال ويعطى لصاحب الزرع والمواشي التي توجد في الزرع للعربان سوا كانت من الابل او البقر او غير ذلك تضبط وتضم لجانب الديوان من غير ثمن فضلا عما يتحصل منهم من قيمة الزرع باعتبار كل فدان مائة ريال كما تقدم

(المادة الخامسة عشرة) اذا اختفى احد الفلاحين عند العربان وتزيا بزيهم ثم وجد عندهم فان كان عليه بواقي فيؤخذ ما عليه ممن اخفاه من العربان وان لم يكن عليه بواقي وكان من اخفاه شابا فيرسل الى الجهاديه وان كان اختيارا فيرسل الى اللومان ستة اشهر

(المادة السادسة عشرة) اذا تعدى احد على عرض غيره او ازال بكاره بنت فيحال امرهم على الشرع الشريف لان ذلك مما يتعلق النظر فيه بالشرع ومتى حكم الحاكم الشرعي فيه بشئ وجب على الحاكم العرفي ان ينفذ ما حكم به الشرع بموجب الاعلام •

(المادة السابعة عشرة) اذا كان احد من الملاحين او المشايخ يكسر ساقية احد او يحرقها او يهدمها او يسرق الاتها فان كان الفاعل لذلك شابا فيرسل الى الجهاديه وان كان اختيارا فيستخدم في الابيه الميريه الموجوده في الماموريه التي هو منها مقيدا في رحله بالحديد مدة سنه كامله

(المادة الثامنة عشرة) اذا كان فلاح او شيخ بلد يحرق جرناء او اصنافا او منزلا لاحد او يضبط في حالة قصده الاحراق قبل ان يقع منه ذلك فان ثبت عليه ذلك من بعد التحقيق فان كان مقتدرا فيحصل منه قيمة ما احرقه وان كان الذي احرقه جرناء او غيطا يرسل الي جبل فيزاو على بمدة سنه واحده وان كان الذي احرقه منزلا فيرسل الى اللومان بالمده المذكوره وان كان غير مقتدر على دفع القيمة فيقيم ناحد الجهتين المذكورتين مدة حياته بالنسبة لما احرقه

## ملحقات

(١٠٤)

(المادة التاسعة عشرة) اذا سأل الحاكم عن شي من احد المشايخ او الفلاحين ولم يخبره بالصحيح عنها سأل فيه وطهر انه كاذب فان كان المسؤل هو الشيخ فيضرب خمسين كرابجا وان كان فلاحا فيضرب خمسة وعشرين كرابجا

(المادة العشرون) اذا كان احد من المشايخ او الفلاحين يحرق جرنه او اصنافه زعما منه بان يرفع عنه مال اطيانه فمن يفعل ذلك ينبغي ان يرسل الى اللومان يقيم فيه مدة حياته اذ هو خائن في حق نفسه وحق الميرى

(م ٢١) اذا كان احد المشايخ او الفلاحين يوجد عنده اطيان غير جيده يتركها في التيل بغير ري لتكون شراقيه او يرويها ولم يصرف الماء عنها ويدعى انه مستنجر وقصد بذلك رفع مالها مع امكانه من رباها وصرف الماء عنها فينبغي ان يضرب وكل من قايمقام البلده وشيخ الحصة التي منها تلك الاطيان خمسين كرابجا ويضرب صاحب الاثر مائة كرابج ويحصل منه مالها تمامه وان كانت الارض كثيره فيضرب كل من القايمقام وشيخ الحصة وصاحب الارض مائة كرابج ويؤخذ المال من صاحب الاثر

(م ٢٢) اذا توجه شيخ حصه او فلاح الى القاضي لفصل دعوى ورأى ان القاضي عدل عن الحق وسلط خلافه او اخذ القاضي دراهم من الاهالي زياده عن الرسم المقرر له فان كان نايبا فترفع الدعوى الى قاضي البندر وان كان هو القاضي صاحب المنصب فترفع الدعوى الى كبار العلما الموجودين بتلك الحله لينظروا فيها ويضبط الحكم الاول وحكم العلما في صحيفه وتعرض الى الديوان الخديوي ليعرضها ماموره على حصرات علما المحروسه الكرام حتي يسطروا في الحكمين ويطلب منهم جواب الحكم في ذلك

(م ٢٣) شيخ اي بلده يكون موحودا فيها اذا طلبه الحاكم ولم يتوجه اليه او هرب من البلد عند قدوم الحاكم اليها ثم يوجد فيضرب خمسمائة كرابج

(م ٢٤) اذا كان شيخ بلد اتفق معه بعض الفلاحين او فلاح اتفق معه فلاحون وفرعوا على حاكم الخط او شيخه وهموا ان يصروه او ضربوه فعلا فادا كان شيخ البلد موجودا مع المتعصين عند هجومهم بالنبات او احد من الفلاحين جمع كم فلاح وحصلت منه الجساره فيضرب الشيخ او ذلك الفلاح الذي جمع رفقته ثلثمائة كرابج



## ملحقات

(١٠٥)

واما اذا اطلقت بندقية ولم يحصل بسببها سقط فيضرب كل من شيخ البلد <sup>والله يتطابق</sup> البندقية خمسمائة كراچ وان حصل بسببها جرح غير متلف فن بعد النبوت يرسل من اطلقها الى فيزاوغلى مدة ثلاث سنين وان حصل للمجروح سقط فيرسل الضارب الى فيزاوغلى خمس سنين وان توفي المجروح بسبب ذلك الجرح قبل ارسال الجراح الى فيزاوغلى فيجري قصاصه شرعا وان كان الجراح قد ارسل الى فيزاوغلى ومات المجروح من بعد ارساله فيقيم الجراح في فيزاوغلى مدة حياته وان كان الجراح مة تدرا فيؤخذ منه ما يلزم من الماعروف لتداوى المجروح الى ان يبرا وان كان الجراح غير مقدر فيرسل المجروح الى الاسباليات القريبه ليعالج بها

(م ٢٥) اذا كان حاكم الحط يضرب احد الكراچ بنا على غرض زياده عن القدر المحدود له بالنظر الى ذنبه او يضربه القدر المحدود على المحلات المقتله ومات الماعروب بسبب ذلك فيجب على الصارب ان يدفع اليه الشرعيه الى اويا الدم وهي ثلاثة الاف وستاية قرش وهذا الحكم يجري على من يفعل ذلك من حاكم الحط الى المامور الكبير وعلى هذا ينبغي ان يكون الضرب بالكراچ انما هو على الاقدام والمقعد فقط وان لا يزيد الصرب عن القدر المحدود

(م ٢٦) اذا كان احد من خدمة الميري او قائمات القري او مشايخ الحصص او المشايخ الكبار مستقيما في خدمة الميري بحسن الاجتهاد وهجم عليه جماعة من اهل البلد وضربوه وهموا بقتله بسبب مطالبته لهم بالاموال ولم يكن هناك سبب غير ذلك فان اصاب مجروح قاتله ومات وكان الضاربون له معلومين فيقتلون جميعا بعد النبوت بالوجه الشرعي وان كانوا غير معلومين في الظاهر ووقع غالب التهمة على بعض اشخاص منهم فينبغي ان الحاكم يحتهد في تقريرهم بتطويل مدة الحبس والضرب الذي لا يودي الى الهلاك فان لم يقع غالب التهمة على احد او وقعت التهمة ولم يتبين القاتل من بعد تلك المعاملة فتجب اليه على ما سيأتي بيانه وهو اذا كان اويا الدم يتهمون بعض اشخاص من اهالي تلك الناحية و بعد اجرا المعاملة على الوجه المنعرج اعلاه لم يثبت القتل على احد فبطل دعوى المندعي حينئذ ولا نرتب اليه على احد واما اذا ادعى اويا الدم على اهل البلد قتله وارادوا محبته حينئذ ولا يسمعون منها وحلفوا لهم بشرط ان يقولوا في العين انهم ما قتلوه ولا بطروا من قتله ولا سمعوا به ولا علم لهم به واكتفوا منهم بالعين حينئذ تحب اليه على اهل البلد وتوخذ منهم



وتعطي لاوليا الدم

(م ٢٧) اذا حصل عصيان من بلد بالكايه وقاموا بالسلاح وارسل لهم المامور او الحاكم احدا ولم يطيعوه فيتوجه اليهم المامور بنفسه فان لم يطيعوه ايضا فيذبني له ان يحاصر تلك البلده ويضبط كبار مشايخها ويرسل اكبر المفسدين الذين تسبوا في ايقاط الله الى فيزاوغلي ويقيم فيه خمس سنين وباقي المفسدين يرسلوا الى اللووان بالمعاد المذكور واما ساير المشايخ ومن معهم من الفلاحين يضرب كل واحد منهم اربعماية كراخ وان توجه احد من قرية اخرى لاجل التجده والاعانه لتلك القرية العاصيه سرا كان شيخا او فلاحا فان كان شابا فيؤخذ لاجل اديه وان كان اختيارا فيرسل الى لومان سكندريه ويقيم فيه ثلاث سنين وان اطاعت بندقية وحصل منها جرح او اتلاف فيجري العمل في ذلك كما هو مذكور بالمادة السادسة والعشرين

(م ٢٨) اذا وقع نزاع او مصاربة بين المرأة الحامل وزوجها او غيره وسقط حملا بسبب ذلك فيحكم فيه بمقتضى الشرع الشريف اذا كان مثل هذا مما يتعلق بالشريعة الغرا

(م ٢٩) اذا اعتدى اهل بلدة علي بلدة اخرى في اوان الري وارادوا ان ياخذوا الماء منها ابادتهم سرا كان الاخذ ليلا او نهارا ووقع القتال بينهم وقتل فيه احد فيجزي فيه الحكم بما هو مذكور في القتل بالمادة المحرره اعلاه واذا حصل الاعتداء ولم يكن فيه قتال وكان التعدي في اخذ الماء بغير امر الحاكم فيضرب كل من القايمقام ومشايخ الاحيه خمماية كراخ

(م ٣٠) اذا قتل احد ولده عمدا فاعمل بما يقتضيه الشرع الشريف

(م ٣١) اذا كانت بات انعقد نكاحها على احد أو كانت محطوبه ومشروط شرطها باعطاء الثمن واراد شيخ الابدان ياخذها ويرضي ابوها او واها ليتزوج بها هو او زوجها من رجل احر قوة منه واقتدار فتدال دعواهم على الشرع الشريف ويجري العمل في ذلك بما يقتضيه الشرع

(م ٣٢) اذا تزوج احد بامه احد على سنة الله ورسوله وبعد الدخول بها ذهبت الى ابيها او اهاها مغصبه واقامت عندهم ولم يرض اهاها ان يعطوها اليها ما لم ياخذوا منه دراهم علي قبول الصاح فيذني ان يجري في ذلك مقتضي الشريعة

(م ٣٣) اذا كان احد له عدو وليس في قدرته ان يجعل به مكروها او مكيد



(۱۰۷)

ملحقاب

وقطع السنة مواشيه خفية بكفر او ائوار او نحو ذلك فبعد الثبوت يضرب من فعل ذلك مائة كراح ثم يعامل بعد ذلك بما يقتضيه الحكم الشرعي

(م ۳۴) اذا ترك احد بهيمته مطلوقة السراح فأكلت من جرن او غيط واتلفت بعض زرعه نارجها فبعد تحقيق ذلك وثبوتها اذا تحقق انه تركها تصدا فيضرب حسين كراحا ويلزم بقيمة ما اكلته او اتلفته تلك البهيمه وان كان ذلك بغير تصده فيكتفى فيه بالزامة بقيمة ما اتلفته او اكلته فقط.

(م ۳۵) ان من لم ياخذ محراثه في وقت التخضير ويذهب به الي عطيه او يتكاسل في تحصيل ارضه يضرب حسين كراحا ويحمر على شعله بمحراثه حتى يحصر ارضه

(م ۳۶) اذا ذهب احد مشايخ القرى ليصبط الهاريين من ملده ويردهم اليها ويحقق انه صبط احدا منهم واخذ منه دراهم واطلقه ولم يات به الى البلد فليضرب ما بقي كراحا من بعد التحقيق

(م ۳۷) اذا كان احد الفلاحين له دين على احد وحصل التديه على المديون مرارا بدفعه ولم يدفعه وماطل في ادائه فان كان مقتدرا يسجن ويستخلص منه الحق فان تعنت يصر حسين كراحا ثم يسجن وبعد السجن يوتي به ويحصل السعي في استخلاص ما عليه فان تعنت ثانيا يصر مائة كراحا فان لم يدفع ما عليه يسجن ايضا ويضرب خمسين كراحا تصيقا عليه ويقال له انك لم تدفع ما عليك فنضرب في كل يوم حسين كراحا زياده على المره الاولى حتي يتحصل منك ما عليك ويحجر على الدفع وان كان غير مقتدر فيقسط. دينه ويحصل منه شيا نثيا من غير صر ولا حبس

(م ۳۸) اهالي القرى والحرارون الدسهم بالنواحي اذا حالف احدهم الاوامر وديج اناننا من البهايم نلا عدر او ديج ثورا أو ذكر جاموس قبل ان يتم عمره ثلاث سنين او اذا ناع الجزارون اللحم برياده عن التمس المقرر او حصل منهم نقص في الوزن او دبحوا بهائم بخلاف ما سيأتي بيانه ادناه من غير اذن من بعد التحقيق يصر من فعل ذلك في اول مره مائة كراحا وفي الثانيه مائة وحسين كراحا راما في ايام المواسم كعيد الاضحية ومولد السيد احمد البدوي والسيد اراهيم الدسوقي فلا يمنع ذبح ذكور المواشي ولو كان عمرها اقل من ثلاث سنين واما الاناث العقم والعجائز اللاتي لا سع بهن

للتناح واللاتي قد اصابهن تالف في اعضائهن فمن بعد الكشف عن ذلك بمعرفة المامور او ناظر القسم لا يمنع من ذبحن

(م ٣٩) حيث ان كل جماعة من الملاحين يكونون رجلا في توريد غلالهم الى الاشوا في زمن الايراد فان كان ذلك الوكيل يخرج الرجعة باسمه مع ان الغلال ليست له او يخرجها باسم احد غير صاحب الغلال فلكون هذا الفعل يعد من السرقة ينبغي استرداد ذلك الي اصحابه بعد الثبوت ويضرب فاعله ما بقي كرجل باج تاديبا له

(م ٥٠) اذا كان شيخ البلد ياخذ جل العلاج بالجبر عليه ويستعمل في نقل زرعه بغير اجره او اذا استعمل الملاح في حصاد زرعه بدون اجره فتحصل منه اجرة المثل مثلين حسب الجاري بالمملكة وتعطى لصاحبها

(م ٤١) اذا كان الملاح او شيخ البلد له دعوى على احد وياخذ فيها خطابا الي الكاشف ولم يوصل الخطاب لمحله بنفسه وارسله مع غيره وادعي بعد ذلك ان دعواه لم تعمل وطلب خطابا غير الاول فاذا تبين انه لم يوصله الورقة بنفسه ولم يتوجه للحاكم مطلقا فان كانت الورقة من المامور فعند حضور المدعي اليه يحجزه ويعرف ناظر القسم به فان افاد ناظر القسم ناته لم ياته بالخطاب فيلزم المامور ان يحقق له دعواه بوجه الحق فاذا ثبت انه غير محق وكان كاذبا في دعواه يضرب خمسين كرجل باج لكونه ترك اشغاله

(م ٤٢) اذا كان احد الملاحين او مشايخ القرى يقدم عرضا للاعتاب السنية في دعوى له ويصدر عليه الامر العالي بتحقيق دعواه ومن بعد تحقيقها يظهر انه غير محق ويعطى له الجواب بان لا حق له ثم من بعد ايام يعود للاعتاب العاليه ويقدم عرضا اخر في تلك الدعوى بغيرها فهو وان كان قد عطل اشغال الميري وعطل دفع المال المطلوب به بسبب مرور الوقت لا يمنع من تقديم العريضات لهذه الواجهة لان اعتاب جناب الحديوى هي ماجبا الفقرا وملاد الضعفا

(م ٤٣) اذا كان حاكم البلده عند حلول وقت التحصير يلزم اهلهما بتحصير جانب اطيان من النواحي المجاوره لها بالنسبة لطاقتهم بنا على كونهم مقتدرين ولم يخضروها او لم يخضروا اطيانهم الممسوحة المصانف عليهم ويهرنوا ثم يعودوا بعد ان يمضي الوقت فيحصل مال تلك الاطيان من اهل الناحية الذين يفعلون هذا الخلاف ويضرب كل واحد من مشايخهم ثلثماية كرجل باج





(١٠٩)

### ملحقات

(م ٤٤) اذا شارك احد المشايخ او الفلاحين غيره في زراعه وتسبب في فرار من شاركه عند اوان المحصول باي وسيله كانت لثلا ياخذ الشريك حقه من الزراعه ثم حصر الشريك وانهى دعواه وتظلم من ذلك يجب ان يستخلص له حقه من شريكه الذي اهانته واوجب فراره ويضرب المتعدي ثلثية كرباح

(م ٤٥) اذا كان مشايخ القرى يريدون ان لا يكون اتر في الاطيان ويتقنون الفلاحين في كل سنه من غيط الى غيط ليحصدوا الطين الحيد لانفسهم وان يريدونهم وهم وان كانوا يعطوا من الطين الحيد لغيرهم ولكن لعلمهم ان الطين لا يبق لهم لا يعتنوا في خدمته كما يبغى ويتهاونون فيها وبسبب ذلك يعود الحيد رديا فلاجل رفع هذه المصره يجب ان الحاكم يبه على المشايخ ويلزمهم بان تكون الاطيان اتر فان حصل تبويط بعد ذلك يجب التنيه عليهم في اول مره فان لم يرجعوا وفعلوا هذه المحالنه فيضرب كل من فعل ذلك ثلثية كرباح

(م ٤٦) اذا طهر وتحقق ان بعض القايمقامات او المشايخ الكبار او مشايخ الحصص اخفي الاصوص عنده او ارساهم الى السرقة باطلاعه فيصرب في اول مره حسمية كرباح ويكون ضربه في يوم سوق الباده عند مجتمع الناس على ملا العالم وفي المره الثانيه يجازى كما يجازى الحرامي

(م ٤٧) عساكر الجهاديه الدين يتوجهون الى القرى بالاخاذه سوا كان توجههم لبحث عن الثمارين من الجهاديه او لاقامتهم في بلادهم اياما معلومه وسوا كانوا من من الصباط اعني من اليوزباشي لحد الاونباشي او من البلطجه والانفار اذا وقع منهم راع في الاسواق مع بعض النلاحين وضطوا واتى بهم الى المامور فليحقق دعواهم فان كان الحق على النلااح يضرب ثلاثين كرباحا وينبه عليه بانه لا يفصل ذلك مره اخري وان كان الحق على العسكري فيرسل مع حرنال التضييه الى ديوان الجهاديه

(م ٤٨) اذا كان احد من الجهاديه من الفر الى اليوزباشي يضبط عسكريا هاربا من العسكريه وسامه الى المامور او ناظر القسم ليحفظه له عنده حتى يتوجه هو الى محل احر ويعود لياخذنه فيعطى للنمر المصبوط في كل يوم ثلثية درهم من الجبز ومتى رجح الذي تركه لياخذنه يوخذ منه رجعه بمقدار ما صرف للنمر من الجبز وترسل الى ديوان الجهاديه



### ملحقان

( م ٤٩ ) اذا كان احد الفلاحين له ولدان وشيخ حصته اخذ منهما ولدا في اول مره وقدمه عند الطلب الى الجهاديه ثم اخذ منه الثاني في مره اخرى وقدمه الى الجهاديه ايضا بنا على عرض منه مع ذلك الملاح وتركه بممرده معطلا عن اشغاله وحصر ذلك الفلاح الى الحاكم وشكى له ذلك فادا اتفصح ان الباده موجود فيها من يصاح للجهاديه من الازهار المنتطعين عن الاشمال الذين لا زراعة لهم وتركه شيخ حصته وتصدى لاختاذ ابن الفلاح المذكور فايأخذ الحاكم ابن الشيخ المتعدي او واحدا من اقاربه ان لم يكن له ولد ويوصله الى الجهاديه بدلا عن ابن ذلك الرجل ويحلى سيل ولده من الجهادية تمتدى الجواب الذي يحضر الي ديوان الجهاديه من المامور بحقيقة الواقعه

( م ٥٠ ) اذا شكى الفلاح ان شيخ الباده او القايمقام اخذ منزله غصبا او اخذ منه ولو خشبه واحده يجب على الحاكم تحصيل ثمن ذلك ممن اعتصبه ويعطى لصاحب الحق حقه ثم يضرب من فعل ذلك مائة كراباح بعد التحصيل منه

( م ٥١ ) اذا شكى احد الى الحاكم انه اخذ منه خشبه لاجل وضعها في الجسر عند زحمة الليل فلاجل منع التظلم من ذلك يجب ان القايمقام والمشايع باي باده كانت يقيدون الاحشاش الماحوده الى المصاحه المماثله لذلك سوا كانت متعاوغة من الاشجار او ماخوده من البيوت بيان اجناسها واعدادها عند الصراف ثم بعد ذلك ينظرون في ثمنها ويقسمونه على بيوت الناحيه بالتحصيص ويحصلون الثمن تمامه من اصحاب البيوت ويعطونه الى اصحاب الاخشاب ويرساون الى المامور قايمه ببيان ذلك

( م ٥٢ ) اذا قطع شيخ البلد أو القايمقام نخله او شجره لفلاح عسبا واخذها بمنزله او ساتيته ولم يدفع ثمنها اصحابها وحضر صاحبها وشكى ذلك الى الحاكم يجب على الحاكم تحصيل الثمن واسترداده لصاحب الحق وار يضرب المتعدي خمسين كراباجا

( م ٥٣ ) اذا هرب احد المشايخ او الالاحين ثم قبض عليه بمعرفة الحاكم وسئل عن سب ذلك واحبر الدلاح ان هروبه باعرا شيخ الباد فايجب تحقيق دعواه وان طهر ان قوله صحيح نليضرب من سعي في التساد سوا كان القايمقام او او الشيخ مائة كراباح

( م ٥٤ ) اذا وحد احد العساكر الفارين من الجهاديه وقبض عليه بمعرفة صامنه



(١١١)

ملحقات

وغلت يداه بالخشب او ربط بسلاسل الحديد وسلم لمن حضر لجانبه فاذا ادعى الذي استلمه للحاكم انه هرب منه ثانيا من بعد خروجه معه من محل التسليم ينبغي للحاكم ان يبحث عنه بمعرفة الضامن ويجهد في التفتيش عليه في الناحية والبلاد الاخر فاذا لم يجده يكتب ذنب الذي اضاعه في جرنال ويرسله معه الى ديوان الجهادية

(م ٥٥) اذا فتح اهل بلدة سدا من السدود الحاجزة للماء في زمن النيل لاجل سلامة مزارعهم وتحايصها من الفرق وكان فتحهم اياه خفيه ولم يمكن سده بعد ذلك وتحلف بسببه جانب شراقي في اطيان بلدة من بعض البلاد او كانت تلك البلدة عايله لا يمكن رى ارضها بالتام امدد وصول الماء اليها بسبب ذلك فان كانت المضره جسيمة فليرسل من تسبب في ذلك الى لومان الاسكندرية يقيم فيه مدة حياته وان كانت المضره قابله فلتنكن اقامته في اللومان ثلاث سنين

بيان ما انتخب من قانون السياسة الماكية الذي طبع ونشر  
في ربيع الاخر سنة ١٣٥٣ ثلاثة وخمسين ومائتين  
بعد الالف من الهجرة النبوية

(م ٥٦) كل من كان مستخدما بالمصالح الميرية كبيرا كان او صغيرا اذا تجاسر على احتلاس مبالغ من اموال ونحوها منها هو تحت ادارته او من ما سلم اليه على وجه الامانة وكان احتلاسه يزيد عن خمسة آلاف قرش فايرسل الى فيزاو على من سنتين الى خمس سنين عقيدا بالنحرير على مقتضى المادد السادسة والتسعين بعد المائة فان لم يرد على خمسة آلاف قرش تكون اقامته من ستة شهور الى سنتين وكلما احتلاسه يحصل منه التام فان لم يكن له مئدره فايحب تمديد حرايه بحيث لا يجاور صعين

(م ٥٧) اذا كان احد من حدم الميري كاثنا من كان ياخذ سينا من الاهالي او غيرهم خلاف الاشيا الذي يشتريها تنها الى لوارمه الضرورية او آلى لوارم المطالب الميرية المقتننه او يؤحد غيره او يعطى رخصه بذلك يرسل الى اللومان مربوطا بالنحرير من سنه الى ثلاث سنين ويحصل منه ما احذه ويعطى الى اربابه فان كن قد صرفه

ولم يكن له قدره على ادائه فتضاعف مدته الى خمس سنين

(م ٥٨) اذا كان احد من المستخدمين بالمصالح الميريـه كبيرا كان او صغيراً ياخذ رشوه سوا كان بنفسه او بواسطة احد ممن تحت يده او ياخذ شيئاً على سبيل الهدية في مقابلة الرشوه بالحيله المعاديه سوا كان اخذه اياه سرا او جهرًا نلنظر الى الضرر الذي حصل للمصالحه من الرشوه او الهديه التي تعاطاها ويرسل الى اللومان مر بوطا بالرجـير من سنه الى ثلاث سنين ويحصل منه ما اخذه من اي شئ كان ويحفظ بالحزبه ليصرف في لوازم الاسبـتاليه الملكيه وان اخبر احد عن شخص تصدى لاعطا الرشوه اليه وكان اخباره قبل ان ياخذها منه وتحقق ان قوله صحيح فليـجـازى من اراد ان يعطى الرشوه بالجزا المشروط على من ياخذها

(م ٥٩) اذا كان احد من المستخدمين بالمصالح الميريـه كاشاً من كان يكشط دفترًا او سنداً بنا على حيله او يـكـتـ دفترًا او رجعه او سندا على غير الاول او يستعمل خطا مزورا او يـدعو احدا على استعماله فليـرسل اليـه فيزاو على مقيداً بالرجـير من سـتـين الي خمس سنين

(م ٦٠) اذا كان احدا من المستخدمين في مصالح الميريـه كـيـرا او صغيرا يـحـلب ضرر الي جهة الميريـه او الي سائر العالم بسبب تصاحبه او يبطل حق احدا او يدعو غيره في ابطال حق احد بصورة تنفيد الاغراض فليـرـبط بالقاعه من ستة اشهر الي سـتـين وادا قتل احدا او اغري احدا على قتل احد بسبب العرض سوا كان قتله بالـصـرب او بطريق اخرى فان كان للمـة قـول ورثه ولم يرصوا بالديه فيجـري التـصـاص او يرسل الي فيزاو على مدة حياته فان رصوا منه بالديه من بعد تحصيلها منه يرسل الي فيزاو على من سـتـين الي خمس سنين لاحل التريه

(م ٦١) اذا كان احد المستخدمين بمصالح الميريـه يشتري الاشيا الاـلـزمـه للميريـه من الخارج وهي موجوده في مـنـازـل الميريـه وقصد بذلك نفعه من حيث ان ذلك هو عين الاحتلاس بحاري فاعله بالحرا المقرر في باب الاحتلاس واما اذا لم يقصد بمشتراها ومنعته وكان ذلك مذبا على عدم بـحـه هل هي موجوده في خـسـار الميريـه اولا وهدمـه الصوره يتحقق انه صار سببا الي اـتـلاف الموجودات يحصل منه ثمن الاشيا التي تعدم فان لم يكن له مقدره على اداء قيمتها فليـرـبط بالقاعه من ستة اشهر الي سـتـين



(١١٣)

## ملحقات

(م ٦٢) اذا كان احد من المستخدمين بمصالح الميري يتلف او يضيع شيئا من الاشياء كالامتعة والالات والادوات التي هي مسالمة له على وجه الامانة او هي تحت ادارته وضبطه وكان اتلافها او ضياعها ناشيا عن عدم دقته واهتمامه فليحصل منه ثمن ما اتلفه او اضاعه فان لم يكن له قدره على ادا ثمنه وكان الذي اتلفه قليلا فليستحدم بمحله الذي هو فيه ثلاثة اشهر من غير معاش وان كان ما اتلفه كليا فليربط في القلعة من ستة اشهر الى سنتين

(م ٦٣) نظار المصالح الميرية اذا لم يجثوا عن احوال التحار عند منبع ارزاق الميري التي هي في عهدهم ولم يتجسسوا عنهم واعطوا شيئا الى المفاسين او لم لهم سابقه فلكونهم صاروا سببا في اعدام مال الميري ينبغي اذا كانت الدراهم التي اعدمها فاعل ذلك جزئيه وله مقدره على ادائها ان يحصل منه وان لم يكن له مقدره فيجبس في محل استخدامه ثلاثة اشهر من غير معاش وان كانت الدراهم كليه وله مقدره على ادائها فلتحصل منه فان لم يكن له قدره فليربط بالقلعة من سنة الى ثلاث سنين بالنظر الى جسامته المبالغ

(م ٦٤) اذا كان احد من المستخدمين في مصالح الميري صغيرا كان او كبيرا يستعمل دراهم الميري لنفسه او يدعو غيره لاستعمالها لاجل كسبه فتسترد منه الدراهم التي استعمالها هو او دعي غيره لاستعمالها ومن بعد استردادها يربط بالقلعة من سنة الى ثلاث سنين فان لم يكن له قدره على ردها فليجرب عليه الجزاء المحرر في باب الاختلاس اذا كان هذا الفعل هو عين الاختلاس

(م ٦٥) اذا كان احد من المستخدمين في مصالح الميري كبيرا كان او صغيرا ياحذ شيئا زياده عن استحقاقه من دراهم الميري او يعطى لغيره او يدعو احد لاعطائها فان كان استحراره جزئيا من بعد استرداده يجبس بمحل استخدامه ثلاثة اشهر من غير معاش وان كان كليا من بعد استرداده ايضا يربط بالقلعة من ستة اشهر الى سنة واحدة فان لم يكن له قدره على رده فلكون ما فعله هو عين الاختلاس يجب ان يجازى بما هو مذكور في باب الاختلاس

(م ٦٦) من حيث ان اهالي القرى التي بمهدة الدوات لا يمكنهم بيع محصولاتهم وترويحها كما ينبغي وكان هذا باعنا على ان الدوات المتعدين بهم يكونوا مجبورين على اخذ ما عندهم من محصولات وبيعها حسب اصول العهد الجارية الان فينبغي ان كل

من كان مستخدماً في خدمات الميرى كيراً كان او صغيراً لا يأخذ شيئاً من الاصناف والغلل وسائر الحبوب لاجل التجاره من محلات غير جعله او اطيانه التي زرعهها بالمال وكذلك المديرين والحكام الذين في عهدهم بلاد لا يأخذوا شيئاً من ذلك للتجاره في محلات اخر غير محصولات اهالي بلادهم التي في عهدهم وكذلك ينبغي ان خدمة الميرى على اختلاف مراتبهم لا يتجروا في شئ مما يتعلق بالمصلحة المأمورين بها واذا فعل ذلك احد منهم يؤخذ منه ما اتجر فيه ويصبط لجهة الميرى ويرسل الى القلعه من ستة اشهر الى سنتين

(م ٦٧) اذا تجاسر احد على ارتكاب الذنوب السابق ذكرها مره ثابته فيصاعف له الجزا ضعفين

(م ٦٨) اذا تجاسر احد من المستخدمين بمصالح الميرى كيراً كان او صغيراً على جلب خلل او سكتة لامور شخص اخر بنا على ما بينهما من الصسانيه او لغرض او شاهد شيئاً فيه مضره او كان يعلمه ولم يعرضه بوقته على المحل اللازم عرضه عليه لحوفه او لمراعاة خاطر فانه يعزل في اول مره ويقيم في منزله ستة اشهر بلا معاش وفي الثانيه يربط بالقلعه سنه واحده وفي الثالثه يطرد من خدمة الميرى بالكليه

(م ٦٩) اذا كان احد يتهم احد بتهمة ويفترى عليه بنا على غرض او نفسانيه بينهما او لعله وتحقق ان دعواه غير صحيحه فيجازى بما يجازى به المدعى عليه لو ثبت عليه الدعوى نظرا لعدم صحة دعواه

(م ٧٠) اذا كان احد من الكبار او الصغار المستخدمين بالمصالح الميريه تطهر منه المخالفه في اتباع الاوامر واللوائح والقوانين الجاري بها العمل ولم يطع من فوقه ففي اول مره يحبس بالمصلحة التي هو فيها من ثمانية ايام الى خمسة عشر يوماً وفي الثانيه من خمسة عشر يوماً الى شهر وفي الثالثه يحبس بالمصاحه شهراً كاملاً من غير معاش فان لم يعتبر هذا فيعزل من المصلحة المأمور بها واذا كان عدم اتياده موجبا للسكتة في المصلحة فيرفع من خدمته من اول مره

(م ٧١) اذا تدخل احد من الذوات المستخدمين بالميرى في شغل غير شغله او فروع مأموريته او عامل احداً بما لا يليق فيحبس في اول مره خمسة عشر يوماً في محل خدمته فان عاد لذلك مره ثانيه فيحبس شهراً او نصف شهر وان عاد الثالثه فيحبس ثلاثة اشهر من غير معاش فان لم يتب بعد هذا فيعزل



(١١٥)

### ملحقات

(م ٧٢) اذا كان احد من الكبار او الصغار المستخدمين بالمصالح الميريّة يتكاسل او يحصل منه اهمال في المصلحة المأمور بها ولم يحصل من اهماله او تكاسله خلل ولا سكوته في المصلحة فيجأى بما هو مقرر في باب عدم الطاعة فان حصل من اهماله او تكاسله ما يورث الضرر للمصلحة فيجبس في المصلحة المأمور بها من ثلاثة اشهر الى ستة اشهر من غير معاش فاذا حصل منه بعد هذا ايضا اهمال او تكاسل اوجب ضرر المصلحة فيطرد من خدمة الميرى بالكلية

(م ٧٣) اذا كان احد من الرجال الكبار اتهم بشئ منها هو مشروح من ابتدا المادة السادسة والخمسين الى المادة التاسعة والستين فيعقد مجلس مركب من ارباب الشورى الخاصة وناظر ديوان تفتيش الحسابات ومن يتعين لذلك من الذوات المندوين من طرف سعادة اقدينا ولى النعم الداورى الانغم والحدوي الاعظم لتحقيق ما اتهم به فان لم يكن من كبار الرجال فينظر دعواه على وجه الحق والعدل بمجلس ديوان العموم الذى هو متعلق به ومتى تحققت يرتب عليه الجزا الذى يستحقه مما هو محرر بالابواب المذكورة وينبى ان لا يرتب جزا من يجب عليه الجزا الا من بعد مواجهة كل من المدعى والمدعى عليه وقت التحقيق فان لم يقع من حققت دعواه بديوان العموم واراد رؤيتها بمجلس ديوان آخر فيساعد في ذلك اسكانا له واما من ارتكبا الخنج الحفيقه المذكوره من ابتدا المادة سبعين الى نهايه المادة الثانيه والسبعين فليجأوا بمعرفة نظارهم ومن فوقهم من الكبار ثم ان كبارهم ونظارهم يكونون ماذونين في التبديل بالنظر لما هو محرر في الثلاثة ابواب المذكوره من خمسة وعشرين كراجا الى حسمية كراج

(م ٧٤) الدعاوى التى ترى للمجالس ويرتب فيها الجزا على الوجه المشروح بموجب القانون نامه يجب تقديم صورتها للاعتاب الداوريه ليكون احرا الجزا فيها متعلقا بالااراده العليه ربما يعامل المذنب بالرحمة من لدن ولى النعم المعظم لان العفو وتخفيف الجزا المحكوم به اما هو منوط بالامر العالى

(م ٧٥) اذا كان احد المستخدمين بالمصالح الميريّه عاجزا عن ادارة المصلحة المأمور بها وتبين انه لم يمكنه ادارتها واستدعى بان يستخدم بمخدمه تليق به فيجب مساعدته وان كان شيحا مسنا وكان وجوده ليس سنافع له في حد داته واستغنى بسبب ذلك من المصلحة بالكلية فيجب اعماؤه ويلحق بالمتقاعدين ويخصص له معاش بالنظر

لحاله وخدمته السابقه واما اذا كان له قدره على الخدمه واستعفى من غير عذر فيلجب تفقيش المصلحه المامور بها ومتى ظهر انه خالص منها يقبل استغفاؤه ولا يخصص له معاش وان كان استغفاؤه من ايذا كبيره فيجب تحقيق حقه بموجب السياستنامه

بيان ما هو منتخب من لائحة الجسور التي عملت

بمجلس الحقاينه ونشرت في شهر

رجب سنة ١٢٥٨

(م ٧٦) اذا انقطع جسر في اى بلده كانت وكان اهل تلك البلد فيهم الكفايه لسده يجب على مشايخها وقائماها ان يبذلوا الغيره في شأنه ويهتموا بسده في الحال فان لم يسدوه وحصل بسبب عدم سده ضرر الى القرى القريبه منه فان كان الضرر جزئيا فيرسل من تسبب في ذلك الى اللومان من ستة اشهر الى سنتين وان كان كليا فيرسل من سنتين الى ثلاث سنين بالنظر الى جسامه الضرر ولا يكون ذلك الا من بعد التحقيق

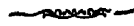
(م ٧٧) اذا انقطع جسر في احدى القرى وكان اهلها ليس فيهم كفايه لسده في الحال واستعانوا عليه بطلب انفار او غيرها مما يلزم لسده من ساير المطالب من اقرب البلدان المجاوره لهم يجب امدادهم والاسراع لهم بالاعانه فيما طلبوه من كل وجه فان حصل من احدثاؤون او تكاسل في بذل الاعانه وتسبب في مرور الوقت واعتل في ذلك بقوله انه لا يتعلق ببلده وانه لم يصبه منه صرر وتحقق انه كان سببا لوقوع المصره في تلك الجبهه فمن بعد التحقيق يرسل من فعل ذلك كائنا من كان الى اللومان من ستة اشهر الى ثلاث سنين بالنظر الى جسامه الضرر الحاصل حسب مقايسته فان لم يحصل الاستعداد من اقرب البلاد وطلب المدد والاعانه من بلاد بعيدة عن ذلك الحس لغرض ما وبسبب ذلك لم يتيسر سده في وقته فيجرى الجزا الذى يترتب بالنسبه لما يحصل من الضرر على من طلب الاعانه من البلاد البعيده بنا على النفسانيه

(م ٧٨) اذا قطع احد جسرا متعمدا لاجل جلب المنفعه لنفسه ولم يمكنه سده في وقته واورث المصره لمن حوله فان كانت المضرة جزئيه يرسل الى اللومان من سنه



الى سنتين وان كانت كليہ يرسل الى فيزاوغلى مدة حياته ويكون ذلك بعد التحقيق .  
(م ۷۹) اذا تصايق جسر من شدة زحمة الماء ولم تحصل الاعانه ولا الامداد فيما يطلب لتقويته قبل ان يحصل فيه خلل وانقطع بعد ذلك من شدة مصادمة الماء له ينبغي ان ينظر الى مقدار المضرة التي حصلت من ذلك على وجه المقاييس ويرتب الجزاء على من تسبب فيه بمقتضى المادة السادسة والسبعون والمادة السابعة والسبعون

(م ۸۰) اذا وجد ان جسرا من الجسور اصابه ضعف من شدة مضايقة الماء له واحتاج الى التقوية ووجب ان تعمل طريقه لتقويته وكان الشخص المأمور بالاخبار عنه لحل الاقتضا قد اهمل في ذلك ولم يبلغ ما رآه من حال الجسر بوقته قبل ان يحصل فيه الحلل وكانت تقويته ومداواته ممكنة وبعد ذلك انكسر الجسر المذكور وسعى في الاخبار عنه من بعد كسره يجب ان يجرى الجزاء على من هو ملزوم بالاخبار عنه بما هو منصوص في حق من يتهاون في بذل الاعانه والامداد بالنسبة الى كثرة الحساره وقتلها



بيان ما هو منتخب من ذيل القانون الذي طبع

ونشر في شوال سنة ١٢٥٨ ثمانية

وخمسين ومائتين والف

(م ۸۱) اذا كان احد من خدم الميري كائنا من كان صغيرا او كبيرا لم يعط المصلحه حقها في تحرير الاجوبه المتعاقبه بها وحرر جوازا راعي فيه الرمان والمكان او قصد فيه المحاولة والمعاظه فانه محبس في اول مره ثلاثين يوما وفي الثانيه شهرين وفي الثالثه مثلها ايضا وانما يقطع جميع استحقاقه في مدة الشهرين وفي الرابعه ينزل من رتبه درجه واحده مدة سنه كامله ان كان من ذوى الرتب فان لم يكن ذا رتبه ينظر الى مقدار ماهيته ويرل منها مقدار رتبه واحده تطبيقا على مرتب الرتبه بميعاد سنه والمحبس في المرات الاربع انما يكون في محل الخدمة فان فعل ذلك مره خامسه فليرسل الى ابى قير مدة سنه

(م ۸۲) اذا كان احد من بعد اليوم لا يقطع في المصاحه على قدر ما هو مرخص

فيها بمقتضى ما هو مصرح في اللائحة المنشورة في ثاني عشر رجب سنة ١٢٥٧ وقصد بذلك مرور الوقت بالأحالة والمكاتبه او يعرض الى الاعتبار العلية عن شيء يكون مرخصا فيه ويقصد بذلك اتخاذ سند لاجل تخلص نفسه من غائلة المسؤولية فيما بعد فانه يجازى بالجزا المحرر في المادة الحادية والثمانين

(م ٨٣) من حيث ان بعض خدم الميرى اذا صدر لهم امر او افاده او شقه اعتادوا على انهم يجيبون عنها بجواب كانهم لم يفهموها فاذا كان احد منهم يكتب جوابا مثل ذلك فانه يجلس في المرة الاولى خمسة عشر يوما وفي الثانية تصاعف له مدة الجلس حتى تكون ثلاثين يوما وفي الثالثة يجلس هذه المدة ايضا ويقطع جميع استحقاقه فيها وفي الرابعة ينزل من رتبه درجه واحده مدة ستة اشهر فان لم يكن ذارته ينظر الى ماهيته وينزل منها مقدار رتبه تطيقا على مرتب الرتبة والجلس في المرات الاربع انما يكون في محل الخدمة فان فعل ذلك مره خامسه فانه يرسل الى ابي قير مدة ستة اشهر

(م ٨٤) ان بعض خدمة الميرى اذا حرر له اشعار في شان مصلحه من احد المامورين او نظار المصالح الذي هو تحت ادارته فمع كونه واحد عليه بسبب كونه مديرا ان يبين ملحوظاته ومعلوماته في حق تلك المصلحه فلا يراعى ذلك وانما يقول ان هذا الاستدعا مقدمه فلا وهو مرسل لاجل ان ينظر في مقتضاه ويشرح عليه سطران مثل ذلك من غير روح ويرسله الى الاعتبار السديه او الى احد المصالح فاذا كان فيما بعد لا يجري العمل على مقتضى اللائحه وتحاسر على دفع المصاحه من طرفه بكتابة شرح عبارته عن سطرين لا معنى لهما من غير ان يبين ملحوظاته ومعلوماته فيجازى بالجزا المحرر في المادة الثالثه والثمانين

(م ٨٥) الكتاب الدين لا يراعون حق المصلحه في الكتابه ويكتبون الاستعلامات والافادات ناقصة المقصود ويوقعون السروحات والكشوفات الواجب تحريرها بالتصريح في التعليل والاتكال من غير سب او لم يبادروا باحطار المدير او المامور بقولهم له انك مرخص في هذه القصيه على قدر كذا فلكونهم بهذه الوساطه صاروا سببا في كثرة المراجعات مثل هؤلاء الكتب اذا كانت جنحتهم محتصه بالماده الحادية والثمانين والماده الثانيه والثمانين يحازوا بالحرا المحرر بالماده الحادية والثمانين على الوجه الذي يجازى به المامورون والمديرون بحسب جنحتهم ومع ذلك يعصرون كل منهم في المره الاولى مايتي كرباح وفي الثانيه ثمانية كرباح وفي الثالثه حمية كرباح وفي الرابعه



ينزل عن رتبته درجة واحدة بيمعاد سنة واحدة فان لم يكن من ذوى الرتب فينظر في مقدار ماهيته وينزل منها درجة واحدة بمناسبة رتبته وتطبيقها على مرتب الرتبة فاذا فعل ذلك في المرة الخامسة فيرسل الى ابي قير او الى اللومان مدة سنة بالنظر الى مقام صاحب الجنبه واعتباره وان كانت جنبته محتصه بالماده الثالثه والثمانين والماده الرابعه والثمانين فب بعد اجرا الجزا المحرر في الماده الثالثه والثمانين يضرب كل منهم في المرة الاولى مائة كراح وفي الثانيه مائتي كراح وفي الثالثه مائتي وخمسين كراحا فاذا فعل مره رابعه فينزل عن رتبته درجه واحده مدة ستة اشهر فان لم يكن من ذوى الرتب ينظر في مقدار ماهيته وينزل منها مقدار الرتب بالقياس على مرتب الرتب وان فعل ذلك مره خامسه فيرسل الى اللومان او الى ابي قير ستة اشهر بالنظر الى مقام ذلك الكاتب المجنوح وحاله

(م ٨٦) اذا قال كل من نظار الاقلام او الحلقا او الروسا او باشكتاب الدواوين او كتات اليد حق المصلحه في قضيه للمدير او المامور ولم يسمع منه فايصرف النظر عن كتابة امضاء في الورقه التي تكتب في تلك القضيه وليعلم انه مرحص له في عرض ذلك بنفسه للاعتاب العاليه

## بيان ما هو منتخب من قانون عمليات الجسور

الذي طبع ونشر في شهر ذي الحجه

سنة ١٢٥٨

(م ٨٧) حيث كان من الاصول المقرره ان ناشمهندس كل مديره عند هبوط النيل يمر على جميع الترع والجسور الموجوده فيها اضبط مصلحه الري في الاقاليم ومعاينة الطمى الحاصل في الترع والقطوع ويكشف عن الاضمحلال الحادث في الجسور وبعد ان يعرف مقادير ما يلزم من الردف والتطهير وغير ذلك مما يلزم من العمليات يحجر جدولاً بذلك ويقدمه لديوان المدارس لاجل الطر في مقتصياته وكانت هذه العمليات جاريه بموجب اللايحه العموميه ولكنها سبب حركات النيل التي لها تاثير في كل حصر وترعه تختلف الارتفاعات الجارى وضعها الان في الحداويل انما هي العروس والارتفاعات

المتوسطه يجب ان لا يختصر المهندسون بعد الان في الكشف على وضع العروض والارتفاعات المتوسطه في الجداول بل يلاحظون ارتفاع الجسور الى اعلى ما يكون من زيادة النيل كنيل سنة ٢٥٦ وسنة ٢٥٧ ويحررون الجداول على موجب ذلك مع تبين المساحات التي اختلف عرصها وارتفاعها في كل ترعه وجسر وبيان الطول والعرض والارتفاع الاعلى والاسفل مساحه فمساحه وان يضعوا في اول كل مساحه واخرها ما يكون موجودا في الجسور من العلامات المحاذيه لتلك المساحه كالشجره والساقية ونحوها لاجل الوقوف على صحة الامتدادات ويقدمون الجدول المذكور على هذا الوجه لديوان المدارس وعند وروده ومراجعتهم بالديوان المذكور اذا ظهر انه لا يحتوى على هذه البيانات او وجدت فيه مخالفه اوجبت اعادته ثانيا فيرد اليه وتقطع صف ماهية الباشمهندس في طرف الايام التي تمضي في اعادته ثانيا

(م ٨٨) حيث ان شهر كيهك القبطي ميقات لورود الجداول المشتمله على عمليات المديرية من قبلى وبحرى بالنظر للمرتفع منها والمنخفض فاذا تاخرت الجداول عن اوقاتها المقرره يجرى الجزا على الباشمهندس الذى حصل منه التأخير بما هو مذكور في المادة الساعه والثمانين وان وجد فيها خال غير التأخير اوجب ردها وتغيرها فتقطع ماهية الباشمهندس جميعها في مدة الذهاب والاياب

(م ٨٩) لما كانت الترع الصفيه المعتاد تطهيرها في كل سنه لا تخلو من النشع في وقت التطهير وربما يوجد فيها بعض مواضع تربتها من خالص الرمل ليس فيها طين وكان حفر مثل هذه الارض اصعب من حفر الارض السودا وكانت هذه المواضع التي فيها الرمل معلومه حقيقتها عند المهندسين لاطلاعهم عليها في السنين الماصيه لزم عند تنظيم الجدول السابق ذكره ان توضع فيه مسافات المواضع المختاطه بالرمل وتعتبر كل قصبه منها بقصبه ونصف من الارض الخالصه ويتوضح به مقدار ما يضم الى الاصل من تلك الرياده فاذا وجد في اثنا العمليه ان مقدارها اقل مما هو محرز في الجدول او ان المحلات التي قيل انها رمل وجدت مختلطه بالطين فمن حيث ان الضم المذكور انما وضع في مقابله صعوبه الارض ذات الرمل وليس لها وجود في الظاهر وكان وجوده نقصا في مقدار العمليه المخصص على النواحي التي وقعت الارض ذات الرمل في حصتها فان كان الجدول المذكور فيه ذلك محزرا بمعرفة الباشمهندس ينظر في مقدار مكعب الاقصاب التي زيدت في مقابله الصعوبه ويقطع قيمة تشيعها من



(١٢١)

ملاحظات

استحقاق الباشمهندس ويعترف في العماره الحيره وان كان قد عمل بمعرفة مهندس القسم فيترتب حراؤه بمعرفة ديوان المدارس سوا كان بالضرب او بغيره لجنحته (م ٩٠) من حيث ان العمليات اللازمه لمصلحة الري انما هي عبارة عن عمل الجسور وحفر الترع الصفيه والتليه وهذه العمليات لا يشبه بعضها بعضا بسبب ما فيها من الصعوبه والسهوله لان حفر الترع الصفيه اكثر صعوبه من حفر الترع التليه وان الاتصاف المكعبه المختصه باحدى النواحي سوا كانت من الجسور فقط او من الترع الصفيه والتليه ولو كانت متساويه في المقدار لكنها غير متساويه في العمليه فلا يصح العمل بمقتضى ذلك بل يبنى ارالة هذه المخطورات ينظر في حصه كل ناحيه من العمليه التي قررها الباشمهندس وتلاحظ عند التحقيق في الجمع المذكوره في الماده الثالثه من قانون عمليات الترع والجسور بحيث تكون على وجه التعديل بالنسبه الى ما يكون من المكعبات كانه سوا كانت من الجسور او الترع التليه والصفيه لتأخذ كل ناحيه حقه في المحلات الصعبه والسهله ومن بعد التخصيص على هذا الوجه يحرر اعلام بختم المدير ببيان ما خص كل ناحيه من المكعبات في الجسور والترع المذكوره ويرسل الى شيخ كل ناحيه او الى وكيل متعهدها ليعلم منه مقدار ما خص بلدته ويحرر قائمه ببيان التخصيص وترسل الى ديوان المدارس من طرف الباشمهندس لينظر بالديوان المذكور فاذا تبين ان حجه امتازت عن أخرى او ان بعض الجهات خصها شئ من عمليات الترع الصفيه واستبدلت من عمليات الجسور والترع التليه او غير ذلك فبعد تحرير حسابه على وجه الصحه يحرر اشعار الى المدير به بالرام ذلك المقدار لاجهه المتعلقه به ويمنع الباشمهندس من دهابه الى وطنه من حسه ايام الى ثلاثين يوما ويقطع فيها استحقاقه بالنظر لما يظهر من وجود الجسامه وعدمها

(م ٩١) من حيث ان اجرا العمليات كافة بمعرفة الباشمهندس ومروره عليها في كل يوم امر صعب ولهذا كانت عمليات الترع والجسور انما تعمل بموجب الاستمارات التي يحرر بختم الباشمهندس والنواحي التي تنهي عملياتها انما يخلى سبيل انفارها بمعرفة مهندس الاقسام فينبغي ان الاستمارات المذكوره تكون ببيان مساحه المحلات الواجب ردمها او حفرها او تطهيرها على الوجه الموضح في الجدول وعند التقسيم على النواحي يرسل علم من طرف مهندس القسم الى الناحيه ببيان المكعب والطول والعرض والعمق من العمليات التي منحها ولدى ختام التقسيم ترسل صورته من طرف الباشمهندس الى

## ملحقات

(١٢٢)

ديوان المدارس ليكشف منه عدد اللزوم وكل بلدة آتمت عملياتها على الوجه المحرر في الاستمارة فيكتب مهندس القسم ورقة الى شيخها او وكيلها سندا بخلاص العمله ويحلى سبيل انفارها ثم يحجر مهندس القسم خطابا مشتملا على بيان النواحي التي آتمت عملياتها وصرفت انفارها ويرسل الى الباشمهندس ويحب على الباشمهندس ان يقيس كلام من الطول والعرض والعمق من عمليات الجهات التي صرفها مهندس القسم فان وجدها تامه على الوجه المحرر في الاستمارة اعطاه سندا بحتمه حتى اذا تين فيها اختلاف يكون هو المسئول عنها وان وجدها ناقصه عنها هو محرر في الاستمارة عمل معه مذاكره بمحصوله من يلزم حضره من مهندسي الاقسام وغيرهم ويقع مهندس ذلك القسم بالتحقيق وترسل صورة الاستمارة وجرنال المذاكره موضحا فيه بيان النقص الى ديوان المدارس وعند ورود مثل هذا الجرنال الى الديوان المذكور ينظر فيه فان كان النقصان جزئيا بالنظر الى مقدار اصل المكعب ولم يظن فيه وقوع ضرر او سقامه فيحمل على الاهمال ويجازى مهندس ذلك القسم بجزا المهملين الموضح في القانوناه وان كان كليا بحيث لا يحمل على الاهمال يلزم تحقيقه على وجه الدقه في محل الواقعه بمواجهه الباشمهندس ومن ينتخب من ديوان المدارس فان تحقق ان ذلك النقصان مبني على التداخل فيجازى مهندس القسم المذكور بجزا المحتلسين المحررين في القانوناه وان لم يمكن التحقيق من حيث ان وجود النقص الجسم يدل على تداخل المهندس المذكور مع الاهالي يجب ان يجازى بالصبر والحبس معا ولما كان هذا النقص انما هو مبني على صرف الانفار قبل اتمام العمله لتداخلهم مع المهندس وجب ان حضرة المدير يلزم اهالي الناحيه الواقعه فيها النقصان باتمام عملياتها ويخرجهم اليها في الحال ويجازيهم على ذلك حتى لا يقع منهم مثل هذا الامر وينبغي ان لا تكون الاستمارة التي يعطيها الباشمهندس الى مهندس القسم قاصره على بيان عروض المساحات وارتفاعاتها فقط بل يلزم ان تكون مشتمله على بيان العمليات القديمه والمستحدده في الترع والجسور كافة لاجل عدم الغرور ورفع الشبهه بتنزيل المكعبات القديمه من مجموع العمليات وان لا يكون لاحد وسيله عند التحقيق

(م ٩٢) اذا وحده في الكشف العمومي ان بعض الجهات فيها نقصان عن الامتدادات المحرره في الحدود وكانت تلك الجهات من الجهات التي كشف عنها الباشمهندس وحجر الى مهندس القسم التي هي عنده سندا بانها موافقه يجازى الباشمهندس



(١٢٣)

ملحقات

بالجزء المشروح اعلاه

(م ٩٣) حيث ان تقسيم الماء للزراعات الصيفيه والنيليه والشتويه من الامور التي تحتاج الى العدالة والمساواه ينبغي ان يكون تقسيمه بمعرفة المهندسين لاجل عدم امتياز جهة عن أخرى وليكون صرف الماء على قدر اللزوم بحسب ما يخص كل جهة بالنسبة الى الاطيان المرتب سقيها او ريها وان لا يرخص لاحد من الحكام والمتعهدين والاهالي كافة في حجز الماء او صرفه بمعرفةهم واذا تبين ان احدا تجاسر على فعل هذا الامر او حصل منه اهمال في احرا العدالة وقت تقسيم الماء فيحازى بالجزء اللائق بحاله بالنظر الى المصهره التي وقعت للغير بسبب تلك الحركة

(م ٩٤) حيث ان الاشغال الهندسيه التي تلزم عمليتها في المدرجات كعمل الترع والجسور وحجز الماء وصرفه منوط ترتيبها والنظر فيها بمعرفة المهندسين طبق الارادة السنيه يلزم ان حضرات المديرين يندلون الهمة في انه لا يكون لاحد مدخل في هذه الاشغال غير المهندسين وان يحملوا لهم المهمات والانفار اللازمة لاجرا هذه العمليات في وقتها لان المهندسين هم المسؤولون في هذا الباب ويجب ان يساعدهم في منع من يتعدى عايمهم ويتداخل معهم في اشغالهم وعملياتهم واداء تجاسر احد من الاهالي او من الحكام على فعل شئ من الامور المتعلقة بالمهندسين او يتداخل معهم او حبرهم على فعل شئ مغاير للاصول فيكون جزاؤه منوط برأى الجمعية الخفائية

(م ٩٥) حيث ان عملية الرى مما لا يقلل الراحى يلزم المهندسين انهم اذا سئلوا في شئ يبادرون بمجوابه ويدلون الهمة في تقديم الكشوفات ماوقاتها الى المحلات المعتاد تقديمها اليها على الوجه المحرر في لائحة العموم واداء حصل من احد منهم تأخير في كشف او في مصلحه أخرى من غير ان يكون له فيها عذر واضح فيحازى بالجزء المحرر في المادة السابعة والثمانين وان ترتب على تأخير العماليه المحاله على عهده سقامه لجهه او اتلاف شئ او صياغه فلتحصل منه قيمة ما صاع او تلف وان كان غير مقتدر فليرتب عليه الجزاء بالطريقة ذلك الشئ وكثرته

(م ٩٦) ان من بعد احرا العمل على الوجه الذي شرح وتوضح من البيان في الكميات المقتضي اجراءها في عمليات الترع والجسور التي هي بالمواد المحرره بالثلاثة ابواب من الفصل الاول من قانوننامه عمليات الترع والجسور وبالمواد المذكوره اذا كانوا بالبشهندسين يحضرون مكعبات زياده بالحداول التي يكتبونها ثم ينزلون تلك

الزيادة من العمليات التي تخصصت لبعض البلاد او يخصصون باغراضهم على بعض البلاد زياده وعلى البعض اقل مما هو مخصص بوقت التقسيم او يجرون التخصيص لبعض البلاد في المحلات البعيده مع وجود المحلات القريبه فبعد التحقيق اذا ثبت ذلك فيرسل فاعلوه الى اللومان مدة حياتهم

(م ٩٧) ان بدلا عن اجرا المكاتبات في كل وقت مع المتعهدين المهمين في تشغيل العمليات العمومية التي تخصصت على حصصهم بالمديرية في اوقاتها ينبغي ان كل انسان يعلم درجة مسؤوليته في عدم ايفا ما يجب على ذمته لاجل خلاص العملية المطلوبه من ملاد عهده وعلى هذا ينبغي ان التقسيم والتخصيص انما يكون على الوجه المحرر في المادة الثالثة من الباب الاول من الفصل الاول بقانوننامه عمية الترع والحسور وبعد ان يعلم كل متعهد او وكيله مقدار ذلك اذا كان عند ختام الاشغال يتبين ان حصة فلان المتعهد التي قدرها كذا قصبه باقى منها اقصاب بقدر كذا ويثبت انه ليس له عذر مقبول يمنع من ايفائها من حيث ان كل قصبه تعمل بعشرين قرشا فينظر الى مقدار الاقصاب التي يعملها ذلك المتعهد ويخصص على كل قصبه ثلاثة اضعاف ذلك لتكون ستين غرشا ويجرى تخصيص ذلك وتوزيعه على دايير فدان بالنسبه الى مقدار زمام تلك الناحية وكل من خصه شئ بالنسبه لرراسته سوا كان نفس المتعهد او الفلاحين المزارعين يجرى تصميمه وتحصيله منه فان كان المتعهد من خدمة الميرى يحصل منه المبلغ الذي خص تلك الاقصاب بمعرفة ديوان ملكي مصر ويرسل الى المديرية وان كان من المتعهدين الصغار او مشايخ القرى فيحصل منه ذلك بمعرفة المدير وتسلم تلك المبالغ الى خزينه المديرية على وجه الامانة ثم تصير المبادره من طرف المدير باعمال المحلات التي كانت ناقيه من عبر عمل وتصرف اجرتها وهي المثل ثلاثة امثال

بيان سياسة اللائحه التي طبعتم ونشرت

في ربيع الآخر سنة ١٢٦٠

(م ٩٨) اذا تكاسل احد كائنا من كان في اجرا مقتضى ماموريته وكان تكاسله ناعنا على تأخير المصالح فبعد التحقيق لا ينبغي ان المصالح التي تأخرت في طرف مده واحده يحسب ايام تأخيرها من حيث هي بل ينبغي ان ينظر الى اطولها مده في





## ملحقات

(١٢٥)

التأخير فالقضية التي يكون تأخيرها أكثر من الكل هي التي تعتبر في التأخير وفي أول مره يحبس من آخرها بقدر ايام التأخير ويقطع فيها ماهيته وفي اثنائه يصاعف له الجزأ بقدر الايام التي وقع فيها التأخير ويحبس وتقطع ماهيته ضعفين وفي المره الثالثه يحبس بقدر ايام التأخير فقط وتقطع ماهيته ثلاثة اصعاف فان لم يصلح حاله ووقعت منه المره الرابعه احضر الى المجلس وجرى معه تحقيق تلك التأخيرات ونظر هل هو ناشئ من عدم لياقته او من اهماله فان كان من تكاسله وكان هو من ذوى الرتب فينزل عن رتبته درجه واحده من شهر الى سنه واحده بالنظر الى التأخيرات الواقعه منه والى جسامه المصلحه التي تأخرت وعدم جسامتها والا بان لم يكن من ذوى الرتب فانه يجري معه العمل على الوجه المشروح بالقطع باعتبار ماهيته وان كان التأخير ناشيا من عدم لياقته فيرفع من الخدمه المشرف بها بحيث لا يمنع من الخدمه التي تليق به حسب قدره

(م ٩٩) اذا خاطب كبير جهه جهه اخرى بطلب شئ وتلك الجبهه لم ترسل اليه المطلوب والجبهه المطالبه قد اجرت الاستعجال بحسب الضروره مرتين او ثلاثه مرات يلزم ان تلاحظ المسافه والمصلحه المطلوبه فان كانت الجبهه التي استعجلت فوتت وقت الاستعجال فيرتب لها الجزأ لكونها فوتت الاستعجال عن وقته ثم يرتب الجزأ على من لم يعط الجواب بالنظر لكونه لم يبادر باعطاء الجواب ويكون ترتيب جزايم على موجب الماده الثامنه والتسعين

(م ١٠٠) اذا لزم ان جهه تكتب حوالا لسؤال جهه أخرى فيلزم ان تعطى الجواب في طرف يوم او يومين او ثلاثة ايام نهاية ما يكون فان لم تكتب الجواب اللازم في تلك المده وكتبته بعد تقويت ايام ينبغي ان يجري الجزأ على من تسبب في ذلك بما هو محمّر في الماده الثامنه والتسعين بقدر ما زاد من الايام المحدده لتحرير الجواب

(م ١٠١) اذا كان المدير او المأمور او المحافظ او المفتش لا يقطع في مصلحه من المصالح المرخص له الحكم فيها بموجب اللأئحه المؤرخه في ثاني عشر رجب سنه ٥٧ سبع وخمسين وعرضها الى أولى الامر فيرتب حزاء بموجب الماده الحاديه والثامنين (م ١٠٢) اذا حرر امر او افاده الى احدى الجهات يتضمن استعلاما عن مصاحبه فان كانت تلك المصلحه مما يحرم عنها الجواب من الجبهه بنفسها وجب ان يكتب جوابها من يوم الى ثلاثة ايام غير مسافه الطريق وان كانت المصاحبه المطلوبه

## ملحقات

(١٢٦)

هي كشف او جواب متعلق بالمديرية فيخصص لها ميعاد من تلك الجهة بمقدار الايام التي يتم فيها المطلوب ويحزر به اشعار الى الجهة الطالبه وينبغي ان الميعاد الذي يخص انما يكون بمعرفة كبير الجهة بالموازنة والدقة على وجه الحق من غير زياده فاذا انقضى الميعاد المذكور ولم يات الجواب المطلوب فيه من تلك الجهة وفات ميعاده وكان الاهمال فيه من كبير الجهة جوزى بموجب المادة الحادية والثانين وان كان الاهمال من الفروع فيجازي من تسبب فيه بموجب المادة المذكورة ايضا

(م ١٠٣) اذا سئل احد من المأمورين بالمصالح صغيرا كان او كبيرا عن شئ متعلق بمصلحته المأمور بها سوا كان السؤال بالمكاتبه او بالمشافهه ولم يعط الجواب عما سئل فيه واحاب بجواب يشتمل على طريق المحاولة والمغالطة وكذا اذا عرض احد المأمورين شيا ابتكارا منه شفاها كان او محريرا وكان ما عرضه مشتملا على المعالطة والمحاولة يجري في حقه ما تقتضيه المادة الحادية والثانين

(م ١٠٤) اذا كان احد من المأمورين صغيرا كان او كبيرا يعلم شيا فيه مضره لمصلحته المأمور بها وكان علمه اياه محققا عنده ولم يحزر عنه او كان مجبورا على كتمانها من خوفه وتحقق ذلك من جهة أخرى فيحس في اول مره ثلاثة اشهر بمحل خدمته من غير معاش بالنظر الى المضره وفي الثانيه سته اشهر من غير معاش ايضا وفي الثالثه ينزل درجه عن رتبته المعزز بها بميعاد سنه وفي الرابعه يرسل الى قلعة ابى قير بميعاد سنه اذلالا له ومعاد الله اذا كانت المضره جسيمه فيعامل بتشديد الجزا عليه بالوجه المقتضى بالنظر الى جسامتها

(م ١٠٥) اذا كان احد من عمال دواوين العموم او فروعهم سوا كان من الكبار او الصغار يحصل منه حنجه فيجب تحقيقها وتقديم حرنالاتها الى الجمعية الحفانيه وادا تحقق ان المدير حصلت منه المساعدة لصاحب الجنحه واخفى القضيه او اتى حرنالها من بعد تحريره وتحقق انه متشبث باسباب التستر يجازى ذلك المدير بالجزا الذي يلزم ترتيبه على صاحب الجنحه

(م ١٠٦) من حيث ان جميع الجزاات التي تحكمها جمعية الحفانيه انما هي على موح اللوائح والقوانين وتلك اللوائح والقوانين موحوده في كل مصلحه فار كان الشخص الذي حكمت عليه الحفانيه بالجزا يعلم باليقين ان ذلك الحرا ليس على وجه



(١٢٧)

مباحثات

الحق فليأخذ اللوائح والقوانين وليذهب بها الى الحميه الحقانيه ليقنعها وعلى مقتضى هذا  
يكون اجرا العمل



المادة الذي نشرت من جمعية الحقانية في شهر  
ربيع الاخر سنة ٢٥٩ تسع وخمسين ومائتين  
ليكون ذيلًا للقانون

( م ١٠٧ ) اذا كان احد من الدين يعملون ويقطع معاشهم با على خضه ويعودون  
الى التشرية بالخدمة الميريه ثانيا يقدم عرصا الى مدير الجهة التي هو فيها او مامورها  
يلتمس فيه صرف استحقاقه مدة عزله وببسط فيه بعض اسباب يجب صرف النظر  
عنها وعدم مساعدته فادان ذلك المدير او المامور يساعده في استدعايه ويجري  
ذلك او يسترحم له من الاعتاب العاليه بذكر حملة موجبات ومدحيات باطيب كلمات  
تقتضى قبول استدعايه فان اجرى له ذلك من نفسه او تجاسر على تصديق حصرة  
الخدوي الاعظم بالعرض له من حيث انه صار بذلك مخالفا لطريق القوانين وفاعلا  
للتصاحب وساعيا في اصرار حاب الميرى يجب ان يحازى في مقابلة هذه الافعال التي  
هي غير مرضيه بان يحبس اول مره في محل خدمته ستة اشهر من غير معاش وفي  
الثانيه ينزل من رتبته درجه واحده من سنه الى سنتين وفي الثالثه يرط في القاعه من  
سنه الى ثلاث سنين



المادة التي نشرت من جمعية الحقانية في شهر  
جمادي الاولى سنة ٢٥٩ تسع وخمسين  
لتكون ذيلًا للقانون

( م ١٠٨ ) من حيث ان سعادة افدينا الخديوي الاعظم في دائم الاوقات يحث  
حضراب القرنا الدين هم بمعية سعادته ويهيجهم على الاخطارات له بالمصالح المبروره

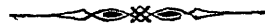


## ملحقات

(١٢٨)

فيلاحظ ان اجتنبهم عن الاخطارات التامة انما هو لمهابته ولهذا قد ترتب اجرا الجزا على من يففل عن الاخطار حتي يكتسبون الجساره وتعطى لهم الرخصه الكامله في الاخطار على موجب هذه الشروط الاتيه — الشرط الاول ينبني ان يكونوا مرخصين في الاخطار الى الاعتاب السنيه عن ما يمكنهم ان تحيط به حوصله ادراكهم بحسب البحث في نصاب اللياقه باستعمال افكارهم في المصالح العديده المتنوعه المتداول فيها بطرف الاعتاب — الشرط الثاني اذا كان ماده حكم بها او صدر فيها امر وبعد الامر بها حصلت شائبه ذلك في ادهاا الكتاب المعينين لتحرر الاوامر وتصوروا ما ينافي مقتضى الحال في الامر المصدر فامرهم يكونون مرخصين في العرض والافاده للاعتاب الحديويه — الشرط الثالث من حيث ان درحات العقول تتفاوت ويتميز بعضها عن بعض فهو لا الكتاب اذا لم يقنعوا بما افادهم به سعادة ولي النعم ينبني ان يتوجهوا الى القرنا الموما اليهم ويحلوا ذلك المشكل وان كان الجميع يتصورون زياده او نقصاا في ذلك الامر فاي توجهوا الى الاعتاب السنيه ويعرضوا ما يلزم من مقتضى الاخطار — الشرط الرابع ينبني ان تكون جميع اخطاراتهم خليه عن الغرض والعوض بريئه من التسويلات الصسانيه فان لم تحصل منهم رعايه هذه الشروط الاربعه يؤخذ من كل منهم مقدار دراهم بالنسبه لتصرف في الحيرات والحسنات ويكون اخذ ذلك بالنسبه الي خفة المنصره وجسامتها وبالنسبه الي الرتبته التي حازها كل منهم والي الثروه واليسار

(م ١٠٩) ينبني ان كل من كان مستخدما في المصالح الميريه تكون مرخصا في الاخطار على موجب هذه الشروط الاربعه التي بالماده الثامنه يعد المايه بقدر ما تحيط به حوصله ادراكه في المصلحه المأمور بها فان لم يراعوا تلك الشروط ولم يحروا طريقه الصواب مع كونهم يعلموها وتحقق ذلك يجب تأديب فاعله بان تؤخذ منه دراهم جزا له بالنسبه الي مرتبه كل اسان وحاله وبالنسبه الي حرم المنصره التي تحصل بسبب عدم رعايته وتصرف تلك الدراهم في وجوه الحيرات والحسنات كما هو محرر في الماده المذكوره



## لائحة القصص المشتملة على الحدود والمواعيد

التي نشرت من الشورى في ذى الحجة

سنة ٢٥٨ ثمان وخمسين

(م ١١٠) الذين يتعينون الى المصالح التي اشتملت عليها الثمانية مواد المذكورة في لائحة المواعيد اذا تحقق ان احدا منهم محاوز الحدود والمواعيد المخصوصه بموجب عمليه فان كان من الذين رتبته من حد الملازم الثاني الى حد الصاعقول اعاسي الجديد وسواء كان من الضباط او من المعاوين فانه يصرب على كل يوم من ايام مدة التأخير عصى واحده بمحل الديوان وان وقع منه هذا التأخير مره اخرى يضاعف له الجزا ضعفين وفي المره الثالثه يؤخذ نشانه ويترد من الخدمه وان كان ممن رتبته من رتبة الصاعقول اعاسي القديم فما فوقها من الرتب يكون جزاؤه قطع نصف ماهيته في مدة التأخير وفي المره الثانيه يقطع منه نصف الماهيه مع بدل التعيين تمامه وفي المره الثالثه يقيد بنصف الماهيه من غير بدل تعيين في مدة ماموريته تمامها كالذين لا يكونون في الاشغال

~~~~~

الماده التي نشرت من جمعية الحقاية في حق الذين يرسلون في

مامورية الى الجهات حسبما تقتضيه المصلحه وكان

نشره في شوال سنة ٥٩ تسع وخمسين ومايتين

(م ١١١) اذا عين احد في مامورية الى اي مصلحه كانت في الاشغال المتنوعه سوا كان من صباط الصف او انصار الجهاديه او من وفاق البلطجه او من القواصه او من الشاويشيه او من اعوات البيرون والاندرون على موجب ما هو معين في لائحة المواعيد التي نشرت يبعي ان يحدد له ميعاد بالنسبه للمصاحه التي هو متوجه اليها وتراعى فيه ايام الذهاب والاياب فادا تجاوز حد الميعاد الذي حصص اليه وكان ذلك بعير موجب من انه قد صار سببا لتأخير المصلحه التي امر بها يلزم ان يجازى

## ملحقات

( ١٣٠ )

بالنسبة الى مدة التأخير وحسامة المضره التي تحصل بسبب التأخير بان يضرب في اول مره من مائة كراح الى مائتين وفي الثانيه من المائتين الى الاربعمائه وفي الثالثه من الاربعمائه الى الستمائه تأديباً له واذا تهاون احد من المديرين او النظار في اجرا مقتضى اللائحه المذكوره ومقتضى هذه الماده فانه يجازى بموجب الماده السبعين والماده الحاديه والسبعين

-----

القانون نامہ السياسیۃ التي نشرت من جمعیۃ

الحقانیۃ في حق الملتزمین في شهر شوال

سنة ١٢٥٩

( م ١١٢ ) ينبغي للملتزمین الموجودین في المحروسه ان يتوجهوا لديوان الايرادات في اوقات المزايدات من غير ان يرسل اليهم علم بالطلب وان يكون توجههم في الجمعہ مرتين مره في يوم الاثنين ومره في يوم الخميس فان اخبروا الديوان المذكور بمكتابه منهم من اول المراد ناتهم ليس لهم رغبه في المصلحه التي عرضت في المزايد فلا يكونون ملازمين بالحضور الى الديوان المذكور مرتين في الجمعہ لاجل الزيادة في تلك المصلحه وان كان احد منهم لا يقدر على التوجه الى الديوان المذكور لاعذار ضروريه فيلزم له وكيلًا متصرفًا ويرسله الى الديوان المذكور بورقه محتومه منه فان لم يتوجه بنفسه ولم يرسل وكيلًا يحبس في اول مره ثلاثة ايام وفي الثانيه ستة ايام وفي الثالثه يحبس خمسة عشر يوما في نظير مخالفة الاوامر واللوائح تطبيقًا لما في القانون وهذا الجزا انما يكون اجراؤه في مقابلة عدم الحضور لاجل الرياده في المصاحه الموجوده في المزايد فقط وان وقع منه تأخير عن الحضور في مزايد مقاطعه اخرى فيعامل بمثل ذلك ايضا ولا عبره باشتراك بعض المزايدات ببعض بل يجب ان ينخصص لكل مزايد معين جزا مستقل

( م ١١٣ ) اذا كان الملتزمون يعقدون مع بعضهم شركة في الباطن ولم يدكروها في قائمه المراد ولم يكن للديوان عليها اطلاع فمن حيث ان الاشتراك والمساواة خساره موجبه لانكسار مال الميرى عند المزايد فاذا ثبت من بعد التحقيق ان احدا تجاسر على هذا الفعل واتضح انه حصل نقص في مال تلك المقاطعه في السنه الجديده عن السنه

( ١٣١ )

ملحقات

الماضي ولم يكن ذلك النقص مبنيًا على ترك بعض عوايد قد تركها الديوان أو على محو وإثبات في شروط المصلحة أو على مواد تماثل ذلك يجب تحصيل مقدار ذلك النقص من الذين عقدوا الشركة لكونهم تسببوا في هذا النقص بمساواتهم وإن حصل في المقاطعة رواج بسبب حدوث أمور وفتيه واتفق الملتزمون مع بعضهم على كف اليد ولم يزدوا فيها حسب حقوقها مع أنها قابلة للزيادة عن السنة الماضية ويصبروا سببًا لعدم بلوغ الزيادة إلى ما تساويه القيمة وبلغ خبر ذلك إلى ديوان الإيرادات أو إلى جهة غيره فلدَى التحقيق أن ثبت أن المقاطعة قابلة للزيادة ولها رغب وإنه وقع مساواة بين من استأماها وبين الراغبين فيها للزيادة يجب أن ينظر إلى مال المقاطعة المذكورة في السنة ويحصل من الملتزم على كل مائة قرش عشرة قروش جزاء له في نظير كونه غدر الميرى لأجل نفع نفسه

( م ١١٤ ) إذا كان الملتزمون يقصدون مرور الوقت بالتطويل والممارغة في أوقات جمعياتهم المعلومه أو بالاستناد على بعضهم بعضًا ينبغي أن يحضروا إلى محل المزايا في اليوم الثاني منه صباحًا على مقتضى تنبيه الديوان بحيث لو كان المزايا في يوم الاثنين يكون حضورهم يوم الثلاثاء ولو كان المزايا في يوم الخميس يكون حضورهم يوم السبت وإن حالفوا التنبيه يجازوا على موجب المادة الثانية عشره بعد المائة

( م ١١٥ ) إذا كان أحد من الملتزمين يأخذ زيادة عن العوايد المقرره له أو باع شيئًا إلى الميرى أو إلى الأهل إلى زيادة عن الأثمان المقرره في الشروط يجب تحقيقه مع ذلك الملتزم على وجه الدقه وتراجع دفاتره ومتى تحقق أن هذه المخالفة وقعت في محل إقامته أو باطلاعه فليحصل منه نصف مال الالتزام زيادة على المال الأصلي كما هو محرر في سند الشروط وتوحد منه تلك المقاطعة وتعرض على الراغبين في المزايا وتعطى للراغبين فيها وإن تحقق أن المخالفة وقعت في أحد الفروع وكان وقوعها باطلاعه وأذنه وكان ما تحصل من الإيراد إنما هو لنفسه خاصة يجازى على الوجه المشروح أعلاه وإن كان وقوع المخالفة إنما هو من اتباع الالتزام كوكيل الملتزم أو كملتزم بفرع من فروع المقاطعة أو أحد الحدم وكان فعل ذلك من بادي رايه لأجل نفعه ولا علم للملتزم الأصلي به بالكلية يجب بعد استرداد ما أخذه من الرياءة إلى إربابه أن يرسل من فعل ذلك إلى لومان أسكندريه مقيدًا بالحديد من سنتين إلى ثلاث سنين فإن لم يكن مقتدرا فيحصل ذلك من ضامه فإن لم يكن له ضامن فيحصل ذلك من الملتزم الأصلي ويرد

## ملحقات

(١٣٢)

الى اربابه نظرا لاهماله في اخذ الضمانه لان المصاحه انما اعطيت له بمقتضى ضمانته وكان الواجب عليه ان ياخذ ضمانه على ذلك الشخص ثم يضاعف جزا الشخص الماعل المذكور بان يرسل الى اللومان مدة خمس سنين

## المادة الصادرة من الجمعية الحقانية بخصوص

التأخير في شهر شوال سنة ١٢٥٩

(م ١١٦) اذا كان حضرات المديرين محررون اوراقا حسب المصلحة الى مامورى المصالح التي هي تحت ادارتهم والمأمورون لا يكتبون جواباتها بالمواعيد المصرحه في المادة ١٠٠ والمادة ١٠٢ يجب ان المديرين الموما اليهم يجرون الجزا على المأمورين بمقتضى المادتين المذكورتين ويتمون ما يلزم لنهاية المصالح التي حصلت فيها المخاطبه اما بتعيين اشخاص مخصوصين او بمعرفتهم ان امكن ذلك ويرسلون الى الجمعية الحقانية علم خبر بالجزا الذي يرتبونه واما الاشيا التي لا يمكن ان يعطى عنها الجواب في ميعاده اذا كانت من المواد المحتاجه الى استعمال من محلات اخر او كلب كشوفات او احضار اشخاص وتحقق لمدير الديوان المخاطب عنها عدم امكان خلاصها في الميعاد الذي اعطاه فليخصص لها ميعاد ثاني لضرورة ذلك المحظور وان ظهر ان اعذاره موافقه تقبل منه فان لم يتم المصلحة المذكوره في الميعاد الثاني فيرتب حزا بمقتضى المواد المذكوره اعلاه بطير التأخير وادا كان المديرون لم يراعوا هذه الاصول ولدى التحقيق يتضح ان عدم اجرا ذلك لم يكن مبينا على عذر بل هو من الاهمال والتكاسل يجازون بمقتضى ما هو مدون في المادة الثامنة والتسعين وادا كانت المخاطبات المذكوره حصلت بين اثنين من المديرين ووقع التأخير من احدهما فليعرض المدير الاخر الى الجمعية الحقانية ليرتب الجزا على من كان سببا لتأخير المصلحة بمقتضى المواد المذكوره وادا لم يعرض وتحقق ان عدم عرضه وعدم رعاية هذه الاصول انما هو ناشى من رخاوته فليرتب له الجزا بموجب المادة الثامنة والتسعين





( ١٣٣ )

ملحقات

## المادة الصادرة من الجمعية الحقلانية بخصوص

التأخير في محرم سنة ١٢٦٠

( م ١١٧ ) نظار النواحي التي هي في عهدة حضرات أنجال ولي النعم وسائر الذوات ومفتشوا الزراعات اذا حصل منهم حركات مخالفة بان خطوطوا في اى مصلحة كانت واخروا اعطا الجواب عن ما خطوطوا فيه من غير عذر ينبه على المفتش او الوكيل او الناظر منهم بان يجلس في محل خدمته بقدر الايام التي اخرها ومن حيث ان ماهياتهم انما هي من طرف حضرات الذوات الدين هم قد استخدموهم يرسل استحقاقهم في مدة ايام التأخير من طرف حضرات الذوات الموما اليهم الى الخزينة الحديويه لاجل صرفه الى الاستباليه الملكيه

## المادة الصادرة من الجمعية الحقلانية في

ثامن عشر محرم سنة ١٢٦٠

( م ١١٨ ) حيث اقتضى الحال وجوب رفع قضيه المتسجين وازالتها بالكليه واعادتهم الى المحلات التي هم متمولون بها في سنة ١٢٤٨ على مقتضى ما صدرت به الاوامر عليه والمنشورات الى العموم في رابع عشر دى الحجه سنة ١٢٥٨ وعلى مقتضى اللوائح الصادرة قبل ذلك وعدم قبولهم فيما بعد بوجه من الوجوه وان يرتب الحرا الشديد لمن يتحاصر على المحالعه ينبغي لكل من كان عنده احد من المتسجين ان يرسله الى الجبهه المتمول بها في سنة ١٢٤٨ لميعاد شهر واحد من تاريخ نشر هذه الحلاصه من دواوين التفتيش والمديريات الى الجهات اللازمه واذا تحقق ان احدا من الناس لم يرسل من عنده من المتسجين في طرف هذا الميعاد او يقبل من ياتيه منهم من الان فصاعدا من بعد التحقيق يجارى بصلبه واعدامه وليلا يكون لاحد قال ولا قيل ينبغي من الان فصاعدا انه اذا سحب انفار من جبهه يجري التحسس والتحقيق عن محل اقامتهم بمعرفة مشايخ تلك الجبهه ويعرضون الى مدير تلك الجبهه انه قد وجد كذا وكذا اهارا بايضاح اسمائهم عند فلاں العالاني بالناحيه العالانيه فان كانت الجبهه التي فر اليها

المتسحبون من بلاد الجفاك فليعرضوا الى مفتشها او مديرها وذلك المدير او المفتش يحضر ناظر الناحية الموجود فيها اولئك الانفار ويطلبهم منه ويؤتى بهم الى ديوان المديرية ويسأل منهم بالتدقيق عن الذي كانوا مستخدمين عنده وعن صاحب الحصه التي كانوا مقيمين فيها وهل الناظر يعلم بهم او لا ومن بعد التحقيق يعرض ذلك الى جمعية الحقانية لاجل ترتيب الجزا لمن اخفاهم على الوجه المشروح وحيث يحتمل ان بعض المتسحين اذا صمموا على الفرار الى محل يمر على بعض النواحي التي في اثنا الطريق يقيمون بها بعض ايام ومشايخ تلك النواحي ونظارهم لا يعلمون كيفية تسحبهم ومن المعلوم ان الاجنبيين تعلم حالتهم في ظرف اربعة ايام او خمسة فاذا وجد احد بهذه الصورة وظهر انه هارب يضبط ويسلم لديوان المديرية لاجل اعادته الى بلده وان اقام بالناحية زياده عن الخمسة ايام فيعد من الدين حصل اخفاؤهم ويجرى التحقيق عنه مع من اخفوه ويعاملون بالحرا المحرر على الوجه المشروح اعلاه ولهذا ينبغي الاعلان والتنبيه بالتاكيد في هذا الخصوص على من يلزم الاعلان اليه والتنبيه عليه من مفتشى الزراعات الدين هم بالمديريات ونظار النواحي والمشايخ والاهالي

~\*~\*~\*~

## المادة التي نشرت من الجمعية الحقانية في شهر

### ربيع الاول سنة ٢٦٠ ستين ومايتين

(م ١١٩) حيث قد نشرت اعلامات الى الجهات بعدم تداول الاخذ والعطا بالمسكوكات بزياده عن اسعارها الحقيقية ينبغي ان اجناس المسكوكات المتداوله بين الناس تكون المعامله الاخذ والعطا بها بالاسعار الحقيقيه المقرره واذا وجد من ياخذها او يعطيها بزياده عن تلك الاسعار فيرتب خزاؤه على ما سيأتي وهو انه اذا كان احد من الاهالي يشتري اشيا من احد اخر بمحسين قرشا مثلا ويدفع منها بزياده عن الاسعار المقرره فينظر الي ما تصور من الربح في الحسين غرشا المذكوره ويرتب في مقاباته تربية الآخذ والمعطي بالجرا الشديد وان كان الآخذ والمعطي انما هما من التجار وذوى الاقدار فيحصل منهما في اول مره تدر ما يتصور من الربح خمسة اصعاف وفي المره الثانيه يحصل منهما مقداره عشرة اصعاف وان كانا من المامورين والمستخدمين في الميرى فيحصل منهما في اول مره مقدار الرياده عشرة اصعاف وفي الثانيه يطرد من



(١٣٥)

ملحقات

يفعل ذلك ويبعد عن مصالح الميرى بالكلية وكلما تحصل من ذلك يرتب جميعه الى الاستتاليه الملكيه واذا سمع انه حصل تداول المعامله بزياده عن اسعارها وكان ذلك بسبب عدم اصفاء مامورى الجهات للتنبيهات فيرتب جزا مامور الجهة التي يحصل فيها ذلك بموجب القانون

## المادة التي نشرت في ربيع الاخر سنة ٢٦٠ ستين

(م ١٢٠) اذا كان احد من المستخدمين في الميرى او غير المستخدمين يعرض شيا ضمن المصلحه او عرض او افاد بشى خارج عن وظيفته الى احد اكبر منه في الرتبة سواء كان محبيا لسؤال او ابتكار منه وسواء كان بالمشافهه او بالمكاتبه وكان عرصه مجالفا او من غير حساب يجب على ذلك الذات المعروض له انه لا يسكت في ذلك بل يميز ما عرض له بالموازنه وينظر فيه هل هو بسبب عدم ادراك عقل من عرض او افاد او هو مدرك ما عرصه او انه قاصد ذلك فان كان من عدم ادراك عقله فينبه بان لا يتفوه ولا يكتب بما لا يدركه عقله ويجعل ذلك ايقاطاله وان كان يتحقق ان عقله مدرك لذلك وانما تقوه به او كتبه قصدا منه فيضع له خطيته قدامه ويقنعه بموجب القانون ويحصل منه دراهم على سبيل التغريم جزا له بالنسبه الى رتبته ومقامه وترسل تلك الدراهم الى الاستتاليه الملكيه فان كانت رتبته من الملازم الثاني الى البكباشى يحصل منه من خمسين غرشا الى خمسمائة عرش وان كانت رتبته من البكباشى الى مير اللوا يحصل منه خمسمائة عرش الى العيين وخمسمائة عرش وان كان مير ميران فيحصل منه من العيين وخمسمائة عرش الى سبعة الاف وخمسمائة عرش وفي المره الثانيه يحصل المثل مثلا ونصفا وفي المره الثالثه يحصل المثل مثلين واذا وقع ذلك فيما بين الاقران فقرين من يفعل ذلك يعرض امر من اخطا الى كبيره ليحجرى في حقه ترتيب الحرا المذكور واذا كان احد الكبرا يحصل منه غص طرف او مساحه ولم يحجر ذلك في حق اربابه او يحصل من قرينه شى مثل هذا ولم يحجر كبير من اخطا بذلك فان الحزا المذكور يحجرى على من ساهم في ذلك سواء كان كبير الخطى او قريه

## المادة التي نشرت من ديوان المالية بخصوص اللصوص

في ثامن جمادى الاخر سنة ٢٦٠ ستين

(م ١٢١) يجب على مشايخ النواحي ان يبذلوا الدقه وحسن الالتفات كل وقت في حفظ النواحي من اللصوص وان يرتبوا ما يلزم من الرجال لفقارة النواحي ليلا فان سرق شئ من احدى النواحي ليلا ومشايخ تلك النواحي لم يضبطوا السارق يجب ان يلزموا بقيمة ما سرق ومن بعد الزامهم ادا ضبط الشخص السارق يسلم الى المدير ليحقق قضيته بمعرفته وبجازى بالسبه الى سرقة فان كان السارق من الفلاحين وكانت هذه اول سرقة وليس له سابقة قبلها في السرقة وكانت السرقة جزئية يرسل الى مديرية فيزاو على من ستين الى خمس سنين وان كان من اللصوص القديما وقد اُخذ النهب والغارات عاده وتجاسر على هذه الافعال الرديئة كقطاع الطريق وتحقق عنه هذه الخصال بالبراهين السريعة القاطعة والادله العنليه والنقلية فيرسل الى فيزاو على مدة حياته وان كان من العربان فمن بعد تحقيق سرقة وسوابقه على الوجه المنسروح يجازى كما يجازى اهل القرى الملاحون وبنا على ذلك ينبغي ان تؤخذ وثائق بالتعهد من مشايخ العربان بان لا يسرق احد من العرب الذين هم تحت مشيختهم وبعد ذلك اذا تبين احدا من عربان اي قبيله كانت قد سرق وسمع بان شيخه مشبوت عليه التداخل معه في هذا الباب او فعل ذلك فمن بعد التحقيق والتوثق يحصل الاشياء المسروقة من شيخ السارق ويرسل ذلك الشيخ الى مديرية فيزاو على من ستين الى خمس سنين وان لم يكن للشيخ تداخل في ذلك فلاجل انتباهه يحصل منه قيمة ما سرق واما عمارة المراك وحراستها فانها تكون مطلوبة من البلد التي تكون المراك مربوطة بموردتها او بساحلها ومن حيث ان طائفة الروسا واحب عليهم ان يكونوا على بصيره وغايه من الانتباه فيكونوا مشتركين في هذا الباب واذا سرق سى من احدى المراك او من اباء السبيل المسافرين فيها فيحصل قيمة ما سرق من مشايخ واهالي الناحية التي تكون مربوطة عندها تلك المراك ومن ريسها ايضا ثم ينبغي ان يرتب عساكر من الحيااله الى كل مديرية حسب الاقتصا لاجل البحث عن قطاع الطريق والتفتيش عنهم وضبطهم وكل من يضبط ممن سلك في هذه الطريق فبعد التحقيق اللازم عن كفيته بمعرفة مدير تلك الجهة اذا تحقق انه من قطاع الطريق يرسل الى مديرية فيزاو على

(۱۳۷)

ملحقات

مدة حياته واما الذين يدورون بقصد السرقة وهم حاملون السلاح سوا كانوا من العرب او من الفلاحين ويتجاسرون على هذه الافعال ويضبطون فمن حيث انهم يعدوا من قطاع الطريق فكل من ضبط منهم بعد تحقيق امره يرسل الى فيراوغلي مثل قطاع الطريق

— — —

## المادة المنشورة من الجمعية الحقانية في تاسع

شهر شعبان سنة ٢٦٠

(م ١٢٢) اذا فعل احد من ارباب الرتب جنحه اوجبت تنزيله عن رتبته درجه فاكثر على مقتضى القوانين والوائح فان لم تكن جنحته جسيمة ووجب تنزيله عن رتبته لميعاد معين فيحدد الميعاد اللازم لذلك وان كانت جنحته جسيمة او سبق له التنزيل عن رتبته ووجب تنزيله عن رتبته ايضا بشرط ان لا يصعد اليها فلا يحدد له ميعاد معين (م ١٢٣) اذا عزم احد على فعل زنب كبير وتبين بالامارات الطاهرة انه حين هم بفعاله وشرع فيه طرات عليه مواع اخرته عن اتمام اجرائه كوجود احوال غيبه بدون اختياره او وقع اسباب غير متطرة ترتب عليها المنع والتاخير فيعد هذا القصد من الدنوب الكبيره

(م ١٢٤) اذا حكم على احد نارساله الى اللومان بمدة الحياه فانه يلزم ان يصحح بمجمع الناس بتعاقب ورقه في عنقه ويدق على كتفه الايمن بالابر حرف لام (م ١٢٥) اذا فعل احد ذنبا كبيرا كقتل نفس او سرقة جسيمة او اختلاس عظيم او عمل سي مغشوش كترور ختم او شبه ذلك وحكم عليه بان يقيد بنجير الحديد في القلعه او يرسل الى اللومان مدة حياته او بمدة تزيد على خمس سنوات فانه يلزم قبل تقييده او ارساله ان تحرر ورقه بحط عليط تشتمل على بيان اسمه ولقبه وصاعته ومسكنه وكيفية محاراته وسبب ترتب تلك المجازاه في حقه ويجرى تعليق تلك الورقه في عنقه ويترك للمحل الذى هو فيه قدر ساعه لاجل تشهيره بين الناس

(م ١٢٦) ينبغي ان لا يجرى جزا مطلقا في يوم من ايام المواسم المحصوه بالديانات كايام الجمع والاعياد وشهر رمضان (م ١٢٧) اذا حكم على امرأة بالقتل واحبرت فانها حاهل وتحقق حماها فلا يجرى عليها الجزا الا بعد وضعها الحمل

## ملحقات

(١٣٨)

(م ١٢٨) اذا رتب جزا على احد بالارسال الى اللومان او الربط بالزنجير في القلعة ببعاد معين فانه يلزم ان يقام له وكيل لادارة امواله واملاكه مدة غيبته اذ هو ممنوع من التصرف في اموال نفسه حتى يستوفى مدة ذلك الجزا

(م ١٢٩) اذا انتهت مدة المحكوم عليه بالجزا فانه ترد اليه امواله ويلزم الذي توكل له ان يودى حساب الاموال التي كان مامورا بادارتها في مدة وكالته عه

(م ١٣٠) ان الاحكام التي تقرر في المجازاة باجرا القتل او الارسال الى اللومان سوا كان تخليدا او بمدة مديدة او التني والجلابدة الحياة او الربط بالزنجير في القلعة او الطرد والتباعد عن الحكومة او التبرئه عن تمتع الحقوق الملكية يلزم ان تطبع صورها وتشر وتعلق بكل من بندر المديرية والمحل الذي صدر منه ذلك الحكم والبلده التي وقع فيها هذا الذنب والمحل الذي يجري فيه الجزا والمكان الذي فيه مسكن الشخص المذنب (م ١٣١) ان جميع ما تملكه يد المحكوم لا يحصل ضبطه الى جاب الميرى بمقتضى حكم من الاحكام مطلقا الا اذا وجد التصريح بذلك في القانون فيشذ ربما يكون حصول ذلك

(م ١٣٢) اذا اقتضى الحال الى اجرا احكام التعريم ورد الاشيا وتصميم الخسارات واعطا المصاريف بالحبس والتصيق على المحكوم عليه بها لاجل تحصيل المبلغ بالنسبة الى حاله فانه يجوز ذلك

(م ١٣٣) اذا كان الصبي الذي بلغ عمره اثني عشر سنة قد اتهم بفعل شئ وتحقق ان فعل هذا الشئ قد صدر منه وهو غير مميز فينبغي ان لا يجازى بالحرمان المخصص لذلك الفعل بل يصير تاديبه اما مجبسه في محل التربية الى ختام المدة التي تحددها الحكومة او بتسليمه الى ابويه حسبما يقتضيه الحال وانما يلزم ان السنين التي تحدد له لا تتجاوز عن بلوغ عمره الى ثمانى عشر سنة

(م ١٣٤) ينبغي ان المجازاة بالارسال الى اللومان سوا كان بمدة الحياة او لمده معينه او بالنسبة الى قيد الحياة لا يصدر حكم بأجراها في حق من يكون عمره قد بلغ سبعين سنة مطلقا

(م ١٣٥) ان المجازاة التي ذكرت في حق من بلغ عمرهم الى السبعين سوا كان بالارسال الى اللومان بمدة الحياة او لمده معينه ينبغي ان يبدل ذلك بالربط بالقلعة وهكذا يجري تخفيف مدة الجزا المبدل وتقصيرها بالنسبة الى امتدادها

( ١٣٩ )

### ملحقات

( م ١٣٦ ) ان المحكوم عليهم باللومان تخليدا او بمده معلومه اذا بلغ احدهم سن السبعين فانه يجرى اخراجه من اللومان والتخفيف عنه في الشده بحيث يصير مثل المحكوم عليه بجزا الربط في القلعه ويجرى تقصير مدهه وتخفيفها ايضا  
( م ١٣٧ ) ان كل من تجاسر على عمل شئ براني تقليدا لسكة الذهب او لسكة الفضة الجائر تداولها بالممالك المصريه او تجارى باحدى الحيل المتنوعه على اخراجهما عن هيتهما الاصليه باتلاف وتغيير او كان له علم بتداول المعامله المذكوره او جلبها وادخالها في المملكه المصريه فانه من اول مره يرسل الى فيزاوغلى مدة حياته  
( م ١٣٨ ) اذا اجتزا احد على فعل شئ براني تقليدا لسكة النحاس المتداوله بالممالك المصريه او كان له يد في ظهور ذلك او في جلبه من خارج وادخاله الى الممالك المصريه فانه يحكم بارساله الى فيزاوغلى يقيم فيه خمس سنوات اول مره وان عاد مره ثانيه يرسل مدة حياته

( م ١٣٩ ) اذا تجاسر احد بالديار المصريه على التزوير بتقليد السكه الاجنبيه او صدر منه غش او حيله في ذلك او كان له مشاركه في اخراج السكه المزوره الى الميدان وادخالها في الحكومه المصريه فيحكم عليه بارساله الى فيزاوغلى بمده معلومه من خمس سنوات الى عشر

( م ١٤٠ ) ان ذنب المشاركه المحرر بالماده السابقه قبل هذا ليس هو لاحق بمن ياخذ السكه البرانيه ذات الحيله على انها ديوانيه ويسيرها ويروجها بل هو لاحق بهم على الوجه الاتي وهو ان الذين يتحققون انها معيه سوا كان التحقيق بواسطه اهسهم او بواسطه غيرهم وبعد ذلك يصرفونها مثل هؤلاء ينبغي مجازاتهم بان تؤخذ منهم دراهم بمقدار الدراهم المعينه لاجل الصرف الى الاستتاليه الملكيه واقل الا احد ٣ اصعاف واكثره ٦ اصعاف ولا تؤخذ دراهم بحال من الاحوال اقل من حسين قرشا مطلقا

( م ١٤١ ) ان كل من علم بمحل عمل السكه البرانيه ذات الحيله المماثله للسكه الديوانيه الحائر سيرها والتداول بها في الديار المصريه من ذهب او فضه او نحاس او عرف المكان الجارى تخزيبها فيه وسكت ولم ينجز مامور الاداره او مامور الصايطحانه حتى مضى اربع وعشرين ساعه فيحرى مجازاته بالحبس من شهر واحد الى سنتين بطرا لعدم تبليغه ولو تبين انه لم يكن له يد في ذلك ولا لاحقه علم به مطلقا  
( م ١٤٢ ) ان الدين يعرصون امر المذنبين المدرجين في الماده الساعه والثلاثين



بعد المائة والمائة الثامنة والثلاثين بعد المائتين لملحقات الاقتضا ويمنوا المذنين ومادتهم ويكون ذلك قبل وقوع الذنب منهم والشروع في البحث عنهم فانه يجري ابرأؤهم واعفاؤهم من انواع الحراكافة وخصوصا اذا صاروا سببا لضبط المذنين المذكورين ولو كان ذلك بعد الشروع في البحث عنهم

(م ١٤٣) ان كل من يصدر منه غش للمشتري في عيار الذهب او عيار الفضة او يقول على حجر مصطنع انه من الجوهر الخالص العن او يبيع الاشيا ناقصه في الوزن او الكيل والحاصل ان كل من يغش المشتري بالحيل في اى شئ كان فيرسل الى اللومان بمده معلومه من ثلاثة اشهر الى سنة واحدة ويجرى تعريمه بمبلغ من الدراهم بحيث لا يتجاوز اكثره ربع قيمة ما يسترد منه مكافأة الى الضرر ولا يتقص اقله عن مائتي قرش و يصرف ذلك الى الاسبتاليه المالكه

(م ١٤٤) ان كل من يتجارى على عمل ختم مشابه لحتم الحكومة او يستعمل الحتم المشابه لحتم الحكومة او يحصل منه تزوير بان يقلد الاوراق التي خرجت من دواوين الحكومة محتومه بحتم الحكومة للتداول بها او يقلد اوراق البنك او يزورها او ياخذ او يعطى بشئ مزور مثل ذلك ويدخله على الممالك المحروسه فيرسل الى اللومان يقيم فيه مدة حياته

(م ١٤٥) ان كل من يحصل منه جرأه على تقايد العلامات الختميه التي بالاوراق او تقليد التمه الختميه التي يضرب بها الذهب والفضه ويستعمل تلك الاشيا البرانيه فيجازى بارساله الى فيزاوغلى يقيم فيه من سنة الى عشر سنوات

(م ١٤٦) ان كل من يحوى طريق الحيله على دمه الميرى المعتاد استعمالها او على الدمعه الحارى صرب الذهب والفضه بها ويستعمل ذلك في خصوصيات تحل بالحقوق والمنافع الميريه فيجازى تشغيله في الابنيه الميريه

(م ١٤٧) اذا حصل ان ختما موصوعا بمقتضى امر الحكومة او بمقتضى حكم صادر من المحكمه او من محل الحكم قد انكسر او انفك وكان ذلك ناشيا عن عدم اتبائه العفرا فيحكم في حقهم بالمجازاه بالحبس من ستة ايام الى ستة اشهر

(م ١٤٨) اذا كان الحتم الذى حرى فكه موصوعا على اوراق وسندات واشيا لشخص متهم بذب كبير يستحق عليه القتل او ارساله الى اللومان او نفيه مدة حياته او يكون قد حكم عليه بجزا من ذلك فالفير الذى يكون قليل الاتباه حينئذ يجازى





(١٤١)

## ملحقات

بالجلس من ستة اشهر الى سنة واحدة  
(م ١٤٩) ان كل من يحصل منه كسر الاختام الموضوعه على الاشيا والسندات والاوراق التي من النوع المقدم ذكره في الماده الساقه وكان الكسر عمدا او كان علمه لاحقا بمادة الكسر فيجازى بالربط في القلعه وان كان المتهم بهذه التهمة هو ذات العير فيرسل الى اللومان لمدة محدده

(م ١٥٠) ان السرقة التي يتوقع حصولها بواسطة كسر الاختام تكون المجازاة فيها مثل المجازاة التي تجرى في السرقة التي تحصل بكسر بعض المحلات

(م ١٥١) اذا عقد الاشيا جميعه وتبين من مكاتبه تجرى فيما بين بعضهم مع بعض او فيما بينهم وبين رئيسهم او من مقاوله او معاهده بينهم انه حصل بينهم توافق مثل هذا على توزيع ثمره تحصل من افعالهم القبيحه فان لم يكن لهم ذنبا ينضم الى هذا الدنب فيجازى مدير تلك الجمعيه ورئيس الحرده الذي عليهم او رؤساهم الذين هم تحت الامر بالارسال الى اللومان يقيمون فيه من سنتين الى خمس سنوات وهكذا الدين يكونون مامورين بخدمة ذات تلك الجمعيه والدين يعلمون الكيفيه ويعطون الجمعيه المذكوره او توابها اسايحه ومهمات حربية وآلات قتل برصاهم والذين يهثون محلات لتمكين الاشيا المذكورين وجسمهم واخفافهم فيها فيجازون بالجزا المتقدم ذكره

(م ١٥٢) الاشخاص الفلاتيه الثابت عليهم الفلت المؤدى لعدم راحة الاهالي فانهم يجلسون لاحل هذه الذنوب من ثلاثة اشهر الى ستة اشهر ومن بعد انتهاء مدة حبسهم يمكثون تحت نظر الحكومة الى انقضاء المده التي ترى مناسبه بحسب اطوارهم  
(م ١٥٣) الاشخاص الفلاتيه الثابت عليهم ذلك اذا كانوا اجبيين يحوز ارسالهم بامر الحكومة الي محل خارج عن الممالك

(م ١٥٤) الفلاتيه اذا كانوا مولودين في الحكومة المصريه وكان الفلت ثابا عليهم فعند صدور الحكم في حتمهم اذا طلبهم مشايخ بلادهم التي ولدوا فيها او طهر لهم ضامن معتمد يحوز تحليه سليلهم ولو عند المباشرة في احرا الحكم الذي صدر ولدى حصول المساعدة للمشايخ او الصمان المذكورين في استدعائهم ترسل اوليك الاشخاص الى القرى التي يريدونها المشايخ او الصمان

(م ١٥٥) ان كل من ينادى بغير اذن من مامورى الصلص والربط او يعاق ورقه مطبوعه كذلك يجازى بحبسه من ستة ايام الى شهرين

## ملحقات

(١٤٢)

(م ١٥٦) ان كل من يرتكب تهمة تتعدى الى عرض احد من ذكرا او انثى بطريق التزوير او فعل شي مضاد للادب والحيا غصبا وزورا في اي شي كان فيجازي بالربط في القلعة من سنه الى ٥ سنوات

(م ١٥٧) ان كل من يسمى نفسه باسم كاذب او يتلقب بلقب كاذب يستعمل لاجل ان يجعل نفسه في مظهر الاعتبار والوقار الدين ليس لهما وجود فيه او يوهم غيره في شي ان عاقبه وخيمه مخطره او يستعمل حيلة ومكرات متنوعة ليأخذ بذلك من يد الغير اشيا او دراهم او سندات او ورقة مخالصة او تمسكات باي نوع كان وياخذ من طريق النصب باحد هذه الالوجه جميع ما يملكه الغير او بعضه فانه يرسل الى اللومان بمده اقلها سنه واحده واكثرها خمس سنوات ويحازي بالتعزيم من ماتي قرش الى اثني عشر الف قرش ليصرف ذلك الى الاسبتاليه الملكيه وكذلك كل من تركت عنده ورقه معتمده على بياض بوجه الامانه محنومه كانت او ممضيه وبعد ذلك جعلها سند دين او ورقه مخالصة او يجمعها في صورة توجب المضرة الى صاحب الحتم او الامضا في نفسه او فيما يملكه فانه يرسل الى اللومان بمده اقلها سنه واحده واكثرها خمس سنوات ويجري تعزيمه بان يوخذ منه من ماتي قرش الى اثني عشر الف قرش ويصرف ذلك الى الاسبتاليه الملكيه واما اذا لم تكن تلك الورقه المحتومه او الممضيه قد تركت عند ذلك الشخص امانه فانه يعد من ذوي التزوير ويحشد يجازي بالجزا المحدود لمن يفعل ذلك من المزورين

(م ١٥٨) الحجح والدفاتر والتقارير المشتمله على تحقيق الدعاوي القصاصيه والسندات والاوراق المماثله لذلك سواكات موضوعه بالدفترخانه او بسائر الدواوين الميريه او تسامت الى احد ماموري الدواوين اذا ضاع شي منها او تلف او سرق فيحبس المامورون بحفظها في محل حدهتهم مدة من خمسة عشر يوما الى ثلاثة اشهر غير معاش بطرا عدم دقهم واتباههم واما من يحصل منه تلف الاوراق المذكوره او سرقها كائنا من كان فانه يرسل الى اللومان يقيم فيه من ستة اشهر الى سنتين اذا كان السند الذي سرق حسبا

(م ١٥٩) ان كل من يعدر احدا باستعمال جوهر مسم يوجب الموت بسرعه كليه او جزئيه فلا شك انه لا يعد الا ساما من يستعمل ذلك او يرتبه كائنا من كان ولولم يحصل له منه اي تتيجه كانت يعامل مثل ما يعامل القاتل



(١٤٣)

ملحقات

(م ١٦٠) ان كل من يسقط حمل المرأة باطعامها او سقيها شيا او باعطائها ادويه او تحميلها الاذى سوا كان ذلك برضاها او بغير رضاها فانه يجازى بارساله الى اللومان او بالربط في القلعه مده من ستة اشهر الى سنتين بعد تحصيل الديه الشرعيه منه

(م ١٦١) اذا كان احد يقتل شخصا او يتسبب في قتله بغير قصد منه وانما كان ذلك ناشيا من غشومية الفاعل او من قلة احتياطه او من عدم دقته ورعايته للقوانين فانه يحكم عليه باعطا الديه واما اذا لم يحصل القتل وبقيت بعض جروح او اثار من سائر ما يكون بسبب الغشومية وعدم الرعايه والاحتياط فيجازى من تسبب في ذلك اما بحبسه مده من ثمانية ايام الى ثلاثة اشهر او بصره من خمسين كراباجا الى ثمانية كراباج

(م ١٦٢) اذا كان احد يهجم على شخص خلافة بقصد اعدام او ضرب او مضره خلاف ذلك والشخص المهجوم عليه يقتل الشخص الهاجم او يجرحه او يضربه لاجل حفظ نفسه فانه يعذر في ذنب القتل من بعد التحقيق واذا اتهم احد بقتل احد او جرحه او ضربه لاجل منعه من نقب حايط او ملحقات سكن للدخول فيه نهرا فانه يعذر في ذلك ايضا واما قتل الوالد او الوالد فلا يقبل فيه عذر مطلقا

(م ١٦٣) اذا كان الزوج يضبط زوجته مع الرائي في حالة الفعل بالمنزل الساكن فيه ويحصل منه قتل فانه يعذر في ذنب القتل بعد التحقيق

(م ١٦٤) ان كل من يتابس بمحركات نخل بالعرض والناموس فان كان من الاهالي او من الحدم الصغار فانه يؤدب بالضرب من خمسين كراباجا الى خمسمية كراباج وان كان من الكبار فيحبس في محل خدمته بمده من شهر واحد الى سنه واحده

(م ١٦٥) ان كل من اتهم بالتعدي زورا على عرض احد من ذكر او انثى او يقصد فعل امر مزورا وعصبا يحل بالعرض من اي وجه كان ويثبت ذلك عليه فان كان من الاهالي او من الحدم الصغار فيرسل الى اللومان من ستة اشهر الى ثلاث سنين وان كان من الحدم الكبار فيربط في القلعه تلك المده

(م ١٦٦) ان كل من يجرح احدا او يضربه بدون حق فاداه كان الشخص المجروح او المضروب يحصل له عيا بسبب وقوع هذا الفعل او بصير غير مقتدر على اشعاله بمده تزيد على عشرين يوما وكان الشخص المذنب من الكبار فيجازى بحبسه مده من ثلاثة اشهر الى سنه واحده بعد اعطا ما يلزم من المعالجه الى الشخص المصاب

واعطائه ما يقابل الكسب الذي قد حرم منه الي ان يحصل له الشفط او يكتسب القدره على اشغاله وان كان المذنب من الصغار فيجازي بضره من ثلثاية الي خمسمائة كرابا بعد اعطائهم العلاجات واداء ما يقابل الكسب الذي ضاع على المجروح او المضروب واما اذا لم يحصل من ذلك عيا ولا عدم اقتدار على الاشغال فعلى هذا الوجه اذا كان المذنب من الكبار فانه يجبس من خمسة عشر يوما الي ثلاثة اشهر واذا كان من الصغار فيجازي بالضرب من خمسين كرابا الي ٣٠٠ كرابا

(م ١٦٧) ان كل من يحصل منه تركيب بعض مشروبات بمجوهر مضر لصحة البدن او بيع مشروبات مركبه مضره مثل ذلك فيجازى بالجس من ستة ايام الي ستين ويضبط ما عنده من المشروبات المركبه الي جانب الميرى

(م ١٦٨) اذا وقعت السرقة وكان وقوعها باجتماع انواع حسن ياتي ذكرها احدها ان تقع في الليل والثاني ان تكون حصات باجتماع شخصين فاكتر والثالث ان توجد اسلحه مع السارقين او مع بعضهم ظاهره كانت او مخفيه والرابع ان تكون حصات بكسر باب او شباك او غير ذلك من خارج سوا كان ذلك من منزل او من اوضه او من محل مسكون او قابل للسكنى او مما يلحق بذلك او بوضع سلم او بتوفيق مفتاح والخامس ان يكون السارقون قد اجروا السرقة بالتحويل والتهديد باسلحتهم قهرا او خبرا فيئذ يجازون بالاعدام او بقيد الحياه

(م ١٦٩) ان جزا ذنب السرقة التي يحصل ارتكابها في الطرق العامه يذبني ان يكون بالاقامه في فيزاوعلى مدة الحياه وكذلك الدن ينضم اليهم نوعان من الارعة انواع المتدرجه في الماده الحاديه والخمسين بعد المايه ويسرقون بالجبر والقهر وهكذا اذا حصل من السرقة التي تكون بالعصب والقهر اثار جروح فتكون المجازاه في حقهم بالاقامه في فيزاوعلى مدة الحياه

(م ١٧٠) الدنوب المتروحه في الشرط الرابع من الماده الثامنه والستين بعد المايه وهي كسر باب او شباك او محل خلافهما من الخارج او صنع سلم او توفيق مفتاح اذا وقعت بالمحلات والابيه المحيط بها حايط فيما عدا المنازل المسكونه وماحققتها ولو يكون كسر الباب او محل الدخول ليس من خارج بل يكون من داخل المحل وهكذا ذنب السرقة التي تحصل بالجبر والقهر اذا لم يخاف منه حرج ولم يكن الحق به وقعه خلاف ذلك او اذا لم يحصل ذلك بالجبر والقهر وكان وقوعه باجتماع الثلاثة انواع الاتي بينها



(١٤٥)

ملحقات

وهي وقوع السرقة ليلا ووقوعها باجتماع شخصين فاكثر ووجود اسلحه عندهم او عند بعضهم ظاهره كانت او مخفيه فعلى هذه الصورة اذا وجد المذنبون ذوى اسلحه فيجربى جزاهم بارسالهم الى فيزاوغلى مدة حياتهم وان وجدوا بدون اسلحه فيرسلون بمدد من خمس سنين الى عشر سنوات

(م ١٧١) ان السرقة الموضح بيانها على الالوجه الاتيه التي اولها ان تكون السرقة حصلت ليلا باجتماع شخصين فاكثر او حصلت باحدى الحالتين المذكورتين فقط ويكون وقوعها بمحل مسكون او بمحل قابل للسكنى الثاني ان يوجد عند المذنبين او عند بعضهم اسلحه طاهره كانت او مخفيه وان تكون السرقة وقعت بمحلات غير مسكونه وغير قابله للسكنى او تكون السرقة قد حصلت نهارا ووقعت من شخص واحد الثالث ان يكون السارق من الخدامين وسرق اشيا من سيده او من احد بمنزل سيده او من بعض المنازل التي يتردد عليها مع سيده سوا كان بمأهيه من طرف سيده او بدون مأهيه او كان السارق شغالا او صنايعيا اما بفاوريقه او بمخزن فاوريقه او بمنزل سيده والرابع اذا حصلت السرقة من احد مثل لوكاتحي وعربجي وحاجبي وحامى وقهوجي ومراكبي ومن يتبعهم وذلك فيما سلم لهم على وجه الامانه سوا كان كله او بعضه او يكون السارق من الاضياف او المشتريين الدين يحصرون الى المحلات المذكوره فيكون اجرا الحزا في هذه الالوجه المشروحه على فرض تقدير وقوعها بالارسال الى فيزاوغلى من سنه واحده الى خمس سنوات

(م ١٧٢) الذين يسرقون خيلا او بقرا او بهائم من المده للعربيات او للركوب او غير ذلك من البهائم كبارا كانت او صغيرا او محصولات او آلات زراعه او احشابا من الالبية او احتجارا من المحاجر وكذلك الذي يقل العلامات الموضوعه لفرق حدود الاملاك والمزارع وتمييزها ويحولها الى جهه خلافها فيجازون اما بالصرب من مائة كراماج الى خمسمائة كراماج او بالارسال الى فيزاوغلى بمدد من ستة اشهر الى خمس سنين بالنظر الى جسامة الجرحه ومناسبة حال الشخص

(م ١٧٣) ان كل من يوقد النار عمدا في ابية او سفن او مخازن او معامل او ارمانات او احتجار واحشاب او في حصايد ومحصولات سوا كانت مكومه او غير مكومه او في شئ قابل للاحتراق يمكن ان تسري منه النار الى هذه الاشيا المقدم ذكرها سبب قربيه منها يجب ان تخصص له مدد معينه بالنظر الى جسامة ما يحصل من الخساره

ويرسل بها الى اللومان فاذا فرض على وجه التقدير انه حصل قتل او جرح من الذنوب المذكوره في هذه الماده وفي الماده الرابعه والستين بعد المايه فعلي التقدير الاول يجب القتل وعلى التقدير الثاني يؤدبه بتشديد الجزا المنصوص في المادتين المذكورتين واذا وقع الاحتراق ببعض المحلات وكان ذلك من عدم دقة بعض الاشخاص وعدم احتياطه فيجازي من تسبب في ذلك بان تحصل منه قيمة الخساره

( م ١٧٤ ) اذا كان احد يتلف الاشجار الصغيره التي تكون قد افلحت اما بطبيعتها او بفعل فاعل او يتلف الررع الذي لم يحصل فيجازى بالجزا المذكور في الماده الرابعه والستين بعد المايه

( م ١٧٥ ) ان كل من يحصل منه هدم وتخریب او اتلاف وتشويه للابنيه العتيقه او التماثيل الموجهه لزيينه البلاد وشهرتها وسائر المنافع العامه والاثار القديمه والجديده سوا عملت من طرف المله والحكومه او حصل ايجادها باذن من طرفها فيجري مجازاته بالحبس من شهر واحد الى سنتين وبالتغريم من ار بعمایه قرش الى النني غرش لاجل صرفه الى الاستتاليه الملكيه

( م ١٧٦ ) ان كل من يخطف ولدا او يقتصبه او يحفيه او يبدل ولدا بولد آخر او ينسب ولدا بالكذب الى امرأه غير امه فيجازى بالربط في القلعه من سنتين الى خمس سنوات وكذلك من يكون في ذمته ولد ولم يعطه الى من له حق في طلبه فيجازى بالجزا المقدم ذكره

( م ١٧٧ ) ان جميع ارباب الوظائف الميريه او كتابهم او وكلائهم ومحصلي الفرده والمال والحراج وسائر التكاليف والايرادات الميريه او كتابهم او وكلائهم اذا كانوا يامرون بتحصيل مبلغ من احد او يحصلونه هم منه مع كونهم يعلمون ان ذلك لم يكن ديناً عليه او يتحاوون الدين الذي على بعض الاشخاص سوا كان من مال او فرده او علايف او سائر التكاليف فان كان الدين قد فعلوا ذلك هم ارباب الوظائف الميريه فيربطون في القلعه من ستة اشهر الى سنتين وان كانوا وكلائهم فيجازون باللومان من ٦ اشهر الى سنتين بالنظر في مقدار المبلغ

( م ١٧٨ ) اذا كان احد من حدم الميري والضباط العموميه ووكلا الحكومه يجعل نفسه ذا حصه مع الغير في المصالح التي فوض الامر في نظارتها وادارتها الى عهده لاجل جر المنفعه لنفسه سوا كان خفيه او جهرا او بواسطه احد او يقبل حصه مثل

(١٤٧)

ملحقات

ذلك بان يضع يده مع الغير في المصالح التي تعطى عهدة او في المقاطعات التي تعطى لمن ياخذها وينتفع هو ومن التزم بها فانه يجازى بالحبس في مصلحته من ستة اشهر الى سنتين وبعد ذلك يجري تعريمه بمبلغ يكون اكثره بقدر ربع المبلغ الذي يسترد منه واقله جزء من اثني عشر جزءا من ذلك المبلغ ليصرف الى الاستباليه الملكيه وان تجاسر على فعل ذلك مره ثانيه فمن بعد حبسه ايضا يكون بريئا من الاهليه للاستخدام في الوظائف الميريه للابد

(م ١٧٩) ان كل من يضبط شخصا او يحبس ويوقفه بغير حق وبدون امر من الحكام او رخصه من القانون في ضبط المتهمين ويكون ذلك لاجل جر منفعه لنفسه او لغرض منه وثبت عليه ذلك من بعد التحقيق فمن حيث ان المحبوس صار حينئذ محروما من اكتسابه في تلك المده فتحسب ايام المده التي حبس فيها وتعتبر اجرتة في كل يوم من خمسة غروش الى عشرة غروش وكلما بلغت تلك المده على هذا الحساب يحصل ممن حبس ويعطى لمن كان محبوسا

(م ١٨٠) ان المطلسين والمكسورين بالكذب والحيله يجري مجازاتهم بالارسال الى اللومان بمدد محدوده والذين يكون افلاسهم عاريا عن الحيله فيحازون باللومان واقله شهر واحد واكثره ستان

(م ١٨١) ان المسجونين الذين يفرون هاربين سوا كانوا متهمين بذنب صغير يستوجب النفي والطرده والتعريم او الحبس اما بالسحب او بمحلات الحدمه بمدد معينه او كانوا من الاسرا الدين اسروا في اثنا المحاربه يحب ان ينظر في فرارهم فان كان حصوله بسبب عدم اتباع العفرا الدين عليهم او المامورين بقلهم من حبه الى اخرى فانهم يجازون بالحبس من ثمانية ايام الى شهرين وان كان فرارهم بسبب توافق مع المدكورين او اغماض عين منهم فانهم يجازون بالحبس من ستة اشهر الى سنتين واما الدين يرشدونهم الى طريق الفرار او يساعدونهم على ذلك بحيث انهم لم يكونوا غفرا عليهم ولا مامورين بتوصيلهم من حبه الى اخرى فيحازون بالحبس من ثمانية ايام الى ثلاثة اشهر

(م ١٨٢) ان المحبوسين الذين يفرون ادا كان كلهم او بعضهم متهمين بذنب موح لاجرا لاجزا بالربط في القاعه او في اللومان مدد معينه او يكون محكوما عليهم بنوع من انواع الجزا يحب ان ينظر في فرارهم فان كان سبب قلة اتباع العفرا او

المامورين بنقلهم من جهة الى اخرى فيجرب مجازاتهم بالحبس من شهرين الى ستة اشهر وان كان بسبب اتفاق او اغماض عين من المذكورين فيجازون بالربط في القلعة او في اللومان بمدته معينة واما الذين يرشدونهم الى طريق الفرار او يساعدونهم على ذلك ولم يكونوا مامورين بحفظهم ولا حراستهم فيجازون بالحبس من ثلاثة اشهر الى سنتين (م ١٨٣) اذا كان جميع المحبوسين الذين يهربون او احدهم متهما بذب كبير يوجب التفي او اللومان بقيد الحياه او يوجب القتل او يكون قد حكم عليه بنوع من انواع الجزا المذكور فان كان فرارهم ناشيا عن تفریط مامورى حراستهم او نقلهم من مكان الى مكان آخر فيجازون بالحبس من سنه واحده الى سنتين وان كان فرارهم من توافق او اغماض عين فيرسلون الى اللومان من سنه واحده الى خمس سنوات واما الذين يرشدونهم الى طريق الفرار او يساعدونهم عليه ولم يكونوا مامورين بغفارتهم او بنقلهم من جهة الى اخرى فيحبسون من سنه واحده الى خمس سنين

(م ١٨٤) الذي يستراو يخفى المذنب المرتكب كباثر الذنوب المستوجب معاملته بالقصاص المين بالماده السبعين بعد المايه والماده الحاديه والسبعين بعد المايه سوا كان ذلك الستر او الاخفا بواسطة نفسه او بواسطة غيره يجازى بالحبس من ثلاثة اشهر الى سنتين

(م ١٨٥) ان كل من يشهد شهادة كاذبة في ماده من مواد القصاص سوا كانت على المتهم او له فيحكم عليه باللومان من سنه واحده الى ٥ سنوات وادا كان المتهم الذى شهد عليه شهادة الزور قد حكم عليه بجرا شديد اشد من اللومان بالماده المعينه فينبى ان يجازى الشاهد ايضا بذلك الجزا الشديد

(م ١٨٦) ان كل من يشهد شهادة زور في ماده من المواد التى تتعلق بالحزا سوا كان الجزا مختصا بالتأديب واصلاح النفس او بمجرد الصبط والربط وسوا كانت الشهاده على المتهم او له فيجازى بالربط في القلعة من ستة اشهر الى سنتين

(م ١٨٧) ان الشخص الذى يشهد شهادة الزور في مواد الضبط والربط او التأديب واصلاح النفس ادا كانت شهادته طمعا في دراهم او في وعد بمكافأه فيحكم عليه باللومان من سنه واحده الى خمس سنوات ومهما احذه شاهد الزور على اى حال كان يضبط منه لاجل صرفه الى الاسبتاليه الملكيه وان كان ذلك الشاهد من مزورى المحكمه فيرسل الى فراوغلى بدلا من اللومان





(١٤٩)

## ملحقات

(م ١٨٨) ان الذي يطمع الناس ويفسدهم ويحشمهم على شهادة الزور ان كانت تلك الشهادة تؤدي الى الربط بالقلعة فيحكم عليه باللومان من ستة اشهر الى سنتين بدلا من هذا الجزا وان كانت شهادته توجب النفي فيحكم عليه باللومان من سنه الى ٥ سنوات وان كانت شهادته توجب الجزا باللومان مدة الحياة فيحكم عليه بذلك

(م ١٨٩) ان كل من يهزو بكلمات تحمل بشأن وشهرة احد من حكام الادارة والقضاة وتزرى عزهم ونخوتهم في وظائفهم او بسبب وظائفهم سوا وقع منه ذلك في حق واحد منهم او في حق جماعة فانه يحبس من شهر واحد الى سنتين

(م ١٩٠) اذا كان احد من ارباب الوظائف الميريه او وكلا الحكومة كايضا من كان باى رتبة كانت ياامر بتجريك قوة الحكومة الحربية او باستعمالها او يطلب صدور امر بذلك سوا كان بواسطة نفسه او بواسطة غيره لاجل منع اجرا احد القوانين او منع تحصيل تكليف شرعى او منع العمل بموجب اوامر المحكمه او منع اجرا ساير الاوامر الصادرة على مواقعها من الماموريه الشرعيه فانه يجازي بالربط بالقلعة

(م ١٩١) ان البلاد التي يكون فيها محلات معدة للفقرا لاجل تعيشهم وعدم تحملهم الضرورة اذا وجد بهم احد يسأل فيصبط ويرسل الى محل الفقرا ولا يؤذن له في الخروج منه باى وجه من الوجوه مدة ثلاثة اشهر ويعامل حينئذ مثل المحبوس

(م ١٩٢) اذا وجد احد من الاشخاص الدين يسألون في البلاد التي ليس بها محلات للفقرا ويكونوا قد اتخذوا السؤال عادة مع كونهم اصحا الجسم وقادرين على ان يشتعلوا ويتعيشوا من شغلهم فان مثل هؤلاء يجازون بتشغيلهم في الابنيه الميريه التي بالمديرية او بالمحروسه بمده من شهر واحد الى ثلاثة اشهر وهكذا الدين يضبطون وهم يسألون في محلات خارجة عن القرية التي يكون محل اقامتهم فيها فيجرى تسعيلهم في الابنيه المذكوره ستة اشهر جزا لهم

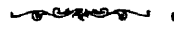
(م ١٩٣) ان السائليين والغلاتيه اذا بدلوا هياتهم بتغيير ثياب غير ثيابهم وصبطوا وهم على هذه الحالة ووجد عندهم اسلحه وان لم يكونوا قد استعمالوها ولا خوفوا بها احد او وجد عندهم من الالات ما يمكن التوصل به الى فعل السرقة او الى الاقدام على سائر الحيل او الى الدخول في البيوت كمبرد او كلاب او سائر ما يكون من الالات فانهم يجازون بالارسال الى اللومان بمده من ستة اشهر الى سنتين

(م ١٩٤) ان كل من يوفق تذكرة مرور بالرور او يصنع حيله في تذكرة مرور

## ملحقات

(١٥٠)

يكون اصلها صحيحا او يستعمل تزويرات مثل ذلك او تذكرة مرور ذات حيله فانه يجازى بإرساله الى اللومان بمدة من ستة اشهر الى سنتين



## المادة التي نشرت من الجمعية الحقلانية في الثاني

والعشرين من شهر رمضان سنة ١٢٦٠

(م ١٩٥) اذا كان احد من الخدم يتحاسر على اجرا نوع من التزويرات فيما يتعلق بالمصلحة التي هو فيها او كان لا يوفى خدمته المأمور بها ويحصل بسبب اهماله او تكاسله ضرر للميرى ويكون ذلك الصرر جسيما او يفعل المغايرات والمخالفات المصادفة للقانون وللانسانية والعبودية ويستوجب الحكم عليه من بعد التحقيق بإرساله الى ابى قير او الى اللومان او بطرده وتبعيده بالكلية على موجب القوانين بسبب تلك المخالفات والمغايرات فمن حيث ان صرف استحقاقه انما هو في مقابلة كونه يوفى المصلحة التي هو مأمور بها بحسن الانصاف والعدل والصدق والاستقامة والجهد والغيره فلا يجوز صرف ما يستحقه المذنبون المحكوم عليهم بسبب هذه الخنخ التي فعلوها وكذلك اذا كان احد يفعل تزويرا في حق غيره خارجا عن مصاعته التي هو مأمور بها سوا كان نقلا او محريرا ويثبت عليه فعل ذلك التزوير بالتحقيق ثم يحكم عليه باللومان او بابى قير على موجب القوانين فلا يجوز صرف استحقاقه ايضا وانما اذا كان احد منهم عليه محجوزات او شى من سائر المطلوبات الميريه فيخصم ما عليه من استحقاقه وبعد ذلك اذا نقي له شى يضاف الى حاب الديوان الاضافه القطعية فان لم يكن عليه محجوزات ولا شى من سائر المطلوبات الميريه فانه يضاف جميع استحقاقه الاضافه القطعية



## المادة الصادرة في غاية شهر رمضان سنة ٢٦٠ من

• ديوان المالية في حق السارقين والمختلسين

(م ١٩٦) من حيث ان جزا من يكون من خدم الميرى ويسرق شىا من مال الميرى فانه محدود في القانون نامه المالكه بالارسال الى اللومان بالنسبه الى خفة الشى



(١٥١)

ملحقات

المسروق وجسامته وهذا وان كان جاريا فيما سبق لكنه من الان فصاعدا ينبغي اذا كان احد من امنا الاشوان والصيارفه وسائر خدام الميرى قد تجاسر على سرقة شئ من مال الميرى الموضوع تحت يده امانه او في تسليمه فمن بعده ثبوتة بالتحقيق والتدقيق بوجه الحق والعدالة يجري تحصيل المال المسروق اولاً من ذلك الخناس او من ضامنه وبعد ذلك يستحدم في جبل فيزاو على الكائن ببلاد السودان بدلاً من ارساله الى اللومان بالميعاد المعلوم المحدود له بالقانون نامه الملكيه بالنسبه الى حقه المال المسروق وجسامته او يشعل في زراعة اراضى ذلك المحل والحاصل ان مثل هؤلاء المرتكبين يرسلون الى بلاد السودان لاجل ان ينظر لهم عمل يشتغلون فيه وان كان السارق لا يقدر على دفع مال الميرى الذى سرقه ولا يقدر صامنه على دفعه ايضا فمن حيث انه قد ذكر في القانون نامه اجرا مجازاة من لم يقدر على دفع المال المسروق من الميرى بأزيد من جزأ المقتدرين ينبغي عند ارساله الى الجبهه المذكوره على موجب القانون ان يرفع ذلك المال المسروق على طرف الديوان

(م ١٩٧) القصاصات التي يلزم اجراؤها في حق اللصوص الذين يسرقون اموال الرعايا واشيا البرايا سوا كان ذلك بمصر المحروسه او بالاقاليم والبنادر فهم وان كانت مسطوره في القوانين واللوائح لكن ينبغي من الان فصاعدا انه اذا كان احد يتجاسر على السرقة والنهب والعارات في اموال الرعايا واشيا البرايا ثم يصبط وبعد تحقيق الاشيا المسروقه بوجه الذمه اذا ثبت وتحقق بجمعية الحقائق ان الشخص المصبوط هو الذى سرق ذلك وانه يجب ارساله الى اللومان بميعاد معلوم على موجب القانون بالدمه الى حقه المسروق وجسامته فيرسل الى جبل فيزاو على الكائن ببلاد السودان الملمده المحدوده له بالقانون نامه بدلاً من اللومان كما هو محرم في الماده الساقية وكذا اذا كان السارق من اللصوص القدماء وقد اتحد الهب والعارات عاده وتحاسر على الافعال الرديئه كقطع الطريق وثت عليه ذلك بالبراهين القاطعه الشرعيه والادله العقليه والنقلية فلا يصح قتله واعدامه بل يرسل الى جبل فيزاو على بدلاً من القتل والاعدام لاجل تشغياله في الاشغال الموجوده في الجبل المرقوم ما دام حيا

## المادة التي عمات بجمعية ديوان المالية بخصوص اللومان

(م ١٩٨) من حيث ان الجارى في بلاد اوروبا ان كل من يحكم عليه باللومان كائنا من كان يوضع في رجليه القيد الحديد ويشغل في اشغال الترسانه من غير التقات الى رتبته واعتباره ينبغي اجرا العمل على موجب ذلك ثم يجب ان غفارة الترسانه لا تكون بمدة طويلة بل يجب في كل اربع وعشرين ساعه ان يبدل جميع غفراياها ويغيروا حسب اصول العسكريه ويجب على مفتش الدوتما ان يجري التفتيش والتحرى بنفسه في كل خمسة عشر يوماً مره وينظر هل استخدام المحكوم عليهم باللومان جار على الوجه المشروح اولا وهل الاعتا بالغفاره وتغير الغفرا باوقاته حصل اولا وكذلك الضابط الذى يكون مامورا بغفر المذنبين لا يكون منفرداً على حدته في ذلك بل يلزم تغييره هو والعساكر معا حسب قانون العسكريه واذا سمع انه لم يحصل اجرا اصول العسكريه بموجب القانون في استخدام المذنبين وتغير الضابط والغفرا ويتحقق ذلك فان مفتش الدوتما واطر الترسانه يكونان هما المسؤولان عن ذلك

(م ١٩٩) من حيث ان الترع والمساقى والبرايخ والحوشات الجارى عمالها منذ مدد مديده لاجل عمار البلاد ادا تركت على حالها بغير تعمير وترميم يحصل لها اضمحلال بالكليه وبسبب ذلك كانت الترميمات والتعميرات مقتنه على البلاد من قديم فاعلى هذا ينبغي ان يحصل الاهتمام من طرف المشايخ في تعمير وترميم الترع والحسور والمساقى والحوشات والبرايخ المعتاد على البلاد وتعميرها وترميمها اولا فاولا كما كان في السابق واذا كانت البلاد عهده فتكون الهمة ايضا من وكلا العهد او المفتشين وهكذا التعميرات والترميمات التي لم تكن مقتنه على البلاد يجرى تخصيصها بمعرفة المهندسين ويحصل بدل الهمة في اجرا التعمير والترميم ببيعاده من طرف المشايخ او الوكلا او المفتشين ان كانت البلاد في العهد والحاصل ان التعميرات التي مثل ذلك يجب الكشف عنها في الابتدا بمعرفة مهندس الاقسام ويعطى الحدول الى الباشمهندس وبعد ان يصدق الباشمهندس عليه يقدمه لديوان المديرية ويجرى تقسيم ما يخص كل جهة على وجه الحق بديوان المديرية وبحرر عنه الاوامر من طرف المدير الى مشايخ القرى والى وكلا المتعهدين بالا اجرا على موجب ذلك التقسيم واذا كان من بعد محرر الاوامر من طرف المدير

## ملحقات

(١٥٣)

ترك التعميرات والترميمات او لم يحصل اتمامها واكملها حكم القياس المقرر على الوجه اللايق وعند التفتيش يشاهد ان الترع والجسور والمساقى والبراج والحوشات التي حصل ايجادها بواسطة الجهد والغصب منذ مدد قد اشرفت على الحراب فيجربى تجديد قياس هذه المحلات وينظر الى مقدار ما بلغت من الانقاص المكعبه فان كانت تلك البلاد تابعه للمديرية فيحصل من مشايخ تلك البلاد على كل قصبه مكعبه حسمه وعشرون قرشا وان كانت تلك البلاد داخله في التعمد فيكون التحصيل من وكلا العهدة ويصرف المبالغ الذى يحصل الى الانقاص الاجريه حتى يحصل به تعمير المحلات المتخرجه وادان كان مهندسو الاقسام او باشمهندس الاقليم لا ينظرون الى التعميرات اللازمه التي مثل ذلك او لم يدرجوها في الجدول بسبب عدم دقتهم ولا يعرضون ذلك الى المدير فيجربى في حقهم ترتيب الجزا اللازم بموجب قانون المهندسين نظرا لاعماضهم وتكاسلهم في احرا مقتضى مامورياتهم كما هو الحق وهذا الامر ولو انه لا يلزم المشايخ ووكلا العهد شيئا منه لكن من حيث ان الشئ الآيل للحراب يمكن فرته وتغييره لكل انسان يجب على كل احد انه اذا رأى شيئا مما يحتاج الى التعمير والترميم آيلا الى الحراب ناراضى القرى التي هو فيها ان يخاطب فيه المدير والمهندسين بالمكاتبه ليخلصوا انفسهم من الجزا وادان لم يجروا العمل على هذا الوجه فليكونوا مشتركين في الخنجه ويجربى في حقهم ترتيب الجزا على الوجه المشروح وحيث كان من المعلوم ان نظار الاقسام والمديرين نهبوا على المهندسين ويحررون لهم الاوامر من طرفهم لاجل ان يكشموا عن مثل هذه المحلات المتخرجه يجب ان لا يحلو عن التحقيق والتدقيق في مثل ذلك بل ينظرون هل جرى العمل على الوجه اللازم وهل المحلات المقتضى تعميرها عملت او لا كما هو واجب على ذمتهم وكذلك ينبغي لهم في الحال ان يهتموا الذين يسلكون في طريق التكاسل عن الامور المهمه المماثله لذلك ويعاملوهم على موجب القانون واذا حصل منهم اعماض عين وبسبب عدم تعمير المحلات المتخرجه يحصل بالاقليم ضرر وخساره فليكونوا هم ايضا مشتركين في الخنجه وليعلموا بالتحقيق ان يرتب جزاهم بموجب القانون

(م ٢٠٠) من المعلوم ان ترك كل انسان طريق التكاسل والاهمال واجتهاده كمال الدقه في الحدمه التي هو مامور بها بالتبعيه الى الاسانيه وحنه على ان يجربى امور المصالح المنوطه بوظيفته كما يليق انما هو متعلق بحصول الصبح ممن يكون فوقه يكونهم يرشدون الدين تحت ادارتهم الى الطريق بالتبنيه والتاكيد والتعريف الكافي فعلى

ذلك ينبغي ان الذين لا يسلكون طرائق الاستقامة والانصاف في ذلك ولا يسمعون كلام من فوقهم ولا يطيعون امرهم ومع ظهور تكاسلهم يحصل ضرر وخسارة لجانب الميرى يجرى ترتيب جزائهم بموجب القانون بمعرفة كبارهم ويربون من يميل منهم الى الجحجحه اولاً فاولاً ولا يتركون باباً لازدياد التكاسل والخساره ومتى صار هذا الامر معلوما لدى كل انسان وصارت حركاتهم مستقيمه على الوجه اللابق فانه لا يبقى احد متشبثاً بالكسل الا ما نذر وهؤلاء ايضاً يجرى في حقهم ما يلزم وبنا على هذا اذا كان احد لم يبذل الغيره كما يجب بوجه الحق في رؤيه الاشغال بالمصالح الميريه عموماً وخصوصاً في مصالح الزراعة والحراث والسقي وجمع المحصول واجرا ما يلزم في محل الجرن والاشوان ولم يحصل منه الدقه التامه في تطهير مواشى الميرى الموحوده بالجفالك والعهد وسائر الجهات الميريه ونطاقهم واكلهم وشرهم وتبين منه الكسل والتراخي وعند الاستخبار يكون الذي فوقه المحول على عهده نظارة ذلك الشخص وادارته مشتركاً معه في الجرم ويجب ان يرتب له الجزا اللازم ايضاً بموجب القانون تطبيقاً على باب التكاسل وحيث الامر كذلك ينبغي من الان فصاعداً لكل مدير ومأمور وناظر ومفتش وجميع من كان فوق احد من المشايخ والعمد وغيرهم ان يعلموا انهم مسؤولون عن تكاسل الذين تحت ادارتهم ومتى علموا انه حصل اعضاء عين وتكاسل وتراخ من هم تحت ادارتهم في اشغالهم لا يسمحون احداً منهم بل يجب عليهم في الحال ان يجرؤا مفتضى القانون في حق المخنوح وان كانوا لا يجرؤون قصص مثل هؤلاء المدسّنين اولاً فاولاً وظهر شئ يوجب ضرر الميرى بسبب ذلك الاهمال والتكاسل فالحزب الذي يجب احراؤه في حق المخنوح المستحق الجزا بسبب اهماله وتكاسله يجرى حيثئذ على من فوقه وعلى هذا لا يصح لهم تجويز المساعده والمسامحه في هذا الباب مطلقاً بل يتشبثون باسباب عدم الاعراض والتكاسل والتراخي في اشغالهم على الموال المحرر ويرعون من يكونون تحت ادارتهم ويشوقونهم لطريق الاستقامة والعداله ويبدلون السى والاقدام في تربيتهم

(م ٢٠١) انه مسطور بالماده السادسه والخمسين وكذا بالماده الساده والتسعين بعد المايه عن من يكون محتلساً انه اذا كان اختلاسه يتجاوز حسه آلاف عرش يرسل الى فيزاوغلى مقيداً بالزنجير بدمه من ستين الى خمس سنين واداً لم يتجاوز الحسّه آلاف عرش فيرسل ايضاً الى المحل المذكور بدمه من ستة اشهر الى ستين واداً لم يقتدر على تأديه ما احتاسه فيتشدد جزاؤه ونهاية الجزا لا يتجاوز المئتين ومذكور ايضاً بالماده



(١٥٥)

## ملحقات

الستين انه اذا بلغ الاختلاس الى عشرة آلاف غرش يرسل المخلص الى فيزاوغلي بالمواعيد المذكورة واذا كان اقل من العشرة آلاف غرش يرسل الى ليان سكندريه بالمدد المذكورة وان القاتل اذا حكم عليه بالقصاص شرعاً وورثة المقتول لم يرتصوا بالديه يجرى القصاص واذا كان الورثة لم يصروا على القصاص يرسل الى فيزاوغلي مدة حياته واذا ارتضى الورثة فن بعد تحصيل الديه يرسل الى فيزاوغلي بمدد من سنتين الى خمس سنين ولكن يقتضى ان القاتل المحكوم عليه بمدد الحياة يرسل الى فيزاوغلي والقاتل المحكوم عليه بمدد مقدره يرسل الى ليان اسكندريه واما قطاع الطريق ومقلدى السكك فيرسلون الى فيزاوغلي بمدد حياتهم واما شهود الزور اذا كانوا من مزوري المحكمه فيرسلون الى فيزاوغلي بالميعاد الموضح في الماده السابعة والثمانين بعد المايه وسائر المذنين يرسلون الى ليان اسكندريه

(م ٢٠٢) انه قد تصرح بالماده العشرين بعد المايه بانه اذا كان احد من المستخدمين بالمصالح الميريه او غير المستخدمين يخبر احدا من الذوات الكبار بشى خارج عن وطيقته اما جوابا لسؤال او ابتكارا شفاها منه وكان اخباره من غير موازنه وذلك الدات الذى اخبره لم يردعه في الجواب تطبيقاً على ما في الماده المذكوره وتولد من اخباره مصره للمملكه فان كانت تلك المضره غير حسيمة فيجازى بالجزا المحدود في الماده المذكوره وان كانت المضره حسيمة ففي اول مره يقطع من سنوية ذلك الدات استحقاق ستة اشهر وفي المره الثانيه يقطع منه استحقاق سنه كامله وفي المره الثالثه يقيم في بيته من غير معاش وهذه الماده تشمل من يدالوا الى اكبر انجال حصرات سعادتلو الخديوي الاعظم

(م ٢٠٣) ان كل من كان مستخدماً بالمصالح الميريه وورد في فكره رأى سديد فيه الصواب فيما يتعاقب بالمنافع المالكه يكون مادونا في عرصه لجمعية ديوان المايه او الى من يكون من الدوات الحائرين رتبة الاو فمافوتها لحد اكبر حصرات انجال الحساب الخديوى والمعروض اليهم يرسلون ذلك الى جمعية المايه لينظر بها فيما يقتضى لذلك ومن بعد المداوله فيها يعرض للاغتاب السديه (استهى)



## ملحق نمرة ١٩

• فهرست قانون نامہ سلطاني

### الفصل اول

في جزا القتل والحرح

### الفصل الثاني

في حد القذف والتعزير على الافعال الغير المرضيه والارتكابات الذميه

### الفصل الثالث

في جزا التعدي على الاموال والاختلاسات وتكاسل المامورين عن ادا مامورياتهم  
وتداحلهم فيما لا يخصهم وتادية الويركو واجتتاب الرشوه والجريمه  
والسرقة والتزوير ونحو ذلك

### الفصل الرابع

في جزا غصب الاطيان والحيوانات وقطع الاشجار واتلاف المزروعات وتسحير  
الفلاحين من غير اجره وفرارهم من بلادهم وعدم اجابة الحاكم وعدم  
المساعدة على سد ما يكسر من الحسور والهروب عند طلب الويركو  
والغدر في توزيع الويركو واشباه ذلك .

### الفصل الخامس

فيمن لا يسوغ استخدامه في الخدمات الميريه وفي جزا من اتلف شيا من الاثار  
القديمه او الجديده وفي اسقاط الحامل وجزا من يعدم ولده وفي عدم طاعة  
المستخدمين وفي مخالفة شروط الالتزام وفي مادة الاستعفا من الخدمة  
وما شاكل ذلك



## القانون السلطاني

### الفصل الاول

#### وفيه سبعة عشر مادة

( المادة الاولى ) اذا وقعت حركات من احد اتباع الدولة عليه كائنا من كان بلا استئنا كالتجاري والتجاسر على قتل النفس او ايقاظ الفتى على الدولة عليه التابع هو لها شرعا او على الحكومة المحلية الخاله على ولاية مصر بمقتضى فرمان العالي الصادر بالاحسان بالوراثه اليهم او على من كان واليا بالتوارث او على احد المامورين فلا يقصد اتلافه بوجه من الوحوه لا بالقتل ولا بالسلم ولا بنحو ذلك من سائر اسباب الاتلاف لا طاهرا ولا باطنا ما لم يوجب ذلك عليه الحكم الشرعي بعد ثبوت جنايته من غير عرض ولا ميل عن سن الحق بالنظر في امره مرارا بما يقتضيه الحال من التحقيقات اللازمه والتدقيقات الجازمه والتحرى التام مع رعاية الشرع والقانون وادا حصل الاتلاف من اي مامور كان لشخص ما مباشرة او بواسطة شخص اخر فلا بد من احرا القصاص والحكم الشرعى عليه ولورضى ورثة المقتول باخذ الدية او عفوا عن القاتل واسقطوا حقهم جزا لذلك المامور على نجاسه على مادة القتل القبيحة حسما تقتضيه السياسة والنظام وبالجملة فيلزم مراعاة المساواه في حكم القتل من غير تفريق بين كبير وصغير

( المادة الثانيه ) ان مادة القتل التي تحصل في نفس مدينة القاهرة ينظر فيها بمجلس الاحكام المصري بحضور حصرة قاضي مصر او نائبه وحضرة المفتي ولكن لا يجوز اجرا مقتضى ذلك ما لم تتحقق حقيقة الحال اما بالتواتر او بتزكية الشهود بكمال الدقه والتثبت ويصدر فرمان العالي بالاحرا على مقتضى الاعلام الشرعى الذي يحجر بذلك ويقدم الى الاعتاب السيه السلطانيه من بعد التصديق عليه من حضرة شيخ الاسلام بالاستانه عليه

( المادة الثالثه ) ان مواد القتل التي تحصل في اي اقليم من الاقاليم المصريه يلزم ان تظر بمجلس ذلك الاقليم ويجري انساتها وتحقيقها بمعرفة الشرع او بالتواتر او بتزكية الشهود بكمال الدقه والتثبت ثم يرسل اعلامها الشرعى مع مضبطة المجلس الى

مجلس الاحكام المصريه وبه تحصل التدقيقات الشافيه والتحقيقات الكافيه ثم يرسل ما ذكر الى ديوان حضرة الوالي ومنه الى الاستانه العليه ويقدم الى حصرة شيخ الاسلام ليصدق عليه من طرفه ثم يعرض على ائتاب الحضرة السلطانيه ويصدر الفرمان العالي ولا يسوغ اجرا التخصاص حتى يحصل جميع ما ذكر ويصدر الفرمان العالي بالاجرا

(الماده الرابعه) اذا كان احد المامورين من اي صنف من صنوف الدوله العليه سبقت محاكمته بمجلس البلده كما تقدم ذكره ونظرت قصيته بمعرفة الشرع وثبتت جسارته على القتل وصدر الحكم الشرعى عليه بالقصاص الا انه لم يصدر في حقه فرمان عال مشرف بالطغراي السلطانيه يتضمن صورة المحاكمه في حق ذلك الشخص حيث ان اجرا القصاص بدون وجود فرمان عال ممنوع بحسب القانون فكل من لا يراعي هذه الاصول ولا يعتنى بها من المامورين فهو بلا شك يتجاسر على مخالفة القانون فيأزم بمقتضى الظلم احرا المجازاه اللازمه في حقه

(المادة الخامسه) ان الساعين بالفساد قسما قسم يسمى بالفساد قولاً والاخر يسمى به فعلاً فالاول كان يستميل شخص شحوا او اشخاصا ويتكلم بكلام يعارض به الدوله العليه والحكومه المحليه المحاله على ولاه معمر او من كان واليا بطريق الوراثه او المامورين من طرفه او يتعوه بعبارات يغري بها على فعل حركات تخالف القوانين والنظامات فاذا ثبت انه اتفق او تعاهد او كاتب احدا في شان القا المفاسد لم حبسه مقيدا من سنه الى خمس سنين

(الماده السادسه) واما الثاني وهو ان يسمى بالفساد فعلاً فكان يتصدى شخص لان يدعو شحوا او اشخاصا للبعي والعصيان او يجمع جمعا ويعطيه نارودا او سلاحا فاذا ثبت عليه ذلك يرسل الى اللبام مدة من عشر سنين الى خمس عشرة سنه او ينفي الى بلاد بعيدة لما ان دنب من كان من هذا القليل عظيم جدا وأما من ادخل نفسه في خدمة محص جمعيه اهل الفساد وساعدهم على اغراضهم واعطاهم اسلحه ومهمات حربيه وهو عالم بمخالهم وما هم عليه غير مكروه ولا مجبور او اعد محملا لاحتقائهم ومجمهم فيه فانه يعاقب بالحبس مقيدا من سنه الى خمس سنين على حسب ذنبه وذلك بعد المحاكمه والنظر في امره

(المادة الساعه) اذا كان الدين يتجاسرون على الفساد قولاً او فعلاً بمحروسة مصر فان النظر في دعواهم واثباتها بالتواتر لا يكون الا بمجلس الاحكام المصريه

( المادة الثامنة ) اذا كان الساعي بالفساد قولاً او فعلاً باقليم من الاقاليم لزم ان تحقق دعواه اولاً في مجلس ذلك الاقليم على وجه الحق ثم يرسل جرنال قضيته ومضبطها بالتفصيل الى مجلس الاحكام المصريه ثم يجرى الكيفية منه الى ديوان حضرة الوالي ويجري اللازم تطبيقاً على المادة الخامسة والسادسة

( المادة التاسعة ) اذا لم يحصل من قطاع الطريق قتل نفس وانما يتجاسروا على مجرد سلب الاموال فقط فانهم يعاقبون بالحبس مدة سبع سنين واما اذا قتلوا نفساً وثبت عليهم ذلك بالتحقيق فعقابهم القتل حسبما تقتضيه الشريعة

( المادة العاشرة ) حيث كان من اللازم الهجوم بالاسلحة على من كان حاملاً للسلاح من ارباب الفتنة والفساد وقطاع الطريق فلا قصاص على من قتل احداً منهم واما من قبض عليه منهم حياً فحيث انه لا يسوغ قتله بدون المحاكمه فكل من يتجاسر على قتله قبل المحاكمه يجزى عليه حكم القصاص

( المادة الحادية عشره ) اذا كانت مادة القتل يجب فيها القصاص لكن حكم فيها بالديه بسبب غفو الورثه او المصلحه او كانت تجب فيها بالديه من اول الامر حيث ان مصر القاهره بعيدة فيلزم بعد اجرا ما تقتضيه الشريعة في المادتين ان يرسل القاتل الى ليان اسكندريه او الى محل اخر مثله مدة من خمس سنوات الى خمسة عشر سنة كما هو حار في حق من وقع منه القتل بالحال البعيدة المماثلة لذلك

( المادة الثانية عشره ) اذا كان المقتول من اهالي جهة غير التي قتل بها او كان ورثته عابدين في جهة اخرى فار القاتل يحبس حتى يحضر الورثه واما من مات قتيلاً لا عن وارث فحيث ان امره من خصوصيات السلطنة السديه فبعد ان يثبت قتله على من قتله بعد الترافع والمحاكمه يجزى في حقه ما يقتضيه راي اولى الامر حيث ان من كان من هذا القليل من القاتلين امره مفوض لهم فان شاؤا حكموا بقتله وان شاؤا حكموا باخذ بالديه منه الى بيت المال

( المادة الثالثة عشره ) اذا كان القتل خطأ والقاتل لم يسبق له ما يماثل هذا الفعل وحسنت شهادة الناس فيه وتيسر للسرع ان ليس له مظنة للسؤ فيكتفى في حقه بما تقتضيه الشريعة واما اذا كان مظنة للسؤ فيلزم ان يحازى بالنفي أو الوضع في الحديد مدة سنة واحدة

( المادة الرابعة عشره ) اذا قصد شخص قتل شخص وقتله بواسطة شخص آخر



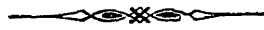
## ملحقات

(١٦٠)

اغراء على ذلك بالمال او بشئ ما فيجربى الحكم اللازم شرعا وقانونا على القاتل المغرى الحقيقى الذى باشر القتل

(المادة الخامسة عشره ) اذا كان القاتل امرأه فحيث ان الحكم بالقصاص او اليديه مستوفى حق كل مكلف ذكرا كان او انثى كما هو مقتضى الشرع فيحكم عليها بالحكم المنصوص في حق الذكور وان كانت المرأة معينة للقاتل فقط فانها تعاقب بالحبس في الحبس المختص بمحرمات النسا حتى تصلح حالها وتحسن توبتها واذا لم يكن لها ولى ولا اقارب تلزمهم نفقتها وكسوتها مدة حبسها كانت نفقتها وكسوتها في تلك المدة على بيت المال (المادة السادسة عشره ) اذا تجاسر احد على افعال قبيحه كعارضته من كان مامورا بالضبط والربط وشهر السلاح عليه فحيث ان بذلك يكون قد ارتكب ذنب عدم الطاعه للبضابط زياده على ذنبه الاول فيلزم ان يستخدم في الخدمات الدينيه مغلولاً مده من شهرين الى سنتين على حسب قبحه وسؤ فعله فان افرغ السلاح بالفعل فيستخدم كذلك من ثلاثة اشهر الى ثلاث سنوات فان جرح رصاص او بآلة حارجه اخرى فتؤخذ منه مصاريق الجريح حتى يلتئم جرحه ويبرا ويستخدم كذلك مده من خمسة شهور الى خمس سنوات فان مات المجرع من جرحه فيجربى في حقه ما يقتضيه الشرع والقانون حيث ان الامر حينئذ آل الى مسألة القتل

(المادة السابعة عشره ) اذا شهر السلاح احد من الناس كابنا من كان على آخر لزم حبسه بقيد الحديد مدة شهر فاكثر الى سنه على حسب ذنبه فان افرغ السلاح بالفعل قيد من شهرين الى سنتين فان حرج قيد من ثلاثة شهور الى ثلاث سنوات وتلزمه مصاريق الجريح حتى يبرا فان مات بسبب جرحه حكم على الجارج عند ذلك بما يقتضيه الشرع والقانون



## الفصل الثاني

### وفيه سبع مواد

(المادة الاولى ) لما كان جميع اتساع الدوله العليه قد نالوا الحقوق الترعيه من الامس على النفس والمال وحفظ العرض والناموس وكان كل اسان صغيرا كان او كبيرا قادرا بهذا السبب على ان يطالب حقوقه تمتنعى الحربه السريعه لانهما طاق الحريه وكان عرض



(١٦١)

## ملحقات

الاسان وناموسه عزيزاً محترماً عنده كروحه وكالت صيانة العرض ووقايته مما تقتضيه المرؤه والانسانيه وكان القذف بكلام يحل بقدر الشخص وشأنه او ضربه او شتمه بلا موجب يعد هتكا لعرضه واتهاكا لحرمة لزم ان كل من يثبت عليه شرعا انه تجاسر على هتك العرض بما يوجب عليه الحد يحد شرعا

( المادة الثانيه ) اذا وقع امر من هذا القيل بمحروسة مصر وكان لا يستوجب الا التعزير فقط لزم ان ينظر لحال المدعى عليه وشأنه لما ان انواع التعزير وكمياتها تتفاوت بحسب احوال الناس فان كان من استوجب التعزير من العلماء الفقهاء والسادات الكرام ووجوه الناس واصحاب الرتب وجب احضاره الى مجلس الاحكام وتعزيره فيه بما يليق وان كان من اوساط الناس او السوقه ومن يشابههم لزم جلبه وتعزيره بالمجلس او النفي على حسب ما يقتضيه الحال وان كان من آحاد الناس فانه يؤدب بالمجلس او النفي او الضرب من ثلاث عصى الى تسع وسبعين على الوجه السرى ويجرى مثل ذلك ايضا خارج المحروسه بمعرفة مدير المحل ولا يحكم في هذه المساده بمجرد الدعوى بل لا بد من الاثبات والتحقيق على وجه التثبت والتدقيق حتى لو طهر كذب المدعى يحبس تأديبا له مده من خمسة ايام الى خمسة واربعين يوما

( المادة الثالثه ) حيث ان مجلس الاحكام المصري هو مجلس الدمه والحقانيه فينبغي ان يكون من طبيقته وواجبات ذمته ان يدقق في هذه المواد ويمس النظر في تميزها حتى تكون مستقيمه خاليه عن الميل والغرض وان يجنب بالكلية كل ما يوقعه في ورطة المسئليه عما يخالف ذلك وان يقول الحق ولا يبالى وان لا يقصر في اخطار ما يلزم

( المادة الرابعه ) لا يسوع لاحد من صباط العسكريه والانفار ومأمورى الصبطيه ان يصرّب احدا او يسبه في نفسه ببادي رأيه فان مأمورياتهم انما هي عبارته عن القبض على من اتهم بريئه في الطرق او الازقه او على من وقع بينهم نزاع وشقاق واحصاره الى محل الضبط والربط بدون ان يعولوا به شيئا اصلا ويجب على الشخص المدعو الى محل الضبط ان يبادر بالاجابه ويسارع في الذهاب اليه ولا يتخاف عن ذلك الا اذا كان له عذر شرعي فان حصل منه عدم الطاعه للصايط او وقع منه اساءة ادب فلا مانع حينئذ من احرا المعامله الجبريه على حسب ما يقتضيه الحال

( المادة الخامسه ) السكران الذي يعربد ويؤذي الناس ويصول عليهم في الاسواق وغيرها يحد شرعا بعد اثبات سكره ومن يرفع صوته ويقبض عليه من المقامرين ومعه

آلة القمار يعزر بضربه قائما من ثلاث عصي الى تسع وسبعين نظرا لجرمه على حسب ما يسوغه الشرع بحيث لا يقضى به الضرب الى الموت وهكذا يفعل مع المذكورين ان وقع ذلك منهم مره او مرتين فان زاد المسمى منهم على ذلك ولم يرتدع عن غيه وظهر اصراره على اسأته وجب نفيه او حبسه مقيدا حتى يندم على ما فعل ويتوب توبة نصوحا (المادة السادسة) اذا تجاسر احد على ارتكاب امور غير مرضيه كتهريب بنت من بنات المسلمين او بنات الملل الاخرى الى اقليم آخر او الى خارج البلد زاعما انه عقد عليها بدون علم اقاربها فانه يقبض عليه وتحقق دعواه بمعرفة مدير الجبهه ثم يرسل هو واوراق قصيته الى مجلس ذلك الاقليم فتتظر به فتى ثبتت جنيته يجازى حسبا يقتضيه النظام بالمجلس في محله مدة ستة اشهر تأديبا له ومتى اخذت بنت من هذا القليل الى شيخ او فقيه او محكمة في اقليم آخر لزم ان لا يعقد عايبا بل تعرض الكيفية في الحال على حاكم البلده بلا اهمال وعلى الحاكم المذكور ان يرسلها الى محلها (المادة السابعة) كل من تجاسر على المضاربه بما ليس من الالات الجارحه يعزر بالحبس مدته من خمسة عشر يوما الى ثلاثة اشهر على حسب جرمه ويجوز تعزيره بالضرر من ثلاث عصي الى تسع وسبعين بحسب جنيته على الوجه الشرعي

### الفصل الثالث

#### وفيه اثنان وعشرين مادة

(المادة الاولى) لا يسوغ للدولة العلية ولا للحكومة المحلية المحالة على ولاية مصر بموجب فرمان الوريث العالي ولا لدات من كان واليا بطريق التوارث ولا للامامورين ان يصعوا ايديهم على مال احد او ملكه ولا يجوز بوجه من الوجوه لشخص ما كبيرا كان او صغيرا ان يتعرض او يتسلط او يتداخل في مال شخص آخر او ملكه بغير حق ولا ان يجبره مباشرة او بواسطة على ان يعطيه اياه او يبيعه له فان تصدى احد لثل هذا الفعل القبيح وقصد التسلط على مال احد او ملكه وجب كفه ومنعه عن ذلك فان كان قد استحوذ عليه بالفعل اجبر على رد عين ما استحوذ عليه من الاملاك او الاموال لصاحبه ان كانت عينه قائمه والا وحسب عليه دفع قيمته له ثم ينظر في حاله فان كان من اهل المناصب والاموريات لرم طرده من الخدمة جزاله على اقدامه على محالفة القوايين



(١٦٣)

ملحقات

وان لم يكن كذلك عوقب بالنفي الى محل غير مملكته ليقم به مدة سنة واحدة  
( المادة الثانية ) اذا نجاس احد من كبار المامورين المستخدمين بالمصالح الميرية او  
صغارهم على اختلاف شئ مما هو تحت ادارته او مما كان موضوعا عنده على سبيل  
الامانة من النقود والاموال وغيرها فانه يرفع ويحاكم علنا فان ثبت عليه ذلك لزم تحصيله  
منه وان ظهر الاعسار وعدم القدرة على الاداء بيع مما يملكه ما يفي بقيمة ذلك النسي  
ويجري تحصيله ثم يطرد بحيث لا يستخدم في الخدمات الميرية بعد ذلك وان لم يكن  
عنده ما يفي بجميع ما احتسب عوقب بالطرد والنفي

( المادة الثالثة ) اذا تبين ان شخصا احتسب شيئا من الموجودات او المقبوضات او  
المدفوعات عند الاطلاع على الحساب الذي يقدم من الفروع الى دواوين العموم ثم  
منها الى ديوان المالية او عند مقابلته على الرجوع والسندات اللازمة او عند تفتيش الدفاتر  
والحسابات والمحازن والاشوان وسائر المصالح لزم ان يسترد منه ما احتسبه ويعاقب بما  
نص عليه في عقوبة السارق واذا ثبت ان المامور الاصلى علم بهذا الامر وانغص عنه  
ادب بالعزل والطرد واذا ثبت ان احد المامورين اتلف او ضيع شيئا مما استؤمن عليه  
وسلم له من الامتعة والاشياء والالات والادوات بسبب اهماله وتساهله لزم تعريضه قيمة  
مجازاة له ويجوز عزل المامور الذي وقع منه ذلك من المصلحة وطرده

( المادة الرابعة ) حيث ان كل مامور مسؤول بالمجلس عن مقبوضاته ومدفوعاته  
وصامن لما يحصل في ذلك من الضرر فيبغى ان يكون الاشخاص المستخدمين بمعية  
كل منهم معتمدين وامنا فبنا على ذلك لا يجوز استخدام احد في مثل هذه الخدمات  
رعاية لحاظر جهه من الان فصاعدا

( المادة الخامسة ) كما ان الحامي الاقوى للنظامات المؤسسه والقوانين الموضوعه من  
طرف الحضرة المملوكية الاشرف هو مجلس الاحكام العدليه فكذلك الحامي الاقوى  
للنظامات والقوانين التي تأسست بمصر من طرف السلطنة السنية على مقتضى فرمان  
الوراثه المنعم بها على ولاية مصر بالتوارث هو الوالي ومجلس الاحكام وحيث كان الامر  
كما ذكر وكان العلماء والامراء وجميع مامورى المصالح الميرية ومستخدموها مسؤولين عن  
سائر افعالهم وحركاتهم المختصة بامورياتهم موطئة بهم فيلزم انه متى طهر من احد منهم  
تكاسل وتساهل في خدمته المتوقعة به تنظر دعواه بمجلس الاقاليم او بمجلس الاحكام  
المصرية وعند ثبوت جبحته تحري في حقه المعاملة الحارثية بمقتضى القانون

(المادة السادسة) حيث انه جار بمصر ان المواد التي تتعلق بالاحكام الشرعية يقضى فيها حكام الشرية والامور التي تخص الملكية والمالية يحكم فيها المدبرون والمأمورين وبعض القضايا يعقد لها بخصوصها مجلس مركب من حكام الشرية ومأموري الملكية معا وينظرون فيها بالتطبيق على الشريع الشريف والقانون النيف فيلزم ان يمين بعضهم بعضا على حسب ما يقتضيه الحال كما هو مقتضى مامورياتهم غير انه لا يجوز لاحد الطرفين ان يتداخل في امور تخص الطرف الاخر بدون علمه فان ظهرت بينهما منافسة بناء على مداخله او امور اخرى ووقع التشكي من ذلك فلا بد من المرافعة والمحكمة بالتحقيقات اللازمة والتدقيقات الحازمه وكل من ثبتت جنته وقبحه يلزم تأديبه

(المادة السابعة) حيث انه يجب على الاهالي تأدية الوريكو المطلوب منهم باوقاته بدون تأخير كما انه جار تأدية الوريكو المقتن على الاياله المصريه باوقاته بموجب فرمان الوراثة العالي فاذا حصل من احد تغت ومخالفه في هذا الخصوص لزم احذه وحبسه واجباره

(المادة الثامنة) حيث ان مادة الرشوه امر منكر شرعا وقانونا فيجب على كل انسان ان يتحرز عن هذا الامر المكروه ولا يتحاصر على هذا الفعل المنكر وكل من تجاسر على ذلك تؤخذ منه الرشوه التي اخدها وتسلم ليت المال ثم ان كان من ارباب الماموريات فالجارى في حق مثله بالدوله العليه اخراجه من خدمته وتزيله عن رتته بحيث لا يستخدم في مناصب الدوله العليه ومامورياتها وتأديبه بحسب شحصه وحاله فكذلك يكون الاجرى على هذا الوجه في حق من كان في الخدمات المصريه وان لم يكن من ارباب الماموريات والخدمات اصلا فكذلك يجرى تأديبه ولا يستخدم في المصالح الميريه مطلقا

(المادة التاسعه) ينبغي ان ما تقرر في حق المرتشى من الجزا والمعامله يجرى بعينه في حق الراشى ولكن حيث انه يحتمل ان الراشى لم يحصل منه البذل بقصد ترويج غرضه ولم يكن بطوعه واختياره بل ناجار المرتشى ونحوه فيكون حينئذ مطلوما فينبغي انه متى ثبت جبره على ذلك يرد اليه ما اعطاء

(المادة العاشره) حيث ان مادة الحريمه والعرايه ممنوعه بالكلية فكل من تجاسر على ذلك يجارى بجميع الجزا المقرر في حق المرتشى وحيث ان الشحص الذي حصل تغريمه لا يكون الا من المظلومين العاجزين فاذا لم يجبر بهذا الامر فورا واستبان انه





معذور في ذلك يصرف النظر عن تأديبه

( المادة الحادية عشره ) مادة السرقة التي لم يوجد فيها ثبوت شرعى وانما يصير فيها نصاب السرقة حيث انه لا يوافق العدالة فيها مجازاة من اخذ شيئا يساوى بعض مات من القروش بتخصيص مدة زيادة يلزم ان يستخدم في الخدمات الدنية مقيدا بالحديد من ثلاثة شهور الى ثلاث سنوات على حسب قيمة الشيء المأخوذ وحيث انه من سرقة ثلاث مرات وجوزي عليها ولم يرتدع يفهم من حاله انه صار غير قابل للاستقامه وحسن السلوك فيلزم نفيه وتغريبه الى بلاد السودان

( المادة الثانية عشره ) كل من تجاسر على التزوير بتقليد او قشط او تغيير بعض مواضع من الاوامر العلية الصادره من طرف الدولة العلية والاوراق الرسمية الصادره من طرف ماموري السلطنة السنية والسندات الشرعية وتذاكر المرور وختم من يكون واليا والاوراق والرجع الصادره من الدواوين الميرية محتومه باختام الميري واوراق الاعلانات يلزم تاديبه بالنفى والتغريب والقيد من اربعة شهور الى اربع سنوات على حسب تهمة وشخصه ومن قلد اوراق سائر الناس فعقابه كذلك لكن من ثلاثة شهور لعاية ثلاث سنوات واما الزغليه الذين يقلدون السكة السلطانية واوراق النقديه فيوضعون في القيد من ستة شهور لعاية اربع سنوات على حسب سوء صنيعهم ومثلهم من يدفع النقود البرانية فيحازى بعين جزا الزعلي على حسب جرمه واسأته

( المادة الثالثة عشره ) زمرة الاشرار يعني الذى تظهر مغايرتهم ومحالفتهم في بعض جزئيات متى كانت حالتهم تقضي الى سلب الامن عن الاهالي فمن حصل التماس تاديبه وتربيته منهم يلزم نفيه وتغريبه مقيدا بالحديد مدة سنة بحسب حاله وشخصه فان طهرت استقامته وحسن سلوكه في طرف المدة المذكوره وحصل الامن من عائلته واتى بضامن من الاهالي حلى سبيله والا زيد في مدته حتى تطهر استقامته ويحسن حاله

( المادة الرابعة عشره ) كل من حمل المحصولات وكتمها واحفى امرها كيلا يدفع المقطوع المضر به على الاراضي لجانب الميري يلزم اخذه وحبسه واجباره كمن امتنع من دفع العوائد التي عليه

( المادة الخامسة عشره ) حيث ان ارباب الجنج الذين يطهرون بالاقاليم ويعاقبون بالنفى والقيد بالرنجير على مقتضى القانون ما عدا من تكون جنحته كبيرة كالقاتل والساعي بالفساد تلزم مجازاتهم في محالهم بمقتضى القانون ليكونوا عبرة لمانهم فيارم عند محاكمتهم

بمجالس الاقاليم ان تعرض كيفية ذنوبهم على ديوان حضرة الوالي بعد ثبوت جنتهم وذنوب كل منهم ويجري الاستئذان من ديوان الوالي بموجب مضبطه وعلى مقتضى الاشعار الذي يحصل بالتطبيق على قانون الجزا يعطون تداكر مايديهم ببيان الجنته الواقعه ومدتهم المتيه ويشدون بالقيد بالزنجير وينفون الى المحل اللازم واما من يحكم عليه بحبس العين والقرقول والرياضه والضرب بالجلده على ما يقتضيه القساون فهؤلاء تجري مجازاتهم في مواضعهم واما يرسل علم خمر عن ذلك الى مجلس الاحكام المصريه واما القاتلون والساعون بالفساد فتجري محاكمتهم بمجالس الاقاليم كما تقرر آنها ثم يرسلون مع مضابطتهم الى مجلس الاحكام المصريه

( المادة السادسة عشره ) اذا حصل لاحد من المحبوسين ايا ما كانوا مرض شديد فينبغي ان تؤخذ عليه ضمانه قويه ويرخص له في الاقامه بمنزله ومداواته حتى يبرا من مرضه برأ تاما وتحسب له ايام مرضه من المده الميعينه لجبسه وكل من ظهر مرضه عند الخاص والعام وورخص له في الاقامه بمنزله يلزم البحث عن حاله بالتدقيق من طرف مامور الامور الملكيه بتلك البلد في كل خمسة عشر يوما مره هل اكتسب افاقه من مرضه ام لا

( المادة السابعة عشره ) اذا كان في اصحاب الذنوب المحبوسين لاجل تاديبهم اشتخاص فقرا ليس لهم اوليا ولا اقارب تلزمهم نفقتهم وكسوتهم مدة حبسهم فان نفقتهم تكون من الاموال الميريه المرتبه للمحل الذي هم به غير انه يلزم محابه ائلاف الاموال المذكوره بصرف زياده على مقدار الكفايه

( المادة الثامنة عشره ) حيث ان الاشخاص الدين يكونون من خدم الحرائين وياخذون تقاوى على وجه السرقة اذا عوقبوا بالعقوبات المقرره في حق المتهمين بالسرقة يوجب ذلك تعطيل مصلحة الرراعه مثل هؤلاء الاشخاص يكتفى في عقابهم بضربهم بالجلده من اثنتي عشرة لغاية تسع وسبعين بمعرفه حاكم المحل الذي هم به وذلك بعد استقطاع ثمن التقاوى التي اخدوها من اجرتهم

( المادة التاسع عشره ) جميع البقالين والجزارين والحبازين وسائر الياعين اذا كانت دراهمهم ناقصه او باعوا زياده عن السعر الجاري فلا بد من تاديبهم وتعزيرهم لكن حيث كان تاديبهم بالحبس يلزم عليه غلق دكاكينهم وتعطيل بيعهم وشرايهم فيجري في حقهم التعزير بالوجه الشرعي بان يضر بوا على حسب جنتهم من ثلاث



(١٦٧)

ملحقات

عصي الى تسع وسبعين وهم واقفون امام المجلس فان تكرر منهم ذلك جاز حبسهم ايضا ما لم يجاوزوا الثلاث والافس بعد اجرا ناديبهم بالحبس والضرب حسبما يقتضيه الحال يلزم ان يسدد فوراً ما لهم وما عليهم بمعرفة نظارة الاحتساب ومشايخ الحرف ويطردوا الى بلدتهم حتى انهم فيما بعد لا يعدون من طائفة الساعين الدين اخرجوا من ذمهم

( المادة العشرون ) لما كانت اقامة الحدود الشرعية على العبد والاماً عند الاقتضا امرها عايد لطرف السلطنة السنية وكان امر تعزيرهم منوطاً بسادتهم وكان بعض اسيادهم يتجاوز الحد في التسايب والتعزير ويظلم العبد او الامه وبعضهم يهمل في ذلك او يدفع الضرر والمفسده عن نفسه ببيع العبد او الجارية لغيره فيكون بذلك سبباً في سريان الفساد وانتقاله الى غيره ويترتب على ذلك خلل النظام العام كان من اللازم في صورة ما اذا وقع من العبد او الاماً جنحه توجب التعزير وظهرت تلك الجنحه بالطبع ان يراعى جانب هؤلاء المساكين بمنع التعدي وبجاوزة الحد عنهم وان يراعى جانب النظام العام بحفظه من تطرق الحلل اليه وذلك انه في صورة ما اذا كانت جنحه العبد او الجارية قتلاً وسقط عنه القصاص او الدية بعفو اوليا القتل تطبيقاً على القانون الجاري في حق عموم الناس يحبس العبد مقيداً حسبما يقتضيه الحال من سنة الى خمس سنوات او ينفي ويعرب كذلك وكذلك الحكم في صورة ما اذا كانت الجنحه جرحاً يحبس او ينفي المدة المذكورة وهكذا الامه تحبس هذه المدة في محبس مخصوص بالنساء وفي صورة ما اذا كانت الجنحه توجب التعزير بالضرب بالعصا يعربون على الوجه الشرعي المعلوم عدده وكيفيته

( المادة الحادية والعشرون ) الأمر في مادة قتل النفس وقطع العصب على نوعين الاول مكره مجبر اي مقتدر على ايقاع ما هدد به وحكم هذا النوع حكم القاتل فاذا عما الاوليا عن القصاص كان جزاؤه من خمس سنوات لغاية خمسة عشرة سنة على حسب حاله في القبح والاساءة هذا اذا امر بالقتل واما اذا امر بقطع عصب فقط فلا يكون حكمه في الجزاء حكم الخارج بل تراد مدته بحيث تكون من ثلاث سنوات لغاية ست سنوات والنوع الثاني ما اذا لم يكن الأمر بقتل النفس او قطع العصب مكرهاً مجبياً بمعنى انه لا قدره له على ايقاع ما هدد به جزاؤه من سنتين لغاية خمس سنوات واما الشخص الذي ناسر ذلك بامر الأمر الغير المكره فان كان قاتلاً جزاؤه من خمس

سنوات لغاية خمس عشرة سنة وإن كان قاطع عضو فجزاؤه من سنة واحدة لغاية ثلاث سنوات وأما معاون القاتل فيزاد في مجازاته من خمس سنوات لغاية سبع سنوات (المادة الثانية والعشرون) إذا كان القاتل امرأة تجبس في الحبس المعد للحبس النساء من خمس سنوات لغاية خمس عشرة سنة وإن كانت أمره مجبره فكذلك تجبس من خمس سنوات لغاية خمس عشرة سنة وإن كانت أمره غير مجبره تجبس من سنتين لغاية خمس سنوات وإن كانت معينه للقاتل تجبس من خمس سنوات لغاية سبع سنين وفي صورة ما إذا لم يكن لها من تلزمه نفقتها وكسوتها من ولي أو قريب في مدة حبسها تكون نفقتها وكسوتها على بيت المال.

## الفصل الرابع

### وفيه سبع وعشرون مادة

(المادة الأولى) إذا غصب انسان اطيان غيره وزرعها لزم تحصيل اجرة المثل منه ودفعها للمالك مع رد الاطيان المذكوره لصاحبها ثم يجازى الغاصب علي حسب حاله اما بحبسه من خمسة عشر يوما لغاية شهرين واما بضربه من ثلاثين جلده لغاية تسع وسبعين

(المادة الثانية) إذا غصب شخص من آخر حيوانا واستعمله في اشغاله فعليه ارض ما تقضه الاستعمال سوا كان ذلك في اعضاء الحيوان او في قيمته فيجب بحسب قانون النظام تحصيل ذلك الارش منه مع اجرة المثل ودفع ذلك مع الحيوان الى صاحبه ويجازى الغاصب تأديبا له اما بحبسه مده من خمسة عشر يوما لغاية شهر او بضربه من اثنتي عشرة جلده لغاية خمسين جلده

(المادة الثالثة) إذا نجاس احد على قطع اشجار نابتة بنفسها او مستتبته بفعل فاعل او على اتلافها فان كان موسرا لزم تعريمه لصاحبها ضعف تلك الخسارات زجرا له وتأديبا وان كان معسرا عزز بالضرب بالعصا من ثلاث عصى الى ثمان وسبعين على حسب حال التلف خفة وجسامة فان كانت الخسارة فاحشه جدا جاز وصعه في القيد من خمسة عشر يوما لغاية ثلاثة اشهر

(المادة الرابعة) حيث انه يوجد عربان ببعض الولايات فاذا اطلقوا مواشيهم في

(١٦٩)

## ملحقات

الزراعة قصدا حتى اكلتها كلا او بعضا فان ثبت ذلك لدى التحقيق بمعرفة الحاكم لزم قياس مقدار ما اكلته تلك المواشي من الزراعة وتغريم صاحبها ضعف قيمة الماكول بمعرفة مشايخ القبيلة زجرا له وتاديبا ويعطى ذلك لصاحب الزراعة وان لم يكن اكل المواشي عن قصد من اربابها بل نشأ من التساهل وعدم الدقه يلزم تغريم رب الماشية المنطلقة قيمة الماكول فقط بمعرفة المشايخ المذكورين وتدفع لصاحب الزراعة وحكم مواشي غير العربان في ذلك حكم مواشي العربان

( المادة الخامسة ) اذا ثبت ان بهيمة اكلت من حرر غير صاحبها او اتلفت شيا من زراعه غيظه نارحاجا وثبت ان ذلك بسوق صاحبها لرم تحصيل الخسارة المذكورة ممن يازم وادب من كان سببا في ذلك بالضرب بالجلده من عشر لغاية خمسين وان ثبت ان ذلك بالقصا والقدر من غير قصد من احد وجب ضمان قيمة التالف فقط

( المادة السادسة ) اذا كان شيخ القرية او غيره يستخدم الفلاح بلا اجره على وجه السحره في اشغال كحمل الررع وحصاده متى ثبت ذلك عليه يغرم الاجره كامله لذلك الفلاح ويجبس من خمسة عشر يوما لغاية خمسة واربعين او يضرب من اثني عشر جلده لعاية خمسين عقابا له على تعديه

( المادة السابعة ) اذا تجاسر احد على اخذ حيوانات العربان او الركوب من خيول او بحيرات او مواشي او على اخذ البهايم الكيرة او الصعيرة او الات الرراعه ومحصولاتها من محال الرراعه او الاخشاب من المباني او الاحجار من المحاجر او على نقل العلامات الموضوعه لتمييز حدود العيطان والاملاك وتحويلها من موضعها الى محل اخر حيث كان عقابه في صورة ما اذا كان من ارباب الرراعه بالوضع في القيد من ثلاثة اشهر لعاية ثلاث سنوات على حسب جنحته كما هو عقاب الاخذ يوجب تعطيل مادة الزراعة في جهتها لرم تعزيره في هذه الحالة على مقتضى النظام بالضرب بالجلده من خمسين لعاية مائة وخمسين فقط

( المادة الثامنة ) اذا كان احد الفلاحين يتربا بري العربان وينتظم في سلوكهم فعند القبض عليه اذا وجد في دمه بواق من مال الميري وكان الذي احفاه وادخله في حمايته مقتدرا على تادية ذلك ارسل من احفاه الى الليمان بمدة شهرين من بعد تحصيل الواقى المذكوره منه وان كان غير مقتدر على ذلك ارسل الى الليمان بمدة اربعة شهور وان لم يكن على الفلاح للفساد بواق للميري ارسل من احفاه الى الليمان بمدة شهرين ويؤدب

## ملحقات

(١٧٠)

الفساد بضربه تسعاً وسبعين جلده

(المادة التاسعة) اذا طلب شيخ البلد لطرف الحاكم الأكبر بتلك الجهة ولم يحضر مع كونه موجوداً بهذه البلدة او فر هارباً عند حضور الحاكم الى تلك البلدة فحيث ان ذلك يعد من عدم الطاعة لحاكمه فيضرب بمقتضى النظام مايتي جلده فاذا نجاسر على مثل ذلك ثانياً عوقب بعزله من المشيحه

(المادة العاشرة) انه في وقت ري اطيان احدى القرى عند فيضان النيل اذا حصر اهالى بلدة اخرى ايلاً او نهارة لاجل اخذ مياه تلك القرية وحصل فيها اثنا ذلك قتل شخص او جرحه لزم اجرا ما يجب لذلك من احكام القاتل والجرح واما اذا لم يحصل قتل ولا جرح وانما تعدى اهالى قريه على اهالى قريه اخرى واخذوا مياههم بالجبر بدون ان ينجزوا الحاكم فيلزم بمقتضى النظام ان يضرب شيخهم وناظر البلدة بالجلده من خمسة وسبعين جلده لغاية مائة وخمسين واذا طهر بالتحقيق ان الفلاحين تعدوا على غيرهم بدون علم الشيخ وجب تاديب هؤلاء الفلاحين بالضرب بالجلده من خمسة وسبعين لغاية مائة وخمسين

(المادة الحادية عشرة) اذا حصر احد الى الحاكم وشكى اليه ان شخصاً كائناً من كان قطع شياً من نخيله او اشجاره بدون اذنه ورضاه واخذه عصباً بلا ثمن لزم بعد التحقيق تقديم ذلك بمعرفة اهل الحبرة وتحصيل صعف القيمة منه ودفعه الى المالك المظلم وحيث ان اشجار البلع والدوم من الممولات فيلزم اضافة مال تلك الاشجار على من قطعها ويجب تحصيله منه وتسديده مع المال في كل سنه حتى تغرس اشجار غيرها وتتمو مثلها فان كان المتعدي غير مقتدر على ذلك وجب تعزيره على مقتضى النظام بالضرب بالجلده من خمسين جلده لغاية مائة على حسب ما يتحملة جسمه

(المادة الثانية عشرة) اذا تعصب احد مشايخ البلاد مع الفلاحين او تعصب احد الفلاحين مع حمائه منهم على ناظر البلد او الشيخ وهجموا عليه بالدايات والاسلحه وحصل منهم الصرب فقط من غير اطلاق سلاح وجب بمقتضى النظام ان يضرب الشيخ او الفلاح ريس العصبه مايتي جلده ويضرب كل من الفلاحين الدين معه مائة جلده واما اذا حصل منهم اطلاق السلاح فيجري في حقهم احرا الجزا المقرر في حق امثالهم

(المادة الثالثة عشرة) اذا احرق احد جريد احد كائناً من كان او اصنافة او



(١٧١)

## ملحقات

منزله او اشعل نارا في اشيا قابله للاحراق لاي شخص كان وقبض عليه وكان متعمدا الاحراق ما ذكر وثبت عليه ذلك بالتحقيق فان كان هذا المتعدي موسرا مقتصدرا وجب تحصيل قيمة ما احرقه منه وتسليمها لصاحبها ثم ان كانت القيمة لا تزيد على خمسمائة قرش لزم تعزيره اما بضربه تسعا وسبعين جلده او بوضعه في القيد بالجزير من شهر لغاية ثلاثة شهور وان كانت القيمة تزيد على ذلك او كان الشخص الذي تجاسر على هذا الفعل له سابقه وجوزي عليها ثم عاد الى ذلك ثانيا لزم ارساله الى الليمان بمدة سنة لغاية خمس سنوات

(المادة الرابعة عشره) اذا تجاسر اهالي احدى القرى على كسر جسر ملا اذن من الحكومة لاجل منفعة اطيانهم فتصرفت المياه وترتب على بقا جانب شرقي من اطيان البلاد التي حوالها او ادى ذلك الى غرق الاصناف او المزروعات التي بتلك البلاد لزم عقابهم بالارسال الى الليمان من سنة واحده لغاية ثلاث سنوات وان كان الحسر الذي انكسر من الجسور السلطانية وتصرفت المياه في غير الوقت الذي تصرف فيه وادى ذلك الى تسريق اراض بكثره او الى عدم كفايتها في الري او الى غرق اصنافها او مزروعاتها حتى حصل لاهالي تلك القرية خسارات جسيمة وجب ارسالهم الى الليمان من ثلاث سنوات لغاية ثمان سنوات وان حصل التدارك بالمبادره الى سد الجسر المذكور فورا او لم يترتب على كسره ضرر بحسب الوقت فانه مع ذلك يلزم معاقبة من تجاسر على هذا الفعل الخطر بالارسال الى الليمان من ستة اشهر لغاية سنة واحدة

(المادة الخامسة عشره) اذا انكسر حسر في بعض المواضع وكان اهالي ذلك الموضع لهم اقتدار على سد الحسر المذكور وجب على المشايخ وباطر الرراعة ان يجتهدوا في سده مع العيره التامة و يسوقوا الانهار اللازمة لذلك في الحال فان تسدر عليهم سده وجبت اعانتهم من البلاد التي يحوارهم باحصار الانهار ونعمرها من اللوازم بقدر الحاجة وهذا من وطيفة المتايخ والطار فادا غابت القرى المحاوره لهم كسر الحسر وتهاونوا في الاسعاف والاعانه متعللين بقولهم انه ليس في حصارهم ولم يتوجهوا اليه ويجتهدوا في سده او طلب من البلاد المحاوره آغا ونحوها من اللوازم ولم يسمعوا بارسالها وترتب على ذلك مصره للنواحي التي حوالها حيث ان مثل ذلك يهضي الى الضرر العام فيازم تحقيقه والظفر فيه فان تبين ان مصرته خفيصة حريه وجب ان

## ملحقات

(١٧٢)

يعاقب كل من تساهل وتكاسل في هذا المعنى وكذلك من ظهر انهم سبب في كسر الجسر المذكور من مشايخ الحصة والشيخ العمدة والناظر بالارسال الى اللبان من شهر لعاية ستة اشهر وان تبين ان المضرة عظيمة كليه عوقبوا بالنفي الى اللبان من ستة اشهر لغاية سنتين على حسب تفاوت تلك المضرة في الجسامه

( المادة السادسة عشرة ) اذا انكسر جسر من الجسور ولم يكن لاهالي تلك الناحية قدره على سده كما ذكر في المادة السابقة ولزمت اعانتهم من البلاد القريه التي مجوارهم ولكن لبعض الاغراض حصل طلب الاعانه من بلاد بعيدة بحيث لا يمكن التدارك وسد الحسر في الحال فكل من المهندس والحاكم الذين تسببوا في طلب الاعانه على مقتضى ذلك الغرض يرسل الى اللبان من ستة اشهر لغاية سنتين على حسب خفة ما يحصل من الضرر وجسامته

( المادة السابعة عشرة ) يلزم ترتيب خضرا على حسب ما يقتضيه الحال لحفظ ما يخص كل بلدة من جسس العموم فاذا فاض النيل وامتلاّت الحياض لزم احضار اشيا كالقش والبوص والحوازيق والاجتهاد وعدم التساهل في تليش الجسور وتحصيل متانتها حتى لا تضر بها امواج المياه فان اضررت بها الامواج بان اكلتها حتى انكسرت لعدم تليشها او لعدم الحفر عليها الناشئ ذلك عن التساهل بها وقلة الاعتناء بشانها فالحل الذي ينكسر منها يلزم عمله واصلاحه فقط بمعرفة اهالي تلك القرية ما لم يكن قد ترتب على انكساره مضرة والا فان كانت المضرة جزئية لزم مجازاة من تبين تهاونهم وتكاسلهم في هذا المعنى ولذلك ان ينظر في القرية التي يكون بها ذلك الحسر فان كانت عهده وكان المتعهد مقيا بها وثبت تكاسله في ذلك جوزي بالمواعيد المقررة في المادة الخامسة عشرة وان لم يكن بها جوزي على الوجه المشروح كل من تبين تساهله وتهاونه في ذلك من مفتش وناظر وعمده ومشايخ وان كانت القرية من بلاد المدير وكان المدير موجودا بذلك الطرف عند كسر الحسر وثبت تهاونه وتكاسله يجازى المدير نفسه بالحزا المذكور وان لم يكن موجودا هناك ولم يقع منه التكاسل فالحزا بما ذكر على من تبنت تساهله وتكاسله من ناظر القدم وحاكم الخط وعمد المشايخ غير ان من كان في رتبة البكاشي او اعلى منها يفي الى السودان او اللبان تطبيقا على المواعيد المقررة في المادة السابعة

( المادة الثامنة عشرة ) اذا حصلت هناية لاحد الجسور بكثرة المياة لزم فورا



(١٧٣)

## ملحقات

الاهتمام والمبادره الى ما يدفع الضرر عنه وحيث ان المهندسين والمأمورين يجب عليهم متى عرفوا ان احد الجسور حصلت له مضايقه وضعف بسبب كثرة المياه ان يقيدوا في الحال محل الاقتضا عن ذلك ويتشبتوا بتحصيل التدابير اللازمه فاذا خالفوا الواجب عليهم بان لم يبادروا بالافاده والاشعار الى محل الاقتضا وقت امكان التدارك وتيسر المحافظه على الجسر المذكور ولم يتشبتوا بتحصيل التدابير اللازمه لحفظه ولم تحصل منهم الافاده لحل الاقتضا الا بعد اكسار الجسر المذكور وحصول الحساره والضرر فكل من وجب عليه ذلك ولم يحره من المهندسين والحكام والمشايخ يجري عليه الجزا المقرر في ماده السادسة عشره مع النظر لجسامه الضرر وخفته حيث انه لم يعمل بمقتضى وظيفته المنوطه به فيكون حكمه حكم من قصر في الاعانه والاسعاف

( ماده التاسعه عشره ) اذا هرب احد قائمقامات القرى ومشايخ الحصص عند طلب اموال الوريكو المقررة على البلد واخفى وحده واستصحب معه بعض الفلاحين فعند القبض عليهم يجري تأديبهم بمقتضى النظام فيؤدب القائمقام او الشيخ بالضرب من مائة جلده الى مائتين ويصرب الفلاح من خمس وسبعين جلده الى مائة فان تين ان القائمقام او الشيخ كان قد هرب قبل ذلك وان له سابقه بهذا الامر فجزاؤه العزل من منصبه

( ماده العشرون ) اذا كان المأمور بتحصيل المال يطلب مقدارا معينا مما هو مطلوب على بلد من البلاد ولم يوزع المشايخ ذلك المقدار على كل شخص بمناسبه ما هو مطلوب منه بل تركوا اقرارهم بدون توزيع شئ عليهم من ذلك او وزعوا عليهم شيا قليلا لا ياسب المطلوب منهم ووزعوا على سائر الانفار شيا زائدا فيلزم بمقتضى النظام ان يؤدب مثل هؤلاء المشايخ اصحاب الاغراض الحاليين عن الانصاف بضرهم تسعا وسبعين جلده في المره الاولى ومايه وحسين في المره الثانيه واذا قرئت قائمه المقبوض بحضور القائمقام ومشايخ الحصص فاخفى الطرف بعض الاسماء ولم يذكرها مؤملا حزا المنفعه لنفسه فيجازى من وقتت منه هذه الحليه بمقتضى النظام بضره في المره الاولى مايه وحسين جلده وفي المره الثانيه بارساله الى اليمان بمدد من ثلاثة شهور الى سنه على حسب الحال ( ماده الحاديه والعشرون ) اذا ارسل مشد التاحيه الى احد من الفلاحين لاحتل مصاحه فصره ذلك الفلاح وردده او ارسل المشد من طرف الديوان ليدعو فلاحا فتعال ذلك الفلاح ولم يحضر فادا لم يوحد بعد التحقيق للفلاح عذر شرعى لحزاؤه في

هذه الحالة ضربه عشر جلدات واذا وقع منه عدم الطاعة ورفع يده على المشد فجزاؤه ضربه خمسين جلده

(المادة الثانية والعشرون) إذا كسر احد من المشايخ او الفلاحين ساقية احد من الناس او سرق مالا منها ضمن قيمتها لصاحبها ثم يجازى بحبسه مدة من عشرة ايام الى شهر كامل او بضربه احدى عشر جلده فاكثر الى تسعا وسبعين

(المادة الثالثة والعشرون) اذا احرق احد من الفلاحين او مشايخ البلاد جريد نفسه او اصنافه عامدا زاعما انه بذلك يرفع عنه اموال الاطيان حيث انه قد وقع منه هذا الجنون في حق مال نفسه وفي حق الميرى لزم ان يعامل بمقتضى ما تقرر في المادة الثالثة عشره

(المادة الرابعة والعشرون) حيث ان من الجارى ان بعض فلاحين يوردون بعض محصولات الى الاشوان من اصل المطلوب منهم وفي وقت التوريد يوكل كل جماعه شخصا في توريد محصولاتهم المذكوره بالشون فاذا استخرج الوكيل المذكور الرجعه اللازمه عن تلك محصولات باسم شخص آخر غير صاحبها او باسم نفسه مع كونها لا تحصى ولا تعلق له بها فلا شك ان مثل هذا الفعل هو عين الخيانة فيلزم استرداد ذلك لصاحبه بعد الثبوت ويجازى الشخص الحائن على مقتضى النظام بضربه من خمسين جلده الى مائة تأديبا له وزجرا

(المادة الخامسة والعشرون) اذا شارك شيخ البلد او احد المزارعين شخصا آخر في زراعته ثم ضايق ذلك الشخص واسأ معاملته حتى الجأ الى الفرار قاصدا بذلك عدم اعطائه حقه وقت وجود محصولات فن بعد التحقيق بحرى تحصيل حق الشريك المذكور فن تجاسر على ذلك ودفعه الى صاحبه ثم يجازى على مقتضى النظام اما بحبسه من خمسة عشر يوما الى مدة شهر كامل او بضربه من خمسة وسبعين جلده الى مائة

(المادة السادسة والعشرون) حيث ان بعض المشايخ لا يراعى الاصول الاتريه بل ينقل في كل سنه الفلاحين من غيط الى آخر ويخص نفسه ويريد بالاطيان الحيدة او يفعل نحو ذلك من الامور التي تحالف الاصول المرصيه واللوائح المرعية فالواحد اولا اندارهم والتذنيه عليهم من طرف الحاكم بالحري على الاصول الاتريه ورعايتها والمحافظة عليها وفقا للمصره التي تنشأ عن الاحلال بها فان لم يكفوا عن ذلك ولم يزالوا يتجاسرون على عدم رعاية هذه الاصول لرم تأديبهم ليضربهم تسعه وسبعين جلده فاذا



(١٧٥)

ملحقات

عادوا الى ذلك ثانيا فجزأؤهم بمقتضى النظام اما ضرب مائه وخمسين جلده او العزل من المشيخة

(المادة السابعة والعشرون) لما كان حسن ترتيب واجرا ما يلزم اجراؤه في المديريات من الاشغال الهندسية مثل حفر الترع وانشاء الجسور وحبس المياه وتصفيرها من المواد المنوطة بالمهندسين وهم المسؤولون في هذه الامور كان من الواجب عليهم مزيد التدقيق في التثبت باسباب التحفظ والتحرز بطلب الانهار والمهمات اللازمة عند الاقتضا بدون تأخير واستحصال حسن ادارة تلك العمليات وحيث ان مديري الاقاليم هم المسؤولون عن جميع امور مديرياتهم وادارتها وهم اكبر الحكام بها فيلزم ان يبادروا بتحصيل ما يقتضيه الحال من اللوازم والمهمات بحسب طلب المهندسين بدون تأخير عن وقت الاقتضا بحيث يجمعون الاسرار ويوزعونهم على وجه الحق والعدالة ويقتنون باجراء العمل فان حصل اهمال او تكاسل وعدم اعتنا من طرف المهندسين او المديرين وترتب على ذلك ضرر فم بعد التحقيق يجلسون في المدة الاولى بدويان المديرية من شهر الى ستة اشهر فان تكرر منهم هذا الامر فقد طهر بذلك معجزهم عن ادارة المصلحة فيرفعون من الخدمه ولا يستخدمون في الخدمات الميريية حتى يظهر منهم الندم على ما فعلوا ويحسن حالهم



## الفصل الخامس

### وفيه احدى عشرة مادة

(المادة الاولى) كل شخص عوق بالنفي او بالقيء بالحديد فانه بعد تمام مدة عقابه واستيفاء جزائه لا يستخدم في الخدمات الميريية ما لم يكن من ارباب الرتب ويشهد في حقه جماعه من الامراء المعبرين انه صلح حاله وحسن سلوكه وانه لا يتشبث بعد ذلك نادنى شئ يحالض الرضى العالي فانه حينئذ يجوز استخدامه في الخدمات الميريية

(المادة الثانية) اذا تعرض شخص بهدم او تخريب او احلال او اتلاف بشئ من الاثار القديمة او الحديد او من التماثيل الموجهة للمنافع العامة او المستوحية لرينة المملكة وشهرتها او من سائر الانبياء العتيقة فان كان ذلك الشخص من الاكابر لزم عمل ذلك الشئ الذي اتلفه بمعرفته مع اطلاع المدير وان كان من الاصاغر لزم بمقتضى

النظام ضربه من خمسين جلده الى مائة وخمسين  
(المادة الثالثة) اذا كانت المرأة حاملا ووقع بينها وبين زوجها او غيره من الناس  
مشاجره ونزاع ادي الى سقوط حماها فانه في هذه الحالة يلزم احرا ما تقتضيه الشريعة  
من الاحكام \*

(المادة الرابعة) اذا اعدم شخص ولده عمدا لم بعد اجرا الحكم الشرعي عايه  
ان يجازى ايضا بما يقتضيه القانون

(المادة الخامسة) اذا سقطت الحامل باصرار شخص اياها او باعطائه لها بعض  
ادويه او باطعامها او اسقيها شيئا سوا كان ذلك برضاها او بدون رضاها فانه بعد اجرا  
الحكم الشرعي في حق ذلك الشخص يجازى ايضا بما يقتضيه القانون

(المادة السادسة) اذا سرق انسان او اضاع او اتلف شيئا من الاوراق كالصحف  
والوثائق والدفاتر والتقارير المشتمله على تحقيقات دعاوى القصاص وقضايا الجنايات  
والسندات سوا كانت في الدفتر حاه او غيرها من سائر الدواوين الميرييه او كانت في عهدة  
احد من ماموري الدواوين المذكوره لزم حبس المامورين بحفظ تلك الاوراق بمحل  
اشغالهم في المدة الاولى مده من شهر الى ثلاث شهور وفي الثانية يازم اما حبسهم  
كذلك او اخراجهم من تلك المصلحه واما السارق او المتلف لتلك الاوراق فيحبس  
مقيدا بالحديد مده على حسب حاله من ثلاثة اشهر الى ثلاث سنين

(المادة السابعة) جميع المستخدمين بالمصالح الميرييه كبارا كانوا او صغارا اذا لم  
ينقادوا لمنطوق القوانين او لامر الوالي او الدوات الدين من فوقهم لم ان ينظر في  
قضيتهم فان تبين ان عدم الانقياد لم يترتب عليه ضرر للمصلحه عوقبوا بالحبس بدويان  
المديريه مده على حسب حالهم من عشرة ايام الى شهر واحد وان تبين انه ترتب عليه  
ضرر للمصلحه حبسوا بالديوان المذكور مده من شهر الى ستة اشهر على حسب  
درجة الضرر فان وقع منهم ذلك ثانيا وترتب عليه ضرر لزم اخراجهم من المصلحه  
وعدم استخدامهم في الخدمات الميرييه حتى يدموا على ذلك وتحس توبتهم

(المادة الثامنة) لا يسوغ لاحد من الامراء المستخدمين في الخدمات الميرييه ان  
يتدخل فيما لا يخص ماموريته او فروعها ولا ان يعامل احدا بما لا يليق فان خالف  
وارتك مثل ذلك حبس في محل ماموريته مده من عشرة ايام الى شهر واحد

(المادة التاسعة) اذا وقع في دائرة احد من المتزمين امر مخالف للشروط كاخذ

عوايد زايده على العوايد المقرره او يبيع شئ للميرى او الاهالي بئن زايد على الاثمان المشروطه وحصل التحقيق والتدقيق بمراجعة اوراقه ودفاتره وثبت في المحكمه ان تلك الخالفه وقعت في محل اقامة الملتزم وانه مطلع عليها لرم تحصيل ربع مال الالتزام منه زياده على بدل الالتزام المقرر زجرا له على مخالفته حيث انه التزم بالالتزام على تلك الشروط المتدرجه بالشروطنامه وحيث انه لا بد من ابقاء تلك المقاطعه في عهده ذلك الملتزم حتى تمضى سنة الالتزام فلاجل منع وقوع مخالفه من هذا القيل فيما بعد يلزم تعيين ناظر من طرف الميرى يكون معه لادارة تلك المقاطعه وبمجرد انقضاء سنة الالتزام ينزع الالتزام من يده ويجرى مثل ذلك ايضا فيما اذا حصلت المخالفه على الوجه المشروح في احد الفروع الملحقه بالالتزام وثبت ان الملتزم يعلمها وان حصولها كان باذنه ورضاه وان الايراد الذي نتج عنها عاد عليه وان وقعت الخالفه من احد اتباع الملتزم كوكيله او احد ملتزمي الصروع او خدام الملتزم الاصلي وثبت ان ذلك الشخص فعل هذه الخالفه برأيه لمجرد نفع نفسه وان الملتزم الاصلي بري الذمه من ذلك لزم تحصيل القدر الرائد من ذلك الشخص ورده لاصحابه ان كان موسرا فان كان معسرا لا يقدر على دفعه وجب تحصيله من ضامنه فان لم يكن له ضامس لرم تحصيله من الملتزم الاصلي ورده لاصحابه لانه اهل في اخذ الصمان مع وجوبه عليه وبعد تضمين اتاع الملتزم الذين وقعت منهم المخالفه ما تقدم ذكره يلزم تعزيرهم اما بالضرر من مائة جلده الى مائة وخمسين او بالاستخدام في الخدمات الدينيه مقيدين من مدة شهر الى ستة اشهر

(المادة العاشره) اذا احس شخص من نفسه بالعجز عن ادارة المصلحه المقصده الى ادارته واستدعى باستخدامه في خدمه تليق بحاله فينبغى ان يساعد على ما استدعاه ويجاب الى مطلوبه واذا استعفى من الخدمة برعى كبر سنه او ضعف بنيته بحيث لا تساعده قواه الحسنيه على الخدمة وكان مقيا بمصر فيدبى ان يرتب له المعاش اللايق بحاله وخدمته التي سبقت بالتطبيق على لائحه معاشات مصر ويلحق بزمرة المتقاعدين واذا استعفى بلا عذر مع اقتداره على الخدمة وطهر ان طرفه خالص من المصلحه المنوطه به يقبل استعفاؤه لكن لا يرتب له معاش واذا استعفى مدعيا وصول الاذيه اليه من رئيسه الذي فوقه تظر دعواه باي مجلس او باي ديوان يريده فان تبين انه محق في دعواه اتق في خدمته وعومل المدعى عليه بمقتضى القانون وان تبين انه مبطل فيما بدعه جوزي ايضا بمقتضى القانون

## ملحقات

(١٧٨)

(المادة الحادية عشره ) جميع الوكلاء والمفتشين والنظار والخدم الذين ببلاد العهد  
 والحفالك والمصالح التابعه للفامليه والذوات ارباب الرتب وغيرهم كايضا من كان اذا وقع  
 من احدهم مخالفه للقوانين الموضوعه بخروجه عن طاعة المديرين والحكام يلزم بعده  
 المحاكمه ترتيب جوائزه واجراؤه بمقتضى القانون كغيره بدون استثناء  
 ( تمت الخمسة فصول )



## ملحقات

(١٧٩٢)

## ملحق نمرة ٢٠

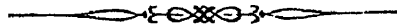
### لائحة المجالس المركزية الصادرة

سنة ١٢٨٨

### مقدمة

البعض من أعضاء مجلس شورى النواب كان انهى عن المحدثات الواقعة من تعدد وظائف نظار الاقسام بالنسبة لسرعة سير وتسوية مصالح الاقاليم وسعادة ناظر الداخلية حال رؤية هذه المسئلة على المجلس الخصوصي ولما ان صارت المذاكرة فيها مرارا تحت رياسة ذات الجنب الحديوي الاعظم وحصل التأمل في الترتيبات الاصلية الموضوعة قديما للاخطاط والاقسام تحققت صحة تلك المحدثات وبناء على التعليمات التي صدرت صار البحث بمعرفة المجلس على إيجاد طريقة لاصلاح العادة القديمة بحيث لا يترتب عليها تغييرها بهيئة او طريقة جديدة وانما فقط يصير تحسينها بموافقة العوايد والاحوال الجارية وكما هو معلوم ان الاصول القديمة في ادارة مصالح النواحي كان جارى تمشيتها بمعرفة المشايخ وان تعيين انتخاب هؤلاء المشايخ هو بمعرفة الاهالي ولا ينصبون شيئا واحدا في كل ناحية لانهم لا يرون ان العدد الاكثر يجبر العدد الاقل في الانتخاب بل كل جماعة تتحب شيئا تختاره لنفسها ومن هنا نشأ تعدد المشايخ المنوطين بادارة المصالح ورؤية الدعاوى في اكثر النواحي وكيفية ذلك هو ان هؤلاء المشايخ بالاتحاد مع البعض من العمد يحقون الحق ويتذكرون في مصالح الناحية على هيئة مجلس يسمونه مجلس المصطبة فلم يحصل التعرض لابطال هذه العادة وانما تصور منها وضع محاسين احدهما خاص بالادارة والثاني برؤية الدعاوى وانتخاب اعضائها يكون مثل جميعه المصطبة بحضور واتحاد العمد وهذا الوضع ما هو الا لتأييد المجلس البلدي واحراء آتة مع افراغها على قاعدة منتظمة واما الحارى في الاقسام فانه مرتب في كل قسم شخص واحد بوظيفة ناظر قسم من مامورى الحكومة ووطائفه المحولة على عهده متوعة فتارة يشغل

بتحصيل الاموال وتارة في الإدارة وفي العمليات العمومية واخرى في رؤية الدعاوى ولا يتعاطي فصلها لوحده بل باتحاد ثلاثة او اربعة من العمد بصفة ارباب جمعية وهذا ايضا لم يحصل التعرض في لائحة الخصوصي اليه بل اضيف له بعض تيمات وتحسينات صار استباطها من العوائد والتنظييات الجارية الآن وهي تنظيم كيفية انتخاب ارباب هذه المجالس وجعلهم بمدد معلومة وتخفيف وظائف ناظر القسم بان صار استعراض مأمورية الدعاوى المحولة عليه لاهميتها بوضعها تحت مأمور خاص بها وبغضون رئيس مجلس الدعاوى وهذه التحسينات لم يدخل فيها المجلس احداثات جديدة ومع ذلك فولو ان العمل كان قاصر على تعديل اصول مؤسسة على العوائد ووضعها في هيئة قانونية الا انه مما صار اجراه حصل نتيجة عظيمة وهي اتصال وظائف الإدارة والقضاء عن بعضها حيث كانت الى الآن منحصرة في يد واحدة وصارت مأمورية ناظر القسم بسيطة بعد ان كانت في غاية الارتباك وانحلت تسوية الاشغال سهولة النجاز نواقها هذا على وجه الاجمال ما تضمنته اللائحة التي اشارت بها الحضرة الحديوية وهي التي بعد ان صار تنظيمها بمعرفة المجلس عرضت للاعتاب وصدر عليها الامر العالي ومن المعلوم ان المجلس لم يقصد بتنظيمها وعرضها اجراء عمل مستوفى بل لايحلو عن محو اوثبات فيه ولذلك قد روي بالمجلس انه اذا تحس لدي الاعتاب الحديوية ابتداء تمشية العمل بموجب هذه اللائحة في مديرتي الغربية والمنوفية لانهما مرتبطتين ببعضهما بسبب اشتراكهما في مصلحة الري وبواسطة هذه التمشية وطول الوقت في دوام العمل بها لا بد وان يصير الوقوف على ما يكون لازما علاوته عليها حينئذ يصير استوفائها قبل سريان العمل بموجبها في كافة المديريات





( ١٨١ )

ملحقات

بسم الله الرحمن الرحيم

صورة امر على صادر لنظارة الداخلية رقم ٢٥ جماد اول

سنة ٨٨ نمرة ١٧٢

صار منظورنا صورة قرار مجلس شورى النواب هذه الرقم ١٩ جماد اول سنة ٨٨ نمرة ٦ المتعلق بمسئلة ترتيب مجالس بالبلاد ومجالس وصبطيات بالمراكز عوصا عن الاخطا والاقسام بالكيمة الموصحة بها وحيث وافق لدينا تنفيذ ذلك فاصدرنا امرنا هذا لكم لتعتمدوا الاجراء بمقتضاه

صورة قرار مجلس شورى النواب

حضرة الشيخ احمد ابو حمر من اعضاء مجلس الشورى انهى اليه بتاريخ ٦ ر سنة ٨٨ بان جهات الاقاليم مرتب بها احكام اخطاوط ونظار اقسام وكتبه وقواصة بماهيات لاجل تحصيل الاموال واداء الاشغال ورؤية الدعاوى وبحسب كثرة الاشغال غير حاصل تشميل في تادية ما هو لازم في وقته وفصلا عن ذلك قال القضايا بعد سماعها بطرف احكام الاخطاوط ونظار الاقسام تحال على المديرىات وينتج من هذا عطل المدعى والمدعى عليه عن اشغالهم وربما تمكك القضية في بحر التحقيق مدة ورداد عطلهم بسببها وانه من حيث اقصى مرعوب الحصرة الخديوية راحة الاهالي ونهو اشغالهم في وقته لالتفاتهم لرراعتهم فتلاحط طريقة سهلة ممكن بها اجراء هذه الاشغال من دون عطل ولا مشقة وهو انه يترتب بكل حط مجلس او مجلسين بحسب قلة البلاد المحتوي عايتها وكثرتها وكل مجلس يكون مركبا من ثلاثة اعضاء وواحد رئيس جميعهم من عمد الاهالي يصير اتحابهم بمعرفة الحكومة بالدور كل اربعة شهور مرة ويعمل لتلك المجالس حدود يتبعون الاجراء بمقتضاها ويعطى لهم دفانز محتومة من الميرى وينظرون القضايا والدعاوى ويجرى عملية الكتابة بمعرفة الصيارف وبعد رؤية القضايا ونهوها تحرر المضاط اللازمة عنها وتقدم الى المجالس المحلية واما القواصة الدين يلزموا بحرى احدثهم من غفرة البلاد بالدور لكل مجلس اثنين او ثلاثة بما ان غفرة البلاد صاروا تحت رابطة

## ملحقات

(١٨٢)

منتظمة وبهذه الحالة يسهل رؤية الاشغال وتخفيف المصاريف لانه ما دامت الاشغال والاموال طبعاً جاري تأديتها بمعرفة مشايخ البلاد والدعاوى تترتب المجالس لرؤيتها فلا يكون فيه اقتضاء للخدمة المرتين بالخطا والاقسام واقلام الدعاوى وان تصير المخابرة مع الحكومة حتى اذا تحسن لديها المذاكرة في ذلك فيجربى ما يلزم ويعطى القول اللازم بما يستقر عليه الحال وقد استقر رأى المجلس على محاربة الحكومة في ذلك وتأثر على الانهاء المرقوم من سعادة الرئيس بنمرة ١٢ وارسلت صورته للداخلية بافادة في ٦ ر سنة ٨٨ بنمرة ١٥ وقد حضر سعادة ناظر الداخلية في ١٤ منه مامورا من طرف الحكومة وقال من المعلوم ان الحكومة الحديوية احب ما عاينها تأسيس وتسهيل ما فيه راحة الاهالي لكن هذه هيئة ادارة جديدة ولا يمكن اعطاء قول فيها الا بعد التروي والتفكر ولذلك رأت الحكومة بان تنظر ابتداء بالمجلس الخصوصي للتأمل فيما يقضي وان المجلس المشار عنه رأى بان يتعين اثنين من اعضاء الشورى احدهم من بحرى والآخر من قبلي ليكونوا حاضرين حين المذاكرة لتتوير المسئلة واخذ الاستفسامات اللازمة منهم عند الاقتضا ويتقدم لمجلس الشورى التصورات التي تراها الحكومة في ذلك لرؤيتها والمذاكرة فيها فتقرر بالمجلس انه في الواقع هذه هيئة ادارة جديدة ويلزم لها التأمل التام والذي رآته الحكومة من النظر لذلك بالمجلس الخصوصي ابتداء في محله وبعد رؤية ما يقتضى وتقديم تصورات الحكومة الى مجلس الشورى حين ذلك تصير المذاكرة بما يتراءى ثم استقر الرأى على تعيين اثنين من اعضاء المجلس احدهما من بحرى والآخر من قبلي وبناء على ما ورد به الاخبار من مجلس الخصوصى عن تعيين اثنين آخرين ايضا علاوة على الاثنين السابق تعيينهما اولا لزيادة الايضاح في تلك المسئلة تعين اثنين ايضا احدهما من بحرى والآخر من قبلي ولقد ورد شرح ديوان الداخلية رقم ١٥ جاد اول سنة ٨٨ بنمرة ١٥ على صورة اللائحة التي عمات لذلك نانه حصل التروى والتفكر بالمجلس الخصوصي بعد اخذ قول من حضر من مجلس الشورى والتصورات التي رآها المجلس الخصوصي ندوت بالصورة المذكورة وقدمت للاعتاب الحديوية بقصد الاستئذان عن اعائها لمجلس الشورى فصدر عليها الامر العالي رقم ١٥ الحاضر بنمرة ١٦٨ بموافقة تقديمها لمجلس الشورى من طرف الداخلية وقد تابت بالمجلس فتقرر به عن لزوم تعيين قوميون لهذه المادة وقد صار تعيين القومسيون والنظر في البنود وقدم تقرير واصح به صورة اللائحة وما تراءى له كما سيأتى بيانه بعده

( ١٨٣ )

ملحقات

صورة الامر العالي الصادر انظارة الداخلية على اصل هذه اللائحة رقم ١٥ جا  
سنة ٨٨ نمرة ١٦٨

اطلعنا على مفصلات هذه اللائحة التي عملت بالمجلس الخصوصي وقرار المجلس  
المشروح عليهما واستنسب لدينا تقديمها لمجلس شورى النواب من طرف الداخلية واصدرنا  
امرنا هذا لكم للاجرا كما ذكر

انه بناء على افادة مجلس شورى النواب المحررة لديوان داخلية في ٦ رسة ٨٨  
المرفوقة معها صورة الانهاء المقدم لمجلس شورى النواب من احد اعضائه الملتبس فيه  
مخاطرة الحكومة فيما يتعلق باستسباب ترتيب مجالس بالاخطاط بالنواحي بهيئة أخرى  
عن الجارى للنظر في القضايا والدعاوى ومحصيلات الاموال ونحوه تسهلا عن الجارى  
بمعرفة نظار الاقسام وحكام الاخطاط الدين من اناطتهم بذلك غير حاصل منهم الملاحقة  
على نهو ما ذكر خصوصا الدعاوى التي من بعد ان ينظروها بمعرفة فانه حارى حالتها  
من طرفهم على المديرية وينشأ من تلك الطولة عطل لارباب الدعاوى وتأخير  
لالتفاتهم لتحاز ونجاح اشغال المزروعات ونحو اشغال الاهالي الحالية ثم وما استنسب  
بالداخلية من حصول التفكير والتذكر في ذلك بالمجلس الخصوصي قد صار مفاوضة  
الآراء في هذه المادة بالمجلس بحضور من حضروا به ايضا من اعضاء شورى النواب  
والذي استحسنه المجلس فيها ان يترتب في كل بلد مجلسين احدهما للإدارة والثاني للدعاوى  
وعلى كل كم بلد مجلس دعاوى مركزية ثم واعمال ضبطية في كل مركز وضبطية عموم  
بكل مركز ديوان مديرية كما هو آتي تفصيلاته بهذا

## الفصل الاول

فما يتعلق بترتيب مجلسين في كل بلد وكيفية انتخاب الاعضاء والرئيس والاجراآت  
المقتضية وهو منقسم الى ثلاثة اقسام

## القسم الاول

في بيان ترتيب وانتخاب ارباب مجالس البلد

( بند ١ )

يترتب في كل بلد مجلسين احدهما لامور الادارة يسمى مجلس مشيخة البلد والثاني  
لرؤية الدعاوى يسمى مجلس دعاوى البلد وكل مجلس يكون مركب من واحد رئيس



## ملحقات

( ١٨٤ )

من مشايخ البلد واثنين اعضاء بالدور على وجه ما هو آتي تفصيله في بند ٤ وبند ٥ ويجعل لكل رئيس ولكل عضو نائب حتى اذا غاب احد الرؤساء او احد الاعضاء فالنواب عنهم يؤدوا وظائفهم مدة الغياب ويكون مدة دور الرؤساء ونوابهم عن سنتين اثنين والاعضاء ونوابهم عن سنة واحدة

( بند ٢ )

يترتب مجلسين مثل ذلك ايضا في كل بندر من بادر الاقاليم البحرية والقبلية مثل طنطا والمنصورة واسيوط وجرجا وباقي البنادر فالاول يسمى مجلس لمدى ويؤدى وظائف مجلس ادارة المشيخة في البندر والثاني لرؤية الدعاوى يسمى مجلس دعاوى البندر ويتعين لكل مجلس منهما رئيس من مشايخ البندر واثنين اعضاء من عمد المزارعين واعيان اهالي البندر بالدور ويجعل لكل رئيس وكل عضو نائب ايضا حتى اذا غاب احد الرؤساء او احد الاعضاء فالنواب عنهم يؤدوا وظائفهم مدة الغياب ويكون مدد دور الرؤساء ونوابهم عن سنتين والاعضاء ونوابهم عن سنة واحدة انما الانتخاب يكون سنوي كما في بند ٨

( بند ٣ )

البلد الصغيرة او الكفرة التي يكون لكل منهما اطيان مفروزة برمام مخصوص فان كانت البلد الصغيرة اهاليها قليلة لا يتطعم بها مجلسين مشيخة ودعاوى مثل البلد الكبيرة فيصير تبعيتها برضا اهاليها لبلد كبيرة من المحاورين لها انما ينتخب من عمد تلك البلد الصغيرة اثنين اعضاء كل منهما يكون في مجلس من المجلسين الدين يكونوا في البلد الكبيرة واثنين نواب لهما من ذات البلد الصغيرة واذا كان بلدين صغيرين يتبعوا لبلد كبيرة فيكون من كل منهما واحد اعضاء وواحد نائب له وان تعددت البلاد الصغيرة التابعة لبلد كبيرة زيادة عن بلدين فيكون الاخذ منهم بالدور اي البلد التي لم يؤخذ منها في اول دور يؤخذ منها في ثاني دور

( بند ٤ )

رؤساء واعضاء مجالس كل بلد وبندر ونوابهم حسبما في بند واحد وبند اثنين هؤلاء يكونوا من اهالي الحكومة ومن عمد المزارعين في البلد ولهم في نفس البلد التي ينتخبوا لمجالسها ملكية واثرية ومشتغلين في البلد المدكورة بزراعة او تجارة ويكونوا مع ذلك متوطنين بالبلد ذاتها لا اقل من خمسة سنين والريس ينتخب ممن باع في العمر



( ١٨٥ )

ملحقات

ثلاثين فأكثر والاعضاء يكون كل منهم من سن خمسة وعشرين سنة فما فوق ولا يكون وقع لاحد منهم افلاس و بعد افلاسه ما اعاد اعتباره ولا يكون وقع منه جناية وصدر عنها في حقه مضبطة بالارسال الي الايمان او الطرد من وظيفته

( بند ٥ )

من يكون مستخدما او سبق استخدامه بالحكومة وله طين ابعادية او اترية بالناحية ولولم يكن متوطنا بها لكنه يكون حائز باقي شروط الانتخاب يجوز له ان يكون منتحبا ان كان خالي من الخدمة ومنتحبا اذا كان مستخدما

( بند ٦ )

اذا كان في البلد شيخ واحد ولا تكون تلك البلد من البلاد الصغيرة المدون عنها في بند ٣ فيكون هو ريس مجلس ادارة المشيخة في اول دور وبنهاية دوره اذا ارادوا الاهالي ابقاءه رئيسا في الادوار القابلة بعد ذلك او رغبوا تعيين غيره من عمد الاهالي المزارعين بالبلد فيجابوا لذلك واما ريس مجالس الدعاوى يتعين من اول دور بالانتخاب من عمد البلد واما البلد المقسمة شياختها حصص فلاهالي البلد ان يختاروا رئيسا من مشايخها في كل دور من يريدوه منهم

( بند ٧ )

من يكن معدودا من العسكرية تحت السلاح يستثنى من الانتخاب انما اذا صادف وقت الانتخاب وجود احد العساكر في البلد بالاجازة فيجوز له ان يكون حاضرا مع الاهالي وقت الانتخاب وله ان ينتحب من يريد من مثل الاهالي

( بند ٨ )

انتخاب ارباب المجلسين لكل بلد كبيرة من ريسا واعضا ونواب يكون في ذات البلد وبمعرفة مشايخ واهالي البلد وبحضور ثلاثة عمد يصير تعيينهم في وقته بمعرفة محاسن الدعاوى المركزية من عمد النواحي المجاورة وعلى العمدة المذكورين ان يتبعوا رضا الاهالي بدون ان يحثوا عن لياقة وعدم لياقة من يختاروهم مشايخ واهالي البلد ولكون وقوع الانتخاب لازم ان يكون في كل سنة مرة قبل نهايتها بشهر واحد بكيفية ان الريسا ونوابهم يكون دورهم كل سنتين مرة والاعضاء ونوابهم دورهم سنوي فالانتخاب الاول يجري عن جميع ريسا واعضا ونواب المجلسين بحسب مددهم والانتخاب الثاني في السنة الثانية يكون عن الاعضا ونوابهم فقط وفي ثالث سنة يكون الانتخاب مثل اول سنة وهكذا بحيث

بتعين في وقت الانتخاب كل اسم من اسماء الريسا او الاعضا واسم من يسوب عن كل منهم

(بند ٩)

الاشخاص الذين يجرون الانتخاب الموضح عنهم في بند ٨ يكونوا من الذين باعوا في العمر زيادة عى واحد وعشرين سنة ويكونوا متوطنين في البلد لا اقل من خمس سنين ولهم فيها ملكية واترية ولا يكن فيهم احد من المنهى عن انتخابهم في البند الرابع وبالمثل الثلاثة عمد الذين يحضروا انتخاب ارباب مجالس البلد يكونوا مستوفين لهذه الشروط ومن قبل ارسال الثلاثة عمد المذكورين من مجلس المركز للبلاد يصير توضيح بيان اسماءهم بافادة منه الى المديرية من قبل الميعاد بكم يوم فاذا وجد انهم مستوفين للشروط المذكورة بهذا والبند الرابع يتصرح منها بتعيينهم

(بند ١٠)

حيث ان مجلس الدعاوى المركزية الذي من وظيفته تعيين الثلاثة عمد الدين يحضروا انتخاب ارباب مجالس البلد سيترتب مجددا فالثلاثة عمد اللازم تعيينهم الآن لذلك الانتخاب كما في بند ٨ يكون تعيينهم في هذه الدفعة بمعرفة المديرية وفي القابل طبعا يكون تعيينهم بمعرفة المجلس المركزي على وجه ما سبق ايصاحه بند ٩

(بند ١١)

انه لاجل معرفة عمد البلد الموجودين فيها الذي يجرى الانتخاب منهم سنوي على موجب بند ٤ يلزم انه قبل الانتخاب في اول دفعة يعمل كشف بمعرفة مشايخ كل بلد عن اسماء العمد الذين بها الموضح عنهم في بند ٤ وبند ٥ بحيث يكون عن الذي بلغ سن الواحد منهم من خمسة وعشرين سنة فما فوق وحالين للصفات المقبولة للانتخاب ويتقدم للمديرية للمراجعة منه على جدول الانتخاب الذي يعمل بمعرفة مشايخ واهالي البلد بما يتخبروه في السنة الاولى ويقدموه للمديرية كما في بند ١٣ الآتي بهذا ثم من بعد السنة الاولى يكون تحرير الكشف المذكور في كل سنة بمعرفة مجالس ادارة المشيخة باسماء العمد التي توجد في البلد ويتقدم للمديرية لمناظرته بها وعند المناظرة اليه والتحرى عن حقائق تلك الاسماء ان وجد ان من صمنهم احد له موانع تمنع قبوله في الانتخاب للاسباب التي ذكرت قبله في بند ٤ بهذا تحالا يصير اعادة الكشف لمجلس ادارة البلد لتغيره كشف خلافة بعد استبعاد من تظاهر للمديرية منع قبوله من الانتخاب وبورود الكشف للمديرية يبقى بها للمراجعة منه على جدول انتخاب ثاني سنة وهم بحري ذلك



(١٨٧)

### ملحقات

سنوى واذا تشكى احد من عدم قيده بقوله انه من العمد الذين يجوز الانتخاب منهم المصحح عنهم في بند ٤ و ٥ ولم يجرى قيده بالكشف فيسمع منه وينظر في دعواه بمجلس دعاوى المركز ويجرى في ذلك ما تقتضيه حدود المجلس

(بند ١٢)

الانتخاب الذى يحصل في كل سنة يتبع فيه رأى عموم البلد الذين يجوز لهم الانتخاب او اكثرية الآراء واذا طهر للمديرية وقوع انتخاب بوجه غرض او ميل او بمحبورية مما يحل بالانتخاب فاذا كان ذلك مما يختص بانتخاب احد من مجالس البلد فللمديرية ان تحول تحقيقه على مجلس دعاوى المركز وان كان وقوعه مما يختص بانتخاب احد من مجالس دعاوى المركز فيتحول بمعرفة المديرية على المجلس المحلي

(بند ١٣)

عند تتم الانتخاب في كل سنة كما في البنود السابقة يعمل به جدول ببيان اسماء ارباب كل مجلس من ريس واعضاء ونواب وبيان مدة الدور ويكتب ذلك الجدول حال الانتخاب في نسختين ويحتم عليهما من الحاضرين الانتخاب ويشرح عليهما من الثلاثة عمد المعينين لذلك وترسل منهما نسخة الى مجلس الدعاوى المركزية والثانية ترسل للمديرية

(بند ١٤)

بورود جدول الانتخاب الى المديرية يصير مراجعته بمعرفة المدير او وكيله فان وجد مستوفى الشرائط الموصحة بالبنود السابقة فيكتب عليه تصديق ويرسل الى مجلس الدعاوى المركزية في الحال وبموجبه تحرر اعلانات من مجلس الدعاوى الى كل من الرئيس والاعضاء والنواب لمعلوماتهم قبول انتخابهم ومدة الدور واما ان وجد وارد ضمن الانتخاب احد من المهى عن تعيينه بموجب البنود المذكورة فالمديرية لها ان تطالب تعيين غيره ويكتب منها بذلك لرياسة مجلس المركز ومنه ترسل عمد الى نفس البلد لانتخاب بدله بمعرفة المشايخ والاهالي وبتعيينه يكتب منه للمديرية وبعد التصديق منها يجرى قبوله

(بند ١٥)

من ينتهي دوره ويريدوا الاهالي ابقاءه لدور ثاني عند الانتخاب لممنونتهم منه فيجابوا لذلك

## ملحقات

(١٨٨)

(بند ١٦)

الشيخ الذي ينتخب لرياسة احد المجلسين يعين بمعرفته لوظيفة شياخته من ينوب عنه فيها حتى ينتهي دوره في الرياسة

(بند ١٧)

اذا غاب احد الاعضاء لعذر معلوم للمجلس فالمجلس يعين النائب عنه مدة غيابه واما الرئيس لا يغيب الا باطلاع مجلس دعاوى المركز واذنه وعند غيابه يتعين نائبه واذا صادف غيابه بغير اذن مجلس دعاوى المركز فارباب المجلس رياسته لهم ان يعينوا النائب عنه ايضاً في وقته ويخطروا مجلس دعاوى المركز

(بند ١٨)

اذا استعفى احد الاعضاء من احد المجلسين فيكتب منه الى الرئيس ويشرح عليه من الرئيس الى مجلس الدعاوى المركزية بالاستئذان وبصدور الاذن لاجابة التماسه يتعين النائب عنه لنهاية دوره واما اذا استعفى احد الريسا فيكتب منه الى مجلس الدعاوى المركزية ومتى صدر منه الاذن باجابته يتعين النائب عنه لنهاية دوره ويعطى عن كل من ذلك علم خبر الى المديرية

(بند ١٩)

من يصير انتخابه رئيس او اعضا او نايب وبعد الانتخاب يحصل له افلاس او يحصل منه جنباية تصدر عنها مضبطة حكم بارساله الى الليمان او بالطرد من وظيفته فيكون داخل تحت حكم من يحرم من الانتخاب على موحد البند الرابع ويتعين بدله النائب عنه حسب اللائحة

## القسم الثاني

### في وظائف مجلس ادارة المشيخة

(بند ٢٠)

أمور الادارة التي هي الاصل في وظائف مشيخة البلاد وحدودها يؤديها كل شيخ حصة تحت ملاحظة هذا المجلس ما عدا رؤية الدعاوى تكون محصورة بمجلس دعاوى البلد

(بند ٢١)

مجلس ادارة المشيخة يلزمه ملاحظة انتظام الاضرحة وعمارية المساجد التي



( ١٨٩ )

### ملحقات

بالناحية وما يكون فيها من سائر المعابد والآثار القديمة والمكاتب

( بند ٢٢ )

مجلس ادارة المشيخة يلزمه ملاحظة قيد المولودين والمتوفين ومعلومية بيان الاهالي وسكان البلاد بيت بيت وقيد من يستجد توطنه فيها وتزيرل من يتقل منها وعليه ايضاً ملاحظة عملية الجدرى وسائر المواد الصحية التي تخص الناحية حسب التعليمات التي تصدر من مجلس الصحة

( بند ٢٣ )

ما تقتضيه التنظيمات الهندسية وتصدر به التنبيهات عنها يكون اجراؤها بمباشرة مجلس المشيخة

( بند ٢٤ )

في وقت زيادة النيل ولزوم تدارك تقوية جسور البحر او سد مقاطع وامثال ذلك مما يقتضي الاهتمام به قصير المعاونة فيه من المجلس مع باقي المشايخ واهالي الناحية

( بند ٢٥ )

نجاز الاشغال العمومية بالناحية يكون تحت مباشرة مجلس ادارة المشيخة

( بند ٢٦ )

يترتب على ذلك المجلس تقديم كشوفه لمجلس تفتيش الرراعة عن بيان المزروعات الشتوية والصيفية والنيلية عن كل موسم كشف بمقدار المنزرع بالفدن والصنف ليعلم منه ترقى الزراعة وكذا يتقدم منه للمديرية اخطارات كل حمسة عسريوم عما ينظر من امور الري والزراعة ومواد الصحة وسائر الاحوال المتعلقة بالاشغال العمومية والامور المهمة وكل كشف او بيان او استوضاحات تطلبها المديرية من مجلس المشيخة عن سائر اشغال الادارة التي تخص البلد فيجب على المجلس اجابة المديرية عنه في وقته

( بند ٢٧ )

اذا تراءى لمجلس ادارة المشيخة اقتضاء اعمال واستجداد مسقة او ترعة او قنطرة ونحو ذلك من العمليات التي يقتضيها الري والصرف واصلاح الاطيان والمزروعات بالناحية فيكتب منه عنها لمجلس تفتيش الزراعة لينظر به ما يقتضي لذلك حسب اصوله ويعطى حالا اخطار للمديرية من مجلس ادارة المشيخة

## ملحقات

(١٩٠)

(بند ٢٨)

مجلس ادارة المشيخة يلزمه مباشرة تحصيل الاموال حسب التقسيط في اوقاته بكيفية ان شيخ كل حصة ملوم بتحصيل ما يخص شياخته في اوقاته وتوريده عن يد اربابه الى صراف البلد والصراف يقيم في محل مركز المجلس وعلى المجلس ان يلاحظ ويهتم في تحصيل التقسيط بمقتضى ما يرد له به كشوفه من المديرية بالمستحق تحصيله الواضح ببيان بدفتر المبررات عند الصراف واذا تراءى الى المجلس قصور من شيخ اي حصة في تحصيل ما يخص شياخته من التقسيط فعليه ان يحثه وان لزم للشيخ مساعدة في ارسال احد من اتباع المجلس لتسهيل التحصيل ممن يكون متأخر قصير مساعدته من المجلس

(بند ٢٩)

كل ما تحصل عن يد صراف البلد بمجلس المشيخة يتقيد اول باول بيومية وحريدة الصراف والورد في وقته ويصير قطع حساب الصراف يومي بمعرفة المجلس وفي كل خمسة عشر يوما يرسل كشف من المجلس للمديرية باصل المستحق تحصيله وما يكون تحصل من التقسيط والمديرية تراعي رواج التحصيل من عدمه واذا تبين لها تأخير في تحصيل المستحق على اي ناحية فخالاً تجري الكتابة منها للمأمورية صبطية المركز التي تترب وبمعرفة يجري تحصيل باقي التقسيط على حسب ما يرد لها من المديرية

(بند ٣٠)

بعض اللاد في زمس الري والصرف يحدثوا في السكك والجسور قطعوا صغيرة لاجل الري منها او تصرف المياه وفيهم من يعمل تسهيلات للمرور بوضع اخشاب على المقاطع التي تكون صادفت الطريق وبراخ مستحكمة والبعض يتركها ويعطل المرور فمثل هذا يلزم ان مجلس ادارة المشيخة يلاحظه وعلى الدوام تكون الطرق سالكة بسهولة

(بند ٣١)

مجلس ادارة المشيخة عليه ان يلاحظ عند احراج انفار العمليات طلوع الانفار بالدور بوجه المساواة ويكون لها قيد وبيان في المجلس

(بند ٣٢)

كل مصاريف تلزم لعموم البلد من تعمير وانشاء بربح عمومي للناحية او قنطرة صغيرة لترعة البلد او مشتركة بين بعض حيضان الناحية او ماهيات عمرة الحدود وغفرة

(١٩١)

## ملحقات

السكن أو تصليح طرق أو سائر المصارف التي تكون لازمة للمنافع بالماحية أو جمع اعانة. حصة لله تعالى لباء أو ترميم مساجد أو اضرحة أو مقابر أو معابد في البلد بقدر ما يصير التبرع به ممن يتبرع بدفع شيء لذلك فيكون جمع وصرف هذه التقيود بمعرفة مجلس مشيخة البلد ويصير حصره ببيان اصله و بيان صرفه في دفتر مخصوص تحت يد صراف البلد للمعلومية والمراجعة عند الاقتضاء

(بند ٣٣)

إذا كان مجلس إدارة المشيخة يطلب أحد المساجح أو أحد الأهالي أو بعض العمر في أوقات اللزوم ولم تحصل المبادرة منه بالتوجه إلى المجلس وكان تأخيرها غير عذر شرعي فللمجلس أن يحرر عنه لمأمور ضبطية المركز والمأمور يطلبه ويرسله إلى مجلس إدارة المشيخة وبعد نهو اللازم منه ومعلومية أسباب تأخيرها يصير إرساله إلى مجلس دعاوى البلد لاجل محاكمته على التأخير على حسب حدود مجلس الدعاوى

## القسم الثالث في وظائف مجلس دعاوى البلد

(بند ٣٤)

مجلس الدعاوى له أنه ينظر في المواد الميئة ادناه وما يماثلها من الانواع العادية الجزوية التي ينتهي الامر فيها بتكدير المحقوق أو بالتعدي أو بالحبس لحد أربعة وعشرين ساعة أو بالجزاء النقدي بدل الحبس من خمسة عروش لحد خمسة وعشرين عرشاً بحسب حالة الدعوى وحال المحكوم عليه كما في بند ٤٠ وله أيضاً أن ينظر في المواد العادية التي يمكن فيها مصالحه الطرفين

عدد

- ١ دعاوى الزراعة التي تقع بين متخاصمين في فصل حدود غيط أو رى أو شركة مواشي أو شركة زراعة على العادة المعتبرة بين الأهالي وبعضها أو اجرة حرث
- ١ دعوى من يتشكى من شيخ حصته إذا أراد احذه في العمليات زيادة عن دوره
- ١ السرقات التي لا تبلغ قيمتها خمسة وعشرين غرشاً ديوانياً ويكون السارق حلى السواقي
- ١ تناول بعض اشخاص على بعض مما يكتفى فيه بالجزاءات التي تدوت هذا البند
- ١ مشاجرة خفيفة لم ينشأ عنها مصاربه بالآلات



## (بند ٣٥)

الحقوق الاهلية المدنية التي فيما بين بعض الاهالي و بعضها في البلد فقط هذه تنظر  
اولا في مجلس دعاوى البلد سواء كانت عن مقدار قليل او كثير ويكون بطرها ابتداء  
من طريق المصالحة فاذا انتهت بالمصالحة بين الطرفين يصير اثبات وقيد ما انتهى فيها  
في دفتر المجلس واذا لم يتوفق مهوها بالمصالحة وتنظر قانونا فما كانت الدعوى فيه من  
خمسائة غرش و اقل ينظرها مجلس دعاوى البلد ويحكم فيها وما زادت الدعوى فيه عن  
خمسائة غرش ترسل بمذكرة الى مجلس دعاوى المركز مع المتداعين لتنظر به قانونا  
حيث لم تنتهي صلحا

## (بند ٣٦)

من يكن من الاهالي له دين من الحقوق الاهلية المدنية على واحد من اهالي بلد  
ثانية فالمدعى يتوجه الى مجلس دعاوى البلد الموجود فيها المدعى عليه وما عدا الحقوق  
من سائر الدعاوى تنظر في محل واقعتها

## (بند ٣٧)

من يكن عليه دعوى ويتصادف وحوده في بلد غير محل الواقعة فاذا كان يمكن  
نهو قضيته في مجلس دعاوى البلد التي وجد فيها المدعى عليه فتتطر به والا فيصير ارساله  
الى محل الواقعة بواسطة صبطية المركز

## (بند ٣٨)

ما ينظره مجلس دعاوى البلد على موجب البنود السابقة ويسنقر رأيه فيه يجري تميزه  
في وقته باطلاعه بمعرفة شيخ حصة المحكوم عليه ويجري قيده بالدفتر المعد لكتابة المجلس  
بتواريخه ويحتم في الدفتر على كل مادة من الرئيس والاعضاء وفي كل خمسة عشر يوما  
يحرر جدول مقتصر من ذلك الدفتر بالتوقيعات المذكورة ويرسل الى مجلس دعاوى  
المركز لاجل الاحاطة

## (بند ٣٩)

من يشئ له حق على احد بحكم مجلس دعاوى البلد واراد المحكوم له توسط  
الصبطية في تميز الحكم فتكتب له بوصله من مجلس دعاوى البلد ليتوجه بها الى  
مأمور صبطية المركز او وكيله لاجل انجاز ذلك



(١٩٣)

ملحقات

(بند ٤٠)

• صدور احكام الحبس على من يحكم عليه مجلس دعاوى البلد من المزارعين حسب حدوده المتقدمة في بند ٣٤ اذا صادفت في وقت تحصيل او وقت حصيدة او ري او يكون المحكوم عليه لا تساعده صحته الجسمية على الحبس في وقت صدور الحكم او يكون له اعذار ضرورية بحيث لو حبس يترتب على حبسه عطل او ضرر وما اشبه ذلك فيجوز للمجلس تبديل جزاء الحبس بالجزاء التقدي لحد خمسة وعشرين غرشاً بحسب حالة الدعوى وحال المحكوم عليه ويتدون ذلك في الرأي الذى يعطى وما يتحصل من هذا يتقيد في دفتر المجلس ويسلم الى صراف البلد ويتقيد عنده في الدفتر المدون عنه في بند ٣٢ تحت صرفه في مصروفات مجلس دعاوى البلد

(بند ٤١)

من يحكم عليه بمجلس دعاوى البلد ويرغب اعادة رؤية دعواه بمجلس دعاوى المركز بحيث انه بعد اعادة رؤية دعوته بمجلس دعاوى المركز لا يقبل منه طلب اعادة رؤية الدعوى بمجلس آخر فيجب لذلك اذا لم تمض مدة خمسة عشر يوماً من تاريخ تفهيمه بالحكم

(بند ٤٢)

الدعاوى التي فوق حدود مجلس دعاوى البلد المينة في بند ٣٤ و ٣٥ وتكون درجتها زيادة مثل من يستحق الحبس اكثر من اربعة وعشرين ساعة او سرقات تباع قيمتها من ٢٥ خمسة وعشرين عرشاً فاكثر او دعاوى الحقوق المدنية التي فيما بين الاهالي وبعضها ولم تنته بالمصالحة وتكون قيمتها زيادة عن خمسمائة عرش كما ذكر في بند ٣٥ فترسل بمعرفة مجلس دعاوى البلد الى مجلس دعاوى المركز مع اصحاب الدعوى بمذكرة عنها

(بند ٤٣)

المواد المهمة كدعاوى القتل وقطاع الطريق والمضاربة الناشئة عنها حروح حطرة والحريق العمد او قطع جسر بفعل فاعل والسرقات الحسية اذا وقع منها شيء في حدود البلد داخل وحارج فعلى مجلس دعاوى البلد ان يرسل حرا في الحال الى مأمور ضبطية المركز ويهتم المجلس وباقي المشايخ بصبط الفاعل ومن يكون معيلاً له على ما فعله والمتهم وما يوجد من آلات الفعل بدون انتظار حصور مأمور الضبطية ومن يحصر ثم يجري المجلس التفتحصات الموصلة لمعرفة الحقيقة وعلى مأمور الضبطية اشعار المديرية

وسرعة اخبار مجلس دعاوى المركز بما ورد له عن ذلك من مجلس دعاوى البلد في وقته ثم يبادر الأمور او وكيله بالقيام الى محل الواقعة هو ومن يتعين معه بمعرفة مجلس الدعاوى المركزية من اعضائه سواء كان عضوا واحدا او اثنين بحسب اهمية الواقعة وياخذوا معهم من يقتضى اليه الحال من حكم او نايب شرع او مهندس وبالحمد لمجلس دعاوى البلد معهم يجرؤا تيمم الاستكشافات والاستحوايات وشهود الحال بعير فوات وقت ويعمل محضر ويحتم عليه من الجميع ويرسل مع المذاكرة بافاذة من مأمور ضبطية المركز الى مجلس دعاوى المركز وبعد ان يتلى به المحضر ومذاكرة الاستجابات التي جرت في محل الواقعة اذا نظر له لزوم لاستفتاء شيء لا يترتب عليه تأخير فيجريه ويقدم اوراق الدعوى بغير حكم الى المديرية لترسل منها الى المجلس المحلي واذا حدث واقعة من ذلك في كمر او بلد صغيرة تكون تابعة لمجلس دعاوى بلد كبيرة فعلى مشايحها الموجودين بها انهم حالا يعطوا خبرا عنها لمجلس البلد التابعين اليه

(بند ٤٤)

المواد الجزئية الداخلة حدود مجلس دعاوى البلد في بند ٣٤ اذا كان عند تسويتها به يوجد ان من يكون محقوقا في مادة له سابقة وبعلو ما وقع منه على سوابقه يستوجب الحكم عليه بزيادة عن المرخص به لمجلس دعاوي البلد فمثل ذلك ترسل قضيته لمجلس الدعاوي المركزية

(بند ٤٥)

اذا حصلت مشاجرة بين اشخاص في البلد بنوع مصاربة بالآلات او اشياء خطيرة ولم يحصل تشكي الى مجلس دعاوى البلد في خصوصها فالمجلس المذكور لا ينتظر تقديم شكوى اليه بل يلزمه بحال سماعه بها انه يهتم هو وباقي المشايخ والغفر في تدارك منع ذلك وضبط المتعدي واجراء مقتضى ما تستلزمه الواقعة حسب المقرر في البنود المشروحة قبله

(بند ٤٦)

اذا كان مجلس دعاوى البلد يطلب احد المشايخ او احد الاهالي او بعض الغفر في اوقات الروم ولم تحصل المبادرة منه بالتوجه الى المجلس وكان تأخيريه بغير عذر شرعي فللمجلس ان يحرر عنه مأمور ضبطية المركز والمأمور يطلبه ويرسله الى مجلس دعاوي البلد وبعد هو اللازم منه ومعلومية اسباب تأخيريه يصير ارساله الى مجلس الدعاوي المركزية لاجل محاكمته على التأخير

(١٩٥)

ملحقات

(بند ٤٧)

إذا وقعت مشاجرة من أحد أهالي البلد في بلد ثانية فتتظر الدعوى بمحل الواقعة بغير إحالة على مجلس بلده الأصلية

(بند ٤٨)

إذا وقعت مشاجرة في حدود بلدين بين أهالي من التاحيتين سواء كان في أمور الري والصرف أو لاي سبب من الاسباب فتتظر الدعوى في مجلس البلد التي تكون هي محل الواقعة من أي البلدين

### الفصل الثاني

فيما يتعلق بترتيب مجالس الدعاوى المركزية على كل كم بلد مجلس وهو منقسم الى قسمين

#### القسم الاول

في بيان ترتيب المجلس وانتخاب اربابه

(بند ١)

يترتب على كل كم بلد مجلس يسمى مجلس الدعاوى المركزية ويكون له رئيس موظف واربعة اعضاء من أهالي الحكومة من المشايخ ومن عمد المزارعين الدين من أهالي بلاد دائرة المركز والرئيس يصير تعيينه من عمد واعيان التواحي بالامتحان من المستخدمين الآن بالاقليم ومن يوجد فيهم لياقة من عمد الاهالي الذين لم يسبق لهم الاستخدام او كان استخدم ورفق بحسب الاستغناء وصار تحت الاستخدام بحيث يكون الامتحان بمعرفة ذوات يصير تعيينهم من طرف المجلس الخصوصي اما الاعضاء يكون تعيينهم بالدور كل ستة اشهر ثم يحمل لهم نواب من امثالهم في كل دور حتى اذا غاب احد الاعضاء فالنائب عنه يؤدي وظيفته ويجوز ان ينتخب في هذا الانتخاب عصوا او نائباً من يكن سبق استخدامه بالحكومة وله ناهد نواحي المركز اطيان خراحية او عشورية ولو لم يكن متوطاً بالاحية لكنه يكون حائز شروط الانتخاب

(بند ٢)

يتعين محل لاقامة هذا المجلس ناهد نواحي دائرة المركز بمراعية قرب المسافات ويكون تعيينه لاتحاد مشايخ بلاد المركز مع المدير او وكيله ويكون ذلك الحفل فيه سعة واستعداد لاقامة ديوان صبطية لدائرة المركز ومحكمة شرعية وواحد حكيم وواحد مهندس

## ملحقات

(١٩٦)

(بند ٣)

اعضاء هذا المجلس ونوابه يكونوا من اهالي الحكومة الذين هم من عمد المزارعين في بلاد دائرة المركز ولهم في تلك البلاد ملكية واثرية ومشتغلين فيها برراعة او تجارة ويكونوا مع ذلك متوطنين في بلادهم المذكورة لا اقل من خمس سنين ويدخل في ذلك من يكن سبق استخدامه بالميرى حسب ما تصرح عنهم في بند ١ وان الرئيس يكون ممن بلغ في العمر ثلاثين سنة فاكثر والاعضاء والنواب من خمسة وعشرين سنة فما فوق ولا يكون وقع لاحد منهم افلاس وبعد افلاسه ما اعاد اعتباره ولا يكن فيهم من يكن معدودا في زمرة العسكرية ولا من يكون حصلت منه جنابة وصدر عنه مضبطة في حقه بارساله الى اليمان او بالطرد من وظيفته

(بند ٤)

انتخاب اعضاء هذا المجلس ونوابه يجري في السنة مرة واحدة عن اعضاءه ونوابه باعتبار كل دور ستة اشهر بيان اسماء اعضاء ونواب كل مدة ويكون الانتخاب بمعرفة رؤساء واعضاء مجالس المشيخة ومجالس الدعاوى ببلاد دائرة المركز وبحضور المدير او وكيله في البلد التي تكون مركزا للمجلس ويكون الانتخاب قبل نهو السنة بشهرين ومن ينتهي دوره وتحصل الممنونية منه ويرام في وقت الانتخاب القابل انتخابه في دور آخر فلا مانع من ذلك

(بند ٥)

الانتخاب على موجب ما في بند ٣ وبند ٤ يتبع فيه رأى عموم رؤساء واعضاء مجالس مشيخة ودعاوى البلاد او اكثرية الآراء واذا ظهر للمديرية وقوع انتخاب بوجه غرض او ميل او مجبورية مما يحل بالانتخاب فللمديرية ان تحول تحقيقه على المجلس المحلي

(بند ٦)

بنهاية الانتخاب السنوي على موجب بند ٥ يعمل به جدول حال الانتخاب بيان اسماء ارباب كل دور من اعضاء ونواب ويكتب ذلك الجدول في سختين ويختم عليهما ممن اجرى الانتخاب بمعرفتهم وبعد انتهائه على ذلك بالجمعية يجري مراجعته بمعرفة المديرية فان وجد مستوفى على موجب بند ٣ وبالتطبيق الى بند ١١ من بنود مجالس المشيخة والدعاوى بالنواحي فيكتب عليه تصديق وترسل منه نسخة الى المجلس المحلي لتحفظ به والثانية تحفظ بالمديرية وبموجبها يتحرر اعلانات من المديرية الى كل من



(١٩٧)

### ملحقات

الأعضاء والنواب لمعلوماتهم قبول انتخاب كل منهم ومدة الدور وأما ان وجد ضمن الانتخاب احد من المنهي عن تعيينه بموجب ما في بند ٣ فالمديرية لها ان تجري الاصول في انتخاب خلافه كالموضح في بند ١٤ من بنود ترتيب مجلس ادارة المشيخة

(بند ٧)

من ينتخب اعضاء هذا المجلس ويكون عليه وظيفة شياخة في بلده فبمعرفة يعين لوظيفة شياخته من ينوب عنه فيها حتى ينتهي دوره ويكتب به اشعار من الشيخ المذكور للمديرية

(بند ٨)

اذا غاب احد الاعضاء لعذر معلوم للمجلس بعد الاستئذان منه فالمجلس يعين النائب عنه مدة غيابه

(بند ٩)

اذا استغنى احد الاعضاء فيكتب منه الى الرئيس ومن الرئيس الى المديرية ومتى تصرح منها بقبول استغفائه يتعين النائب عنه لنهاية دوره

(بند ١٠)

رئيس واعضاء ونواب هذا المجلس اذا طرأ على احدهم في مدة تعيينه افلاس او حصل منه جناية اوجبت الحكم عليه بجزا اللبان او بالطرء من وظيفته فيكون داخلا في حكم من يحرم من الانتخاب على موجب بند ٣

(بند ١١)

الاربعة نواب الذين تخصصون لاعضاء مجلس دعاوى المركز تخصص منهم اثنان بالدور للملاحظة اجراءات المكاتب الاهلية مع ملاحظة الاوقاف التي تكون بالنواحي على مقتضى الموصح بند ٢٤ الآتي بهذا

### القسم الثاني

في وظائف وحدود هذا المجلس واجراآته

(بند ١٢)

مجلس المركز له انه ينظر في الدعاوى التي فوق حدود مجلس دعاوى البلد المينة في بند ٣٤ من وطايف مجالس دعاوى البلاد وما يماثلها من الدعاوى الواردة ببند ١٦ بهذا التي تكون داخلة حدود مجلس المركز يجوز له الحكم فيها اما بالمجلس لحد خمسة

## ملحقات

(١٩٨)

اليام او بالتجريم الذي هو الجزاء النقدي بدل الحبس لحد مائة غرش بحسب حالة الدعوى وحال المحكوم عليه وله ايضاً ان ينظر في المواد العادية التي يمكن فيها مصالحة الطرفين وان ما يكون من الدعاوى الذي فوق حدود هذا المجلس فيجري فيها كما في بند ١٦ و ١٧ الآتي ذكرها بهذا

(بند ١٣)

الحقوق الاهلية المدنية التي فيما بين الاهالي وبعضها قد تقرر عنها في بند ٣٥ في اجراءات محالس دعاوى البلاد انها تنظر ابتداء بالمحالس المذكورة فهذه يلزم ان الذي لم ينتهي منها بالمحالس المذكورة صلحا وكان زيادة عن خمسمائة غرش لحد الفين وخمسمائة غرش ويتحول على مجلس دعاوى المركز تنظر به قانونا بغير ان يفتح فيها باب المصالحة بين الطرفين مرة اخرى واما ما زاد عن الفين وخمسمائة غرش فترسل للمديرية لتتحويل منها على المجلس المحلي واما ما ينظر من ذلك بغير سابقة رؤيته بمجلس دعاوى البلد فينظر ابتداء بمجلس دعاوى المركز بطريق المصالحة سواء كانت الدعوى عن مبلغ قليل او كثير والذي لم ينتهي بالصالح وكانت الدعوى مبالغها زيادة عن الفين وخمسمائة غرش كما ذكر فترسل بواسطة المديرية الى المجلس المحلي

(بند ١٤)

المتداعين في مواد الحقوق الاهلية المدنية من الاهالي لهم الحضور لهذا المجلس ان ارادوا وللمحاس ان يستحضرهم بحسب لزوم الطلب والدعوى

(بند ١٥)

ما ينتهي بطريق المصالحة من دعاوى الحقوق المذكورة في بند ١٣ بهذا سواء كان في مجلس دعاوى البلد او مجلس دعاوى المركز ويصير ائبانه في قيودات المحالس التي جرت فيها المصالحة بين الطرفين فهذه بعدها اذا اراد احد الطرفين الرجوع عن المصالحة التي تكون جرت بمحس دعاوى البلد او بمحس دعاوى المركز فلا تسمع له دعوى

(بند ١٦)

الدعاوى التي تتقدم الى المحس من مثال مواد السرقات او المصاربات او المشاجرات او التعديات هتج سدود او سد ترع او اعتصاب مواشي واطيان ومهمات زراعة او حصول قذف من احد في حق الآخر وهكذا من سائر هذه الانواع التي ترفع فيها

(١٩٩)

### ملحقات

دعوى للمجلس يصير تحقيقها به وما يكون الحكم فيه داخل تحت حدوده سواء كان بالجلس لحد خمسة ايام او بالتجريم لحد مائة قرش كما توضح في بند ١٢ يكتب بها قرارات من المجلس وتصدر الى ضبطية المركز لاجل تنفيذها وما يكون الحكم فيه زيادة عن ذلك ترسل مذكرات تحقيقاته مع ارباب الدعوى بغير حكم من طرف المجلس الى المديرية وهي ترسلها الى المجلس المحلي ليجرى في ذلك اصوله

(بند ١٧)

المواد المهمة كدعوى القتل وقطاع الطريق والمضاربة الناشئة عنها جروح حطرة والحريق العمد وقطع جسر بفعل فاعل والسرقات الحسيسة ادا وقع منها شيء في بلاد المركز وورد عنها خبر الى المجلس كما تقرر في وطايف مجالس دعوى البلد بند ٤٣ يتعين بمعرفة المجلس من اعضائه واحد او اثنين بحسب ما تقتضيه الواقعة ويتوجهوا مع مأمور الضبطية او وكيله وياخذوا معهم ما يقتضي اليه الحال من حكم او نائب شرع او مهندس وباتحاد مجالس دعوى البلد معهم في محل الواقعة يجرون تميم الاستكشافات والاستحوابات وشهود الحال بغير فوات وقت وبنهاية مذاكرة الاستجابات يعمل محصر ويحتم عليه من الجميع وبوروده الى المجلس بواسطة الضبطية اذا نظر له لروم استوفى شيء لا يترتب عليه تأخير فيجريه ويقدم اوراق الدعوى مع ارباب الدعوى والمستولين والمتهمين وآلة الفعل بغير حكم الى المديرية لتقدمه الى المجلس المحلي

(بند ١٨)

اذا رفعت دعوى للمجلس عن مادة شرعية في امور مواريث او نجيل او سواقي او حصومات تتعلق بالعقار فتسمع الدعوى فيه بالمجلس بمحضور قاضي الشرع الموجود بالمركز

(بند ١٩)

من يحكم عليه بمجلس دعوى المركز في اي مادة كانت على حسب حدود المجلس بدون سابقة حكم من مجلس دعوى البلد ويرغب اعادة رؤية دعواه بالمجلس المحلي بحيث انه بعد اعادة رؤية دعوته به لا يقل منه طلب اعادة رؤيتها بمحل آخر فيحاج لذلك ادا لم تمض مدة خمسة عشر يوم من تاريخ تقيمه بالحكم

(بند ٢٠)

حيث تدون بالبند الثاني عشر بهذا عن رخصة المجلس في توقيع الجزآت بالجلس لحد خمسة ايام فبوقت صدور الحكم يجوز ملاحظة حال المحكوم عليه واذا كان يضر

## ملحقات

(٢٠٠)

به معاملته بالحبس باسباب تعطيل اشغاله او زراعته من تخضير او حصيده او ري او عدم مساعدة محبة جسمه الى ذلك وحصول الضرر اليه اذا حبس ويستنسب المجلس تبديل جزاء الحبس بالجزاء النقدي لحد مائة قرش بحسب حالة الدعوى وحال المحكوم عليه فيجوز له الاجراء ويورد ذلك بالمضبطة التي تصدر منه لضبطية المركز

(بند ٢١)

مجلس الدعاوى المركزية اذا طلب احد ارباب الدعاوى او من يقتضيه الحال من الشهود ويتأخر المطلوب عن الحضور للمجلس بغير عذر شرعي فيتحرر عنه للمأمور ضبطية المركز والمأمور يطلبه ويرسله الى المجلس لتأديته ما هو مطلوب منه والنظر في اسباب تأخيرته

(بند ٢٢)

اذا رفعت دعوى خصومة بين شخصين وكلا منهما يكون من بلد مخصوصة من بلاد المركز او مشاجرة في حدود بلدين من بلاد المركز ايضاً سواء كان في امور الرى والصرف او باي سبب من الاسباب فتنتظر الدعوى بمجلس دعاوى البلد التي تكون وقعت في حدودها

(بند ٢٣)

الجزاء النقدي الذي يحصل من المحكوم عليهم بعد تحصيله بمعرفة الضبطية يرسل آخر النهار بكشف يومي لمجلس المركز ليحفظ به تحت يد صراف الناحية التي بها المجلس ويتقيد بالدفتر المخصوص عند الصراف المذكور عنه في بند ٣٢ من نود مجالس المشيخة ويكون قيد ذلك بملاحظة المجلس في باب مخصوص ويبقى تحت يده لا صرف في المصروفات التي تتعلق بمجلس المركز

(بند ٢٤)

لمجلس المركز تعيين اثنين من نواب اعضائه لملاحظة وحصر ايرادات ومصروفات الاوقاف التي توحد بنواحي ذلك المركز ثم وملاحظة عمارة المكاتب الاهلية التي توجد بنواحي المركز وحسن ادارتها واقامة شعائرها وحصر الايرادات المعينة او التي تعين اليها من التبرعات الخيرية وفي كل سنة يعمل محاسبين احدهما عن ايراد ومصروف المكاتب الاهلية تتقدم لديوان المدارس والثانية عن ايراد ومصروف الاوقاف وتتقدم لديوان الاوقاف

(٢٠١)

ملحقات.

### الفصل الثالث

## فيما يتعلق بنماذج الضبطيات المركزية وضبطيات العموم

( بند ١ )

كل مركز يكون فيه مجلس دعاوى مركزية يترتب فيه ديوان ضبطية مركزية تكون مركبة من مأمور ووكيل موظفين يصير انتخابهم بالامتحان من المستخدمين الآن بالاقاليم من نظار الاقسام او خلافهم ومن الذي تحت الاستخدام ممن سبق لهم خدمة مع ترتيب باقي الخدمة اللازمة

( بند ٢ )

يجعل بمركز كل ديوان مديرية ضبطية عموم على ضبطيات مراكز المديرية وتكون هي ايضاً ضبطية ذات البندر الكائن فيه ديوان المديرية ومركبة من مأمور ووكيل موظفين واتباع وعلى المأمور او وكيله ان يمرؤا على ضبطيات المركز ويختبروا احوال اجراءاتهم وان تراءى هناك خطأ او قصور من اي ضبطية من ضبطيات المراكز فبالحال يصير تقديم واقعة ما يترأى بمكاتبه من ضبطية العموم الى المجلس المحلي بعد ان يصير اخطار المديرية ايضاً من ضبطية العموم

( بند ٣ )

ضبطية المركز يلزمها ان تلاحظ اجراءات وترتيب العرة بالوحي والحدود ومراكز اقامتهم المرتبين بها وعددهم واحترار واقتاد وجودهم بمحلاتهم عد ما يصير المرور عليهم مع التأكيد والتشديد بمحفظ الدركات والحدود وغمره الدورية بالبلاد واقتاد جميع ذلك بكل ناحية من نواحي المركز واعليها ايضاً ان تخطر في مواد الصبط والرطب المتعلقة بالموالين والمكايل بالاسواق والحلقات ونجري ما يقتضى لتنفيذ امور المواد الصحية على محورها اللائق واذا اتضح لها وقوع مخالفات في شيء من ذلك فتحيل دعوتها لمجلس المركز

( بند ٤ )

ضبطية المركز لارمها مرور المأمور او وكيله في زمن النيل للمحافظة على جسور البحر ومحلات المقاطع والسدود الحينة رفقة المهندسين والاشايخ والانهار والعرة الذي تخصص لذلك عما يتعلق ببواحي المركز والمساعدة والحث على تقوية ما يلزم تقويته

## ملحقات

(٢٠٢)

من الجسور وما يلزم تليسه وما يلزم المحافظة عليه حسب يروه المهندسين الذين يكونوا مع المأمور أو وكيله حذراً من حصول قطع أو خلل يترتب عليه معاذ الله تلف أو غرق لبعض الأراضي والمزروعات مع ملاحظة ترتيب رباطات الغفر والجسور والمحلات الخفيفة ومعاهدتهم بالمرور عليهم في زمن النيل ليلاً كان أو نهراً مع اجراء كامل الوسايط التحفظية لرفع الضرر وعدم تطرق الحلل الذي يتلاحظ وقوعه من هذا القبيل

( بند ٥ )

من حيث ان النواحي التابعة ضبطية المركز جارى انعقاد اسواق بالنواحي الكبيرة منهم في ايام معلومة وكذا جاري اعمال موالد للاولياء بهم ويجتمع في ذلك جم غفير من اهالي الناحية الواقع بها ذلك واهالي النواحي والجهات المجاورة لها فيلزم ان يكون حاضر في هذا المجمع من يلزم من ضبطية المركز والغبرة للمحافظة والضبط ومنع ما يطن وقوعه من المشاجرات والشقاق ونحوه فيما بين الاهالي وبعضها

( بند ٦ )

ضبطية المركز يلزمها تنفيذ ما يكتب لها عنه من مجلس دعاوى المركزية وما يوسط فيه من مجلس دعاوى النواحي على حسب مرخصتهم بدون تأخير وان احد تشكى اليها مما حكم به عليه فيكون الاجراء في حقه كما في بند ١٩ من بنود دعاوى المجالس المركزية وبند ٤١ من بنود مجالس دعاوى البلد

( بند ٧ )

اذا بلغ الضبطية وقوع مادة خطرة بنواحي المركز سواء كان مادة قتل او مشاجرة او حريق او غيره من المواد المهمة ولم يكن ورد لها عنها اخبارية من مجلس دعاوى البلد الواقع بها ذلك فلا يلزم الضبطية ان تنتظر حصول اخبارية لها بما ذكر بل حالاً يقوم المأمور او وكيله مع من يلزم معه من اتباع الضبطية والعبرة الى محل الواقعة لمداركة الامر وصبط من يلزم ضبطه ويجري عن ذلك ما يلزم من الاستكشافات والتحريات باتحاد مجلس دعاوى البلد حسبما ذكر في اجراءات المجالس المذكور

( بند ٨ )

ضبطية المركز يلزمها ملاحظة اجراء العمليات الهندسية العمومية والمشاركة التي تؤمر باجرائها من طرف المديرية عن نواحي المركز على حسب الحدود التي تصدر من مجلس الرعاة للمديرية ويحرر عنها لضبطية المركز



(٢٠٣)

## ملحقات

(بند ٩)

المكاتب التي ترد للضبطية من المديرية في شأن من يتأخر في تحصيل الاموال يصير الاهتمام من الضبطية في اجراء مقتضى ما يلزم لنجاز التحصيلات اول باول

(بند ١٠)

اذا تراءى للمديرية قصور من اي ضبطية من ضبطيات المراكز في تأدية الاجراءات المقررة عليهم فتحيل رؤية دعواهم على ضبطية عمومهم وهي من بعد التحقيق تحيل الدعوى من غير حكم الى المجلس المحلى

## الفصل الرابع

فيما يتعلق ببعض اجراءات عمومية مع بيان بعض مواد تتعلق بالمديرية

(بند ١)

من حيث على وجه ما سبق ايضاحه من رؤية الدعاوى بالمجالس مقتضى اشتغال كل جهة بما يخصها فاذا تشكى للمديرية احد في دعوى فان كانت مما ينظر بمجلس دعاوى البلد او مجلس الدعاوى المركزية او المجلس المحلى فيصير حالتها على جهة اقتضاها المتعلقة بذلك واذا كان قبل الاحالة ينظر المدير ان القضية مهمة وانه يلزم لها تدارك بعض تحريات لاطهار واختبار واقعة الحال لاجل ان لا يفوت وقت الفرصة فيجري ما يتراءى له وبعدها يعمل عنها مذكرة مختصرة وترسل مع الشهود والمسئولين الى الجهة التي تكون القضية من خصائصها

(بند ٢)

اذا بلغ المدير وقوع مادة قتل او امر مهم في اي جهة من بلاد المديرية ولم يرد له اشعار من مأمور او وكيل صطية المركز في وقته يتضمن حصول ضبط الفاعل فيقوم بنفسه او وكيله لحل الواقعة لتدارك امر ذلك ويصير محاكمة المأمور او الوكيل الذي اهمل في اخبار المديرية بالمجلس المحلى

(بند ٣)

الدعاوى التجارية والديون المدنية حيث انها تحت قوايين وحدود معلومة فان كانت الدعوى تجارية فيكون بطورها من الاول بالمديرية بجمعية تجار من تجار الجهة واذا ما امكن فصلها بها بالتساوى فتحول على مجالس التجارة الذي يلزم تقديمها اليه

## ملحقات

(٢٠٤)

وان كانت الدعوى عن دين مدني بين الاهالي وبعضها خارج عن المقادير التي تحت حدود ما ينظروه مجالس دعاوى النواحي ومجالس المراكز فيكون رؤيتها بالمجالس المحلي بواسطة الاحالة من المديرية

( بند ٤ )

جداول العمليات الهندسية واجراأتها تكون من مجالس تفتيش الزروعات على حسب الحدود ومأ مورين الصبديات المركبة ملازمين باجرائها حسبما يصدر لهم منها من المديرية

( بند ٥ )

للمديرية ان تطلب من مجالس البلاد كشوفه عن الاشغال العمومية وعابهم ايضاً ان يقدموا الكشوفه المقرر عليها تقديمها للمديرية في بنود ترتيباتهم

( بند ٦ )

الخدمة المقتضي ترتيبهم بمجالس المشيخة ومجالس دعاوى النواحي ومجالس الدعاوى المركبة والضبطيات وتقدير الماهيات هذه سيصير ترتيبها بمعرفة المجالس الخصوصي

## قرار المجلس الخصوصي

انه بناء على ما ورد من مجلس شورى النواب عن مسألة ترتيب مجالس النواحي والاختطاط بهيئة أخرى للنظر في رؤية وفصل الدعاوى باوقاتها ومواد التحصيلات تسهلاً عن الحارثي الآن كما ذكر مفصلات ذلك بالمقدمة صار الاستئذان من الاعتاب السنية عن ذلك وعلى مقتضى الارادة الخديوية صار عقد المجالس الخصوصي تحت رئاسة الحناب العالي وتليت هذه المسئلة وصدر النطق الكريم باعمال لايحة عن ذلك بحيث انها لم تخرج عن الاحكام الجارية بين الاهالي والعوائد المتبعة من قديم في البلاد وتكون تحت قاعدة منتظمة وساء على النطق الكريم صار اعمال هذه اللايحة بالمجلس الخصوصي باتحاد آراء من حضروا من مجلس شورى النواب وتوضح بها افكار الحكومة التي حطرت الآن في ترتيب مجلسين في كل بلد احدهما لامور الادارة والثاني للدعاوى وعلى كل كم بلد مجلس دعاوى مركزي وبه مسطية للمركز ثم مسطية عموم في كل مركز مديرية وتوضح في كل باب من ذلك كيفية انتظام وتأسيس اجراآته على حسب الاصول والقواعد المتبعة مع اتساع دائرة الانتخاب كما هو الغرض الاصلى من هذا التصميم وانه





وان كان محسنات الافكار لم تكن تحت حصر لكنه من كون اجراء هذه الترتيبات بالنواحي هي ابتدائية وكما كان امر مبتدا وتمادت عليه الايام ياخذ في السباب الثمن والتقدم ويقبل ازدياد ما يستلزم اليه في الحال والاستقبال من محسنات الافكار التي تستدعي المحو والاثبات حسب مقتضيات الاحوال ومراعاة الزمان والمكان حتى باستمرار الاجرى آن قآن تكون كامل اشغال ومجالس النواحي آخذة في التقدم الموجب لنجاح ونجاح احوال البلاد وراحة العباد وحسن العمارة ولهذا يرى المجلس ان المبادرة باجراء هذا العمل وتأسيسه يتبدأ فيه بمديرية الغربية والمنوفية لارتباطهما ببعضهما ولا باس من تعيين اثنين من ذوات الحكومة واصطحاب ثلاثة عمد معهما لمباشرة هذه التأسيسات في مباديها بهاتين المديريتين حتى يكون اتباعا للاجراء بباقي المديريات واثناء وجودها في هذه المأمورية ان حطر لهما لزوم علاوة تعديلات أخرى حسب مقتضيات الاحوال فلا بأس من المكتبة عنها منهما للداخلية لينظر فيها بالمجلس الخصوصي وبه يجري المقتضي لما يستلزم اثباته او محوه هذا ما اقتضاه رأي المجلس وصدر به هذا القرار ليحري عرضه بالاستئذان من الجباب العالي وبصدور الامر الكريم بتقديمه لمجلس شورى النواب يصير الاجراء كما استقر عليه رأى المجلس

والذي تراءى للقومسيون هو انه من حيث بناء على ما تلاحظ بمجلس الشورى فيما يتعلق بمجمل كيفية الادارة بالاقاليم والبنادر في هيئة غير الجاري عليها العمل الآن صارت المحاربة مع الحكومة في هذا الخصوص وبحسب المساعدات الدورية الحاصلة في كل آن احب هذا الانهاس وعلى مقتضى الارادة الحديوية صار عقد المجلس الخصوصي تحت رئاسة الجباب العالي وتليت هذه المسئلة وصدر الطبق الكريم باعمال اللائحة عن ذلك وباء عليه قد عملت هذه اللائحة بالمجلس المشارع بانحد آراء من حضروا من مجلس الشورى وتوضح بها افكار الحكومة التي خطرت الآن واشير بالامر الكريم الذي صدر عليها للداخية عن ارسالها لمجلس الشورى لرؤيتها وكل ذلك من حملة افصال سعادة عزيزنا الحديوي الاكرم ودوام توحيه انظاره العلية لما فيه تسهيل رؤية اشغال الاهالي وراحتهم والتفات كل منهم الى سؤوه العائدة عليه بالبروة والمنفعة من الغرض العين عليها اداء ما يمكن اداؤه من التشكر لسيادته على هذه الحليلة المترادفة وقتاً فوقت لاننا معترفون بالحر عن القيام بكل ما يجب لذلك وقد حصل التطر والتأمل الى بنود هذه اللائحة ووجدت موافقة ومستحسنة وزى لروم العمل كما فيها وحيث

انها هيئة ادارة جديدة من المعلوم ان حالة العمل تظهر زيادة محسناتها ومزاياها كما انه  
 ان وجد بعض محذورات شئ منها تعلم كيفته ايضاً عند الادارة وقد تقرر بالخصوصي  
 عن البدء في الاجراء بنهجها بمديرتي الغربية والمنوفية وتعين اثنين من حضرات  
 الذوات واصطحاب ثلاثة عمد برقيتهما لمباشرة هذه التأسيسات في مباديها بالمديريتين  
 المذكورتين حتى يكون ابعاء للاجراء بباقي المديريات فالذي يتراءى لحضراتهما من  
 الملحوظات حال وجودها في هذه المأمورية يتقدم الى المجلس الخصوصي لاجراء ما  
 يقتضي لما يستلزم اثباته ارجوه وهكذا اذا تراءى لاحد ارباب مجلس الشورى ملحوظات  
 بحسب ما يراه حالة الاحراء في العام القابل يعرض عنه وينظر فيما يقتضي له وبحسب  
 ما استقر عليه الحال يجري ما يلزم اليه في وقته هذا الذي رآه القومسيون وفوض الرأي  
 فيه للمحاسن وقد صارت لائحة التقرير المذكور بالمحاسن وجرى ما لزم له حسب الحدود  
 والنظامان ثم تلي لائحة الآراء عنه وتصدق على موافقة ما فيه وبعده اخذ رأي المجلس  
 عن فروع وعموم المسئلة واستقر الرأي على موافقتها واستحسناتها وانه بالاجراء على وجه  
 ما تقرر بها مأمول بعبادة الله بانفاس سعادة الحديوي رؤية وتشهيل الاشغال والدعاوى  
 في اوقاتها من دون تأخير وكل من الاهالي يلتفت لاشغاله الخاصة به وتحصل الراحة  
 التامة من اجل ذلك وهذا يجب على جميعنا اداء التشكر للعنايات الحديوية التي تفضت  
 علينا بهذه المنح العظيمة القدر وان يتحرر القرار ويعرض للمسامح الزكية كما استقر  
 عليه الرأي

(٢٠٧)

ملحقات

## ملحق نمرة ٢١

ذيل لللائحة المجالس المركزية

الصادر في ٦ ر سنة ١٢٩٠

الى رئاسة المجلس الخصوصي

هذا القرار صدر من المجلس الخصوصي رقم ٥ ر سنة ١٢٩٠ نمرة ٢٠٠ يتضمن ستة بنود وخاتمة يشتملوا على ما تراءى موافقة اجراء لاتساع رخصة مجالس دعاوى البنادر ومجالس المراكز فيما يحكموا فيه من المواد الجنائية والحقوقية وما يصير اتباعه في رؤية الابلو الذي يعمل عما يكون نظر بالمجالس المذكورة مع ما استسب من ان كل رئيس مجلس من مجالس المراكز ينتحب له وكيل من الاعضاء ليقوم مقامه حال غيابه كما وان القضايا السابق احالتها للمجالس المحلية من المواد الداخلة تحت رخصة هذا الاتساع يصير نهوها بالمجالس المذكورة بدون اعادة شيء منها لمجالس المراكز وهكذا لآخر ما توضح تفصيلاته بالقرار المثنى عنه وانه مع موافقته وصدور الامر عنه يتخذ ذيل الى لائحة المشيخة ويجري نسره للجهات فلاجل تنفيذه واتباع الاجراء بمقتضاه لزم اصداره بما ذكر

الاحد ٦ ر سنة ١٢٩٠

نمرة ٢٨١

## قرار المجلس الخصوصي

لما كان عند اختبار حركات ادارة المجالس المركزية بمديرتي الغربية والموفية بمعرفة سعادة احمد رشيد باشا تراءى له بعض ملحوظات تقضي لاتساع الرخصة الى تلك المجالس ومجالس البنادر ونحوه زيادة عما تقرر لهم في اللائحة التي عملت سابقاً واعرض سعادته عن تلك الملحوظات للاعتاب الكريمة وتعلقت الارادة السية برؤية ذلك في المجلس الخصوصي وقد حرر سعادته عنها للمجلس بافادتين احداها رقيمة ٢٥ ن سنة ١٢٨٩ نمرة ٣ والاحرى في ١٠ ل سنة نارينه نمرة ٤ فبعد ان صار مفاوضة الآراء في تلك الملحوظات بالمجلس واقضى حضور سعادته لاعادة التذكر ثانياً في تلك المواد بمحوره وقد حضر فباضمام رأى المجلس مع سعادة المولى اليه قد استصوب الاجراء كما هو آتى ذكره

## (بند ١)

بما ان المديرات كان مرخص لهم في السابق بالحكم في المواد الجنائية التي يقضي حكمها بالحبس لحد خمسة عشر يوما وما زادت مدته عن ذلك فانه كان من خصائص المجالس المحلية وكذا المواد الحقوقية فإن ما كانت منها تحت دعوى فبعد تحقيقه بالمديرات والاقسام هذا كان صاير فهو اما بالمساواة بين المحصنين او باحاطته على المحاسن المحلي ثم وما يكن مشبوت من الحقوق وامره يكون رهين التحصيل فكان يحصل بمعرفة المديرات بدون ان تنوسط فيه المجالس المحلية والمجالس المحلية لها الرخصة فيما زاد في الحكم الجنائي عن حصة الحبس من فوق الخمسة عشر يوما لحد شهرين وفي المواد الحقوقية بغير تحديد ولما تنظمت لائحة مجالس المشيخة ومراكز الادارة ذكر في بند ١٢ منها ان المجالس المركزية مرخصين في الحكم في المواد الجنائية التي تقضي بالحبس لحد خمسة ايام ثم وفي بند ١٣ منها ذكر بان المجالس المذكورة لهم الحكم في المواد الحقوقية التي من فوق الخمسة قرش لحد العين وخمسة قرش وما فوق ذلك يكون من خصوصيات المجالس المحلية فاستنسب الآن بالمجلس حصول الترخيص للمجالس المركزية بالنظر والحكم في المواد الحاشية التي يقضي حكمها بالحبس لحد خمسة عشر يوما وفي المواد الحقوقية المدنية لحد خمسة عشر الف قرش واما ما يكن فوق ذلك فيكون من خصائص المجالس المحلية

## (بند ٢)

حيث ان الوارد في بند ١٩ من اللائحة ان من يحكم عليه بمحاسن المركز في اي مادة ويرعب اعادة رؤية دعواه بالمجلس المحلي بحيث انه بعد اعادة رؤيتها به لا يقل منه طلب اعادة رؤيتها بمجل آخر فانه يجب لذلك على حسب ما توضح تفصيلاته بذلك البند وهذا كان ناء على كون مجالس المراكز حدود اجرائهم الموصحة باللائحة كانت اقل من اتساع الرخصة التي توصلت بالبند الاول قبله واما ان الابلو لا يتعدى رؤية زيادة عن درجتين في مجلسين فاستنسب بالمحاسن ان الابلو الذي يعمل على حكم مجلس المركز يكون مناطرته والحكم عه بمحاسن الاستئناف لا بالمجالس المحلية اما اذا كان الحكم في مواد حقوقية لحد العين وخمسة قرش وفي الجنائية لحد الحبس بمدة خمسة ايام فيكون الابلو في ذلك قاصر على دفعة واحدة فقط وما كان فوق ذلك لانتهاء حدود الرخصة التي توسعت الآن فيحوز قبول تعدد الابلو فيه الى درجتين اي يكون

(٢٠٩)

ملحقات

## الاول درجة في استئناف والثانية بالاحكام

( بند ٣ )

من حيث ان بند ٤١ من اللائحة يقضي حكمه بان الدعوى التي يحكم فيها بمجلس دعاوى البلد ويعمل عنها ابللو ينظر فيها بمجلس دعاوى المركز ثم وبلبلد الثاني الموضح بهذا تصرح بقبول النظر بالاستئناف في الابللو الذي يعمل على حكم مجلس المركز فاستنسب بالمجلس ان مجلس المركز يختبر اجراءات وتنجز اشغال مجلس دعاوى البلد كما وان مجلس الاستئناف له صلاحية في ان يختبر اجراءات وتنجز اشغال مجلس المركز وعلى هذا ينبغي انه في كل شهر يتقدم للاستئناف من مجلس المركز كشف بيان ما ورد اليه من القضايا بانواعها والمنتهى منه بتاريخ وروده ونهوه والباقي واسباب عدم نهوه بدلاً عن الكشف الذي كان معتاد تقديمه الى المجلس المحلي وبورود الكشف بالاستئناف فبمعرفة يجري الحث والتأكيد المستلزم عليهما سرعة النهو والتجاوز لاخر ما يلزم لذلك

( بند ٤ )

بما ان البند الاول من اللائحة المتعلق بترتيب مجالس الدعاوى المركزية من مقتضاء ان اي مجلس دعاوى من دعاوى المركز يكون له رئيس موطط واربعة اعضاء يتعينوا بالدور كل ستة اشهر مرة ولهم نواب ايضاً فاستنسب الآن انه بمعرفة كل رئيس مركز ينتخب من الاربعة اعضاء شخص بوظيفة وكيل للمجالس حتى اذا غاب الرئيس لعذر شرعي فذاك الوكيل يقوم مقامه حال غيابه هذا مع كونه لا يسوغ للرئيس غيابه عن المجلس لعذر ما دون ان يستأذن من مجلس الاستئناف بمكاتبة رسمية وبتصرح له منه بالاجابة بالتطبيق لقرار الاجازات متى رأى الاستئناف اقتضا للاجابة في ذلك

( بند ٥ )

حيث ان رخصة احكام مجالس دعاوى البنادر هي متساوية برخصة مجالس دعاوى القرى المرخصين في المواد الجنائية التي يحكم فيها بالحبس لحد اربعة وعشرين ساعة وفي المواد الحقوقية لحد خمسية قرش كالموضح في بند ٣٤ وبند ٣٥ من اللائحة فالآن منظور انه لداعي اتساع البنادر وكثرة دعاويها عن دعاوى القرى بما فيهم جهة البرلس المتباعدة عن المجالس المركزية لوبقوا على رخصة مجالس دعاوى القرى يشأ مشقة لارباب الدعاوى وطوله وتأخير في نهو المواد الحزمية ولذلك استنسب ان مجالس دعاوى البنادر ومجالسين دعاوى البرلس يناسب له سعة الرخصة عن مجالس دعاوى القرى نوعاً وهو ان يكون لهم

الترخيص في المواد الجنائية بالحبس لمدة ثلاثة ايام وفي الحقوقيه المدنية لغايه الفين قرش بحيث ان الابلو الذي يتطلبه من يحكم عليهم في ذلك يجري قبوله بمجالس المراكز

(سند ۶)

بما ان اصل الرخصة التي كانت للمجالس المركزية على مقتضى لائحة مجالس المشيخة والمراكز السالف ذكرها هي توقيع الاحكام في المواد الحقوقية لحد الفين وخمماية قرش وفي الجناية الذي يحكم فيها بالحبس لحد خمسة ايام وما زاد عن ذلك كانت من خصائص المجالس المحلية كما سلف التوضيح ولهذا فما كان باقلام دعاوى المديرية وغيرها من القضايا مع ما كان يتقدم الى المجالس المركزية من القضايا الخارجة عن مرخصيتها قد تقدمت الى المجالس المحلية وقد تلاحظ انه بالنظر لاتساع الرخصة الآن للمجالس المركزية بالحكم في الجنائي لحد خمسة عشر يوما وفي المواد الحقوقية لحد خمسة عشر الف قرش ربما ان المجالس المحلية تعيد ما هو موجود بها من المواد الداخلة تحت رخصة هذا الاتساع الى المجالس المركزية ركناً على انها من مرخصيتها وحيث ان الاصول المرعية لا تساعد على نقل واحالة اي دعوى من اي مجلس تكون منظورة به الى مجلس آخر بدون فهو ما عدا المستثنى قانوناً قد استنسب ان ما يكون موجود بالمجالس المحلية من المواد السابق احالتها الى ولو ان احكامها داخلة في مرخصيات مجالس المراكز بمقتضى هذا القرار الا انه لا يقتضي اعادة شيء منها للمجالس المراكز بل يجري نهوها واتمامها بمعرفة المجالس المحلية وتوقيع الحكم فيها بما كان يحكم به في المجالس المركزية وبهذه الصورة فان القضايا التي ترد للمجالس المركزية السالف ذكرها من الآن فصاعد من التي يستجد بعد الآن يجري فيها على مقتضى الرخصة التي توخعت بهذا القرار

## الحاتمة

هذا الذي رؤي في ذلك وحيث انه صار السروع في ترتيب مجالس المشيخة والدعاوي بباقي المديرية البحرية كالدي جرى بهاتين المديرتين فعند تمام ذلك اذا اقتضى الحال الى تشكيل مجالس ثانيا للاستئناف فبوقتها ينظر ويجري الموافق وعلى هذا ينبغي عرض ذلك واذا وافق وصدر عليه الامر باجراه فيكون ذيلاً الى لائحة المشيخة ويشر الى الجهات كما نشرت لبحري العمل بمقتضاها

٥ ربيع آخر سنة ١٢٩٠

(٢١١)

ملحقات

بندہ	بندہ	بندہ	بندہ	بندہ
مستشار	رئيس شوری	سردار عسکرية	اعضا	اعضا
	النواب			
بندہ	بندہ	بندہ	بندہ	بندہ
رئيس قومسيون	ناظر جهادية	ناظر مالية	ناظر خارجية	رئيس مجلس
الخصوصي				الاحكام
بندہ	بندہ	بندہ	بندہ	بندہ
اعضا	اعضا	اعضا	ناظر حقانية	ناظر داخلية
				بندہ
			رئيس مجلس	ناظر اشغال عمومية
			خصوصي	ومعارف و اوقاف





# فهرست

صحيفة

فاتحة الكتاب

مقدمة — المحاماة عند الامم القديمة

٤

## الباب الأول

المحاماة في الزمن الحاضر

٢١

## لفصل الأول

المحاماة عند الامم العربية

المحاماة في المانيا ٢٣

المحاماة في جمهورية ارجنتين ٣٣

المحاماة في اوستورياهتكاريا ٣٣

المحاماة في النمسا ٣٤

المحاماة في بلاد المجر ٣٥

المحاماة في بلجيكا ٣٨

المحاماة في بوسنة وهرسك ٣٩

المحاماة في البرازيل ٣٩

المحاماة في كندا ٤٠

المحاماة في بلاد شيلي ٤٣

المحاماة في اسبانيا ٤٤

المحاماة في الولايات المتحدة بامريكا ٤٥



## صحيفة

المحامة في بريطانيا العظمى	٤٧
المحامة في اليونان	٤٩
المحامة في ايتاليا	٤٩
المحامة في بيرو والمكسيك	٥٢
المحامة في رومانيا	٥٢
المحامة في روسيا	٥٣
المحامة في بلاد الدانميرك والسويد والنرويج واسلانده	٥٦
المحامة في بلاد السويسره	٥٩
المحامة في الدولة العلية	٦٤
المحامة في فرنسا	٦٦

## لفصل ثلثاني

الوكلاء عند الامم الغربية	٨٣
الوكلاء في فرنسا	٨٥
الوكلاء في البلجيك	١٠٠
الوكلاء في البرازيل	١٠٠
الوكلاء في بلاد شيلي	١٠١
الوكلاء في بلاد كوستاريكا	١٠٢
الوكلاء في الولايات المتحدة	١٠٢
الوكلاء في انكلتره	١٠٣
الوكلاء في ايتاليا	١٠٤
الوكلاء في البلاد الواطية	١٠٥
الوكلاء في الروسيا	١٠٦
الوكلاء في الدانميرك والسويد	١٠٨
الوكلاء في سويسرا	١٠٩



## لفصل الثالث

١٠٩	خلاصة ما تقدم -- الكلام على مؤتمر الحمامة
١١٢	القسم الاول -- الحمامة عند جميع الامم وفيه نظامها الحالي -- انتخاب القضاة -- الاصلاحات المطلوبة -- الكتب
١١٣	القسم الثاني -- التعليم المتعلق بصناعة الحمامة
١١٤	القسم الثالث -- مبادئ كلية تتعلق بصناعة الحمامة
١١٥	القسم الرابع -- العلاقات بين طوائف المحامين في الامم وبين افرادهم
١١٦	القسم التكميلي -- اعمال المؤتمر -- اولاً النظمات الخصوصية التي لا دخل للحكومة فيها -- ثانياً التعليم المتعلق بصناعة الحمامة -- ثالثاً العلاقات بين طوائف الحمامة وبين المحامين
١١٨	اجتماع المؤتمر
١٢٠	اليوم الرابع
١٢٠	مذكرة جناب المسيو ماكولم مكيلريث مستشار الحقانية المصرية
١٣٦	مرافعة شهيرة في قضية خطيرة

## الباب الثاني

١٥٨	الحمامة في البلاد المصرية
-----	---------------------------

## لفصل الأول

١٥٩	القضاء من عهد المرحوم محمد علي باشا -- ديوان الوالي -- مجلس المشورة -- اول مجلس للتجارة -- المجلس العالي الملكي -- مجلس
-----	--



شورى الجهادية — مجلس الدعاوي بالاسكندرية — مجلس الدعاوي  
بدمياط — الخزينة المصرية — قلم المدارس — نظارة الاشغال  
مجلس الصحة والمحاجر — ديوان البحرية — الكشف — قتل المعلم  
غالي — تشكيل دواوين العموم السبع وهي الديوان الحديوي وديوان  
كافة الايرادات وديوان الجهادية وديوان البحر وديوان المدارس وديوان  
الامور الافرنكية والتجارة المصرية وديوان الفاوريات — جمعية  
الحقانية — المحاسن الخصوصي — مجاس الاحكام — المجلس العمومي  
بالمالية — جمعية الاسكندرية العمومية — مجالس الاقاليم — الغاء  
المجالس — تشكيل المجالس ثانياً — الموانين التي وضعها الولاة من  
عهد محمد علي باشا

## فصل ثانى

القضاء من حكم المرحوم اسماعيل باشا الى افتتاح المحاكم الاهلية	٢٠٧
تشكيل مجالس الاقاليم — اعادة تنظيمها — انشاء ديوان الحقانية	٢٠٧
تشكيل المجالس المركزية ومجالس المشيخة والدواعي — اصلاح قوانين المجالس المحلية	
القضايا الجنائية — القضايا القديمة — مضبطة	٢١٩
المسائل المدنية — التقارير	٢٢٩
ملاحظات عمومية على ما تقدم — اختلال الاختصاص — سيطرة الادارة على القضاء	٢٣٣
حال المحاماة في تلك الاوقات	٢٤٨
المزورون في عهد محمد علي باشا وهم المحامون	٢٤٩
صورة الشكوى وما حرى لهم بسببها	٢٤٩
وطيفة المحاماة امام المجالس الملغاه — قصيه موسى عمر	٢٧٠



صحيفة	
درجة معارف المحاماة — امثلة من تحريرات وكلاء الاشغال	٢٧٤
كتابة المجالس	
مشكلات الكتابة	٢٨٥
محافظ رشيد وشاكر اغا	٢٩١

## البيانات

المحاماة امام المحاكم الحديدية	٢٩٣
المحاماة امام المحاكم المختلطة	٢٩٤
المحاماة امام المحاكم الاهلية	٣٠١
الدور الاول من عهد التشكيل الى سنة ١٨٨٨	٣٠٢
الدور الثاني من سنة ١٨٨٩ الى سنة ١٨٩٣	٣٠٥
الدور الثالث من سنة ١٨٩٣ الى الآن	٣١٣

## فصل الأول

الشروط اللازمة لقبول المحامين واشتغالهم بمقرهم	٣١٦
قرارات مجلس الاستئناف	٣٢٥
تجديد الطلب بعد رفضه	٣٢٦
الاشتغال بالحرفة بعد القبول	٣٢٧

## فصل ثانى

فيما للمحامين من الحقوق وما عليهم من الواجبات	٣٣٥
الواجب الاول — الاستقامة — الاستقامة في المعيشة الخصوصية	٣٣٥
الصدق في المعاملات	



الواجب الثاني — كتمان السر — في السر — في الإباحة — في صفة المبيع — في مسوغات الإباحة	٣٤٠
الواجب الثالث — الامتناع عن سب الخصوم وذكر الشخصيات المسيئة والانهام بما يحدس الشرف	٣٤٨
الواجب الرابع — المدافعة عن الفقراء مجاًماً	٣٥٢
الواجب الخامس — مباشرة الأعمال تحت ضمان المحامي حقيقة النسبة بين المحامي وموكله — في اثبات التوكيل — فيما يترتب على التوكيل — التحج عن التوكيل	٣٥٤
الواجب السادس — رد أوراق الموكل إليه بعد انتهاء التوكيل — ضمان الوكيل — لمن طلب الضمان — في انقضاء التوكيل — في عزل المحامي — موت الوكيل أو الموكل — الحجز على الوكيل أو الموكل والأفلاس	٣٦١
حقوق المحامين — الأجرة — لبس البنش	٣٧٠
فيما لا يجوز الجمع بينه وبين حرفة المحامات — الاشتغال في أي عمل يحط بقدر المحامي	٣٧٣

## فصل ثالث

وهو الباب الثالث من اللائحة

في تأديب المحامين	٣٧٥
في أحكام التأديب	٣٧٨
في حكم المعارضة والاستئناف	٣٨١
في العقوبات التأديبية	٣٨٢
التوبيخ	٣٨٤
التوقيف	٣٨٥



صحيفة

محو الاسم من الجدول	٣٨٥
فصل في موجبات التأديب	٣٨٧
في الجمع بين عقوبيتي التأديب ومحاكم الجنايات	٣٩١
احكام وقتية	٣٩٤
احكام ختامية	٣٩٨

# الباب الرابع

عموميات

## لفصل الأول

المحاماة والقضاء	٤٠٢
------------------	-----

## لفصل الثاني

كيف يؤدي المحامي مهنته	٤١٢
المرافعات	٤١٢
المدكرات	٤١٥
الاستشارة	٤١٨
التحكيم	٤٢٣

## الفصل الثالث

النقل	٤٢٤
العلوم التي تلزم معرفتها في المحاماة	٤٢٨
الخاتمة	٤٣١
اخلاق المحامي	٤٣١

## فهرست الملحقات

### صحيفة الملحقات

ترتيب مجلس احكام ملكية	ملحق نمرة ١	٢
تشكيل الدواوين وقانون السياسة نامه	« ٢ »	٤
لائحة ترتيب الجمعية الحقانية	« ٣ »	٢٧
ترتيب مجالس التجار	« ٤ »	٣١
ترتيب القناصل	« ٥ »	٤٣
لائحة مجلس الابللو	« ٦ »	٤٥
لائحة مجلس التجار	« ٧ »	٥٢
المجلس الخصوصي والمجلس العمومي والجمعية العمومية بالاسكندرية	« ٨ »	٥٦
لائحة المجلس العمومي	« ٩ »	٥٧
لائحة وترتيبات مجلس العسكرية	« ١٠ »	٦٠
مجلس احكام مصرية — لائحة مجلس الاحكام	« ١١ »	٦٣
تشكيل المجلس الخصوصي — لائحة المجلس الخصوصي	« ١٢ »	٦٧
تشكيل مجالس الاقاليم — مجلس طنطا غربية — مجلس سمينود — مجلس الفشن — مجلس جرجا — مجلس الحرطوم — لائحة مجالس الاقاليم	« ١٣ »	٧٠
ترتيب مجلس الاحكام	« ١٤ »	٧٦
ترتيب مجلس الاحكام	« ١٥ »	٧٧
قانون رؤية الدعاوي بمجلس قومسيون مصر	« ١٦ »	٨٠
مجلسا اقاليم بحري وقبلي ولائحتها	« ١٧ »	٩٥
قانون المنتخبات	« ١٨ »	١٠٠
القانون السلطاني وهو القانون الهمايوني	« ١٩ »	١٥٦
لائحة المجالس المركزية	« ٢٠ »	١٧٩
ذيل للائحة المجالس المركزية	« ٢١ »	٢٠٧







